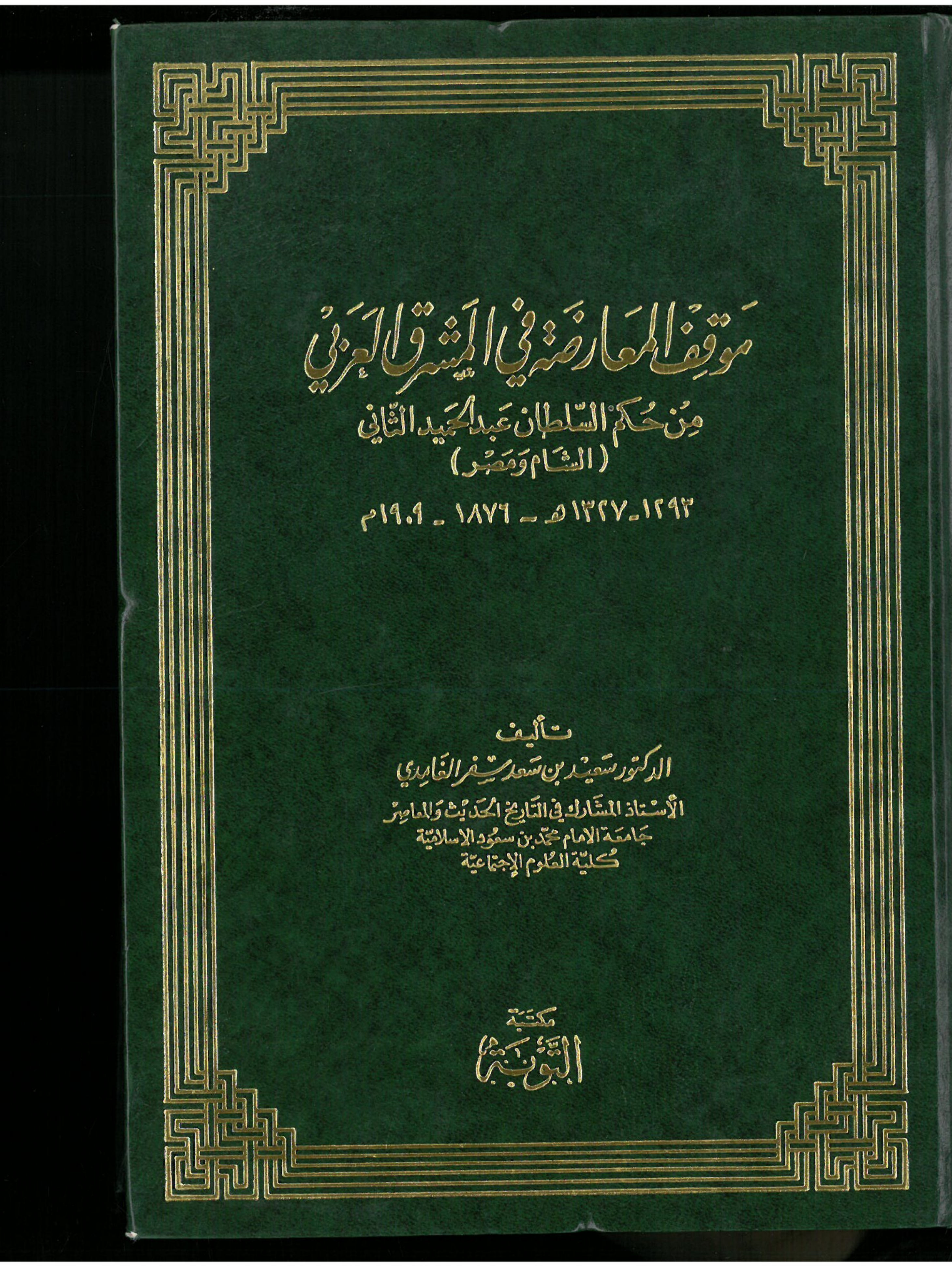


موقف المعارضة في المشرق العربي
من حكم السلطان عبد الحميد الثاني
(الشام ومصر)
١٢٩٣-١٣٢٧هـ - ١٨٧٦ - ١٩٠٩م
تأليف
الدكتور سعيد بن سعد سفر الغامدي
الأستاذ المشارك في التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية العلوم الإجتماعية
مكتبة
التوبة

بسم الله الرحمن الرحيم

موقف المعارضة في المشرق العربي

من حكم السلطان عبد الحميد الثاني

(الشام ومصر)

تأليف
الدكتور سعيد بن سفر الغامدي
الأستاذ المشارك في التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية
كلية العلوم الإجتماعية

مكتبة
التوبة

الطبعة الأولى

١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

تم فسح هذا الكتاب من وزارة الإعلام بالمملكة العربية السعودية
تحت رقم ٣٨٠٥/م وتاريخ ١٤٠٧/٧/١٧ هـ



الرياض - شارع جرير - ص.ب. ١٨٢٩٠ الرمز ١١٤١٥
هاتف ٤٧٦٣٤٢١ - فاكس ٤٧٩٠٤٤٣ - المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين القائل في كتابه الكريم: **﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾** والصلاة والسلام على رسوله الأمين قائد العلماء والمتعلمين وعلى أصحابه الميامين الغرّ المحجّلين... وبعد:

فإن الإطلاع وحب المعرفة غاية كل إنسان، لا سيما إذا توصل إلى جديد، وفروع العلم والمعرفة متعددة جلّ أن تحصى، وما المجال التاريخي إلا فرع من هذه الفروع، وما تاريخ من مضى من القرون السالفة إلا عبرة وعظة لنا، بها نبني حاضرنا ونشيد مستقبلنا. وصدق الله العظيم القائل في كتابه الكريم: **﴿ولكم في قصصهم عبرة...﴾** الآية.

والدولة العثمانية تحتل جانباً كبيراً وعظيماً من تاريخنا الإسلامي، إذ حكمت العالم العربي ومعظم العالم الإسلامي زهاء أربعة قرون، ووحدته تحت راية واحدة هي راية الإسلام، وحافظت عليه من أي إعتداء خارجي في وقت تطلعت فيه الأعين الأوربية إلى إيجاد مستعمرات لها في الشرق والغرب، ولكن الدولة العثمانية وقفت راسخة الأقدام مهابة الجانب أمام تلك الأخطار، ومدت نفوذها الإسلامي شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً وجاهدت طوال حياتها للمحافظة على المقدسات الإسلامية والشعوب المسلمة، ووقفت في وجه أي إعتداء خارجي يطمح في فرض سيطرته على البلاد الإسلامية، وإزاء صمودها هذا تكالب عليها الأعداء في الشرق والغرب وأخذوا يخططون للقضاء عليها قاصدين من ذلك هدم الإسلام وأهله بالقضاء على دولته التي ترعى حرمة الدين الإسلامي الحنيف.

ومرت الدولة العثمانية في أواخر أيامها أي منذ منتصف القرن التاسع

عشر تقريباً وحتى أوائل القرن العشرين بأوضاع عصيبة وضغوط أوربية عظيمة تمثلت في ثلاثة اتجاهات: الأول منها: التدخل المسلح بشتى أنواعه في ممتلكات الدولة العثمانية، والثاني: الحركات القومية التي أخذت في الظهور في معظم البلاد العربية والعثمانية والتي تنادي بالإنفصال عن الدولة العثمانية وتأسيس دول مستقلة، وقد استمدت هذه الفئة مبادئها من الغرب ونظمه، وعن طريق التعليم والمدارس الأجنبية. والإرساليات التنصيرية، والإتجاه الثالث كان نتيجة طبيعية للاتجاهين الأولين وهو ضعف الدولة العثمانية وقلة مواردها وكثرة ديونها.

وتكاد تكون المؤلفات التاريخية المنصفة التي كتبت عن هذه الفترة معدومة. ذلك أن المؤرخين والباحثين انقسموا إلى فرق مختلفة في كتاباتهم. فمعظم الكتّاب والمؤرخين العرب المعاصرين لهذه الفترة كانوا من دعاة القومية والانفصال فاتسمت كتاباتهم بالتعصب والتحامل على الدولة العثمانية وحمّلوها من الأخطاء الشيء الكثير، وبهذا كانت كتاباتهم شخصية لا تعبر عن الحقائق التاريخية تعبيراً صريحاً وواضحاً. أما المؤرخون الأتراك المعاصرون لهذه الفترة التي نحن بصدد البحث فيها فقد اتسمت أيضاً كتاباتهم بمهاجمة الدولة العثمانية والتنديد بها سواء كان ذلك من داخل الدولة العثمانية أو من العواصم الأوربية التي فروا إليها وأخذوا يؤلفون فيها الكتب بالتعاون مع إخوانهم القوميين العرب تحميهم الدول الأوربية وتساعدهم على نشر هذه الكتب، وانقسمت كتابات المؤرخين الأتراك التي وصلتنا إلى قسمين: الأول: كتابات تلك الفترة القصيرة التي حكمت فيها جمعية الاتحاد والترقي العثمانية من عام ١٣٢٧ هـ - ١٩٠٩ م وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وقد حفلت هذه الفترة بالكثير من الكتب والمؤلفات من أعضاء تلك الجمعية الذين يعتبرون من معارضي السلطان عبدالحميد. وقد اتسمت هذه الكتب بمهاجمة الدولة العثمانية والتنديد بسلاطين بني عثمان. الأمر الثاني: ذلك أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بهزيمة الدولة العثمانية وانفصال البلاد العربية عنها، وقيام الجمهورية التركية التي كان على رأسها مصطفى كمال أتاتورك. أخذ معظم المؤرخين والباحثين الأتراك يؤلفون الكتب المليئة بالسب والشتم للدولة

العثمانية والإفتراء عليها، ونتيجة لهذا كله حادت معظم المؤلفات التركية عن الحقيقة، وبعدت عن الصواب، وعالجت تاريخ الدولة العثمانية بعاطفية تامة منسجمة مع سياسة حكومتهم القائمة. أما المؤرخون والكتّاب الأجانب فمن الطبيعي أن يشوهوا تاريخ الدولة العثمانية المسلمة عدوتهم اللدود - كما يقول ذلك بعض مؤرخيهم -، تلك الدولة التي تحطمت على صخورها معاولهم طيلة عدة قرون. أما وقد ضعفت في الآونة الأخيرة فقد حان الوقت لهم لغزوها المسلح تارة، وغزوها الفكري لها تارة أخرى عن طريق مهاجمتها والتشكيك في دولة الإسلام والمسلمين حتى قضوا عليها، وفي خضم تلك الكتابات ضاعت الحقيقة وتاه طالب العلم بين تلك المؤلفات.

ولهذا كله ندر وجود الكتابات التاريخية المنصفة ووقفت طويلاً أتأمل تلك الكتابات لعلّي أشفي غليلي وأروي ظمأي، وازداد معرفة بتاريخ هذه الدولة الإسلامية الطويل فلم أجد ما ينفعني، ثم تطلعت إلى الكتابات والمؤلفات التاريخية التي كتبت في هذا العصر، فلم أجدها تختلف كثيراً عن سابقتها لأنها نقلت عنها وتأثرت بها فالتبست الحقيقة على كثير من المؤرخين.

لهذا كله قررت اختيار هذا الموضوع: «موقف المعارضة في المشرق العربي من حكم السلطان عبدالحميد الثاني (الشام ومصر) ١٢٩٣ - ١٣٢٧ هـ - ١٨٧٦ - ١٩٠٩ م» لعلّي أسد فجوة في هذا المجال متتبعاً للحقائق التاريخية قدر الإمكان.

وفي هذا الكتاب حاولت جاهداً التنقيب عن الحقائق التاريخية ورأيت أنه من الواجب علي لكلي أصل إلى هذه الغاية معالجة الموضوع من كافة أطرافه وجوانبه والرجوع إلى الوثائق والمصادر والمراجع العربية كطرف محكوم من قبل الدولة العثمانية. والرجوع أيضاً إلى الوثائق والمصادر التركية كطرف ثان بيده السلطة وذلك لأتبيّن وجهة نظر كل طرف. ومن خلال هاتين الوجهتين أستخلص الحقائق إن شاء الله. ونظراً لما كان للدول الأوربية من قوة ونفوذ على الدولة العثمانية والبلاد العربية في هذه الفترة التي نحن بصدد البحث فيها فقد رأيت أيضاً بأن من الواجب استطلاع وجهة نظر الدول

الأوربية الكبرى كطرف ثالث وبخاصة بريطانيا صاحبة النفوذ والسيادة في ذلك العصر.

وقد قمت بزيارات ورحلات علمية إلى كل من مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن اطلعت خلالها على ما ألف في هذه الفترة، كما قمت بالبحث في دار الوثائق القومية بالقلعة بالقاهرة وصورت الكثير من الوثائق. ثم توجهت إلى دور الوثائق التركية واستطعت دخول تلك الدور بعد مراسلة استمرت أكثر من عامين في طلب تصريح للدخول إلى تلك الدور، وبعد أن أتممت عملي في دور الوثائق التركية توجهت إلى بريطانيا وقد أتاحت لي فرصة إقامتي في بريطانيا لمدة عام من الاطلاع على الكثير من الوثائق الإنجليزية المحفوظة في دور الوثائق البريطانية، وبهذا أكون قد أتممت الاطلاع على وجهات النظر الثلاث التي سبق شرحها.

وأحب أن أشير إلى منهج هذا الكتاب. فقد قسمته إلى مقدمة وستة فصول وخاتمة. تناولت في المقدمة سياسة الدولة العثمانية في المشرق العربي قبل تولي السلطان عبدالحميد الثاني الحكم. فكتبت عن سياسة الدولة في الشام ومصر.

وتناولت في **الفصل الأول** السلطان عبدالحميد الثاني والظروف التي تولى فيها الحكم فكتبت عن مولده ونشأته وإرتقائه العرش، ثم تحدثت أيضاً عن إعلان الدستور والمعارضة الداخلية في الدولة العثمانية وبخاصة في الآستانة عاصمة الحكم العثماني. وفصّلت الحديث عن السلطان عبدالحميد وحركة الجامعة الإسلامية ودور جمال الدين وغيره من الدعاة في هذا المجال.

وتحدثت في **الفصل الثاني** عن موقف المعارضة في لبنان من حكم السلطان عبدالحميد وتناولت في هذا الفصل ثلاث نقاط رئيسية هي: الحركة الطائفية في جبل لبنان بعد عام ١٢٧٣ هـ - ١٨٥٦ م، والنشاط الأدبي ودوره في نشر فكرة القومية العربية فتحدثت في هذه النقطة عن ما قام به أشهر الشخصيات اللبنانية من دور في نشر تلك الفكرة مثل نصيف اليازجي وبطرس البستاني، وإبراهيم اليازجي، وغيرهم مثل الآباء اليسوعيون ومسلموا

بيروت وخليل سركيس والموارنة والبروتستانت والأرثوذكس وما قامت به السلطات العثمانية إزاء هذه الحركات. أما النقطة الثالثة في هذا الفصل فكانت عن النشاط السياسي ودوره في نشر فكرة القومية العربية، وقد تمثل هذا النشاط في الجمعية العلمية السورية التي تأسست في بيروت سنة ١٢٧٤ هـ - ١٨٥٧ م، والجمعية السرية في بيروت التي تأسست في سنة ١٢٩٢ هـ - ١٨٧٥ م.

وموضوع **الفصل الثالث** هو الاتجاهات القومية والسياسية في بلاد الشام. وتناولت ذلك في جانبين. الأول في سوريا وتتمثل تلك الاتجاهات في جمعية المقاصد الخيرية التي قامت عام ١٢٩٥ هـ - ١٨٧٨ م، وجمعية النهضة العربية التي تأسست عام ١٣٢٤ هـ - ١٩٠٦ م. والجانب الثاني في فلسطين ويتناول موقف القوى المحلية من حكم السلطان عبدالحميد الثاني. فتحدثت عن موقف المسلمين والنصارى واليهود من الحكم العثماني.

وفصّلت في الحديث في **الفصل الرابع** عن موقف القوى الوطنية في مصر من حكم السلطان عبدالحميد. فكتبت عن الثورة العرابية وموقفها من السلطان، كما كتبت عن موقف مصطفى كامل ومجموعة الأعيان من السلطان.

أما **الفصل الخامس** فتحدثت فيه عن نشاط الشاميين في مصر في معارضة السلطان عبدالحميد الثاني ويتمثل ذلك في ثلاثة إتجاهات. الاتجاه الإسلامي ويمثله محمد رشيد رضا. والاتجاه القومي ويمثله عبدالرحمن الكواكبي، والاتجاه غير الإسلامي ويمثله العاملون من خلال السلطات البريطانية.

وتحدثت في **الفصل السادس** عن المعارضة العربية في أوربا ففصّلت الحديث عن نجيب عازوري، وخليل غانم، ومحمد عبده، وجمال الدين الأفغاني وجريدة العروة الوثقى، ثم تحدثت عن الصحف العربية في المهجر، والمؤتمر الأول للأحرار العثمانيين.

أما الخاتمة فقد شرحت فيها النتائج التي توصلت إليها.

وأود هنا أن أعطي لمحة موجزة عن المصادر الهامة، لأن المصادر هي مفتاح الطريق للباحث إذ لا تاريخ بدون مصادر. وسأشير هنا إلى بعض المصادر الأصلية:

القسم الأول: الوثائق:

أ ـ وثائق عربية غير منشورة.
ب ـ وثائق تركية غير منشورة.
جـ ـ وثائق أجنبية غير منشورة.

القسم الثاني: المؤلفات:

أ ـ المصادر والمراجع العربية.
ب ـ المصادر والمراجع التركية.
جـ ـ المصادر والمراجع الأجنبية.
د ـ المعاجم ودوائر المعارف العربية والتركية.

القسم الثالث: المقالات والبحوث العربية والأجنبية:

أ ـ رسائل الماجستير والدكتوراه.
ب ـ البحوث العلمية والمجلات العربية والأجنبية.
جـ ـ الجرائد.

وسأعطي هنا نماذج من المصادر حسبما جاء في التقسيم السابق.

* * *

القسم الأول: الوثائق:

أ ـ وثائق عربية غير منشورة:

وهذه الوثائق محفوظة في دار الوثائق القومية بالقلعة بالقاهرة. وهي مصورة من الأرشيف النمساوي بڤينا، وبلغات أجنبية متنوعة مثل اللغة الألمانية والفرنسية وغيرهما. وقد قامت دار الوثائق القومية بمصر بترجمة هذه الوثائق إلى اللغة العربية ترجمة رسمية من قبل أساتذة متخصصين، وقد

اعتمدت على الترجمة العربية لهذه الوثائق، وتعالج مجموعة هذه الوثائق الثورة العرابية وموقفها من السلطات العثمانية، والاحتلال الإنجليزي لمصر، كما تبين هذه الوثائق وجهات النظر الأوربية بوضوح تام إزاء الدولة العثمانية والمسألة المصرية وبعض الولايات العثمانية، وتكشف هذه الوثائق النقاب عن المخططات الأوربية الرامية لتجزئة أملاك الدولة العثمانية تمهيداً للقضاء عليها.

ب ـ وثائق تركية غير منشورة:

وهي محفوظة في المديرية العامة لدار محفوظات رئاسة مجلس الوزراء بإستانبول BAŞBAKANIK ARŞIVI GENEL MUDURLU.

وهي مصنفة على النحو التالي:

ـ إدارة مجلس مخصوص IRADE MECLIS -I MAHSUS.
ـ يلدز YLLDIZ.
ـ الفهرس الأصلي لأوراق قصر يلدز ـ أوراق خاصة بمدحت باشا YLLDIZ ESAS EVRAKI KATALOGU. MITHAT PAŞA EVRAKL.

وتعالج هذه الوثائق موقف الحكومة العثمانية من الإصلاحات في الولايات العربية وغير العربية، وتبين هذه الوثائق الصراع الطويل الذي قام بين رجال الأحرار وعلى رأسهم مدحت باشا وبين السلطان عبدالحميد حول إعلان الدستور العثماني ووجهة نظر كل منهما، كما تشرح هذه الوثائق الاحتياطات الأمنية التي قام بها السلطان عبدالحميد إزاء الحركات الإنفصالية التي كانت بذورها قد أخذت في الظهور في ولايات الدولة العثمانية وبخاصة العربية منها. كما تبين هذه الوثائق الدور الذي قام به مدحت باشا وجماعته من رجال الأحرار في معارضة السلطان عبدالحميد الثاني.

جـ ـ وثائق أجنبية غير منشورة:

وهي محفوظة في دار الوثائق العامة بلندن.

ـ Public Record Office.
ـ Foreign Office (F.O.).

وهي مصنفة إلى المجموعات التالية:

- F.O. 88.
- F.O. 226.
- F.O. 371.
- F.O. 78.

وهذه الوثائق عبارة عن مراسلات وتقارير متبادلة بين القناصل والممثلين الإنجليز في ولايات الدولة العثمانية وبين حكومتهم في إنجلترا، كما تضم تقارير مفصلة لجواسيس إنجليز جابوا الأقطار العربية قطراً قطراً ودرسوا أحوال السكان الاجتماعية وعلاقتهم بالسلطات العثمانية، كما درسوا أوضاع الولاة العثمانيين السياسية ومدى قوتهم أو ضعفهم، بل وقد وصل بعض هؤلاء الجواسيس إلى بلاط السلطان عبدالحميد وجابوا قصره ورفعوا تقارير عما رأوه إلى حكومتهم ودرسوا سكنات السلطان عبدالحميد وحركاته. بل وإن المرء ليعجب عندما يقرأ بعض التقارير المفصلة عن حياة عبدالحميد الخاصة. وعلى ضوء هذه التقارير رسمت إنجلترا مخططاتها الرامية إلى احتلال الأقطار العربية والقضاء على الدولة العثمانية. وعلى ضوء هذه الوثائق والتقارير رسمت بريطانيا مشروع احتلالها لمصر وتدخلها في لبنان. وتسليم فلسطين لليهود وهي وثائق مهمة لا غنى للباحث عنها في أثناء الكتابة عن تاريخ الدولة العثمانية والبلاد العربية.

وإلى جانب هذه الوثائق الإنجليزية هناك مجموعة من الوثائق الفرنسية محفوظة في نفس الإرشيف السابق وتبين هذه الوثائق وجهة نظر الحكومة الفرنسية إزاء ممتلكات الدولة العثمانية، ووجهة النظر السرية للحكومة الإنجليزية إزاء لبنان. وتكشف هذه الوثائق النقاب عن تلك المشاكل والمذابح التي قامت في جنوب لبنان والتي قام معظمها بتحريض من فرنسا وإنجلترا للسيطرة على لبنان وفصله عن الدولة العثمانية، كما تبين هذه الوثائق وجهة نظر الحكومة الفرنسية إزاء مصر والسباق الإنجليزي الفرنسي للسيطرة عليها حتى تم توقيع الاتفاق الودي بينهما عام ١٩٠٤ م.

القسم الثاني: المؤلفات:

أ ـ المصادر والمراجع العربية:

وقد حرصت جهدي على اختيار المصادر المعاصرة للفترة التي أكتب عنها، وقد لزمت جانب الحرص الشديد في الاقتباس من هذه المصادر واضعاً نصب عينيّ أن بعض هذه المصادر تمثل وجهة نظر مؤلفيها ومتأثرة بظروف معينة، أمّا من حيث المراجع فقد حرصت على اختيار المراجع الموثقة التي تعالج القضايا التاريخية على أصول متينة. وسأعطي نماذج من هذه المصادر على سبيل المثال لا الحصر.

ـ مذكرات السلطان عبدالحميد:

وقد نشرت هذه المذكرات لأول مرة في مجلة عطارد بإستانبول باللغة التركية العثمانية في العدد الأول من المجلد الأول الصادر في ٣ ربيع الآخر عام ١٣٣٧ هـ ـ ١٩١٨ م، واستمر نشرها تباعاً في هذه المجلة حتى العدد ١٧٠ من المجلد الثاني من السنة نفسها عن نسخة مخطوطة أملاها السلطان عبدالحميد على محسن بك أثناء اعتقاله في قصر بيلربي بإستانبول، إلا أن عطارد لم تتمكن من نشر كل المذكرات إذ توقفت المجلة بعد عددين فقط من نشر حلقة ٣١ مارت من المذكرات.

وفي عام ١٣٤٠ هـ ـ ١٩٢١ م أصدرت دار جهان كتابخانة سي بإستانبول ـ بإذن خاص من مجلة عطارد ـ ما نشر من مذكرات صدرت بالمجلة، بعد كتابة مقدمة لها وبعض الدراسات لتوضيح بعض النقاط. بحيث خرجت هذه الطبعة في ٧٢ صفحة من الحجم الكبير وحملت عنوان «خاطرات سلطان عبدالحميد خان ثاني».

وفي عام ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦٠ م أعلنت دار سلك للطباعة والنشر في إستانبول أنها عثرت على نسخة مخطوطة من المذكرات في مكتبة أحد المقربين من القصر السلطاني، إلا أنها بدورها كانت ناقصة، وقامت دار سلك بنشرها باللغة التركية بالحروف اللاتينية، وضمت إليها خواطر السلطان عبدالحميد

التي كان أملاها على أحد مصاحبيه، ويدعى بسيم بك وهي خواطر متفرقة عثر عليها المرحوم ابن الأمين محمود كمال بين أوراق قصر يلدز ونشرها بالأحرف العثمانية سنة ١٣٤٥ هـ - ١٩٢٦ م في مجلة تورك تاريخ أنجمني، وبلغ عدد صفحات هذه الطبعة ٩٩ صفحة من القطع المتوسط.

وفي عام ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م استطاعت جريدة ترجمان بعد بحث طويل عن أصل المذكرات الكاملة أن تقوم بنشرها على حلقات يومية بالحروف التركية اللاتينية. ثم قامت دار كروان للطباعة والنشر بإستانبول عام ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م بطبعها في كتاب بلغ عدد صفحاته ٢٤٥ صفحة من القطع المتوسط.

وقد قام الدكتور محمد حرب بترجمة هذه المذكرات معتمداً على طبعة عطارد وجهان كتابخانة سي وطبعة سلك وكروان، وقد قامت مجلة المجتمع الكويتية بنشر هذه الترجمة ابتداءاً من عددها ٢٦٤ الصادر في ١٨ شعبان ١٣٩٥ هـ - ٢٦ أغسطس ١٩٧٥ م بمقدمة تمهيدية وبعض التعليقات التي كتبها الأستاذ محمد الراشد، واستمرت المجلة على نشرها في حلقات إلى أن كمل نشرها في العدد ٣٢٠ الصادر في ١٩ شوال ١٣٩٦ هـ - ١٢ أكتوبر ١٩٧٦ م، وكانت أول ترجمة عربية لمذكرات السلطان عبدالحميد.

أمّا عن هذه الطبعة التي اعتمدت عليها في هذا الكتاب فهي الطبعة التي صدرت في عام ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٨ م بمصر حيث قام الدكتور محمد حرب بتجميع المذكرات التي نشرتها المجتمع وأضاف إليها مقدمة شملت تعريفاً موجزاً للسطان عبدالحميد.

- مذكرات مدحت باشا:

وقد قام يوسف كمال بك حتاتة بن مدحت باشا بترجمة هذه المذكرات، وانتهى من ترجمتها في العاشر من شهر رجب سنة ١٣٣١ هـ - ١٤ يونية سنة ١٩١٣ م في الآستانة، وقام بطبع هذا الكتاب ونشره أمين أفندي هندي وطبع للمرة الأولى في مطبعة هندية بالموسكي بمصر.

وهذه المذكرات كتبها مدحت باشا وهو في سجن الطائف وأرسل قسماً منها إلى عائلته في إزمير، وقد نشر علي حيدر نجل المرحوم مدحت باشا ١٤٣ صفحة من هذه المذكرات في أوربا. وهناك نسختان من هذه المذكرات كان مدحت باشا قد كتبها وهو في سجن الطائف وقد أملاها على رفيقه في السجن خيرالله فندي (شيخ الإسلام) الذي أصدر فتوى خلع السلطان عبدالعزيز. وقد حفظ النسخة الأصلية في بعض خبايا السجن، ولكنه أخرجها قبل وفاته بليلة، فأخذت ولعل الذي أخذها أرسلها إلى السلطان عبدالحميد، وسلمت الصورة الثانية إلى وصفي أفندي مدير أوراق الطائف بواسطة فخري بك فوضعها في صندوق من الحديد إلى يوم إعلان الدستور.

ويتحدث مدحت باشا في هذه المذكرات عن حياته منذ طفولته، والمناصب الإدارية التي شغلها. كما يتحدث عن الإصلاحات التي قام بها في الولايات التي تقلدها مثل العراق وسورية وإزمير. . . ثم دوره مع السلطان عبدالعزيز ومراد وعبدالحميد. وأخيراً محاكمته ونفيه إلى الطائف.

- خاطرات جمال الدين الأفغاني الحسيني:

وقد قام بجمعها وتحقيقها الشيخ محمد باشا المخزومي، الذي كان ملازماً للسيد جمال الدين في الآستانة، وقد كتب هذه المذكرات في الآستانة في دور السلطان عبدالحميد ١٣١٠ - ١٣١٤ هـ - ١٨٩٢ - ١٨٩٧ م باحتراز شديد، والمطالع للكتاب يرى أن مواضيعه غير متسلسلة والسبب في ذلك أنها لم تكن في موضوع أو مطلب واحد بل هي أحاديث بعضها بني على الحوادث وبعضها أتى على سبيل السؤال والاستفهام، والبعض الآخر على سبيل الجدل مع آخر، ومنها ما جاء عفواً وبغير مقدمة. وقد تأخرت طباعة هذه المذكرات بسبب مراقبة رجال السلطان عبدالحميد، ثم مراقبة رجال جمعية الاتحاد والترقي الذين أتوا بعده. وطبع ونشر فهرست المذكرات في سنة ١٣٢٩ هـ - ١٩١٢ م ويشتمل على تمهيد ومقدمة للمؤلف مزدانة بصورة السيد جمال الدين وحاوية ترجمة حياته حتى مقدمه إلى الآستانة ووفاته بها، وقد اعتمدت على الطبعة الثانية التي طبعت في دار الحقيقة ببيروت سنة ١٩٨٠ م.

— مذكرات الإمام محمد عبده:

وقد قام بجمعها والتعليق عليها طاهر الطناجي، وطبعت في مطابع مؤسسة دار الهلال وقد كتب الأستاذ الإمام بعض هذه المذكرات في دفتر صغير وهو في السجن في أعقاب الثورة العرابية. وتحتوي المذكرات على عشرة فصول: الفصل الأول عبارة عن ترجمة لحياة الإمام محمد عبده منذ مولده حتى وقت كتابة المذكرات، أما الفصل الثاني فتحدث فيه عن وزارة رياض باشا، وفي الفصل الثالث تكلم عن حكومة توفيق، وتناول الثورة العرابية في الفصل الرابع. أما موضوع الفصل الخامس فكان عن مجلس النواب، ثم تحدث في الفصل السادس عن أسباب الحوادث في المجالس العمومية في مصر، وفي الفصل السابع شرح محمد عبده سفر عرابي إلى رأس الوادي، أما الفصل الثامن فتحدث عن مندوب السلطان عبدالحميد إلى مصر درويش باشا، وتحدث عن ضرب الإسكندرية من قبل إنجلترا في الفصل التاسع، وفي الفصل العاشر والأخير تحدث عن سجن الإمام وخطابه. وتعتبر هذه المذكرات مصدراً مهماً في تاريخ مصر.

— مذكرات أحمد عرابي:

والمعروفة بكشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية سنة ١٢٩٨ هـ - ١٨٨١ م وسنة ١٨٨٢ م بقلم المغفور له السيد أحمد عرابي الحسيني المصري. وتقع هذه المذكرات في جزئين وطبعت في مطابع مصر ولم يذكر تاريخ الطبع، وقد تحدث أحمد عرابي في هذه المذكرات بالتفصيل عن حياته منذ مولده حتى كتابة هذه المذكرات التي لم يدون عرابي سنة تاريخها ولا سبب تأليفها، وقد تحدث عرابي فيها عن المناصب التي تقلدها والصراع بينه وبين الخديوي والسلطات الإنجليزية وعلاقته بالباب العالي. وتعتبر سجلاً كاملاً لأحداث تلك الفترة.

— كتاب «أم القرى» تأليف عبدالرحمن الكواكبي:

وقد جاء في مقدمته «أي ضبط مفاوضات ومقررات مؤتمر النهضة الإسلامية المنعقد في مكة المكرمة سنة ١٣١٦ هـ» وقد أعطيت تعريفاً كاملاً

عن هذا الكتاب في الفصل الخامس وذكرت الأسباب التي دفعت الكواكبي إلى تأليف هذا الكتاب كما أوردت نماذج مما جاء فيه.

— كتاب «طبائع الاستبداد» تأليف عبدالرحمن الكواكبي:

وقد جاء عنوانه كما أورده مؤلفه «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، وهي كلمات حق وصيحة في واد، إن ذهبت اليوم مع الريح فقد تذهب غداً بالأوتاد، محررها هو الرحالة ك».

وقد عالج فيه المؤلف القضايا التي تتعلق بالإستبداد وطرق التخلص منها، وقد فصّلت القول في هذا الكتاب في الفصل الخامس. ونظراً لعدم عثوري على هذا الكتاب الذي ألفه عبدالرحمن الكواكبي. فقد اعتمد على كتاب دراسة وتحقيق محمد عمارة بعنوان «الأعمال الكاملة لعبدالرحمن الكواكبي» طبع المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت الطبعة الأولى سنة ١٩٧٥ م، وقد أورد المؤلف في مقدمة هذا الكتاب نبذة عن حياة الكواكبي وتراثه، ثم أورد بعد ذلك نص كتابيّ الكواكبي «طبائع الاستبداد» و«أم القرى» وتكمن أهمية كتاب محمد عمارة في إتيانه بالنص الكامل لكتابي الكواكبي كما وردت بقلم مؤلفهما لا سيما وأنه أورد صوراً لوثائق ورسائل مكتوبة بخط عبدالرحمن الكواكبي ليدلل على أنهما موثقان كما أوردهما مؤلفهما.

— «يقظة الأمة العربية» نجيب عازوري:

تعريف وتقديم الدكتور أحمد بوملحم، وطبع المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت. وقد أورد بوملحم نبذة عن حياة نجيب عازوري في مقدمة لهذا الكتاب وتحدث عن الأعمال التي قام بها ثم أتبع ذلك بنص كتاب نجيب عازوري كما ألفه صاحبه. وبالفصل السادس التعريف الكامل والمفصل لهذا الكتاب.

— «التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر» لمؤلفه ألفريد سكاون بلنت:

طبع هذا الكتاب في المركز العربي للبحث والنشر بالقاهرة سنة ١٩٨١ م بمناسبة الذكرى المئوية للثورة العرابية ١٨٨١ - ١٩٨١ م، ومعه

محاضر استجواب عرابي أمام قومسيون التحقيق في أكتوبر/ نوفمبر ١٨٨٢ م.
وتكمن أهمية هذا الكتاب في أن مؤلفه معاصر للأحداث التي جرت في مصر والبلاد العربية الأخرى في عصر السلطان عبدالحميد الثاني، فقد بدأ بلنت حياته العلمية منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي تقريباً وتجول في تركيا ومصر والجزائر وسوريا والعراق ونجد والهند وعدن وبلاد أخرى، إلا أنه قضى فترة طويلة من حياته في القاهرة، وعاصر فترة الثورة العرابية، وقد استعمله القنصل الإنجليزي في القاهرة للوساطة بينه وبين العرابيين لما عُرف من صداقة بلنت لأحمد عرابي، وقد نشر بلنت كتابات كثيرة في الصحف البريطانية وخاصة في جريدة التايمز فضح فيها مكامن السياسة التي يجري عليها السير ماليت في المراقبة الثنائية على مالية مصر، وفضح ما تحتوي عليه هذه السياسة من تعمد التشويه وإفساد الجو السياسي، وقد شاهد بلنت بنفسه عملية ضرب الإسكندرية من قبل الأسطول الإنجليزي، وبعد بضع سنين استقر بلنت في ضاحية من ضواحي القاهرة في منطقة عرفت باسم «الشيخ عبيد» وكان جاره فيها الشيخ محمد عبده فأطلعه في سنة ١٣٢٢ هـ ـ ١٩٠٤ م على مسودات «التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر» فراجعها الشيخ وصحح ما رآه فيها مستحقاً للتصحيح، وكان الشيخ محمد عبده يلح على مستر بلنت في طبع كتابه هذا بالإنجليزية. وكان ينوي أن ينقله هو إلى العربية لولا أن المنية عاجلت الشيخ في سنة ١٣٢٣ هـ ـ ١٩٠٥ م. ثم طبع كتاب بلنت بالإنجليزية، وبقي كذلك إلى أن تولى قلم الترجمة في «البلاغ» نقله إلى اللغة العربية، وتوفي مستر بلنت سنة ١٣٤٣ هـ ـ ١٩٢٤ م بعد أن طبع مذكرات له في ثلاثة مجلدات ضخمة فيها جزء غير قليل عن حوادث مصر قبل الاحتلال وبعده، وقد نشر «البلاغ» تعريب هذا الجزء، وربما جمع في كتاب على حدة. ويحتوي ذيل هذا الكتاب على تاريخ لعرابي بقلمه وبعض حوادث سنة ١٣٠٠ هـ ـ ١٨٨٢ م بقلمه أيضاً، وتقريرين عن بعض الحوادث بقلم الشيخ محمد عبده. وتقارير أخرى من جون رفيق عرابي وبعض المصريين الذين اشتركوا في تلك الحوادث. وبرنامج الحزب الوطني وخطابات من مستر غلادستون والدستور المصري لسنة ١٣٠٠ هـ ـ ١٨٨٢ م.

ـ عبرى وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده. سليمان البستاني:
ولد المؤلف سنة ١٢٧٣ هـ ـ ١٨٥٦ م في «بكستين» من منطقة الشوف بلبنان في عائلة نصرانية ـ مارونية كان لها نفوذ داخل الكنيسة، وبدأ سليمان البستاني في سنة ١٢٩٣ هـ ـ ١٨٧٦ م يضرب في عدة ميادين في التعليم والتجارة، والكتابة الصحفية. وكان شغوفاً بالرحلات. سافر إلى الآستانة ووطد علاقاته برجال السياسة والدولة، كما كان له علاقات برجال المعارضة خارج الآستانة. وعندما وقع الانقلاب سنة ١٣٢٦ هـ ـ ١٩٠٨ م أيده بقوة وأخرج كتابه «عبرى وذكرى» في أكتوبر من السنة نفسها مؤيداً العمل بالدستور، وسجل في كتابه هذا أبرز وثيقة ظهرت في تلك المرحلة الحاسمة. وثيقة دفاع عن الإنقلابيين وعن الدستور، وحاول أن يسجل في كتابه هذا البرنامج الذي على الحكومة الجديدة أن تلتزم به لتستعيد قواها وترتقي إلى مصاف الدول الحديثة، ويبدأ سليمان البستاني كتابه هذا بكلمة إهداء يوجهها إلى مدحت باشا رائد دستور سنة ١٨٧٦ م، وقد صدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب في بيروت عام ١٩٧٨ م، تحقيق خالد زيادة.

ـ «خط همايون وقانون أساسي»:
وهو باللغة التركية والعربية (والقانون الأساسي بالتركي والعربي) أصدرته وزارة العدل التركية، وطبع الطبعة الثالثة في القسطنطينية في مطبعة الجوائب سنة ١٢٩٧ هـ. ويحتوي هذا الكتاب على نص الخط الهمايوني الذي صدر في عام ١٢٥٥ هـ ـ ١٨٣٩ م، والقانون الأساسي الذي صدر في عام ١٢٧٣ هـ ـ ١٨٥٦ م، وبعض القوانين الإصلاحية التي قامت الدولة العثمانية بإصدارها للمحافظة على حقوق رعاياها المسلمين وغير المسلمين. وسأتحدث عن بعض هذه القوانين في الفصل الأول من هذا الكتاب.

ـ «عصر السلطان عبدالحميد وأثره في الأقطار العربية ١٨٧٦ ـ ١٩٠٩ م» لمؤلف مجهول:
ويأتي هذا الكتاب في مقدمة المصادر التي تكشف النقاب عن بعض الجوانب الغامضة في حياة السلطان عبدالحميد الثاني. وقد صدر هذا الكتاب في سلسلة أجزاء متتابعة بلغت خمسة عشر جزءاً أصدرت الطبعة الثانية منها

المكتبة الهاشمية بدمشق. ويبدو لي من خلال قراءتي في هذا الكتاب أمران: الأول: أن المؤلف كان معاصراً للسلطان عبدالحميد فكان يكتب عنه عن قرب ومشاهدة، والأمر الثاني: ميول المؤلف وتعاطفه في أحيان كثيرة مع حزب المعارضين للسلطان عبدالحميد كجمعية الاتحاد والترقي. ومهاجمته وانتقاده لعبدالحميد، ولهذا السبب أخفى المؤلف اسمه خوفاً من بطش وانتقام عبدالحميد.

- **«مدحت باشا وجمعية الاتحاد والترقي العثمانية» لعزرا سمويل ساسون:**

وقد طبع هذا الكتاب في مطبعة جرجي غرزوزي بالإسكندرية في سنة ١٩١٠ م، وكما هو واضح من سنة الطبع ومن فصول هذا الكتاب فالمؤلف معاصر لفترة مدحت باشا والسلطان عبدالحميد. ولقد كتب المؤلف عن قرب عن تاريخ جمعية الاتحاد والترقي منذ ظهورها حوالي سنة ١٢٨٢ هـ - ١٨٦٥ م كما ذكر، إلى قرب نهاية حكم السلطان عبدالحميد. ومن خلال استعراضي لما كتبه المؤلف في هذا الكتاب يظهر لي أن المؤلف من المناصرين لهذه الجمعية والمؤيدين لها إن لم يكن أحد أعضائها، وذلك لما قام به من الدفاع عنها فيما نسب إليها من تهم، واعتبار سياستها هي النموذج الأمثل الذي كان ينبغي أن تسير عليه الحكومة العثمانية.

- **«تاريخ الصحافة العربية» الفيكونت فيليب دي طرازي:**

وقد طبع في بيروت في المطبعة الأدبية سنة ١٩١٣ هـ - ١٩١٤ م ويضم أربعة أجزاء في مجلدين ويحتوي هذا الكتاب على أخبار كل جريدة ومجلة عربية ظهرت في العالم شرقاً وغرباً مع رسوم أصحابها والمحررين فيها وتراجم مشاهيرهم. ويتحدث عن الصحافة العربية منذ نشأتها حتى تاريخ طبع هذا الكتاب. أما عن الأسلوب والمنهج الذي سار عليه المؤلف في كتابه هذا فقد ذكره في مقدمة الجزء الأول حيث قال: «وقد انتقدت كل جريدة أو مجلة أو نشرة أو رسالة موقوتة بما تستحقه من المدح والذم بقطع النظر عن مذاهب أربابها وأحوالهم الشخصية وذلك بنية صادقة وقصد سليم. واستندت فيما رويته إلى أوثق المصادر حرصاً على الحقيقة وعملاً بحرفة التاريخ. وقسمت الكتاب إلى أربعة أقسام أو حقب بحيث تتناول كل حقبة قسماً من أخبار

الصحافة. ثم صدرته بتوطئة ذات ثمانية فصول في تعريف الصحافة وآدابها وأسماء مؤرخيها وغير ذلك مما تهم معرفته إتماماً للفائدة. وختمته بجدول عام يشتمل على أسماء الصحف بلا استثناء شيء منها على قدر ما يستطيعه باحث محقق في بلاد الشرق. وقد رتبتها بحسب البلدان والممالك التي ظهرت فيها متتبعاً في تاريخ صدورها نظام الأقدم فالأقدم، وجعلت بجانب كل منها اسم صاحبها وبيان خطتها ويوم نشأتها ليكون العمل وافياً بكل أطرافه...».

- **«منتخبات التواريخ لدمشق» محمد أديب آل تقي الدين الحصني:**

وقد طبع الجزء الأول في دمشق سنة ١٩٢٧ م. وقد كان المؤلف معاصراً للأحداث التي وقعت في بلاد الشام في أواخر الدولة العثمانية فكتب كتابه هذا عن قرب ومشاهدة فكتب عن تاريخ دمشق وأشهر الولاة العثمانيين الذين تولوا أمور هذه الولاية.

- **«بروتوكولات حكماء صهيون»:**

وقد قام محمد خليفة التونسي بترجمتها. وهي أول ترجمة عربية مع مقدمة تحليلية في مئة صفحة، وقد طبع في مؤسسة دار العلوم ١٩٧٧ م في الكويت وقد احتوت هذه المقدمة على نبذة عن التاريخ اليهودي، وبيان ذلك الخطر المحدق بالعالم ثم تحدث بعد ذلك الأستاذ سرجي نيلوس عن كيف ظهرت البروتوكولات للعالم، وتلى ذلك ذكر للبروتوكولات البالغ عددها أربعة وعشرين بروتوكولاً. وتحتوي على مخطط شامل للأهداف التي رسمها كبار زعماء اليهود لبني شعبهم.

ب - المصادر والمراجع التركية

- **«أس إنقلاب» أحمد مدحت:**

وقد ألفه بناءاً على تكليف من السلطان عبدالحميد خان، طبع الجزء الأول في مطبعة «تقويم خانة عامرة» سنة ١٢٩٤ هـ بإستانبول، ويحتوي على الوقائع بدءاً من حرب القرم إلى ارتقاء السلطان عبدالحميد خان عرش السلطنة والخلافة وعدد صفحاته ٤٤٥ صفحة.

أما الجزء الثاني من هذا الكتاب فقد طبع في نفس المطبعة السابقة عام

١٢٩٥ هـ ويحتوي على حوادث لما بعد جلوس السلطان عبدالحميد الثاني على العرش.

على صدر الصفحة الثانية من الكتاب عنوان التقديم وهو (تقديم الشكر مع الاعتراف بالعجز) وجاء في هذا التقديم ما يشير إلى أن الدولة العلية تمر بمراحل تطور، وما هي إلا ترجمة لحضارتها وتعبير عنها. وكثيراً ما يحدث أن تُنقل الحوادث على ألسنة متضاربة محرفة، لذلك أحب أحمد مدحت أن يسجلها بتواريخها وبوقائعها ليرفع التضارب في الرواية، وهناك من يعتقدون أن صفحات التاريخ لا يمكن كتابتها إلا بعد انقضاء مدة تلك الأيام والسنوات، فما هذا صحيح في نظر أحمد مدحت، ولا سيما أن السلطان أمر بأن تؤرخ الحوادث على دقائقها وبتواريخها. ويضيف إليه أنه في غاية السرور بما كلف به وأسند إليه من هذه المهمة، ويكتب الكتاب بين الخوف والرجاء آملاً أن يحوز لدى السلطان القبول، وقد استحسن أن يسمي الكتاب بهذا الاسم المشار إليه أعلاه ويشمل المدخل إلقاء نظرة على تاريخ الدولة العلية من دواخل البلاد، وأما القسم الثاني ففيه نظرة أوربا إلى الدولة العثمانية. ثم استعرض في القسم الأول بدءاً من حرب القرم، حالة الدولة العلية عندما ارتقى عبدالعزيز خان عرش السلطنة، ثم إجراءاته الحربية والعسكرية، وإجراءاته المدنية، والمستوى الفكري والكتابي والعلمي في الدولة، والثورات الداخلية والحروب الأهلية، والأحوال المالية والدبلماسية، وخلع السلطان عبدالعزيز ووفاته. وإجلاس السلطان مراد، وثورة الصرب وقره داغ، مرض السلطان مراد وخلعه، ثم الأقسام المتممة لهذا الجزء الأول من الفرمانات الصادرة وغيرها. إلى نهاية صفحة ٤٤٠.

جـ ـ المصادر والمراجع الأجنبية

وهي مجموعة مصادر أصلية يأتي في مقدمتها:

Sir Edwin Pears, Life Of Abdul Hamid, London 1917.

والسير إدوين معاصر لفترة حكم السلطان عبدالحميد، وقد تحدث في كتابه عن مجموعة من المواضيع أهمها ظهور مدحت باشا وحزب الإصلاح وخلع السلطان عبدالعزيز وتعيين مراد ثم خلعه. ثم تحدث في الفصل الثالث

عن الثورة التي تضع عبدالحميد على العرش، ويأتي الفصل الرابع بعنوان: عبدالحميد يحاول تقوية وضعه بإقصاء مدحت باشا. ويتحدث في هذا الفصل عن الصراع الطويل بين عبدالحميد ومدحت باشا وإعلان الدستور ذلك الصراع الذي انتهى بنفي مدحت باشا إلى أوربا.

ومن المصادر الإنجليزية التي اعتمدتُ عليها:

Joan Haslip, The Sultan, the life of Abdul Hamid, Cassell, London.

وقد تحدث هذا الكتاب بإستفاضة تامة عن الصراع الطويل والمرير الذي قام بين الدولة العثمانية والدول الأوربية وعلى رأسها إنجلترا حول المسألة المصرية، وأورد المؤلف تفاصيل أعمال مؤتمر الآستانة الذي عقد في عام ١٢٩٧ هـ ـ ١٨٧٦ م بعد تولى السلطان عبدالحميد العرش بفترة وجيزة جداً، كما شرح المؤلف إعلان الدستور العثماني وما تلي ذلك من مداولات بين الدول الأوربية بعضها مع بعض، وبينها وبين الدولة العثمانية.

ومن المصادر الأصلية أيضاً في هذا الموضوع:

Francis Mccullagh, The fall of Abdul Hamid London.

وقد تحدث المؤلف في الفصل الأول من هذا الكتاب عن الخليفة الدستوري عبدالحميد الثاني. ثم تحدث عن جهوده إزاء أمته وشعبه في شتى المجالات كالتعليم وغيره من المجالات وعن الانقلاب الذي أطاح بعبدالحميد من عرشه سنة ١٣٢٧ هـ ـ ١٩٠٨ م، وافتتاح البرلمان العثماني وأعمال ذلك البرلمان، ثم تحدث المؤلف أيضاً عن خلع السلطان عبدالحميد الثاني من الحكم وتولي جمعية الاتحاد والترقي مقاليد الأمور في الدولة العثمانية. ويبدو أن المؤلف كان موجوداً في وقت خلع عبدالحميد في الآستانة وقد شاهد بنفسه خلع عبدالحميد يظهر ذلك من الوصف الدقيق لسير عبدالحميد إلى القصر الذي تم اعتقاله فيه مع عائلته، ويصف هذا المؤلف جموع الناس التي احتشدت مذهولة لرؤية هذا الموقف الذي ذكر أنه محزن.

د ـ المعاجم ودوائر المعارف التركية والعربية

وهي جميعها مصادر أصلية ومعاصرة فيما عدا دائرة المعارف الإسلامية،

وكل هذه المعاجم مشهورة وغنية عن التعريف وأود هنا أن أعرف بدائرة المعارف التركية المعروفة بـ: «Meydan Larousse» وقد بدىء في طبعها سنة ١٩٦٨ م وانتهى منها سنة ١٩٧٦ م، طبعتها شركة ميدان للصحافة والنشر في إستانبول، وتقع في ١٢ مجلداً، كل مجلد ٩٦٠ صفحة بالإضافة إلى مجلد ذيل من ٩٧٤ صفحة، أي في مجموعها ١٣٤٩٤ صفحة وهي ترجمة لدائرة المعارف الفرنسية لاروس مع إضافة وتصحيح كل ما يتصل باللغة والعلوم التركية، وتم إخراجها على أيدي هيئات تركية من علماء متخصصين في كل مادة من المواد.

حجم الصفحة المشغولة ٢٣ × ١٩ سم، فيها أربعة أعمدة رسمت كتابتها ببنط ٦، بحيث ثلاث أعمدة منها خصصت للكتابة، وأما الرابعة فمخصصة للصور. أي أن كل ما جاء في ثلاثة أعمدة من الكلام يساوي ست صفحات من صفحات الكتاب بحجم كبير، كما استخدمت فيها حوالي ٥٥٠ صورة ملونة بحجم ٢٣ × ١٩.

القسم الثالث: المقالات والبحوث العربية:

أ ـ رسائل الماجستير والدكتوراه:

وهي مجموعة رسائل متخصصة في الدراسات العثمانية والعربية، عالجت كل واحدة منها موضوعاً خاصاً يتعلق إما بتاريخ الدولة العثمانية أو البلاد العربية، واجتهدت كل رسالة في إبراز الحقائق التاريخية وفق بعضها والتبست على بعضها الآخر الحقائق والمعلومات.

ب ـ الأبحاث العلمية والمجلات العربية والأجنبية:

ويأتي في مقدمة هذه الأبحاث مصدر مهم وهو «مختارات سياسية من مجلة المنار» لرشيد رضا، وقد قام الأستاذ وجيه كوثراني بعمل تقديم ودراسة لهذه المجلة. وقد طبعت في دار الطليعة ببيروت وهي بطبيعة الحال مصدر معاصر للأحداث التاريخية التي أقوم بمعالجتها في هذه الرسالة، وتبرز هذه المجلة وجهة نظر رشيد رضا وكبار الشخصيات في مصر إزاء الدولة العثمانية وإزاء السلطات الإنجليزية المحتلة لمصر منذ عام ١٨٨٢ م ولا أريد هنا أن

أكتب عن هذه الجريدة والموضوعات التي تناولتها لأنني سأتولى بالتفصيل الكتابة في هذا الموضوع في الفصل الخامس في الاتجاه الإسلامي.

ـ «العروة الوثقى»:

لمدير سياستها السيد جمال الدين الأفغاني، ومحررها الأول الشيخ محمد عبده، وقد صدرت في باريس في ١٣ مارس ١٨٨٤ م إلى ١٦ أكتوبر ١٨٨٤ م، وقد جمعت أعداد هذه الجريدة في جزئين في مجلد. وأصدرها المركز العربي للبحث والنشر بالقاهرة سنة ١٩٨٤ م وهذه الجريدة أصدرها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده في باريس هرباً من السلطات الإنجليزية في مصر. أما موضوعات هذه الجريدة وموقفها من الدولة العثمانية فسأتولى ذلك بالتفصيل في الفصل السادس.

ومن الدوريات الأجنبية التي اعتمدت عليها:

International Journal of Middle East Studies, 9 August 1978, Great Britain.

وقد نشرت هذه المجلة مقالاً بعنوان:

The achievements of Midhat Pasha As governor of the Province of Syria 1878 - 1880.

جـ ـ الجرائد

ـ جريدة الزوراء:

وهي الجريدة التي أصدرها مدحت باشا عقب توليه أمور العراق فهي الجريدة الرسمية للعراق في ذلك الوقت، وقد خرج أول عدد منها في ٥ ربيع الأول سنة ١٢٨٦ هـ ـ ١٥ حزيران عام ١٨٦٩ م. وتصدر هذه الجريدة في أربع صفحات، صفحتان باللغة العربية، ومثلها باللغة التركية، وكانت هذه الجريدة في أول صدورها أسبوعية تصدر يوم الثلاثاء، ثم أصبحت فيما بعد تطبع مرتين في الأسبوع يوم السبت ويوم الثلاثاء. وتتولى هذه الجريدة تقديم الأخبار الداخلية التي تخص ولاية العراق تحت حقل (مواد خصوصية) وبالإضافة إلى هذا الحقل هناك حقل آخر بعنوان (مواد عمومية). وتعني

بذلك الأخبار المتعلقة بالدولة العثمانية، وتعتمد فيه على الصحف العثمانية التي تصل إلى بغداد من الآستانة وتترجم هذه الصحف إلى اللغة العربية، كما تهتم جريدة الزوراء بأخبار الدول الأجنبية مثل إنجلترا وغيرها من الدول... وذكر بعض المؤرخين أنه صدر من جريدة الزوراء (٢٦٠٦) ألفان وستمائة وستة أعداد، وصدر العدد الأخير في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٣٥ هـ - ١٩١٦ م.

ـ جريدة اللواء:

أصدرها مصطفى كامل في سنة ١٩٠٠ م، وكانت شعلة ملتهبة من الوطنية الخالصة وقد ضمنها مصطفى كامل آراءه وآراء الحزب الوطني ضد المستعمر الأجنبي. وقد شارك في الكتابة في هذه الجريدة عدد كبير من الشباب المصري نظراً لما اكتسبه صاحبها من شهرة واسعة بين أفراد المجتمع. وتتضمن هذه الجريدة موقف مجموعة الأعيان من السلطان عبدالحميد الثاني بصفة خاصة، والحكم العثماني بصفة عامة، ولا غنى لأي باحث في تاريخ مصر في هذه الحقبة عن الرجوع إلى أعداد هذه الجريدة.

ـ الأخبار:

وهي صحيفة أصدرها أمين الرافعي في مصر سنة ١٩٢٠ م وكانت من أهم وأخطر صحف مصر في ذلك العهد من حيث تحريرها وتعبيرها عن الأماني المصرية، وقد حملت لواء الفكرة الوطنية المصرية وساندتها في ذلك جريدة الأهرام.

ـ المقطم:

وهي جريدة أصدرها يعقوب صروف وفارس نمر وشاهين مكاريوس، وصدر العدد الأول منها في سنة ١٨٨٩ م بدعم من الإنجليز لكي تنافس الأهرام وتحمي المصالح البريطانية. وسأتحدث عن هذه الجريدة في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

ـ الأهرام:

وقد أنشأها سليم تقلا وهو أحد الصحفيين الذين فروا من سوريا إلى

مصر تقرباً للخديوي إسماعيل، وقد صدر العدد الأول منها في ٥ أغسطس سنة ١٨٧٦ م في الإسكندرية. ثم انتقل مقرها الرئيسي إلى القاهرة وأخذت تصدر في طبعتين إحداهما في الإسكندرية والأخرى في القاهرة.

ـ الدستور:

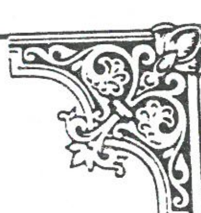
وقد أصدرها محمد فريد وجدي سنة ١٩٠٧ م، واحتجبت قبل الحرب العالمية الأولى بأعوام قليلة، وكان صاحب هذه الجريدة عالماً وأديباً مرموقاً اشتهر بالآثار التاريخية وفي مقدمتها «دائرة معارف القرن العشرين» التي تتألف من عشرة مجلدات ضخمة وشاملة لعلوم مختلفة.

ـ المؤيد:

وقد نشأت في مصر سنة ١٣٠٧ هـ - ١٨٨٩ م لصاحبها الشيخ علي يوسف والشيخ أحمد ماضي ثم خلصت لأولهما الشيخ علي يوسف. وأقبل الأدباء والعلماء والسياسيون المصريون على دعم المؤيد وأخذوا ينشرون فيها مقالاتهم. وقد نشرت هذه الصحيفة ابتداءاً من العدد ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٠ م سلسلة مقالات عن الاستبداد لعبدالرحمن الكواكبي تحت عنوان «اقتراح على المحررين السياسيين» لكاتب عربي يوقع باسم «مجيب» وكانت هذه الصحيفة ضد الدولة العثمانية وسياستها.

وفي الختام يسرني أن أقدم هذه الثمرة اليانعة بعد جهد كبير وشاق، وإن كان هناك نقص أو زلل فالكمال لله عز وجل هو نعم المولى ونعم النصير. والحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على الظالمين والصلاة والسلام على نبيه الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدكتور: سعيد سعد الغامدي
الأستاذ المشارك في التاريخ الحديث والمعاصر
كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



المقدمة

سياسة الدولة العثمانية في المشرق العربي قبل تولي السلطان عبدالحميد الثاني الحكم

- سياسة الدولة في الشام.
- سياسة الدولة في مصر.

سياسة الدولة في الشام

عندما ضم السلطان سليم الأول بلاد الشام في سنة ٩٢٢ هـ - ١٥١٦ م أبقى التقسيمات الإدارية فيها على ما كانت عليه في عهد المماليك، ولكن اضطر العثمانيون في أعقاب القضاء على الثورات إلى تنظيم الإدارة العثمانية في هذه البلاد، فقسمت بلاد الشام إلى ثلاث ولايات هي:

١ - ولاية الشام أو دمشق، وضمت الألوية التالية: دمشق، والقدس، وغزة، ونابلس، وعجلون، وصفد، وصيدا، وبيروت، والكرك، والشوبك.

٢ - ولاية حلب، وضمت الألوية التالية: أضنه، وباليس، وبيره جك، وحلب، وعزيز «أعزاز»، وكلِّيس، ومعرة النعمان، ومنبج، وتركمان حلب.

٣ - ولاية طرابلس، وضمت الألوية التالية: طرابلس، وحمص، وحماة، والسلمية، وجبلة، واللاذقية، والحصن[1].

وفي سنة ١٠٧١ هـ - ١٦٦٠ م سلخ كلاً من سنجق صفد، وسنجق صيدا مع بيروت عن ولاية الشام وتأسست منها ولاية رابعة هي ولاية «صيدا»، وذلك من أجل أن تكون مركزاً للرقابة على لبنان[2]. ثم لم تلبث

---

(١) فيليب حتي، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ترجمة كمال اليازجي جـ ٢، دار الثقافة بيروت ص ٣٠٧ - ٣٠٩.
ولطيفة محمد السالم، الحكم المصري في الشام ١٨٣١ - ١٨٤١ م. الطبعة الأولى ١٩٨٣ م ص ٣٧.

(٢) فيليب حتي، المصدر السابق ص ٣٠٩.

=

هذه الولاية أن اختفت من التقسيمات الإدارية في بلاد الشام فترة من الزمن، ثم أعيد تشكيلها ثانية ونقل مركزها من صيدا إلى عكا سنة ١١٩١ هـ - ١٧٧٧ م[1].

ورغم التغييرات الكثيرة والمتنوعة التي كانت تتعرض لها الولايات أو الأقضية مثلما حدث إبان الحكم المصري للشام (١٢٤٧ - ١٢٥٥ هـ - ١٨٣١ - ١٨٣٩ م) فقد استمر الهيكل العام للتقسيم الإداري كما هو، هذا وقد اختفت ولاية «طرابلس» من خارطة التقسيمات الإدارية في بلاد الشام، وأصبحت لواءاً تابعاً لولاية «صيدا» التي أصبحت في سنة ١٢٧٢ هـ - ١٨٥٦ م تضم ٩٦ قضاء موزعة على النحو التالي[2]:

لواء اللاذقية (١٧ قضاء)، ولواء طرابلس (عدة أقضية)، ولواء جبل نصار (١٢ قضاء)، ولواء جبل دروزي (١٨ قضاء)، ولواء صيدا (٤ أقضية)، ولواء بلاد بشارة (٧ أقضية)، ولواء عكا (١١ قضاء)، ولواء نابلس (٩ أقضية)، ولواء القدس (٧ أقضية).

أما ولاية الشام فقد بلغ عدد الأقضية فيها سنة ١٢٧٢ هـ - ١٨٥٦ م (٢٧ قضاء) موزعة على الشكل التالي[3].

لواء الشام (١٦ قضاء)، ولواء حمص (قضاءان)، ولواء حماة (٣ أقضية)، ولواء حوران (قضاءان)، ولواء عجلون (الذي ضم عجلون مع توابع أربد والبلقاء والكرك).

وظلت التقسيمات الإدارية في بلاد الشام في تغيير مستمر حتى صدور

= وعبدالحيكم رافق، العرب والعثمانيون ١٥١٦ - ١٩١٦ م، الطبعة الأولى ١٩٧٤ م، دمشق ص ٩٦.

(١) هاملتون جب وهارولد بوون، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة د. أحمد عبدالرحيم مصطفى جـ ٢ ص ٣٥.

(٢) عبدالعزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤ - ١٩١٤ م، دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٩ م ص ٦٥ و٦٦.

(٣) المرجع نفسه ص ٦٦.

قانون تشكيل الولايات في ٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٨١ هـ - ٨ نوفمبر ١٨٦٤ م الذي اشترك في وضعه فؤاد باشا، ومدحت باشا، وقام بتطبيقه الأخير في ولاية الطونة في سنة ١٢٨١ هـ - ١٨٦٤ م. وبموجب هذا القانون قسمت ولايات الإمبراطورية العثمانية السبع والعشرين إلى ثلاثين ولاية[1].

ثم صدر بعد ذلك سلسلة من القوانين التي تعدل أو تضيف أو تشرح قانون ١٢٨١ هـ - ١٨٦٤ م[2]، وقد نالت بلاد الشام نصيباً من هذه التغيرات إذ اختفت ولاية صيدا، وقسمت بلاد الشام إلى قسمين أو ولايتين هما: أولاً: ولاية سورية. وقد اتسعت بضم أجزاء من ولايتي طرابلس وصيدا القديمتين. ثانياً: ولاية حلب. وقد اتسعت بضم أجزاء من الجزيرة والأناضول.

وكانت تضم ولاية سورية الألوية التالية: لواء دمشق أو الشام، ولواء حوران، ولواء حماه، ثم لواء الكرك أو معان، ولواء القدس، وألوية طرابلس، وبيروت، وعكا، واللاذقية، ونابلس[3].

(١) عبدالعزيز عوض، المرجع السابق ص ٦٦ و٦٧.
ولمعرفة تطبيق هذا القانون في ولاية ألطونة انظر:
مذكرات مدحت باشا، الطبعة الأولى، مطبعة هندية بالموسكي بمصر ص ١٣٨ - ١٤٦.
وعبدالعزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م، وزارة الثقافة، المكتبة العربية للتأليف ص ٣٥٣ - ٣٥٦.
ودائرة المعارف التركية ميدان لاروس «Maydan Larousse» الطبعة الأولى ١٩٧٣ م، استانبول جـ ١، مادة السلطان عبدالعزيز ص ٢٦.

(٢) لمعرفة تفاصيل هذه القوانين انظر:
أنكه لهارد، تركيا وتنظيمات: دولت عثمانية نك تاريخ إصلاحاتي، ترجمة علي رشاد ص ١٦٩، استانبول ١٣٢٨ هـ.

(٣) عبدالعزيز عوض، المرجع السابق ص ٧٠ و ٧١.

ولكن ما لبثت القدس أن انفصلت في سنة ١٢٩١ هـ - ١٨٧٤ م[1] وأصبحت متصرفية تخابر الباب العالي، وعرفت باسم «قدس شريف متصرفلغي إدارة مستقلة» بينما كانت في سنة ١٢٩٠ هـ - ١٨٧٣ م لواءاً تابعاً لولاية سورية باسم «قدس شريف سنجاغي»[2].

وتضم متصرفية القدس أربعة أقضية هي: يافا، وغزة، وبئر سبع، والخليل، وكان يتبعها ١١ ناحية و ٣٨٤ قرية ومزرعة[3].

أما ولاية بيروت فقد فصلت عن ولاية سورية متأخراً، أي في سنة ١٣٠٥ هـ - ١٨٨٧ م، ويذكر بعض المؤرخين أن ولاية بيروت انفصلت عام ١٣٠٦ هـ - ١٨٨٨ م[4] وقد بررت الدولة العثمانية ذلك بأنه «نتيجة لازدياد

---

(١) اختلف المؤرخون في تاريخ انفصال القدس عن ولاية سورية، فيرى الأستاذ أحمد عزت عبدالكريم في «التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني» أن انفصال القدس كان في سنة ١٢٨٥ هـ - ١٨٦٨ م ص ١٨١، ومحمد كرد علي، خطط الشام جـ ٣ ص ٢٣٦ يذكر أن انفصال القدس كان في سنة ١٢٨٧ هـ - ١٨٧٠ م، وعارف العارف، المفصل في تاريخ القدس جـ ١ ص ٣١١، انفصال القدس سنة ١٢٨٨ هـ - ١٨٧١ م، وبولس سعد، دليل سورية ولبنان جـ ١ ص ١٤ - ٢٤، انفصال القدس في سنة ١٢٨٨ هـ - ١٨٧١ م وغيرهم.
(عبدالعزيز عوض، المرجع السابق ص ٧١).
(وأحمد عزت عبدالكريم، التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس، مجلد ١ مايو ١٩٥١ م ص ١٨١).
ويبدو أن سبب هذه التغيرات الإدارية يعود إلى تغيير الولاة والمتصرفين أو عزلهم وتعيين آخرين بدلاً منهم، أو أن يعزل الوالي أو المتصرف فتضم الولاية أو المتصرفية إلى الولاية المجاورة ريثما يتم تعيين وال أو متصرف جديد.

(٢) عبدالعزيز عوض، المرجع السابق ص ٧١ و ٧٢.

(٣) معهد البحوث والدراسات العربية، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين جـ ١ ص ٧٧ و ٧٨، دار نافع للطباعة والنشر ١٩٧٥ م.
وعبدالعزيز عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث ١٨٣١ - ١٩١٤ م ص ٧٢، بيروت المؤسسة العربية.

(٤) وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية - والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ - ١٩٢٠ م، ص ٩، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٧٨.

أهمية مدينة بيروت وحساسيتها»، وللوقوف في وجه النفوذ الأجنبي والتقليل من شأنه وأسبابه. بالإضافة إلى اتساع ولاية سورية واتخاذ ولاتها مدينة دمشق مركزاً لهم، الأمر الذي يجعل بيروت في وضع أقل أهمية. لذلك تم فصلها عن لاية سورية[1]. انظر خارطة رقم (١) و(٢) و(٣).

والنظام الإداري على هذه الحالة من الأسباب التي قسمت البلاد ووزعت جهد سكانها إزاء المشكلات الحقيقية التي كانوا يواجهونها، وتعترض سبيلهم نحو التقدم، وقد كانت ولاية بيروت التي تضم شمال فلسطين ولبنان حالياً. تضم عدداً كبيراً من الأقليات والطوائف الدينية المختلفة والمتصارعة. وأن عدداً كبيراً من الأسر غير الفلسطينية كانت تمتلك أرضاً واسعة في فلسطين، كأسرة سرسق، وسلام اللتين باعتا أراضيهما إلى اليهود، وكذلك سهل مرج بني عامر، وهو من أخصب أراضي اليهود، وقد كانت عملية بيع الأراضي تكاد تكون منحصرة في مناطق عكا، وحيفا، وطبريا، وصفد، بينما عجز اليهود عن شراء أراضي في غزة، ونابلس، والخليل، والقدس، ومعظم النقب، فلو كانت البلاد تحت إدارة واحدة، لكان ذلك حافزاً على تكتيل الجهود ومقاومة الاستيطان منذ البداية[2].

أما من ناحية التعليم فقد كان يطبق في فلسطين نظامان واضحان ومختلفان للتعليم، أحدهما: نظام التعليم الذي تشرف عليه الحكومة العثمانية ويسري على المسلمين من رعاياها.

والثاني: نظام التعليم الطائفي والأجنبي التابع للأقليات الدينية، وكانت تشرف عليه الإرساليات التنصيرية، وتتلقى المساعدات اللازمة لها من الدولة الأجنبية[3].

---

(١) يوميات لبناني في أيام المتصرفية، نظر فيها وحققها سليم حسن هشي ص ٣٦ - ٤٠ الطبعة الثانية، منشورات دار لحد خاطر، بيروت.
وعبدالعزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ص ٧٢.
والأهرام، العدد ٣٠٢٤، ٢١ كانون الثاني ١٨٨٨ م.

(٢) معهد البحوث والدراسات العربية، المرجع السابق ص ٧٨ - ٨٠.

(٣) المرجع السابق ص ٨٠.

أما من ناحية النظام الأول الذي كان يطبق على المسلمين من رعايا الدولة العثمانية، وهم الغالبية العظمى من سكان البلاد، كان مستوى التعليم بصفة عامة متوسطاً، وكانت العناية بتدريس اللغة العربية والمواد العلمية ضعيفة ومحدودة، وكانت اللغة الرسمية هي اللغة التركية، وكان الهدف من التعليم بصورة عامة هو إعداد الفرد للإلتحاق بوظائف الدولة، بالإضافة إلى قلة الإمكانيات المادية التي تقدم لمؤسسات التعليم[1].

أما النظام الثاني وهو التعليم الطائفي والأجنبي فقد انتشر بين أبناء الأقليات من السكان، وكانت تشرف عليه في الغالب الكنائس والجمعيات الخيرية، وتمده الدول الأجنبية بالمال، لذلك توفر له من الإمكانيات المادية ما جعله يتفوق كثيراً على التعليم الرسمي، وكانت سيئات هذا النوع من التعليم أكثر من حسناته، فلم يكن يلتزم بتوحيد أسس التربية، والعمل على خلق المجتمع الواحد، وكان ذلك طبيعياً طالما أن كل أقلية تسعى لتعزيز مركزها، وتنتمي بولائها إلى دولة من الدول الأجنبية، ويصف ذلك الأستاذ سليمان البستاني بقوله: «ولكننا مع اعترافنا الجزيل بما ثقفت وأفادت ـ المدارس الأجنبية ـ لا يسعنا إلا القول جهاراً، إن فيها ثلمة متسعة لا يمكن سدها إلا بتغيير الأحكام، فمن أرباب تلك المدارس على فضله، يهتم ببث روح الوطنية بين تلاميذه، بل من منهم، وهم منتمون لأمم متناظرة يسعى جهد طاقته في استمالة تلامذته إلى أمته ودولته، وهكذا نشأ الطلاب على اختلاف في الأفكار والمذاهب، وهكذا عمل الأجانب بطريق العلم على اقتسام عقولنا، كما عملوا بطريق السياسة إلى اقتسام بلادنا»[2].

(١) المرجع السابق ص ٨٠ ـ ٨٩ وكامل السوافيري، الأدب العربي المعاصر في فلسطين من سنة ١٨٦٠ ـ ١٩٦٠ م ص ٢٠ و ٢١، دار المعارف، القاهرة.
وأحمد حلمي العلاف، دمشق ص ٢٠٢ و٢٠٣، دار دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

(٢) سليمان البستاني، عبري وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده ص ٣٨ تحقيق خالد زيادة، دار الطليعة، بيروت.

ويقول جورج أنطونيوس في هذا الموضوع: «كان لانتشار التعليم الغربي آثار سيئة أيضاً. وقد يبدو هذا القول عجيباً متناقضاً، ولكنه الحق بعينه... وكان هذا التنوع نفسه شراً جديداً في بلاد كانت فريسة للانقسامات الداخلية، وذلك لأن بعض البعثات التنصيرية أصبحت أداةً للمطامع السياسية، فاختلطت مساوىء المنافسة الدولية وشرروها، بحسنات التعليم ونعمه»[1].

ويتحدث الأستاذ ساطع الحصري عن التعليم في فلسطين فيقول: «كان في فلسطين مدارس أجنبية كثيرة ـ بسبب اهتمام الدول بالأراضي المقدسة. وكان بينها مدارس أميركية وألمانية وإنكليزية وفرنسية وإيطالية وروسية، وكان معظم هذه المدارس الأجنبية تعود إلى الإرساليات الدينية، وكان بينها عدة معاهد ثانوية ومدرسة للمعلمين يديرها الألمان، والنشرة العثمانية الرسمية لا تعطي معلومات وافية بالمرة عن المدارس المذكورة لأن تلك المدارس كانت تأبى الخضوع لمراقبة وزارة المعارف مستندة إلى الامتيازات الأجنبية»[2].

ومما يلفت النظر أيضاً كثرة المدارس التابعة لليهود آنذاك، إذا ما قورنت بمدارس الطوائف الأخرى، وكان التعليم في هذه المدارس يركز على الناحية الدينية ويعتبرونه مصدراً أصولياً في تفسيرهم للعلاقة بين اليهود وفلسطين[3].

كما لجأت البعثات الأجنبية في سوريا وفلسطين إلى وسائل متعددة لنشر أفكارهم الغربية ودياناتهم، منها توزيع نسخ الكتاب المقدس، والتنصير عن طريق الطب لأن ذلك في مأمن من مناوأة الحكومة العثمانية له، والمسلمون يلجاون بأنفسهم إلى مستشفيات المنصرين ومستوصفاتهم، ومن هذه الأساليب

(١) جورج أنطونيوس، يقظة العرب ص ١٦٤ و١٦٥ ترجمة علي حيدر الركابي، دمشق مطبعة الترقي ١٣٦٥ هـ ـ ١٩٤٦ م.

(٢) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٨ و ٩، ومعهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٥٧ م ص ٨٦.

(٣) معهد البحوث والدراسات العربية، المرجع السابق ص ٨٦.

إنشاء المدارس وتأسيس الكليات وفتح أبوابها لكل راغب للدراسة فيها، ولم يكتفوا بذلك فكان المنصرات يقمن بزيارات لمنازل المسلمين، ويقمن بإلقاء المحاضرات الخاصة وتوزيع الكتب والمؤلفات التنصيرية[1].

ومن هنا يتضح لنا أن التعليم الطائفي والأجنبي قد لعب دوراً هاماً في تفتيت وحدة الفكر الفلسطيني باسم الطائفية، وكذلك الفكر العربي وعرقلاً وضع أسس تربوية واحدة لبناء جيل فلسطيني موحد الفكر، والقيم، والغايات، وكان لذلك أعظم الأثر فيما أصاب المجتمع الفلسطيني فيما بعد من ضعف وتمزق وجعلها عاجزة عن تحقيق وسائل القوة وأدواتها، لمواجهة موجات الهجرة الصهيونية التي هدفت منذ البداية إلى وضع أسس تهويد البلاد أرضاً وسكاناً وتراثاً.

أما سياسة الدولة العثمانية في فلسطين وبقية الأقطار العربية الأخرى فقد أصبحت السبل ممهدة لإدخال إصلاحات مختلفة في كل ولايات الدولة العثمانية بعد القضاء على «الإنكشارية» إذ سار السلاطين الذين أعقبوا السلطان محمود الثاني في الإصلاحات. بخطى واسعة يحدوهم الأمل في إنقاذ الدولة من التدهور والانهيار.

وقد صدر مرسوم «كلخانة» في بداية عهد السلطان عبدالمجيد سنة ١٢٥٥ هـ - ١٨٣٩ م وقرىء في حفل رسمي كبير في قصر «كلخانة» ولهذا عرف بهذا الاسم[2].

والمرسوم المذكور باسمه الأصلي التركي «كلخانة خط همايوني» أو «كلخانة خط شريفي» قد أعد نصه مصطفى رشيد باشا مكلفاً من قبل السلطان عبدالمجيد، وبعد عرضه عليه والتصديق منه، وقد جمع صباح يوم

(١) أ. ل شاتليه A. Le. Chatelei الغارة على العالم الإسلامي ص ٣٤ ترجمة محب الدين الخطيب وزميله، بيروت، نشر في جريدة المؤيد سنة ١٣٣٠ هـ.

(٢) ساطع الحصري، المرجع السابق ص ٨٧.
ومحمد مصطفى صفوت، المسألة الشرقية ومؤتمر باريس ص ٥ و ٦، معهد الدراسات العربية، المطبعة الكمالية، عابدين ١٩٥٨ م.

الإعلان مجلس الوزراء بغرض إعطائه صورة رسمية قانونية، وأصدر قراراً رسمياً يقر بأن عهد التنظيمات يبدأ اعتباراً من إعلان الخط الهمايوني، فقرأه على الحضور كما أشرت، والسلطان بينهم يستمع من مقصورته[1]. وجميع القوانين الصادرة في هذا الخط مطابقة للشريعة الإسلامية، وتستهدف النهضة الدينية والحكومية، والمكلية، والشعبية، كما تعدل جميع أصول القوانين الإدارية الصادرة سابقاً[2].

وبعد أن انتهت حرب القرم أصدر السلطان عبدالمجيد فرمان الإصلاح في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٢ هـ - ٨ فبراير ١٨٥٦ م، وذلك بسبب إلحاح الدول الأوربية عليه لإصلاح أحوال رعاياه من النصارى[3]. ولا يختلف فحوى هذا الفرمان كثيراً عن الفرمان السابق شرحه[4]. فقد التزم السلطان

(١) مادة «Emanet» في دائرة المعارف التركية ميدان لاروس.
Meydan Laroosse, e 14, S/214. Istanbul 1976.

(٢) المصدر نفسه مادة «Sulhan, Hatt, Humayunu».
وقد قام السلطان محمود الثاني بإصلاحات كبيرة في هذا المجال كانت نواة لما قام بعدها من إصلاحات. انظر:
د. عبداللطيف البحراوي، حركة الإصلاح في عصر السلطان محمود الثاني ١٨٠٨ - ١٨٣٩ م ص ١٦٩ - ٢٣٤، ط ١، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م توزيع دار التراث.

(٣) توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ - ١٩١٤ م ص ٦ و ٧ رسالة ماجستير مقدمة لمعهد الدراسات العربية العالية ١٩٦٠ م، دار الهنا للطباعة القاهرة.
وفاضل حسين، محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية ص ٩، ألقيت على طلبة قسم الدراسات التاريخية من معهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية ١٩٥٨ م الطبعة الثانية، منشورات دار البيان ٤٣، مطبعة الحرية، بغداد ١٩٦٧ م.

(٤) انظر نص الفرمان في:
أحمد مدحت، أسّ انقلاب ص ٢٨٣ - ٢٩٣، استانبول ١٢٩٤ هـ.
ووزارة العدل التركية، خط همايون وقانون أساسي (تركي عربي) ط ٣، القسطنطينية طبع في مطبعة الجوائب سنة ١٢٩٧ هـ.
ودائرة المعارف الإسلامية، المجلد ٥ ص ٤٩٩ - ٤٥١، مادة «J. H. Kramers»
وعبدالعزيز الشناوي وزميله، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ص ١٤ - ١٦، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٩ م.

بتنفيذ المبادىء التي أعلن عنها في مرسوم كلخانة، غير أن هذه المبادىء التي أعلن عنها في مرسوم التنظيمات لم تطبق بحذافيرها، فبقيت التفرقة بين المسلمين والنصارى، وكان ذلك في الخدمة العسكرية والوظائف الإدارية، والقضائية التي كانت لا تزال مقصورة على المسلمين، وهذا ما جعل الطوائف النصرانية التي تعتبرها الدولة العثمانية من رعاياها تزيد من ارتباطها بالدول الأجنبية التي حصلت على حق حمايتها في العهود السابقة، والتي تقدم لها العون من آن لآخر في صورة إنشاء مدارس تنشر لغتها وثقافاتها، ومستشفيات وكنائس وأديرة ونواد وإرساليات تنصيرية، وجمعيات خيرية[1].

ونتج عن ذلك تشجيع الوجود اليهودي في فلسطين من ناحية، وزرع الفرقة بين أبناء الوطن الواحد من ناحية أخرى، ولم تفلح التنظيمات في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، ويرجع ذلك إلى النظام السياسي الذي قامت عليه الدولة العثمانية، وهو نظام دكتاتوري وعسكري في آن واحد، أي أن الطبقة الحاكمة كانت ممثلة في شخص السلطان وهو صاحب السلطة الأولى في الدولة وفي الجيش القابض على زمام الأمور في البلاد، فكل ما يتعارض مع مصلحة أي من هذين الطرفين لا يتم تنفيذه ويموت في مهده[2].

ويذكر بعض المؤرخين أن أجهزة الحكم والإدارة العثمانية لم تتأقلم مع التنظيمات الجديدة رغم ما بذله رجال الإصلاح في الدولة من إخلاص، ومرد ذلك إلى مئات من الأعوام التي ظل فيها جهاز الحكم جامداً متمسكاً بالأنظمة القديمة فليس من السهولة بمكان أن تغير تلك الأنظمة في الحكم والإدارة في بضع سنين[3]. ويلخص الأستاذ عبدالعزيز عوض عوائق الإصلاح في عاملين: عامل داخلي ويتمثل في تمسك العناصر المحافظة في الدولة العثمانية بالأنظمة السابقة، والمصاعب المالية التي حالت دون التوسع في المشاريع

(١) أحمد فؤاد متولي، الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته من واقع الوثائق والمصادر التركية والعربية المعاصرة له ص ٢١، دار النهضة العربية، القاهرة.

(٢) معهد البحوث والدراسات العربية، المرجع السابق ص ٧٢ و٧٣.

(٣) عبدالعزيز عوض، الإدارة العثمانية... ص ٢٥.

الإصلاحية، كما تمثل بعدم رغبة بعض السلاطين في السير بالإصلاح إلى غايته الطبيعية في إقرار العلاقة بين الدولة ورعاياها على أساس جديد، قوامه اشتراك الشعب وهيمنته على أمور الدولة. أما العامل الخارجي فهو استمرار ثورات الشعوب النصرانية في البلقان وبعض الأقاليم الأخرى واستمرار الضغط الأجنبي الأوربي على الدولة، وولاتها، الأمر الذي صرفها عن التفكير في الأمور الإصلاحية إلى الدفاع عن ولاياتها المهددة بالاحتلال الأجنبي[1].

«وصار الباب العالي مع وجود هذه الارتباكات والأخطار، مضطراً إلى أن يستخدم في العسكرية رجالاً لا غنى لعيالهم عنهم، ولا حياة للأراضي بدونهم، فاستغرقت الاستعداد للدفاع جميع مواردنا، وما عندنا مال لإصلاح الحال، ولا وقت لتنظيم الأحكام»[2].

وفي هذه الظروف السيئة كانت الدول الأوربية وروسيا تضغط على الدولة العثمانية بالسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين منذ أن أنشأت بريطانيا قنصليتها في القدس عام ١٢٥٤ هـ - ١٨٣٨ م، وشرعت تلك القنصلية في منح اليهود الروس والنمساويين حمايتها[3]. وقد ذهبت روسيا إلى أبعد من ذلك عندما اقترحت وضع رعاياها تحت حماية بريطانيا، ذلك أن الحكومة الروسية كانت تمنح جوازات السفر لرعاياها من النصارى واليهود لمدة سنة واحدة فقط، حيث كان من المنتظر أن يعودوا قبل انتهاء السنة، ولما كان لا يمكن تجديد جوازات السفر الروسية في قنصلية روسيا في القدس لأي فترة زمنية أخرى، ترك الرعايا الروس الذين لا يعودون إلى بلادهم بعد انتهاء السنة بدون حماية قنصلية، وفي الوقت نفس لا يرغبون في أن يصبحوا رعايا عثمانيين[4].

(١) عبدالعزيز عوض، المرجع السابق ص ٣٧.

(٢) أحمد فارس الشدياق، كنز الرغائب في منتخبات الجوائب جـ ٦ ص ١٤١، الطبعة الأولى، مطبعة الجوائب بالأستانة ١٢٩٨ هـ.

(٣) عبدالعزيز عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث ص ٤٣.

(٤) عبدالعزيز عوض، متصرفية القدس في العهد العثماني ١٨٧٤ - ١٩١٤ م ص ٢٢٥، =

وقد تنبهت الدولة العثمانية إلى هذه المسألة منذ وقت مبكر نسبياً، ورأت السلطات المحلية في متصرفية القدس أن اليهود الروس الذين فقدوا جنسياتهم لعدم عودتهم إلى روسيا ينبغي أن يكونوا ضمن دائرة الاختصاص العثماني، وأيد الباب العالي هذه الفكرة. ولكنه لم يتمكن من تنفيذها لتشبث بريطانيا بسياستها القائمة على إيجاد ركائز ومنافذ لها في الدولة العثمانية لتستطيع بواسطتها التدخل في شئونها الداخلية[1].

وقد شجعت هذه السياسة على اجتذاب عدد كبير من اليهود المهاجرين من أوروبا استقر معظمهم في القدس مما أدى إلى زيادة نسبتهم فيها في أواخر الستينات من القرن التاسع عشر وزادت تلك الهجرة إلى فلسطين بعد الاضطهاد الذي انتابهم إثر اشتراك عناصر يهودية في حركة اغتيال قيصر روسيا في سنة ١٢٩٩ هـ - ١٨٨١ م.

هذه أوضاع الشام بصفة عامة وفلسطين بصفة خاصة قبل حكم السلطان عبدالحميد الثاني من الناحية الإدارية والتعليمية والاقتصادية، والتي كانت في عمومها مرتبكة ومضطربة إلى أبعد حد، ومما زاد في الأمر سوءاً تلك الهجرات اليهودية التي بدأت تتسلل إلى فلسطين لتستقر بها، وقد حاول عبدالحميد طوال فترة حكمه مقاومة هذه الهجرات، وسأتحدث عن بعض هذه الجهود في الفصول القادمة.

وفي ولاية سورية عدد من العصبيات الإقطاعية والطائفية تمثلت في الدروز والنصيرية والبدو، وقد حاولت هذه العصبيات بالإضافة إلى الأشقياء وقطاع الطرق دون استتباب الأمن في الولاية وسيادة النظام فيها، وكانت ثورات الدروز مستمرة، وكانوا في كثير من الأحيان يمتنعون عن دفع الضرائب لوالي الشام مما يضطر الحكومة إلى تجنيد قوة لإرغامهم على دفعها، وفي كثير من الأحيان كانت عصبيات الدروز تتغلب على جيش الحكومة كما حصل

= رسالة دكتوراه، مقدمة لكلية الآداب جامعة عين شمس، إشراف أحمد عزت عبدالكريم ١٩٧٠ م.

(١) المرجع نفسه ص ٢٢٥.

ذلك في ثورة سنة ١٢٦٨ هـ - ١٨٥١ م، ولم تقتصر أعمال الشغب من قبل الدروز على هذا الحد، فكانوا في كثير من الأحيان يقومون باعتداءات على الأهالي كما حدثت في حوران تلك الاعتداءات التي أثيرت في كثير من الأحيان في مجلس المبعوثان العثماني حيث ندد مبعوث حوران سعد الدين خليل باعتداءات الدروز وطالب الدولة باتخاذ الإجراءات العسكرية الرادعة ضدهم بعد اعتدائهم على الجيش والأهالي، وأنهى خطابه بمطالبة الحكومة بسوق قوة عسكرية على حوران «لصيانة العرض والدين والمال وتأمين الرعية من الخوف»[1].

ومما تقدم يتضح لنا أن الدروز وبخاصة في حوران كانوا في شبه ثورة دائمة ضد الدولة، وعندما كانت الحكومة تفرض عليهم برامج للإصلاح، وتطلب من زعمائهم مساعدتها في تطبيق «نظام مجالس الإدارة» كان الزعماء يقبلون ذلك ثم يرفضونه، وهكذا. إلا أن الدولة العثمانية لم تيأس من فرض السيطرة على منطقة جبل الدروز بل ازدادت قوة وتصميماً. هذا ويبدو أن ثورات الدروز المستمرة ضد الدولة كانت تهدف في الدرجة الأولى إلى الاستقلال عن الدولة وبسط السيطرة على لواء حوران، وإن كانوا لم ينجحوا في تحقيق هذه الأماني[2].

أما العصبيات الإقطاعية وبخاصة في لواء الكرك فقد كانت بعيدة عن متناول الدولة وظلت في ثورات وتمردات مستمرة، وقد كانت أحياناً تقوم بغارات على طريق الحج، وكثيراً ما كانت تتلقى المساعدة من مشايخ البدو. وفي المناطق المجاورة كثيراً ما كانوا يغيرون على الموظفين الأتراك وينهبون الدوائر الحكومية[3].

أما النصيرية الذين كانوا يسكنون في القسم الشمالي من جبل لبنان

(١) عبدالعزيز عوض، الإدارة العثمانية... ص ٢٩١ و٢٩٢.

(٢) المرجع نفسه ص ٢٩٢ و٢٩٣.

(٣) محمد أديب آل تقي الدين الحصيني، منتخبات التواريخ لدمشق، الجزء الأول ص ٢٨٢، دمشق ١٩٢٧ م.

الذين عرفت باسمهم «سلسلة جبال النصيرية» وكانت أراضيهم في أول العهد العثماني تتاخم أراضي الدروز والموارنة جنوباً، وتمتد شمالاً حتى سهل أنطاكية، وقد عاش هؤلاء في عزلة تحت حكم شيوخهم الإقطاعيين، واستغل النصيريون طبيعة منطقتهم الجبلية فكثيراً ما كانوا يمتنعون عن دفع الضرائب والرسوم لحكومة دمشق، كما حدث في سنة ١٢٨٢ هـ ـ ١٨٦٥ م، ولم يكتفوا بذلك فكانوا يقطعون الطريق في كثير من الأحيان مما يضطر الحكومة إلى سوق الجيوش إليهم، ولكن نظراً لطبيعة أراضيهم الجبلية التي ذكرتها آنفاً كانت تقف عائقاً دون توطيد الأمن في المنطقة[١].

ومما زاد في اضطراب الأمن في الولاية ما كان يقوم به البدو القاطنون في بادية الشام من تمرد ضد الدولة وغارات مستمرة ضد المدن وفي نفس الوقت لم يكن في السهل على الحكومة السيطرة عليهم، ذلك أنه ليس لهم مكان يستقرون به فهم دائماً في حل وارتحال[٢]. وزاد الأمر سوءاً ما قام به الأشقياء واللصوص وقطاع الطرق من أبناء الطوائف والدروز وأخلاط أخرى من الأكراد والتركمان الفارون من الخدمة العسكرية في قطع الطريق وإثارة الفوضى في البلاد مما أعجز كثيراً من الولاة إخضاعهم أو القبض عليهم[٣].

وكان يسكن سوريا طوائف غير إسلامية مختلفة مثل الروم الأرثوذكس، وطائفة الأرمن، وطائفة الكاثوليك، والموارنة، والبروتستانت، واليهود الذين كانوا متمركزين في دمشق، وكانت العلاقة بين هذه الطوائف النصرانية في الدولة العثمانية علاقة كره وعداء في غالبيتها، وكان النزاع الطائفي بينهم مستحكم أكثر من النزاع بين هذه الطوائف والمسلمين، وكثيراً ما كان أصحاب هذه الطوائف يستغلون أتفه الأمور لإثارة الشغب والنزاع في الولاية.

ومما يزيد في اضطراب هذه الطوائف ما يقوم به بعض القناصل

---

(١) عبدالعزيز عوض، المرجع نفسه ص ٢٩٤ ـ ٢٩٧.

(٢) أحمد عزت عبدالكريم، المرجع السابق، مجلد ١ ص ١٣٢.

(٣) عبدالعزيز عوض: الإدارة العثمانية. . . ص ٣٠٠ و ٣٠١.

الأوربيين من دور هام في حياة ولاية سورية السياسية، وذلك ضمن مخطط شامل على مستوى الدولة العثمانية، فانحاز كل قنصل من قناصل الدول الكبرى إلى طائفة من السكان يدافع عن مصالحها مقابل اعتراف الطائفة بفضل القنصل عليها وولائها لدولته، ورغم أن الدولة العثمانية قد حرصت على أن تضع نشاط الطوائف غير الإسلامية في الدولة العثمانية في قوالب وأوضاع محدودة إلا أنها كانت بعيدة عن روح التعصب الديني. «بل إن هذه الطوائف كانت تتمتع في الكيان العام بحرية وحكم ذاتي لا شك كانت تحسدها عليها كثير من الطوائف النصرانية في أوربا نفسها». ويرى السير ريتشارد وود قنصل بريطانيا في تونس بأن الدولة العثمانية قد حرصت على إرضاء رعاياها من النصارى واليهود وإزالة الفروق التي كانت موجودة بينهم وبين المسلمين ومشاركتهم في الإدارة العامة وتقليدهم المناصب الرفيعة وإعلاء شأنهم وإثبات حقوقهم، ولكن القناصل الأوربيين بمداخلاتهم واتصالاتهم بالسكان وإثارة الدسائس سببوا حرجاً شديداً لولاة دمشق، ولا يخلو تقرير من تقارير هؤلاء الولاة ـ التي اعتادوا أن يرفعوها إلى الباب العالي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ـ من شكوى مريرة من دسائس القنصال الأجانب، وعلى الرغم من أن رجال الدولة في الولاية وفي إستانبول كانوا يدركون نوايا القناصل الأجانب في استغلال الحركات الداخلية لصالح دولهم، إلا أنهم كانوا لا يجدون حلاً لتلك الدسائس سوى أن يغمضوا أعينهم عما يجري. أو يتصرفوا بحذر بالغ كي لا يصطدم الولاة مع القناصل فيكون الباب مفتوحاً أمام المداخلات الأجنبية الاستعمارية[١].

ولم يكن الحال في لبنان بأحسن من بقية الولايات السورية فكان يقطن بها إلى جانب المسلمين على اختلاف مذاهبهم طوائف أخرى غير إسلامية متعددة كالمارونية والروم الأرثوذكس وغيرهم، وما يقال عن فلسطين أو عن سورية فإنه ينطبق كذلك على لبنان.

وما يعيشه لبنان اليوم من اضطرابات وقلاقل وفتن ما هو إلا امتداد

---

(١) عبدالعزيز عوض، الإدارة العثمانية. . . ص ٢٩٠ ـ ٣٣٥.

للأمس، وثمرة لغرس الماضي، ففي هذا الوقت الذي نحن بصدد البحث فيه لم يكن للدولة العثمانية على لبنان سوى سيادة جزئية على بعض المسلمين، فكانت الطوائف غير المسلمة كل واحدة منها تلجأ إلى حماية دولة أوربية، ولم يدخر القناصل الأوربيون الذين كانت مكاتبهم بؤرة تجسس على الدولة العثمانية في استقطاب هذه الطوائف إلى جانبهم، وذلك عن طريق إثارة الشغب بين هذه الطوائف بعضها مع بعض، وبين هذه الطوائف وبين السكان المسلمين والحكومة العثمانية ثم يتدخلون بحجة إعادة الأمن في البلاد وحماية مصالح رعاياهم تلك المصالح التي فرضوها داخل كيان الدولة الإسلامية، ولم يكتفوا بهذا بل كانوا يخططون للاستيلاء عليها، وهذا ما أوضحته الحوادث عقب الحرب العالمية الأولى من تدخل بريطانيا وفرنسا في بلاد الشام. والمتصفح للوثائق الإنجليزية في مختلف دور الوثائق البريطانية يصيبه العجب ويندهش، ويتساءل. هل هؤلاء القناصل ممثلين سياسيين لبلادهم؟ أم أنهم يشغلون مكاتب للجاسوسية في الدولة العثمانية؟ والأمر الثاني أرجح يدعمه ما بداخل تلك التقارير من تتبع لأحوال الدولة العثمانية ابتداءاً من مقر السلطان في الآستانة ثم إلى الوالي في مقر ولايته، وانتهاء بالعامة وتتبع لحركاتهم حتى داخل بيوتهم، ورفعهم المقترحات والتوصيات على ضوء هذا إلى حكوماتهم.

فلما تولى السلطان عبدالحميد العرش وجد نفسه مكتوف اليدين أمام تلك المداخلات الأوربية في بلاد الشام بصفة خاصة وفي الدولة العثمانية بصفة عامة، فلم يكن السلطان يستطيع أن يأخذ أصغر قرار إلا وتثار في وجهه الاحتجاجات الأوربية لإضراره بمصالح رعاياهم كما يدعون، تلك المصالح التي كما سبق أن ذكرت فرضوها داخل الوطن العربي وعلى سلاطين الدولة العثمانية الذين كانوا في الحقيقة يعرفون قدر أنفسهم فلم يتدخلوا في حماية مصالح الهنود المسلمين الذين كانوا تحت الحكم البريطاني، وسأتولى شرح هذه المواضيع من خلال فصول هذا الكتاب.

سياسة الدولة العثمانية في مصر

دخلت مصر في الحكم العثماني عام ٩٢٣ هـ ـ ١٥١٧ م، وكانت ولاية عثمانية تدار عن طريق حاكم أو والٍ عثماني يلقب بلقب «الباشا»[1] ويتم تعيينه من قبل الباب العالي في الآستانة، ويكون مسؤولاً أمام السلطان عن إدارة شئون الحكم فيها.

وقد قسمت مصر في ذلك الوقت إلى مديريات يرأس كلاً منها حاكم من أمراء المماليك، غير أن هؤلاء المماليك قد عملوا على تقوية سلطتهم والانفراد بالحكم حتى أنه لم يبق للدولة العثمانية سوى مجرد سيادة إسمية منحصرة في تعيين الوالي وتحصيل الضريبة كل عام. ولكن على الرغم من هذا فقد بقيت مصر ولاية عثمانية رغم احتلال الفرنسيين لها عام ١٢١٣ هـ ـ ١٧٩٨ م ولكن هذا الاحتلال لم يدم طويلاً، فقد تم جلاؤهم عنها عام ١٢١٦ هـ ـ ١٨٠١ م[2].

(١) الباشا: كلية تركية ما زال أصلها الاشتقاقي خلافياً فقيل إنها من (باش آغا) أي رئيس الأغوات، أو كبير الخصيان، وقيل أنها من الكلمة الفارسية (بادشاه)، وقيل: أنها من (باش) بمعنى الرأس والرئيس، وهو لقب كان يطلق في مصر على رجال الجيش إذا صاروا ألوية، وعلى أعيان المدنيين ووكلاء الوزارات ومحافظي الأقاليم، وكبار التجار وملاك الأراضي، وقد ألغى هذا اللقب في مصر سنة ١٩٥٢ م. (أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في كتاب الجبرتي من الدخيل ص ٣٦ و٣٧، دار المعارف القاهرة).

(٢) إبراهيم شيحا، النظام الدستوري المصري ص٣٣ و٣٤، منشأة المعارف بالاسكندرية. وأحمد فؤاد متولي، المرجع السابق ص ٢٢٣ و ٢٢٩.
ومحمد عبدالمنعم السيد الراقد وزميله، الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي ص ٢٦٦ ـ ٢٧٣، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر.

وفي سنة ١٢١٤ هـ - ١٧٩٩ م أرسلت الدولة العثمانية جيشاً للقضاء على الحملة الفرنسية التي جاءت لغزو مصر، وكان محمد علي ضابطاً في القوات الألبانية التي أرسلها السلطان للغرض المذكور. وقد عمل على كسب محبة الشعب وثقته بالوعود التي قطعها على نفسه تجاه تغيير أحوال المصريين وتحسينها[١]، هذا وقد أصدر السلطان العثماني على كره من أمره فرمان تولية محمد علي على مصر في سنة ١٢٢٠ هـ - ٩ يولية ١٨٠٥ م، وما إن استقر الأخير في حكم مصر ووطد دعائم حكمه حتى بدأ في التمرد على الدولة العثمانية والخروج عليها، بل وصل به الأمر إلى تهديد الآستانة نفسها، ولم تجد الدول الأجنبية بداً من التدخل في هذه الآونة لتحد من هوة الصدام وتفاقمه بين محمد علي من ناحية والدولة العثمانية من ناحية أخرى، وانتهى النزاع بين الطرفين بعقد معاهدة لندن في سنة ١٢٥٦ هـ - ٢٥ يوليو ١٨٤٠ م[٢].

وبمقتضى هذه المعاهدة تقرر استقلال مصر داخلياً مقابل دفع جزية سنوية للسلطان العثماني، وأصبحت ولاية الحكم في مصر وراثية في أسرة محمد علي، وبذلك أصبحت مصر دولة ناقصة السيادة[٣]. كما أصدر الباب العالي

---

(١) عبداللطيف محمد البحراوي، المرجع السابق ص ١٦١ - ١٦٤.

(٢) Samir, Amin, The Arab Nation P.24 London. 1982.

والسيد يوسف نصر، الدور الحضاري للجيش المصري في القرن التاسع عشر في آسيا وأفريقيا. ص ١٨ و ١٩، مكتبة مدبولي بالقاهرة، المطبعة الفنية بالقاهرة. وطلال المهتار، آثار حملة بونابرت على مصر ص ١٩٦ - ٢١٧، الجامعة اللبنانية رسالة.

(٣) محفظة رقم ١٢٨، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م. المجموعة ٢٧/٣١، تلغراف من الكونت فولكنشتاين إلى وزارة الخارجية النمسوية، بطر سبرج في ١٣ أغسطس ١٨٨٢ م.

يذكر بعض المؤرخين أن مصر أصبحت بعد معاهدة لندن دولة ناقصة السيادة بينما يرى البعض الآخر أن مصر ظلت كما كانت ولاية عثمانية ولم يكتمل لها شكل الدولة.

(محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية جـ ١ ص ٢١، دار المعارف، القاهرة).

بعد ذلك فرماناً سنة ١٢٥٧ هـ - ٣ فبراير ١٨٤١ م يؤكد فيه ما تضمنته معاهدة لندن من أحكام، ويبين حدود مصر، ثم أصدر الباب العالي فرماناً آخر في إبريل من العام نفسه بجعل الولاية لمن يكون أكبر سناً من ورثة محمد علي الذكور[١].

ولم يكن في مقدور الباب العالي عزل الوالي أو الخديوي عن حكم مصر إلا إذا توافر شرطان أساسيان أولهما: أن يكون الوالي أو الخديوي قد أخل بأحد الفرمانات أو الأوامر الشاهانية، وثانيهما: أن يوافق على العزل الدول التي سبق أن وقعت على معاهدة لندن عام ١٢٥٦ هـ - ١٨٤٠ م وهي بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا[٢].

تولى الحكم في مصر بعد محمد علي إبراهيم سنة ١٢٦٥ هـ - ١٨٤٨ م وأصدر الباب العالي فرماناً بذلك في يوليو من نفس العام، غير أن القدر لم يمكن إبراهيم أن يعمر طويلاً فتوفي في نفس العام، وخلفه بعد ذلك عباس الأول الذي استمر حكمه حتى عام ١٢٧١ هـ - ١٨٥٤ م، وبعد ذلك تولى سعيد شئون الحكم في مصر حتى عام ١٢٨٠ هـ - ١٨٦٣ م. وقد تميز نظام الحكم في عهده وعهد سابقه بالفردية وتركيز السلطة في يديه[٣].

ثم جاء إسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي الذي تولى حكم مصر في ١٢٨٠ هـ - ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ م. والذي كان يتصف حكمه بالاستبداد وربط الدولة بشخصه ربطاً محكماً، وكان إسماعيل يضع السياسة الخارجية والخطط المرتبطة بها في المكان الأول من الأهمية وتليها السياسة الداخلية.

---

(١) F. o 881/8713 From E. Baring.

Turco - Egyptian Frontier: Rafeh - Akaba Summary of Negotiations, 1892 - 1906.

إبراهيم شيحا، المرجع السابق ص ٣٦.

(٢) إبراهيم شيحا، المرجع السابق ص ٣٦.

(٣) المرجع السابق ص ٤٣ و ٤٤، ومحمود حلمي، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م، ص ١٦٣ و ١٦٤ ط ١ - ١٩٦٦ م.

وللسياسة الخارجية عند إسماعيل وجهان: أولهما: علاقة مصر بالدولة العثمانية وهذا موضوع بحثنا، والثاني: علاقتها بالدول الأوربية.

وكانت الخطة التي رسمها إسماعيل منذ توليه حكم مصر وعمل على تحقيقها هو توسيع نطاق استقلال مصر عن الدولة العثمانية، وكسب أكثر ما يمكن من الحقوق والمزايا من الدولة العثمانية حتى يصل بالبلاد إلى الاستقلال التام، هذا في الوقت الذي لم يكن يحمي أو يبعد مصر من النير الأجنبي المالي والسياسي بل كان يتسبب في تطويقها بسلاسل التدخل الأوربي بحيث لم يوشك عهده أن يقارب نهايته حتى تصدع بناء الاستقلال الذاتي الذي كسبته مصر في عهد محمد علي.

ويقول الأستاذ عبدالرحمن الرافعي: «ولو أنه بذل في سبيل بقاء البلاد حرة من أخطار التدخل الأجنبي جزءاً ولو يسيراً مما كان يبذله للانفصال عن تركيا، لحقق مشروع الاستقلال التام لمصر والسودان، ولاقترن اسمه في التاريخ بهذا المشروع القومي العظيم، ولكنه كان لا يحسب حساباً للتدخل الأوربي وما ينطوي عليه من المطامع التي تهدم كيان الاستقلال. وهذا الخطأ الجسيم في سياسة إسماعيل الخارجية»[1]. وهذا ناشىء عن نزعته الأوربية، هذه النزعة التي جعلته يثق بأوربا والدول الأوربية ثقة عمياء جعلته يعتقد بحسن نيتها، ولا يفطن لمطامعها الاستعمارية، لذلك فتح أبواب مصر على مصراعيها للتدخل الأجنبي، وسمح للأوربيين أن يتغلغلوا في مرافقها، وبلغ من تورطه مع الدول الأوربية أنه افترض القروض الجسيمة بلا حساب من المرابين والبيوت المالية الأجنبية حتى صار للأجانب في عهده نفوذ مالي وسياسي لم يتحقق لهم من قبل وانقلب هذا النفوذ إلى حقوق ومزاعم تمسك بها الأوربيون، وما لبثوا أن نالوها بإنشاء صندوق الدين، وفرض الرقابة الثنائية

(١) عبدالرحمن الرافعي، عصر إسماعيل جـ١ ص ٧١، الطبعة الثانية ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م، مكتبة النهضة المصرية القاهرة.

على مالية البلاد، وتم تعيين وزيرين أجنبيين في الوزارة المصرية[1]. ويذكر بعض المؤرخين أنه نتج عن سياسة إسماعيل الغربية تمكين الأجانب في مصر وشجعتهم على التدفق إلى البلاد حتى بلغ عددهم أكثر من سبعين ألفاً سنة ١٢٩٥ هـ - ١٨٧٨ م مقابل ثلاثة آلاف سنة ١٢٥٢ هـ - ١٨٣٦ م[2].

وكما ذكرت سابقاً فقد عمل إسماعيل على تحرير مصر من قيود السيادة العثمانية التي فرضتها معاهدة لندن عام ١٢٥٦ هـ - ١٨٤٠ م وما تبعها من فرمانات بعد تلك المعاهدة، وهو بهذا يكمل العمل الذي بدأه محمد علي مع اختلاف في الأسلوب الذي سارا عليه لتحقيق هذا الهدف فبينما كان محمد علي يعتمد على قوة الجيش والسلاح لكسب استقلال مصر، فإن إسماعيل قد اعتمد على سلاح المال والرشوة التي كان يبذلها لرجال الآستانة ليحصل على الفرمانات التي توسع نطاق الاستقلال[3].

وبدأ إسماعيل حكمه بالتودد إلى السلطان عبدالعزيز ورجال حكومته، فقام بزيارة - أول ما تولى الحكم - الآستانة ليقدم فروض الولاء والطاعة كما وجه في هذه الزيارة دعوة إلى السلطان عبدالعزيز لزيارة مصر فوعده السلطان بقبول هذه الدعوة[4].

وفي شوال ١٢٧٩ هـ - إبريل ١٨٦٣ م توجه السلطان عبدالعزيز لزيارة مصر ونزل بالإسكندرية، ثم ذهب إلى القاهرة ونزل في ضيافة إسماعيل عشرة أيام لقي فيها من مظاهر الحفاوة والتكريم ما جعل لإسماعيل منزلة كبيرة

(١) J. C. B. Richmond, Egpt 1798 - 1952 P. 118 and 119. Methueh London 1977.

وعبدالرحمن الرافعي، المرجع السابق ص ٧١.

(٢) عبدالرحمن الرافعي، المرجع السابق ص ٧١.

(٣) المرجع نفسه ص ٧٢.

(٤) المرجع نفسه ص ٧٢ و٧٣.

ونبيل عبدالحي رضوان، الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية بعد افتتاح قناة السويس (١٢٨٦ - ١٣٢٦ هـ - ١٨٦٩ - ١٩٠٨ م) ص ٧٥، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، جدة، تهامة للنشر.

عنده، وكان السلطان عبدالعزيز هو ثاني سلطان عثمان قدم إلى مصر بعد مجيء السلطان سليم الأول إليها فاتحاً واغتنم إسماعيل الفرصة، كما استغل المنزلة التي نالها لدى السلطان وغمر الأخير ورجال حكومته بالهدايا الثمينة والفاخرة حتى يصل إلى ما يصبوا إليه[1].

وكان أول ثمرة جناها إسماعيل من وراء سياسته هذه هو صدور فرمان سلطاني في ١٢٨٣ هـ - ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ م بالعمل على تغيير نظام توارث العرش، فقد كان النظام القديم الذي فرضه فرمان سنة ١٢٥٧ هـ - ١٨٤١ م يقضي بأن يتولى عرش مصر أكبر أفراد الأسرة العلوية سناً، كالنظام المتبع في الدولة العثمانية، وكان هدف إسماعيل من وراء هذا العمل هو حصر وراثة العرش في ذريته من صلبه، وحرمان أخيه من أبيه مصطفى فاضل وعمه عبدالحليم. نظراً لما كان بينهم من العداوة والبغضاء[2].

ويقول الأستاذ عبدالرحمن الرافعي: «فسعى إسماعيل جهده في أن يؤول العرش إلى أكبر أنجاله، ونجح في مسعاه، بفضل المثابرة، والدأب على الطلب، وبفضل الأموال الطائلة التي بذلها في الآستانة، وقد بلغت ثلاثة ملايين من الجنيهات. فكان هذا السعي من الأسباب الأولى لديون إسماعيل، وليس ثمة شك في أن هذه التضحية المالية لا توازيها الفائدة التي نالتها مصر من هذا التغيير، لأن طريقة توارث العرش ليست مسألة جوهرية تهم البلاد حتى تبذل في سبيلها هذه الملايين، هذا إلى جانب أنها كلفت مصر تضحية مالية أخرى، ذلك أن تركيا اشترطت مقابل هذا التغيير زيادة الضريبة السنوية من ٤٠٠ ألف جنيه عثماني إلى ٧٥٠ ألف، أي إلى ما يقرب من الضعف، وهي زيادة فادحة تحملتها مصر بإستمرار من ذلك الحين إلى الوقت الحاضر،

(١) عبدالرحمن الرافعي، المرجع السابق ص ٧٣.

(٢) أحمد عبدالرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية ص ١٩، دار المعارف بمصر، وحسن محمد درويش، الوزارات المصرية في ظل حكم الأسرة العلوية جـ ١ ص ٦٠، ط ١ - ١٣٤٢ هـ - ١٩٢٤ م مصر.

فبلغت نيفاً وخمسة عشر مليون جنيه مصري لغاية ١٣٣٣ هـ - ١٩١٤ م وهي السنة التي زالت فيها السيادة العثمانية عن مصر»[1].

ونص هذا الفرمان أيضاً على إمكانية زيادة الجيش المصري إلى ثلاثين ألفاً، وكان في الواقع يزيد على هذا العدد من قبل، وإقرار حقها في ضرب نقود مختلفة العيار عن نقود الدولة العثمانية، ومنح الرتب المدنية لغاية الرتبة الثانية[2].

واستتبع هذا الفرمان صدور فرمان آخر في ٢ صفر سنة ١٢٨٣ هـ - ١٥ يونية ١٨٦٦ م، بترتيب نظام للوصاية على من يتقلد منصب الولاية إذا كان قاصراً[3].

هذا وقد أبلغ الباب العالي الفرمان السابق إلى الدول العظمى التي اشتركت في إبرام معاهدة لندن عام ١٢٥٦ هـ - ١٨٤٠ م مما جعل له صفة المعاهدة التي تربط الدولة العثمانية دولياً إزاء مصر بحيث لا تملك تعديله إلا بموافقة مصر، وخاصة لأنه صدر مقابل زيادة في الضريبة[4].

وكان صدور هذا الفرمان سبباً في اتساع هوة الخلاف والنفور بين إسماعيل وأخيه مصطفى فاضل، الذي كان ولياً للعهد طبقاً لنظام الوراثة القديم، واستمر العداء بينهما طوال حياتها، وكذلك اشتدت الكراهية بينه وبين عمه الأمير عبدالحليم بن محمد علي الذي كان يتطلع إلى الأريكة المصرية، فجاء هذا الفرمان قاضياً على آماله، وقد نفاه إسماعيل من مصر باتهامه في تدبير مكيدة لاغتياله، أما أخوه مصطفى فلما أحس بالمؤامرة

(١) عبدالرحمن الرافعي، المرجع السابق ص ٧٤.
وصلاح زكي، مصر والمسألة القومية (بحث في عروبة مصر) ص ٤٥ و٤٦، دار المستقبل العربي. القاهرة ١٩٨٣ م.

(٢) عبدالرحمن الرافعي، المرجع السابق ص ٧٥.

(٣) المرجع السابق ص ٧٥.

(٤) المرجع نفسه ص ٧٥.

والدسائس ضده هرب مع أسرته إلى أوربا، وانضم إلى رجال الأحرار الناقمين على حكم الدولة العثمانية[1].

أما العلاقة بين مصر والدولة العثمانية فقد ازدادت ودية إذ صدر فرمان سلطاني في ٥ صفر ١٢٨٤ هـ - ٨ يونية ١٨٦٧ م يخول لإسماعيل وخلفائه حمل لقب خديوي بعد أن كان والياً. وأقر هذا الفرمان حق الحكومة المصرية واستقلالها في إدارة شؤونها الداخلية والمالية، وحقها في عقد المعاهدات الخاصة بالبريد والجمارك ومرور البضائع والركاب في داخلية البلاد، وشؤون الضبط للجاليات الأجنبية[2].

إلا أن هذه العلاقة الطيبة بين مصر والدولة العثمانية لم تدم طويلاً إذ ما لبثت أن اعتراها الجفاء والفتور، ويرجع هذا إلى إحساس السلطان برغبة إسماعيل في الانفصال عن الدولة والظهور بمظهر العاهل المستقل، ذلك أن إسماعيل طلب من الباب العالي خلال حملة كريت أن يخوله حق تعيين سفراء لمصر لدى الدول الأجنبية، فعرف الباب العالي مقصده ورفض طلبه، فغضب إسماعيل وهدد الحكومة العثمانية بسحب قواته من كريت أو الاستيلاء على الجزيرة إذا لم تجب طلباته، ولما رفض الباب العالي الاستجابة أوعز الخديوي إلى شاهين باشا قائد الجيش المصري في حملة كريت أن يعمل على ترغيب سكان الجزيرة في الانضمام لمصر، فأخذ هذا يتودد إلى زعماء الجزيرة ويجتذبهم بالمال والهدايا، فلما علمت الحكومة العثمانية بذلك طلبت من الخديوي عزل شاهين باشا من قيادة الجيش المصري في كريت فلبى إسماعيل الطلب وعزله وعين مكانه الفريق إسماعيل سليم باشا وزير الحربية[3].

---

(١) المرجع نفسه ص ٧٦، وأحمد عبدالرحيم مصطفى، الخديوي إسماعيل وعلاقته بالباب العالي ص ٣٧ - ٤٠ رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب قسم التاريخ.

(٢) عبدالرحمن الرافعي، المرجع السابق ص ٧٧.

(٣) المرجع السابق ص ٧٧ و ٧٨.
وعبدالرشيد عبدالعزيز سالم، دولة الخلافة وشعراء الوطنية من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٣٦ م ص ٣٠، وكالة المطبوعات الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

ومن الحوادث والمظاهر التي تدل على سعي إسماعيل للانفصال عن الدولة العثمانية مفاوضته للدول الأوربية مباشرة في صدد إنشاء النظام القضائي المختلط دون وساطة الباب العالي، واشتراكه في معرض باريس لعام ١٢٨٤ هـ - ١٨٦٧ م، وظهوره فيه بمظهر الملك المستقل، وإقامته بالمعرض قسماً خاصاً لمصر، فيه جميع صنوف البهجة والعظمة ليكون جديراً بتمثيل مملكة مستقلة، ثم توصيته المعامل الفرنسية على صنع ثلاث بوارج حربية مصفحة، وعدة آلاف من البنادق الحديثة الطراز، لتسليح الجيش المصري، مما جعل الحكومة العثمانية توجس في نفسها خيفة من مقاصد إسماعيل وتتوقع أن يستعد ويتأهب لإعلان الاستقلال التام، وشاعت الأخبار بأن الدولة العثمانية عازمة على إرسال جيوشها إلى مصر بعد إخماد ثورة كريت وخشي إسماعيل أن تنفذ الدولة العثمانية وعيدها، فاستعد للدفاع والحرب وأنشأ حصوناً جديدة بين الإسكندرية وبورسعيد ورمم الحصون القديمة، واشترى من إنجلترا نحو مائتي مدفع من المدافع الضخمة، سلح بها تلك القلاع[1].

ومما زاد في ضعف العلاقات بين البلدين رحلة إسماعيل إلى أوربا التي قام فيها بدعوة ملوكها ورؤساء حكوماتها إلى حضور حفل افتتاح قناة السويس سنة ١٢٨٦ هـ - ١٨٦٩ م وقد أبدى في دعوته هذه تجاهلاً لحدود تبعيته للسلطان وميلاً إلى تأكيد وجوده كحاكم مستقل، فاعتبر السلطان هذه الدعوة إغفالاً لواجب الولاء نحوه، واحتج لدى الدول على مسلك الخديوي، غير أن الأخير لم يكترث لهذا الاحتجاج بل عزم على إعلان استقلال مصر التام في ذلك الاحتفال، ولكن الحكومات الأوربية لم تسايره في رغبته ونصحته أن يعدل عن عزمه وانتهى الاحتفال والعداء مستحكم بين إسماعيل والباب العالي[2].

---

(١) F. o. 78/2540. To the Earl of Derby 31 the dec 1875 Cairo.
عبدالرحمن الرافعي، المرجع السابق ص ٧٨.

(٢) أحمد عبدالرحيم مصطفى، المرجع السابق ص ٢٤.
ومحمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية ص ٣١٧ و ٣١٨ دار الجيل بيروت ١٣٩٧ هـ.

=

وكان من نتائج هذا الجفاء أن أصدر الباب العالي فرماناً في ٢٤ شعبان ١٢٨٦ هـ - ٢٩ نوفمبر ١٨٦٩ م قيد به حقوق الخديوي فنص فيه على أنه لا يجوز له أن يقترض قروضاً جديدة دون أن يبين وجهة الحاجة إليها، ويحصل على إذن من السلطان بعقدها لأن ذلك في رأي الحكومة العثمانية يبيح للأجانب التدخل في شؤون القطر المصري، ويضيع استقلالها السياسي والإداري معاً[1]. وقد استاء الخديوي من هذا الفرمان وأخذ يسعى في تحسين علاقته بالباب العالي ثانية لمَّا رأى أنه في حاجة إلى مساندته بعد أن خذلته الدول الأوربية، واشتدت حاجته إلى المال فذهب في صيف سنة ١٢٨٩ هـ - ١٨٧٢ م بصحبة وفد من كبار رجال الدولة في مصر. وتقرب إلى السلطان عبدالعزيز وتودد له بالهدايا الثمينة[2]. فنال في سنة واحدة فرماناً في ٧ رجب سنة ١٢٨٩ هـ - ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٢ م يثبت الامتيازات السابق منحها

= وأحمد عبدالرحيم مصطفى، مشكلة قناة السويس (١٨٥٤ - ١٩٥٨ م) ص ٢٠ و ٢١، مطبعة الرسالة.

وأحمد فؤاد متولي، موقف الدولة العثمانية من مشروع قناة السويس من واقع الوثائق التركية ص ١٤ و ١٥، مطبعة السنة المحمدية القاهرة ١٩٧٧ م.

انظر تفصيل حفل افتتاح قناة السويس وما جرى فيه من مراسيم في:

فتحي رزق، قناة السويس الموقع والتاريخ ص ٧١ - ٨٢، دار النصر للطباعة الإسلامية، مصر.

والسيد حسين جلال، الصراع الدولي حول استغلال قناة السويس (١٨٦٩ - ١٨٨٢ م) ص ١٧ - ٢٥ الطبعة الأولى ١٩٧٩ م، الهيئة المصرية العامة للكتاب الإسكندرية.

ودزموند سيتورت، تاريخ الشرق الأوسط. معبد جانوس ص ١٣ - ٢٨، الطبعة الثانية ترجمة زهدي جار الله، بيروت ١٩٨١ م.

(١) F.O. 78/2541 To the Earl OF Derby Foreign office. 1 ST 1876 Cairo.

F.O. 78/2542, Suez Canal Shares Memmorandum on right to vote, 26 July 1876.

(٢) Charles D. Smith, Islam and the Search for Social Order in Modern Egypt - A Biography of Muhammad Husayn Haykal. P. II.

وعبدالرحمن الرافعي، المرجع السابق ص ٧٩.

إياه، وينسخ القيود الواردة في فرمان سنة ١٢٨٦ هـ - ١٨٦٩ م، كما صدر خط شريف في ٢٢ رجب سنة ١٢٨٩ هـ - ٢٥ سبتمبر ١٨٧٢ م يؤكد فيه مزايا فرمان ١٠ سبتمبر، ويخوّله صراحة حق الاستدانة من الخارج دون قيد أو شرط[1].

وابتهج الخديوي لصدور هذا الفرمان والخط الشريف المذكورين، فعقد قرضاً سنة ١٢٩٠ هـ - ١٨٧٣ م ذلك القرض المشئوم الذي كان طامة كبرى على البلاد[2]. وقد أشار السيد جمال الدين الأفغاني إلى سوء إدارة إسماعيل المبنية على الاستبداد، وعدم مراعاة الاقتصاد في الأمور الناشئة عن التصرف المطلق وعدم التدبر في العواقب[3].

ولم يكتف الخديوي إسماعيل بهذا الفرمان بل أراد أن يحصل على فرمان جامع للمزايا التي نالتها مصر منذ تولية محمد علي حكم مصر بطريق الثورات إلى ذلك العهد. فذهب إلى الآستانة في صيف سنة ١٢٩٠ هـ - ١٨٧٣ م وما زال يسعى لدى السلطان حتى نال الفرمان الجامع المؤرخ في ١٣ ربيع الثاني ١٢٩٠ هـ - ٨ يونية سنة ١٨٧٣ م وتتلخص هذه المزايا في الحقوق الآتية:

١ - توارث عرش مصر في أكبر أنجال الخديوي، ومن بعده إلى أكبر أولاد هذا الأكبر وهلم جراً.

(١) F.O. 78/2545 To the Earl of Derby.

Foreign office, 11 Aprril 1878 Cairo.

(٢) F.O. 881/5276. Egypt Khedivial Claims. 14 May 1886.

F.O. 881/3248, From Lord Tenterden To the Secretary to the Treasury. 13 July 1877.

F. O. 881/2806, From Major - General Stanton To the Earl of Derby. 23 April 1876, Cairo.

عبدالرحمن الرافعي، المرجع السابق ص ٨٠.

وأحمد المغازي، الصحافة الفنية في مصر نشأتها وتطورها ص ٦٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دراسات في الإعلام الفني والصحافة المتخصصة، المجلد الأول.

(٣) عبدالمنعم إبراهيم الدسوقي الجميعي، الثورة العرابية ص ٣٤ و ٣٥، بحوث ودراسات وثائقية، دار الكتاب الجامعي، القاهرة ١٩٨٢ م.

٢ ـ تشمل أملاك الخديوية المصرية مصر وملحقاتها (السودان) الجارية إدارتها بمعرفتها مع ما صار إلحاقه بها من قائم مقاميتي سواكن ومصوع وملحقاتهما.

٣ ـ حق الحكومة المصرية في سن القوانين والنظامات الداخلية مع اختلاف أنواعها.

٤ ـ حق عقد الاتفاقات الجمركية والمعاهدات التجارية.

٥ ـ حق الاقتراض من الخارج من غير استئذان من الحكومة العثمانية.

٦ ـ زيادة الجيش إلى أي عدد يبتغيه الخديوي.

٧ ـ حق بناء السفن الحربية ما عدا المدرعات التي يجب لإنشائها استئذان الحكومة العثمانية[1].

وبهذا الفرمان ثبتت لمصر حقوقها الكاملة في الاستقلال التام فيما عدا دفع الضريبة السنوية، وقدرها ٧٥٠ ألف جنيه عثماني، وعدم عقد المعاهدات السياسية وحق التمثيل الخارجي، وعدم صنع المدرعات الحربية، وقد نشر هذا الفرمان في العدد ٥١٧ من الوقائع المصرية الصادر في ١٧ يولية سنة ١٨٧١ م. انظر حدود ولاية مصر في عهد إسماعيل في خارطة رقم (٤) و(٥).

إلا أن هذه الفرمانات لم تصل إلى إحلال الوئام بين مصر والدولة العثمانية، فحل الجفاء والخصام بينهما، فالدولة العثمانية لاتخلص النية نحو مصر، كما أن إسماعيل يسيء بها الظن، ويعتقد بحق أنها لا تتردد يوماً ما في استرداد الامتيازات التي نالتها مصر كما حدث ذلك من قبل.

وبدأ سوء نية الدولة العثمانية نحو مصر في ممالأتها للدول الأوروبية في

(١) عبدالرحمن الرافعي، المرجع السابق ص ٨٠ و ٨١.
محمد رفعت بك، تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة ص ١٦٢ و١٦٣ القاهرة، المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٨ م.

خلافها مع الخديوي إسماعيل، ذلك الخلاف الذي أدى إلى خلع إسماعيل، فإن مطالب الحكومات الأوروبية في هذا الخلاف كانت جائرة ومجحفة ومستغلة الارتباك المالي لتحقيق أطماعها الاستعمارية، تلك الأمور التي طالما حذر الباب العالي خديوي مصر منها وعاقبة كثر الاستدانة من البنوك الأجنبية، وإزاء سياسة إسماعيل المضطربة التي هوت بالبلاد وحطمت ماليتها، وإزاء الضغوط المتزايدة من الدول الأوروبية على مصر والتي كانت تتعلق بأوهى الأسباب لتتخذها عذراً للاحتلال، أصدر الباب العالي أمراً بخلع الخديوي إسماعيل من منصبه، وتعيين نجله توفيق باشا خلفاً له لتمسك الدول الأوروبية به وإصرارها على تعيينه خلفاً لأبيه، وقد تمكنت بريطانيا في عهده كما رسمت لنفسها من احتلال مصر سنة ١٨٨٢ م كما سأبينه فيما بعد[1].

ولم تكن الحكومة العثمانية مقتنعة بتعيين نجل إسماعيل توفيق خديوياً على مصر، ويذكر بعض المؤرخين أن الدولة العثمانية كانت تهدف إلى استرداد ما كسبته مصر بفرمان سنة ١٢٩٠ هـ ـ ١٨٧٣ م والذي جعلها مستقلة استقلالاً داخلياً تاماً فيما عدا بعض الأمور القليلة التي سبق عرضها، لذلك ماطلت الحكومة العثمانية في إرسال فرمان تولية الخديوي توفيق ونتج عن هذه المماطلة قلق عام في مصر بالإضافة إلى أن بريطانيا وفرنسا عارضتا الباب العالي فيما أظهره من مماطلة، وأنبأتا ممثليها في مصر بأنهما تعتزمان فيما إذا لم يقرر السلطان أحكام فرمان سنة ١٢٩٠ هـ ـ ١٨٧٣ م في الفرمان الذي يوجهه إلى الخديوي توفيق أن تطلبا الاستقلال التام لمصر، وقد اختلف في الأسباب التي دعت الدولة العثمانية إلى هذا التصرف: أهي كانت تريد بالفعل إلغاء الحقوق والامتيازات التي حصلت عليها مصر أثناء ولاية إسماعيل باشا؟ أم كانت تماطل لكي تحصل على مبلغ معين من المال بدليل أنها قطعت في ذلك الوقت حوالة على مصر امتنعت الأخيرة عن قبولها بسبب ارتباكها

(١) عبدالرحمن الرافعي، المرجع السابق ص ٨١ و٨٢، وعبدالصبور مرزوق، الخطابة السياسية في مصر . . . ص ٢٥ وعايدة العزب موسى، ٩٠ سنة على الثورة العرابية ص ١١٩ و ١٢٠، الكتاب الذهبي ١٩٧١ م.

المالي؟ ومهما كان السبب الذي أخّر صدور فرمان تولية الخديوي فقد استمرت بريطانيا وفرنسا في ضغطهما على الباب العالي لإصدار ذلك الفرمان والذي لم يصدر في الحقيقة إلا بعد شهرين من إرتقائه عرش أبيه أي في ١٢٩٧ هـ - ١٤ أغسطس ١٨٧٩ م(١). ولعل الخديوي توفيق أدرك فضل الإنجليز والفرنسيين عليه بسبب محافظتهما على حقوقه وحقوق البلاد التي ولي عرشها، وانحاز إلى الإنجليز كما سيأتي فيما بعد، وصدق ظن الدولة العثمانية في مماطلتها بتعيينه، فقد أثبتت الأحداث فيما بعد أن سياسة الدولة العثمانية في رفض تعيين الخديوي سياسة سليمة.

---

(١) F.O. 881/3091, From Mr. Vivian To the Earl of Derby, 13 January 1877.
F.O. 78/3383, Form Duffrin To the Earl of Derby, 2 April 1882.
ويوسف خليل جادالله، تطور الحركة القومية في مصر ١٨٨٢ - ١٩١٩ م ص ٢٨ و ٣٠ رسالة دكتوراه إشراف د. محمد فؤاد شكري لعام ١٩٥٧ م.



الفصل الأول

السلطان عبدالحميد الثاني والظروف التي تولى فيها الحكم

- مولده ونشأته وارتقاؤه العرش.
- إعلان الدستور والمعارضة الداخلية.
- عبدالحميد وحركة الجامعة الإسلامية.

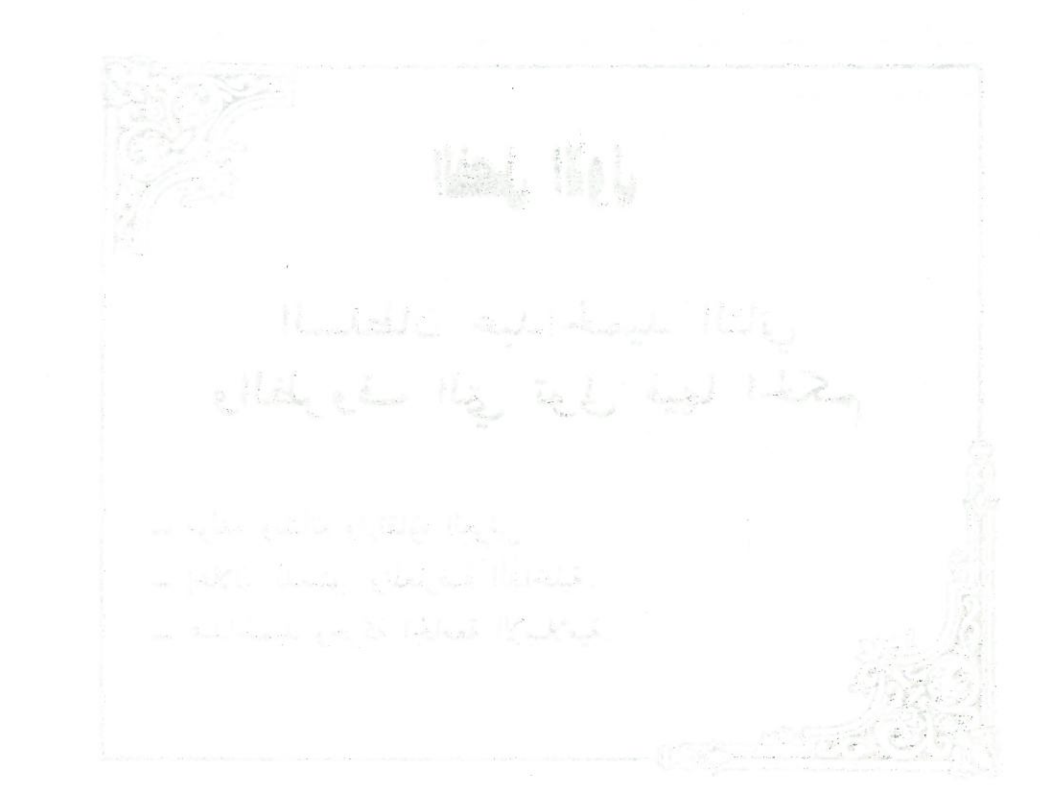
مولده ونشأته، وارتقاؤه العرش

ولد عبدالحميد عام ١٢٥٨ هـ ـ ١٨٤٢ م، والده السلطان عبدالمجيد، وأمه جارية تدعى «جانديز» توفيت بداء السل عام ١٢٦٦ هـ ـ ١٨٤٩ م تاركة ابنها في السابعة من عمره، فتبنته زوجة السلطان عبدالمجيد الثانية «برستو» خانم، التي لم ترزق أولاداً، وأحبت ربيبها حباً خالصاً. وتنازلت له عن ثروتها في حياتها، وعاشت إلى الأيام الأخيرة وهي تلقب بلقب «والدة سلطان»[1].

أما عن نشأة عبدالحميد وطفولته فيعتريها الغموض إذ أن معظم الباحثين والمؤرخين انقسموا في تدوينهم لحياة عبدالحميد إلى قسمين: الأول: ضرب صفحاً عن حياته قبل توليه الحكم عام ١٢٩٣ هـ ـ ١٨٧٦ م واقتصر على فترة حكمه وذهب إلى هذا معظم الباحثين والمؤرخين. أما القسم الثاني فاختلفوا في كتاباتهم وتباينوا، فمنهم من نقل عن بعض الكتب الأوربية ـ المعادية بطبيعة الحال للدولة العثمانية ـ فشوهوا سيرته، ومنهم من اعتمد على بعض الكتب التي ألفها بعض رجال جمعية الاتحاد والترقي. وهي أيضاً كتب شخصية تمثل آراء أصحابها فقط، ومدى علاقتهم بعبدالحميد والتي كانت في غالبيتها علاقة سيئة، وسأتحدث في هذا الفصل عن تلك العلاقة بين عبدالحميد وجمعية الاتحاد والترقي.

نشأ عبدالحميد وترعرع في إستانبول، ويذكر بعض المؤرخين أن والده

(١) مؤلف مجهول، عصر السلطان عبدالحميد وأثره في الأقطار العربية ١٨٧٦ ـ ١٩٠٩ م ص ٦٥ ـ ٦٧، صدر في سلسلة أجزاء متتابعة، المكتبة الهاشمية دمشق، الجزء الأول، الطبعة الثانية.



السلطان عبدالمجيد كان يمتعض من سلوك ابنه ومن حيله وتدابيره رغم صغر سنه، وأنه كان منصرفاً عن الدرس متكاسلاً في صغره[1].

ولا أستطيع أن أجزم بهذا القول ما لم أجد وثائق ومصادر أصيلة تدعم هذا القول أو تنفيه.

كان عبدالحميد في التاسعة عشرة من عمره يوم توفي والده السلطان عبدالمجيد، وارتقى العرش من بعده عمه السلطان عبدالعزيز سنة ١٢٧٨ هـ - ١٨٦١ م وأصبح مراد ولياً للعهد، وكما جرت العادة لدى سلاطين بني عثمان حول إبعاد ولي العهد عن المجتمع وتشديد الرقابة عليه، فكذلك عانى منها ولي العهد الجديد مراد، أما عبدالحميد فكان يتمتع بكامل الحرية والحب من قبل السلطان وولي عهده[2].

واشتهر عبدالحميد منذ شبابه بحسن تصرفه المالي، فأحسن إدارة أملاكه ومزارعه. وعرف كيف يتصرف بمواردها، ولهذا لم يضطر إلى الإستدانة من أحد خلافاً لبقية الأمراء الذين كانوا مدينين لهذا أو ذاك، فقد كان يناظر أملاكه ويضبط حساباتها بنفسه، ويلاحظ النفقات بدقة بالغة، ولم يحدث أن جازف بشيء من ماله مهما كان قليلاً، بل كان يحرص على ثروته قانعاً بالعيش البسيط، كما اشتهر عبدالحميد في شبابه بمهارته في استعمال السيف وألعاب الفروسية وبراعته في الألعاب الرياضية البدنية، وكان يحب جمع الأسلحة القديمة لذلك أنشأ من مجموعة هذه الأسلحة متحفاً صغيراً هاماً في أحد قصوره[3].

ولم يكن عبدالحميد في شبابه كغيره من بقية أمراء عصره منهمكاً في الملذات - وإن كان له بعض النزوات في مقتبل عمره - بل كان يتردد على الشيوخ والعلماء ويباحثهم في مسائل العقائد والدين، شعاره القناعة والبساطة

---

(١) مؤلف مجهول، المصدر السابق ص ٦٨ و ٦٩.

(٢) المصدر السابق ص ٧٢.

(٣) المصدر نفسه ص ٧٣.

في العيش، وزادت رغبته في العلم بعد زيارته إلى أوربا سنة ١٢٨٤ هـ - ١٨٦٧ م فأحب من فروعه الجغرافيا وفن تخطيط البلدان، والمساحات واجتمع لديه مجموعة جميلة من المصورات البديعة، وكان يحب الرسوم الجميلة ويزين بها جدران غرفة الخاصة[1].

وكانت ولادة عبدالحميد في فترة قد أخذت الدولة العثمانية تضفي على حركة التغريب فيها صفة رسمية، فأصدر السلطان عبدالمجيد والد عبدالحميد كما سبق أن ذكرت مرسوم كلخانة عام ١٢٥٥ هـ - ١٨٣٩ م. ثم أصدر بعد ذلك مرسوم التنظيمات في ١١ جمادى الآخرة عام ١٢٧٢ هـ - ١٨ فبراير عام ١٨٥٦ م، وبهذا بدأ في الدولة ما سمي بعهد التنظيمات. وهذا يعني تنظيم شئون الدولة وفق المنهج الغربي وبداية ضعف المنهج الإسلامي، وكان السلطان عبدالمجيد خاضعاً لتأثير وزيره رشيد باشا الذي وجد في الغرب مثله. وهو الذي أعد الوزارة الجديدة ورجال الدولة الجدد، وبمساعدة هؤلاء جميعاً سارت حركة التغريب قدماً إلى الأمام[2]. وازدادت أطماع الدول الأوربية في الدولة العثمانية، وأخذت تتدخل في شئونها الداخلية، بل كانت معظم هذه الدول مثل إنجلترا وفرنسا وروسيا تعمل على إثارة الشعب داخل الدولة العثمانية عن طريق النصارى الذين هم رعايا عثمانيين أصلاً لتبرر بذلك تدخلها. كما عملت فرنسا بالاتفاق مع الدول الأوربية الأخرى حينما صممت على إرسال ستة آلاف مقاتل إلى بلاد الشام لمساعدة الجيش العثماني في حل مشكلة المارونية والدروز كما سيأتي[3].

وكثرت الثورات داخل الدولة العثمانية بتحريض الدول الأوربية، ولسنا

---

(١) مؤلف مجهول، المصدر السابق ص ٧٤ و ٧٥.

F. O. 881/4245 Memorandum by Aristarchi Turkish Minister at Washington, united states.

(٢) مذكرات السلطان عبدالحميد ص ٣ ترجمة محمد حرب عبدالحميد، دار الأنصار، القاهرة ١٩٧٨ م. وأحمد مدحت، أس انقلاب ص ٢٨٣ - ٢٩٣.

(٣) محمد فريد، المصدر السابق ص ٢٨٥ و ٢٨٦.

بصدد بحث هذه الثورات لأنها ليست في نطاق بحثنا، وجاهد السلطان عبدالمجيد لإخمادها، وكثرت ديون الدولة العثمانية بسبب القروض التي اقترضتها من الدول الأوربية لإخماد هذه الفتن ورفع مستوى الجيش حتى توفي السلطان عبدالحميد في ١٧ ذي الحجة عام ١٢٧٧ هـ - ٢٥ يونيو عام ١٨٦١ م.

وتولى عرش السلطنة بعده أخوه السلطان عبدالعزيز في ١٨ ذي الحجة ١٢٧٧ هـ - ٢٦ يونية ١٨٦١ م، وحكم خمسة عشر عاماً حفلت هذه المدة بالكثير من الثورات والتدخل الأجنبي في أمور الدولة العثمانية الداخلية، وازدادت الديون على كاهل الدولة حتى وصلت إلى مرحلة العجز عن سدادها.

وفي أوائل عهد السلطان عبدالعزيز ثار أهالي الجبل الأسود لمساعدة بعض الحركات الثورية في الهرسك ضد الدولة العثمانية، مما اضطر السلطان عبدالعزيز إلى إرسال قوة عسكرية بقيادة عمر باشا قضت على هذه الثورة في ٤ ربيع الأول سنة ١٢٧٩ هـ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٦٢ م، وتدخلت روسيا وفرنسا في هذه الثورة بحجة أن هذه المعاهدة التي وقعها أمير الجبل الأسود البرنس نيقولا مع عمر باشا مجحفة بحقوق النصارى(١).

وعلى أثر ثورة الجبل الأسود قامت بعض الحركات الثورية في بلاد الصرب لكن الدولة العثمانية حسمت الموقف وقضت على هذه الثورات وتدخلت فرنسا وروسيا - كعادتها - بين الدولة العثمانية وأهالي الصرب. وبعد إلحاح من هاتين الدولتين عقد مؤتمر بالآستانة في ١١ ربيع الأول سنة ١٢٧٩ هـ - ٨ سبتمبر ١٨٦٢ م وكانت مقرراته في غاية التعصب الأوربي ضد الدولة العثمانية حيث تقرر فيه إخلاء قلعتين من القوات العثمانية والاحتفاظ بأربع قلاع فقط. وأن لا يتدخل القواد العثمانيون في إدارة البلاد الداخلية مطلقاً، وعلى المسلمين القاطنين خارج القلاع الأربع بيع ممتلكاتهم والمهاجرة

(١) محمد فريد، المصدر السابق ص ٢٨٩ و٢٩٠.

عن البلاد، أو الإقامة في حدود الحصون، وعلى حكومة الصرب أن تدفع لهم تعويضات مالية عن ذلك(١).

وعانى السلطان عبدالعزيز بالإضافة إلى هذه الحروب من تراكم الديون على الدولة العثمانية بسبب القوائم النقدية التي أصدرتها الدولة(٢). وأصدر عدة فرمانات بسحب هذه القوائم واقترضت الدولة لإتمام هذا المشروع ثمانية ملايين جنيهاً إنكليزياً بواسطة البنك العثماني الذي تأسس في هذه الغضون. وتراكمت ديون الدولة حتى بلغت في سنة ١٢٨١ هـ - ١٨٦٥ م أربعين مليون جنيهاً عثمانياً، وظلت مشكلة الديون قائمة، واستمر إصدار الأسهم الجديدة بواسطة البنك العثماني بمدينتي باريس ولوندرة - لندن - وضعفت الثقة بمالية الدولة(٣).

(١) F.O. 881/9512 Memorandum on the Near Eastern Crisis. October 1908 to April 1909.
F.O. 881/9958.
ومحمد فريد، المصدر نفسه ص ٢٩١.

(٢) الأوراق النقدية هي سندات على الدولة وهي أوراق صغيرة ملونة بألوان مختلفة كل منها بقيمة معلومة من النقود. اضطرت الدولة العثمانية إلى إصدارها لما نشبت حرب استقلال اليونان ودمرت معظم أساطيل الدولة العثمانية فأصدرت لأول مرة سنة ١٢٤٦ هـ - ١٨٣٠ م أوراقاً بمبلغ اثنين وثلاثين ألف كيس بفائدة ثمانية في المائة سنوياً تستهلك في ثماني سنوات ثم توالى إصدار هذه القوائم بسبب حروب الشام بين مصر والدولة العثمانية وقد حاول السلطان عبدالمجيد سحب هذه القوائم إلا أن حرب القرم وما جرته على الدولة من المصاريف الباهظة حالت دون إتمام هذا المشروع فاضطر إلى الاستدانة من أوربا للقيام بأعباء هذه الحرب، واستغرقت المصاريف كل القرض فأصدر قوائم جديدة. واستمر الحال على هذا المنوال. وكل عام تزداد الديون الخارجية والقوائم الداخلية.
(محمد فريد، المصدر السابق ص ٢٩٣ و ٢٩٤).

(٣) Berch Berberoglu, Turkey in crisis. P 3 - 4, London 1982.
F.O. 881/3696, Form Zuhdy, Arrangement of 17 th September 1877.
F.O. 881/3849, From Raschid Pasha to Sir. H. Elliot. 16 Fevrier 1876.
F.O. 881/6718, From Vincent Caillard, 9 January 1896 London.
محمد فريد، المصدر السابق ص ٢٩٤ و ٢٩٥.

ساءت أحوال الدولة العثمانية في عهد السلطان عبدالعزيز إلى درجة كبير، واضطربت شئونها الاجتماعية أسوأ اضطراب وارتفعت ديون الدولة حتى بلغت مائتين وخمسين مليون ليرة. لا سيما وأن السلطان عبدالعزيز كان يسرف في الإنفاق على البذخ والملذات في الوقت الذي كان يقلل من الإنفاق على الجيش وبقية مرافق الدولة، واستمرت الأوضاع تسير من سيء إلى أسوأ حتى كان عام ١٢٩٢ هـ ـ ١٨٧٥ م حيث أعلنت الدولة العثمانية عجزها عن سداد الديون المتراكمة عليها مما أدى إلى إنشاء دائرة الديون العمومية تحت مراقبة هيئة دولية، وما ترتب على إنشائها من إطلاق أيدي الأجانب في شئون البلاد[1].

وكانت الثورة تجيش في النفوس وتمتلىء القلوب حقداً وكرهاً على النظام القائم الذي يسلك سياسة التفريق بين العناصر والتمييز بين الطوائف وظهرت طائفة من المفكرين الذين آمنوا بأن الطريق الوحيد لإقامة صرح الدولة المتداعي إنما هو نقل الحكم من النظام الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي الذي تسير عليه الدول الأوربية والذي يحقق العدل والمساواة بين أفراد الرعية، وكان على رأس هؤلاء المفكرين مدحت باشا[2]. ولكن السلطان

---

(١) F.O. 881/3298, From Lord Tenterden to the Secretary to the Treasury 13 July 1877.

أحمد صائب، واقعة السلطان عبدالعزيز ص ٣٨ ـ ٤٠.

وصديق الدملوجي، مدحت باشا ص ٦٣ و ٦٤، مطبعة الزمان بغداد ١٩٥٢ م.

(٢) أطلق هؤلاء على أنفسهم اسم رجال الإصلاح أو رجال الأحرار، وأطلق على حزبهم اسم تركيا الفتاة أو جمعية الإتحاد والترقي. وقد ظهر هذا الحزب بشكل سري عام ١٢٧٧ هـ ـ ١٨٦٠ م وكان يضم رجالاً من أرباب العلوم وأهل الآداب والوفاق ومن عناصر مختلفة من مسلمين وغير مسلمين، وكان المثل الأعلى لأعضاء هذا الحزب هو النظم الأوربية الديمقراطية وأصبح لأعضائه النفوذ والغلبة في الدولة العثمانية. وكان مدحت باشا هو القوة العاملة في هذا الحزب وواضع مبادئه. وهو الذي وضع الدستور أو القانون الأساسي. ورجال هذا الحزب هم الذين قاموا بعزل السلطان عبدالعزيز عندما رفض إعلان الدستور ونصبوا السلطان مراد. وهم يأملون فيه خيراً لإعلان الدستور غير أن صحته لم تساعده، فأستصدروا فتوى بخلعه ونصبوا =

عبدالعزيز وأفراد حاشيته يعارضون هذا النظام بشدة ويفضلون الإبقاء على القديم لكي تبقى أزمة الحكم في أيديهم، واشتد الصراع بين الجانبين شيئاً فشيئاً، وهاج الشعب ونادى بالإصلاح وعزل الصدر الأعظم محمود نديم، فخاف السلطان عاقبة ذلك فعزل نديم، وعهد بالصدارة إلى مدحت باشا، ولكن كيف يجتمع النقيضان؟! السلطان عبدالعزيز الذي يريد أن يظل سلطاناً مطلقاً لا رأي يعارض رأيه ومدحت باشا المخالف لهذه النزعة الاستبدادية، واشتد الخلاف بين الجانبين، فلم يستمر الأخير في منصبه سوى خمسة وخمسين يوماً حيث أقاله السلطان من منصبه[1].

تناوب مقام الصدارة بعد مدحت باشا أربعة أشخاص لم يحدث بين أحد منهم والسلطان عبدالعزيز أي انسجام، وفي هذه الأثناء رفع مدحت باشا تقريراً إلى السلطان عبدالعزيز في أثناء رئاسته لوزارة العدلية طلب فيه إصدار خط همايوني يشتمل على بعض القوانين والنظم ويحقق المساواة العامة بين أفراد الأمة، ويرجع المنشآت الخيرية إلى أصلها، وتصرف الأموال في وجهها الصحيح المقرر لها وإرجاع أموال الدولة إلى الباب العالي ولا يستأثر السلطان بشيء من حقوق الدولة المالية والملكية، ويجعل الوزراء مسئولين عن نتائج أعمالهم. وإلى غير ذلك من الأمور التي تحقق الإصلاح. فما أن قرأ السلطان عبدالعزيز هذا التقرير حتى ساوره الغضب وعزل مدحت باشا من

= عبدالحميد سلطاناً بعد أن رأوا منه تحمساً للدستور، وبين عبدالحميد وأعضاء هذا الحزب دار صراع طويل استمر زهاء ثلاثين عاماً، وانتهى بعزل عبدالحميد من الحكم. (عزرا سمويل ساسون، مدحت باشا وجمعية الاتحاد والترقي العثمانية ص ٧٦ ـ ٨١ مطبعة جرجي غرزوري بالاسكندرية سنة ١٩١٠).

(١) أرنست أ. رامزور، المصدر السابق ص ٤٢.

وصديق الدملجي، المرجع السابق ص ٥١ ـ ٥٣.

يذكر المؤرخ التركي أنور ضياء قارال أن مدحت باشا قضى في الصدارة العظمى شهرين وبضعة أيام ثم عزل.

(Enver Ziya Karal, Geqen Eser Cilt 7, S. 132).

منصبه وعينه والياً على سلانيك. كما عزل رشدي باشا وعينه والياً على حلب، وأعاد محمود نديم إلى مقام الصدارة[1].

واستمر السلطان عبدالعزيز في سياسته فقامت ضده مظاهرة ضمت عدداً من العلماء والمدرسين وطلبة العلوم الذين بث فيهم مدحت باشا أفكاره. وطالب المتظاهرون بعزل محمود نديم وتعيين مدحت باشا صدراً أعظم، فاضطر السلطان عبدالعزيز أن ينزل مرغماً لإرادتهم فعزل محمود نديم وعين مدحت باشا وزيراً بلا وزارة (وزير دولة) وانتهت الاضطرابات وتفاءل الناس خيراً باشتراك مدحت في الوزارة الجديدة، ولكن مرت الأيام دون أن تحقق هذه الوزارة شيئاً يذكر، نظراً لتمادي السلطان عبدالعزيز في استبداده، فعادت نقمة الشعب إلى الظهور، وأخذ الجميع ينادون بإعلان الدستور، ولكن السلطان عبدالعزيز لم يلبي متطلباتهم لأنه يرى أن في الدستور انتقاصاً لسيادته[2].

ونتيجة لرفض السلطان عبدالعزيز إعلان الدستور أخذت فكرة خلعه تلوح في الأذهان، وبدأ مدحت باشا يعمل جاهداً على بلورتها في أذهان كبار الشخصيات واتفق الجميع[3] على خلع السلطان عبدالعزيز وتحديد قوة ونفوذ السلطان الجديد، وحددوا موعد الخلع سنة ١٢٩٣ هـ - ٣١ مايو ١٨٧٦ م حيث تجتمع جماهير المواطنين في جامع «نور عثمانية» ويطلبون من السلطان إعلان قانون الإصلاحات، فإذا رفض السلطان قرر خلعه فوراً، ولكن اضطر رجال الإصلاح إلى تعجيل أمر الخلع لخوفهم من افتضاح الأمر نظراً للاحتياطات التي اتخذتها الحكومة حيث منعت دخول المهاجرين إلى إستانبول

---

(١) مؤلف مجهول، المصدر السابق ص ١٦ - ١٨.

(٢) المصدر نفسه ص ١٦ - ١٨.

(٣) وهم الصدور العظام صفوت باشا، والباشا كبير الياوران في القصر، وحسن باشا، وعلي باشا، والمترجم محمد رشدي باشا، ومدحت باشا.
(المديرية العامة لدار محفوظات رئاسة الوزراء - استانبول، (يلدز) وثيقة رقم ١٠١٩ كرتون رقم ٦٩، ظرف ٦٢، قسم ٣١، خاتم لجنة فحص الأوراق، بدون تاريخ).

حتى لا يتحالفوا مع الثوار من رجال الدين من البوشناق والأرنؤود وغيرهم من مؤيدي مدحت باشا، كما أرسلت الحكومة بعض رجالها سراً للتعرف على أخبار مدحت باشا ورجاله. فتم الخلع في ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٢٩٣ هـ - ٣٠ مايو سنة ١٨٧٦ م، واستفتوا شيخ الإسلام حسن خيرالله أفندي فأفتى بوجوب الخلع، وأحضر مراداً وبويع سلطاناً[1]. وكان أول من بايعه بالعرش الصدر الأعظم وشيخ الإسلام ومدحت باشا، وانتقل السلطان الجديد إلى سراي ضولمة حيث استقبل جموع المهنئين[2].

وقد أقام السلطان عبدالعزيز بعد خلعه في «سراي فرعية» مع ثلاثة من خدم السلطان مراد، وأرسل في اليوم السادس لخلعه كتاباً إلى ابن أخيه السلطان مراد يبارك فيه بالسلطنة. وقد توفي السلطان عبدالعزيز سنة ١٢٩٣ هـ - ٥ يونية سنة ١٨٧٦ م ويذهب أكثر المؤرخين إلى أنه مات منتحراً مستندين إلى تقرير الأطباء الذين فحصوا الجثة بعد وفاته والبعض الآخر من المؤرخين يقول أنه قتل بواسطة أعضاء جميعة الاتحاد والترقي[3].

---

(١) الوثيقة السابقة رقم ١٠١٩.
وأحمد فارس، المصدر السابق جـ ٥ ص ٢٨٦ - ٢٨٩.
ومؤلف مجهول، المصدر السابق ص ١٨ - ٢٧.
أصدر شيخ الإسلام حسن خيرالله أفندي فتواه بخلع السلطان عبدالعزيز في منزل مدحت باشا وبحضور قره خليل أفندي قاضي عسكر الأناضول وآمين.
وهذا نصها: إذا كان أمير المؤمنين زيد مختل الشعور، وقليل الاختيار بالشئون السياسية ينفق الأموال الأميرية في سبيل شئونه الذاتية بصورة ليس في مقدور الشعب والبلاد احتمالها ويشوه الأمور الدينية والزمنية مخرباً البلاد والعباد فهل يصح خلعه إذا كان بقاؤه مضراً بالملك والشعب؟ «الجواب يصح». (محمد فريد، المصدر السابق ص ٣٢٠).
(Enver Ziya Karal, Gecen Eset, Cilt. 7. S. 107).

(٢) Enver Ziya Karal, op cilt. 7. 109.
Sir Edwin Pears, Life of Abdul Hamid P. 37. London 1917.

(٣) أحمد فارس، المصدر السابق ص ٢٩٢ و ٢٩٣.
وجرجي زيدان، تراجم مشاهير رجال الشرق في القرن التاسع عشر جـ ١ ص ٤٥٨ و ٤٥٩ منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت.

تولى السلطان مراد عرش الدولة غير أنه ظهر عليه عوارض مرض عصبي، واشتدت عليه العلة لما بلغه خبر موت عمه عبدالعزيز، ومضت خمسة وعشرون يوماً دون أن تخف وطأة المرض عليه، وتولى علاجه أمهر الأطباء الأوربيين، ولكنهم يئسوا من شفائه، واستمر على هذا الوضع شهرين، ولم تقدم له أوراق اعتماد السفراء الأجانب ولم يتقلد سيف بني عثمان كما جرت العادة، ولم ينتفع منه بإعلان الدستور، وزادت الأمور سوءاً وقعة حسن الشركسي[١]. وثورة الجبل الأسود، كما أعلنت صربياً الحرب على الدولة العثمانية، واشتعلت نار الثورة في البلغار[٢]، مستغلة في ذلك إعلان الدولة العثمانية عقب تولي السلطان مراد العرش العفو العام للعصاة، وإعلان هدنة مدتها ٦ أسابيع. فاستغل العصاة في هذه المناطق هذه المدة لتسليح أنفسهم على حين إنشغال الدولة العثمانية بأمورها الداخلية[٣]. وقاموا بإثارة القلاقل والفتن والاضطرابات، وحدثت بعض المذابح بين النصارى أنفسهم من أبناء الطوائف المختلفة، وقد نسب بعض هذه المذابح إلى المسلمين لزيادة إشعار نار الثورة[٤]. ويذكر الجنرال إغناتيف IGnatieff أن هذه الحركة في

(١) حسن الشركسي هو أحد أقارب «مهري خانم» زوج السلطان عبدالعزيز وهو من الموالين للسلطان المخلوع الناقمين على رجال العهد الجديد، حيث كان جماعة الأحرار مجتمعين في دار مدحت باشا فدخل عليهم حسن الشركسي وهو ضابط في الجيش وفي يده مسدس صوبه إلى حسين عوني باشا فقتله، ثم قتل ناظر باشا ناظر الخارجية، وأحمد باشا القيصري ناظر البحرية، كما قتل أحمد أغا خادم مدحت باشا، وقتل أيضاً شكري بك أحد ياوران الصدارة. وبذلك بلغ عدد ضحاياه خمسة من القتلى وعشرة جرحى.
(مذكرات مدحت باشا، المصدر السابق ص ١٧ - ١٩).

(٢) Sir Edwin Pears. Life. of Abdul Hamid. P. 37 - 40 London 1917.
الماواتلن، عبدالحميد ظل الله على الأرض ص ٦٢ و٦٣ ترجمة راسم رشدي القاهرة ١٩٥٠ م.
وصديق الدملوجي، المرجع السابق ص ١٠٢ و١٠٣.

(٣) F.O. 881/2899.

(٤) F.O. 881/2904.

بلغاريا ليست لها صفة سياسية. وقد أثيرت كما يقول من قبل العمال: (وبينهم كثير من الأجانب خصوصاً الإيطاليون) المستخدمون في سكة الحديد الذين تأخرت رواتبهم، وكان أغلب الثورات التي قامت بعد ذلك من البلغاريين الذين قاموا بحرق قرى إخوانهم ـ البلغاريين ـ المسالمين الذين رفضوا الاشتراك في الهياج العام، وامتد الأمر إلى أبعد من ذلك فقام الثوار بالاعتداء على المسلمين وعلى الأخص كما تذكر هذه الوثيقة النساء والأطفال. ولم تكن الدول الأوربية تأبه لهذه المذبحة فكل ما يهمها هو خوفهم من أن تثير هذه الأحداث المسلمين للانتقام لما حدث لإخوانهم[١]. وهذا دليل على أن تلك الدول الأوربية وراء ما جرى من هياج عام ومذابح مستغلين كما ذكرت انشغال الدولة العثمانية بأمورها الداخلية[٢].

ونتيجة لهذا الاضطراب العام اتصل مدحت باشا بولي العهد سراً عبدالحميد، وعرض عليه العرش، وأظهر الأخير غيرة على المبادىء الدستورية. عند ذلك قرر مدحت مع أعضاء الوزارة خلع السلطان مراد وقدموا تقريراً قرروا فيه أن شفاءه في وقت قصير أمر مستحيل[٣]. عند ذلك استصدر رشدي باشا فتوى الخلع من شيخ الإسلام حسن خيرالله أفندي وتمت مراسيم البيعة لعبدالحميد[٤].

(١) F.O. 881/2916 Memorandum by Lord Bulgaria.

(٢) F.O. 881/2948 From Safuet Pasha to Musurus Pasha, 20 Septembre 1876.

(٣) الأطباء هم:
١ ـ ديكسون طبيب سفارة انجلترا. ٢ ـ مروان طبيب سفارة فرنسا.
٣ ـ سوتو طبيب سفارة النمسا. ٤ ـ موليخ فاسطوري طبيب سفارة ألمانيا.
٥ ـ موجري. ٦ ـ عاكف.
وكان الأطباء قد قدموا تقريراً في ٢٠ أيلول ١٨٧٦ م عن المرض الذي انتاب السلطان مراد، وأن الداء المصاب به داء عضال، ثم أعقبوا هذا التقرير بتقرير آخر ذكروا فيه أن السلطان لن يستعيد قواه العقلية وسلامة تفكيره بتمامه حتى ولو بعد مدة طويلة. (نادر عطا تاريخ سورية في العصور الحديثة جـ ١ ص ٣٢١، مطبعة الإنشاء بدمشق ١٩٦٢ م).

(٤) = Sir Edwin Pears, Op Cit. P. 43, 44.

ويذكر صديق الدملوجي أن مدحت اشترط على عبدالحميد قبل توليه عرش السلطنة ثلاثة شروط هي:

أولاً: أن يعلن القانون الأساسي فوراً وبدون تأخير.

ثانياً: أن ينزل عبدالحميد إلى استشارة وزرائه المسؤولين في المسائل المهمة.

ثالثاً: أن يعين الأديب المشهور نامق كمال بك رئيساً لكتاب المابين، وضياء باشا رئيساً للتشريفات.

نقل عن الدملوجي كثير من الباحثين منهم جاسم محمد[1]. ويقال أن عبدالحميد حلف يميناً على ذلك.

وفي الواقع إنني أستبعد مثل ذلك لا سيما وأن السلطان عبدالحميد قد كذب هذه الأقاويل ونفاها بشدة فقال في مذكراته بعد ذكر هذه الشروط: «أما الباقي فكذب. فكيف أكون سلطاناً وأوقع على مستند يأخذه علي وزيري؟ وكيف يجن وزيري ويجرؤ على وضع شروط على سلطانه؟ إنها أشياء أستحسنها من بعدي أشخاص مخبولون. مدحت باشا كان وزيراً حريصاً وجسوراً، ولكن، لم يكن أيضاً مجنوناً...»[2] كما أن مدحت باشا نفسه لم يذكر شيئاً من ذلك في مذكراته على الإطلاق، ولو كان مدحت قد اشترط هذه الشروط على عبدالحميد ووافق الأخير عليها لذكرها في مذكراته وخاصة

= للاطلاع على حادثة خلع السلطان مراد وتقرير الأطباء انظر:
مؤلف مجهول، المصدر السابق ص ٥٧ ـ ٦٢.
نص الفتوى الشرعية لخلع السلطان مراد: «إذا جن إمام المسلمين جنوناً مطبقاً ففات المقصود من الإمامة فهل يصح حل الإمامة من عهدته؟ الجواب يصح، والله أعلم».
(عثمان نوري، عبدالحميد ثاني ودور سلطنتي ص ٩٩، استانبول ١٣٢٧ هـ).

(١) صديق الدملوجي، المرجع السابق ص ١٠٥.
وجاسم محمد حسن، العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦ ـ ١٩٠٩م ص ٥٢، رسالة ماجستير من كلية الآداب جامعة بغداد ـ غير منشورة، بدون تاريخ.

(٢) مذكرات السلطان عبدالحميد، المصدر السابق ص ٥٠.

بعد أن قامت العداوة بينه وبين عبدالحميد وماطل الأخير في إعلان الدستور، فلو كان ذلك حقيقة لكان ذلك وثيقة مهمة يقدمها مدحت باشا ضد عبدالحميد، فكيف يغفل مدحت عن ذكر مثل هذه الوثيقة المهمة؟

ومن الذين ذكروا أن مدحت باشا اشترط على عبدالحميد ثلاثة شروط مؤلف مجهول في كتابه السابق الذكر وزاد على ذلك أن عبدالحميد أبدى استعداده للتنازل عن العرش متى استعاد أخوه مراد صحته[1]. وقد نفى السلطان عبدالحميد ذلك في مذكراته[2]. كما أن مدحت باشا لم يذكر ذلك في مذكراته أيضاً ولم أجد مصدراً موثوقاً فيه يفصل في هذا الأمر مما جعلني أرجع إلى مذكرات السلطان عبدالحميد ومذكرات مدحت باشا للموازنة بينهما.

ويذكر بعض المؤرخين أنه ليس من المؤكد أن ورقة مثل هذه قد أعطيت. وإن كان الاعتقاد شائعاً بين الأتراك تقريباً. إن وثيقة كهذه قد امتلكها مدحت باشا كما يقول المؤرخون الأتراك وأنه قد احتفظ بها سليمة في لندن بعد محاكمة مدحت باشا والحكم عليه، ولكني لم أعثر على هذه الوثيقة، ويذهب البعض الآخر من المؤرخين إلى أن مدحت باشا قد امتلك هذه الوثيقة فعلاً ولكنها أحرقت عندما أحرق منزله فكانت ضمن محتوياته التي أحرقت[3].

---

(١) مؤلف مجهول، المصدر السابق ص ٥٩.

(٢) مذكرات السلطان عبدالحميد ص ٥٠.

(٣) Joan Haslip, The Sultan, the life of Abdul Hamid Cassell. P. 43 London.

إعلان الدستور والمعارضة الداخلية

تربع عبدالحميد على عرش السلطنة في ٢١ شعبان سنة ١٢٩٣ هـ - ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٦ م، وقد استبشر الناس خيراً بتوليه، وكذلك الدول الأوروبية، والسبب في ذلك كما يقول جون هاسلب هو جدية عبدالحميد وحبه للعمل المتواصل لخدمة أمته وشعبه بالإضافة إلى حبه للإصلاحات الأساسية على مختلف الأوجه. كما أنه لم يكن منغمساً في الترف والملذات كبعض السلاطين الذين سبقوه[1]. وكتب دزرائيلي إلى سالسبوري: «إن السلطان الجديد - يقصد عبدالحمد - تنعقد عليه الآمال حقاً، فهل يصبح كسليمان العظيم؟»[2] وقد واجه عبدالحميد مشاكل كبيرة خلال مدة حكمه الطويل فقد كانت الأوضاع العامة في الدولة العثمانية سيئة للغاية، ونستطيع أن نجمل هذه المشاكل في النقاط التالية:

أولاً: التدخل الأجنبي في شئون الدولة العثمانية بحجة حماية مصالح النصارى الذين هم رعايا عثمانيين أصلاً، مثل إنجلترا وفرنسا وروسيا، وسنرى من خلال فصول هذا الكتاب نماذج من هذا التدخل.

ثانياً: المعارضة الداخلية في العاصمة إستانبول، فقد كانت تموج

(١) رفيق شاكر النتشة، السلطان عبدالحميد الثاني وفلسطين ص ٤٩، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م شركة مطابع نجد. الرياض، نقلاً عن: جون هاسلب، السلطان الأحمر (عبدالحميد) تعريب، فيليب عطا الله، دار الروائع الجديدة، بيروت ١٩٧٤ م.

(٢) أرنست أ. رامزور، المصدر السابق ص ٤٤ و٤٥.

بالاضطرابات ففي وقت قصير وخلال أشهر قليلة أسقط سلطانان، وسأعالج هذه النقطة في هذا الفصل.

ثالثاً: المعارضة الداخلية في ولايات الدولة العثمانية العربية والأوربية، فقد أخذت ألوية العصيان ترتفع في أقاليمها وخاصة في البلقان، واشتدت المذابح في بلغاريا. وأخذت روسيا تتمادى في تدخلها العسكري في البلقان. وأخذت فكرة القومية العربية تتبلور في أذهان العرب، وبدأ القوميون العرب في ممارسة نشاطهم، وسأبين ذلك فيما بعد.

رابعاً: تراكم الديون على الدولة العثمانية فقد وصلت في عهد السلطان عبدالعزيز إلى مائتين وخمسين مليون ليرة. ثم أخذت في الارتفاع، وأخذ الانتاج المحلي يضمحل يوماً بعد يوم، وأضحت عدة مصانع في طريق الزوال بسبب المنتوجات الأوربية التي غطت أسواق الدولة العثمانية، وهبط دخل الجمارك بسبب تلك المعاهدات المعقودة مع الدول الكبرى[1]. وأصبحت بهذا الدولة العثمانية لا تستطيع تقوية جيوشها للوقوف في وجه التحديات الأوربية والثورات الداخلية[2].

تولى السلطان عبدالحميد الثاني الحكم والشعب يتطلع بحرارة بالغة إلى إعلان الدستور، إذ يرون فيه الدواء الوحيد الذي يشفي الدولة العثمانية مما

(١) مذكرات السلطان عبدالحميد، المصدر السابق ص ٢٢ - ٦٣.

F.O. 881/3248 From Lord Tenterden to the Secretary of he Treasury 13 July 1877.

F.O. 881/4801 Extract from the Journal da st. Petersbourg of December 19/31 1881.

F.O. 371/144 From Mr. G. Barclay to Sir Edward Grey 12 October 1906.

(٢) مذكرات السلطان عبدالحميد، المصدر السابق ص ٢٣ - ٢٩.

وجريدة الأخبار العدد ٩٩ السنة الأولى ٣ ديسمبر ١٨٩٦ م.

DR. K. Kruger, Kemalist Turkey and the Middle East P. 38 and 39 London.

Roger Owen, The Middle East in the World Economy 1800 - 1914 P. 191 and 192 London 1981.

تعـانيه، وكـان السلطان عبدالحميـد قبل تـولي الحكم من أنصار الـدستور ومؤيديه، ولكن بعد توليه الحكم وممارسـة شئون الـدولة عن قـرب أصبح شديـد الخوف والحذر، وكان من رأيه أن إعلان الدستور لم يحن وقته بعد في أمة مفككة ترتفع ألوية القومية في كل صوب وحدب. وبرغم هذا فالأمـة تزعم أنها وصلت إلى رشدها[١] وكان من رأي عبدالحميد أن أصول المشروطية لا تصلح لكل شعب ولكل بنيـة قوميـة[٢]. وليس معنى هذا أن السلطان عبدالحميد كان عدواً للمدنية الغربية في شتى مجالاتها فمن رأيه أنه لا يريد من الغرب الحضارة (الثقافة والـتراث) لأنه كـان يرى أن للشرق حضـارته الإسلامية المتكاملة المتفوقـة على حضـارة الغرب. إنما كان يـريد السلطان عبدالحميد ما عند الغرب من العلوم الحديثة. وحتى هذا المهم لا يريده مرة واحدة إنما يريده بالتدريج إذ يقول في هذا: «ليس من الصواب القول بأني ضد كل تجديد يأتي من أوربا، لكن العجلة من الشيطان، ويقابل العجلة الهدوء والاعتدال. يجب أن نضع نصب أعيننا ما تفضل الله بـه علينا... ليس الإسلام ضد التقدم لكن الأمور القيمة يجب أن تكون طبيعية وأن تأتي من الداخل وحسب الحاجة إليها، ولا يمكن أن يكتب لها النجاح إذا كانت على شكل تطعيم من الخارج[١].

كانت سياسة السلطان عبدالحميد يشوبها الحرص والخوف والحذر نظراً للأوضاع السيئة التي تولى فيها الحكم، فعلى مشهد منه قام أعضاء جمعية الاتحاد والترقي بخلع عمه السلطان عبدالعزيز وقيل إنهم قتلوه، ونصبوا مراداً سلطاناً فلم يستطع أن يتحمل الموقف فأصيب بمرض عصبي فخلعـوه، وأتوا به سلطاناً، ومنذ تولي عبدالحميد الحكم وهم يطالبون بإعلان الدستور، وكان غالبية الناس معهم في المطالبـة، أما السلطان عبدالحميـد فأراد أن يـرجىء

(١) مذكرات السلطان عبدالحميد، المصدر نفسه ص ٢٣ - ٢٨.

(٢) المصدر السابق ص ٢٣ - ٢٩ وجرجي زيدان، الانقلاب العثماني ص ٥٧ و ٥٨، دار الهدى الوطنية، بيروت.

(٣) مذكرات السلطان عبدالحميد، المصدر السابق ص ١٠.
والأخبار، العدد ٩١ السنة الأولى ٢٤ نوفمبر ١٨٩٦ م.

إعلان الدستور لأن وقته لم يحن بعد في رأيه، فالدولة مفككة وجمهور الناس في العاصمة ليس لهم رأي موحد، وبقي فترة يرجىء إعلان الدستور[١] غير أن رجال الإصلاح، اشتدوا في الضغط عليه والمطالبة بإعلانه. وكان الدستور شغلهم الشاغل، وواجـه السلطان عبدالحميـد صعوبـات إزاء تهدئتهم وتسكينهم.

ومن ناحية أخرى اشتدت الثورات في بلاد الهرسك بناء على تحريض مجاوريها من الصرب والجبل الأسود طلباً للاستقلال الإدراي وبتحريض من النمسا وألمانيا وفرنسا وإنجلترا، كما شبت ثورة كبيرة في البلغار بتحريض من روسيا والنمسا وفي الوقت نفسه ثار أهل الصرب والجبل الأسود بتحريض من الدول النصرانية الآنفة الذكر وكانت هذه الدول تسعى لخلق الاضطرابات الداخلية في بلاد الدولة العثمانية لإضعافها[٢].

وكانت مطالب أهل الصرب وما حولها تتلخص في ثلاثة أمور، أولاً: الحرية الدينية المطلقة للنصارى، ثانياً: إلغاء فرض ضرائب الدخل. ثالثاً: إلغاء بقية الأنظمة الإقطاعية من قبل الدولة العثمانيـة[٣]. ورغم التنازلات

(١) ذكرت إحدى الوثائق السرية وهي رد على برقية سرية أنه لم يتقدم أحد بطلب لائحة أو معلومات. وإن تقدم أحد بهذا الطلب فسوف يرفض تنفيذاً للإرادة السنية.
(المديرية العامة لدار محفوظات رئاسة الـوزراء، استانبـول (يلدز) وثيقة رقم ٩٩٠ كرتون رقم ٧٩، ظرف ٦٢، قسم ٣١، تاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٢٩٦ هـ لم يذكر اسم المرسل والمرسل إليه).

(٢) F. O.881/3158, From E. Hertslet, 1 May 1872.
F. O.881/4628, From Assim Pasha to Musurus Pasha 11 Octobre 1881.
محمد عبدالرحيم مصطفى وزميله، أوربـا المعـاصرة (من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٩٣٩ م) ص ٦٤ - ٦٧، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٧ م.
وبيير رنوفـان، تاريخ العلاقـات الدوليـة (القرن التـاسع عشر ١٨١٥ - ١٩١٤ م) ص ٤٩٣ - ٤٩٦ ترجمة جلال يحيى، دار المعارف بمصر ١٩٨٠ م.
جـلال يحيى وزميله، مشكلة قـبرص ص ١٢٢ - ١٢٥، دار المعـارف. القـاهـرة ١٩٨١ م.

(٣) F. O. 881/3427 Instructions to Sir H. Elliot On the Accession of Sultan Mourad.
F.O. 371/140, From Sir N. O'conor to Sir Edward Grey. 7 May 1909.

الكبيرة التي أعطتها الحكومة لأهل الصرب من الحرية الدينية الكاملة وإلغاء الضرائب الزراعية... إلا أن الدولة العثمانية أنكرت بشدة تدخل الدول الأوروبية وبخاصة بريطانيا في أمور تلك البلاد، واعتبرت أي تدخل في تلك القوى بين الأهلين خرقاً لحقوق السيادة والاستقلال للباب، لأنه هذه الأمور مسائل داخلية محضة تقوم الدولة العثمانية بحلها بدون أي تدخل أجنبي[1]. هذا ويسكن صربياً عدد من اليهود، وكانوا دائماً في ثورات مستمرة غير متقيدين بأنظمة الدولة العثمانية وقوانينها، وكلما أرادوا ارتكاب مخالفة لقوانين الباب العالي لجأوا إلى طلب العون من الدول الأوروبية الكبرى وبخاصة بريطانيا بحجة كثرة المظالم عليهم[2].

وبلغ من تعنت الدول الأوروبية تجاه الدولة العثمانية أنها صممت على التدخل بالقوة في شئون الدولة العثمانية الداخلية، وصممت على فرض الإصلاحات على الباب العالي مبررة ذلك برغبتها في حماية الأقليات النصرانية في البلقان والعناصر المضطهدة في الإمبراطورية. وانعقد بهذا الخصوص مؤتمر في الآستانة من الدول الأوروبية سنة ١٨٧٦ م. أي بعد بضعة أسابيع من تولي عبدالحميد الحكم[3]. وكان منهج الإصلاح الذي أعدوه أوربيا صرفا،

(١) F. O. 881/3089, From The Earl of Derby to the Marquis Salisbury - 20 November 1876.

F.O. 881/4085, Confidential, 19 January 1869.

(٢) F.O. 881/3188, Eugene Manuel a' Son Altesse royale le Prince Regnant de Serbie. 3 Auril 1867. Paris.

Joan Haslip, Cit. P. 96 - 119.

(٣) جريدة الأخبار، العدد ١٣١ السنة الأولى ١٤ يناير ١٨٩٧ م.

الإرشيف السياسي ١٨٨٢ م، المسئلة المصرية، المجموعة ٢٥/٣١، ملحق ٧٧ تقرير رقم ٣٩ جـ من الفرايهر فون كاليسه إلى وزارة الخارجية النمسوية، القسطنطينية في ١٣ يونية سنة ١٨٨٢ م.

F. O. 881/3427, Instructions to Sir H. Elliot on the Accession of Sultan Mourad.

= F.O. 881/2982, From Earl of Derby to Sir H. Elliot, 21 November 1876.

ويقوم على تنفيذه أوربيون وفق رغبات ومطالب الدول الأوربية فقط بصرف النظر عن الرعايا النصارى[1].

وكان موقف السلطان عبدالحميد حرجاً للغاية فالدول الأوربية الست واقفة ضده، ورجال الإصلاح مستائين منه لتأخره في إعلان الدستور. لهذا أراد عبدالحميد أن يستميل رجال الإصلاح إلى جانبه لتقوى جبهة الدولة العثمانية الداخلية لتستطيع أن تصمد أمام التحديات الأوربية، لذلك استدعى زعيم رجال الأحرار مدحت باشا ليزيل الأثر من نفوسهم وعهد إليه بوضع الخط الهمايوني، وبهذا شعر الأخير بالراحة لتكليفه بهذه المهمة، وتألف بأمر السلطان جمعية تأسيسية برئاسة مدحت باشا قوامها الصدر الأعظم والوزراء، واجتمعت هذه اللجنة في سنة ١٢٩٣ هـ - ٢ سبتمبر ١٨٧٦ م وقررت تأليف مجلس نواب ومجلس أعيان كما قامت بدراسة مواد الدستور، وأسند السلطان عبدالحميد منصب الصدارة إلى مدحت باشا في ١٢٩٣ هـ - ١٩ أكتوبر ١٨٧٦ م، وقوبل تعيين الأخير بارتياح عظيم لدى جميع الناس وعرض الدستور على السلطان عبدالحميد فاستاء منه أشد استياء[2] لأنه كان يحتوي

= F. O. 881/3148, From Sir A. Buchanan to the Earl of Derby, 5 September 1876.

(١) F.O. 881/3793, From the Marquis of Salisbury to Sir A. H. Layard. 8 August 1878.

(٢) لقد اعترف السلطان عبدالحميد أنه غير مقتنع بإعلان الدستور، وإنما أراد أن يجاري الأمة في متطلباتها لأنه غير قادر على الوقوف أمام تحدياتهم. فقال: «لم أكن أستطيع الوقوف أمام تيار ذلك العهد، وقلت: (ما دامت الأمة تريد تجربة مسؤوليتها عن مقدرتها وحكم نفسها فليكن ما تريده الأمة)» (مذكرات السلطان عبدالحميد، المصدر السابق ص ٣٠).

وذكر أيضاً السلطان عبدالحميد أنه لم يختار لائحة مدحت باشا رغبة منه وإنما كان مجبراً في البداية على تفضيل لائحة مدحت باشا على لوائح الآخرين فقد كان من الضروري أن نقدم لشعب مريض أفصح بأن اسم (مدحت) يساوي بحساب الجمل (دواء الأمة) أن نقدم له الدواء الذي طلبه. ولم أكن أستطيع إسكاته بصورة أخرى. (مذكرات السلطان عبدالحميد، المصدر السابق ص ٣٠).

على بنود تقيد السلطة المطلقة التي كان يمارسها سلاطين آل عثمان ووضع شروطاً وحدوداً لا يتجاوزونها، وهذا الدستور يتكون من ١٤٠ مادة حذف السلطان عبدالحميد منه إحدى وعشرين مادة وهي المواد التي تمس سيادته وبقي ١١٩ مادة، وعدل المادة ١١٣ بشكل جعل له الحق في طرد من يرى أنهم سبب اختلال الأمن في البلاد، وتم إعلان الدستور في ٧ ذي الحجة سنة ١٢٩٣ هـ - ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٦ م في الوقت الذي كانت فيه الدول الأوربية الست مجتمعة في الآستانة لوضع بنود الإصلاح الذي كانت تريد أن تفرضه على الدولة العثمانية. فكان ذلك أيذاناً بانتهاء المؤتمر إذ لم تعد له ضرورة بعد هذا الإعلان، وقد استاءت الدول الأوربية منه وبخاصة أنه أعلن في وقت انعقاد المؤتمر في الآستانة[1].

وقد أنهى المؤتمر أعماله في الآستانة، ورفع المؤتمرون إلى الباب العالي مذكرة - رغم صدور قانون الإصلاحات - طالبوا فيها بالموافقة على ما جاء من قرارات جائرة في هذا المؤتمر وكان معظم هذه القرارات تنقص من سيادة الدولة العثمانية واستقلالها، فأعلنت الحكومة العثمانية في مؤتمر وطني كبير حضره مائتان وخمسون رجلاً من قادة الرأي في البلاد بتاريخ ١٢٩٤ هـ - ١٨ يناير سنة ١٨٧٧ م رفض مطالب الدول الست فغادر سفراء هذه الدول الآستانة في ٢٠ من الشهر نفسه في غضب[2].

(١) (المديرية العامة لدار محفوظات رئاسة الوزراء، استانبول «يلدز» وثيقة رقم ٩٧١، كرتون ٦٩، ظرف ٦٢، قسم ٣١، تاريخ ١٠ رجب سنة ١٢٩٧ هـ).
وبرنارد لويس، الغرب والشرق ص ٧٦ و ٧٧ ترجمة د. نبيل صبحي.
وعبدالوهاب القيسي، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق ١٨٣٩ - ١٨٧٧ م ص ٤ و ٥، مطبعة العاني - بغداد ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م.
وقانون أساسي ومجلس مبعوثان. والماواتلن، المصدر السابق ص ٨٤.
محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ص ٢٤٠ - ٢٤١.
(٢) مذكرات مدحت باشا، المصدر السابق ص ٢٦ - ٢٨.
وأحمد صائب، عبدالحميد أوائل سلطنتي ط ٢، ص ٣٧، استانبول ١٣٢٦ هـ.

واحتفلت كل ولايات الدولة العثمانية بصدور الدستور وبخاصة لبنان، ويذكر تقرير من السفارة البريطانية في بيروت أن الحكومة العثمانية دعت اللبنانيين لإرسال مندوبين عنهم في البرلمان العثماني، ويذكر هذا التقرير أن الدروز في لبنان متقيدون بتعليمات بريطانيا في هذا الشأن، ويضيف التقرير أن الدستور يعتبر نصراً كبيراً لنا - لبريطانيا - وللدروز[1]. وظلت السفارة البريطانية في بيروت تتابع أحوال الدروز بعد صدور الدستور بدقة كاملة وكأنها دولة مستقلة داخل دولة بل وكانت تقف في وجه الوالي العثماني هناك في بعض الأحيان حينما يريد القبض على أحد النصارى المتمردين[2]. وعلى سبيل المثال فقد ذكرت إحدى التقارير البريطانية المرسلة من السفارة البريطانية في بيروت أن رئيس الدروز اقترف فضائح وأعطى الحماية للهاربين من السلطات. وفي نفس الوقت تحدى السلطات الحكومية العثمانية، وتحدى عزت باشا الآمر الرئيس، كما أعلن تحديه للوالي هناك، وقد قام الأخير بإرسال قطاعات عسكرية لتأديبه قامت بتفتيش القرى. وتأديب الهاربين، وتستنكر السفارة البريطانية في بيروت هذا الإجراء[3]. وفي تقرير آخر أرسل من السفارة البريطانية في بيروت برقم ٦٢ وتاريخ ١١ جون ١٨٧٧ م يذكر أن السفير قد ذهب إلى لبنان وتفقد أحوال الدروز والنصارى عموماً، والتقى بمشايخهم وسألهم هل يعانون من مظالم ولكنهم أظهروا الشكر له وأنهم سعداء إذا قورنوا بأوضاع السكان في ولايات الدولة العثمانية الأخرى[4].

(١) F. O. 226/186 Beirut 26 Dec. 1876. Embassy No 61.
(٢) F. O. 226/189, Monsieur. Tackoon Eldridge Consul General De. S.M. Britannique 7 Mei 1877.
F.O. 226/196, His Excellency Sir A.H. Layard Constantinople, Copy Consul Henderson To Embassy Dated 10 oct. 1878.
(٣) F.O. 226/197, Copy Vice Consul Syria To the Earl of Derby, 6 February 1878.
(٤) F.O. 226/192, Embassy No. 62 Beirut 11 June 1877 Tour in int. Lebanon Reporting on the Obscuration of Coantry.
= F.O. 226/198, Beirut 16 March 1878, Financial State of Mt. Lebanon Reporter.

وبدأ الصراع بين مدحت باشا الذي كان يحرص على تطبيق مبادىء الدستور نصاً وروحاً وبين السلطان عبدالحميد الذي كان يريد أن يجرد الدستور من مضمونه ويتمتع بصلاحيته كسلطان أسوة بمن سبقوه من سلاطين الدولة العثمانية.

ونتيجة لتعاظم نفوذ مدحت باشا، اشتد غضب السلطان عبدالحميد عليه، وذلك بفعل الدسائس التي دبرها اجناتيف السفير الروسي في الآستانة وغيره من الأعداء[1]. في الوقت الذي كان فيه مدحت باشا منهمكاً في تطبيق مبادىء الدستور وتحقيق برنامجه. وكثرت طلبات مدحت من السلطان عبدالحميد فأهمل الأخير هذه الطلبات مما أثار غضب مدحت باشا وأرسل تقريره المشهور سنة ١٢٩٤ هـ - ١٨ يناير سنة ١٨٧٧ م شرح فيه للسلطان الغرض من إعلان الدستور وعرف عبدالحميد بواجباته، وحدود صلاحية الوزراء، وعاتب السلطان على إهماله مقترحاته ورفضه الأنظمة الجديدة، فغضب السلطان عبدالحميد من هذا التقرير، وأمر بعزله ونفيه إلى أوربا استناداً إلى المادة ١١٣ من القانون الأساسي، وقد تأثر معظم الناس لذلك وقاموا ببعض الانتفاضات والمظاهرات المحدودة[2]. كما أظهر الناس في أثينا

= F. O. 226/199, From M.V. Consul Jago Embassy By Irish Mission for their Procuration by Turk. Gov. 5 Feb. 1878.

(١) المديرية العامة لدار محفوظات رئاسة الوزراء، استانبول - (يلدز).
وثيقة رقم ١٠٠٦، كرتون ٦٩، ظرف ٦٢، قسم ٣١ من مدحت إلى قلم رئاسة الكتاب ٢٤ كانون الثاني ١٢٩٦ هـ، ووثيقة رقم ٩٩٣، كرتون ٦٩، ظرف ٦٢، قسم ٣١ من مدحت باشا ولم يذكر اسم المرسل إليه وبدون تاريخ، ووثيقة رقم ١٠٢٦، كرتون ٦٩، ظرف ٦٢، قسم ٣١ خاتم فحص الأوراق ١٣ شعبان سنة ١٢٩٦ م.

(٢) مذكرات مدحت باشا، المصدر السابق ص ٢٩ و ٣٠.
وعلى الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ص ١٣٧، مطبعة العاني، بغداد ١٩٦٥.
وماري ملزباتريك، سلاطين بني عثمان الخمسة ص ٨٧ ترجمة حنا غصن وزملائه.
نشر تباعاً في «النداء» طبع على نفقة مجلة اللطائف العربية بمطبعة صادر ١٩٣٣ م.

اهتماماً بالغاً، وانتقدوا فيها بعد حكم الإعدام الصادر على مدحت باشا وانتقدت الجرائد هذا الموضوع كذلك[1].

نفى مدحت باش سنة ١٢٩٤ هـ - ٢٤ يناير ١٨٧٧ م وكان عمره آنذاك الخامسة والخمسين[2].

وفي هذه الفترة أعلنت روسيا القيصرية الحرب على الدولة العثمانية

---

(١) المديرية العامة لدار محفوظات رئاسة الوزراء، استانبول «يلدز».
وثيقة رقم ١٠٣٠، كرتون ٦٩، ظرف ٦٢، قسم ٣١ خاتم نشأت، ١ تموز سنة ١٢٩٧ هـ، ووثيقة رقم ٥٦١، كرتون ١٦، ظرف ٥٩، قسم ١٧ لم يذكر اسم المرسل إليه وبدون تاريخ ذكرت بعض المراجع أن هناك عوامل أخرى دفعت بالسلطان عبدالحميد إلى عزل مدحت فقد ذكر مصدر بأن نفي مدحت باشا كان بسبب تفوهه بكلمات نابية ضد عبدالحميد وإتهامه له بقلة التجربة وبعدم الإلمام بالشئون السياسية على إثر التزام عبدالحميد جانب وزير الخارجية في خلاف قد نشب بينه وبين مدحت حول صيغة مذكرة رسمية أزمع تقديمها إلى إحدى الدول الأجنبية.
(صديق الدملوجي، المرجع السابق ص ١٢٥).
وأشار مرجع ثانٍ إلى أن نفى مدحت باشا كان بسبب اتهامه بالعمل على إعادة السلطان مراد الخامس إلى العرش، وكذلك بسبب سعيه إلى فصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية.
(إسماعيل سرهنك، حقائق الأخبار عن دول البحار جـ ١ ص ٧٢٩).
في حين ذكر مصدر ثالث أن سبب سخط عبدالحميد على مدحت ونفيه يعود إلى التعهد الذي كان قد أخذه مدحت على عبدالحميد قبل تنصيبه، ونفى هذا المصدر أن يكون مدحت باشا قد فكر في إقامة نظام جمهوري.
(الماواتلن، المصدر السابق ص ٨٥).
وفي الواقع أن العداء بين الرجلين قد بدأ منذ وقت مبكر أي في بداية تولي عبدالحميد العرش فكان الأخير يتوجس في نفسه خيفة من مدحت باشا، لا سيما وأن له شعبية كبيرة، وافتتن الناس بآراء مدحت وتعلقوا بها مما زاد في مخاوف عبدالحميد. وزيادة على ذلك فقد تزعم مدحت باشا رجال الأحرار الذين أسقطوا السلطان عبدالعزيز، والسلطان مراد، وفرضوا الدستور بالقوة على السلطان عبدالحميد، لهذا كله أحب أن يعزله حتى يمارس حقوقه كسلطان، وحتى لا يفتتن الناس به أكثر مما افتتنوا.

(٢) أحمد أمين، المرجع السابق جـ ٥ ص ٢٣٤ و ٢٣٥.

وهاجمتها من ناحية الدانوب متعللة في ذلك بالاضطرابات والفتن التي عمت البلقان[1]. وكان موقف السلطان عبدالحميد سيئاً للغاية، لاسيما وأن الأوضاع العامة مضطربة في العاصمة، ومما زاد الأمر سوءاً وقوع حادثة في الآستانة في ١٧ جمادى الأولى سنة ١٢٩٥ هـ - ٢٩ مايو سنة ١٨٧٨ م كادت تكون سبباً في دخول الجيوش الروسية إليها واحتلالها، ذلك أن رجلاً يدعى علي سعاوي أفندي بخاري الأصل، أتى إلى الآستانة لطلب العلم، وقد تحصل على نصيب وافر من العلوم العربية حتى صار على جانب كبير من الفصاحة في الإنشاء والخطابة. غير أنه كان ميالاً إلى إثارة الفتن والدسائس، فنفي في عهد السلطان عبدالعزيز إلى خارج البلاد سنة ١٢٨٧ هـ - ١٨٦٧ م، ومكث في منفاه مدة تسع سنوات عاد بعدها إلى الآستانة بمسعى مدحت باشا، وعين ناظراً على المكتب السلطاني الذي يتعلم فيه أولاد السلطان عبدالحميد. ثم عزل بعد ذلك لسوء سلوكه وتدخله في الأمور السياسية، وبعد عزله أخذ في تدبير مؤامرة في الآستانة لعزل السلطان عبدالحميد وإعادة السلطان مراد إلى العرش، وانتهز فرصة انشغال الدولة العثمانية بالحرب مع روسيا التي وصلت إلى ضواحي استانبول، ووجود نحو «١٥٠٠٠٠» مائة وخمسون ألف من المسلمين المهاجرين من البلاد التي وطئتها الجيوش الروسية ومنهم من هو غير راض عن الحالة الحاضرة واتفق علي سعاوي مع نحو مائتين منهم على تنفيذ خطته، واجتمعوا في اليوم المذكور قبل الظهر وانقسموا إلى قسمين الأول منهم

(١) صديق الدملوجي، المرجع السابق ص ٣٣ - ٣٨.
وعبدالعزيز نوار، التاريخ المعاصر، أوربا ١٨٧١ - ١٩٤٥ م ص ٧٩ - ٨٩، دار الفكر العربي ١٩٨٢ م.
انظر تفاصيل هذه الحرب في:
علي حسون، العثمانيون والروس، ص ٨٩ - ١٤٨ المكتب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
وعبدالحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥ - ١٩٦٠ م ص ٤٩ - ٥٥، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨٢ م.
وأ.ج. جرانت وهارولد تمبرلي، أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩ - ١٩٥٠ م ص ١٤ - ١٧ الجزء الثاني ترجمة بهاء فهمي، ط ٦، مؤسسة سجل العرب.

قصد سراية جراغان من جهة البحر تحت رئاسة زعيم يقال له صالح بك. والثاني تحت رئاسة علي سعاوي أفندي من جهة البر، وكانوا جميعهم يرتدون زي المهاجرين، ثم اجتمع القسمان عند باب السراية وحاولوا الدخول فيها فمنعهم الحارس فقتلوه ودخلوا السراية، وصاروا يفتشون عن السلطان مراد حتى عثروا عليه في حجرته وسلمه علي سعاوي طبنجة. وفي أثناء ذلك أتت فرقة من الجند من سراي يلدز المقيم بها السلطان عبدالحميد وحاصرت الثائرين من جهة البر، كما حاصرتها المراكب البحرية من جهة البحر وقتل معظم الثائرين وعلى رأسهم زعيمهم علي سعاوي، وألقي القبض على من بقي منهم حياً، ونقل السلطان مراد إلى قصر ضمن قصور سراي يلدز، وانتهت الثورة[1].

وفي ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٢٩٥ هـ - ٢٣ مايو سنة ١٨٧٨ م أي بعد ثلاثة أيام من مؤامرة علي سعاوي التهمت النيران جزءاً كبيراً من الباب العالي وأحرقت دائرة شورى الدولة وتوابعها، ودائرة الأحكام العدلية والتشريفات والداخلية وغيرها مع جميع ما فيها من الأمتعة والمفروشات والأوراق الرسمية. ويقال إن هذا بفعل أرباب الثورة السابقة الذكر من أتباع علي سعاوي انتقاماً مما أصابهم من الخذلان في حادثة جراغان[2].

استمرت روسيا في حربها مع الدولة العثمانية وتدرجت من نصر إلى نصر رغم المحاولات الشديدة التي بذلتها الدولة العثمانية لصد الهجوم الروسي عن ممالكها، غير أنه لم يكن هناك تكافؤ بين القوتين فكان إلى جانب روسيا في الحرب أهالي الجبل الأسود، وأهالي الصرب.. مما اضطر الباب العالي طلب الهدنة، والرضوخ لمطالب روسيا، وبهذا وقع بين الدولتين المتحاربتين معاهدة عرفت بمعاهدة سان ستفانو، وقعت سنة ١٢٩٥ هـ - ٣ مارس سنة

(١) محمد فريد، المصدر السابق ص ٣٦٧ و ٣٦٨.
ومحمد عبدالرحيم مصطفى وزميله، المرجع السابق ص ٦٨ - ٨١.
(٢) محمد فريد، المصدر السابق ص ٣٦٨.

١٨٧٨ م وتتكون هذه المعاهدة من تسع وعشرين مادة، والمتأمل لخريطة الدولة العثمانية بعد إمضاء هذه المعاهدة يتضح له أن روسيا قد محت تركيا الأوربية تقريباً من العالم السياسي، ولم يبق للدولة العثمانية إلا قطع صغيرة لا اتصال بينها وهي مدينة الآستانة وسلانيك وبعض الجهات الصغيرة الأخرى[1]. انظر حدود الدولة العثمانية حسب هذه المعاهدة في خارطة رقم (٦).

وقد هال الدول الأوربية الكبرى انفراد روسيا وحليفاتها باغتيال ممتلكات الدولة العثمانية وزحفها الكبير تجاه الدول الأوربية مما يهدد مصالحها وكيانها السياسي، وكانت الاتصالات بين الحكومة البريطانية وقناصلها وممثليها في الدولة العثمانية مستمرة طيلة الحرب لأن بريطانيا كانت تخشى من تقدم روسيا الكبير في شرق أوربا وعبور بواخرها الحربية للبوسفور والدردنيل ذلك التقدم الذي سيضر بمصالحها في طريق الهند[2] لا سيما وأن الدولة العثمانية والقوى الأوربية قد وقعوا في ١٣ يوليو ١٨٤١ م على معاهدة بخصوص مضايق الدردنيل والبوسفور تنص مواد هذه الاتفاقية على حق السلطان في منع دخول البواخر الحربية إلى هذه المضايق بل وغلقها أثناء الحرب ثم فتحها في أوقات

---

(١) أما بقية أملاك الدولة العثمانية في أوربا فقد أعطي جزءاً منها للصرب وآخر للجبل الأسود، وشكل الباقي إمارة مستقلة إدارياً تسمى بلغاريا تمتد من الطونة إلى البحر الأسود شرقاً وبحر الأرخبيل جنوباً، وتحيط بمدينة الآستانة من جميع جهاتها البرية، واشترطت روسيا احتلال جنودها بلغاريا مدة سنتين لاستتباب الأمن فيها.
أما في آسيا فأخذت قلاع قارص وباطوم وبايزيد إلى حدود أرضروم تقريباً واعترف الباب العالي ضمن هذه المعاهدة باستقلال كل من الصرب والجبل الأسود ورومانيا استقلالاً سياسياً تاماً وبالتنازل لمملكة رومانيا عن إقليم الدبروجة مقابل سلخ إقليم بساربيا من رومانيا وضمها إلى روسيا لتنظيم حدودها. (محمد فريد، المصدر السابق ص ٣٨٠).
(وعلي حسون، المرجع السابق ص ١٤٠ - ١٤٢).

(٢) F.O. 881/8537, From the Marquis of Sulisbury to Sir White, 9 June 1888.

السلم[1]. غير أن عبور البواخر الحربية الروسية قد نقض هذه الاتفاقية وهدد المصالح الأوربية ولاسيما البريطانية التي كانت تخشى من التقدم الروسي وترى أن مصالحها في خطر من إلحاق أرمينيا إلى روسيا أو القسم الشرقي منها لميناء باطوم لأنه سيجعل من السهل على روسيا السيطرة على وادي الرافدين وبذلك تكون نهاية بريطانيا في المشرق العربي بل وفي طريق الهند[3]. لذلك عملت بريطانيا جهدها لتكتيل الدول الأوربية في وجه النفوذ الروسي ووقف زحفه في أوربا. كما جاء ذلك في تصريح الكونت أندراسي لا خوفاً على الدولة العثمانية ولكن خوفاً على مصالحهم التي من صالحها أن يكون على حدودهم الشرقية دولة ضعيفة كالدولة العثمانية في أواخر أيامها وليس دولة قوية كروسيا[3]. فدعت الدول الأوربية إلى عقد مؤتمر دولي في برلين برئاسة المستشار الألماني بسمارك في سنة ١٢٩٥ هـ - ١٣ يونيو ١٨٧٨ م. وفي هذا المؤتمر انتزعت الدول الكبرى والدول البلقانية حقوقاً لها على حساب ممتلكات الدولة العثمانية، وتتكون بنود هذه المعاهدة من ٦٤ مادة وقع عليها سبع دول أوربية إلى جانب الدولة العثمانية. وهي ألمانيا، والنمسا، والمجر، وفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا، وروسيا، ولم تربح الدولة العثمانية في هذه المعاهدة أي شيء يذكر فهي لا تقل إجحافاً بحقوق الدولة العلية عن معاهدة سان استفانو، بل إنها أشد وطأة وتأثيراً على نفوذ الدولة العثمانية[4]. وقد عدلت

---

(١) F.O. 881/2842, From E. Hertslet. Foreign Office, 10 Nay 1876.
F. O. 881/2997, Law Officers of the Crown to the Marquis of Lansdowne Received 29 October 1904.

(٢) F. O. 881/3410, From Mr. Layard to the Earl of Derby, 16 December 1877.

(٣) F. O. 881/3641, From Mr. Layard to the Marquis of Salisbury 26 May 1878.
F. O. 881/5168 A, From Earl of Dufferin to the Earl Granville 16 May 1883.

(٤) F. O. 881/4250, From Caratheodory Pasha to Musurus Pasha, 4 Mars 1871.
F. O. 881/8047 Confidential, 20 November 1903.
Roderic H. Davison, Turkey, A Short History, P. 92 New Jersey 1981.

معاهدة برلين هذه بعد ذلك بشهور وأضيف إليها مواد أخرى. وكانت جميع بنودها تعبر تعبيراً واضحاً عن رغبة روسيا والدول الأوربية في التعجيل بنهاية الدولة العثمانية[1]. وكانت حرب روسيا كما يقول أحد الكتاب الغرب ضد الدولة العثمانية وتعاطف الدول الأوربية معها هي حرب صليبية، وكان هدفها الأساسي هو القضاء على الإسلام ودولته وإعادة مجدهم السالف بتثبيت الصليب مرة ثانية فوق سانت صوفيا، وما كانت الأسباب التي ادعتها في البلقان إلا عذراً لتحقيق الهدف الأساسي الذي سبق ذكره[2]. انظر خارطة رقم (٧).

= محمد فريد، المصدر السابق ص ٣٨٢ - ٤٠٥ وعلي حسون، المرجع السابق ص ١٤٣ - ١٤٦.

أهم ما جاء في معاهدة برلين أن صارت حدود إمارة البلغار لا تتجاوز جبال البلقان، وفصلت ولاية الروميلي الشرقية بأجمعها عن الدولة العثمانية وحظر عليها إقامة جيوشها بها وصار تعيين واليها بإتفاق الدول، وردت سواحل الأرخبيل بما فيها ميناء قوله إلى الباب العالي فأصبحت بذلك البلاد التي اغتصبتها أوربا من الدولة العثمانية في أوربا متصلة ببعضها، كما سلمت الدولة العثمانية في هذه المعاهدة ولايتي البوسنه والهرسك إلى النمسا والمجر لاحتلالها وإدارتها لأجل غير محدود، كما أضيف إلى مملكة اليونان جزء من الأراضي لتوسيع ممتلكاتها من ناحية الشمال مع أنه لم تشترك في الحرب، وألزمت الدولة العثمانية في هذا المؤتمر بأن تفيد الدول الأجنبية عن الإجراءات التي اتخذتها للوصول إلى هذه الغاية، وعلى الدول الأوربية مراقبة ذلك بحجة حماية النصارى عموماً وحماية الأرمن من تعدي الأكراد الجراكسة.

(محمد فريد، المصدر السابق ص ٤٠٥).

(١) انظر نصوص معاهدة برلين، وما جرى بعدها من إضافة وتعديل في:

F.O. 881/3641, From Mr. Layard to the Marquis of Salisbury, 26 May 1876.

F.O. 881/3667, Treaty of Berlin and Protocols of Congress. Turkey No. 39 1878.

From F. Bertie, 25 July 1878.

(٢) Willam Miller. M.A. Coxon. F.B.A, The Ottoman empire And its Successors, P. 370 - 380, Cambridge 1936.

سبق أن ذكرت أن السلطان عبدالحميد أعلن الدستور رغبة منه في استمالة رجال الإصلاح إلى جانبه لتتقوى جبهة الدولة الداخلية لتستطيع أن تصمد أمام التحديات الأوربية في هذه الظروف الحرجة، ولم يعلن الدستور إيماناً منه إذ لم يلبث عبدالحميد طويلاً حتى ضاق ذرعاً بالحياة النيابية، وسنحت له فرصة الانقلاب على الدستور وتعطيله عام ١٢٩٤ هـ - ١٨٧٧ م وتأجل اجتماع البرلمان حتى ثورة عام ١٣٢٦ هـ - ١٩٠٨ م التي أعادت الدستور، وأعيد الأعضاء إلى بلادهم ونفي بعضهم إلى مناطق نائية[1]. وبررت الحكومة العثمانية هذا القرار بدعوى عدم ملاءمة وجود البرلمان في الظروف التي تمر بها الدولة، وكذلك بحجة أن الحرب مع روسيا تتطلب مصادقة البرلمان على جميع الإجراءات التي تتخذها[2]. وهكذا حل البرلمان بعد أن كان قد عقد دورتين من أدوار انعقاده[3]. واعتقل بعض أعضائه ممن انتقد الحكومة بشدة ونفوا[4]. ولم تحدث أية ردود فعل من جراء تعطيل الدستور وحل البرلمان[5] نظراً لأن الحياة الدستورية في الدولة العثمانية لم تكن تستند على قاعدة شعبية واسعة بقدر ما كانت ترتكز على أقلية ضئيلة من المتنورين[6].

وهكذا كان النجاح الدستوري قصير الأجل ولم يعمر طويلاً لأسباب عدة داخلية وخارجية ذلك أن مدحت باشا قد وضع دستوراً للدولة العثمانية دون أن يكون هناك تقاليد دستورية سابقة لدستور مدحت باشا. ومن أسباب فشل الدستور أنه لم يكن هناك رأي عام واع يسنده ويؤيده، كما أن مدحت

---

(١) محمود صالح منسي، حركة اليقظة العربية في الشرق الأسيوي ص ٧٢ و٧٣، دار الفكر العربي ١٩٧٨ م.

(٢) عزرا سمويل ساسون، المصدر نفسه ص ٧٤.

Lord Eversley, The Turkish Empire From 1288 to 1914. P. 325, London.

(٣) جاسم محمد، المرجع السابق ص ٦١.

(٤) إسماعيل سرهنك، المصدر السابق ص ٧٣٠.

(٥) جاسم محمد، المرجع السابق ص ٦١.

(٦) ساطع الحصري، المصدر السابق ص ٩٨.

باشا قد وضع دستوراً واحداً لوحدة سياسية كبرى مختلفة في الأقاليم ومتنوعة في الثقافات، ويضاف إلى هذه الأسباب التي أدت إلى فشل الحياة الدستورية مؤامـرات الـدول الأجنبيـة ومحـاولتهـا المتعـددة لتقـويض دعـائم الحكم الدستوري[١].

بعد أن عطل السلطان عبدالحميد العمل بالدستور سارت سياسته في اتجاهات معينة أملتها عليه ظروف الدولة الداخلية والخارجية، فاستبد بالحكم وحصر السلطة في شخصه وضعفت ثقته في جيشه الذي توالت عليه الهزائم أمام الجيوش الروسية، وأخذت قبضة السلطان عبدالحميد تشتد على رعاياه خوفاً من عواقب نشاط العناصر التقدمية في الداخل[٢]. كما أرسل يستدعي زعيم رجال الأحرار مدحت باشا من منفاه في أوربا خوفاً من نشاطه هناك وليكن على مرأى ومسمع منه وتحت قبضته.

وكان السلطان عبدالحميد ميالاً كثيراً للإصلاح في مختلف أرجاء دولته غير أنه لم يستطع تحقيق معظم ما كان يأمله فالثورات في بلاد الشام وغيرها من أقاليم الدولة العثمانية تشب فترة وتنطفىء فترة حسب رغبات مشعليها وهم الأوربيون، وقد أدرك السلطان عبدالحميد إدراكاً تاماً خطورة المخططات الأوربية التي يقدمونها له على شكل نصائح ومقترحات والتي تهدف في حقيقتها إلى الاستيلاء على بلاده والسيطرة على شعبه ووضعهم تحت رحمة الأجانب[٣].

---

(١) محمود صالح منسي، المرجع السابق ص٧٣.

(٢) F.O. 881/6853, From Colonel Chermside to Sir. P. Currie, 30 March 1896.

F. O. 881/9548, From Lieutenant - Commander Cumberlege to Commander - in - Chief, Mediterranean, 25 August 1909.

Roderic H. Davison. Op. Cit. P 12.

(٣) F. O. 881/4072, From Sir A.H. Layard to the Marquis of Salisbury, 15 October 1879.

F.O. 881/4130, Lord Salisbury's Recommendations for Reforms.

F.O. 881/6616, From Sir P. Currle to the Earl of Kimberley. 6 June 1895.

وكان السلطان عبدالحميد يطالع باهتمام بالـغ نشاط أصحـاب الآراء التقدمية والمتأثرين بأوربا، وقد عهد إلى مدحت باشا بولاية سوريه التي كانت تعمها الفتن والقلاقل السياسية نظراً لانقسام أهلها إلى فرق كثيرة مختلفة من حيث الـدين والمذهب والعـادات والتقاليـد، وقد تمكن مـدحت من إجراء الضبط وتحقيق الأمن والوفاق في هذه الولاية المترامية الأطراف[١].

واجتهد مدحت باشا في نشر التعليم وفتح المدارس، وبناء الجوامع، وتشجيع الصناعات اليدوية، واعتنى بالطرق عناية طيبة كبيرة، وألغى سجن عكا المعروف بـ «الزندان» الذي أسسه أحمد باشا الجزار، وأسس سجناً عصرياً جامعاً لأسباب الصحة[٢].

وكان السلطان عبدالحميد يوجس في نفسه خيفة من مدحت باشا لما يعرفه عنه من طموح، وما له من شعبيـة ومؤيدين وأنصـار، وازداد خوف السلطان عبـدالحميد من مـدحت باشـا ما نشر عن الأخير من إشـاعـات

---

(١) F. O. 881/4307, From Acting Consul - General Dickson to Sir A.H. Layard, 21 June 1880.

ومدحت باشانك لا يحه سي. ناشري حسين طوسون، الآستانة ١٣٢٤ هـ.

ويوسف الحكيم، سورية والعهد العثماني (ذكريات الحكيم) ص٥٣ و٥٤، المطبعة الكاثولوكية بيروت ١٩٦٦ م.

انظر تفصيل ما قام به مدحت باشا لحل مشكلة الدروز في البرقيات المتبادلة بين مدحت باشا والمابين العثماني ـ المديرية العامة لدار محفوظات رئاسة الوزراء، استانبول «يلدز»، وثيقة رقم ١٠٠١، كرتون ٦٩، ظرف ٦٢، قسم ٣١ من مدحت باشا إلى المابين العثماني مايو سنة ١٨٩٦ م.

ووثيقة رقم ١٠٠٩، كرتون ٦٩، ظرف ٦٢، قسم ٣١ من مدحت باشا ولم يذكر اسم المرسل إليه ١٨ مايو سنة ١٨٩٦ م.

ووثيقة رقم ٩٩٤، كرتون ٧٩، ظرف ٦٢، قسم ٣١ من مدحت باشا إلى السلطان في ١٠ رجب سنة ١٢٩٧ هـ.

(٢) The achievements of Midhat Pasha As governot of the Province of Syria, 1878 - 1880. PP. 307 - 310.

International Journal of Middle East Studies, 9 August 1978. Britain.

كالاستقلال بولاية سورية وتحريض العرب على الانفصال[1]. لذا كان عبدالحميد يهمل كل المشاريع الإصلاحية التي كان يرفعها إليه مدحت عن ولاية سوريا للمصادقة عليها. ومما زاد الأمر سوءاً أن فرنسا وإنكلترا اللتين كانتا لهما نفوذ في لبنان وسورية رأتا في إصلاحات مدحت إضعافاً لنفوذيهما في هذين البلدين فكانتا تقاومانه وتدبران الدسائس حوله[2]. ولم يلبث السلطان عبدالحميد طويلاً حتى عزل مدحت باشا عن ولاية سورية وعهد إليه بولاية أزمير رغم محاولات الأخير الاستعفاء من هذه الولاية لكبر سنه وللمتاعب التي كان يثيرها أعداؤه ولكن السلطان عبدالحميد لم يقبل استعفاءه فباشر الأخير مهمته الجديدة بكل همة[3].

وبينما كان مدحت باشا مشغولاً بإجراء الإصلاحات في ولاية أزمير كان خصومه يدسون له الدسائس ويذيعون عنه الأكاذيب، وأحيط بعدد كبير من الجواسيس لمراقبة حركاته وسكناته[4]. وفي هذه الأثناء كانت جرائد اليونان

(١) انظر تفصيل هذه الدسائس في:
المديرية العامة لدار محفوظات رئاسة الوزراء - استانبول - يلدز.
وثيقة رقم ٩٦٦، كرتون ٦٩، ظرف ٦٢، قسم ٣١ من سوريا إلى استانبول ١٠ رجب سنة ١٢٩٧ هـ. ووثيقة رقم ١٠١٢، كرتون ٦٩، ظرف ٦٢، قسم ٣١، توقيع سروري - ٢٥ صفر سنة ١٢٩٦ هـ.

(٢) مذكرات مدحت باشا، المصدر السابق ص ٣٨ - ٤١.
والمديرية العامة لدار محفوظات رئاسة الوزراء - يلدز، وثيقة رقم ١٠٢٨ (ب) من مدحت باشا إلى رئيس كتاب القصر في ٨ أغسطس ١٢٩٦ هـ.

(٣) وثيقة رقم ٥٦٣، كرتون ١٦، ظرف ٥٩، قسم ١٧ من مدحت ولم يذكر اسم المرسل إليه، ٦ مايو ١٨٩٧ م.

(٤) المديرية العامة لدار محفوظات رئاستي الوزراء، يلدز، استانبول.
وثيقة رقم ٩٨٦ - ٩٨٥، كرتون ٧٩، ظرف ٦٢، قسم ٣١ لم يذكر اسم المرسل والمرسل إليه وغير مؤرخة.
ووثيقة رقم ١٠٢٧، كرتون ٦٩، ظرف ٦٢، قسم ٣١ من مدحت ولم يذكر اسم المرسل إليه ٢٨ حزيران ١٢٩٦ هـ.
ووثيقة رقم ٨٤٢، كرتون ١٩، ظرف ٥٩، قسم ١٧ من مدحت ولم يذكر اسم المرسل إليه ٢٧ جمادي الآخرة ١٢٩٨ هـ. =

تشن حملة شعواء على الدولة العثمانية، فادعى مدحت أفندي - صاحب جريدة ترجمان حقيقت - في جريدته أن مدحت باشا قد أوعز إلى تلك الجرائد بكتابة ما كتبته[1].

ثم انتشرت في الآستانة إشاعات فحواها أن السلطان عبدالعزيز لم ينتحر وإنما قتل، واتهم مدحت باشا في عملية القتل، وأمر السلطان عبدالحميد بالقبض على مدحت ومحاكمته[2]. وخلاصة التهمة الموجهة إلى

= وثيقة رقم ٨٤٣، كرتون ١٩، ظرف ٥٩، قسم ١٧ من سعيد مدير ناحية قره صو ولم يذكر اسم المرسل إليه بتاريخ ٢٠ مايون سنة ١٢٩٧ هـ.
وثيقة رقم ٨١٥، كرتون ١٩، ظرف ٥٩، قسم ١٧ من نوري السعيد ولم يذكر اسم المرسل إليه ٤ مارس ١٣٠٠ هـ.
وثيقة رقم ٨٣١، كرتون ١٩، ظرف ٥٩، قسم ١٧ تحقيق مع رفعت أفندي تاريخ ٢٠ رجب سنة ١٢٩٨ هـ.
وثيقة رقم ٨٤٩، كرتون ١٩، ظرف ٥٩، قسم ١٧ من أحد موظفي سفارة فرنسا إلى مدحت باشا، بدون تاريخ.

(١) وثيقة رقم ٨٨٨، كرتون ٢٠، ظرف ٥٩، قسم ١٧ من صادق ولم يذكر اسم المرسل إليه ٢٨ حزيران ١٢٩٦ هـ.

(٢) وجه إلى القائد حسين بك الياور رسالة في ظرف مغلق فيها سبع مواد كلها تتضمن تعليقات مشددة للقبض على مدحت باشا والتهديد لحسني بك إذا أفلت مدحت باشا من يده.
(المديرية العامة لدار محفوظات رئاسة الوزراء، استانبول، يلدز، وثيقة رقم ٨٣٠، كرتون ١٩، ظرف ٥٩، قسم ١٧، تاريخ ١٩ نيسان سنة ١٢٩٧ إلى حسني بك الياور القائد العسكري). وقد التجأ مدحت باشا إلى القنصلية الفرنسية. وقد بعث وزير الخارجية الفرنسي ببرقية إلى مسيو بيليسيه في إزمير في ١٨ مايو ١٨٨١ م ذكر له فيها بأن القنصلية الفرنسية ليست ملجأ لمدحت باشا، وقال الوزير عليكم إيجاد مخرج له، وليس عليه أن يستظل فيها بعد براية فرنسية حتى ساعة واحدة. هذا وقد بعث بيليسيه ببرقية من إزمير إلى السفير الفرنسي باستانبول ذكر له فيها أنها تمكن من إقناع مدحت باشا أن يسلم نفسه.
(المديرية العامة لدار محفوظات رئاسة الوزراء، استانبول، يلدز، وثيقة رقم ٧٢٣، كرتون ١٨، ظرف ٥٩، قسم ١٧، ١٨ مايو ١٨٨١ م من وزارة الخارجية الفرنسية إلى مسيو بليسيه في إزمير). =

مدحت باشا ورفاقه، أن الأحرار الذين خلعوا عبدالعزيز قد شكلوا لجنة

= وكانت القنصلية الفرنسية في إزمير قد بعثت ببرقية مستعجلة إلى السفارة الفرنسية تخبرها بالتجاء مدحت باشا إليها، وردت القنصلية بالرسالة الآنفة الذكر.
(المديرية العامة... استانبول، يلدز، وثيقة رقم ٧١١، كرتون ١٨، ظرف ٥٩، قسم ١٧ من قنصلية فرنسا في إزمير إلى السفارة الفرنسية، بدون تاريخ).
وقد وجه لوماً شديداً لمدحت باشا أثناء محاكمته لالتجائه إلى القنصلية الفرنسية واتهم بالتواطؤ مع الأجانب، ولكن مدحت رد على هذا بأن لجوءه إلى القنصلية الفرنسية إنما كان هرباً من الرجل المسمى الياور الذي أطلق عليه الرصاص مما اضطره إلى الهروب إلى القنصلية المذكورة، وأضاف مدحت باشا أنه نفسه ينتقد مثل هذا العمل ولكنه اضطر إليه.
(المديرية العامة... استانبول، يلدز، وثيقة رقم ٧١٢، كرتون ١٨، ظرف ٥٩، قسم ١٧، ١١ مايو سنة ١٢٩٧ هـ، من سليمان إلى صهر السلطان).
وأقول أنه لو كان مدحت باشا متفقاً مع القنصلية الفرنسية لما ورد أمر من وزير الخارجية الفرنسي إلى مسيو بليسيه في إزمير يأمره بإيجاد مخرج لمدحت باشا، أي بمعنى آخر طرده.
وتذكر إحدى الوثائق أن مدحت باشا قبل تسليمه نفسه من القنصلية الفرنسية أوصى بأولاده للقنصل الإنجليزي، وتؤكد هذه الوثيقة وجود أولاد مدحت في القنصلية الإنجلزية.
(المدرية العامة... استانبول، يلدز، وثيقة رقم ٧٧٩، كرتون ١٨، ظرف ٥٩، قسم ١٧، من الفريق حلمي باشا إلى وزارة الحربية بتاريخ حزيران سنة ١٢٩٧ هـ).
وقد بعث اللواء حلمي ببرقية إلى القائد الكبير صهر السلطان ذكر له فيها أنه تم القبض على أمين باشا بعد أن ضيق الخناق عليه وأرسل فوراً إلى العسكر الهمايوني.
(المديرية العامة... استانبول، يلدز، وثيقة رقم ٩٩٧، كرتون ١٨، ظرف ٥٩، قسم ١٧، ختم محكمة الجنايات. تاريخ ١٦ يونية سنة ١٢٩٧ هـ).
ووثيقة رقم ٧٢٥، كرتون ١٨، ظرف ٥٩، قسم ١٧ من اللواء حلمي إلى القائد الكبير صهر السلطان، ٧ مارس ١٢٩٧ هـ).
وقد أذاعت صحيفة سيمافور الصادرة في مرسيليا بفرنسا نبأ القبض على مدحت باشا من قبل الدولة العلية والأمر بحبسه في قصر يلدز باستانبول وتقديمه للمحاكمة.
(المديرية العامة... استانبول، يلدز، وثيقة رقم ١٠٠٧، كرتون ١٩، ظرف ٦٢، قسم ٣١، بدون تاريخ. مترجمة من صحيفة سيمافور الصادرة في مرسيليا بفرنسا).

مؤلفة من مدحت باشا، ورشدي باشا، وحسين عوني باشا، والصهر محمود باشا، وحسن خيرالله أفندي شيخ الإسلام، وكانت أمور الدولة كلها في أيدي هذه اللجنة، وقد قام كل من مصطفى البهلوان، والحاج محمد وفخري بك بقتل السلطان عبدالعزيز بأمر من الصهرين محمود باشا، ونوري باشا، وبما أن محمود باشا كان من أعضاء اللجنة الآنفة الذكر، فلا ريب أنه قد أصدر رأيه بموافقة رفاقه، وأن الجناة الثلاثة قد انتخبوا باتفاق من أعضاء اللجنة، وقد أنكر مدحت باشا هذه التهمة مستنداً على التقرير الطبي الذي شارك فيه تسعة عشر طبيباً منهم ستة أطباء من السفارات الأجنبية الذي أثبت انتحار السلطان عبدالعزيز[1]. وبعد أيام من سلسلة التحقيقات الطويلة حكمت المحكمة على مدحت بالإعدام بموجب المادة ٤٥ من قانون الجزاء لأنه مشارك للجنة في الجريمة[2] ثم استبدل حكم الإعدام بالنفي.

واشتدت المعارضة لحكم السلطان عبدالحميد الثاني وتمثلت في حركتين متعارضتين تعمل إحداهما على الحد من نفوذ السلطان عبدالحميد واستبداده،

---

(١) Randall Baker, King Husain and the Kingdom of Hejaz. P. 7 - 8, Oleander. N.Y. 1979.
المديرية العامة لدار محفوظات رئاسة الوزراء، استانبول، يلدز.
وثيقة رقم ٧٢١، كرتون ١٨، ظرف ٥٩، قسم ١٧ موجهة إلى الباب العالي ١٧ جمادى الآخرة ١٢٩٨ هـ.
ووثيقة رقم ٨٥٦، كرتون ١٩، ظرف ٥٩، قسم ١٧ توقيع محكمة الجنايات ١٧ يونيو ١٢٩٧ هـ.
ووثيقة رقم ١٠٢٩، كرتون ١٩، ظرف ٥٩، قسم ١٧ من مسيو أرنست بائع الكتب في باريس إلى مسيو بنوا، ٢٧ مارس سنة ١٨٧٧ م.

(٢) انظر تفصيل محاكمة مدحت باشا في:
المديرية العامة لدار محفوظات رئاسة الوزراء، استانبول، يلدز.
وثيقة رقم ٧٩٩، كرتون ١٨، ظرف ٥٩، قسم ١٧ بدون تاريخ. سؤال رئيس النيابة لمدحت باشا.
ووثيقة رقم ٦٤٣، كرتون ١٧، ظرف ٥٩، قسم ١٧، ٨ شعبان ١٢٩٨ هـ، لائحة محكمة التمييز.

وإرجاع دستور عام ١٨٧٦ م. وهذا هو برنامج جمعية «تركيا الفتاة» التي انتظم أفرادها بعد ذلك في «جمعية الاتحاد والترقي» التي سبق الحديث عن نشأتها. أما الحركة المعارضة الأخرى فقد اقتصرت على البلاد العربية وطالبت بالوحدة والحكم الذاتي. ورغم أن هاتين الحركتين متعارضتان ومختلفتان إلا أنهما تشتركان في هدف واحد عاجل وهو الإطاحة بالسلطان عبدالحميد، وتوحدت هاتان الحركتان وضمت أجناساً عدة وقويت يوماً بعد يومه، وانطلقت في ثورة مسلحة من سالونيك واستطاعت إرغام السلطان عبدالحميد على إعلان الدستور في عام ١٣٢٢ هـ - ٢٤ سبتمبر ١٩٠٨ م كما سيأتي تفصيله[1].

---

(١) عبدالكريم رافق، العرب والعثمانيون ١٥١٦ - ١٩١٦ م، ص ٥٣٣ و ٥٣٤، الطبعة الأولى ١٩٧٤ م. دمشق.
وعباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين جـ ٨ ص ١٦٠، طبع شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد ١٣٦٩ هـ - ١٩٤٩ م.

عبدالحميد وحركة الجامعة الإسلامية

انتهج السلطان عبدالحميد عقب تعطيله الدستور، وحل البرلمان سياسة الحكم المطلق[1] وازداد تفرده بالسلطة، واستمر حكمه الاستبدادي حتى سنة ١٣٢٦ هـ - ١٩٠٨ م عندما اضطرته الثورة التي قامت في تلك السنة إلى إعادة النظام الدستوري[2].

وقد كانت هناك دوافع أملت على السلطان عبدالحميد انتهاج هذا النوع من السياسة فقد كان لحادثي خلع السلطان عبدالعزيز والسلطان مراد الخامس دور كبير في نزوعه إلى النظام الاستبدادي، إذ اقتنع السلطان عبدالحميد بأن الصدور العظام ذوي النفوذ والصلاحيات الواسعة قد يشكلون خطراً على عرشه، مما حدا به إلى السعي لإخضاعهم والحد من نفوذهم وسلطاتهم، وجعلهم كبقية الموظفين ممن يمتثلون لأوامره دون جدال[3]. كما لعبت الثورات والانتفاضات الداخلية والخارجية ضد عبدالحميد دوراً كبيراً وبارزاً في زيادة شكوكه إزاء الآراء الحرة والجديدة وجعلته يواصل على إبقاء السلطة بيده وعدم التنازل عن شيء منها.

وقد رأى السلطان عبدالحميد أن دولته في تمزق، وأن الدول الأجنبية أصبحت تنظر إليها نظرة الأسد إلى فريسته فهي الرجل المريض في نظرهم. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أصبحت ألوية القومية والفتن تشب داخل

---

(١) لوثروب ستودارد، حاظر العالم الإسلامي ص ١٤٠ ترجمة عجاج نويهض، الطبعة السلفية ١٣٤٣ هـ جـ ١.
(٢) جاسم محمد، المرجع السابق ص ٦٢.
(٣) أحمد حامد ومصطفى محسن، توركيه تاريخي ص ٦٠٧ و ٦٠٨، استانبول ١٩٢٦ م.

الدولة ترتفع في كل حدب وصوب فأراد أن يجمع شمل الأمة الإسلامية في أرجاء دولته تحت راية واحدة وهي راية الإسلام، وبهذا تكون الأمة الإسلامية في منعة وقوة في مواجهة الدول الأجنبية الطامعة فيها.

وكان أشد ما يخشى السلطان عبدالحميد هو تدخل الدول الأوربية وبخاصة بريطانيا في شئون الدولة العثمانية الداخلية وتأثير ذلك التدخل لدى بعض الفئات العربية المعجبة بالغرب ونظمه. وكان ما يخشاه عبدالحميد حقيقة واقعة فقد كانت بريطانيا تتصل بشيوخ القبائل العربية لتحريضهم على الدولة العثمانية كما جاء ذلك في مذكرة الكولونيل تشرم سايد التي أثبتت اتصال بريطانيا بشريف مكة والشيخ محمد حميدالدين، وشيخ عسير، ونجد وبعض شيوخ القبائل تحرضهم بواسطة جواسيسها المنتشرون بكثرة في البلاد العربية بالخروج على طاعة السلطان والانفصال عن الدولة العثمانية[1]. وكان السلطان عبدالحميد يعلم ذلك وسأل شريف مكة عن سر اتصاله بالأنجليز عن طريق قناصلهم وحذره عاقبة عمله[2].

وقد أراد السلطان عبدالحميد من دعوته هذه مقاومة معارضيه في الداخل، ومواجهة أعدائه في الخارج بإبراز الصفة الدينية المقدسة لمنصبه بصفته الخليفة زعيم المسلمين واستثارة الإخلاص لعرشه بالضرب على الأوتار الحساسة لدى الملايين من رعاياه المسلمين وبذلك يضمن ولاءهم ولا يجد التقدميون أي تأييد من جانبهم[3].

---

(١) F. O. 881/6656, From Herbert chermside colonel 19 Aujust 1895.
Sir Kinahan Cornwallis, Asir Before World War I.P. 24 - 34 Cambridje 1976.

(٢) Rendall Baker, Op cit. P. 7 - 8.

(٣) محمود صالح منسي، المرجع السابق ص ٧٤.
وعبدالعزيز نوار، الشعوب الإسلامية ص ٢٠٧، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٣ م.
وإبراهيم أحمد العدوي، حركات التسلل ضد الأمة العربية ص ٣٨ - ٤١، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٩ م.

وهكذا عمل السلطان عبدالحميد على إحلال فكرة الجامعة الإسلامية محل الجامعة العثمانية التي كان ينادي بها أنصار التنظيمات، وفي الوقت نفسه يحتوي الحركة العربية التي كانت تعارض سياسته، ففكرة الجامعة الإسلامية أعم وأشمل من فكرة القومية العربية، فالجامعة الإسلامية تضم عرباً مسلمين وأجناساً أخرى مسلمة غير عربية. وكان يأمل من وراء هذا تأكيد سيطرته على الأقاليم العربية لتعوض الدولة العثمانية عن الأقاليم التي انسلخت عنها في البلقان، كما كان يهدف السلطان عبدالحميد من وراء دعوته للجامعة الإسلامية إلى مقاومة أطماع الدول الغربية بل والضغط عليها، وكانت الدول الأجنبية على الرغم من تدخلها في أوضاع الدولة العثمانية كلما سنحت لها فرصة ضعف، لا تزال تهاب قوة الإسلام والمسلمين، لاسيما وأن الدول الأوربية الكبرى تحكم ملايين المسلمين في الهند وشمال إفريقيا وغيرهما من بقاع العالم، فهي تخاف أن يثير السلطان عبدالحميد بدعوته هذه مشاعر هؤلاء المسلمين الدينية فيجتمعون تحت لواء واحد، وتعود دولة الإسلام القوية من جديد وبهذا يتزعزع مركزهم وكيانهم ويقضي على مصالحهم ولا تقوم لهم قائمة[1].

وإني أعارض ما ذكره الدكتور محمد عبدالرحيم مصطفى حين أشار أن خصوم عبدالحميد قد عرفوا فيه الضعف والاستكانة، وأنه لا قبل له بإثارة العالم الإسلامي، فأهملوا دعواه وأغفلوا شكواه.

وفي الحقيقة فقد اهتمت الدول الأوربية بهذه الدعوة اهتماماً كبيراً، وعملت أقصى جهدها لمقاومة هذه الحركة وجميع الحركات الإسلامية التي قامت في الدولة العثمانية، والوثائق والتقارير الإنجليزية خير شاهد على ذلك، ففي تقرير بعث به السير لاوذر إلى أدوارد جراي يذكر له فيه عشرات الآلاف من النسخ المطبوعة التي تدعو إلى وحدة المسلمين. ويقول التقرير إن هذه المنشورات تعلن أن المسلمين أمة واحدة، ويضيف أيضاً السير لاوذر بقوله إن

---

(١) محمد عبدالرحيم مصطفى وزميله، المرجع السابق ص ٨٨.

الدعوة إلى الجامعة الإسلامية ستضر بمصالح الدول الكبرى التي تخضع لحكمها عناصر إسلامية، تلك العناصر التي لم تستجب لمحاولات إذابتها والقضاء على شخصيتها[1].

وكان السلطان عبدالحميد شديد الاهتمام بعلماء الدين، ومشايخ الطرق الصوفية، يقربهم ويبذل لهم الأموال. يقول السيد إسماعيل الواعظ في مذكراته عنه وكان معاصراً له في العراق: «. . . كان يحترم أهل العلم والطرائق ويعلي قدرهم، ومن أجل ذلك جعل مجلس المشايخ ورتب رواتب للأعضاء الذين هم فيه، وكانت نيته حسنة مع مرشديهم غير أن المرشدين كانوا يحتالون لجر المغنم منه، وكان أرباب العلم ذوي رتب عالية، كل ذلك لأجل إعلاء العلم وأهله، وأضرب هنا مثالاً لتمسك عبدالحميد بالدين، وهو أنه إذا طرق سمعه أن في بلدة من البلاد العثمانية، أو قرية، أو ناحية، لم يكن فيها مسجد أو جامع تقام فيه الجمعة يصدر إرادته ببناء جامع أو مسجد فيها. . .» ويستمر السيد إسماعيل الواعظ في إيراد الأدلة على صلاح نية عبدالحميد الدينية من بناء الجوامع وإنشاء المدارس وغيرها[2]. كما جلب عدداً من العرب إلى بطانته الخاصة وأكرمهم وبنى أو أعاد بناء عدد من المساجد المهمة في المدن العربية، وشجع الحج إلى مكة وشيد ـ كما سيأتي ـ سكة حديد الحجاز[3].

وتحقيقاً لهذا المنهج الإصلاحي فقد اهتم السلطان عبدالحميد اهتماماً كبيراً بالخلافات المزمنة بين السنة ممثلة في الدولة العثمانية، والشيعة ممثلة في بلاد فارس، وكان السلطان عبدالحميد يأمل في إزالة هذه الفوارق ليتوحد العالم الإسلامي تحت راية واحدة وهي راية الإسلام، وتحت ظل خليفة واحد هو السلطان ذاته، ويهدف السلطان عبدالحميد من وراء هذا العمل أن يعلي

---

(1) F. O. 881/9907, From Sir G. Lowther to Sir Edward Grey. 9 October 1910.

(2) مصطفى الواعظ، الروض الأزهر، ص ٢٨٠ و ٢٨١، الموصل ١٩٤٨ م.

(3) Roderic H. Davison. Op, Cit P. 94 - 95.

من شأنه بين أوساط المسلمين بما يدعم مكانته كخليفة أعلى لهم[1] ويهدف أيضاً من دعوته إلى التئام هذين المعسكرين الإسلاميين الكبيرين إلى وقف الحركات الانفصالية داخل الدولة العثمانية. وإلى وقف أطماع الدول الأجنبية، ورفع هيبة الدولة الإسلامية في أعين الأوربين.

وفي سبيل إزالة هذه الفوارق بين السنة والشيعة أو تهدئتها استغل السلطان عبدالحميد دعوة الشيخ جمال الدين الأفغاني[2] للجامعة الإسلامية

---

(1) حلمي أحمد عبدالعال شلبي، إنتهاء الخلافة العثمانية ١٩٢٤ م ص ٣٤، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الآداب، كلية الآداب، جامعة عين شمس القاهرة ١٩٧٧ م، إشراف د. أحمد عزت عبدالكريم.

(2) جمال الدين الأفغاني: هو السيد محمد جمال الدين بن السيد صفتر، ولد بقرية أسعد أباد من قرى كنر من أعمال كابل ببلاد الأفغان سنة ١٢٥٤ هـ ـ ١٨٣٩ م وهناك من يقول بأن إيراني المولد وأنه أخفى هذه الحقيقة عامداً حتى يكون انتماؤه إلى أفغانستان السنية لا إلى إيران الشيعية أدعى لتحقيق رسالته الدينية في البلدان التي باشر فيها نشاطه. (أحمد عبدالرحيم مصطفى، أفكار جمال الدين الأفغاني السياسية، مقالة في المجلة التارخية المصرية ص ٢١٧ العدد المجلد ٩ ـ ١٠).
ويقال أنه ينتسب إلىٰ الحسين بن علي رضي الله عنه من جهة الإمام الترمذي. وآل هذا البيت عشيرة كبيرة تقيم في خطة كنز ولها منزلة عليا في قلوب الأفغان لحرمة نسبها، وكانت تملك جزءاً من أرض الأفغان حتى سلبها منها الملك دوست محمد خان، وأمر بنقل والد جمال الدين وبعض أعمامه إلى مدينة كابل، وجمال الدين لا يزال في الثامنة من عمره، فعني والده بتربيته وتثقيفه وتلقى مبادىء العلوم العربية والتاريخ والشريعة. . . وكانت ملامح النجابة والذكاء ظاهرة عليه منذ طفولته فأتم هذا كله وهو في الثامنة عشر من عمره، ثم سافر إلى الهند وأقام بها سنة وبضعة أشهر درس فيها العلوم الرياضية على الطريقة العصرية، وكان كثير الاطلاع والقراءة ساعده في ذلك إلمامه في أطوار حياته المختلفة بعدد كبير من اللغات فكان يجيد الأفغانية والعربية والفارسية والتركية والفرنسية والإنجليزية والروسية. قدم مكة لأداء فريضة الحج عام ١٢٧٣ هـ ـ ١٨٥٧ م ثم عاد إلى بلاده وانتظم في سلك رجال الحكومة على عهد الأمير دوست محمد خان ووصل إلى مرتبة الوزير الأول في عهد الأمير محمد أعظم خان، ثم كثرت الفتن والثورات بعد ذلك فأقام جمال الدين في كابل. ثم ارتحل إلى مصر وأقام بها قرابة أربعين يوماً، انتقل بعدها إلى الآستانة والتقى بالصدر الأعظم عالي باشا، وقوبل بحفاوة بالغة وعين عضوا في مجلس المعارف وبعد مدة اضطر =

لأهدافه السياسية التي أشرت إليها، ولم يكن ذلك بناء على اتفاق الرجلين ـ

= لمغادرة الآستانة بفعل دسائس بعض أعدائه فاتجه إلى مصر ثانية سنة ١٢٨٨ هـ ـ ١٨٧١ م وأجرت له الحكومة راتباً شهرياً قدره ألف قرش مصري، واشتغل بالتدريس وكثر تلاميذه وأحبوه، وبعد عدة سنوات من نشاطه أصدر خديوي مصر توفيق باشا أمره بضغط من الإنجليز بطرد جمال الدين من مصر. ففارقها إلى البلاد الهندية سنة ١٢٩٦ هـ ـ ١٨٧٩ م وأقام بحيدر أباد مدة حيث استدعته الحكومة الهندية بعدها وألزمته بالإقامة في كلكته حتى انتهت الثورة العرابية في مصر ثم سمحت له بالذهاب إلى أي بلد شاء، فاختار الشخوص إلى أوربا. وأول مدينة نزلها لندن ثم انتقل إلى باريس حيث التقى بصديقه الشيخ محمد عبده، وأقام في باريس ثلاث سنوات أصدر فيها بالتعاون مع محمد عبده جريدة العروة الوثقى ثم استدعاه شاه فارس ناصرالدين شاه ووعده بالصدارة فلبى دعوة الشاه، ولم يلبث طويلاً حتى أحبه الناس لشهرته فخاف الشاه آنذاك على سلطانه فتغير عليه، فغادر الأفغاني إيران إلى موسكو ثم إلى بطرسبورج، ثم عرج إلى باريس لحضور معرض باريس لسنة ١٨٨٩ م والتقى بالشاه في بافاريا عائداً من باريس فدعاه إلى مرافقته فأجاب الدعوة، وصار في معيته إلى فارس. فقربه الشاه منه والتف حوله طلبة العلم فشق ذلك على أصحاب النفوذ خصوصاً الصدر الأعظم حتى أثاروا استياء الشاه منه فأحس جمال الدين بذلك، فاستأذن الشاه للسفر إلى بلدة شاه عبدالعظيم ـ على بعد عشرين كيلو من طهران ـ فتبعه جم غفير من الناس وكان يخطب فيهم ويستحثهم على إصلاح حكومتهم، ولم تمض ثمانية أشهر حتى ذاعت شهرته في أقاصي بلاد فارس، وشاع عزمه على إصلاح بلاد فارس فخاف الشاه عاقبة ذلك ونفاه وهو مريض إلى حدود الدولة العثمانية، وأقام جمال الدين بالبصرة حتى استعاد صحته ثم سافر إلى لندن، وفيها ورد كتاب من سفير الدولة العثمانية في لندن رستم باشا يدعوه للقدوم إلى الآستانة فاعتذر فورده كتاب آخر فلبى الدعوة وقدم الآستانة سنة ١٣١٠ هـ ـ ١٨٩٢ م فطابت له الإقامة فيها لما لاقاه من الحفاوة والتكريم وبقي فيها حتى توفي سنة ١٣١٥ هـ ـ ٩ مارس سنة ١٨٩٧ م.

(الوقائع المصرية ـ العدد ٨٢٦ بتاريخ ١٣ رمضان ١٢٩٦ هـ ـ ٣١ أغسطس ١٨٧٩ م محفظة رقم ٦). وأحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث ص ٦٣ ـ ١٢٨ مكتبة النهضة المصرية القاهرة ط ٤، ١٩٧٩ م.

وعزت قرني، العدالة والحرية عند جمال الدين الأفغاني، مقال في المجلة التاريخية المصرية ـ المجلد ٢٦ سنة ١٩٧٩ م ص ١٠٣ ـ ١٣٥.

وعبدالخالق لاشين، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ م ص ٢٥ و ٢٦ مكتبة التاريخ العربي الحديث، دار المعارف. =

كما سيأتي ـ وإنما وجد جمال الدين في احتضان السلطان لحركة الدعوة الإسلامية سبيلاً إلى نشرها.

ولبى جمال الدين الأفغاني دعوة السلطان عبدالحميد وفي ذهنه تحويل الأحقاد التقليدية بين السنة والشيعة إلى صداقه، واهتم الأفغاني لهذا الأمر اهتماماً كبيراً، وبعث بعدد كبير من الرسائل إلى كبار الشخصيات في إيران، ونظراً لمكانة الأفغاني الكبيرة في نفوس الإيرانيين فقد وجدت رسائله التي بعث بها صدى لديهم، وساعد جمال الدين بهذا على تهدئة الحال بين الطرفين ومما قاله في بعض رسائله: «أن الروايات الشريرة المتعلقة بعائشة أم المؤمنين سوف تخرس إلى الأبد، إن السم القديم يجب ألا يترك يسري في جسد آسيا القوي وعلى السنيين والشيعة أن يتحّدوا لمقاومة أوربا في محاولتها قهر العالم».

وكان المنصرون والقسس يستغلون الخلافات المذهبية بين المسلمين لصالحهم وصالح دولهم. كما يستغلون اختلاف الأعراق والأصول بين الأتراك والفرس والعرب. وأنقل هنا ما قاله القسيس نلسن عن الجامعة الإسلامية في الدولة العثمانية: «. . . أن الألوف من مسلمي الأرض يتجهون في كل سنة إلى مكة ويشربون ماء زمزم إلا أنه بالرغم من وجود كل أسباب الارتباط الخارجي وبالرغم من وجود الاتحاد الذي يجعل لفكرة الجامعة الإسلامية قوة حقيقية إلى حد يستدعي اهتمام المبشرين[1] النصارى والحكومات النصرانية، بالرغم من ذاك وهذا فإنه يستحيل أن يكون من المسلمين عنصر حي حقيقي في استطاعته أن يجمع شمل السنيين والشيعة معاً، ويضم الأتراك والفرس والهنود إلى العرب ليكافحوا أو يدافعوا عن اتفاق وثقة متبادلة»[2].

ويذكر بعض المؤرخين أن السلطان عبدالحميد استعان بالسيد جمال الدين الأفغاني عندما جاء إلى مصر ليلقي تعاليمه التي تنبههم إلى الخطر

= وأنوار الجنيدي، اليقظة الإسلامية في مواجهة الاستعمار ص ٩٦ و ٩٧، دار الاعتصام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

(١) المنصرين.

(٢) أ. ل. شاتليه A.Le. Chatelei، المرجع السابق ص ٦٠ و ٦١.

المحقق بهم بسبب الاستعمار الأوربي، وأنه لا ينقذ هذا العالم الإسلامي إلا أن يكونوا كتلة واحدة تقاوم هذا الاستعمار، وتحت زعامة خليفة واحد ـ وهو عبدالحميد بطبيعة الحال ـ[1].

ولكن قد يرد تساؤل: هل كان التقاء عبدالحميد والأفغاني عن رضى واقتناع كل شخص منهما بأفكار الآخر وآرائه؟ وهل كانت غايتهما وأهدافهما واحدة؟

وللإجابة على هذه التساؤلات أقول أن السلطان عبدالحميد قد أدرك حقيقة مكانة جمال الدين الأفغاني في العالم الإسلامي والدور الذي يقوم به للدفاع عن الإسلام ضد الدول الأجنبية المستعمرة في الوقت الذي يسعى فيه لجمع كلمة المسلمين في شتى أنحاء المعمورة، وأن له مكانة كبيرة في الوسط الإسلامي، فأحب السلطان عبدالحميد أن يستميل الأفغاني إلى جانبه، وبهذا يكسب عدة فوائد منها الاستفادة من أفكار الأفغاني وعلمه وتجربته، والاستعانة بأفكاره لتحقيق أهدافه. ومنها الظهور أمام العالم الإسلامي بمظهر الزعيم (الخليفة) المسلم الأوحد الذي يستطيع المحافظة على دولته من أي اعتداء خارجي، كما يستطيع في الوقت نفسه وقف أي حركة ثورية من شأنها تفكيك الدولة الإسلامية. فاستقطابه العلماء المسلمين المشهورين مثل جمال الدين الأفغاني يرفع من مكانته أمام شعبه فيدينون له بالولاء والطاعة، وكان السلطان عبدالحميد يتمثل أمام عينية سلاطين بني عثمان في انفراد السلطان بالحكم وعدم قبوله مشاركة من أحد أو الانتقاص من سيادته، كما كان عبدالحميد يقف في وجه أي حركة انفصالية تظهر في الدولة العثمانية. وسبق أن عرفنا أن السلطان عبدالحميد قد عطل الدستور وألغى العمل به، كما ضاق ذرعاً بالحياة النيابية فألغاها. ونفى كل من ينادي بالحكم الدستوري من رجاله.

هذه أفكار السلطان عبدالحميد وهدفه من استدعاء جمال الدين

(١) محمد حسين هيكل، المرجع السابق ص٢٣ و ٢٤.

الأفغاني، أما الأخير ففي الوقت الذي وردته رسائل عبدالحميد في إنجلترا تدعوه بالقدوم إلى الآستانة كان في حجاج ولجاج مع كبار الساسة الإنجليز حول مملكة الفرس وسوء تصرف الشاه ناصر الدين، وإنذاره للإنجليز بسوء عاقبة إمدادهم للشاة، وإعانتهم له على تعسفه في المملكة الفارسية[1]. وكان للأفغاني قبل ذلك جولات طويلة في محاولة الإصلاح وبث الروح الإسلامية بين المسلمين، ومهاجمة الدول الاستعمارية، وكان لا يفتأ يتنقل بين الحين والآخر بين البلدان الإسلامية يبث أفكاره وينشر وجهات نظره.

وكان الأوربيون كعادتهم لا يترددون في إثارة الشكوك والشبهات حول أي داعية إسلامي أو عمل إسلامي، ولم ينجو الأفغاني من اتهاماتهم له. فأخذوا ينشرون الإشاعات بأنه متآمر على الدولة العثمانية هدفه دنيوياً مستغلاً الدين في دعوته لجمع قوة المسلمين ومقاومة الاستبداد، ويرون أنه برغم اتخاذه صفة داعية مسلم إلا أنه لا يختلف عن أصدقائه الأوربيين في كل الصفات، وذهبوا إلى أبعد من ذلك حين قالوا أنه يحب الاغتيال السياسي[2]. وكان هدفهم من هذه الشكوك أن يوغروا قلب السلطان عبدالحميد عليه، ويميتوا أي عمل يقوم به الأفغاني بين المسلمين بالتشكيك فيه وإثارة الشبه حوله.

لبى جمال الدين الأفغاني دعوة السلطان عبدالحميد بعد إلحاح الأخير في طلبه، وآمن الأفغاني أنه بالتقائه بعبدالحميد واتفاق آرائهما وإخلاصهما في تنفيذها سيجتمع شمل الأمة الإسلامية من جديد، واحتفى به عبدالحميد وأدناه من مجلسه وأمر بأن يهيأ له قصر في محلة نيشانطاش، وكان السلطان عبدالحميد كثير الاستدعاء لجمال الدين وكثير التحدث معه. وقد أعجب به

(١) علي عبدالحليم محمود، جمال الدين الأفغاني والاتجاهات الإسلامية في أدبه ص ٢٥٠، دار عكاظ للطباعة والنشر، الرياض ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

(٢) Albert Hourani, Arabic thoujht in the liberal age 1798 - 1939. P. 123, London 1983.

Michael Perl and Brian Pearce, Israel and the Arabs, P. 16 - 17, 1982.

الأخير، ومما قاله الأفغاني في شخصية عبدالحميد: «إن السلطان عبدالحميد لو وزن مع أربعة من نوابغ رجال العصر لرجحهم ذكاءً ودهاءً وسياسةً خصوصاً في تسخير جليسه، ولا عجب إذا رأيناه يذلل ما يقام لملكه من الصعاب من دول الغرب، ويخرج المناوىء له من حضرته راضياً عنه وعن سيرته وسيره مقتنعاً بحجته، سواء في ذلك الملك والأمير والوزير والسفير. ولكن يا للأسف إن عيب الكبير كبير والجبن من أكبر عيوب الملوك»[1].

ومن كلمات جمال الدين في السلطان عبدالحميد قوله: «رأيت من السلطان ارتياحاً لقبول كل ما ذكرته له من محاسن الحكم الدستوري، وإن الإسلام أول من عمل به في سلطانه. أي الحكم الشوري وذلك عملاً بحكم النص». ﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾[2].

وقال عنه أيضاً: «رأيته يعلم دقائق الأمور السياسية ومرامي الدول الغربية وهو معد لكل هوة تطرأ على الملك مخرجاً وسلماً، وأعظم ما أدهشني ما أعده من خفي الوسائل وأمضى العوامل كي لا تتفوق أوربا على عمل خطير في الممالك العثمانية، ويريها عياناً محسوساً أن تجزئة السلطنة العثمانية لا يمكن إلا بخراب يعم الممالك الأوربية بأسرها»[2].

وقد بايع جمال الدين السلطان عبدالحميد بالخلافة والملك. ومما قاله في هذا الشأن: «أما ما رأيته من يقظة السلطان وشدة حذره وإعداد العدة اللازمة لإبطال مكايد أوربا وحسن نواياه واستعداده للنهوض بالدولة ـ الذي فيه نهضة المسلمين عموماً ـ فقد دفعني إلى مد يدي له فبايعته بالخلافة والملك عالماً علم اليقين أن الممالك الإسلامية في الشرق لا تسلم من شرك أوربا ولا من السعي وراء إضعافها وتجزئتها. وفي الأخير ازدرادها، واحدة بعد الأخرى ـ إلا بيقظة وانتباه عمومي، وانضواء تحت راية الخليفة الأعظم»[3].

(١) خاطرات جمال الدين الأفغاني، المصدر السابق ص ٥٢.
(٢) المصدر السابق ص٥٢ و٥٣.
(٣) المصدر السابق ص ٥٤ و٥٥.

ولم تكن علاقة جمال الدين بعبدالحميد علاقة التابع بالمتبوع بل كانت علاقة الناصح بالمنصوح وكان لجمال الدين الأفغاني مواقف مع السلطان عبدالحميد تدل على أنه رجل جريء القلب صادق النصح وقد حدث ذات مرة أن السلطان عبدالحميد قد وعد الأفغاني بتحقيق أمر ما فتأخر في تحقيقه. فدخل عليه الأفغاني وقال له: «أتيت لأستميح جلالتك أن تقيلني من بيعتي لك لأني رجعت عنها، بايعتك بالخلافة، والخليفة لا يصلح أن يكون غير صادق الوعد بيد جلالتك الحل والعقد، وبإمكانك أن لا تعد وإذا وعدت وجب عليك الوفاء، وقد رجوتك بالأمر الفلاني ووعدت بأنك تمضيه ولم تفعل»[1]. ثم أصدر عبدالحميد إرادته حالاً بما طلب جمال الدين. وفي هذا يقول الأخير: «الحق يقال إنني شعرت بتسرعي، وعرفت خطأي كما أنني عرفت للرجل كبير فضله وسعة صدره»[1].

وكان جمال الدين لا يدخر وسعاً في نصح عبدالحميد وكان يحذره وينبهه إلى الخونة والدسّاسين الذين كان لا يخفى على السلطان أمرهم. ومما قاله جمال الدين في هذا الصدد: «يا جلالة السلطان مللت من تعاطينا الشكاية ـ ومن غيرك صاحب الأمر؟ خذ بحزم جدك محمود، واقص الخائنين من خاصتك، الذين يبعدون عن بلاطك حقائق تخريب الوزراء هنا والعمال في الولايات وهم صنائعهم وجباة جيوبهم الخاصة. خفف الحجاب عنك، واظهر للملأ ظهوراً يقطع من الخائنين الظهور، واعتقد أن نعم الحارس الأجل ﴿**فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون**﴾.

ولكن الخراب آنذاك عم جميع الدولة وانعدمت الثقة ويتضح هذ في رد السلطان عبدالحميد على جمال الدين حين قال له: «ذكرتني بعهد جدي محمود، وما أبعد الفرق بين محيطي ومحيطه، بين حالة أوربا في زمانه، وحالتها اليوم، بين رعيته والرعية اليوم. كان الفساد في عصره منحصراً في فئة

(١) خاطرات جمال الدين الأفغاني، المصدر السابق ص ٥٥ و٥٦.

العساكر (الإنكشارية) فطهرها بالسيف واستبدلها بخير منها، وكان المجموع صالحاً بعكس ما أنا فيه يا جمال الدين، ما استبدلت وزيراً بآخر إلا ورأيت من مساوىء الخلف، ما أسفت معه على السلف - **﴿كلما دخلت أمة لعنت أختها﴾** - ولا مناص من الصبر، وسأفعل إن شاء الله على التدريج. **﴿وكان أمر الله مفعولاً﴾**[1].

وكان كثير من مقربي السلطان وأصحاب المناصب العالية يدسون الدسائس ضد جمال الدين لخوفهم على مراكزهم، ولما يرونه من قرب مكانته من نفس عبدالحميد، ولكن الأخير كان لا يأبه بوشاياتهم ولا يستمع لأقوالهم، بل على العكس ازداد تقريبه لجمال الدين.

وعرض السلطان عبدالحميد على الأفغاني منصب مشيخة الإسلام فاعتذر الأخير عن هذه الوظيفة ورفضها. ومما قاله لعبدالحميد: «إن وظيفة العالم ليست بمنصب ذي راتب بل بصحيح الإرشاد والتعليم، ورتبته ما يحسن من العلوم مع حسن العمل بالعلم»[2].

على هذا النحو كانت علاقة جمال الدين بالسلطان عبدالحميد علاقة مودة وتقارب حتى أن السلطان عبدالحميد خاطبه ذات مرة بقوله: «إنني ملتمس في حضرتك أن تبذل غاية الجهد حتى نستطيع بتوحيد آرائنا ومساعدة حضرتكم أن ننشىء ونؤسس اتحاداً واتفاقاً قوياً ثابت الأركان لا يقبل الخلل بين الشعوب الإسلامية حتى يمكن بفضل تلك الوحدة أن تمد أمم الجامعة الإسلامية يد الأخوة والمودة بعضها إلى بعض...»[3].

غير أن هذا لم يستمر طويلاً. ولعل ذلك يرجع من جانب عبدالحميد إلى جرأة جمال الدين الأفغاني في إبداء الآراء، كما أوجس عبدالحميد في نفسه خيفة من جمال الدين نظراً لتلك الآراء الجريئة التي كان يبديها الأخير، والتي

---

(١) خاطرات جمال الدين الأفغاني، المصدر السابق ص ٥٦ و٥٧.
(٢) المصدر نفسه ص ٥٧ و٥٨.
(٣) علي أحمد عبدالعال، المرجع السابق ص ٤٨.

كان يرى فيها عبدالحميد هدماً لسلطنة بني عثمان وأنها ستؤدي في النهاية لو عمل بها إلى القضاء على عرش آل عثمان.

ولما كان هدف السلطان عبدالحميد - كما ذكرت - من وراء الدعوة إلى الخلافة إلى تقوية قبضته على ولايات الدولة ويبقي على البقية الباقية من أقطار العالم الإسلامي أمام الزحف الأوربي. ويعلي من مكانته كخليفة للمسلمين. أما الأفغاني فالدعوة إلى الخلافة الإسلامية ذات مضمون تحرري بالدرجة الأولى في مواجهة حركات الزحف الاستعماري حيث يقول في مقال له بعنوان الوحدة الإسلامية: «لا ألتمس بقولي هذا أن يكون مالك الأمر في الجميع شخصاً واحداً فإن هذا ربما كان عسيراً ولكن أرجو أن يكون سلطان جميعهم القرآن، ووجهة وحدتهم الدين وكل ذي ملك على ملكه يسعى بجهده لحفظ الآخر ما استطاع فإن حياته بحياته وبقاءه ببقائه...»[1].

والأفغاني بهذه الرؤية يصطدم اصطداماً مباشراً مع السلطان عبدالحميد وتزداد مخاوف الأخير، بينما يستمر الأفغاني في إعلان أرائه وعرضها على عبدالحميد ويحاول إقناعه بها. فقد عرض الأفغاني على عبدالحميد تحويل ولايات الدولة العثمانية إلى خديويات على غرار خديوية مصر تبقى كلها خاضعة للخلافة، ويأتمر كل خديوي بأمر السلطان، وقد استاء عبدالحميد أشد الاستياء من هذا الاقتراح الذي قدمه السيد جمال الدين. وكان جوابه أن قال له: يا حضرة السيد: هل اجتمعتم بإسماعيل كمال بك في هذه الأيام. فأجاب جمال الدين. وقد عرف مقصد السلطان وهو أن إسماعيل كمال بك كان قد كلف أو تعين لولاية طرابلس الغرب وطلب توسيع صلاحيته وأن يكون له الحق في عقد قرض لتحسين وإصلاح الولاية وقال - جمال الدين - أعتقد أنني لا أسخر ضميري لجد العرب إسماعيل بن إبراهيم الخليل، إذن فما أبعد إسماعيل كمال أن يسخرني أو أسخر له. فلم يجبه السلطان عبدالحميد

---

(١) علي أحمد عبدالعال، المرجع السابق ص ٥٠.
ومحمد عمارة، الجامعة العربية.. والجامعة الإسلامية ص ١٥٥ بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات الوحدة العربية ط ٢ بيروت ١٩٨٢ م.

وقال مثلاً تركياً وهو «آت اسكداردن كجندي» ومعناه أن الجود قد اجتاز اسكدار وهو مثل يضربه الأتراك لما فات من الأمر ولا حيلة فيه[1].

ثم سأل عبدالحميد السيد جمال الدين بعد اقتراحه هذا قائلاً: وما أبقيت لتخت آل عثمان؟ فأجابه الأفغاني يبقى مولاي السلطان ملك أولئك الملوك، وينضم إلى العرش العثماني عشرة عروش غير عرش مصر، ثم متى نهضت تلك المقاطعات، والخديويات، وأخذت نصيبها من الرقي والعمران وصارت مثلاً خديوية العراق مثل خديوية مصر، ثروة، وانتظاماً ـ لا شك في أن إيران تسرع لمقام السلطنة العظمى، للإتحاد معها[2].

وقد أدرك الأفغاني هدف السلطان عبدالحميد من دعوته للجامعة الإسلامية وهو تقوية قبضته على ولايات الدولة العثمانية والرفع من مكانته كخليفة للمسلمين، واستاء جمال الدين من تحرش عبدالحميد وتعقبه للدستوريين، مما جعل الأفغاني يراجع موقفه من دعوة عبدالحميد إلى الخلافة ويرى أنها ليست جديرة بتعليق آماله عليها فقال عنها ساخراً: «خلافة عظمى وإمامة كبرى لقد هزلت حتى بدا من هزالها كلاها وحتى سامها كل مفلس»[3].

أدرك كلا الرجلين عبدالحميد والأفغاني أهداف بعضهما البعض على وجه الحقيقة وأنه ليس بينهما اتفاق في دعوتها للجامعة الإسلامية إذ لكل منهما هدف يسعى إلى تحقيقه غير هدف الآخر، فشدد عبدالحميد حراسته على الأفغاني ومراقبته، وأمر بعدم السماح لأحد بمقابلته إلا بعد موافقة السلطان، وكل يوم يزداد أعداء الأفغاني ممن يدسون له الدسائس عند عبدالحميد من أمثال الشيخ أبو الهدى الصيادي الذي قدم تقريراً لعبدالحميد في أثناء زيارة الخديوي عباس حلمي للآستانة سنة ١٣١١ هـ ـ ١٨٩٣ م، إذ أن الخديوي

(١) خاطرات جمال الدين الأفغاني، المصدر السابق ص ٢٢٥.
(٢) المصدر نفسه ص ٢٢٤.
(٣) محمد عمارة، جمال الدين الأفغاني المفتري عليه ص ٥٢ و٥٣، دار الشروق الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.

عباس طلب من السلطان عبدالحميد السماح له بمقابلة الأفغاني فماطل عبدالحميد في تحقيق رغبته، فالتقى الخديوي بالأفغاني وعبدالله نديم صدفة تحت شجرة. فدس لهما أبو الهدى عند عبدالحميد. وذكر في تقريره أن جمال الدين بايع الخديوي بالخلافة تحت الشجرة فغضب عبدالحميد واستدعى الأفغاني وقال له: أتريد أن تجعلها عباسية أي تسند الخلافة إلى عباس. فقال جمال الدين بأن الخلافة ليس خاتماً في إصبعه يضعها في أي مكان يريد. وفي رواية أخرى أن الأفغاني رد قائلاً: إن بني العباس قد انقرضوا وبنو علي أولى[1].

والحق أن الجهود التي قام بها السلطان عبدالحميد لإحياء الخلافة الإسلامية بالتعاون مع جمال الدين الأفغاني قد حققت نتائج طيبة. ولكن كان يلزمها أموالاً طائلة. فالدعاة الذين تحمسوا لفكرة عبدالحميد هذه والمعاهد الدينية والمساجد والطرق والمشاريع الأخرى التي كان ينشئها كانت تحتاج إلى أموال طائلة لإتمامها، كما أن شيوخ وزعماء بعض القبائل كانوا يحتاجون للمال لكي يقفون إلى صف عبدالحميد. فلو توفر المال الكافي لنجحت فكرة عبدالحميد وهدفه من هذه الدعوة وهو جمع شمل المسلمين وتأكيد زعامته، وأنه الخليفة الحريص على مصلحة الأمة الإسلامية. ورغم هذا فقد تركت الدعوة للجامعة الإسلامية آثاراً طيبة في نفوس المسلمين، كما تركت آثاراً فعالة في نفوس عدد من الدعاة في العالم العربي الذين انبروا للدفاع عن هذه الدعوة وتأييدها. وقام عدد كبير من هؤلاء العلماء بالدفاع عنها أمام هجمات الدول الاستعمارية التي أخذت تشكك المسلمين في أهداف هذه الدعوة، وشنت عليها حملات شعواء.

ولعل من أسباب اختلاف وجهات النظر بين السلطان عبدالحميد وجمال الدين الأفغاني ترجع إلى عدة عوامل منها:

أن جمال الدين قد استعجل في إقناع رجال الدولة العثمانية وعلى رأسهم

(١) علي أحمد عبدالعال، المرجع السابق ص ٤٨.

السلطان عبدالحميد بآرائه. إذ أن فترة خمس سنوات وهي الفترة التي أقامها جمال الدين في الآستانة حتى وفاته لا تكفي لتغيير نظم دولة عاشت على هذه المفاهيم والنظم ما يقرب من ستة قرون، وعلى الرغم من قصر هذه الفترة الزمنية فقد تركت دعوة جمال الدين الأفغاني للجامعة الإسلامية آثاراً كبيرة في العالم الإسلامي تجلت في عدد من الأقطار العربية ومن أهمها مصر، وسنرى ذلك في الصفحات التالية. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى أن السلطان عبدالحميد كان شديد الخوف والحذر من أي دعوة إصلاحية ينادي بها، فكان حذراً في تعامله مع الأفغاني أشد الحذر لاسيما وهو يرى أن للأخير شعبية كبيرة. وكان عبدالحميد كثير الشك فيمن حوله وفيما ينادون بـه من آراء واتجاهات، ولعلنا نلتمس العذر لعبدالحميد نظراً للظروف التي تولى فيها الحكم وقد سبق شرحها. فمن قبله سلطانان خلعا من الحكم، ودول أجنبية تثير الفتن في أرجائها لتتدخل في شؤونها الداخلية، وقد رأينا في بداية هذا الفصل كيف انعقد في الآستانة مؤتمر مكون من ست دول أوربية لفرض مقرراتهم على السلطان عبدالحميد بعد تولي الأخير العرش ببضعة أسابيع، بالإضافة إلى أن الحركات القومية وألوية العصيان ترتفع في كل حدب وصوب.

ومن بين الجهود التي قام بها السلطان عبدالحميد للترويج لفكرة الخلافة الإسلامية وإحيائها محاولته تسهيل الطريق إلى الحج بمد سكة حديد الحجاز، وكان قبل ذلك قد أعطى الحكومة الألمانية امتياز مد سكة حديد بغداد إستانبول. وسأتحدث عن هذين المشروعين فيما يلي:

سكة حديد الحجاز:

سعى السلطان عبدالحميد منذ عام ١٣١٨ هـ - ١٩٠٠ م إلى الحصول على تأييد شريف مكة في ذلك[١]. لكي يضفي على مشروعه هذا صبغة إسلامية تعمل على تثبيت فكرة الخلافة وكانت أهداف السلطان عبدالحميد

(١) جورج أنطونيوس، المرجع السابق ص ٦٩.

من القيام بهذا المشروع كثيرة ومتنوعة. فمنها ما في ذلك من اجتماع الحجيج في موسم الحج في بقعة واحدة من كافة أقطار العالم الإسلامي على اختلاف بلادهم ولغاتهم وحث الحجيج وترويج موسم الحج ونشر الدعوة لإحياء الخلافة الإسلامية بينهم، وتحقيق أهداف السلطان (الخليفة) بالدرجة الأولى فهؤلاء الحجيج يمكن أن ينقلوا الدعوة إلى أقطار العالم الإسلامي متى عادوا إليها، والحقيقة أن مثل هذه الفكرة كان صداها واسع المدى فقد عاد هؤلاء الحجيج إلى بلادهم بعد انتهاء موسم الحج. وأقاموا مراكز إسلامية خاصة تذاع منها الدعوة لإحياء الخلافة الإسلامية ولعبدالحميد خليفة المسلمين[١].

إلا أن مشروع سكة حديد الحجاز قد لاقى شبه معارضة من عرب شبه الجزيرة، وخاصة عرب الحجاز فكان مصدر قلق لهم، لأنه كان يضر بمصالحهم ويحرمهم مورداً هاماً من موارد الرزق التي كانوا يحصلون عليها من نقل الحجاج على الإبل، لذلك قاوموا فكرة إنشاء الخط، كما هاجموا وسطوا على معداته أثناء تنفيذه[٢].

بدأ السلطان عبدالحميد في ربيع سنة ١٣١٨ هـ - ١٩٠٠ م في تشييد هذا المشروع على يد مهندسين ألمان، وانتهى العمل منه في خريف سنة ١٣٢٦ هـ - ١٩٠٨ م عندما وصل إلى المدينة[٣].

(١) جورج أنطونيوس، المرجع السابق ص ٦٩.

(٢) F. O. 881/9491, From Consul - General Cumberbatch To Sir G. Lowther. 7 January 1909.

F. O. 881/9532, From Sir G. Lowther to Sir Eduard Grey 19 April 1909.

(٣) ابتدأ الخط من قرية «المزيريب» في منطقة حوران جنوبي دمشق، لأن بين دمشق والمزيريب سكة حديد للفرنسيين أخذوا إمتيازها سنة ١٣١١ هـ - ١٨٩٣ م وباشروا باستثمارها عام ١٣١٢ هـ - ١٨٩٤ م، وكان من شروط امتياز هذا الخط أن لا ينشأ خط موازي له إلى درعا، لذلك رأت الحكومة العثمانية الاستفادة من هذه السكة لنقل الحجاج من دمشق إلى المزيريب ومن هناك يواصلون رحلتهم إلى الحجاز على الخط الجديد، غير أن المنافسة سرعان ما قامت بين إدارتي الخطين العثماني والفرنسي فصمم عبدالحميد على وصل المزيريب بدمشق فاحتجت الشركة الفرنسية على ذلك لمخالفته شروط امتيازها. عندئذ تم الاتفاق بين الجانبين لقاء منح الشركة المذكورة =

وحين بدأ السلطان عبدالحميد في تنفيذ هذا المشروع وجه عزت باشا رئيس لجنة المشروع نداءه إلى العالم الإسلامي يوضح فيه الدوافع الدينية الحميدة التي استوحى منها الخليفة (السلطان) فكرة مد الخط الحديدي، ويطلب من المسلمين التبرع لتغطية نفقات هذا المشروع. وقد لاقى النداء قبولاً حسناً في كافة أنحاء العالم الإسلامي. وكان السلطان عبدالحميد قد افتتح بنفسه قائمة التبرعات فتبرع بربع مليون دولار، وتبرع أمير هندي بمليون فرنك لإنشاء محطة المدينة المنورة، وانهالت التبرعات من كل مكان وازدادت بصورة خاصة من الأماكن النائية. وقد قدرت تكاليف هذا المشروع بثلاثة ملايين من الجنيهات غطت التبرعات من العالم الإسلامي ما يزيد عن ثلث النفقات[١]. أما بقية النفقات الناقصة فلكي يؤمنها السلطان أمر باقتطاع عشرة في المائة من رواتب الموظفين لمدة شهر واحد، كما رصدت أثمان جلود الضحايا يوم عيد الأضحى لإنفاقها على هذا المشروع. كما أنشىء طابع خاص للصقه على العرائض التي تقدم للمصالح الحكومية من ثلاث نسخ[٢].

وهكذا نهض السلطان عبدالحميد بهذا المشروع في حماس بالغ، وحشد له أقصى ما في وسعه من جهد مادي وبشري. وفي الحقيقة أنه كلما امتدت قضبان هذا الخط الحديدي ميلاً كلما شعر عبدالحميد بالثقة في أنه حقاً خليفة المسلمين[٣]. وازدادت ثقته في القدرة على السيطرة على البلاد التي يمر بها وإليها هذا الخط.

= امتياز إنشاء خط من دمشق إلى حلب في عام ١٣٢٣ هـ - شباط ١٩٠٥ م.
(توفيق علي برو، المرجع السابق ص ٣٦).

(١) السيد رجب حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ١٨٤٠ - ١٩٠٩ م ص ١٢٢، المطبعة العالمية، القاهرة ١٩٧٠ م.
وحلمي أحمد عبدالعال شلبي، المرجع السابق ص ٣٥.

(٢) F. O. 881/9326, Communicated by Lieutenant - Colonel Maunsell, C.M.G., R.A, October 1908.
والسيد رجب حراز، المرجع نفسه ص ١٢٢.
وحلمي أحمد عبدالعال شلبي، المرجع نفسه ص ٣٥ و ٣٦.

(٣) المرجع السابق ص ٣٦.

والحق أن عبدالحميد حين فكر في مد هذا الخط الحديدي من دمشق إلى المدينة كان إلى جانب هدفه في تسهيل سبل الحج من الناحية الدينية أهداف سياسية وعسكرية فقد خلق في أنحاء العالم الإسلامي حماساً كبيراً وعمل أكثر من أي مشروع آخر أقدم عليه الخليفة إلى إعلاء شأن خلافته.

ويصف السفير البريطاني في الآستانة هذا المشروع ونتائجه في تقريره الذي رفعه لحكومته عام ١٣٢٥ هـ - ١٩٠٧ م فيقول: «يمكننا أن نقرر بأنه بين حوادث السنوات العشر الأخيرة على الأقل يوجد عنصران بارزان في الموقف السياسي العام: الأول هو خطة السلطان الماهرة التي استطاع أن يظهر بها أمام ثلاثمائة مليون من المسلمين في ثوب الخليفة الذي هو الرئيس الروحي في الدين الإسلامي، وأن يقيم لهم البرهان على قوة شعوره الديني وغيرته الدينية ببناء سكة حديد الحجاز التي ستمهد الطريق في القريب العاجل أمام كل مسلم للقيام بفريضة الحج إلى الأماكن المقدسة في مكة والمدينة، وبهذا تفتح له أبواب الحياة الأخرى وما تحويه من جنة ونعيم. وقد ترتب على هذه السياسة أنه أصبح حائزاً على خضوع رعاياه له خضوعاً أعمى بشكل لم يسبق له مثيل فباتوا بنتيجة هذا الخضوع راضين عن حكمه الاستبدادي الذي قد لا نجد في جميع أدوار التاريخ ما يحاكي شدته...»[١].

أما من الناحية العسكرية فلا يمكن إغفال خطورتها في هذا المشروع إذ أنه أوجد واسطة للنقل البري السريع تحمل جنوده إلى شبه جزيرة العرب، ومنها إلى أطرافها وخاصة اليمن المضطرب. وكانت الحاجة إلى هذه الوسيلة ملحة فاستطاع السلطان عبدالحميد تأمينها دون أن يثقل خزانته بعبء كبير من النفقات، وكان حتى ذلك الوقت مضطراً إلى استعمال طريق البحر المار بقناة السويس، أما الآن فقد أصبح صاحب الخط الحديدي الذي يمر كله ضمن دولته. فراح عبدالحميد يتطلع إلى اليوم الذي يستطيع فيه تمديد الخط جنوباً إلى مكة ليثبت أقدامه في بلاد اليمن المضطربة[٢]. ثم مده بعد ذلك

(١) جورج أنطونيوس، المرجع السابق ص ٧٣ و ٧٤.
(٢) المرجع السابق ص ٧٣.

ليلتقي بخط حديد بغداد فيكون بهذا قد ضم كل البلاد العربية تقريباً بهذا الخط.

وإلى جانب هذه الفوائد التي تطلع إليها عبدالحميد بشغف وخطط لها بجهد بالغ. كان للمشروع نتائج غير طيبة لم تخطر على بال السلطان في بادىء الأمر، إذ أن امتداد هذا الخط عبر مسافة طويلة من بلاد العرب قد ساعد إلى جانب تسهيل أسباب السفر والانتقال من مكان إلى آخر إلى سريان الأفكار الجريئة الحرة في الأجزاء الغربية من بلاد العرب، وسهل مهمة انتقال هذه الأفكار عبر البلاد العربية التي تمر بها. إذ كانت وسيلة النقل قبل امتداد هذا الخط الحديدي منحصرة في وسيلتين: الأولى الطريق البري وهو شاق وطويل إذ كانت القوافل تقطع المسافة ما بين دمشق والمدينة في أربعين يوماً على الأقل. أما الوسيلة الثانية: فهي الطريق البحري وهو أيضاً شاق ومحفوف بالمخاطر وكانت السفن تقطع المسافة بين الشام والمدينة في مدة تتراوح بين عشرة أيام. وخمسة عشر يوماً. ومما يزيد في صعوبة السفر بهذه الوسيلة أن سير الخط عن طريق البحر لم يكن منتظماً فجاءت سكة حديد الحجاز فقربت المسافة حتى جعلتها لا تتجاوز خمسة أيام، فكان لهذا الاختصار في الطريق أثر كبير فيما بعد في توجيه الحركة العربية عندما سنحت لها الفرصة للإنفجار في ثورة علنية عام ١٣٣٥ هـ - ١٩١٦ م[1]. انظر الخرائط رقم (٨) و(٩) و(١٠) و(١١).

وكما ذكرت أن مشروع سكة حديد الحجاز قد لاقى شبه معارضة من عرب شبه الجزيرة العربية وخاصة الحجاز. فقد لاقى معارضة تامة في بعض مراحله من إنجلترا متمثلة في سلطة معتمدها في مصر اللورد كرومر Cromer حول قضية طابا، ذلك أن الدولة العثمانية حينما اقترب بناء الخط من نقطة تحاذي خليج العقبة في عام ١٣٢٤ هـ - ١٩٠٦ م رسمت بحيث يتفرع من الخط الرئيسي خط فرعي يمتد من معان حتى خليج العقبة وإقامة ميناء بحري كبير يستقبل حجاج مصر وشمال إفريقية والمغرب العربي، وقد حرصت الدولة

(١) جورج أنطونيوس، المرجع السابق ص ٧٣.

العثمانية على فرض رقابة مشددة حول هذه المنطقة باحتلال موقع طابا في رأس الخليج حتى تأمن غائلة الخطر الإنكليزي في مصر المحتمل في المستقبل على الخط. ويكون سواحل الميناء بكامله في يد الإدارة العثمانية بدلاً من الإدارتين العثمانية والمصرية، وتأكيداً لضمان سلامة هذا الخط فقد عدلت الحكومة العثمانية خط الحدود بينها وبين مصر، بحيث جعلت هذا الخط يمتد من العريش إلى السويس بدلاً من رفح إلى العقبة على أن يترك لمصر الجزء الجنوبي من شبه جزيرة سيناء، وبذلك أضافت الدولة العثمانية لنفسها رقعة كبيرة من الأرض في شبه جزيرة سيناء تمتد غرب الخط الحديدي، وقد ادعت الدولة العثمانية أن شبه جزيرة سيناء برمتها تابعة للأراضي الحجازية مباشرة، وأن تركها للحكومة المصرية لم يكن إلا لضرورة حراسة محمل الحج الذي كان يذهب من مصر بطريق البر ماراً بطور سيناء والعقبة ومدائن صالح. فلما أصبح المحمل المصري يسلك الطريق البحري من السويس، لم يبق لزوم لطريق البر، لذلك رأت الدولة العثمانية أن تربط إدارته بولاية الحجاز[1].

لم تكد السلطات العثمانية تبدأ في اتخاذ إجراءاتها الفعلية حتى بدأت تحركات الإنكليز الذين رأوا أن أصابع الألمان الخفية هي التي تحرك هذا العمل، وأنها بذلك تريد أن تضغط على الدول التي أقحمت نفسها في قضية مراكش وهي: إنجلترا وفرنسا وإسبانيا كي تعزز موقفها بهذه المسألة ويكون لها نصيب في الرأي عندما توضع أية تسوية لها، كما رأت الحكومة الإنكليزية في أزمة طابا صدى من حوادث الكويت بين السلطان عبدالحميد وألمانيا وإنجلترا والتي سآتي على ذكرها في الصفحات القادمة. وقامت إنجلترا باتخاذ إجراءاتها الفعلية بإرسال مدرعتها المسماة «ديانا» إلى ميناء طابا لمنع الجيش العثماني من التوغل في سيناء واحتلالها، وتأزمت المسألة، ورفع الإنجليز إلى الباب العالي إنذاراً تدعوه فيه إلى إجابة مطالبها في مدة عشرة أيام وهي:

١ - إخلاء طابا من الجنود العثمانية.

(١) توفيق علي برو، المرجع السابق ص ٤٢ و٤٣.

٢ ـ عودة عساكر رفح إلى حدودهم.
٣ ـ إعادة عمودي رفح إلى مكانهما.

فلم يسع السلطان عبدالحميد إلا الرضوخ لمطالب الإنجليز وأمر بحسب جنوده من طابا والعريش والعودة إلى الحدود القديمة[١]. انظر خارطة رقم (١٢) و(١٣).

وكان المسؤولون الإنجليز يرون أن هذا المشروع يجب أن يكون منذ البداية مشروعاً بريطانياً وليس ألمانياً، كما أثار هذا الخط الحديدي مخاوف إنجلترا نظراً لقربه من قناه السويس مما يهدد مصالحها التجارية والسياسية لذا كان مراقبوا إنجلترا وجواسيسها دائماً في تتبع لمراحل هذا الخط وتموييناته، ويبعثون ذلك في تقريرات مفصلة مصحوبة باقتراحات تجعل للحكومة الإنجليزية اليد العليا على هذه الخطوط[٢].

*** خط سكة حديد بغداد:**

بدأت ألمانيا بعد حرب السبعين تسير في سبيل نهضة شاملة، وأخذت صناعتها وتجارتها تنمو نمواً هائلاً، وزاد إنتاجها من الأسلحة والماكينات والمنسوجات زيادة كبيرة بحيث فاضت على حاجة الاستهلاك المحلي، كما زاد من ناحية أخرى عدد سكانها زيادة كبيرة كل سنة مما أوجب عليها أن تفتش

---

(١) F. O. 881/8713, From E. Baring. Turco - Egyptian Frontier: Rafeh - Akaba Summary of Negotiations, 1892 - 1906.
وعبدالعزيز سليمان نوار، مصر والعراق ص ٢٤٤ و٢٤٥ مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٨ م القاهرة.
انظر تفصيل مسألة طابا في:
يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية لمسألة طابا ص ٢٠ ـ ٨٥، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.
(٢) F. O. 881/5548, Remarks by Sir W. White Appiying to different British. Schemes for the Construction of Turkish Railways in Asia 21 July 1887.
F. O. 881/6698, From Major Law to Sir P. Currie, 30 October 1895.

لنفسها عن أسواق جديدة تصرف فيها منتوجاتها الزائدة وتوظف فيها رؤوس أموالها المتضخمة، وبدأت أفكار سادتها تتجه نحو أرض جديدة علها تجد فيها ما يساعدها على حل هذه المعضلات. ولكنها عندما ولجت باب الاستعمار وجدت الدول الاستعمارية العريقة وفي مقدمتها إنجلترا وفرنسا قد سبقتها إلى احتكار جميع الممتلكات الصالحة للاستعمار، فتوجهت بأنظارها إلى الدولة العثمانية، وأتبعت في سياستها مع الأخيرة خطة جديدة لا تستدعي منها تكاليف حملة عسكرية، وفي الوقت نفسه لا تلقى معارضة مكشوفة من قبل أية دولة أوربية ففضلت سياسة التغلغل السلمي المأمون النتائج، وقد كان هناك أكثر من سبب يدعو إلى ميل السلطان عبدالحميد إلى ألمانيا وبخاصة بعد التدخل الإنجليزي والدول الأخرى في الحرب العثمانية الروسية سنة ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨ م وإجبار بريطانيا له على التنازل سراً عن جزيرة قبرص، وذلك على أثر انعقاد مؤتمر برلين سنة ١٢٩٥ هـ ـ ١٨٧٨ م[١].

ومما زاد من تقارب الدولة العثمانية لألمانيا أن بسمارك مستشار ألمانيا والذي رأس المؤتمر لم يأخذ شيئاً من ممتلكات الدولة، وكان من الممكن لو أراد أن يكون له نصيب الأسد من الغنيمة.

وتمهيداً لتحقيق هذه المشروعات الألمانية في الدولة العثمانية قام القيصر الألماني غليوم الثاني بزيارة رسمية للسلطان عبدالحميد الثاني في الآستانة بعد أربع سنوات من التمهيد الدبلوماسي، ونجح في عقد امتياز مد سكة حديد بغداد، وكان هذا الخط امتداداً للخط المنشأ من حيدر باشا إلى قونية، وسافر القيصر من الآستانة إلى بيت المقدس ثم إلى دمشق، وحاول أن يبذر بذوراً جديدة للنفوذ الألماني في المنطقة العربية من الدولة العثمانية، فأعلن صداقته للإسلام وخليفة المسلمين، كما أعلن مودته وصداقته لكافة الرعايا المسلمين، وكانت هذه السياسة تهدد السياسة الإنجليزية والفرنسية في الشرق الأدنى، خصوصاً وأن القيصر قد عاد إلى بلاده بين تصفيق الصحافة الإسلامية[٢].

---

(١) توفيق علي برو، لمرجع السابق ص ٣٧ و٣٨.
(٢) جلال يحيى، العالم العربي الحديث. الجزء الأول ص ١٩٥ و١٩٦. دار المعارف بمصر.

وقد وافق السلطان عبدالحميد على منح الألمان امتياز مد سكة حديد بغداد عام ١٣٢١ هـ ـ ١٩٠٣ م، وكانت مدة الالتزام ٩٩ سنة[١].

وقد لقي النفوذ الألماني في الدولة العثمانية في بادىء الأمر وفي مراحله المبكرة تشجيعاً من جانب بريطانيا، وكان هدفها من ذلك أن يقف النفوذ الألماني كقوة مناوئة في وجه المخططات الروسية في الخليج العربي، ولم تتخوف بريطانيا من النفوذ الألماني في الدولة العثمانية إلا بعد توقيع الوفاق الفرنسي الإنجليزي في سنة ١٣٢٢ هـ ـ ١٩٠٤ م[٢].

خشيت إنجلترا من سيطرة الألمان على وادي الرافدين والخليج العربي والقضاء على نفوذها في هذه المنطقة، كما خافت أن يفلت من يديها زمام طريق الهند بسبب مد الألمان لسكة حديد بغداد. وكانت بريطانيا ترى أن قناة السويس كافية لسد حاجاتها في النقل البحري التجاري والعسكري، فضلاً عن أن احتكار بواخر شركة لينش للملاحة البخارية في نهري دجلة والفرات يضع هذين النهرين في خدمة المصالح البريطانية هناك[٣].

---

(١) انظر تفاصيل العقود المبرمة بين السلطان عبدالحميد والحكومة الألمانية في:

F. O. 881/8573, Sir N. O'conor to the Marquis Lansdowne 25 November 1901

F. O. 881/9163, From Adam Block. 21 January 1908.

F.O. 881/9312, Convention de La Societe Imperiale Ottomane du Chemin de Fer de Bagdad, du 5 Mars 1903.

F. O. 881/9803, Convention de La Societe Imperiale Ottoman du Chemin de Fer de Bagdad, du 5 Mars 1903.

(٢) F.O. 881/10139, Memorandum by Sir Eduard Grey Communicated Privately to Mr. Winston Churchill. 10 January 1910.

F.O. 881/9842, From Sir G. Lowther to Sir Edward Grey, 4 July 1910.

F. O. 371/141, From Sir N. O'conor to Sir Edward Grey, 5 March 1909.

وبسام العسيلي، الماريشال اللنبي ١٨٦١ ـ ١٩٣٦ م ص ٢٨ المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت.

(٣) F.O. 371/142, 30, January 1906.

F. O. 371/143, From Sir N. O'Conor to Sir Edward Grey 20 February 1906.

ولعرقلة المشروع العثماني الألماني بادرت بريطانيا إلى عقد معاهدات مع شيوخ وزعماء ساحل الخليج العربي وخاصة مع أمير الكويت الشيخ مبارك الصباح الذي وقعت معه معاهدة سرية عام ١٣١٧ هـ ـ ١٨٩٩ م تعهد فيها «بأن لا يؤجر أو يتنازل بأي صورة عن أي جزء من أراضيه لحكومة غير الحكومة البريطانية...»[٢].

---

(١) انظر نصوص المعاهدة في:

F. O.881/9291, Memorandum Respecting the Island of 13 ahrein.

F.O. 881/7600, From India Office to Foreign Office. 16 September 1879.

F.O.881/9161, Memorandum Respecting British Interests in the Persian Gulf.

F. O. 881/9473, From Cseal of Shiekh Mobarak - Us - Subah Agreement Respecting the Lease Shweikh Lands, Dated. October 15 1907.

فتوح عبدالمحسن الخترش، تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية ١٨٩٠ ـ ١٩٢١ م ص ٣٥ و٣٦ الطبعة الأولى، منشورات دار ذات السلاسل دار الطليعة. الكويت ١٩٧٤ م.

وحسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها ص ٤٠٩، منشورات المكتبة الأهلية. بغداد.

وإبراهيم عبده، دولة الكويت الحديثة ص ١٩، الناشر مؤسسة سجل العرب.

وحمدي حافظ وزميله، عمان وإمارات الخليج العربي ص ٤٠ ـ ٤٢ كتب سياسية، الكتاب ٢٣ دار القاهرة للطباعة.

كانت الكويت قائمقامية عثمانية منذ ولاية مدحت باشا على العراق ١٢٨٦ هـ ـ ١٨٦٩ م فقد زارها في العام الثاني لولايته على بغداد واتفق مع الشيخ عبدالله شيخ الكويت على أن تكون الأخيرة قائممقامية عثمانية تتبع ولاية البصرة، ويسمى الشيخ عبدالله قائممقام الكويت، واستصدر مدحت باشا فرماناً من الباب العالي يقضي بإعلان الكويت سنجقاً مستقلاً استقلالاً ذاتياً على أن تتبع ولاية بغداد. وتشكل في نفس الوقت قضاءاً عثمانياً تتوارثه أسرة آل صباح. ونص الفرمان على أن يقوم شيخ الكويت الذي يحمل لقب القائممقام بتنظيم شؤونه الداخلية وأن ترفع السفن الكويتية العلم العثماني، وتعهد لأصحاب هذه السفن بأن لا يأخذ منهم ضرائب أو جمارك. وظلت الكويت خاضعة للنفوذ العثماني حتى سنة ١٣١٧ هـ ـ ١٨٩٩ م عندما جاء إليها الإنجليز فارتبطت معهم بمعاهدة.

(سيف مرزوق الشملان، من تاريخ الكويت ص ١٣٦ و١٣٧ ط ١، مطبعة نهضة =

وكانت الحكومة الإنجليزية توالي استفساراتها من معتمديها في الدولة العثمانية بصفة عامة والخليج العربي بصفة خاصة عن مدى تأثير هذا الخط على المصالح البريطانية[1]. وبلغ من اهتمام بريطانيا بخط حديد بغداد ما ذكره اللورد لانزداون حينما ذكر لحكومته أنه إذا لم تشارك بريطانيا في تشييد هذا الخط بل وتنال القسط الأكبر من حصصه فإن هذا خطر كبير على مصالحها. لذا يجب السعي لإعطاء هذا الخط صفة دولية[2]. بل إن بريطانيا لجأت كما جاء ذلك في إحدى التقارير إلى تهديد السلطان عبدالحميد بوجوب إعطاء بريطانيا فرصة أكبر من أي دولة أخرى للعمل في هذا الخط وحذرته من عدم الاهتمام بمصالح بريطانيا في هذا الخط[3] وأن يوضع الخط قدر الإمكان على قاعدة دولية بحيث لا يكون جزء منه مسيطر عليه أو محروس من قبل قوة منفردة[4]. ووصفت جريدة الأوقاف الفرنسية في مقال كتبه مسيو مارسيل خط بغداد بالأفعى في البحر الدبلوماسي، ويتخوف صاحب هذا المقال من خطر

= مصر. القاهرة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م). (جمال زكريا قاسم، دراسات لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ - ١٩١٤ م ص ٢٥٦ ط ٢ دار البحوث العلمية الكويت ١٩٧٤ م). (أحمد حسن جودة، المصالح البريطانية في الكويت حتى عام ١٩٣٩ م ص ٣٥ و ٣٦، ترجمة حسن علي النجار، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، مطبعة الإرشاد بغداد). (أمين سعيد، الخليج العربي ص ٧٢، دار الكتاب العربي للتأليف والترجمة والنشر). (مذكرات مدحت باشا، المصدر السابق ص ١٧٢).

(١) F. O. 881/8799, Notes by Ambassador - Bagdad Railway Inquiry.
F. O. 881/6702, From Consul - General Holmwood to of Kimberley, 1 June 1895.
Charles lssawi, The Ecomomic History of Turkey 1800 - 1914. P. 191, London 1980.

(٢) F. O. 881/7790, Memorandum by Sir T. Sanderson Respecting the Anatolian Railway, June 1902.
F. O. 881/9913, Foreign Office, 16 October 1911.

(٣) F. O. 881/8844, From Mr. Block to Sir c. Harding, 23 January 1907.

(٤) F. O. 881/8641, From Foreign Office to Messrs. Baring Brothers and Co. 24 February 1903.

الاتفاق العثماني الألماني[1]. واشترط الإنجليز أن ينالوا القسط الأكبر من هذا المشروع وأن يقوموا بمفردهم بمد هذا الخط من شمال بغداد إلى الخليج العربي[2].

وحاولت بريطانيا لإبطال هذا المشروع دفع البنوك الإنجليزية والدائنين الإنجليز للضغط على السلطان عبدالحميد لسداد تلك الديون التي استدين معظمها في عهد السلطان عبدالعزيز، وكانت بريطانيا تريد تعجيز السلطان عبدالحميد فلا يبقى لديه مال للقيام بمشروع سكة حديد بغداد[3].

وفي سنة ١٣١٨ هـ - ١٩٠٠ م جاء إلى الكويت «ستمرش» قنصل ألمانيا في الآستانة على رأس وفد وحاول شراء أرض في الكويت، واستئجار عشرين ميلاً مربعاً من الأرض حولها لإقامة محطة للسكة الحديد في رأس الكاظمية[4] غير أن أمير الكويت امتنع عن استقباله ورفض طلبه تنفيذاً للاتفاقية المعقودة بينه وبين الإنجليز، لكن السلطان عبدالحميد لم يغتفر للأمير هذا السلوك فأوعز إلى والي بغداد بإرسال قوة عسكرية عثمانية تحملها سفينة حربية إلى ميناء الكويت لاحتلاله عام ١٣١٩ هـ - ١٩٠١ م غير أن الحكومة الإنجليزية سرعان ما هبت للدفاع عنه، وأرسلت طراداً إنجليزياً منع إنزال الجنود الأتراك إلى الكويت[5]. وحاول السلطان عبدالحميد اللجوء إلى طريقة ثانية إذ أرسل إلى أمير الكويت يستدعيه للحضور إلى الآستانة لاحتجازه فيها، ولكن الإنجليز منعوا تنفيذ هذا الأمر، ولم ييأس السلطان عبدالحميد في محاولاته لإعادة الكويت إلى التبعية العثمانية، فحرض أمير حائل على مهاجمة الكويت،

---

(١) F.O. 881/9437, From Sir F. Bertie to Sir Edward Grey, 18 January 1907.

(٢) F.O. 881/9556, Memorandum From Foreign Office, 4 June 1907.

(٣) F. O. 881/8876, Memorandum Respecting the Bagdad Railway, 20 February 1907.

(٤) F. O. 881/8493, From Director of Military Operations to Foreign office, 29 July 1905.

(٥) توفيق علي برو، المرجع السابق ص ٣٩.
جورج كيرك، موجز تاريخ الشرق الأوسط ص ١٤٠ ترجمة عمر الإسكندري.

وظلت الأخيرة في حالة نهب وسلب حتى تدخل الإنجليز فأوقفوا ذلك النهب والسلب، ولما تبين للسلطات العثمانية والألمانية صعوبة إخضاع أمير الكويت وجعل مدينته نهاية الخط عدلتا مخططاتهما فجعلتا نهاية الخط في رأس هور عبدالله. لكن الشيخ مبارك الصباح ادعى ملكيته على جميع الأراضي الواقعة في شمال الكويت إلى أبعد من هور عبدالله بعشرين ميلاً[1]. بما فيها الكاظمة وفيلقة وجزيرة بوبيان. فسارع السلطان عبدالحميد إلى إرسال طابور من الجند أقام هناك نقطة عسكرية. فاحتج الإنجليز على هذا التصرف من قبل السلطات العثمانية وأرسلوا قطعاً من إسطولهم إلى مياه الخليج، كما بدأوا يسلحون الأمير مبارك الصباح الذي أخذ يستعد للحرب. فاضطر السلطان عبدالحميد إلى الرضوخ هذه المرة أيضاً واعترف بتبعية الكاظمية أيضاً وفيلقة وبوبيان لأمير الكويت[2]. انظر خارطة رقم (١٤) و(١٥) و(١٦).

وبقيت المسألة معلقة طيلة حكم السلطان عبدالحميد لتضارب المصالح الدولية في هذا الخط، فحين كان قصد السلطان عبدالحميد من مد هذا الخط في مملكته تسهيل مهمة الحج الذي من شأنه إعلاء مكانته كخليفة للمسلمين، وفي نفس الوقت يساعده هذا الخط إلى جانب خط حديد الحجاز على محاصرة أي حركة ثورية تقوم ضده.

كان هدف الألمان توطيد أقدامهم حتى يتمكنون من التغلب في جميع الحالات على الروس والأنجليز بإيجاد طريق منافس لطريق الهند التقليدي الذي خططه وسيطر عليه الإنجليز[3]. بينما كانت إنجلترا وفرنسا متفقتين على

---

(١) توفيق علي برو، المرجع السابق ص ٣٩.

(٢) F.O. 881/9157, From, J.E. Ferard, Report of the Inter -Departement. Conference on the bagdad Railway terminus to Sir. E. Grey 2 October 1907.

F. O. 881/9923, From Tewfik Pasha to the Turkish Ministry For Foreign Affairs, 28 January 1911.

(٣) فرنان ويليه، الأسس التاريخية لمشكلات الشرق الأوسط ص ٤١، ترجمة نجدة هاجر وطار شهاب منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت الطبعة الأولى ١٩٦٠ م. =

مناهضة هذا المشروع لأنه يهدد مصالحها في الشرق وإن كان بينهما بعض الخلاف، فبينما كانت غاية إنجلترا أن تؤمن لنفسها الحصول على امتياز مد وصلة للخط المذكور من بغداد إلى الكويت لم تكن فرنسا لتؤيد وجهة نظرها هذه التي لا تكفل - في نظرها - اتفاق الدول حول الموضوع. وأن الوسيلة الوحيدة الكفيلة بالتوفيق بين حقوق ومصالح الجميع هي جعل الخط ذا صفة دولية وتؤيدها في هذه النظرة روسيا، وقد عبرت فرنسا عن وجهة نظرها هذه في مذكرة أرسلها سفير فرنسا في الآستانة إلى وزير الخارجية الفرنسي ذكر فيها رداً على سؤال من السلطان عبدالحميد عن سبب رفض فرنسا المساهمة في تمويل سكة حديد بغداد. أن فرنسا ترحب بالمشروع، لكنه يستحيل عليها المساهمة فيه ما لم يصبح لها وضع مساوي مساواة مطلقة لوضع غيرها فيه. وأن فرنسا لا تتأخر عن المساهمة في مالية المشروع فيما إذا روعيت مصلحتها ومصلحة روسيا وإنجلترا بحيث تنال كل منها حصة عادلة منه. ويقترح في مذكرته هذه أن تكون المساهمة في العمل والإدارة والنفوذ على قدم المساواة بين الجميع ولا ينفرد بها الألمان[1].

وبقيت كل دولة تذب عن مصلحتها دون مراعاة الأخرى طيلة فترة حكم السلطان عبدالحميد. ولم تنته الأطراف المتنازعة إلى حل مرضٍ للجميع.

هذه جهود السلطان عبدالحميد في الدعوة للجامعة الإسلامية وبذل كافة الأسباب المؤدية لنجاحها، وهذه جهوده في مد السكك الحديدية في أرجاء الدولة العثمانية والتي كتب لبعضها النجاح وفشلت بعض المشاريع الأخرى بسبب وقوف الدول الأوروبية حجر عثرة في سبيل أي حركة إصلاحية في الدولة العثمانية، لأنهم في الحقيقة لا يريدون لها استعادة قوتها فخير لهم أن تبقى ضعيفة مفككة.

= F. O. 881/8493, From Director of Military Operations To Foreign office 29 July 1905.

(١) F.O. 881/8966, Form M. Spring - Rice to Sir Edward Grey. 28 March 1906.

وتوفيق علي برو، المرجع السابق ص ٣٩ و٤٠.

ولم يقتصر جهد السلطان عبدالحميد لإحياء الخلافة الإسلامية على تهدئة الخلافات المزمنة بين السنة والشيعة، ومد سكة حديد الحجاز، بل عمل كل ما في وسعه لإنشاء المراكز الخيرية وجمع كلمة المسلمين. وقد أدرك السلطان عبدالحميد أهمية العرب في الدولة الإسلامية وازداد خوفه منهم نظراً لانتشار الوعي القومي بينهم، وقد حاول عبدالحميد كسبهم على وجه الخصوص فأغدق الهبات السخية على معاهد التعليم العربية، والمناصب ومظاهر التكريم على بعض الشخصيات العربية، وأنفق أموالاً طائلة على إصلاح وتزيين مساجد مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس، كما شكل إحدى فصائل حرسه من العرب، كما أدخل بعض العرب في خدمته الخاصة ووصل بعضهم إلى مراكز مرموقة مثل عزت باشا العابد العربي السوري الذي أصبح من سكرتيري السلطان[1]. وقد كان للعرب أهميتهم لدى عبدالحميد فمنهم الرسول وفيهم الرسالة وبلغتهم نزل القرآن الكريم، وفي أراضيهم الأماكن المقدسة الإسلامية. بالإضافة إلى أهميتهم للدولة العثمانية بحكم عددهم وموقع بلادهم التي تمد خزينة الدولة بالقسط الأوفر من الموارد، كما تمدها بالعدد الأكبر من الرجال لجيشها في أوقات الحرب، وفيها أملاك الأوقاف التي هي أكثر من أي مكان آخر ومعظم أملاك السلطان الخاصة هي في الولايات العربية[2]. وعلى كل حال فإن محاولة عبدالحميد لتقريب العرب وكسب ثقتهم لم تصل إلى درجة منحهم أي قدر من مطالبهم أو ترقيتهم إلى مناصب قيادية اللهم إلا في حالات نادرة.

ولو أخذنا بلداً عربياً كنموذج لاهتمام السلطان عبدالحميد بالبلاد العربية وهو العراق لأدركنا مدى الجهد الذي بذله عبدالحميد في سبيل إحياء الخلافة الإسلامية.

فقد بذل السلطان عبدالحميد جهداً كبيراً لتحويل اليزيدية إلى الإسلام

(١) محمود صالح منسي، المرجع السابق ص ٨٦ وعلي حسني الخربوطلي، القومية العربية من الفجر إلى الظهور ص ١٥٨ و ١٥٩ دار إحياء الكتب العربية.
(٢) توفق علي برو، المرجع السابق ص ٢٣.

فقد أرسل الفريق عمر وهبي باشا إلى العراق سنة ١٣١٠ هـ - ١٨٩٢ م بهدف إقناع اليزيدية بأن يدينوا بالإسلام وقد كان هذا العمل مظهراً من مظاهر تطبيق أهداف الجامعة الإسلامية[1] كما عمد السلطان عبدالحميد إلى الإكثار من إنشاء المساجد والعناية بتعميرها وترميمها، والإغداق على خطبائها بالخلع. فعلى سبيل المثال أمر عبدالحميد في سنة ١٣٠٥ هـ - ١٨٨٧ م بإصلاح مسجد الزبير وبوضع كسوتين من الحرير النفيس على الضريحين اللذين كان يضمهما المسجد وأمر كذلك بوضع مباخر فضية فيهما[2]. كما أهدى عبدالحميد في سنة ١٣٠٩ هـ - ١٨٩١ م ستارين من الأستار التي كانت مخصصة للكعبة إلى مرقدي الإمام الأعظم، والإمام أبي يوسف[3]. ودفع نفقات تعمير عدد كبير من المساجد في العراق من واردات خزائنه الخاصة[4]. أو من واردات أراضيه في العراق التي كانت تعرف بالأرض السنية[5]. كما أصدر السلطان عبدالحميد إبان ولاية حسن باشا على بغداد أمراً يقضي بتعيين خمسة من علماء بغداد مدرسين في السناجق والأقضية التابعة لولاية بغداد[6]. كما خصص أموالاً كبيرة لإنفاقها على أولئك الذين كانوا يفدون من خارج العراق لزيارة بعض المساجد، أو لتلقي العلوم الدينية فيها. فقد رصد عبدالحميد في سنة ١٣١٧ هـ - ١٨٩٩ م مبلغ سبعين ألف قرش

(١) جاسم محمد، المرجع السابق ص ١١٧.
(٢) المرجع نفسه ص ١١٦.
(٣) الزوراء، السنة الثالثة والعشرون، العدد ١٥٠٣، ٥ رمضان ١٣٠٩ هـ.
(٤) جاسم محمد، المرجع السابق ص ١١٦.
(٥) الزوراء، السنة الثالثة عشرة، العدد ١٠١٩ - جمادي الأخرة ١٢٩٩ هـ.
الأراضي السنية: هي الأراضي التي كانت ملكاً خاصاً بالسلطان عبدالحميد. وقد حاز عليها بين سنتي ١٣٠١ - ١٣٠٨ هـ - ١٨٨٣ - ١٨٩٠ م بطرق مختلفة منها شراؤها وشملت تلك الأراضي مساحات شاسعة في بعض ولايات العراق. (بييردي قوصيل، الحياة في العراق منذ قرن ١٨١٤ - ١٩١٤ م ص ٤٢ ترجمة أكرم فاضل. المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، دار الجمهورية، بغداد ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م).
(٦) جاسم محمد، المرجع السابق ص ١١٧.

سنوياً (أو ما يساوي ٥٦٠ ديناراً) لإطعام الدراويش وطلبة العلوم الدينية الوافدين من أرجاء الدولة العثمانية ومن خارجها إلى مسجد الإمام الأعظم ببغداد[1]. كما اهتمت السلطات الحكومية والولاة بإحياء المناسبات الدينية: كذكرى المولد النبوي الشريف، وذكرى ليلة الإسراء والمعراج، وغيرهما من المناسبات الدينية، حيث كان الولاة يشاركون المواطنين في الاحتفالات التي يقيمونها بتلك المناسبات[2].

وبعد: هذه بعض جهود السلطان عبدالحميد لإحياء مشروع الخلافة الإسلامية حيث دعا لها بكل قوة مستعيناً في ذلك بكبار الدعاة في العالم الإسلامي، ثم جاهد للم شمل الأمة الإسلامية في إطار واحد بربطها بشبكة من الطرق الحديدية. وهي إحدى وسائل النقل الحديثة، وفِّق في بعضها وفشل في البعض الآخر. فهل يحق لبعض المؤرخين أن يلقي بحمل فشل الجامعة الإسلامية على السلطان عبدالحميد وحده؟ في الواقع إن مسئولية جمع شمل المسلمين في بوتقة واحدة لا تقع على كاهل شخص بعينه وإن كان رئيساً، ما لم تتعاون معه الشعوب لتحقيق صالح الجميع. ويقول بعض المؤرخين إن عبدالحميد أخر البلاد التي يحكمها وبالذات العربية، ولم يسمح للوسائل الحديثة بالدخول إليها! وأنه كبتها وحرمها من الاتصال بالعالم الخارجي! وأن دعوته للجامعة الإسلامية ليس المقصود منها الهدف الديني! وإنني لأعجب من مثل هذا القول. فكيف يكون عبدالحميد كذلك وهو الذي ساهم من ماليته الخاصة بربع مليون دولار في سبيل إنشاء مشروع سكة حديد الحجاز والذي أراد له أن يتصل بخليج العقبة فيتمكن سكان الجزء الغربي من الجزيرة العربية من الاتصال بإخوانهم في الشام وإفريقية عن طريق البحر الأحمر، وبأوربا أيضاً عن طريق خليج العقبة فالبحر الأحمر فالسويس فالبحر المتوسط. هذا جهد عبدالحميد وقدرته المالية فلو تضامنت الشعوب

---

(١) الزوراء، السنة الحادية والثلاثون، العدد ٨٣١، جمادي الأولى سنة ١٣١٧ هـ.

(٢) الزوراء، السنة الرابعة والعشرون، العدد ١٥٤٣، ٢ شعبان سنة ١٣١٠ هـ.

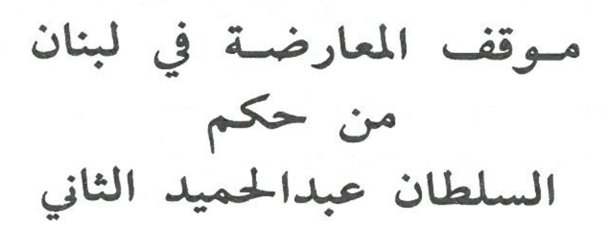
الزوراء، السنة الحادية والثلاثون، العدد ٨٢٤، ١٨ ربيع الأول سنة ١٣١٧ هـ.

العربية المسلمة في مصر لنجح المشروع. ولكن الشعب المصري كان مغلوباً على أمره والأمر كله بيد بريطانيا فهي التي تمسكت بالحدود. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد عرب الحجاز يقاومون هذا المشروع وينظرون إليه من زاوية مصالحهم الخاصة التي يجنونها من وراء نقل الحجاج على الإبل دون النظر إلى مصلحة العالم الإسلامي بأجمعه، أم الجزء الشرقي من جزيرة العرب فقد حاول عبدالحميد ربطه بسكة حديد. وبذلك يتمكن سكان الخليج وبلاد الرافدين من الاتصال بالشام. والاتصال بإخوانهم في الحجاز وأداء فريضة الحج لأن عبدالحميد كان يهدف وصله بسكة حديد الحجاز. غير أن الكويت ارتبطت مع بريطانيا بمعاهدة كانت عاملاً رئيسياً في فشل هذا المشروع. فلو ساعدت الدولة العثمانية بإيجاد محطة لسكة حديد بغداد في الكويت لنجح المشروع. ولو تكاتف العالم الإسلامي بصفة عامة والعالم العربي بصفة خاصة مع مشروعات عبدالحميد هذه وأمدوه بالمال والرجال لربما تغير وجه تاريخنا اليوم.

أما كون عبدالحميد له أهداف أخرى من وراء هذا المشروع سياسية وعسكرية فلا أعتقد أن هذا سبباً مبرراً لعدم التعاون معه، فمن حق رئيس الدولة المسلم أن ينظر من عدة زوايا إذا كان فيها صالح الأمة الإسلامية. فما هي بعد عيوب هذا المشروع لو كان يحمل في طياته أهدافاً دينية وقد عرفناها، وأهدافاً سياسية وعسكرية لقمع أي ثورة تخرج على الدولة؟! أنريد ثورة نفتت بها جسم الدولة العثمانية الإسلامية وبعدها نلقي اللوم على عبدالحميد. كل هذه الأفكار والترهات والأسباب بذور أوجدتها الدول الأجنبية لتبقي على الدولة العثمانية دولة مريضة في نظرهم يتطلعون إلى افتراسها كل لحظة. وليس لهم هم إلا مصالحهم.

صحيح أن السلطان عبدالحميد له بعض الأخطاء فلم يكن مبرءاً من كل عيب. ولكن ليس من حق مؤرخينا العرب والمسلمين تصيد مثل هذه الهفوات ووضعها تحت المجهر المكبر وتناسي بعض الأمجاد التي ساهم في إحيائها.

الفصل الثاني



موقف المعارضة في لبنان
من حكم
السلطان عبدالحميد الثاني

- الحركة الطائفية في جبل لبنان بعد عام ١٢٧٣ هـ - ١٨٥٦ م.
- النشاط الأدبي ودوره في نشر فكرة القومية العربية.
- النشاط السياسي ودوره في نشر فكرة القومية العربية.



الحركة الطائفية في جبل لبنان[1] بعد عام ١٢٧٣ هـ - ١٨٥٦ م

لعل القارىء يظن بأنني قد خرجت عن الموضوع الذي أبحث فيه حينما أتحدث عن الحركة الطائفية في جبل لبنان عام ١٢٧٣ هـ - ١٨٥٦ م لأن تلك الفترة سابقة لفترة حكم السلطان عبدالحميد الثاني.

وإنني في الحقيقة لم أخرج عن الموضوع ذلك أن الحديث عن التنوع الطائفي في جبل لبنان والعداء بين تلك الطوائف الذي غرسته الدول الأوربية لخدمة مصالحها كان الشرارة الأولى لعداء قومي كبير قام في لبنان ضد الحكم العثماني، وإن ما جرى في لبنان في هذه الفترة ليعتبر نواة لما ظهر

---

(١) جبل لبنان أو الجنوب اللبناني اليوم، ويطلق عليه أحياناً اسم «جبل عاملة» أو «جبل عامل» على الأغلب - تخفيفاً لكثرة الاستعمال - نسبة لعاملة القبيلة القحطانية التي نزلت الديار الشامية عندما هاجرت من اليمن بعد سيل العرم مع من هاجر من قبائل الجنوب، كلخم، وغسان، وجذام، وهؤلاء أخوة لعاملة، وهم جميعاً أبناء سبأ بن يعرب بن قحطان. (الزبيدي، تاج العروس جـ٨ ص ٣٥، المطبعة الخيرية مصر ١٣٠٦ هـ). (القلقشندي، صبح الأعشى، الجزء الأول ص ٣٣٦ القاهرة ١٩١٤ م). (أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، الجزء الثامن القسم الأول ص ٣٥١ بيروت ١٩٥٥ م).
ويبدو أن هذه القبيلة سكنت أولاً الجنوب الغربي من البحر الميت ثم صعدت نحو الشمال بعد الفتح الإسلامي بقليل وحلت القسم الأعلى من جبال الجليل، الذي سمي منذ ذلك الحين جبل عامل، وبعدها بقرون قليلة انتشرت القبيلة في بلاد الشقيف من جنوب لبنان اليوم.
(محمد كاظم مكي، الحركة الفكرية والأدبية في جبل عامل ص ١٠ دار الأندلس للطباعة والنشر، لبنان).

في عهد السلطان عبدالحميد من معارضة لحكمه، اتخذت جوانب متعددة استمدت جذورها واتجاهاتها من هذه الفترة التي سبقت حكمه.

كانت بلاد الشام بصورة عامة ومنطقة جبل لبنان بصورة خاصة تموج بعدد كبير من العصبيات الإقطاعية والطائفية، كما شهدت تعدداً كبيراً في الانتماء المذهبي لسكانها، فكان إلى جانب المسلمين السنيين الموالين للدولة العثمانية والذين شكلوا الأكثرية الساحقة من السكان لاسيما في المدن، تمركزت في المناطق الجبلية الريفية طوائف إسلامية أخرى (أو ذات أصول إسلامية من شيعة ونصيرية ودروز) اختلفت درجة ولائها للدولة العثمانية حسب الظروف والمراحل التاريخية المختلفة. وإلى جانب هذه الطوائف الإسلامية كان يوجد طائفة المارونية، ولم يكن هناك تجانس بين هذه الطوائف المختلفة[١].

وقد تعددت آراء المؤرخين والباحثين عن أسباب العداء بين هذه الطوائف وبين الدولة العثمانية. فيذكر بعض المؤرخين أن كل طائفة تريد التوسع على حساب الأخرى، كما أن معارضتهم للدولة العثمانية وعدم الاستجابة لها في تطبيق النظم والإصلاحات الحديثة تهدف بالدرجة الأولى إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية[٢].

ويرجع بعض المؤرخين سبب هذه الفتن إلى أسباب اقتصادية ومن أهمها التناقض الشديد بين الفلاحين ومشايخهم، مما أدى إلى تفكك علاقات التبعية الاقتصادية لدى الفلاح بصاحب الأرض، وذلك بفعل هيمنة السوق وسيطرة المتمولين والتجار في المدن والقرى على عملية تصدير منتجات الجبل. كذلك بفعل حاجة الفلاح الماسة إلى تملك أراض كانت العائلات التي استأثرت بالمقاطعات تصر على عدم التفريط بأي شبر منها. فكان الفلاح لا يرى تحرره إلا عبر أمرين: تملك الأرض وهذا الأمر صعب واستبعاد سلطة المقاطعجي[٣] المسلطة فوق رقبته والتي كانت تقتطع نصف الأرباح بدون

---

(١) وجيه كوثراني، المرجع السابق ص ٣١ ـ ٣٥.
(٢) عبدالعزيز عوض، المرجع السابق ص ٢٩٣.
(٣) يعني الملتزم.

مشاركة في الانتاج، رغم أن القوانين العثمانية قد حدت من سلطتهم إلا أنهم لا زالوا يمارسونها وبصورة أشد تعسفاً[١]. ومن هنا يتضح لنا تفسير حالة الجبل التي كانت في ثورة دائمة بين الفلاحين والملتزمين، يضاف إلى هذا تغلغل النفوذ الأوربي بصورة عامة في الدولة العثمانية، وبصورة خاصة في جبل لبنان، وقد اتخذ هذا التغلغل أشكالاً متنوعة منها التغلغل الرأسمالي الأوربي، والامتيازات المعطاة للجاليات والتجار الأوربيين داخل الدولة العثمانية والتي كان قد منحها إياها منذ وقت مبكر السلطان سليمان القانوني، وبذلك هيمن التجار الأوربيون داخل الدولة العثمانية هيمنة كاملة لاسيما في المدن التجارية والمرافىء، وأخذت هذه الهيمنة تزداد بقدر ما كان يزداد ضعف الدولة العثمانية وتفكك مؤسساتها الإدارية والاقتصادية، وبازدياد نفوذ أوربا الاقتصادي في الدولة العثمانية بدأ نفوذها السياسي يظهر على مسرح الأحداث عن طريق قنصلياتها وجالياتها في داخل الدولة العثمانية، وأصبحوا يشكلون سلطة قوية مستقلة عن السلطة العثمانية وتشكل عملياً «دولة داخل دولة» وتمادت حقوق الامتيازات هذه ـ لاسيما بالنسبة لفرنسا ـ حتى شملت الملل المرتبطة بكنيسة روما، واستطاعت فرنسا أن تحصل على موافقة من الدولة العثمانية تعطيها الحق في حماية جالياتها من التجار والقناصل والوكلاء والعملاء داخل الدولة العثمانية، كما نالت إنجلترا من الدولة العثمانية حق حماية الدروز، وأصبحت منطقة جبل عامل سوقاً أوربياً رائجة للمنتوجات الإنجليزية والفرنسية تزاحم الانتاج المحلي بل وتتغلب عليه في بعض الأحيان. ولم يقف النفوذ الإنجليزي والفرنسي عند هذا الحد بل نشطت الإرساليات التنصيرية، وانتشرت المدارس بروؤس أموال أوربية. وسنرى في هذا الكتاب أثر النفوذ الأوربي في الأوضاع الداخلية في جبل لبنان[٢].

بينما يرى بعض المؤرخين أن أسباب الفتن والثورات التي قامت في جبل

---

(١) وجيه كوثراني، المرجع السابق ص ٥٠ ـ ٦٢.
(٢) Abdallah Frangi, the Plo and Palestine. P. 28 London 1983.
ووجيه كوثراني، المرجع السابق ص ٤١ ـ ٥٢.

لبنان يرجع إلى مساوىء الحكم العثماني وبخاصة بعد انسحاب المصريين من بلاد الشام إذ أن جميع الطوائف قد نالت تسهيلات كبيرة خلال مدة ذلك الحكم، مما دفع بهذه الطوائف إلى التمسك بهذه التسهيلات بعد انسحاب المصريين من الشام[1]، وتدعي هذه الطوائف أن الدولة العثمانية كانت تبالغ في التفرقة بين المسلمين والنصارى كما تبالغ في تحقير الطوائف النصرانية مما أثار الحقد في نفوسهم وعادوا إلى التمسك بشدة بأصولهم الأوربية البعيدة وديانتهم النصرانية[2].

ويذهب فريق آخر من الباحثين إلى أن ثورات الفلاحين التي كانت شبه متصلة قد استلهمت مطالبها من التنظيمات العثمانية التي أصدرتها الدولة بعد إلحاح شديد من الدول الأوربية التي تريد ضمان سلامة رعاياها، وقد تمثلت هذه التنظيمات في خط «شريف كلخانة»[3]، الصادر عام ١٢٥٥ هـ - ١٨٣٩ م، و«الخط الهمايوني»[4] عام ١٢٧٣ هـ - ١٨٥٦ م والتي نصت على مبدأ المساواة بين المسلمين والنصارى، ونظمت كل ولاية بشكل يحمي الفلاحين من تعسف الملتزمين وأصحاب الأرض والتي لم تطبق على الوجه المرضي، فأخذ الفلاحون بصورة خاصة ينادون بتطبيقها ويعبرون عما تكنه نفوسهم ببعض الثورات والانتفاضات[5].

وخلاصة القول أننا لا نستطيع أن نخصص سبباً بعينه لهذه الثورات في

(١) لطيفة محمد سالم، الحكم المصري في الشام ١٨٣١ - ١٨٤١ م ص ٢٧٤ - ٢٩٨ ط ١ دار الكتاب الجامعي القاهرة.

(٢) وجيه كوثراني، المرجع السابق ص ٤١ - ٥٢.
وحسين مؤنس، الشرق الإسلامي في العصر الحديث ص ٢٧٩ مطبعة حجازي بالقاهرة، ط ٢ ١٩٣٨ م.

(٣) دائرة المعارف التركية، ميدان لاروس، مادة «Sülhane»

(٤) أحمد مدحت، المصدر السابق ص ٢٨٣ - ٢٩٣.

(٥) F.O. 881/9480.
وجيه كوثراني، المرجع السابق ص ٦٤ و٦٥.

جبل لبنان. فنقول إن الأسباب المتقدم ذكرها شاركت جميعها في إثارة الفتن والاضطرابات وبنسب مختلفة.

عاش جبل لبنان بعض الهدوء النسبي أيام حكم محمد علي باشا على الشام، وبعد انسحاب الأخير سنة ١٢٥٧ هـ - ١٨٤٠ م عادت الفتن والفوضى من جديد وازداد تدخل الدول الأوربية وخاصة إنجلترا وفرنسا، ونقم الأعيان من المقاطعجية الدروز في شمال جبل لبنان على الموارنة الذين استخدمهم إبراهيم باشا على قتالهم فتسرب هؤلاء الموارنة إلى مناطقهم في جبل لبنان الجنوبي بأعداد كبيرة واستقروا هناك، وقد تمت هذه الهجرة في عهد فخرالدين المعني المتسامح دينياً، وكان الفلاحون الموارنة في الجنوب يستخدمون من قبل المقاطعجية الدروز في استثمار الأراضي مما أدى إلى كثير من الانتفاضات. وفي الوقت نفسه وقع صراع بين أعضاء الطائفة المارونية نفسها وذلك بين أسر الأعيان الإقطاعيين الذين أرادوا الحفاظ على سلطتهم، وبين رجال الدين الذين ازداد نفوذهم ودعموا الفلاحين الموارنة ضد الإقطاعيين، وأخذت الثورة الاقتصادية تزداد نفوذاً وشوكة في جبل لبنان. وظلت الحال هكذا في صراع دائر بين الموارنة وسادتهم وبين الموارنة والدروز حتى تدخلت الدولة العثمانية سنة ١٢٥٦ هـ - ١٨٤٣ م حيث عمدت إلى تقسيم الجبل إلى منطقتين، يحكم المنطقة الشمالية قائمقام ماروني، والمنطقة الجنوبية قائمّقام درزي[1] ويفصل بين المنطقتين طريق دمشق - بيروت. وعلى الرغم من هذا التعديل الذي أدخلته الدولة فقد بقيت الأوضاع متوترة بسبب وجود أعداد كبيرة من الموارنة التي يشرف عليها قائمقام درزي فاحتج الموارنة على ذلك. وعادت الصراعات بينهم. وفي عام ١٢٦١ هـ - ١٨٤٥ م أرسلت

(١) يقع جبل الدروز في الجزء الجنوبي من سورية كما هو الآن سهل منبسط يسمى سهل حوران، وإلى جانب هذا السهل من الناحية الشرقية سلسلة جبال قائمة جرداء قليلة الارتفاع، وعرة المسالك عرفت باسم «جبال الدروز» لأن هذه الطائفة اتخذتها موطناً ومقراً لها في سورية.

الدولة العثمانية وزير خارجيتها شكيب أفندي الذي أبقى على النظام القائم، وأدخل بعض التعديلات لكي يرضي الطرفين[1].

هدأت الأحوال مقدماً بين الطرفين حتى عام ١٢٧٥ هـ - ١٨٥٨ م حيث أتيح لها أن تنفجر من جديد حيث ثار الفلاحون الموارنة في منطقة كسروان على الإقطاعيين الموارنة من آل الخازن، وكان يقود الفلاحين الموارنة في ثورتهم هذه التي عرفت بالعامية زعيم يسمى طانيوس شاهين من ريفون، وقد تمكن طانيوس من طرد آل خازن وإقامة جمهورية فلاحين في جبل لبنان الشمالي عام ١٢٧٦ هـ - ١٨٥٩ م ونصب نفسه حاكماً مطلقاً، وقد ساعده في بداية الأمر رجال الدين الذين عارضوا الزعماء الإقطاعيين. كما أيدته الحكومة العثمانية معنوياً، وذلك بسكوتها عن ثورته لأنها كانت تريد الحد من سلطة الزعماء المحليين[2].

أما الفلاحون الدروز في جنوب جبل لبنان فمع إعجابهم بثورة الفلاحين في منطقة كسروان إلا أنهم ترددوا في الثورة على زعمائهم الإقطاعيين الدروز. في حين أن الفلاحين الموارنة في الجنوب ثاروا للتحرر من زعمائهم الإقطاعيين الذين هم دروز. ونتيجة لهذا الصراع دعم الفلاحون الدروز زعماءهم ضد الفلاحين الموارنة فشبت نار الفتنة مما أتاح الفرصة لتدخل الدول الأوربية حيث أيد الإنكليز الدروز، والفرنسيون الموارنة وبدأت المذابح في منطقة جبل لبنان الجنوبي، وامتدت حتى شملت دمشق، وقد حاول الأمير عبدالقادر الجزائري وكبار علماء المسلمين وقف هذه الفتن، ولكن دون جدوى، ولعل تمادي هذه الثورات كانت نتيجة الامتيازات الممتازة التي نالها النصارى إبان الحكم المصري في الشام والتي أثارت الغيرة الشديدة لدى

(١) F. O. 881/9480.
وجيه كوثراني، المرجع السابق ص ٦٤ و٦٥.

(٢) زكي النقاش، أضواء توضيحية على تاريخ المارونية، ص ١١٢ - ١٣٢.
وعبدالكريم رافق، المرجع السابق ص ٤٢٢.
وفيليب حتي، لبنان في التاريخ ص ٥٣٠.
وملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي الحديث جـ١ ص ٧٤ - ٧٨.

بعض المسلمين. كما أن خط شريف همايون عام ١٢٧٣ هـ - ١٨٥٦ م أقر المساواة في كثير من النواحي بين الرعايا على اختلاف مذاهبهم. ومن هنا يتضح أن العمود الفقري لهذه الثورة هو الجانب الاقتصادي بالإضافة إلى مساعدة عوامل أخرى سبق الإشارة إليها. ومما يؤكد هذا الجانب أن كثيراً من المدينين فقد هاجموا دائنيهم من المذهب نفسه أحياناً للتخلص من الدين. وتفاقم الأمر واشتدت الفتن[1].

وتتلخص مطالب هؤلاء الفلاحين الثائرين في طلب المساواة في توزيع الضرائب، وإبطال المظالم والهدايا الإلزامية للمشايخ في المناسبات والتمثيل الشعبي للأهالي، ومساواة الجميع أمام القانون والهيئة الاجتماعية. واقترح في مسألة التمثيل السياسي إيجاد مأمورين (موظفين) يختار منهم مأمور واحد من آل خازن يحصر مسؤليات أسرته بيده ويساعده وكلاء يمثلون أهالي كل قرية. ولكن بعد أن استلم طانيوس شاهين زعامة الفلاحين تغير الاقتراح فطلب الفلاحون مأموراً أو أكثر منهم، ومن ثم عقدوا اجتماعات في كسروان. وانتخبوا زعيمهم شاهين مديراً لشؤونهم يتبع القائمّقام بدلاً من المشايخ الخازنيين أصحاب الإقطاع ورؤسائهم السابقين[2].

ويرى بعض المؤرخين - وهو ما أميل إليه - أن السبب الرئيسي لمشاكل جبل لبنان يرجع للدسائس الفرنسية والإنجليزية. حيث أن عدد الموارنة في جبل لبنان كان أكثر من غيرهم من بقية الطوائف، بالإضافة إلى أن تفوقهم في الثروة جعلهم يطمعون في الاستقلال بتحريض من فرنسا التي ما فتئت تلهب حماسهم بالخطب كخطبة كريميو التي ألقاها في مجلس النواب الفرنسي في ١٢٦٤ هـ - أغسطس عام ١٨٤٧ م وغيره مما بعث فيهم الأمال للتخلص من الحكام العثمانيين والدروز في ضربة واحدة بمساعدة فرنسا، وكان إمبراطور

(١) عبدالكريم رافق، المرجع السابق ص ٤٢٢ - ٤٢٤.
كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٥٧٣، ترجمة نبيه أمين فارس وزميله، دار العلم للملايين بيروت.

(٢) أحمد طربين، أزمة الحكم في لبنان منذ سقوط الأسرة الشهابية حتى ابتداء عهد المتصرفية (١٤٨٢ - ١٨٦١ م) ص ١٠٤ و ١٠٥، دمشق ١٩٦٦ م.

فرنسا نابليون الثالث يطمع في ضم هذا الجبل إلى ملكه مستنداً إلى وجود الطائفة المارونية الشديدة التعلق بفرنسا فراح العملاء الفرنسيون يبثون روح الشقاق والنزاع بين سكان الجبل لعلهم يجدون في الفتنة التي تشب بين الدروز والموارنة سبيلاً إلى بسط سيطرتهم على جبل لبنان، ومما زاد في عنفوان الطائفة المارونية تحريض البابوية وإطرائها لهم. وكانت تطلق عليهم اسم «الخدم المخلصين والأبناء الأعزاء». ويذكر أنصار هذا الرأي أنه عندما ماطل العثمانيون في تنفيذ التنظيمات الخيرية والإصلاحات الموعودة تألفت لجان نصرانية في بيروت غرضها تهيئة تحرير النصارى من حكم العثمانيين. وفي رسالة كتبها خوري ماروني إلى طانيوس شاهين ما يشير إلى مساندة الوكلاء الفرنسيين للموارنة وتدخلهم في شئون الجبل من قبل وقوع الحرب الأهلية وفيها تحذير على لسان القنصل الفرنسي لطانيوس شاهين وجماعته من التسليم أو الهزيمة وحث على الحرب ضد المشايخ والعساكر العثمانية. ووعد بالنجدة عند الحاجة[1].

ويذكر بعض المؤرخين أن فرنسا كانت في صعوبات مع الباب العالي في ذلك الوقت حول مسألة قناة السويس، ورفض السلطان التصديق على عقد الامتياز الذي كان محمد سعيد قد منحه لفرديناند دي ليسبس، فاستندت إلى حمايتها الدينية للكاثوليكيين والمارونيين لكي تضغط على الباب العالي وتهدده بأنها تشجع استقلال سوريا ولبنان، وإنشاء امبراطورية عربية يحكمها «الأمير عبدالقادر الجزائري»[2].

كما يذكر أيضاً بعض المؤرخين أن الموارنة كانوا يتلقون السلاح من فرنسا فقد رسا في عام ١٢٧٥ هـ - ١٨٥٨ م مركب حربي فرنسي بالقرب من

---

(١) F.O. 226/215, Beirut Sept. 3 ed 1893.
Embassy No. 43.
F. O. 881/5435, From Sir E. Thornton to the Earl of Iddesleigh, 9 August 1886.
أحمد طربين، المرجع السابق ص ١١٩ - ١٢١.
(٢) جلال يحيى، المرجع السابق ص ١٧٧ و١٧٨.

طرابلس وأنزل أسلحة اشترى منها أهل طرابلس أنفسهم خمسمائة بندقية، ولما وصل الخبر إلى بيروت أرسلت الحكومة العثمانية عشرة مدافع لحماية المدينة من هجوم قد يقوم به أهل زغرتا[1].

وممن شارك في مسؤولية حوادث جبل لبنان العملاء البريطانيين الذين رأوا أن مصلحة حكومتهم تعتمد على مساندة الدروز. وقد تحدث النائب مونسل وقال إن إنجلترا هي سبب ما جرى في سورية وذلك بسعيها لإبدال هيئة الحكم في جبل لبنان (الشهابيين) نكاية بفرنسا ومعارضة لبعض الدول في أوربا. وذهب أيضاً إلى مثل هذا الاتهام السير شارل نابيير[2].

ويقال أن الكونيل تشرشل الذي كان قد شارك في الحملة الموجهة ضد إبراهيم باشا في الشام، واستقر في الإقليم بعد عودة الحكم العثماني هو الذي رتب هجوم الدروز على زحلة[3].

وكان الدروز يتلقون الأسلحة من بريطانيا وينازلون بها الجنود العثمانيين ثم يفرون إلى الصحراء أو الجبال ليعودوا إلى مباغته قوات الحكومة العثمانية مرة أخرى[4].

وكان معظم المؤرخين الإنجليز يساعدونه على إدامة الفوارق والخدمات في لبنان ليس فقط بين المسلمين وأبناء الطوائف الأخرى بل بين المسلمين

---

(١) معهد البحوث والدراسات العربية، الأزمة اللبنانية ص ١٣٥، ١٩٧٨ م.
(٢) F. O. 226/202, F.R.ST John EQ chargé D, Affaire Consul From Vice Consul Jago, 13 Feb 1881 Damascus.
أحمد طربين، المرجع السابق ص ١٢٤ و١٢٥.
وجريدة الأخبار. العدد ٨٢ السنة الأولى، ١٣ نوفمبر ١٨٩٦ م.
ومحمد علي محمد القوزي، الثورات في جبل لبنان. ١٨٤٠ - ١٨٦١ ص ٢٠٥، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الآداب جامعة القاهرة، إشراف د. محمد أحمد أنيس عام ١٩٧٧ م.
(٣) جلال يحيى، المرجع السابق ص ١٧٧.
(٤) الأخبار، العدد ١٦٣، السنة الأولى، ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٧ م.

أنفسهم أيضاً فيقول بعضهم يجب أن نستغل الفرصة لنفرق بين العربي المسلم والعربي النصراني حتى لا يتفق العرب على شيء[1].

هذه بصفة عامة الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ثورة جبل لبنان، وهناك عدة عوامل جعلت المنطقة مستعدة للانفجار قبيل عام ١٢٧٧ هـ - ١٨٦٠ م منها:

١ ـ كان السلاح متوفراً وبكثرة في أيدي أهالي الجبل، وأصبحت بيروت مركزاً نشطاً لبيع السلاح وبالتالي يصبح اللجوء إلى استخدامه من الأمور التي تتبادر إلى أذهان زعماء الأطراف المتنازعة.

٢ ـ أن الصراع الطائفي كان قد هدأ مظهرياً ولكنه كان مستعداً للانفجار، حيث كان الفكر الطائفي مسؤولاً عن تحويل الأزمات المحدودة إلى أزمات كبرى. ومن ناحية أخرى فإن استخدام الفكر الديني في المنازعات المحلية في مثل تلك الظروف يجعل من اليسير تحريك العامة وإسناد القيادات المحلية إلى المتطرفين مما يعقد الموقف ويزيده صعوبة[2].

٣ ـ ثم إن تقارير القناصل الأوربيين إلى حكوماتهم كانت مليئة بالاتهامات الموجهة للموظفين العثمانيين من حيث أنهم مسؤولون عن تزايد الأزمات بين الدروز والموارنة. وأنا لا أستبعد ذلك حيث أن المشاعر الإسلامية حينذاك كانت كفيلة وكافية بأن تجعلهم يعاملون الموارنة معاملة غير طيبة، حيث كان النشاط التنصيري في البلاد العربية والتدخل الأوربي لصالح النصارى في الدولة العثمانية، وتوالي الضغط الاستعماري على هذه البلاد والبلاد الإسلامية الأخرى قد أصبح من المشكلات التي تثار في المجالس الإسلامية الخاصة والعامة، وأصبح المسلم ينظر بعين الريبة والشك إلى أوجه النشاط الأوربي في بلاده على اعتبار أنها معاول هدم لدينه وبلاده، ومن الوثائق التي تصور لنا وجهة نظر (برانت) قنصل بريطانيا في دمشق في هذه

---

(١) Arthur Goldhammer, The Arabs Maxime Rodinson. P. 27 London 1981.

(٢) معهد البحوث العربية، المرجع السابق ص ١١٣.

المشاعر. رسالته إلى وزير الخارجية البريطانية متحدثاً عن صدى مصرع قنصل بريطانيا وفرنسا في بلاد الشام بصفة عامة[1].

٤ ـ لقد أثر كثرة التدخل الأوربي في البلاد العربية والإسلامية على سلوك العثمانيين إزاء المشكلات التي يكون أحد النصارى طرفاً فيها، فقد كان الموقف أحياناً يتطلب استخدام نوع من الشدة ضدهم، ولكن كانوا إذا فعلوا شيئاً من هذا واجهوا احتجاجات القناصل الأوربيين الشديدة. وليس هذا فحسب بل واتهام الدول العثمانية بالتقصير، مما يجعل الأخيرة تضيق ذرعاً بالنصارى وبمشاكلهم المتتالية وخاصة في لبنان، وفي اعتقادنا أن هذا الشعور كان كفيلاً بأن يجعل الولاة والحكام العثمانيين مستعدين للانحياز ضد النصارى في بعض الأزمان. وبخاصة إذا كان الطرف الآخر المسلم أو الدرزي قد بدا وكأنه يدافع عن كيانه. وهذه الظروف هي التي واجهت خورشيد باشا - والي صيدا - خلال الأزمة بين الفلاحين والمقاطعجية عندما تطور هذا الصراع إلى حرب طائفية بين الموارنة والدروز ثم بين المسلمين والنصارى[2].

ولا شك أن السلطات العثمانية كان تنظر إلى تلك الأزمات بين الفلاحين والمقاطعجية في القائمّقامية المارونية على أنها دليل لهم على أن الحكم المباشر العثماني هو الحكم المناسب لهذه المنطقة المشاغبة والمقلقة لراحة السلطات العثمانية والمسؤلة عن توتر علاقاتها من وقت لآخر مع الحكومات الأوربية، وفي هذه الظروف وقعت الصدامات الأولى بين الموارنة والدروز قرب بيروت[3].

أسرعت الدولة العثمانية إلى إرسال فؤاد باشا وزير خارجيتها لمعاقبة زعماء الفتنة في دمشق وغيرها. وكانت الدولة العثمانية تهدف من وراء هذا الإجراء السريع أن تفوت على الدول الأوربية خطتها لإرسال حملة إلى الشام،

---

(١) F. O. 881/2946, From The Earl Derby to Sir. H. Elliot, 27 September 1876.

(٢) معهد البحوث والدراسات العربية، المرجع السابق ص ١١٤.

(٣) المرجع نفسه ص ١١٤.

وهي خطة تزعمتها فرنسا وطرحتها بكل قوة على المجتمع الأوربي الذي كان يرحب بذلك الدور. وكانت بريطانيا أخوف ما تخاف من أن تحصل فرنسا من خلال هذه الحملة على مكاسب تذكر. لذلك وقعت الدول الكبرى على اتفاقية بشأن تحديد أسلوب عمل القوة الأوربية (الفرنسية) في الشام على النحو التالي:

١ ـ إرسال قوة أوربية، ويتولى الإمبراطور نابليون الثالث إعداد نصف هذه القوة العسكرية.

٢ ـ عقب وصول الحملة إلى الشام يتفق قائدها مع القائد العثماني على أسلوب التحرك والعمل.

٣ ـ تتعهد الدول الكبرى الأوربية (فرنسا ـ روسيا ـ إنجلترا ـ بروسيا ـ النمسا) بدعم تلك القوة الأوربية.

٤ ـ لا تبقى هذه الحملة في الشام أكثر من ستة أشهر على أن يقدم الباب العالي المساعدات والتسهيلات لتلك الحملة[1].

وما إن وصلت الحملة الفرنسية إلى بيروت بقيادة بوفور «De Beaufart» حتى بدأ اختلاف وجهات النظر بينه وبين القائد العثماني فؤاد باشا في دمشق[2]. فكان بوفور يتعامل متعالياً ويتصرف وكأنه أصبح صاحب الأمر والنهي في المنطقة، وأن على الجميع أن يطيعوا أوامره حتى وزير الخارجية العثماني وقائد الحملة فؤاد باشا، مع أنه كان المفروض أن ينسق عملياته مع فؤاد باشا. حيث اقترح الأخير أن يعمل هو داخل ديار الدروز بينما يعمل بوفور في ديار الموارنة وكان فؤاد باشا يهدف من وراء ذلك إلى:

(١) معهد البحوث والدراسات العربية، المرجع السابق ص ١١٦ و١١٧.

(٢) تم اختيار فؤاد باشا من قبل الدولة العثمانية لهذه المهمة لأنه كان على جانب كبير من الحزم وسرعة التنفيذ والقدرة على مواجهة الدبلوماسية والعسكرية، وقد مثل حكومته في عدة مناسبات وكان النجاح حليفه.
(حمد علي محمد القوزي، المرجع السابق ص ٢٢٥ و ٢٢٦).

١ ـ إبعاد الجيش الفرنسي عن الصدام مع الدروز حتى لا تشتعل الحرب الطائفية من جديد.

٢ ـ قصر نشاط الجيش الفرنسي على ديار الموارنة[1].

غير أن بوفور أصر على ملاحقة الدروز، ومعنى هذا أن الحملة الفرنسية ستجوس في «حوران» وقد تصل إلى مشارف دمشق وتصبح الأمور الدولية والمحلية معقدة للغاية. إلا أن الدبلوماسيين البريطانيين عارضوا قائد الحملة العسكرية الفرنسية وتزعم هذه المعارضة اللورد دفرين Dufferin الذي عارض فرنسا في طلبها تمديد مدة الحملة العسكرية[2]. وليس قضية الخلافات بين الدول الأوربية بعضها مع بعض داخلة في مجال هذا الكتاب.

وقد قام فؤاد باشا بالمهمة التي أسندت إليه خير قيام، وأنه كما ذكر اللورد دفرين وقطاعاته العسكرية كانوا أكفاءاً تماماً للحفاظ على النظام، وأن وجود الجيش الفرنسي في سوريا يزيد الأمر سوءاً، وقد ذكر عالي باشا أن حكومته العثمانية تعتبر وجود القطاعات العسكرية الأجنبية عائقاً في تهدئة الأوضاع العامة في سوريا. إذ أن وجود هذه القوات تشجع المارونيين على الغطرسة والعنف حتى على أولئك الأبرياء[3].

وطلبت الحكومة العثمانية من القوات الفرنسية الانسحاب مقابل تعهدها بإصدار نظام إداري في الشهر نفسه لتنظيم أمور لبنان، وفعلاً تم انسحاب القوات الفرنسية في عام ١٢٧٨ هـ ـ يونية ١٨٦١ م وأصدرت الدولة العثمانية نظاماً إدارياً للبنان، شاركت الدول الأوربية[4] في وضعه. وعدل هذا النظام في عام ١٢٨١ هـ ـ ١٨٦٤ م، واستمر ساري المفعول حتى الحرب العالمية

(١) F. O. 881/2981, Confidential, From Tenterden, 21 November 1876.
ومعهد البحوث والدراسات العربية، المرجع السابق ص ١١٧.

(٢) المرجع نفسه ص ١١٧.

(٣) F. O. 881/2981, Confidential, From Tenterden, 21 November 1876.

(٤) الدول الأوربية هي: النمسا، فرنسا، انكلترا، بروسيا، روسيا، الدولة العثمانية.

الأولى[١]. ونص نظام إدارة جبل لبنان على البنود التالية:

ـ ضرورة أن يكون المتصرف نصرانياً.

ـ الاستقلال في الشؤون المالية لإدارة المتصرفية.

ـ تنظيم جهاز درك داخلي لحفظ الأمن من الأهالي أنفسهم. على أن تتمركز فرقة من الجيش العثماني على طرقات بيروت، دمشق، صيدا ويمكن للمتصرف بعد أخذ رأي مجلس الإدارة أن يطلب من السلطات العسكرية في ولاية سورية دخول هذه الفرق إلى جبل لبنان.

ـ ضمان الدول الأوروبية الكبرى «للنظام الأساسي» الموضوع لجبل لبنان وأخذ موافقتها على تعيين المتصرف من قبل الباب العالي[٢]. وفيما عدا الأمور السابق ذكرها فإن متصرفية جبل لبنان هي متصرفية عثمانية شأنها في تنظيم الإدارة والقضاء والعلاقات مع الباب العالي شأن بقية المتصرفيات والسناجق العثمانية. وللقضاء على الفوارق بين الفلاحين والملتزمين وما ينتج عن هذه الفوارق من فتن واضطرابات فقد نص النظام الأساسي على المساواة بين الجميع وإلغاء امتيازات الإقطاعيين والإمتيازات العائدة للمقاطعجيين. كما ألحت المادة الخامسة عشرة من النظام الصادر عام ١٢٨١ هـ ـ ١٨٦٤ م على

---

(١) فيليب حتّي، لبنان في التاريخ، منذ أقدم العصور إلى عصرنا الحاضر ص ٥٣٣ و ٥٣٦ ترجمة أنيس فريحة. بيروت دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٥٩ م.
وعبدالكريم رافق، المرجع السابق ص ٤٢٥ و ٤٢٦.
وأحمد طربين، المرجع السابق ص ١٤١ و ١٩٧.

(٢) انظر نص نظام إدارة جبل لبنان بالتفصيل في الوثائق الإنجليزية الآتية:
F. O. 881/2983, Firmans, Protocols, Relating to Lebanon 1841 To 1883.
F. O. 881/8119, Memoranda by Lord Percy On Special Arrangements Made for the government of Lebanon and Crete.
وملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي الحديث. الجزء الأول ص ١٠٠ ـ ١٠٥ الطبعة الثانية ١٩٨١ م ـ ١٤٠١ هـ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
ومحمد جميل بيهم، الحلقة المفقودة في تاريخ العرب ص ٦٣ و ٦٤ الطبعة الأولى، شركة مصطفى البابي بمصر ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠ م.

ضرورة إجراء إحصاء للسكان في أسرع وقت ممكن على أساس الطائفة والمقاطعة ومسح كل الأراضي المزروعة[١].

وهكذا استمر هذا النظام في جبل لبنان حتى قيام الحرب العالمية الأولى. ويتضح في هذا النظام، وفي جميع أنظمة الدولة العثمانية التي صدرت منذ خط شريف كلخانة سنة ١٢٥٥ هـ ـ ١٨٣٩ م بصمات التدخل الأوربي في أمور الدولة العثمانية الداخلية والخارجية، بل وفرضت الدول الأوربية على الدولة العثمانية أسلوباً معيناً ترتضيه هي وحرمت الدول العثمانية من ممارسة حقها الشرعي في ولاياتها، وحاولت الدولة العثمانية في نظامها هذا تقليم أظافر الإقطاعيين الذين تمادت مظالمهم تجاه الفلاحين.

وكانت ثورة ١٢٧٧ هـ ـ ١٨٦٠ م وما نتج عنها من تسويات سبباً في تقليل سلطة رجال الدين ورجال الإقطاع على الشعب، ولكنها سمحت للدول الأوربية بالتدخل في شؤون الشام وخلقت بذلك سابقة خطيرة لهذا الإقليم، وتمخض عن هذه الثورة إنشاء حكومة تمثل مصالح الشعب اللبناني، وفتحت أنظار الأهالي إلى خطر الاستمرار في حالة من الجهل والتعصب، ووجوب التخلص من ذلك وكان هذا سبباً في ازدياد حركة نشر التعليم الغربي بفتح المدارس وطبع الكتب وعقد الاجتماعات الأدبية والعلمة، كما أنها تسببت في دفع عدد من الشبان العرب إلى التفكير في تخليص بلادهم من الحكم العثماني مثل اليازجي والبستاني وغيرهم ممن نهلوا من نبع الثقافة الغربية، وعشقوا الحرية، وبدأت بذور الوطنية الأولى في الإنبات، واتخذت شكل الأماني القومية التي أخذت تزداد صلابة وتتبلور مع مرور الزمن[٢].

---

(١) وجيه كوثراني، المرجع السابق ص ٧٣ و ٧٤.
وعلي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الأول ص ٤٩ مطبعة الإرشاد. بغداد ١٩٦٩ م.
وأحمد طربين، المرجع السابق ص ١٩٩ ـ ٢٧٧.
وفيليب حتي، المرجع السابق ص ٥٣٧ ـ ٥٣٩.

(٢) وجيه كوثراني، المرجع السابق ص ٧٤.
وجلال يحيى، المرجع السابق ص ١٧٨ ـ ١٧٩.

ورغم هذا النظام الجديد لجبل لبنان فإنه لم تهدأ الأحوال وظل مستمراً في الثورات والانتفاضات والاحتجاجات حتى على الأنظمة الجديدة التي طلبوها هم، وأخذت الطوائف النصرانية على اختلاف مذاهبهم يطالبون بأنظمة جديدة، وما مرد تلك الاضطرابات إلا إلى الأصابع الأوربية التي كانت تغذيها بالفتن، بل وكانت الدول الأوربية وبخاصة بريطانيا تتدخل في تعيين الولاة والمتصرفين وأعضاء المحاكم فهي تريد من يؤيد سياستها ويراعي مصلحة الدروز بصفة خاصة، بل وكانت بريطانيا تراقب أعمال الولاة الذين تولوا إدارة جبل لبنان بعد ذلك مراقبة شديدة، وكان قناصلها وجواسيسها في الشام يرفعون إلى حكومتهم تقارير مفصلة عن أحوال المنطقة وما يقترحه لصالحهم فيها[1].

ولم تقف الدول الأوربية عن التدخل في أمور جبل لبنان فقد بقيت ولا زالت تحيك المؤامرات والدسائس والفتن لإشعال نار الثورة لخدمة مصالحهم الخاصة. ففي رسالة بعث بها القنصل العام البريطاني في بيروت إلى المستر دربي يذكر له فيها ما عم الدولة العثمانية من ضعف وخراب وديون على إثر الحرب العثمانية الروسية حتى أخذ الأهالي يتبرعون بكل نشاط لمساعدة الحكومة، ورغم ذلك فلم يدفع لبنان أي ضريبة ولم يتبرع بمتطوعين للجيش، ولم يتأثر بالأزمة العثمانية كثيراً. ثم يذكر القنصل البريطاني العام في بيروت أن المؤامرات التي رتبت لإثارة القلاقل في الجبل لم تأت بنتائج مؤدية للسلام.

---

(١) F. O. 881/9482, From Consul - General Cumberbatch To Sir G. Lowther. 9 September 1908.

F. O. 226/222, From H.C.A. lyres to the Hon. M. Herbert. 4 July 1896.

F. O. 226/206, Beirut Embassy, 18 may 1882.

F. O. 226/207, Damascus, 17 June 1883, Copy No. 16.

F. O. 226/217, To British Majesty's Consul General Beirut 20 June 1894.

F. O. 226/226, From Crow, to Mr. Bunsen, Lebanon Affairs, Beirut 23 Sep. 1898.

ويأسف على خيبة أمله وعمله هو وزملائه القناصل[1].

وتقارن وثيقة أخرى حكم العثمانيين للبلاد العربية بحكم الإنجليز للهند ذالكما النموذجان منطبقان تماماً، فكما أن للعرب أماني تختلف عن أماني بعض الأتراك، فكذلك الهنود بالنسبة للإنجليز، لكن إنجلترا نجحت في حكم الهند؟! فلماذا لم ينجح الأتراك! إن الوسيلة التي تحقق نجاحهم وضع دستور يفرض على كل رعايا الدولة العثمانية بالقوة ويمحي كل أماني جزئية. وطبعاً يكون هذا الدستور كما هو مفهوم من الوثائق والتقارير الإنجليزية مستوحى من النظم الغربية محققاً لمصالح الرعايا الأوربيين[2].

وكما أشرت سابقاً فقد كان لنشر التعليم الغربي بفتح المدارس وطبع الكتب وغير ذلك أثر في إيجاد فئة من المجتمع معارضة لحكم السلطان عبدالحميد لأنها نهلت من المعين الثقافي الغربي وسأتحدث عن هذه الفئة في الصفحات القادمة.

ولكن قبل الحديث عن هذه الفئة المعارضة للحكم العثماني أشير في عجالة إلى أثر حركات التنصير التي قامت بها الدول الأوربية في بلاد الشام والتي تعتبر في الحقيقة تعدي على كيان الدولة العثمانية المسلمة.

أنشأ المنصرون البروتستانت كلية في بيروت عام ١٢٧٩ هـ - ١٨٦٢ م وجعلوا على رأسها دانيال بلس Danial Bliss وهذه الكلية أصبحت فيما بعد الكلية السورية الأنجيلية، ثم هي اليوم الجامعة الأمريكية في بيروت، وكان الهدف من إنشاء هذه الكلية، والمدارس التي أنشئت قبلها في الشام هو تخريج منصرين يعتنقون الديانة النصرانية ويدعون لها بين أبناء وطنهم كما ذكر ذلك

---

(١) F. O. 881/3566, From Consul - General Eldridge To the Earl of Derby. 16 March 1878.

Mesrob K. Krikorian, Armenian in the Service of the Ottoman Empire 1860 - 1908. P. 88. London 1978.

(٢) F. O. 881/3637, Memorandum by Lieutenant General Sir A. Kemball, 25 March 1878.

مستر دانيال بلس في تقريره عندما كان الرئيس الأول للكلية السورية الإنجيلية في بيروت(١).

وقد قاومت الدولة العثمانية أعمال هؤلاء المنصرين بكل قوة، وأخذت تراقب حركاتهم مراقبة دقيقة حتى ضيقت الخناق علهيم، وكان موقف الدولة العلية من المنصرين موقفاً حازماً فألقت في سبيل مشاريعهم كل العراقيل، ولكنها لم تستطع أن تتخذ سياسة علنية تجاه المنصرين، ذلك لأنهم كانوا يأتون في الظاهر كرعايا إنجليز أو أمريكين أو دانمركيين أو فرنسيين فإذا استقروا في البلاد أخذوا في التنصير سراً ما أمكنهم، وكلما وجدوا مراقبة وسهراً من الدولة العثمانية لجأوا إلى قناصلهم، وكان القناصل يدافعون كرعايا أجانب في الظاهر أيضاً(٢).

بل لقد كان القناصل أنفسهم يعملون أحياناً للتنصير، فحاول المستر سكين Skene قنصل إنجلترا في حلب أن يسعى عام ١٢٧٧ هـ - ١٨٦٠ م إلى تحضير البدو في بادية الشام ليتوصل من هذا السبيل إلى اجتذاب أبنائهم إلى النصرانية، وفي العام التالي تأسست في لندن جمعية التنصير بين المسلمين ثم اتصلت هذه الجمعية بالمستر سكين في هذا الشأن ولكن لم يكتب لهذه الجمعية النجاح(٣).

وفي عام ١٣٠٦ هـ - ١٨٨٨ م أغلقت الدولة العثمانية مدارس المنصرين الأمريكيين، لأن هذه المدارس فتحت أبوابها بدون رخصة من الحكومة. ولكن المستر بسنغر Bissinger قنصل الولايات المتحدة الأمريكية في بيروت

(١) مصطفى خالدي وزميله، التبشير والاستعمار في البلاد العربية ص ٧٩ و ٩٥ و ٩٦، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٩٨٣ م.

(٢) F. O. 226/219, From. R. Longleyhall to J. Dickson Esqre. H.B.M. Consul - Jerusalem. 9 Nov. 1895.

F.O. 881/5460, From Count Munster to Earl Granville, 17 July 1882.

ومصطفى خالدي وزميله، المرجع السابق ص ١١٦ - ١١٨.

(٣) معهد البحوث والدراسات العربية، المرجع السابق ص ١١٩.

والمستر إسكار ستراوس Oscar Straus تدخلا في الأمر حتى سمح الوالي رضا باشا بأن تعود تلك المدارس إلى فتح أبوابها، على ألا تقبل إلا التلاميذ النصارى. ولكن الوزير والقنصل ما زالا يسعيان حتى حملا الوالي على إلغاء هذا الشرط. وهكذا كانت الدول الأجنبية تستغل ضعف الدولة العثمانية لتحمي أعمال رجال التنصير، مع أن الولايات المتحدة مثلًا لا يمكن أن تسمح لمدرسة أن تستقبل الطلاب الأميركيين بلا رخصة ثم تلقنهم فوق ذلك ما يخالف المبادىء الأميركية(١).

وكان أول ما خطر للمنصرين أن يخلقوا في الدولة العثمانية أسباباً تقود إلى الحرب، لأن الحرب تضعف الدولة العثماينة فيضعف سلطانها على رعاياها، فيجد المنصرون حينئذ من ضعف العثمانيين منفذاً إلى التنصير بين المسلمين، ولقد كانت أكثر الحروب التي شنتها أوربا من قبل على الدول الإسلامية دينية في أساسها كالحروب الصليبية والحروب في الأندلس، وكذلك في القرنين التاسع عشر والعشرين كانت حروب الدول الغربية المشنونة على الدولة العثمانية متميزة بعامل ديني.

إذاً فقد كانت الدولة العثمانية على حق في خوفها من المنصرين الذين لم يكونوا فقط يثيرون الفتن في دولتها بل كانوا أيضاً يتجسسون لدولهم سياسياً وعسكرياً، ويبثون روح الفرقة بين رعايا الدولة العثمانية، كما حدث في الشام كما أشرت سابقاً.

(١) F. O. 226/208, From John Dickson To H.E. Sir William A. White, Damascus, 21 March 1887.

F. O. 226/211, Beirut, 24 June 1890 No. 36 Embassy.

F. O. 226/213, Beirut, 5 Oct. 1882.

Memorandum on Mr. Fallscheen's Report on The Persecution Protestant on the Nables District.

ومعهد البحوث والدراسات، المرجع السابق ص ١١٩ و ١٢٠.

النشاط الأدبي
ودوره في نشر فكرة القومية العربية

وقد تمثل هذا النشاط في عدد من الشخصيات التي برزت على مسرح الأحداث، وقامت بدور كبير وبارز في نشر المؤلفات والكتب وإنشاء الصحف والمجلات التي تنادي في مضمونها بنشر فكرة القومية العربية بصورة خفية ومتحرزة. وسأورد نماذج من ذلك كان لها دور فعال في الدعوة إلى إحياء القومية العربية داخل كيان الدولة العثمانية.

نصيف اليازجي:

ولد نصيف اليازجي في لبنان سنة ١٢١٥ هـ - ١٨٠٠ م[(١)] ودرس فيها على الطريقة التقليدية المتبعة في ذلك العصر، ولم تنجح في إثارة مواهبه، فاتجه إلى قراءة المخطوطات في الأديرة يطالعها بشغف شديد، فأعجب بعظمة التراث الماضي العريق، فأصبح همه الوحيد هو إحياء هذا التراث لتطلع الأجيال المقبلة على ماضيهم العريق، وألف عدداً من الكتب المدرسية في العلوم العربية، واجتهد في كتابة الشعر الفصيح والمعلقات. وبعد أن ترك خدمة الأمير بشير الثاني الشهابي في عام ١٢٥٦ هـ - ١٨٤٠ م بعد أن نفي الأمير في نفس السنة، انقطع في قريته التي تقع بالقرب من بيروت يعلم اللغة العربية التي لم يتقن سواها ويعقد الحلقات الأدبية للعرب من كافة المذاهب.

---

(١) هو نصيف بن عبدالله بن ناصيف بن جنبلاط بن سعد اليازجي اللبناني المولد. الحمصي الأصل هاجر جدة سعد مع جماعة من أقاربه وذويه عام ١١٠٢ هـ - ١٦٩٠ لظلم لحق بهم واستقر بعضهم في ساحل لبنان الغربي. وآخرون في وادي التيم، بينما تفرق بعضهم في مواطن متفرقة.
(جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق. . . ص ٥١٢).

ومن الكتب التي اشتهر بها كتاب «فصل الخطاب في أصول لغة الأعراب» الذي صدر أولاً في مالطة سنة ١٢٥٢ هـ - ١٨٣٦ م، كما جمع مقالاته الأدبية في كتابه المسمى «مجمع البحرين» الذي صدر في بيروت سنة ١٢٧٣ هـ - ١٨٥٦ م والتي قلد بها مقامات الحريري. ويعتبر نصيف اليازجي من مشاهير كتاب العربية في القرن التاسع عشر الميلادي. وأستاذاً للعربية في وقت انتشرت اللغة العامية، وهو أحد أركان النهضة العربية في بلاد الشام، وأستاذ للعديد من أبناء جيله والأجيال اللاحقة[(١)].

- بطرس البستاني[(٢)]:

هو أحد الشخصيات العربية الكبيرة التي أسهمت بدور فعال في نشر القومية العربية وذلك من خلال كتبه وصحفه التي أصدرها، ويمتاز بسعة ثقافته وإطلاعه وإلمامه بعدة لغات أجنبية إلى جانب اللغة العربية، تلقى دروسه الأولى في مدرسة ورقة المارونية واشتغل بعد تخرجه بالتعليم، كما أنه اعتنق البروتستانتية، واحتك بعدد من الإرساليات الغربية، وأسهم في ترجمة الإنجيل إلى اللغة العربية[(٣)].

ومن الجهود التي قام بها بطرس البستاني في عام ١٢٨٠ هـ - ١٨٦٣ م أنه أسس المدرسة الوطنية التي قامت على الفكرة الوطنية وليس الدينية، إذ لا فرق عنده بين الطوائف الدينية على اختلاف أنواعها. فحب الوطن وخدمته فوق أي خلافات مذهبية، ومن الشعارات التي قامت عليها مدرسته مبدأ

---

(١) عبدالكريم رافق، المرجع السابق ص ٥١٢ وفيليب حتّي، المرجع السابق ص ٥٦٢ و ٥٦٣ وسامي الدهان، الأمير شكيب إرسلان حياته وآثاره ص ٥٣ - ٥٥، مكتبة الدراسة الأدبية ٢١، دار المعارف بمصر.

(٢) هو بطرس بن بولس بن عبدالله بن كرم بن شديد بن أبي شديد بن محفوظ بن أبي محفوظ البستاني من أعيان الطائفة المارونية، ولد في الدبيسة عام ١٢٣٥ هـ - ١٨١٩ م وقد ظهرت عليه مخايل النجابة والذكاء منذ وقت مبكر.
(جرجي زيدان، المرجع السابق ص ٣٥ و ٣٦).

(٣) عبدالكريم رافق، المرجع السابق ص ٥١٢.

الجامعة الوطنية العثمانية، وقد أيد البستاني الاقتباس من الغرب بشرط ملائمة ما يقتبس للأوضاع المحلية[1].

وفي عام ١٢٧٧ هـ - ١٨٦٠ م أصدر بطرس البستاني صحيفة مكونة من صفحتين، أسماها «نفير سورية» وذلك في أثناء الحرب الطائفية في جبل لبنان وتعتبر أول جريدة عربية غير رسمية تدعو إلى وحدة الصف وجمع الكلمة بين الطوائف، وكان طابع هذه الجريدة أدبي يحمل في طياته نصائح أدبية وطنية تدعو إلى الترابط بين الطوائف المختلفة والأديان المتعددة، وأخذ البستاني يبث الروح الوطنية بين المواطنين. ويوقع مقالات باسم محب الوطن. والوطن الذي عناه هو سورية بكاملها أي بلاد الشام، وظل البستاني يوالي نشر هذه الجريدة حتى انتهاء الفتن والاضطرابات في بلاد الشام، وقد صدر منها ثلاثة عشر عدداً[2].

وفي سنة ١٢٨٧ هـ - ١٨٧٠ م عكف بطرس البستاني على تأليف قاموس للغة العربية يتكون من جزئين بعنوان «محيط المحيط» وقد اختصر هذا القاموس تسهيلاً لطلاب العلم في كتاب سماه «قطر المحيط»[3] ثم انتقل البستاني إلى وضع موسوعة عربية باسم «دائرة المعارف» ظهر منها ستة مجلدات قبل موته، ثم أتمها أولاده وبعض أفراد عائلته فيما بعد حتى ظهر منها أحد عشر جزءاً[4]. وإن هذه الدائرة لتدل دلالة واضحة على سعة ثقافة بطرس

---

(١) المرجع نفسه ص ٥١٢ و٥١٣.
وشمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية، الجزء الأول ص ٦٦ و٦٧، دار المعارف بمصر.

(٢) عبدالكريم رافق، المرجع السابق ص ٥١٣ شمس الدين الرفاعي، المرجع نفسه ص ٦٦، وجرجي زيدان، المرجع السابق ص ٣٧.

(٣) عبدالكريم رافق، المرجع السابق ص ٥١٢.

(٤) توجه سليمان البستاني إلى مصر حيث أسهم في إصدار الجزئين العاشر والحادي عشر من دائرة المعارف. (جورج غريب، سليمان البستاني في مقدمة الإلياذة. ص ٦، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٢ م سلسلة الموسو في الأدب العربي).

البستاني واهتمامه ومتابعته بما يجري في أوربا والتعريف به[1].

وفي السنة نفسها أصدر البستاني مجلة «الجنان» وهي مجلة أدبية علمية تاريخية سياسية نصف شهرية، وكان شعارها أيضاً «حب الوطن من الأيمان» وكانت هذه المجلة واسعة الانتشار في العالم العربي، وكان ابنه سليم البستاني يكتب في هذه الجريدة، كما كان مدحت باشا والي سورية يشجع هذه الجريدة وذلك من خلال زياراته المتكررة لها واستغلاله لها لبث أفكاره ومبادئه، وقد استمر صدور هذه الجريدة حتى سنة ١٣٠٤ هـ - ١٨٨٦ م[2].

ثم أصدر المعلم بطرس البستاني صحيفة «الجنينة» عام ١٢٨٩ هـ - ١٨٧٢ م وكانت هذه الصحيفة تصدر أربعة أيام في الأسبوع وهي الاثنين والأربعاء والخميس والسبت، وكان من أهداف هذه الصحيفة تحبيب الثقافة العامة في نفوس الناس إلى جانب بث الحياة القومية والأدب القومي[3]. ويقال أن هذه الصحيفة لم تصدر إلا ثلاثة أشهر.

وفي عام ١٢٨٦ هـ - ١٨٦٩ م أصدر الأب أمبروسيوس مونو رئيس الآباء اليسوعيين في سورية صحيفة كاثوليكية إخبارية إسبوعية هي «البشير» وقد أنشئت هذه الصحيفة لخدمة الطوائف النصرانية الكاثوليكية الشرقية، وقد اتخذت من كلمات المسيح «تعرفون الحق والحق يحرركم» شعاراً لها.

وقد اشتهرت البشير بصدق الرواية والجرأة في الكتابة، وكانت في بداية ظهورها تكتب بعبارات ركيكة. أما مواضيعها فكانت تتناول المسائل الدينية، وبعض الحوادث المحلية، بالإضافة إلى الأخبار العالمية التي لها صلة بالدين، وكان لا يطالعها سوى جماعة الكاثوليك، فلما تولى الأب سليمان غانم اللبناني

---

(١) عبدالكريم رافق، المرجع نفسه ص ٥١٢.
وسليمان البستاني، المصدر نفسه ص ٣٨.

(٢) عبدالكريم رافق، المرجع نفسه ص ٥١٣.
وشمس الدين الرفاعي، المرجع السابق ص ٩١ و٩٢.

(٣) المرجع نفسه ص ٩٢.
وعبدالكريم رافق، المرجع نفسه ص ٥١٣.

اليسوعي إدارة الصحيفة، كان خليل البدوي رئيس التحرير، فأدخل الإثنين في هذه الصحيفة روحاً جديدة، ووسعا نطاق الأبحاث التي كانت تنشر فيها، كما صححا أسلوبها حتى صار يطالعها الكاثوليك وغيرهم[1].

وقد صدرت هذه الصحيفة باللغة العربية للتعبير عن رأي البعوث الجزويتية وكانت قد انتقلت من غزير إلى بيروت لتكون مقرها، وكانت هذه الصحيفة داعية لمصالح الفرنسيين الكاثوليك[2].

وكانت تطبع في المطبعة الكاثوليكية في بيروت بدلاً من مطبعة صحيفة المجمع الفاتيكاني، وكانت المطبعة الكاثوليكية قد تأسست عام ١٢٦٥ هـ - ١٨٤٨ م[2].

ورداً على صحيفة «البشير» الدينية التي أنشأتها الجماعة النصرانية الكاثوليكية فقد أنشأت جمعية الفنون في بيروت صحيفة مناهضة للبشير هي صحيفة «ثمرات الفنون» وتعتبر هذه الصحيفة من أولى الصحف الإسلامية في سورية، وثانيها في الدولة العثمانية بعد الجوائب في الآستانة. كما كانت أول صحيفة مساهمة تتألف من إثني عشر سهماً إلا أن جمعية الفنون لم يطل عمرها لحلول روح الحسد في نفوس بعض أفرادها. فانتقل اسم الجريدة ومطبعتها إلى صاحب الامتياز الذي جعل همه خدمة الأمة الإسلامية والجامعة العثمانية، وكان يكتب في هذه الصحيفة إلى جانب صاحبها جماعة من الكتاب العظام، وأفاضل المحررين والمترجمين أمثال الشيخ يوسف الأسير الأزهري، والشيخ إبراهيم الأحدب، وإسماعيل ذهني بك رئيس حسابات حكومة لبنان، وسامي قصيري، وعوني إسحٰق، وسليم بن عباس شلفون، وإسكندر بن فرج الله طراد، والشيخ أحمد حسن طبارة، والحاج محمد محمود الحبال، وغيرهم. وكان للمسلمين ثقة كبيرة في هذه الصحيفة وخاصة بعد احتجاب الجوائب.

(١) الكونت فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية جـ٢ ص ١٧ - ٢٠، بيروت المطبعة الأدبية ١٩١٣ - ١٩١٤ م.
(٢) خليل صابات، تاريخ الطباعة في الشرق العربي ص ٥٠ - ٦١، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٦، مكتبة الدراسات التاريخية.

فكانوا يطالعونها في جميع الجهات لأنها كانت لسان حالهم حيث تنشر أخبارهم وحوادث ممالكهم وأحوال شعوبهم. كما أنها تدعوهم لطاعة أمير المؤمنين والالتفاف حول عرش الخلافة، وقد ابتعدت جريدة ثمرات الفنون عن الجدال مع «الجوائب» كما ابتعدت عن الدخول في مجادلات دينية مع «البشير» حتى لا تقوم فتنة بين المسلمين والنصارى، وتتكرر فتنة عام ١٢٧٧ هـ - ١٨٦٠ م، لذلك لم تدخل معها في جدال إلا في بعض الأمور البسيطة[1].

وقد كتبت هذه الصحيفة بعض المقالات الشديدة اللهجة عن مساوىء الحكم في الدولة العثمانية وعن الولاة، مما جعل الحكومة تفرض عليها ضريبة قدرها «بارة» واحدة عن كل مقالة سياسية، وعلى الرغم من سياسة فرض الضرائب إلا أنها استمرت في الصدور[2].

وفي عام ١٢٩٤ هـ - ١٨ أكتوبر ١٨٧٧ م أصدر خليل سركيس صحيفة «لسان الحال» وقد صدرت هذه الصحيفة في فترة نالت فيها الصحافة قسطاً وافراً من الحرية، وقد سارت هذه الصحيفة على خطة الاعتدال والمسالمة، وعدم التشيع إلى عنصر دون آخر، وقد صدرت في أول الأمر نصف أسبوعية، ثم صارت تصدر ثلاث مرات في الأسبوع ثم أربع مرات في الأسبوع حتى انتهى بها الأمر في عام ١٣١٣ هـ - ٢٣ سبتمبر ١٨٩٥ م إلى أن تصدر بشكل يومي. ومن مميزات هذه الجريدة أنها اقترحت على المتأدبين وكبار رجال اللغة أن يضعوا ألفاظاً ترادف بعض الألفاظ الأجنبية، وكانت الصحيفة تتكون من أربع صفحات. تحتوي الصفحة الأولى على مقالة افتتاحية سياسية وعمرانية، ثم أخبار بريد أوربا، وخلاصة صحف العالم، وفي الصفحة الثانية الأخبار البرقية، والأخبار المحلية ومراسلات الجهات، وفي الصفحة الثالثة فصل من رواية تهذيبية يستطيع قراءتها كل إنسان لخلوها من كل ما يشين الآداب، بالإضافة إلى أسعار التجارة والقراطيس المالية، وحركة البواخر، وأحوال ميزان الحرارة والمطر، والصفحة الرابعة خاصة بالإعلانات على

(١) أديب مروة، الصحافة العربية نشأتها وتطورها ص ١٦٨ و ١٦٩.
(٢) شمس الدين الرفاعي، المرجع السابق ص ٩٥.

اختلاف أنواعها. وكانت خطة هذه الصحيفة هو السعي إلى تحبيب الناس في الثقافة العامة على اختلاف أنواعها، واجتذاب الناس بصفة عامة إلى الحياة القومية والأدب القومي. ولم تدخل هذه الصحيفة في مجالات السياسة العملي فكانت تتوخى نقل الأخبار بكل دقة مجردة من أي تعليق[1].

وفي سنة ١٢٨٨ هـ ـ أول يناير ١٨٧١ م أصدر القساوسة الأمريكان في بيروت نشرة شهرية دينية مصورة، مكونة من أربع صفحات متوسطة الحجم باسم «كوكب الصبح المنير» وكانت هذه النشرة توزع مجاناً على طلبة المدارس البروتستانتية. وتتضمن أخباراً وأحكاماً وألغازاً روحية وترانيم دينية وفوائد أدبية وبقيت مدة طويلة تصدر ثم توقفت[2].

وهكذا نرى أن المعارضة لحكم السلطان عبدالحميد في لبنان قد سارت في ثلاثة اتجاهات. الاتجاه الأول: الحركات الثورية المسلحة. والاتجاه الثاني: النشاط الأدبي من صحف ومجلات وكتب، ودور ذلك في نشر فكرة القومية العربية، والاتجاه الثالث والأخير: النشاط السياسي ويتمثل في الجمعيات، وقد عرفنا موقف الدولة العثمانية من الفتن والحركات الثورية التي قامت في جبل لبنان سنة ١٢٧٥ ـ ١٢٧٧ هـ ـ ١٨٥٨ ـ ١٨٦٠ م.

وقد كانت الدولة العثمانية قبيل عهد السلطان عبدالحميد الثاني متسامحة. إلا أنه إزاء ازدياد النشاط الأدبي والحرية الصحفية التي تجاوزت حدودها التي منحتها لها الدولة. لذا فقد عمدت السلطة العثمانية إلى إصدار سلسلة من القوانين تحد من تلك الحرية، وتنظم الأعمال الصحفية والأدبية بصورة تتفق وسياسة الدولة واتجاهاتها. لذا فقد أصدرت في شعبان عام ١٢٨١ هـ ـ أغسطس ١٨٦٥ م قانوناً منظماً للصحافة برئاسة الصدر الأعظم فؤاد باشا، ويحتوي هذا القانون على ٣٢ مادة من شأنها تشديد الرقابة على الصحف، وتنص المادة السابعة من هذا القانون على منع دخول وتوزيع أية صحيفة أو أي منشور يعالج موضوعات سياسية أو إدارية إلى البلاد العثمانية،

(١) فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية. الجزء ٢ ص ٢٧ ـ ٣١.
(٢) أديب مروة، المرجع السابق ص ١٧٤ و١٧٥.

وخصوصاً البلاد السورية العربية، حيث أنه قد يكون قد طبع وصدر في الخارج بقصد خصومة أو اعتداء ضد الحكومة العثمانية ويستطرد هذا القانون في وضع العقوبات والجزاءات على كل من يخالف تعاليم هذا القانون[1]. ومنع هذا القانون الصحف من إصدار أي منشور يتضمن نقداً أو تجريحاً لقرار من قرارات الدولة أو شخصية من شخصياتها، أو مشروع من مشاريعها، وفي الوقت نفسه تجبر الصحف على نشر ما تريد الحكومة نشره.

ورغم صدور هذا القانون فقد كثرت الصحف في لبنان، وانبرت أقلام عدد من الكتاب العرب المثقفين للكتابة في هذه الصحف، كما شاركهم عدد كبير من الكتاب النصارى في إنشاء الصحف والكتابة فيها، وأخذوا ينادون من خلال هذه الصحف إلى الدعوة للقومية العربية كما رأينا ذلك سابقاً. وقد سلكوا عدة طرق لإحياء القومية العربية منها إعادة التعامل باللغة العربية رسمياً، ومنها مهاجمة الحكومة العثمانية واتهامها بالفشل في تطبيق الاصلاحات والنظم التي تنشرها، واتهامها بسلب الخلافة الإسلامية منهم، وأنهم قد طوقوا العالم الإسلامي بسياج منيع فصل بينهم وبين الحضارة الحديثة المجاورة لهم في أوربا.. وتتوالى الهجمات على الدولة العثمانية من خلال الصحف لأنها أصبحت المنفذ الوحيد الذي يستطيعون من خلاله التعبير عما يجيش في صدورهم.

وفي حوالي منتصف القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي رأت مجموعة من المثقفين في بلاد الشام على اختلاف مذاهبهم وجنسياتهم أن يوحدوا جهودهم في عمل مشترك يحقق نتائج عملية ضد الدولة العثمانية، فبدأ عهد الجمعيات، فتكونت الجمعية العلمية السورية، وجمعية بيروت السرية، وتلى ذلك عدد كبير من الجمعيات، عند ذلك شعرت الدولة العثمانية بخطورة هذا الاتجاه فزادت من مراقبتها للصحف ومتابعتها لكل جمعية أو حركة ثورية. وبهذا الصدد أصدر الباب العالي إعلاناً رسمياً بتاريخ ١٢٨٤ هـ ـ ١٢ مايو ١٨٦٧ م جاء فيه أن من حق الباب العالي من الآن فصاعداً أن يتصرف

(١) انظر تفصيل هذا القانون في، أديب مروة، المرجع السابق ص ١٧٢ ـ ١٧٤.

بطريق إداري ومستقل عن سلطة القانون تصرفاً يجريه على الصحافة المتداولة، وضد الصحف التي ترفض المبادىء التي يجب عليها أن تستوحيها والتي هي شرط جوهري لصحافة وطنية.

ولكن مع الأسف نجد قسماً من الصحافة المحلية ترفض الروح الإسلامية وسمحت لنفسها بأن تهاجم الأساس العام للدولة العثمانية بدلاً من أن تكرس نفسها للدفاع عنها، بل وإن بعضها لتضع نفسها تحت تصرف أعداء الدولة العثمانية، وتتبنى الدفاع عن الأفكار المخربة وتهتم ببث الدعايات والافتراءات الباطلة المذمومة.

ولكن على العموم يعتبر عصر السلطان عبدالعزيز بجملته عصراً متسامحاً بالنسبة للتصريح بالإذن المفروض على الصحف بموجب قانون الصحافة الصادر في عام ١٢٨٣ هـ - ١٨٦٦ م، وكان الصحفيون يتمتعون بنفوذ طيب في هذا العصر.

وعندما تولى السلطان عبدالحميد العرش عام ١٢٩٣ هـ - ١٨٧٦ م لبى مطالب الأمة كما سبق أن ذكرت فأعلن الدستور في ٧ ذي الحجة عام ١٢٩٣ - نومبر ١٨٧٦ م والذي ينص في المادة الثانية عشرة منه على الحرية الصحفية، وأن المطبوعات حرة ضمن دائرة القانون، وقد ألح السلطان عبدالحميد في خطاب العرش الذي ألقاه في ربيع الأول عام ١٢٩٤ هـ - مارس ١٨٧٧ م بمناسبة افتتاح أول جلسة للبرلمان على ضرورة وضع لائحة جديدة من القوانين تختص بالصحافة، كما أكد على ذلك في خطابه الذي ألقاه في ٧ ذي الحجة عام ١٢٩٤ هـ - ١٨٧٧ م بمناسبة افتتاح الدورة العاجلة وعلى الأخص القانون الذي ينظم الصحافة[1].

وبهذا أصبح للصحافة حرية نسبية فكانت تنشر الأخبار على علاتها، وتنتقد أعمال الحكومة وموظفيها حتى أنها لم تشفق على السلطان نفسه،

(١) سليمان البستاني، عبري وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده ص ٩٧. وأديب مروة، المرجع السابق ص ١٤٧.

وأخذت جريدة الجوائب في الآستانة وصحف الجنان والجنة والبشير والتقدم وثمرات الفنون في بيروت تنشر مقالات مستفيضة من نقط الضعف في الدولة العثمانية بل إنها كتبت بصراحة عن مقتل الوزراء في داخل الخلافة، وحادثة خلع عبدالعزيز ومراد[1].

ورأى السلطان عبدالحميد الثاني في ذلك النشاط بشتى أنواعه تجاوزاً كبيراً للقوانين والأنظمة التي وضعتها الدولة العثمانية، واستهانة بحرمة الدولة وكيانها، واستغلالاً لتساهلها في تطبيق تلك القوانين والأنظمة بحذافيرها واستغلالها أسوأ استغلال. ولم تطل فترة الحرية الصحفية هذه، فما لبث السلطان عبدالحميد طويلاً حتى أصدر أوامره إلى الصدر الأعظم مدحت باشا وأمره بإلغاء كل الصحف التي تصدر عن أحزاب داخلية أو طائفية في البلاد العثمانية جميعها، مبرراً ذلك أن الصحافة إلى جانب أنها تقوم بإذاعة الأخبار ونشرها، فإنها في الوقت نفسه لها قابلية بأن تثير الرأي العام، وأنه قد حان الوقت لأن يضع حداً للفضائح التي كانت تقوم بها الصحافة[2]. ويبدو لي أن السلطان عبدالحميد كان في بداية توليه عرش الدولة العثمانية مضطراً لأن يمنح الصحافة قدراً كبيراً من الحرية حتى يهدىء من اضطرابات الرأي العام ريثما يستقر في ملكه ويتمكن. وقد تحدثت في الفصل الأول عن الظروف العامة التي تولى فيها الحكم، فكان الدستور والحريات التي منحها للشعب مضطراً ومكرهاً عليها، لأن هذه هي إرادة الأمة. كما ذكر ذلك عبدالحميد نفسه في مذكراته، لذلك ما تكاد تسنح له الفرصة إلا ويسحب ما كان قد سمح به في ظروف مختلفة.

وقد وجّه السلطان عبدالحميد رسالة أخرى مؤرخة بتاريخ ٢٢ ديسمبر إلى الصدر الأعظم يقترح فيها عليه أن يمنع الصافة من تجاوز الحريات التي تدعي أنها حصلت عليها عن طريق الدستور، وأن تمتنع عن نشر المواد الخطرة. وفي رسالة أخرى صادرة في عام ١٢٩٤ هـ - ٢ فبراير ١٨٧٧ م يؤكد

(١) فيليب دي طرازي، المصدر السابق ص ٧ الجزء الثاني.
(٢) شمس الدين الرفاعي، المرجع السابق ص ١١٤.

السلطان لصدره الأعظم مدحت باشا إرادته الأكيدة بأن تمتنع الصحف مستقبلاً عن أن تتبع سلوكاً مضاداً مع إرادته ومقاصد جلالته[1].

ويمضي السلطان عبدالحميد في تشديد قبضته على الحكم بتعطيل الدستور وحل البرلمان. كما نفى الصدر الأعظم مدحت باشا واضع الدستور، كما أمر بنفي عدد كبير من النواب والصحفيين.

وعندما قامت الحرب الروسية العثمانية أصدر الباب العالي إعلاناً في ١١ جمادى الأولى سنة ١٢٩٤ هـ - ٢ مارس ١٨٧٧ م بجعل الآستانة والنواحي التي تحكمها تحت الإدارة العرفية بموجب نص المادة ١١٣ من القانون الأساسي، وعلى ضوء هذا أصدرت إدارة المطبوعات إعلاناً لاحقاً يقضي بتعطيل نظام المطبوعات، واستمر هذا القرار سارياً حتى بعد انتهاء الحرب، وعطلت بعض الصحف مثل صحيفة الجوائب التي استمر توقفها ستة أشهر، وخضعت البلاد السورية منذ عام ١٢٩٦ هـ - ١٨٧٨ م لنظام رقابة صارمة، وكانت محتويات الصحف أثنا الحرب الروسية العثمانية مقتصرة على الرسالات الحكومية المتعلقة بالحالة العسكرية، ومن ترجمات مقتطفة من الصحف الأجنبية المتعلقة بالحالة السياسية والدبلوماسية، بالإضافة إلى النداءات الوطنية للشعب للوقوف في هذه الحرب مع دولتهم.

ونتيجة لهذا الضغط على الصحافة اتجه كثير من الصحفيين في لبنان إلى تكوين جمعيات سرية مثل جمعية بيروت السرية، وكانوا يتحينون الفرصة لمهاجمة الحكم العثماني، ونشر فكرة القومية العربية عن طريق نشرات يلصقونها بالجدران ليلاً على حين غفلة من رجال الشرطة، وفي الصباح يتجمع الناس لقراءتها.

وكان السلطان عبدالحميد قد اعتمد قانون الصحافة الذي صدر في

---

(١) قتيبة أمين شموط، اليقظة الفكرية والسياسية في بلاد الشام (١٨٧٦ - ١٩١٦ م) ص ٣٣، رسالة ماجستير. إشراف السيد رجب حراز ١٩٧٤ م كلية الآداب، جامعة القاهرة.

عهد السلطان عبدالعزيز حتى عام ١٢٩٦ هـ - ١٨٧٨ م حيث وضع في هذه السنة «قانون مراقبة صحفية» يحد من حريتها فأنشأ «إدارة مكتب الصحافة» الذي يتفرع منه عدة مكاتب في الولايات، فرقابة الصحف السورية والكتب عامة التي تصدر باللغة العربية ويكون أصحابها ومالكوها من الرعايا السوريين العثمانيين يوكل بمراقبتها إلى «إدارة مكتب الصحافة الداخلي» التابع لوزارة الداخلية، وكان لها في نفس الوقت حق إصدار التصريحات لإصدار الصحف والكتب بدلاً من وزارة المعارف سابقاً، أما مراقبة الصحف الأجنبية الصادرة في الخارج أو التي تصدر في العاصمة وفي البلاد الشامية باللغات الأجنبية التابع لوزارة الخارجية، كما أوكل بمراقبة المطبوعات والمطابع والكتب إلى لجنة خاصة. وبهذا التنظيم أصبح السلطان عبدالحميد المهيمن على الصحافة ومطلعاً على الدوام على أعمالها وما تكتبه[1].

وفي عام ١٢٩٨ هـ - ١٨٨٠ م أضيفت إلى قانون الصحافة الصادر في عام ١٢٩٦ هـ - ١٨٧٨ م مواد جديدة قوية لتكون مانعاً لأية منشورات تحض على الأفكار التحررية والقومية من صحف أو كتب أو سواها. فوضعت لجنة لمراقبة المطبوعات والمطابع والكتب تسمى «مجلس المعارف الأعلى» و«مجلس المراقبة والتفتيش» ومفتشو المطابع والكتب يتم تعيينهم من قبل وزارة التعليم العام. أما الكتب الصادرة في الخارج فيتم مراقبتها والتفتيش عليها في الجمارك، وفي مكاتب البريد بواسطة موظفين تعينهم وزارة التعليم العمومية، ويكون قسماً من موظفي إدارة الجمارك والبريد، كما توجد دائرة ثالثة لمراقبة المسارح وما يعرض عليها من تمثيليات ومسرحيات.

وكانت تعليمات الرقابة تنص على ما يلي:

أولاً: يجب على الصحف إعلام الشعب عن صحة السلطان الغالية، وبعدئذ يمكنها الكتابة عن الإنتاج الزراعي، وعن الرقي التجاري، والصناعة العثمانية.

---

(١) شمس الدين الرفاعي، المرجع السابق ص ١٣٣ و ١٣٤.

ثانياً: لا يجوز نشر أي مقال أو خبر قبل أخذ موافقة وزارة المعارف، ويستثنى من ذلك القضايا التي لا تتعارض مع الوجهة الاجتماعية.

ثالثاً: ممنوع نشر المقالات الطويلة لأي موضوع أخلاقي أو اجتماعي.

رابعاً: ممنوع إستعمال عبارة «البقية تأتي» أو «يتبع» أو «للبحث صلة». أو البقية في العدد «القادم» أو أي إشارة إلى أن المقال غير كامل.

خامساً: ممنوع ترك فراغ في الجريدة، أو استعمال نقط بدلاً من فقرات حذفتها الرقابة لأن في ذ لك تشويشاً، ويترك مجالاً للتأويل من الرأي العام.

سادساً: لا يجوز إنتقاد الشخصيات الكبيرة الرسمية، إذا اتهم حاكم بسرقة فلا ينشر شيء عن هذا، إذا اتهم برشوة فلا يشار إلى النبأ، إذا قتل الحاكم أو الموظف الكبير فيحذف أي تلميح بأنه مات بطريقة غير عادية، بل يكتفي بأن ينشر أنه توفي إلى رحمة الله.

سابعاً: لا يجوز نشر أية شكوى من تصرفات موظفي الحكومة حتى ولا يجوز نشر أن هذه الشكاوى اتصلت بمعالم جلالة السلطان.

ثامناً: لا يجوز نشر أنباء عن ثورات في داخل السلطنة أو عن ثورات تاريخية ضد أي ملك من الملوك.

تاسعاً: لا يجوز نشر أية هزائم أصابت جيش السلطنة، ولا أي انتصارات انتصرها الأعداء. ولا يجوز تعظيم أي قائد من قوّاد الأعداء.

عاشراً: لا يجوز نشر اسم أعداء جلالة السلطان ولا الإشارة إليهم[1].

ونشطت الرقابة المشددة على الصحف والنشرات فهاجر عدد كبير من الصحفيين من لبنان إلى مصر حيث الحرية الصحفية، كما فعل منشىء مجلة المقتطف الدكتور فارس نمر، والدكتور يعقوب صروف، اللذان هجرا بيروت إلى القاهرة حيث بدأ في إصدار مجلتهما، كما شددت الرقابة على دخول

---

(١) شمس الدين الرفاعي، المرجع السابق ص ١٤٦ و١٤٧.
وسليمان البستاني، المصدر السابق ص ٩٧ - ١٠٣.

الصحف الأجنبية إلى الدولة العثمانية، بل ولم تسلم الصحف القادمة من القاهرة من هذه الرقابة الشديدة، وقد توقفت الأهرام عن الدخول إلى سوريا سبع مرات.

وتوالى إصدار القوانين فصدر في جمادى الأولى سنة ١٣٠٥ هـ - ٣ يناير ١٨٨٨ م قانون يؤكد ويدعم نظام الرقابة على الطباعة والكتب والمنادين والبائعين المتجولين، كما ألزم هذا القانون الصحفيين الأجانب الذين كانت تحميهم الإمتيازات الأجنبية بأن لا ينشروا شيئاً منافياً أو متناقضاً مع القوانين، وفي حالة المخالفة فإنه يتنازل عن امتيازاته التي نصت عليها لائحة الامتيازات الأجنبية، وبموجب هذا القانون أيضاً بقيت الدولة هي المشرفة على قانون طبع الكتب الطائفية لا رئيس الطائفة الدينية كما كان سابقاً[1].

وإزاء هذه القوانين الصحفية التي عطلت أو ألغت عدداً كبيراً من الصحف بدأت الجمعيات السرية تتكون ثانية بعد أن خبا بريقها فترة من الزمن داخل البلاد وذلك في عام ١٣٠٧ هـ - ١٨٨٩ م، وانقسم رجال الأحرار الذين تولوا أمر محاربة الاستبداد إلى قسمين أساسيين، من يعمل داخل البلاد في سرية وكتمان شديدين، ومن يعمل خارج حدود الدولة بصورة علنية متأثرين في ذلك بالثورة الفرنسية التي كان قد عقد لها في باريس في هذا العام مهرجان بمناسبة مرور مائة عام على قيامها، وابتدأت الجمعيات السرية في الداخل، والجمعيات العلنية في الخارج في ممارسة نشاطها في تعاون تام واتفاق لتحقيق هدفها المشترك، وهو الاستقلال عن الدولة العثمانية.

ومن أجل تضييق الخناق على هذه الجمعيات أصدر السلطان عبدالحميد الثاني في ٢١ جمادى الآخر سنة ١٣١٢ هـ - ١٨٩٤ م قانوناً يكبح جماح الصحافة العثمانية بصورة عامة والصحافة الشامية بصورة خاصة، وقد أصدر هذا القانون في فترة نشطت فيها الجميعات الثورية، واكتشفت عدة مؤامرات فشلت في قلب نظام الحكم في الدولة، وكانت هذه المؤامرات بفعل دسائس

---

(١) خليل صابات، تاريخ الطباعة في الشرق العربي ص ٦٢ و ٦٦ الطبعة الثانية.

جميعات الاتحاد والترقي، فجاء هذا القانون مشدداً الرقابة على الصحف والصحفيين والمطابع، كما ألزم هذا القانون من يريد فتح مطبعة أو بيع كتب أو جرائد سواء كانت بالجملة أو بالتفريق أن يحصل على ترخيص مسبق، وكان هذا الترخيص لا يخرج إلا بعد عناء شديد ودراسة كاملة للشخص الطالب للترخيص هل له سوابق؟ وهل يحمل آراءً وأفكاراً معينة معادية للسلطان، كما نصت المادتان ١٤ و١٥ من قانون عام ١٣١٢ هـ ـ ١٨٩٤ م أن تكون أبواب المطبعة مفتوحة أثناء الطباعة، وألا يكون فيها مخارج جانبية تساعد على الهروب من المبنى ليسهل على مفتش وزارة التعليم العمومية وإدارة الصحافة التفتيش في أي وقت على المطابع والمخازن والورش، كما ألزمت الحكومة صاحب المطبعة أن يزودها بمعلومات عن نوع وطبيعة الأدوات الطابعة والآلات التي يستعملها، وقد يضطر لأن يزود مكتب الصحافة بعينات من المطبوعات لمختلف الحروف المطبعية المستعملة في مطبعته، كما يجب على المؤلف أن يحصل على تصريح من وزارة التعليم العام قبل إصدار مؤلفه وذلك بعد أن يقدم للوزارة خمس نسخ من كتابه، وقد نصت المادتان ٢٦ و٢٧ من قانون عام ١٣١٢ هـ ـ ١٨٩٤ م على الكتب الأجنبية، وتشديد الرقابة على الكتب والكتيبات والرسوم والصور والميداليات والشعارات والمنقوشات والمسكوكات التي هي متداولة في الخارج، كما منع السلطان عبدالحميد دخول نشرات وصحف اللاجئين العثمانيين في الخارج.

وفي عام ١٣١٧ هـ ـ ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٩٩ م أصدر السلطان عبدالحميد مادة إضافية على قانون الصحافة الصادر عام ١٣١٢ هـ ـ ١٨٩٤ م، وفي السنة التالية أي في عام ١٣١٨ هـ ـ ٨ إبريل ١٩٠٠ م أضاف السلطان عبدالحميد مادة ثانية وكانت المادتان تنصان على منع «المخطوطات المقدسة» من الدخول إلى الأراضي العثمانية والبلاد العربية، ومعاقبة كل من يخالف ذلك. وهذه المخطوطات هي «أسماء الله الحسنى، وأسماء النبي المعظم، والآيات القرآنية» التي تقدم أحياناً للشعب بأشكال متنوعة منها ما هو على شكل مفارش سفرة، ومنضدات، وأحياناً محفورة على علب الدخان. وقد كان السلطان عبدالحميد يرى فيها انتقاصاً للدين وعدم الاهتمام بحرمته

وحرمة المسلمين الذين يعتنقونه وزيادة على اهتمام عبدالحميد بمنع دخولها فقد أضاف مادة ثالثة في عام ١٣١٨ هـ ـ سبتمبر ١٩٠٠ م تقرر منع البطاقات اليدوية التي تحمل اسم (الإله) واسم (الرسول) وصور المنشآت الدينية وصور النساء المسلمات، كما أضاف السلطان عبدالحميد ملحقاً للمواد ٣٣ ـ ٣٤ ـ ٣٥ المتعلقة بالمسرحيات والتمثيليات الشعبية عام ١٣١٨ هـ ـ ١٣ ديسمبر ١٩٠٠ م تنص على أن الإعلان بشأنها يجب أن يصرح به مقدماً نائب مدير مكتب الصحافة والمراقبة قبل الطباعة، كما ألغى السلطان عبدالحميد في عام ١٣١٩ هـ ـ ١٩٠١ م الضرائب التي كانت تثقل كاهل بعض الصحف كي يتسنى لها نشر الأفكار الخيرية[1].

واستمرت الرقابة مفروضة على الصحف بكل شدة، فما تكاد تخرج صحيفة إلا وسرعان ما ينطفىء نورها في ظل مراقبة شديدة، وكانت هذه المراقبة لا تترك شاردة ولا واردة إلا وتحاصرها، فكان المراقبون يتدخلون حتى في النص، وكثيراً ما يحذفون منه كلمة أو عبارة ليضعوا مكانها أخرى مما تلائم سياسة الباب العالي، غير أن فكرة القومية العربية قد تبلورت في أذهان الكثير من الشبان العرب وتحولت مع بداية القرن الرابع عشر الهجري العشرين الميلادي إلى حركة ثورية كان قوامها جمعية الإتحاد والترقي. وقد اشتد ساعد هذه الحركات بتدعيم من الدول الأجنبية ذات الأطماع الاستعمارية في ممتلكات الدولة العثمانية، وقد نجحت هذه الشبكة من المؤامرات في قلب نظام الحكم وإسقاط السلطان عبدالحميد.

وإلى جانب هذه الجهود الفردية لبعض الأدباء العرب، وبث الأفكار عن طريق الصحف والمجلات فقد ظهرت في هذه الفترة، أي حوالي منتصف القرن الثالث عشر الهجري ـ التاسع عشر الميلادي فكرة العمل عن طريق الجمعيات لنشر الثقافة والوعي القومي. ولعل من أسباب التحول إلى العمل الجماعي المشترك ضغط الحكومة العثمانية ومراقبتها الشديدة للصحف والمجلات، مما جعل المفكرين العرب يتجهون في التعبير عن آرائهم في الدولة

---

(١) شمس الدين الرفاعي، المرجع السابق ص ١٧٩ و ١٨٠.

العثمانية عدة اتجاهات منها أن بعضهم قد هاجر إلى بلاد أوربا حيث الحرية الصحفية، ومن هناك بدأوا يبثون آراءهم وأفكارهم في الصحف والبعض الآخر تجمعوا ليكونوا جمعيات سرية تعمل على تحقيق أهدافهم المشتركة ومن هذه الجمعيات ما يلي:



النشاط السياسي
ودوره في نشر فكرة القومية العربية

ونتيجة لمراقبة الحكومة العثمانية الشديدة على المؤلفات والصحف والمجلات وسعيها المتواصل لإصدار القوانين والأنظمة للحد من انتشار أي فكرة تدعو إلى القومية كما رأينا. لذا فقد لجأ معظم دعاة القومية العربية إلى إنشاء الجمعيات التي اتسم بعضها بطابع علمي من أجل الإفلات من مراقبة الدولة. إلا أنها في مجموعها ترمي إلى أهداف سياسية قومية معارضة للحكم العثماني. وسأبين ذلك فيما يلي:

ـ الجمعية العلمية السورية:

تأسست في بيروت سنة ١٢٧٤ هـ ـ ١٨٥٧ م وقد تمثلت في هذه الجمعية كل فئات الشعب على اختلاف مذاهبها[1]. وتوقفت زمن الحوادث الطائفية، ثم استأنفت نشاطها بعد انتهائها بشكل أوسع من ذي قبل، وارتفع عدد أعضاء هذه الجمعية إلى مائة وخمسين عضواً، وقيل مائة وثمانين

(١) تأسس في بيروت قبل الجمعية العلمية السورية سنة ١٢٧٤ هـ ـ ١٨٥٧ م جمعيتين. الأولى سنة ١٢٦٤ هـ ـ ١٨٤٧ م باسم «جمعية الآداب والعلوم» وكان من بين أعضائها بطرس البستاني، ونصيف اليازجي صاحب الفكرة، وبعض المنصرين الأجانب، واقتصرت عضويتها على النصارى فقط، ولم تدم هذه الجمعية سوى خمس سنوات أصدرت في نهايتها سجلاً بما قامت به من أعمال. والثانية قامت سنة ١٢٦٧ هـ ـ ١٨٥٠ م باسم «الجمعية الشرقية» بجهود اليسوعيين وتتشابه مع الجمعية السابقة في هوية أعضائها المحليين، وباجتماعاتها، ويلاحظ على هاتين الجمعيتين أنهما لم تمثلا جميع فئات الشعب. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن عدد الأعضاء المسلمين فيهما قليل، ثم جاءت الجمعية العلمية السورية سنة ١٢٧٤ هـ ـ ١٨٥٧ م لتتمثل جميع فئات الشعب. (عبدالكريم رافق، المرجع السابق ص ٥١٥).

عضواً من انتماءات طائفية مختلفة، لكن كان عدد النصارى فيها أكبر وثقافتهم أوسع، وأهم الشخصيات البارزة في هذه الجمعية: حسين بيهم، ومحمد أرسلان، وحنين الخوري، وسليم البستاني، وعبدالرحيم بدران، وسليم شحادة، وسليم رمضان، وموسى فريج، وحبيب جلخ، ورزق الله خضرة، وإبراهيم اليازجي، وحبيب بسترس، ونصيف اليازجي، واعترف بها رسمياً في عام ١٢٨٥ هـ - ١٨٦٨ م واتسعت عضويتها فشملت شخصيات عربية من استانبول والقاهر، والتفت هذه الطوائف لأول مرة على اختلاف مذاهبها حول هدف واحد مشترك يسعى إلى تطوير البلاد مستمدة من التراث المشترك الأصيل، وتعتبر هذه الجمعية بحق أول تعبير فعلي عن الوعي القومي[1].

وكان يتولى النشاط الثقافي في هذه الجمعية نخبة من المثقفين الذين أطلعوا على معالم الحضارة الأوربية وحاولوا تقريبها إلى الأذهان، ولعل إيراد أمثلة من عناوين المحاضرات وأسماء المحاضرين يبدو مفيداً في هذا المجال:

حنين خوري: وعنوان محاضراته، حاجات العقل، الزراعة، تاريخ الحضارة الأوروبية. المركيز موسى دي فريج: وعنوان محاضرته، التجارة، والحضارة.

سليم شحادة: وعنوان محاضرته، واقع التعليم.

إبراهيم ثابت: وعنوان محاضرته، حاجات الحضارة[2].

ويرى بعض المؤرخين أن أول صوت، أرسلته حركة العرب القومية كان في جلسة سرية عقدها بعض أعضاء الجمعية العلمية السورية.

---

(١) وجيه كوثراني، المرجع السابق ص ١٤٧ و ١٤٨.
وعبدالكريم رافق، المرجع السابق ص ٥١٥.
ومحمد عبدالرحمن برج، دراسة في التاريخ العربي الحديث والمعاصر ص ٩٢ و ٩٣ مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٤ م.
وجورج أنطونيوس، المرجع السابق ص ٤٨.

(٢) وجيه كوثراني، المرجع السابق ص ١٤٧ و ١٤٨.

وكان إبراهيم اليازجي ابن ناصيف اليازجي من أعضاء هذه الجمعية وقد نظم قصيدته المشهورة التي مطلعها:

تنبهوا واستفيقوا أيها العرب ... فقد طمى الخطب حتى غاصت الركب
فيم التعلل بالآمال تخدعكم ... وأنتم بين راحات القنا سلب
الله أكبر ما هذا المنام فقد ... شكاكم المهد واشتاقتكم الترب

ومنها:

لا دولة لكم يشتد أزركم ... بها ولا ناصر للخطب ينتدب[1]

وفي هذه القصيدة يمجد إبراهيم اليازجي الفكرة الوطنية ويدعو العرب إلى التمرد، كما يتغنى بمآثر العرب وأمجاد الأدب العربي، ويبشر بالمستقبل العظيم الذي ينتظر العرب فيما إذا استوحوا ماضيهم، كما تندد القصيدة بشرور الاختلاف المذهبي، وتندد أيضاً بالإدارة السيئة التي أصيبت بها البلاد، وتدعو السوريين إلى الاتحاد لرفع نير الحكم العثماني عنهم، ومما زاد في شدة تأثيرها أنها صيغت بألفاظ حماسية، وقد ألقاها إبراهيم اليازجي بصوت هامس أمام ثمانية من الأعضاء الذين وحدتهم الفكرة المشتركة، وكانوا مجتمعين في بيت خاص، وقد انتشرت هذه القصيدة انتشاراً واسعاً نظراً لما انطوت عليه من معاني الثورة على العثمانيين، ولكن نظراً لما انطوت عليه من معاني الخيانة جعل الحفظ واسطة نقلها الوحيدة فأخذت هذه القصيدة تتناقل من فم إلى فم في جميع أنحاء البلاد دونما إشارة تفضح مصدرها. وقد لاقت هوى كبيراً وقوياً في نفوس الطلاب فطبعت أفكارهم بطابع العزة القومية وهم ما يزالون في السن التي تتقبل الانطباع والتأثير، وكان لسهولة وزن هذه القصيدة وجمال قافيتها فضل في سرعة انتشارها فإن السبب الأول لذلك الانتشار يعود إلى أنها رددت صدى الشعور الذي كان كامناً في نفوس من وجهت إليهم الخطاب فأيقظت فيهم صادق العواطف[2].

---

(١) جورج أنطونيوس، المرجع السابق ص ٤٨.
وإبراهيم أحمد العدوي، قادة التحرير العربي في العصر الحديث ص ٥٢، مكتبة نهضة مصر. القاهرة.

(٢) جورج أنطونيوس، المرجع السابق ص ٤٩.

ولإبراهيم اليازجي قصيدة أخرى في تمجيد العرب، وحثهم على الثورة على الدولة العثمانية وقد جاء في هذه القصيدة:

دع مجلس الغيد الأوانس	وهوى لواحظها النواعس
أين النعيم لمن يبيت	على بساط الذل جالس
ولمن تباع حقوقه	ودماؤه بيع الخسائس
فالترك قوم لا يفوز	لديهم إلا المشاكس
أولستم العرب الكرام	ومن هم شم المعاطس
فاستوقدوا لقتالهم	ناراً تروع كل قابس
حال بها طاب التبسم	للوغى والموت عابس[1]

ونظراً لانتشار قصائد إبراهيم اليازجي انتشاراً كبيراً بين الناس فقد وصلت إلى أسماع أعضاء الحكومة العثمانية فشددوا المراقبة عليه، ولما أحس إبراهيم اليازجي بعيون الحكومة خلفه ترك الشام ورحل إلى مصر، ومن هناك أخذ يواصل ثورته على الدولة العثمانية، وأسهم أيضاً في ميدان الصحافة في مصر إسهاماً كبيراً وظل بها حتى مات.

ـ جمعية بيروت السرية:

تأسست هذه الجمعية في بيروت سنة ١٢٩٢ هـ ـ ١٨٧٥ م وكانت هذه الجمعية وليدة الظروف العامة في بلاد الشام، فقد نما الشعور المعادي للعمثانيين بفعل عدة عوامل منها اشتداد السلطان في مراقبة الصحف والمجلات وكل الحركات والجمعيات التحررية، ومنها انتشار التعليم الغربي، وظهور الصحف العربية، والسفر إلى خارج الدولة العثمانية، والاحتكاك بشعوب متباينة الحضارات، بالإضافة إلى التوسع بالأخذ بالأساليب الغربية، وهناك عامل آخر على قدر كبير من الأهمية وهو شعور النصارى بأنهم أشبه بجزيرة غريبة في وسط محيط من المسلمين ترأسهم حكومة ليست منهم، ومن هنا أخذوا يسعون جاهدين للانفصال عن الدولة العثمانية والاستقلال، ومن

(١) إبراهيم أحمد العدوي، المرجع السابق ص ٥٣ و ٥٤.

هنا فالحركة القومية في لبنان ضد العثمانيين كانت في غالبيتها لبنانية مارونية وليست عربية شاملة[1].

وتهدف هذه الجمعية إلى استقلال سوريا ولبنان، وقد بدأت هذه الجمعية بأعضاء نصارى في بداية الأمر[2]. إلا أنه لم يلبث أن اتضح لمؤسسيها من الشبان المثقفين أنه من أجل النجاح وتحقيق الأهداف التي كانوا يطمحون إليها فلا بد من الاستعانة بجهود العرب المسلمين حتى يواجهوا العثمانيين بجبهة قوية، ولذلك انضم إلى هذه الجمعية أعضاء مسلمين[3].

وبدأت هذه الجمعية في ممارسة نشاطها السري، ثم توسع نطاق

(١) F. O. 881/6853, From Colonel Chermside to Sir P. Currie, 30 March 1896.
محمود صالح منسي، المرجع السابق ص ٩٠.

(٢) يذكر الدكتور فارس نمر ـ وهو أحد المسؤولين البارزين في هذه الجمعية وأحد المشاركين في صياغة وكتابة هذه المناشير بخط اليد ـ لمؤلف كتاب «نشوء القومية العربية» الدكتور زين نورالدين زين أن المسئول عن عملية كتابة هذه المناشير وإلصاقها كان جمعية سرية تأسست في حوالي عام ١٢٩٣ هـ ـ ١٨٧٦ م وتألفت من مجموعة من المثقفين النصارى درسوا في الكلية السورية الإنجيلية (جامعة بيروت الأمريكية الآن) وأبرز هؤلاء فارس نمر باشا، وإبراهيم الحوراني، ويعقوب صروف، وإبراهيم اليازجي، وشاهين مكاريوس. أما الدافع الأساسي لمثل هذا العمل فهو على حد التعبير الذي يورده المؤلف نقلاً عن الشاهد «احتقار الأتراك لهم واعتبارهم أدنى شأناً منهم «واعتبار أنهم غرباء» في الدولة العثمانية، أما لجوؤهم إلى الأيدلوجية القومية التي انعكست بالمناداة بسوريا وطناً دون أن يتضمن ذلك تحديداً جغرافياً و «بالعروبة» إنتماء لغوياً وثقافياً وتاريخياً فسببه حاجة هذه المجموعة لتأليف جبهة عربية موحدة من المسلمين والنصارى تقوم على فكرة العروبة وتستطيع أن تقف في وجه الدولة العثمانية بيد أن العلاقة بين المسلمين والنصارى لم تتطور فقد اتفقوا بادىء الأمر على محاربة الظلم العثماني وإستبداده. . . وعلى مبدأ المساواة بين العرب والأتراك. غير أنهم اختلفوا على الهدف الأعلى للجمعية وهو طرد العثمانيين من ولاية سورية. (وجيه كوثراني، المرجع السابق ص ١٢٦ و ١٢٧).

(٣) محمود صالح منسي، المرجع السابق ص ٩١.
وجيه كوثراني، المرجع السابق ص ١٢٦ و ١٢٧.
ومعهد البحوث والدراسات العربية، المرجع السابق ص ١٦٧.

=

الجمعية وفتحت لها فروعاً في دمشق وطرابلس وصيدا، وكان نشاطها يتمثل في إصدار المنشورات وإلصاقها في الشوارع تحت ستار الظلام، حتى إذا ما طلع الصبح تجمع الناس حولها لقراءتها. وكانت هذه المنشورات تتضمن مهاجمة مساوىء الحكم العثماني، ودعوة الشعب العربي للثورة عليه وتحطيم سياج الظلم والاستبداد الذي يرونه[1]. ووصلت أنباء هذه المنشورات إلى الآستانة، وكان صداها عميق الأثر في نفس السلطان عبدالحميد، فأرسل جواسيسه إلى بيروت لمعرفة مصدر هذه المنشورات فعملوا على تفتيش المنازل، وإلقاء القبض على بعض الأهالي دون الوصول إلى نتيجة، ذلك أنه في اليوم الذي تظهر فيه هذه المنشورات في بيروت كان يظهر شبيه لها في دمشق وطرابلس وصيدا[2]. وسرت الشائعات أن مدحت باشا والي سورية وراء هذه المنشورات، وأنه هو الذي أسس هذه الجمعية، وبأفكاره تسير، وأنه يسعى إلى الاستقلال بولاية سورية وتحريض العرب على الانفصال، ووصلت هذه الشائعات إلى أسماع السلطان عبدالحميد فاستاء أشد الاستياء وأمر بعزل مدحت باشا عن ولاية سورية وعهد إليه بولاية أزمير[3].

---

(١) نادر عطا، المرجع السابق ص ٢٤٦.

(٢) جلال يحيى، المرجع السابق ص ١٩٧ و ١٩٨.

(٣) انظر تفصيل ذلك في: المديرية العامة لدار محفوظات رئاسة الوزراء، استانبول «يلدز»، وثيقة رقم ٩٦٦، كرتون ٦٩، ظرف ٦٢، قسم ٣١ من سوريا إلى استانبول، تاريخ ١٠ رجب سنة ١٢٩٧ هـ.
وثيقة رقم ١٠١٢، كرتون ٦٩، ظرف ٦٢، قسم ٣١ توقيع سروري ١٥ صفر ١٢٩٦ هـ.
وثيقة رقم ١٠٢٨ (ب)، كرتون ٦٩، ظرف ٦٢، قسم ٣١ من مدحت باشا إلى رئيس كتاب بـ القصر ٨ أغسطس سنة ١٢٩٦ هـ.
وثيقة رقم ٥٦٣، كرتون ١٦، ظرف ٥٩، قسم ١٧ من مدحت ولم يذكر اسم المرسل إليه، بتاريخ ٦ مايو سنة ١٨٩٧ م.
ومذكرات مدحت باشا، المصدر السابق ص ٣٨ - ٤١.
محمد محمود الصياد وآخرون، المجتمع العربي والقضية الفلسطينية ص ٣٩٥ و ٣٩٦ دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٧ م.

وحاصرت الحكومة العثمانية هذه الجمعية، وشددت الرقابة عليها، فضيقت عليها الخناق مما اضطر أعضاؤها إلى وقف نشاطها بين عامي ١٣٠٠ هـ و ١٣٠١ هـ - ١٨٨٢ م و ١٨٨٣ م وهاجر أكبر أعضاء هذه الجمعية نشاطا إلى مصر بعيداً عن أيدي السلطات العثمانية، واستمروا في إصدار منشوراتهم الثورية من مصر محاولين فيها إيجاد الوحدة بين العرب حتى لا يقعوا فريسة بين براثن الاستعمار الأجنبي، كما أخذت هذه المنشورات تذكر العرب بمجدهم السالف وبضرورة العمل على إعادته مستندين في ذلك إلى قوة السيف. كما شرحت هذه المنشورات ضرورة الاعتماد على اللغة العربية وإعطائها المكان اللائق بها، واستخدامها في القضاء على الجهل، وفي تكوين رباط قومي بين المتكلمين بها، وجعل ذلك أساساً لقيام دولة عربية مهابة الجانب. وركزت هذه المنشورات على فضح مساوىء الحكم العثماني، وشرحت كيف أن الدولة العثمانية قد فشلت في القيام بالإصلاحات التي وعدت بها عام ١٢٨٥ هـ - ١٨٦٠ م في وقت فتنة لبنان[1].

ويتركز برنامج الجمعية الأساسي الذي اتفق أعضاؤها على تنفيذه ولو بحد السيف في المنشور الذي بعث بصورة منه قنصل بريطانيا العام إلى حكومته في لندن عام ١٢٩٨ هـ - ٢١ ديسمبر ١٨٨٠ م، ويتركز برنامج الجمعية في تحقيق النقاط التالية:

١ - منح الاستقلال لسورية بالاتحاد مع لبنان.
٢ - الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية للبلاد.
٣ - إلغاء الرقابة وكل القيود المفروضة على حرية التعبير ونشر الثقافة.
٤ - استخدام الوحدات العسكرية المجندة من الأقاليم العربية محلياً داخل حدود هذه الأقاليم[2].

---

(١) جلال يحيى، المرجع السابق ص ١٩٨.
ومحمود منسي، المرجع السابق ص ٩١.

(٢) محمد برج، المرجع السابق ص ٩٨.
وجيه كوثراني، المرجع السابق ص ١٢٥ و ١٢٨.
محمود منسي، المرجع السابق ص ٩١ و ٩٢.

وهكذا نلاحظ أن في مقدمة مطالب هذه الجمعية إحياء اللغة العربية وإعادة التعامل بها رسمياً في بلاد الشام، واتهم أعضاء هذه الجمعية الحكومة العثمانية بالقضاء على اللغة العربية ذلك أن السياسة المركزية التي اتبعتها الدولة العثمانية منذ سنة ١٢٨١ هـ - ١٨٦٤ م فرضت استخدام اللغة التركية كاملة للتعامل الرسمي في سوريا رغم صعوبة التعامل بها بين العرب[١].

واستمرت جمعية بيروت السرية في ممارسة نشاطها على اختلاف أنواعه واتجاهاته، ولكن لم تستطع تحقيق نتائج إيجابية، ولم تنجح في تحقيق آمالها، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها: أن هذه الجمعية بالغت في استخدام العواطف وطالبت الأهالي بالقيام بثورة مسلحة ضد الحكم العثماني قبل أن تعمل على تثبيت مبادئها في عقول الناس وإقناعهم بها، كما أنها لم تعمل على إعداد تنظيم معين قبل المطالبة بالثورة[٢]. كما أن منشورات هذه الجمعية وأفكارها لم تنتشر إلا في عدد محدود من مدن الشام، ولم يعلم بها الجانب الأكبر من الأهلين، وفضلاً عن ذلك فإن هؤلاء الذين وصلتهم هذه المنشورات لم يكونوا على استعداد بعد لتقبل مثل هذه الأفكار الثورية، وبذلك يعتبر مثل هذا النشاط سابقاً لأوانه لأنه كان يتطلب وعياً قومياً شاملاً[٣]. ومع ذلك فإنه رغم أن هذه الحركة لم يكتب لها النجاح فإنها قد ساعدت على تحديد الرغبات والأماني التي كانت تجيش في الصدور، وبذلك تعتبر خطوة إلى الأمام في طريق الحركة القومية، وأول تعبير عن الأهداف السياسية إذ دعت إلى فكرة إنشاء دولة مستقلة سياسياً قائمة على أساس قومي فهي بذلك أول موجة من الموجات التي ستمر بالعالم العربي[٤].

= ونورالدين حاطوم، يقظة القومية العربية ص ١٠٩ و ١١٠، المطبعة الفنية الحديثة ١٣٧٨ هـ - ١٩٦٨ م.

(١) جلال يحيى، المرجع السابق ص ١٩٨ - ٢٠٠.

(٢) نفس المرجع ص ١٩٩.

(٣) معهد البحوث والدراسات العربية، المرجع السابق ص ١٦٨.

(٤) محمود صالح منسي، المرجع السابق ص ٩٢.

ولكن قد يرد تساؤل، هل كان أعضاء هذه الجمعية على حق فيما قاموا به؟ وما دعوا إليه؟ في الواقع إن غالبية أعضاء هذه الجمعية ينتمون إلى أقليات غير إسلامية مخالفة للدولة العثمانية في العقيدة والمذهب، ويسعون جاهدين لتحقيق أطماعهم وأطماع الدول الاستعمارية الأجنبية التي ترمي إلى تفتيت كيان الدولة العثمانية وتأسيس دولة نصرانية في قلب كيان الدولة العثمانية، وقد عملت هذه الدول الاستعمارية بعد أن فرضت حمايتها على الطوائف النصرانية المختلفة في الشام، عملت على إدخال التعليم بين أفراد هذه الطوائف وأسست لهم المدارس والمستشفيات والإرساليات. وقد استطاعت هذه الطوائف استمالة بعض المسلمين المثقفين إلى جانبهم في هذه الجمعية لكي تقوي جبهة المواجهة وتتخذ لها صفة عامة.

ومع ذلك فإنه كان من المفروض بل من الواجب على المسلمين العرب أن لا يسيروا وراء تعليمات نصارى سورية في الثورة على العثمانيين الذين هم إخوانهم في الدين، ذلك أنهم بقدر ما كانوا عرباً كانوا مسلمين بل كان شعورهم بالإسلام أكثر من أي قومية أو جنس، نعم إنه من حقهم المطالبة بالإصلاح الداخلي، والخارجي في شؤونهم، ولكن ليس من حقهم المطالبة بالانفصال والثورة على حكومتهم الإسلامية. ويقول المستشرق مارسيل كولومب في هذا الصدد: «إن المسلمين العرب ما كان بإمكانهم أن يسيروا على غير هدى وراء تعليمات مسيحيي سورية الذين يحرضونهم للثورة على الأتراك، إخوانهم في الدين، ذلك أنهم بقدر ما كانوا عرباً كانوا أيضاً مسلمين، بل ربما شعروا أنهم مسلمون أكثر من كونهم عرباً. فالفكرة القومية لم يكن لها أن تنتشر بينهم إلا بالقدر الذي يسمح به الإسلام ويعطيه شرعية وحقاً، وبتعبير آخر أن العرب المسلمين ما كان بإمكانهم أن يكونوا قوميين إلا بشرط أن يبقوا مسلمين»[١].

وقامت في عام ١٢٩٤ هـ - ١٨٧٧ م في بيروت جمعية سرية تضم مجموعة من وجهاء بيروت وصيدا ودمشق (ملاك أراضي وتجار) بالتعاون مع

(١) وجيه كوثراني، المرجع السابق ص ١٣٣.

علماء من الطائفة الشيعية في جبل عامل، وكان أعضاء هذه الجمعية البيروني أحمد صالح، وهو صاحب المبادرة في الدعوة لهذه الفكرة. ومن بين الأعضاء الحاج إبراهيم آغا الجوهري (وجيه صيداوي) والسيد محمد الأمين والشيخ علي الحر (من علماء الطائفة الشيعية) والأستاذ الشيخ أحمد عباس الأزهري، والحاج حسين بيهم، وقد اجتمع أعضاء الجمعية في بيروت لوضع الخطط اللازمة، ثم انتقل المجتمعون وعلى رأسهم الأمير عبدالقادر الجزائري إلى دمشق لإكمال البحث والمداولة في دار السيد حسن تقي الدين الحصيني، وأسفرت هذه الاجتماعات عن وضع المقررات التالية:

- اختيار الأمير عبدالقادر ليكون على رأس هذه الحركة.
- الاعتراف بالخلافة العثمانية أي «أن يبقى الخليفة العثماني خليفة للمسلمين».
- بالنسبة «لماهية الاستقلال المنشود، اتفق المؤتمرون على إقرار مبدأ السعي لتحقيق استقلال بلاد الشام، وتأجيل البت في مدى هذا الاستقلال، إلى انتهاء الحرب الروسية العثمانية، وانجلاء وضع الدولة ومصيرها[١].

لذلك كان رجال هذا المؤتمر يراقبون ما يجري في مؤتمر برلين، ليتخذوا على ضوء ذلك موقفهم الموحد وكان الشايع بينهم أنه إذا تبين أن إحدى الدول الأجنبية تهدف إلى الاستيلاء على أراضي الدولة العثمانية[٢]. فلا بد من طلب الاستقلال التام، أما إذا تبين أنه ليس ثمة من عزم على احتلال البلاد فتكون الغاية تحقيق الاستقلال الذاتي كما هو الحال في مصر وبعض بلاد البلقان[٣].

ويستنتج من برنامج هذه الجمعية وأهدافها ما يلي:

أولاً: أن هذه الحركة لا تتضمن أية إشارة لعداء يكنه رجال هذه

(١) وجيه كوثراني، المرجع السابق ص ١٣٥ و ١٣٦.
(٢) كما كانت نية النمسا في البوسنة والهرسك، وروسيا في بعض الولايات الشرقية من الأناضول... وكما هي نية بريطانيا في قبرص.
(٣) المرجع نفسه ص ١٣٦.

الجمعية للعثمانيين، بل على العكس فكل الإشارات تسجل عداءهم للمتسعمر الأجنبي، وحذرهم من وقوع البلاد في براثن الاستعمار.

ثانياً: أن الاستقلال لم يكن يعني لأعضاء هذه الجمعية الانفصال عن العثمانيين كما هو الحال بالنسبة «لأعضاء جمعية بيروت السرية»، بل العكس فكان «الاستقلال» يعني الحيلولة دون وقوع البلاد تحت الاحتلال. وإلا فمضمون الاستقلال «إمارة عربية» في إطار الخلافة العثمانية.

ثالثاً: أن الدعوة «للاستقلال التام» أو «الاستقلال الذاتي» ما هي إلا نتيجة لما دار من لغط في الأوساط السياسية والدبلوماسية والاقتصادية الأوربية حول مصير الدولة العثمانية ومشاريع تقسيمها. لذلك لم تكن هذه الحركة تملك أي مخرج بعد مؤتمر برلين ونجاح الدبلوماسية البريطانية في إطالة عمر الدولة العثمانية مقابل التخلي لها عن جزيرة قبرص، غير التلاشي والذبول[١].

وفي الواقع أن هذه الحركة لا تختلف عن الحركات الانفصالية الأخرى إلا في الأسلوب للوصول إلى ذلك الاستقلال المنشود، وليس كما ذكرته في أنها لا تكن أي إشارة عداء للدولة العثمانية، وإنما لجأت إلى ذلك الأسلوب الخفي المقنع المجهول لتصرف أنظار رجال الحكومة عنها وعن تتبع نشاطها حتى يكتب لها النجاح ولا تصل إلى ما وصلت إليه الجمعيات الأخرى التي افتضح أمرها فانتهت على وجه السرعة على أيدي رجال الحكومة العثمانية.

ولكن رغم الحيطة والحذر التي اتخذته هذه الجمعية إلا أنها لم تكن أحسن حظاً من سابقتها وانكشفت حقيقتها لدى السلطان عبدالحميد ورجال الحكومة العثمانية بل وعرف معظم أعضاؤها.

وانتهت هذه الحركة أمام هجمات السلطان عبدالحميد على كل معارضيه، وقامت السلطات الحكومية السورية باتخاذ تدابير احترازية كثيرة، ففرضت الإقامة الجبرية على زعماء الحركة في مناطق نائية، ونفت بعضهم إلى خارج البلاد، ووضعت الرقابة الشديدة على الأشخاص الذين أيدوا الحركة،

(١) وجيه كوثراني، المرجع السابق ص ١٣٧.

كما منعت الحكومة الاختلاط بين الأمير عبدالقادر الجزائري وأحمد الصلح، ونفت السيد محمد الأمين أحد أركان الحركة إلى طرابلس.

وهناك تساؤلات تطرح نفسها على الباحث.

- هل كان هناك ثمة علاقة بين القائمين بهذه الحركة وأعضاء جمعية بيروت السرية؟
- وما هو دور الأمير عبدالقادر الجزائري في هذه الحركة؟
- وأيضاً هناك أمر آخر وهو أن ثمة عدد من الرسائل تلقاها الأمير يوسف كرم تحمل أفكاراً ومشاريع سياسية للمنطقة، ومن المعروف أن يوسف كرم كان يتنقل في ذلك الوقت بين الدوائر الأوربية ساعياً لنفسه بحكم جبل لبنان. فما هي طبيعة العلاقات بين الرجلين وبين المشروعين؟

وفي شهادة فارس نمر تأكيد على أن أعضاء الجمعية قد اتصلوا ببعض وجهاء المسلمين (لم يسم أحداً منهم) في إطار المحافل الماسونية، غير أن هؤلاء لم يوافقوا على الأهداف الانفصالية للجمعية. بل وأكثر من ذلك فلم يستمر اللقاء المشترك طويلاً بينهم.

أما دور الأمير عبدالقادر الجزائري في هذه الحركة فليس لدينا بشأنه إلا ما ورد في مذكرات منح الصلح، وهو أن القائمين بالحركة اتصلوا به في دمشق وبايعوه زعيماً للحركة وأميراً مرتقباً على بلاد الشام.

غير أن اسم الأمير تردد منذ سنة ١٢٧٧ هـ - ١٨٦٠ م في تقرير القناصل الأجانب بصفته شخصية عربية وإسلامية مرموقة، ومن المعلوم أنه كان متعاطفاً مع الحركة الماسونية التي دخلت بلاد الشام، وكانت تطرح في محافلها مشاريع الاستقلال. يقول شاهين مكاريوس كاتب «محفل لبنان» في انتماء الأمير عبدالقادر الجزائري إلى الماسونية: «وكان قد سمع كثيراً عن الجمعية الماسونية ومالها من صحيح المبادىء وفعل الخير، فتاقت نفسه إلى الانضمام إليها واغتنم فرصة مروره بالإسكندرية أثناء عودته من الحجاز سنة ١٢٨١ هـ - ١٨٦٤ م فانتظم في سلكها في ١٨ يونيو من العام نفسه بمحفل الأهرام التابع للشرق السامي الفرنساوي ووافقت مشاربه من كل

الوجوه، فأحبها وأحب أهلها، ومال إليها وإليهم كثيراً، وكان لا يخفي نفسه، وطالما جاهر أنه من أعضائها»[١].

وتلقى الأمير عبدالقادر الجزائري عدداً من الرسائل من يوسف كرم أثناء قيام الحرب الروسية العثمانية، وتكشف هذه الرسائل عن مشروع استقلال عربي يطرحه يوسف كرم على الأمير بعد فشله في إقناع الحكومة الفرنسية بتبني تسميته حاكماً على جبل لبنان. ورد الأمير عبدالقادر علي يوسف كرم عن طريق رجل (لم يذكر اسمه) يقوم بدور الوساطة على قبول هذا المشروع. وتأجيل التحرك بانتظار دخول اليونان الحرب.

ومن خلال ما ورد في الرسائل المتبادلة بين الطرفين يترجح أن المشروع المطروح بالاتفاق مع الأمير عبدالقادر ليست له أية صلة بما طرحه الوجهاء المسلمون على الأمير حول ضرورة إنقاذ بلاد الشام من الاحتلال الأجنبي. ذلك أن مشروع كرم وإن وافق عليه الأمير عبدالقادر يرتكز على تحرك مناوىء لرستم باشا قام به بعض المطارنة والرهبان في متصرفية جبل لبنان وعلى رأسهم صديقا كرم المطران الدبس والبستاني وهو تحرك جزئي. أما في بقية أنحاء سورية فلم يكن لطموح كرم ولا لطموح الأمير عبدالقادر - إن صحت موافقته على مشروع كرم - ركائز فعلية ولا استعدادات شعبية للتجاوب مع مشروع كهذا[٢].

وبعد مؤتمر برلين واحتلال بريطانيا لقبرص، ودفع فرنسا بالمقابل نحو احتلال تونس، سقط الرهان على بريطانيا في إمكانية احتلالها لسورية إذ أصبحت مصر لا سورية هي البلد الذي تهيأت بريطانيا لاحتلاله وبقيت سورية مسرح صراع بين الدول الاستعمارية خاصة دخول ألمانيا حلبة هذا الصراع، أما على صعيد العلاقات العربية العثمانية في سوريا، فبالإضافة إلى تأثرها بالصراعات الدولية، فقد اتخذت مساراً داخل الدولة العثمانية وخارجها

(١) وجيه كوثراني، المرجع السابق ص ١٣٨ - ١٤٣.
(٢) المرجع نفسه ص ١٤٣ و ١٤٤.

تحدد بعاملين متناقضين: من جهة اشتداد القبضة الحميدية، ومن جهة ثانية تصاعد ونمو حركة «ليبرالية» قوية في صفوف الأتراك[1].

وبالإضافة إلى ذلك هنـاك جمعيات أخرى سرية ينتمي إليهـا بعض الشخصيات العربية القوميـة مثل إحـدى الجمعيات السريـة في بيروت التي تصدر جريدة «المفيد» تعبيراً عن لسان حـالها، ومن أقـطاب هذه الجمعيـة العريسي، والشهابي، والمحمصاني[2].

(١) المرجع السابق ص ١٤٤ و١٤٥.

(٢) خيرية قـاسمية، العلم الفلسـطيني ص ١٠ منظمـة التحرير الفلسطينيـة، مـركز الأبحاث، سلسلة «أبحاث فلسطينية» رقم ٢١، ١٩٧٠ م.



الفصل الثالث

الاتجاهات القومية والسياسية في بلاد الشام

في سوريـا:

- جمعية المقاصد الخيرية ١٢٩٥ هـ - ١٨٧٨ م.
- جمعية النهضة العربية ١٣٢٤ هـ - ١٩٠٦ م.

في فلسطيـن:

- موقف القوى المحلية من حكم السلطان عبدالحميد الثاني.
  * المسلمون.
  * النصارى.
  * اليهود.

في سوريا

تمثلت المعارضة لحكم السلطان عبدالحميد الثاني في سوريا في الاتجاهات القومية والسياسية في بلاد الشام والتي مثلتها الجمعيات الآتية:

جمعية المقاصد الخيرية:

أخذت الروح القومية تسري في سوريا، وتكونت الجمعيات السرية المناهضة للحكم العثماني، فتأسست جمعية المقاصد الخيرية عام ١٢٩٥ هـ - ١٨٧٨ م في بيروت بدعم من والي سوريا في ذلك الوقت مدحت باشا[١]. وكان الغرض من تأسيسها مناهضة حركة التنصير[٢] فعملت على ترقية الناشئة المسلمة، فأنشأت مدرستين للبنات، ومدرستين للذكور على أسس حديثة محاكاة للمدارس الغربية في بلاد الشام، كما سعت في إرسال بضعة شباب إلى المدرسة الطبية المصرية لتعلم فن الطب[٣]. كذلك اهتمت بجمع الكتب والتراث العربي في «المكتبة الظاهرية» بدمشق[٤]. وكان لهذه الجمعية خمسة عشر عضواً من أبرزهم الشيخ فضل القصار الأديب الشاعر وناصيف الأسعد[٥]، غير أن الحكومة العثمانية شكت في أمرها، وأدركت خطورة إحياء

---

(١) مذكرات مدحت باشا، المصدر السابق ص ٣٧.

(٢) وجيه كوثراني، المرجع السابق ص ١٤٩.

(٣) جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، الجزء الرابع ص ٧٢، دار الهلال.

(٤) قتيبة أمين شموط، اليقظة الفكرية والسياسية في بلاد الشام (١٨٧٦ - ١٩١٦ م) ص ٣٩.

(٥) محمد كاظم مكي، المرجع السابق ص ٢٠٠.

التراث العربي في زرع القومية العربية في نفوس الناشئة بالإضافة إلى تأثرهم بالتعليم الغربي ونظمه فأمرت بإلغاء هذه الجمعية[1].

جمعية النهضة العربية:

وقد تأسست هذه الجمعية عام ١٣٢٤ هـ - ١٩٠٦ م، واشترك في تأسيسها كل من محب الدين الخطيب، وعارف الشهابي، وعبدالكريم قاسم الخليل، وشكري الجنيدي، واتفق الجميع على أن يكون مركزها الثابت في دمشق، ثم في الآستانة بعد ذلك، كما انتخب صلاح الدين القاسمي أول أمين لها[2]. وأسندت سكرتارية الجمعية إلى عارف الشهابي، وهكذا أصبحت الجمعية إطاراً يضم العديد من الشبان المنتشرين في البلاد العربية والذين ستبرز أسماؤهم بعد عام ١٩٠٨ م[3]. غير أن جمعية «النهضة العربية» لم تعمّر في دمشق طويلاً، إذ ما لبثت أن اضمحلت، وانتقل كثير من أعضائها إلى الآستانة حيث كونوا المركز الرئيسي للجمعية، وأصبحت جمعية دمشق فرعاً لهم، وأطلق عليها اسم «جمعية النهضة السورية»، ومركز الجمعية في الآستانة هو الذي تحول فيما بعد إلى المنتدى الأدبي، وبين أوراق محب الدين الخطيب أوراق تحوي قانون جمعية النهضة السورية وعدداً كبيراً من المراسلات بين أعضائها في الآستانة ودمشق[4]. وكانت غاية الجمعية الظاهرية نشر اللغة

(١) جرجي زيدان، المرجع نفسه ص ٧٢.

(٢) ومن أعضاء هذه المجمعية الأمير نجيب الشهابي، زكي الخطيب، صلاح الدين العظم، عثمان مردم بك، رضا مردم بك، محمد الحفار، سامي العظم، محمد كرد علي، أحمد كرد علي، أديب مردم بك، صبحي المليحي، حكمت المرادي، جميل مردم بك، كمال الحلباوي، رشيد الحكيم، الأمير فايز الشهابي، جمال القوتلي، وعبدالفتاح الجندي. وهكذا نلاحظ أن مؤسسي هذه الجمعية كانوا يمثلون الأرستقراطية الإقطاعية، والبورجوازية التجارية السورية.
(منير موسى، الفكر العربي في العصر الحديث، (سوريا من القرن الثامن عشر حتى العام ١٩١٨ م) ص ١٩٨ دار الحقيقة بيروت ١٩٧٣ م).

(٣) وجيه كوثراني، المرجع السابق ص ١٥٢.

(٤) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠ م ص ١٦، دار المعارف بمصر، القاهرة.

العربية، وغايتها السرية انقاذ بلاد العرب من مظالم العثمانيين في زعم مؤسسيها[1].

وتتلخص أهداف هذه الجمعية في المحاضرة التي ألقاها صلاح الدين القاسمي عام ١٣٢٥ هـ - ١٩٠٧ م بعنوان «العلم والاجتماع» وقد أكدت هذه المحاضرة على أهمية العلم بجميع فروعه واتجاهاته، ويقترح وسائل النهضة العربية في النقاط التالية:

١ - أن يقوم بيننا علماء يبثون روح العلم.
٢ - أن يكون بيننا أطباء يعملون لخدمة الإنسانية.
٣ - أن ينهض بيد ظهرانينا شعراء عصريون ينظمون القصائد لاستنهاض الهمم، وشد العزائم، وإيقاظ هذه الأمة من السبات العميق.
٤ - أن نأخذ بيد الصحافة لأنها رسول العلم بين الأمم، وقائد الاجتماع (المجتمع) إلى ما فيه الخير والنجاح.
٥ - أن نشجع التمثيل وتمثيلياته النافذة للمفاسد الاجتماعية والسياسية.
٦ - أن يعمل خطباؤنا الحقيقيون على استنهاض الأمة وبعثها من رقادها.

وينهي قوله: «وهكذا، إذا تمت واجباتنا العلمية أمكن لنا أن نسترجع ذلك المجد الدارس، والفخر الطامس... وكنا من القوم المصلحين»[2].

والمتأمل لأهداف هذه الجميعة يرى أنها تدعو إلى مناهضة الحكم العثماني وتوحيد البلاد العربية في دولة مستقلة عن الحكومة العثمانية لها كيانها ومقوماتها الخاصة. كما يظهر من كتابات صلاح الدين القاسمي أنه كان عصرياً طالع الكثير من المؤلفات الفرنسية وتأثر بها. وخاصة ذات النزعة القومية الصرفة والداعية إلى الحرية والمساواة والعدالة والإخاء.

وقد عارضت الحكومة العثمانية هذه الجمعية بشدة، وشددت الرقابة

(١) خيرية قاسمية، المرجع السابق ص ١٦.

(٢) الدكتور صلاح الدين القاسمي، آثاره، ص ٣٤ و ٣٥ تقديم وتحقيق محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية القاهرة ١٩٥٩ م.

عليها لأنها ـ في نظرها ـ ترمي إلى غايات سياسية، وقد انبرى صلاح الدين القاسمي للدفاع عن هذه الجمعية في محاضراته وخطبه، وأكد أن غايتها كما ورد في المادة ١٢ من نظامها. هو العناية باللغة العربية وآدابها، وإقامة أوضاع علمية وخيرية. ويقول أيضاً عن المادة ١٢ أنه: «ليس فيها رمز إلى سياسة، ولا تعرض لدين، وليس فيها أثر من الدعوة إلى القوة إلا نحو ما يراد من ترقية عنصر يؤلف بمجموعه أكثر من نصف الدولة العثمانية عدداً». ويقول أيضاً: «فإذا بلغ (العنصر العربي) من العلم والنور مبلغاً أدرك معه معنى حقوقه وواجباته ونفذت إلى قلوب أبنائه شعلة من ذلك الضياء الأبدي، وهو العلم الذي يستحث العزائم الخامدة والهمم الجامدة، نكون قد رفعنا من قدر الأمة العثمانية على السواء»[1].

ويؤكد صلاح الدين القاسمي على كون الجمعية «علمية» ولا تتدخل في شؤون الدين والسياسة، وتعتبر محايدة بالنسبة للأحزاب السياسية والطوائف الدينية، وتحترم عقائد أعضائها السياسية والدينية، كما أن أعضاء هذه الجمعية ينفرون ممن يريد أن يحملهم على الإصلاح دفعة واحدة، إذ أنه لا يمكن أن يدخل التجديد إلى نفوسهم إلا تدريجياً في زمن طويل كما أن هذه الجمعية لا تمنع أي عضو من أن يدين بأي دين أراد.

ويعبر صلاح الدين القاسمي عن فرحته بإعلان الدستور والحرية على يد «الاتحاديين» في خطبة ألقاها في جمعية النهضة العربية بعنوان «سماء تركيا» فيقول: «من أجل هذا أناشدكم الله والدستور أيها الإخوان أن نخلص للحرية بأن لا نسيء استعمال الدواء الناجع، وأن لا نضيع هذه الدرر الثمينة التي منحناها شيئاً...» ويقول أيضاً: «ولتعلم الأمة أنه قبل أن تظلنا الحرية كنا جبناء مستضعفين فغدونا أقوياء، يمكننا أن ندافع عن حقوقنا دون محاباة ونعمل على رد كيد الظالم إذا كان يريد هضم حقوقنا... لتعلم الأمة إنا كنا عبيداً أرقاء فصرنا أحراراً نجهر بالحق ولا نخشى لومة لائم، ونطالب بما فيه

(١) منير موسى، الفكر العربي في العصر الحديث (سوريا من القرن الثامن عشر حتى العام ١٩١٨ م) ص ٢٤٦، دار الحقيقة ببروت.

صلاح الأمة إذا كان ثمة شرير مستبد يسعى في أن يقدم نفعه الخاص على النفع العام... لتعلم الأمة أن الميزات الفارغة قد انسحقت تحت أقدام المساواة فلا ميزة اليوم إلا بالعقل والفضل... لقد عمت المساواة الأفراد فيقف الآمر والمأمور، والغني والفقير والكبير والصغير، أمام قاض واحد يحكم بينهم على السواء، إذ الأفراد في نظر القانون سواء...» ويهاجم الرجعيين الذين هاجموا الحرية والدستور واعتبروا أن الحرية ليست سوى «هتك للأعراض، وسلب للأموال، وتجاوز في الحدود، وتعد على الحقوق...» ويقول فيهم أيضاً: «وأنه يسوء الحرية كما يسوء العدل والدستور قوم لا شهامة لهم ولا مروءة وليس عندهم وازع ديني ولا أدبي، ولا حق لهم بأن يلفظوا من بين شفاههم كلمة الحرية المقدسة...»[1].

أما عن رأي صلاح الدين القاسمي في القومية فيظهر ذلك بوضوح في المحاضرة التي ألقاها في الجمعية بعنوان «القومية والأمم» حيث يتساءل أيهما أفضل العصبية الدينية أم الجامعة الإنسانية، أم العصبية القومية؟ ويجيب على هذا فيذكر أن الأولى والثانية كان لهما شأن كبير فيما مضى حيث وجدت الأمم فيها مصلحتها ومنفعتها فدانت لها والتفت حولها زمناً طويلاً، أما اليوم فقد تغيرت الموازين في نظر صلاح الدين القاسمي ـ بعامل النشوء والارتقاء ـ فإن الأمم وجدت نفسها مضطرة لأن تلتفت حول عصبية أخرى وهي «القومية. Nationalism» لأنها رأتها أجدر لبقائها وأجدر بارتقائها، ويتهم صلاح الدين الذين يهاجمون القومية ووصمهم بالجهل بينما امتدح المؤمنين بها العاملين على التمسك بها. ويذكر القاسمي أن القومية ليست بدعة هذا الجيل، وإنما هي بنت الضرورات الاجتماعية ولدت في الأمة العثمانية فكانت حديثة النشأة وكذلك كانت في الأمم الغربية وهي في بدء نهضتها[2].

ويرى القاسمي أن القومية من أكبر عوامل النهوض بالأمم وأعظم مساعد على تقدمها فيقول: «ونحن إذا أمعنا النظر في وليدة هذه الظروف

(١) صلاح الدين القاسمي، آثاره، المصدر السابق ص ٣٨ ـ ٤٠.
(٢) منير موسى، المرجع السابق ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

رأينا أنها كانت وما برحت من أعظم عوامل النهوض، وتاريخ النهضات شاهد على ذلك، إذ أثبت لنا أن الأمم المتمدنة اليوم لم تتمتع بالحياة الاجتماعية والسياسة إلا عندما تشبعت نفوسها بفكرة القومية وأنزلتها منزلة الاعتقاد الراسخ، والإيمان الصحيح، فمجدتها وضحت لها على مذابح الثورة بنفوس أبنائها، وأهرقت من أجلها دماءهم» ويعتبر القاسمي «العلماء والحكماء والأدباء والشعراء» أبطال القومية لأنهم هم الذين جعلوا القومية لشعوبهم مثلاً أعلى، ونفخوا فيه من روحهم وأفكارهم وعواطفهم» فنبه هاجعهم وأيقظ راقدهم» و «جعلهم ينضوون تحت لواء واحد، ويولون شطر قبلة واحدة»[1].

ويضرب القاسمي الأمثلة. على ذلك بالألمان والإيطاليين والأمركيين الذين حققوا وحدة بلادهم على أساس القومية، وكيف أنقذوها من التدخل الأجنبي كما يضرب المثل أيضاً بنهضة البلغاريين واليونانيين وغيرهم من الأمم المتخلفة عندما تبنوا مبادىء القومية، وينتهي بمثال الأتراك فيقول: «وقد أدرك إخواننا الأتراك هذه الحقيقة فقاموا يباهون بقوميتهم، ويتغنون بذكرى وطنهم، وبدأوا يسعون السعي الحثيث فألفوا عدة جمعيات تركية محضة مثل «ترك درنكي» و «ترك أوجاقي» و «ترك يوردي» وأنشأ أدباؤهم مجلات بهذه الأسماء وأخذوا يوالون نشر المقالات الطائلة في تاريخ الأمة التركية مفتخرين بأمثال «تيمورلنك» و «جنكيزخان» وغيرهما من الفاتحين منقحين على قدر الإمكان من لغتهم الكتابية التعبيرات العربية والفارسية.. ولا نزال نقرأ في أمهات صحفهم مقالات في القومية، يقصد بها تقوية عنصرهم وإثارة نعرة عصبيتهم». وينهي محاضرته متوجهاً إلى العرب بقوله: «فعسى أن يكون لنا، نحن العرب، من ذلك درس نافع، يحملنا على الأخذ بالجديد المفيد، وطرح النظريات الرثة البالية في عصر ليس الحكم فيه إلا للقوة والمصلحة القومية، بعد أن رأينا من نتائج الإهمال ما يرفض، وبعد أن علمنا علم خصائص الشعوب (أثنوغرافيا) أن لكل عنصر ميزاته وسجاياه، وبين لنا ما بين كل أمة

(١) صلاح الدين القاسمي، المصدر السابق ص ٤١ - ٤٣.

وأمة من الفروق فلا تتحد بعضها ببعض إلا في أحوال خاصة وشروط معينة كما تتحد العناصر الكيمائية أو تفترق»[1].

أما عن رأي صلاح الدين القاسمي في إصلاح التعليم، فهو يقصد بهذا الإصلاح التعليم باللغة العربية، ويرى أن ذلك وسيلة من الوسائل الكاملة لتقويم الحياة القومية، وقد سبق القاسمي في هذه النظرة ساطع الحصري الذي ألح على أهمية اللغة العربية في القومية العربية، وأعتقد بأن هذا الاتجاه جاء من الشيخ طاهر الجزائري الذي يعتبر من أوائل الذين أعاروا اللغة العربية وتعليمها أهمية كبرى في تكوين الأمة العربية ونهضتها.

ويعد صلاح الدين القاسمي من أنصار حزب اللامركزية في الدولة العثمانية، ويرى أن درء الخطر الأجنبي عن البلاد العربية بصفة خاصة والدولة العثمانية بصفة عامة لا يتم إلا عن طريق إبعاد المركزية في الحكم لكي تشعر كل البلاد بمسؤوليتها في حفظ أوطانها وتحمل أعباء الإصلاح والتقدم.

ويذكر القاسمي في مقالته التي نشرتها جريدة «المقتبس»[2] عام ١٣٢٧ هـ - ١٩٠٩ م ما يتعرض له العرب من احتكار الأتراك وامتنانهم في الصحف والمجلات والكتب بل وفي الحياة العامة، ويشيد القاسمي بمجد العرب القديم الذي شيد الأتراك ملكهم على أساسه، ثم يحاول أن يطمئن الأتراك على أن العرب لا يفكرون في الخلافة العربية فيقول: بيد أنهم - الأتراك - لو علموا أنه لا أثر لذلك في نفوس السواد الأعظم من أبناء العرب، وأن هذا ليس من دسائس الخونة المارقين ووساوسهم، لمحي من ذاكرتهم هذا الذي نسميه سوء تفاهم.. ويهيب بجميع عناصر «الجامعة العثمانية» إلى إزالة سوء التفاهم بين العرب والترك والقوميات الأخرى ليعيش الجميع في عصر الحرية والمساواة والإخاء مع الاحتفاظ بمبدأ القومية إذ يرى القاسمي أن الدستور لا يكفي وحده لنضهة الشعوب إذ يقول: «وأن أقل

(١) صلاح الدين القاسمي، المصدر السابق ص ٤١ - ٤٣.
(٢) جريدة محمد كرد علي بدمشق.

فائدة تنجم عن الاحتفاظ بمبدأ القوميات هو أن يعلم الشعب فضيلة الاعتماد على النفس.. نعم أن الدستور قد سوى بين عامة العناصر، وخول العرب حق الدفاع عن حقوقهم أينما ثقفوا، ولكن ذلك لا يكفي لنهضة الشعوب، وخصوصاً المتخلفة منها، ومن العبث أن يحاول الشعب التقدم ما لم يستعن بقوة نفسه، المكونة من عناصر أفراده»[1].

وهكذا يظهر من كتابات صلاح الدين القاسمي التي تعبر عن اتجاه الجمعية وآرائها أنها تدعو إلى القومية العربية، وفي سبيل تحقيق هذا الغرض اتخذت العلم ستاراً من ورائه لتحقيق مآرب أعضائها وأغراضها، وفي مقدمتها استقلال الأمة العربية وانفصالها عن كيان الدولة العثمانية، بحيث تصبح أمة لها كيان خاص ومقومات حضارية متميزة متعمدة في ذلك على مالها من مجد عريق وتاريخ أصيل مليء بالأمجاد والمفاخر، وما مهادنة القاسمي في بعض محاضراته وخطبه في الجمعية للحكومة العثمانية إلا خوفاً من بطش الأخيرة بالجمعية التي لا زالت في المهد ولم تقم بعد على أرجلها، فهي لا تملك من أسباب القوة والمنعة ما يمكنها من مقاومة الدولة وإظهار العداء، لاسيما إذا علمنا أن السلطان عبدالحميد الثاني كان يبذل جهداً كبيراً في متابعة ذوي الأفكار المتحررة الذين ينادون بدعوات من شأنها أن تفكك جسم الدولة العثمانية، تلك الدولة التي أرهبت أوربا في فترة من فترات حياتها القوية.

---

(1) منير موسى، المرجع السابق ص ٢٥١ و٢٥٢.

في فلسطين

موقف القوى المحلية من حكم السلطان عبدالحميد الثاني في فلسطين

المسلمون:

قبل أن أتحدث عن موقف القوى المحلية من حكم السلطان عبدالحميد الثاني في فلسطين، لابد من الإشارة إلى تشكيل متصرفية القدس وتقسيماتها الإدارية لأنها كانت سبباً في كراهية الأهالي للحكم العثماني.

تشكلت متصرفية القدس في عام ١٢٩١ هـ - ١٨٧٤ م وحافظت على حدودها الإدارية حتى آخر الحكم العثماني، وقد تألفت من أقضية القدس، ويافا، والخليل، وغزة باستثناء الفترة الواقعة بين ١٣٢٤ - ١٣٢٧ هـ - يونية ١٩٠٦ - يولية ١٩٠٩ م عندما ألحق بمتصرفية القدس قضاء الناصرة بعد فصله عن لواء عكا التابع لولاية بيروت، استجابة من الدولة العثمانية لطلب الدول الأوربية بشأن تسهيل زيارة الحجاج والسواح الأجانب للأماكن المقدسة الموجودة في ذلك القضاء. لذلك وضعت الدولة الأماكن المقدسة الدينية في وحدة إدارية واحدة لإعفاء الرعايا الأجانب من الحصول على تذاكر مرور خاصة لزيارة قضاء الناصرة، أما التقسيمات الإدارية في داخل المتصرفية فقد كانت في تغيير مستمر ففي أواخر عام ١٣١٧ هـ - ١٨٩٩ م خولت الدولة العثمانية لمتصرف القدس تشكيل قضاء جديد في جنوب المتصرفية فشكل قضاء بئر السبع الذي كان جزءاً من قضاء غزة، وعهد بإدارة القضاء الجديد لقائم مقام تكون إقامته في بئر السبع، وقد ارتبط تشكيل قضاء جديد في بئر السبع بموضوع الخلاف

على الحدود الجنوبية مع مصر، وقد أثار إجراء الدولة العثمانية هذا مخاوف القنصل البريطاني في القدس، ذلك الخلاف الذي تطور بين الدولة العثمانية وبريطانيا في عام ١٣٢٤ هـ - ١٩٠٦ م غير أن الأولى سرعان ما تراجعت عن موقفها من مسألة الحدود، وتم الاتفاق على تعيين لجنة تقوم برسم خط الحدود، ورسمت الحدود بخط يبدأ من طابا على خليج العقبة بالقرب من رفح[1].

وإلى جانب اهتمام الدولة العثمانية بموضوع الحدود قصدت أيضاً السيطرة على القبائل البدوية الواقعة في جنوب المتصرفية والاستفادة من الضرائب، وربما استهدفت أيضاً تحضير البدو، ويبدو أن هذه الأسباب مجتمعة أفضت إلى تشكيل قضاء بئر السبع، وكانت الحدود الثابتة لمتصرفية القدس عام ١٢٩١ هـ - ١٨٧٤ م وحتى نهاية الحكم العثماني في عام ١٣٣٧ هـ - ١٩١٨ م على النحو التالي: من الشمال: خط متعرج يفصل بين المتصرفية ولواء نابلس التابع لولاية بيروت، ويبدأ من مصب نهر العوجا في البحر المتوسط، ثم يتجه شرقاً ماراً بقرية سنجل حتى ينتهي بالقرب من أريحا على نهر الأردن، ومن الغرب البحر المتوسط. ومن الجنوب خط مستقيم يبدأ من نقطة في منتصف الطريق بين غزة والعريش على البحر المتوسط وينتهي بالعقبة، ومن جهة الشرق امتداد نهر الأردن والبحر الميت ووادي عربة الذي يصل العقبة بالبحر الميت، وهكذا فإن ما عرف بفلسطين بعد الحرب العالمية الأولى لم يشكل وحدة إدارية قائمة بذاتها في أثناء الحكم العثماني بل شملت الأجزاء الجنوبية «ألوية عكا ونابلس» من إيالة صيدا أولاً ثم ولاية سورية ثانياً، ثم ولاية بيروت فيما بعد بالإضافة إلى متصرفية القدس[2].

---

(١) عبدالعزيز عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث ص ٢٠ و ٢١.
وحسان علي حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧ - ١٩٠٩ م ص ٦٧ - ٧٢، بيروت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

(٢) A.W. Kayyali, Palestine - A Modern History. P. 11.
وعبدالعزيز عوض، المرجع السابق ص ٢١ و ٢٢.

أما الجهاز الإداري في القدس، فقد ركزت الدولة العثمانية في مدينة القدس جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية التي توجد عادة في مراكز الولايات، بينما احتفظت الأقضية بأجهزتها الإدارية التي كانت موجودة فيها قبل عهد المتصرفية ويتألف الجهاز الإداري عادة من المتصرف والمحاسب، ومدير الأمور الأجنبية ومدير المعارف ومدير الزراعة والتجارة، ومدير الدفتر الخاقاني (الطابو)[1]. ومدير الأوقاف ومدير قوة الأمن ومدير النافعة، ويعمل في معية كل مدير عدد من الموظفين في مركز المتصرفية، أما الجهاز الإداري في القضاء فيتألف من القائم مقام ومدير مال القضاء وعدد من الكتاب تحت رئاسة قائم مقام القضاء، أما الجهاز الإداري في الناحية فيتصف بالبساطة والخلو من التعقيد، ووظيفة مدير الناحية هو نشر الأنظمة والقوانين في القرى التابعة لناحيته، ويوجد في كل قرية مختار لمساعدة رجال الحكومة في تحصيل الأموال الأميرية، كما أوجدت الدولة العثمانية بعد عام ١٢٨١ هـ - ١٨٦٤ م عدداً من المجالس الإدارية المحلية التي اشترك الأهالي في عضويتها وهي: مجلس المتصرفية العمومي، ومجلس إدارة المتصرفية، ومجلس بلدية القدس، ومقر هذه المجالس جميعها في القدس، ومجالس إدارة الأقضية والمجالس البلدية في كل من يافا والخليل وغزة وبئر السبع، ومجالس اختيارية القرى في قرى المتصرفية المختلفة. لكن مجالس الإدارة المحلية في متصرفية القدس لم تكن ذات نفع كبير للسكان وخاصة الفلاحين بسبب عدم فعالية المجالس نفسها نتيجة لسيطرة السلطة التنفيذية عليها سواء كان ذلك بالاشتراك في عضويتها أو

---

(١) الطابو: اختلف الكتّاب في معنى لفظة طابو، نذكر أنها رومية أصلها «طابوس» وتعني الأرض، وقيل أنها تركية أصلها «طابوق» وتعني الطاعة، وقد رجح خالد الشابندر المعنى الأول لكونه أقرب إلى المعنى وهو: الثمن المعجل للأرض يؤخذ من المتصرفين في الأراضي بدلاً من الزرع والحرث.
(عماد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤ - ١٩٣٢ ص ٤٧٦ دار الحرية للطباعة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م الدار الوطنية للنشر والتوزيع. الملحق رقم (١) نقلاً عن: خالد الشابندر، شرح قانون الأراضي ص ٢١، بغداد ١٩٢١ م والدستور ص ١٥).

بالتقليل من فائدتها عن طريق انتقاص صلاحيتها والتلاعب في الانتخابات لضمان نجاح صنائعها، وبسبب احتكار العائلات المتنفذة ممثلة بالعلماء والأعيان لعضوية المجالس المحلية في القدس ومراكز الأقضية واهتمامها بالدفاع عن مصالحها، وإهمال مصالح الأكثرية، حتى مجالس اختيارية القرى لم تخل من سيطرة أغنياء الفلاحين الذين بدلاً من الاستناد إلى الصلاحيات التي منحتها الدولة لهم بحسن توزيع الأموال الأميرية على الفلاحين، كانوا يتواطؤون مع الملتزمين والمحصلين مقابل إعفائهم من الأموال الأميرية، بإضافتها على فقراء الفلاحين على أن يطلق مجلس الاختيارية يد الملتزم في تحصيل الأموال الأميرية كيفما يريد(١).

وعلى الرغم من وجود عدد من الموظفين العثمانيين فقد مارس أبناء العائلات المتنفذة المسلمة تأثيراً كبيراً في تسيير الأمور الإدارية في المتصرفية والمدن الرئيسية، ولعل مرد هذه الشهرة يرجع إلى ما ناله أعضاؤها من خبرة في شؤون الإدارة المدنية بسبب اشتغالهم كموظفين في دوائر الحكومة المحلية. ويذكر بعض المؤرخين أيضاً أن من أسباب سيطرة هذه العائلات على الحياة الاجتماعية في المتصرفية انتسابها إلى الأشراف، ذلك أنها في الأصل جاءت من الحجاز ثم استقرت في مدن المتصرفية كالقدس والخليل وغزة، وإضافة إلى هذا النسب فقد ألموا بقسط وافر من التعليم الديني الذي كان سائداً آنذاك. وبهذا كله أحرزت مركزاً مرموقاً بين السكان وكذلك لدى الحكام. فأقطعوا مساحات كبيرة من الأراضي، وقد شغلوا وظائف الحكومة المحلية، لاسيما سلك القضاء والإفتاء والتدريس في المدارس الدينية، واستغلت هذه العائلات نفوذها لدى الدولة لتمارس نفوذها على الفلاحين مستغلة سوء الأحوال الاقتصادية وعسف الدولة وشدتها في تحصيل الضرائب من الفلاحين. وعدم رغبتهم في تسجيل أراضيهم باسمهم خوفاً من دفع ضرائب أكثر، وكذلك خوفاً من التجنيد الإجباري لتضع أيديها على أراضيهم الزراعية وتسجيلها باسمها، وبذلك تمتعت بأسباب القوة والنفوذ عندما تمكنت من جمع مقومات

(١) عبدالعزيز عوض، الإدارة العثمانية... ص ٢٢ و٢٣.

الزعامة، الشرافة والعلم والمال، وبهذا بسطت هذه العائلات نفوذها على السكان المسلمين وحمايتها على الطوائف غير الإسلامية. فكان بعض هذه العوائل وثيق الصلة بطوائف الروم واللاتين والأرمن، لذلك كان لا يبت في نزاع بين طائفة وأخرى أو بين أفراد الطائفة نفسها دون توسط بعض هذه العوائل، كما تولى بعض أعضاء هذه الأسر في القدس حماية المصالح الطائفية أمام الحكومة المحلية والدفاع عنها في المجالس الإدارية المختلفة، كما وجد من بين أبناء العائلات من يدافع عن مصالح اللاتين ويتصدر لحماية بعض المؤسسات الأجنبية في القدس، وهكذا كان الحال في المدن الفلسطينية الأخرى، كما وجدت عائلات أخرى من أصحاب الوجاهة والثراء ضاعت أنسابها بتوالي الأجيال(١).

أما العلاقة بين فلاحي المتصرفية، وكبار الملاك فكانت تتصف بالسيطرة والاستغلال، فقد عمل الفلاحون أجراء لدى ملاك الأرض، وكانت عقود الإيجار تتم مقابل جزء عيني من الحاصلات على أساس المزارعة، أي أن المالك يقدم الأرض، وربما البذور، والمستأجر يقدم العمل الزراعي ثم تقسم الحاصلات بينهم حسب الاتفاق، وغالباً ما كان يورث الفلاحون أبناءهم وأحفادهم في المزارعة كما يخلف الملاك ورثتهم في الملكية، أما العلاقة بين الفلاحين الذين كانت قراهم ملكاً لهم، وأعيان المدن فقد كان لكل قرية في قضاء القدس واحد أو أكثر من أفندية القدس والمدن الفلسطينية لحماية مصالحها، والدفاع عن أفرادها لدى دوائر الحكم في المتصرفية مقابل تقديم هدايا نقدية أو عينية إلى الأفندي، وتزويد منزله في المدينة بالحبوب والزيت وغيرهما من المواد الغذائية، وبذلك انحصرت معظم الثروة الزراعية في أيدي عدد قليل من العائلات المتنفذة، كما انتشر الربا في الأوساط الغنية، فكان على الفلاح أو البدوي المضطر لشراء بذور الأرض أو القوت الالتجاء إلى الأغنياء فيقرضونه حتى يحين موسم الحصاد بفائدة تصل إلى ٤٠٪ أحياناً(٢).

(١) A.W. Kayyali, Palestine - A Modern History. P. 11 - 12.

(٢) A.W. Kayyali, Op. Cit P. 11.

وكان لتصرف هذه العائلات إزاء الفلاحين أثر كبير في كراهية الحكم العثماني، فبعض الفلاحين فسر تصرف هذه العوائل بأنه يمثل الحكومة العثمانية لذلك تولد لديه كره للجميع. والبعض الآخر كان يفرق بين تصرف الحكومة العثمانية، وبين تصرف تلك الأسر الكبيرة، ولكنه كان يلقي باللوم على العثمانيين لإطلاق أيديهم في ظلم الفلاحين واستعبادهم، وتولد لدى هؤلاء أيضاً كره للسلطات العثمانية، ومما زاد في الأمر سوءاً أن معظم هذه الأسر كان يعمل في الوظائف الحكومية مثل سلك التعليم والقضاء وغيرهما، مما جعل معظم الفلاحين يرون في تصرفات العوائل الكبيرة إزائهم أن هذا هو سياسة الحكومة العثمانية، فتولد لدى الجميع كره للحكم العثماني وقويت حركة المعارضة لذلك الحكم.

وإنني لا أخلي العثمانيين من اللوم في هذه القضية، إذ كان المفروض عليهم بل الواجب الحد من تصرف تلك الأسر الكبيرة ووقفها عند حدها، ومناصرة أولئك الفلاحين الفقراء وتفقد أحوالهم وعدم إهمالهم أو عدم السؤال عنهم، مما جعل تلك الأسر تنفرد بها وتفرض عليها ما تشاء ظلماً واستبداداً.

وفي هذا الوسط الاقتصادي السيء الذي يعاني منه غالبية السكان في فلسطين، جاءت الحكومة الصهيونية لتزيد من سوء حال الفلاح وفقره، تلك الهجرة التي بدأت تتدفق إلى أرض فلسطين منذ أواخر القرن الثالث عشر الهجري ـ التاسع عشر الميلادي وسأتحدث عن تلك الهجرات في هذا الفصل.

أما عن موقف المسلمين في فلسطين من حكم السلطان عبدالحميد الثاني ففي الواقع لم أجد ذكراً لذلك في المصادر والمراجع العربية والأجنبية وجميع ما ورد فيها لا يتعدى كونه مجرد إشارات عابرة لا قيمة لها. ذلك أنها ـ أي المصادر والمراجع ـ قد ركزت كتاباتها عن الهجرات اليهودية إلى فلسطين، ولم تشر إلى الموقف العربي المسلم من سياسة الدولة العثمانية بل ذكرت جزءاً يسيراً من موقفهم من اليهود.

وقد أخذ أثرياء اليهود في الهجرة إلى فلسطين وشراء الأراضي من صغار الفلاحين المحتاجين إلى المال، إلى جانب طرد الكثير من المزارعين المسلمين

من مزارعهم والاستيلاء عليها، فعمل هؤلاء الفلاحون أجراء لدى أصحاب الأراضي الجدد من اليهود، ولذلك فقد أدت الهجرة اليهودية الكثيفة في الربع الأخير من القرن الثالث عشر الهجري ـ التاسع عشر الميلادي إلى ازدياد عدد الفلاحين العرب الذين لا يملكون أرضاً[١]. كما لجأ اليهود بمكرهم وخداعهم الذي جبلوا عليه إلى رشوة صغار الموظفين وعديمي الضمير في سبيل الحصول على المزيد من الأراضي[٢].

وقد تنبه السلطان عبدالحميد الثاني لهذا الخطر الجسيم، ولم يدخر وسعاً في مقاومته فأصدر في سنة ١٣٠٠ هـ ـ ١٨٨٢ م قوانين صارمة بتحريم الهجرة اليهودية إلى فلسطين وشراء الأراضي[٣].

وقد تنبه العرب في فلسطين إلى هذه الأخطار المحدقة بهم والتي تهدد مستقبلهم بالخطر الجسيم نتيجة لازدياد التسلل اليهودي الصهيوني إلى بلادهم وقد وردت أول إشارة مبكرة لذلك من القدس في رسالة نشرتها مجلة الجوائب في عددها ٣٥٦ سنة ١٨٦٨ م ذكر فيها الكاتب عن قدوم أحد أعضاء الجمعية الإسرائيلية في باريس (الأليانس) إلى القدس وقال فيها: «إن مراد الجمعية أن تشتري حقولاً ومزارع في الأراضي المقدسة ليتعلم أولاد اليهود الزراعة والحراثة» ويلفت الكاتب نظر الدولة العثمانية «... أن تنظر في أمرنا وتتدارك أحوالنا وإلا فإن اليهود لا يلبثون أن يجلونا من هذه الأرض كما أجليناهم من جزيرة العرب»[٤].

وقد بدأت الاصطدامات المسلحة بين الفلاحين العرب واليهود المستوطنين الجدد عام ١٣٠٤ هـ ـ ١٨٨٦ م عندما هاجم الفلاحون العرب

---

(١) عبدالعزيز عوض، الإدارة العثمانية... ص ٢٦.

(٢) مصطفى مراد الدباغ، الموجز في تاريخ الدول الإسلامية وعهودها في بلاد فلسطين ص ٦٤، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت ط ١، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م فلسطينيات (٤).

(٣) المرجع نفسه ص٦٤.

(٤) خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه (١٩٠٨ ـ ١٩١٨ م) ص ٣٢، مركز الأبحاث، بيروت ١٩٧٣ م.

المطرودون من الخضيرة وبتاح تكفا «ملبس» التي أجلاهم اليهود عنها بالقوة، وقد أدت هذه الاصطدامات المسلحة بالدولة العثمانية أن تصدر عام ١٣٠٥ هـ - ١٨٨٧ م سلسلة من القوانين مشددة فيها الهجرة اليهودية إلى فلسطين(١).

وفي عام ١٣٠٩ هـ - ٢٤ يونيو ١٨٩١ م بعث أهالي القدس وفداً يمثلهم إلى الباب العالي في الآستانة ويحملون معهم عريضة يطلبون فيها اتخاذ إجراءات فعالة وسريعة كفيلة بمنع دخول اليهود الأجانب إلى فلسطين وشرائهم الأرض(٢). وقد استجابت الحكومة العثمانية لهذا النداء وجددت القيود المفروضة على اليهود الأجانب(٣). ولكن تدخل بريطانيا لصالح اليهود أضعف من فعالية الفرمانات العثمانية لمنع اليهود من الهجرة إلى فلسطين. واستمرت المنظمات الصهيونية تبعث المهاجرين اليهود إلى فلسطين، وعاود سكان فلسطين طلب النجدة من السلطان من جديد، فأصدرت الحكومة العثمانية في سنة ١٣١٠ هـ - ١٨٩٢ م قراراً يمنع اليهود من شراء أراضي الدولة العلية، ومنع السكان من بيع أراضيهم لليهود، غير أن بريطانيا عاودت التدخل لمصلحة اليهود، وأخذت صحفهم تنادي باستمرار البيع والشراء، ولم تجدي كثيراً محاولات السلطان عبدالحميد لمنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وقد صورت مجلة «هاملايت» في عام ١٣٠٩ هـ - ١٨٩١ م خطورة رد الفعل

---

(١) إسماعيل أحمد ياغي، موقف عرب فلسطين من الهجرة اليهودية (١٨٨٢ - ١٩١٤ م) ص ٤ بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام (فلسطين).

(٢) كانت القيود المفروضة على هجرة اليهود الأجانب إلى فلسطين قد خفت بعد أن ترك رؤوف باشا القدس عام ١٣٠٧ هـ - ١٨٨٩ م وكان يتولى متصرفية القدس في الفترة ١٢٩٣ - ١٣٠٦ هـ - ١٨٧٦ - ١٨٨٨ م، وكان من أكفأ الولاة الذين عرفتهم متصرفية القدس، وكان يؤيد سياسة الدولة العثمانية في منع اليهود من الإقامة في فلسطين، وكان يسارع إلى طرد الحجاج اليهود من فلسطين عند إنقضاء المدة المقررة لهم.
(عبدالعزيز عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين... ص ٣١).

(٣) أميل توما، فلسطين في العهد العثماني ص ١٠٩ - ١١١ الطبعة الأولى. دار الفجر للطباعة والنشر ١٩٨٣ م.

العربي ضد الأهداف الصهيونية وحذرت من ثورة عربية قومية هائجة ضد مستعمراتهم(١).

وشهد عام ١٣١٨ هـ - ١٩٠٠ م حملة احتجاجية واسعة من العرائض الجماعية ضد تملك اليهود للأراضي الزراعية، وسجلت تقارير البرت عنتيبي المعتمد الرسمي للجمعية الاستعمارية اليهودية بأن هذه الحملة تدل دلالة قاطعة على الوعي العربي الفلسطيني المبكر، كما سجلت هذه التقارير امتداد المعارضة للصهيونية إلى صفوف موظفي الحكومة من أهالي البلاد(٢).

هذا وقد أدركت الصحف العربية خطر التسلل اليهودي إلى فلسطين فنشرات جريدة «الكرمل الحيفاوية»(٣) عام ١٣٢٦ هـ - ١٩٠٨ م، فضائح المؤامرة الصهيونية، وبيان خطر بيع الأراضي لليهود، وحذت الجرائد العربية حذو جريدة الكرمل الحيفاوية في نشر الفضائح اليهودية، وأخذ نواب العرب وزعمائهم يرفعون صيحاتهم عبر المنار والأهرام في مصر، والمفتش في دمشق، والمؤيد في بيروت يحذرون من خطر التسلل اليهودي إلى فلسطين، وعاود زعماء العرب في مطالبة السلطات العثمانية بإصادر فرمانات جديدة تمنع اليهود من تملك الأراضي في فلسطين، وأخذت الصحف العربية توالي نشر مقالاتها ضد المؤامرة الصهيونية وتفضح مخططات مؤتمر بال في سويسرا، كما تحدثت صحف شرق الأردن عام ١٣١٠ هـ - ١٨٩٨ م عن حوادث مقاومة السكان العرب لمحاولات التسلل الصهيوني(٤). وقد تضاعفت ثورات عرب فلسطين بعد إصدار بريطانيا وعد بلفور(٥).

---

(١) إحسان عسكر، الصحافة العربية في فلسطين. الأردن. سوريا ولبنان ص ١٧ الناشر، مؤسسة سجل العرب ١٩٨٢ م.

(٢) إسماعيل ياغي، المرجع السابق ص ٦.

(٣) أصدرها نجيب نصار في مدينة حيفا، وقد ظلت مستمرة في الصدور حتى بعد عام ١٩٣٠ م وهي من جرائد فلسطين القديمة (أديب مروة، الصحافة العربية نشأتها وتطورها ص ٢١٧، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ط ١، ١٩٦١ م).

(٤) إحسان عسكر، المرجع السابق ص ١٧٩.

(٥) خلف محمد الحسيني، اليهودية بين المسيحية والإسلام ص ١١٣، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ١٩٦٤ م.

ومن خلال هذا العرض يتضح لنا أن المسلمين من سكان فلسطين لم يكن لهم أي موقف عدائي ضد السلطان عبدالحميد الثاني، ولم تتكون في فلسطين جمعيات أو منظمات كبيرة مناوئة للحكم العثماني كتلك التي تكونت في لبنان وسورية وبعض البلدان العربية، والسبب الوحيد في نظري الذي صرف مسلمي فلسطين عن تكوين جانب معارض لحكم السلطان عبدالحميد الثاني هو أن جهودهم كانت موجهة نحو مقاومة الهجرة اليهودية إلى فلسطين ومقاومة الصهاينة الذين سلبوهم أرضهم وديارهم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أنهم كانوا يرون مجهودات السلطان عبدالحميد الثاني في مقاومة التسلل اليهودي وإن كانت هذه الجهود لم تنجح نجاحاً كاملاً للأسباب التالية:

أولاً: تدخل السفراء الأجانب في الآستانة، والقناصل في القدس وبيروت الذين تمسكوا بالامتيازات وقد عاقت احتجاجاتهم تنفيذ قيود الهجرة ضد اليهود وأضعفت فعاليتها.

ثانياً: فساد الجهاز الإداري في متصرفية القدس وولاية بيروت وارتشاء الموظفين العثمانيين حتى الكبار منهم، واستمرار اليهود في استخدام سلاح الرشوة.

ثالثاً: محاولات اليهود المستمرة للتخلص من القيود المفروضة عليهم بالتحايل عليها بالتجنس بالجنسية الإنجليزية أو الأمريكية بعد التخلي عن الجنسية الروسية أو بالنزول في موانىء أخرى على الشاطىء السوري ثم التسلل إلى فلسطين براً.

ومن خلال دراستي للأوضاع العامة في بلاد الشام ومصر، ودراسة أسلوب السياسة الذي انتهجته الحكومة العثمانية في تلك البلاد، وموقف السكان منها، من خلال هذا كله إنني أعتقد بأنه لو توفر للمسلمين في فلسطين ما توفر لغيرهم في سورية وجبل لبنان من عوامل المعارضة لحكم السلطان عبدالحميد ما ترددوا في قبولها، ولكن نظراً للتسلل اليهودي إلى أرضهم وانشغالهم بمقاومته هذا من ناحية ومن ناحية أخرى الأوضاع الاقتصادية السيئة التي يعيشونها والتي كانت من العوامل التي مكنت اليهود

من الاستقرار في أرض فلسطين نظراً لهذا كله لم تكن لهم مقاومة تذكر للحكومة العثمانية.

ولكن رغم هذا كله فليس معنى هذا أن المسلمين في فلسطين كانوا في دائرة مغلقة لا صلة لهم بإخوانهم العرب في بلاد الشام ومصر، فقد كانوا في بعض الأحيان يتعاطفون مع الحركات القومية في بلاد الشام ومصر، ويذكر أحد التقارير النمساوية أن سكان يافا وبعض المدن الفلسطينية الأخرى قد أظهروا عطفهم على عرابي باشا وثورته وعلى الحالة عموماً في مصر[١].

النصارى:

وكما صمتت المصادر والمراجع العربية عن إيضاح موقف المسلمين في فلسطين من حكم السلطان عبدالحميد الثاني، كذلك صمتت عن إيضاح موقف النصارى من حكم السلطان المذكور، ولم تشر إلى هذا الموقف لا من قريب ولا من بعيد، ولم أجد سوى إشارات بسيطة في بعض الوثائق والكتب الإنجليزية سأشير إلى ذلك في موضعه.

يسكن فلسطين عدد قليل من النصارى من يونان أرثوذكس ويونان كاثوليك وكانوا في مجموعهم أقل كثيراً من عدد السكان العرب، وأكثر قليلاً من السكان اليهود في هذه الفترة الزمنية التي نتحدث عنها، إذ كانت نسبتهم حوالي ١٦٪ وكان لهم حرية كاملة لممارسة أديانهم، وتمتعوا بدرجة كبيرة من الذاتية عن طريق المجلس الملي (أي الجهاز الطائفي)[٢].

وكانت غالبية النصارى يشتغلون بالتجارة والصناعة والزراعة، والبعض القليل التزم بالوظائف الحكومية، وحين ضعفت الدولة العثمانية في أواخر

---

(١) محفظة رقم ١٥، وثائق الحكومة النمسوية، الأرشيف السياسي المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٨/٣١، من وزارة الحربية النمسوية ـ قسم البحرية ـ فينا في ٤ أكتوبر ١٨٨٢ م.

A.W. Kayyali, Op. Cit P. 11. (١)

Harry A. Franck, The Fringe of the Moslem World P. 113 U.S.A 1928.

(٢) A.W. Keyyali, Op. Cit. P. 12 - 13.

أيامها أخذت الدول الأوروبية تفرض حمايتها على الطوائف غير المسلمة كالنصارى إذ أصبحت فرنسا حامية للطوائف الكاثوليكية في فلسطين وسوريا ولبنان، في حين أن النصارى الأرثوذكس أصبحوا تحت حماية روسيا ومصلحة الحكومة البريطانية في فلسطين التي أسست لها أول قنصلية في القدس في سنة ١٢٥٤ هـ - مارس ١٨٣٨ م[1].

أما العلاقة بين المسلمين والنصارى في فلسطين فقد كانت في غالبيتها علاقة مودة وتعايش سلمي ولم يكن بينهما عداء واضح، وكان العربي النصراني يحمل سلاحه ليل نهار لمقاومة الاحتلال الصهيوني، كما يحمله أخوه العربي المسلم، وكان قادة المقاومة الفلسطينية من نصارى ومسلمين في خندق واحد لمقاومة هذا الاحتلال[2]. وتشكلت الجمعيات الإسلامية النصرانية التي كانت موازية للمنظمات الصهيونية واليهودية، وذلك في محاولة لتصبح قوة تقف في وجه هذه المنظمات، وكان يهيمن على هذه الجمعيات الإسلامية النصرانية بصورة عامة الوجهاء والتجار في المدن الرئيسية من البلاد[3].

ومما يدل أيضاً على قوة وحدة التلازم بين المسلمين والنصارى أن الجميع قد تأثر نفسياً بخبر إعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية في سنة ١٢٩٤ هـ - ٢٦ إبريل ١٨٧٧ م واستاء الكل لذلك الخبر، وكانوا يدعون في صلواتهم بنجاح الجيش العثماني في هذه الحرب ويتمنون له العزة والتمكين[4].

---

(١) F. O. 881/3072, From Foreign Office. Confidential. 8 February 1877.

F. O. 226/218, Monsieur Le Consul General.

Monsieur R. Drummand Consul General. De S.M. Britannique En Syrie Beirut 30 Decembre 1895.

(٢) أحمد السقاف، في العروبة والقومية ص ١٣، الطبعة الأولى ١٩٨٣ م، شركة الربيعان للنشر. الكويت.

(٣) عبدالوهاب الكيالي، الموجز في تاريخ فلسطين الحديث ص ٣٨ و ٣٩، دار الأسوار عكا، ط ٢، ١٩٨٤ م.

(٤) F. O. 221/191, To the Right Honourable The Earl Of Derby. Damascus 29 April 1877.

ومن ناحية أخرى فقد ازدادت حدة الخلاف بين النصارى واليهود، وأطفىء كل أمل من قبل الزعماء اليهود وبريطانيا لانسجام الطائفتين وتآلفهما[1]. وأكثر من ذلك نرى بعض المسلمين يبعثون أولادهم إلى المدارس النصرانية ليتعلموا اللغات والعلوم الأوروبية الأخرى[2].

وخير شاهد على مدى ما وصلت إليه هذه العلاقة بين الطائفتين المسلمة والنصرانية التقرير الذي بعثه القنصل البريطاني في حلب في ٢٥ أكتوبر ١٩٠٩ م إلى السير لاوذر يصف فيه العلاقة بين هاتين الطائفتين، ويذكر أنها حسنة إلى درجة كبيرة[3].

وهذه شهادة لبناني في أيام المتصرفية يذكر أن النصارى نالوا مكانة كبيرة في الدولة العثمانية كالمسلمين تماماً فعين منهم النظار والسفراء وأعضاء شورى الدولة والقناصل. فسلموا في كثير من الأحيان زمام المأموريات المهمة في الدوائر الرسمية مثل الرسومات والديون العمومية وغيرها. لا فرق في ذلك عند الدولة العثمانية بين المسلم والنصراني فالكل سواء في الحقوق والواجبات، وأن جميع الملل عاشت آمنة مستقرة تحت رعاية السلطان مدركين أهمية قوة الترابط والتعاضد والتناصر. فهم على اختلاف مللهم ونحلهم أبناء دولة واحدة هي الدولة العلية العثمانية[4].

هذا عن علاقة النصارى بجيرانهم العرب المسلمين علاقة مودة وتعايش في ظل نظام الدولة العثمانية المسلمة، وكان بعض النصارى يشعرون قليلاً أنهم وسط مجتمع غريب لا يدين بدينهم وفي ظل دولة تختلف عنهم في

---

(١) الوثيقة السابقة.

(٢) F. O. 221/229, Translation De Certain Passage Du Liare Institute «Irchad - UL Hayara».

(٣) F.O. 881/9618, From Consul Fontana to Sir G. Lowther, 25 October 1909.

(٤) F. O. 226/220, Beirut by Said Signed All the Druzes of Syria, 8 th Nov 1895.

F. O. 78/2551, 4 September.

يوميات لبناني في أيام المتصرفية، نظر فيها وحققها. سليم حسن هشي، ص ٧٨ - ٨١، الطبعة الثانية، منشورات دار لحد خاطر. بيروت، لبنان الخزانة التاريخية (٤).

العقيدة والدين، إلا أن هذا الشعور في بداية الأمر كان ضعيفاً ولم يسبب مشاكل كبيرة في علاقة النصارى بالباب العالي.

وعندما بدأت الدولة العثمانية تضعف في أواخر أيامها كما سبق أن ذكرت كثرالطامعون فيها سواء كان ذلك من الجانب الخارجي أي الدول الأوربية أو من الداخل أي الملل التي كانت تعيش بسلام في ظل الدولة العثمانية. وكانت الدول الأوربية وبخاصة إنجلترا وفرنسا وروسيا تسعى جاهدة ليس فقط إلى إضعاف الدولة العثمانية بل كانت تسعى أكثر إلى بث روح الشقاق والتباغض بين المسلمين والنصارى بل وبين أتباع الطائفة الواحدة نفسها ليتمكنوا من بسط سيطرتهم ونفوذهم على أجزاء من الدولة العثمانية تمهيداً للقضاء عليها تماماً، لذا نراها تعمل جاهدة على استغلال أتفه الأمور وأصغرها لتثير طائفة ضد أخرى وتشكك الجميع في الدولة المسلمة التي تحكمهم وهي الدولة العثمانية، وقد استجاب لهذه الوسائل الرذيلة عدد قليل من أتباع هاتين الطائفتين ممن لهم مصالح ومطامع فسبب ذلك ارتباكاً عاماً في بعض الأحيان.

وأخذت الدول الأوربية تشعر النصارى في الدولة العثمانية بصفة عامة وفي فلسطين وبلاد الشام بصفة خاصة بحمايتها لهم وحرصها على حقوقهم، وأخذت تمنيهم بالآمال الكاذبة وتشعرهم بحرصها على مصالحهم، كما أخذت تلك الدول الأوربية تنمي وتغذي في نفوس النصارى أنهم وسط مجتمع غريب عنهم في كل شيء وفي ظل دولة لا تمت لهم بصلة، وأنهم يجب أن يرتبطوا بالدول الأوربية النصرانية مثلهم لأنهم سيكونون أحرص على مصالحهم، وأشعرت الدول الأوربية هؤلاء النصارى بأنها ستعمل جاهدة على استقلالهم عن الدولة العثمانية في دول نصرانية مستقلة استقلالاً كاملاً.

وكان من نتائج هذا كله أن قامت بعض حركات المعارضة لحكم السلطان عبدالحميد الثاني بصفة خاصة وحكم الدولة العثمانية بصفة عامة في صفوف النصارى فلم يعودوا قادرين على تقبل الحكم العثماني، وانتشرت الأماني القومية بينهم، وكثر انتقادهم للحكومة العثمانية وتدخلهم في كل كبيرة وصغيرة، وأخذت البعثات النصرانية الأجنبية تتوافد إلى بلاد الشام للاستقرار

بها، وكانت هذه البعثات تحمل خصومات ومحن فيما بينها، فكانوا يفتحون المدارس بين الطوائف البروتستانتية والكاثوليكية، وكانت هذه المدارس تضم مناهج متعارضة ومتناقضة. فكل مدرسة من هذه المدارس كانت تخدم أغراض كل دولة من الدول الأوربية، فكانت ضد مناهج وتعاليم الدولة العثمانية. وأخذت هذه المدارس بمعونة القناصل الأوربيين تعمل على إيجاد كيان مستقل للنصارى وبث روح الشقاق بينهم وبين العرب. بل وعملت هذه المدارس جاهدة على تنصير بعض الطوائف العربية المسلمة، فترجم الإنجيل إلى اللغة العربية من قبل البعثة الأمريكية والبعثة اليسوعية في بيروت، كما ترجموا بعض الكتب العلمية والأدبية إلى اللغة العربية[١].

ومع تتالي الأحداث استاءت الدولة العثمانية من تدخل الدول الأوربية في شؤونها الداخلية، ومنها النصارى الذين يعتبرون رعايا عثمانيين أصلاً، كما بدأت تتذمر من النصارى لكثرة مشاكلهم وطمعهم وعدم رضوخهم لأنظمة الدولة العثمانية كبقية شعوبها، وكلما أرادت الدولة فرضها عليهم بالقوة لجأوا إلى الدول الأوربية وأخذوا يفترون على الحكام والولاة ما معظمه إثماً وبهتاناً، ولكن المؤسف حقاً هو تقبل الدولة الأوربية لكل شكاواهم وتصديقها، وليس لذلك من تفسير سوى أن هذه الشكاوى لاقت هوى في نفوس قادة أوربا وساستها ذلك الهوى هو ما رسموه وخططوا له ببراعة فائقة في الاستيلاء على ممتلكات الدولة العثمانية ومنها البلاد العربية.

وقد كان القناصل الأوربيون في ولايات الدولة العثمانية بصفة عامة، وفي فلسطين بصفة خاصة أشبه ما يكونون بمنظمة جاسوسية في داخل الدولة العثمانية أو بمعنى آخر دولة داخل دولة مستقلة، لذا نرى القناصل الأوربيين في الشام وغيرها من الولايات العثمانية يرفعون إلى حكوماتهم كل صغيرة وكبيرة تقع في البلاد الموجودين بها، وأكثر من ذلك نراهم يقترحون ويفرضون

(١) A.L. Tibawi, Russian Cultural Penetration of Syria and Palestine in the nineteenth Cemtury P. 26 Roger Owen, Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries P. 10 - 11 Oxford 1982.

الحلول التي يرون أنها مناسبة لمصالحهم وأطماع حكوماتهم، بل ويتدخلون في تعيين الولاة وعزلهم كما حدث حينما طلبت فرنسا من السلطان عزل والي سورية وفلسطين حمدي باشا، بحجة أنه ضد الرعايا النصارى، وفي المقابل رفضت ألمانيا هذا الطلب من قبل فرنسا وظلت الدول الأوربية تتصارع على حق من حقوق السلطان عبدالحميد الثاني[1]. ومن الأدلة الواضحة على تدخل الدول الأوربية في شؤون الدولة العثمانية وعلى المشاكل التي كان يثيرها النصارى لمعارضة حكم السلطان عبدالحميد التقرير الذي كتبه القنصل الإنجليزي بالجريف Palgrave إلى اللورد ستانلي Lord Stanley في ٣٠ يناير ١٨٦٨ م بعد أن تنقل في أنحاء الدولة العثمانية، وأطلع بنفسه على أحوال النصارى عن قرب، وحقق في بعض القضايا، وكتب هذا التقرير السري إلى حكومته اعترف فيه عن مشاهدة وسماع بتحسن أحوال النصارى وأنهم يعيشون في وضع أفضل بكثير من أحوال الرعايا المسلمين، ومما تضمنه هذا التقرير ما يلي:

١ ـ بعد تحريات دقيقة بخصوص المظالم المدعاة من النصارى أنفسهم واليونان والأرمن والبروتستانت، والكاثوليك. النتيجة كانت أنه لم يكن هناك مظلمة واحدة ولا ادعاء واحد ذو وزن حقيقي، وبعد الفحص والتدقيق تبين أن معظم هذه الادعاءات لم تكن سوى مبالغات عمومية لا أصل لها.

٢ ـ أكد هذا التقرير على أن هناك بعض التصرفات من النصارى أنفسهم كانت تثير الدولة العثمانية عليهم، إذ كانت بعض الطوائف النصرانية رغم كونهم عثمانيون لكنهم كانوا يظهرون على المكشوف تعاطفهم مع العصاة والقوى المعتدية على الدولة العثمانية، ورغم هذا فقد كانت الأخيرة تعاقب المذنبين المسلمين أكثر من المذنبين النصارى.

٣ ـ يؤكد هذا التقرير على أن بعض الاضطرابات التي كانت تقع بين

(١) محفظة رقم ١٢٨، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م المجموعة ٢٧/٣١، تقرير برقم ٥٢ ح من البارون كاليسه سفير النمسا بالقسطنطينية إلى الكونت كالنوكي، بيوك دره في ١٥ أغسطس ١٨٨٢ م.

الطوائف المختلفة بعضها مع بضع وبينها وبين الدولة العثمانية ليس مرده التعصب أو الكراهية الدينية، ولكن ضعف الحكومة المحلية وعدم كفاءة الضابطية أو الشرطة التي كانت تؤدي بهم قلة رواتبهم إلى التغاضي عن الاضطرابات، وربما اشتركوا فيها في بعض الأحيان، وقد كان المسلمون يتعرضون للأذى في مثل هذه الحالة أكثر من النصارى أما في بعض الأحيان التي كان النصارى ينفردون فيها بالاعتداء والهجوم فإن جبنهم وثروتهم هي التي جعلتهم عرضة لمعاملة كهذه.

٤ ـ في حوادث كثيرة وقعت اتضح أن المحرض والمعتدي كان نصرانياً مستفيداً وكان معظمهم من المرابين السيئي الشهرة الذين اتخذوا من الجشع وسيلة لإيذاء إخوانهم النصارى أنفسهم.

٥ ـ هناك أسباب أخرى أدت في بعض الأحيان إلى اضطرابات محدودة منها ما يتعلق بالمحاكم التركية أو «المحاكم الدينية» التي فيها يكون النصراني شكلياً ورسمياً غير معترف به عندما يشهد ضد المسلم، وقد كان الموظفون الأتراك أنفسهم يشكون من سلطة هذه المحكمة، وهذه الشكاوى يمكن معالجتها بالمراجعة والاستئناف إلى المحاكم الدينية، وإصلاح هذه المحاكم ممكن غير أن هذا يحتاج إلى وقت وجهد.

٦ ـ وفي الوقت نفسه يقع كل الحمل من الخدمة العسكرية الفعلية والاحتياطية على المسلمين دون استثناء، أما النصارى فيدفعون إلى الخزينة العامة مبلغاً صغيراً، وهو مبلغ تافه لا قيمة له أبداً إذا ما قورن بالميزات التي يحصلون عليها باستثنائهم من الخدمة العسكرية، وحتى البدل العسكري أو ضريبة خدمة البدل لو كانت ذات وزن يكفي لموازنة القيمة الفعلية لهذا الاستثناء للنصارى فإنه لا يساوي البؤس الذي يجره على الرعايا المسلمين دون النصارى وذلك للحمل الثقيل للخدمة الإجبارية، ونتيجة لهذا يلاحظ أن المسلمين بدأوا ينخفضون نسبياً والنصارى يزدادون رغم أن كل العنصر المنتج في الدولة العثمانية يتشكل من الأول (المسلمين) فقط.

٧ ـ السكان المسلمون لا يوجد لهم ممثلون في الحكومة المركزية في

إستانبول يعلم بمصالحهم ويدافع عن أخطائهم. وفي ذات الوقت النصارى لهم في العاصمة وفي كل أنحاء الدولة كثير من محاكم الاستئناف وممثلون وقناصل ووكالات وأحياناً سفارات بأيديهم ينفذون مطالبهم، وفي الحقيقة فإن شكاواهم يصغي إليها عندما يعرضونها، لذا كانت صرخة المسلمين من الناحية العملية لا تسمع، وصرخة النصارى لها آذان صاغية.

٨ ـ ويذكر هذا التقرير أنه إذا وقع جرائم أو تآمر فإن الحكومة العثمانية سرعان ما تعاقب بسرعة وبقسوة مقترفيها إذا كانوا من المسلمين، في حين أنها تعاقب بخفة أو حتى تعفي عندما يكون النصارى هم الجناة، إذ أن أيدي العدالة بجانبهم مغلولة بالتدخل القنصلي وما أشبه ذلك.

٩ ـ ويضيف التقرير قائلاً: هذه هي أحوال النصارى التي يتباهون بها ويفخرون بين المسلمين. إنه أسلوب لا يتفق تماماً مع أي شيء حول ذلك الظلم الذي يزعمونه بين الأهالي المسلمين فهذه الأحوال معكوسة عكساً محزناً، إنه لمن الخطأ وإن كان شائعاً أن توجد مقارنة بين حالة الفلاح من النصارى بزميله من المسلمين في الدولة. إذ كانت حياة الأول ـ الفلاح النصراني ـ أحسن بكثير من حياة الفلاح المسلم، كما أن النصارى عموماً أكثر نشاطاً في الصناعة ومجالات الحياة الأخرى. أما المسلمون فهم عموماً يتصفون بالقوة والأمانة والاستقامة والعمل الثابت، وهم كقاعدة عامة متقدمون تقدماً كبيراً على الإغريق واليونانيين والأرمن. ولكن المسلمين كانوا وما زالوا مثقلين بالأعباء إن لم نقل مظلومين، في حين أن النصارى في ظل أوضاعهم المتميزة في الدولة العثمانية في حماية، وكانوا يحيطون أنفسهم في نصف القرن الأخير بمضاربات مالية وتزوير، وربا، وخداع وكانوا يجمعون الثروة الطائلة لأنفسهم عن طريق الخداع ووسائل أخرى ملتوية.

ويختتم بالجريف تقريره بقوله لا تستطيع الدولة العثمانية أن تصلح نفسها حتى توزع أثقالها بالتساوي على كتفيها المسلمين والنصارى ولا تتراكم على أكتاف المسلمين وحدهم كما هي الآن، أما النصارى فيجب أن يحفظوا مستواهم إل المستوى المسلم، والأحسن أن المسلمين يجب أن يرفع مستواهم إلى مستوى النصارى بالخدمة العسكرية المشتركة والعدالة الإدارية، والعناية في

مصالح المقاطعات وبرعايا مخلصين مجدين في العمل، وليسوا فقط متآمرين محتكرين النفوذ. والدولة العثمانية الآن تنوء تحت تهمة ثقيلة جداً بظلم المسلمين على حساب الرعايا النصارى. إني آسف أن علي أن أثبت هذه التهمة[1].

وكان بعض النصارى يثورون في بعض الأحيان لأسباب تافهة أو قد لا تمسهم أبداً. ففي ٢١ إبريل ١٩١١م وقع حادث في القدس حيث قام مستر باركر ومساعدوه ورجل أرمني اسمه مكاسدور يعمل تحت خدمته، قاموا جميعاً بالحفريات تحت «جامع عمر» وقد شوهدوا ومعهم ثلاثة أكياس مليئة بالآثار الإسلامية، أما عن محتويات هذه الأشياء فالاعتقاد الشعبي يميل إلى أن هذه الأشياء كانت «علم ملكي لدار داوود» وقد أكد التقرير المرفوع من القنصل ستو Satow إلى سير. ج لاوذر Sir. G. Lowther صحة هذا الحادث، وذكر أيضاً أن مستر باركر ومساعديه قد غادروا القدس بعد أيام قليلة من الحادث، وأنهم تمكنوا من الاحتفاظ بسرية مهمتهم. أما عن غاياتهم أو عن التقدم الذي توصلوا إليه فلا يعرف عنه شيء، وقد ثار الرأي العام الإسلامي لهذا العمل الدنيء. وقامت مظاهرات صاخبة جرت في السراي ضد الحاكم الإداري، وتكونت لجنة للتحقيق في هذا الأمر، إلا أن النصارى الذين وصفهم هذا التقرير بأنهم يتخوفون بسرعة دائمة وكانوا عصبيين إذ أنهم يخشون من الهياج الإسلامي الذي كان إلى حد الآن موجهاً ضد الحاكم الإداري[2].

---

(١) F. O. 881/3175X, From Consul Palgrave to Lord Stanley.
Appendix to the General Report of January 1868 on the Relative Position of Christian and Mahometan Subjects in the Eastern Provinces of the Ottoman Empire, Inclosure in No. 1.
F.O. 881/3175, From Consul Palgrave to Lord Stanley, 30 January 1868.
F. O. 881/3003, Confidential, From Hertslet December 2, 1876.

(٢) F. O. 881/9931, From Consul Satow to Sir G. Lowther, 21 April 1911.
F.O. 881/9744, From Sir G. Lowther to Sir Edward Grey 30 March 1910.

وكانت بريطانيا تهتم وتكبر الأمور الصغيرة والتافهة وتهمل الأمور الجديرة بالاهتمام. ففي تقرير مرسل من هميسون Hempson إلى السير وايت W. White يعترف فيه بأن المسلمين والنصارى متساوون تماماً في كل شيء. وأن الصراع بين المسلمين والنصارى قد انتهى ولم يعد له بقايا، وفي التقرير نفسه يطالب دولته - بريطانيا - بالتدخل لدى الدولة العثمانية ذلك لأن الأخيرة ألقت القبض على واحد من الرؤساء النصارى بتهمة الخيانة والتجسس(١).

وكانت الحكومات الأوربية وبخاصة بريطانيا تعمل جهدها لبذل روح الألفة والمحبة بين النصارى واليهود، حتى يضعف جانب المسلمين، وبالتالي تضعف الدولة العثمانية ويصبح القضاء عليها أمراً سهلاً وميسوراً(٢).

لهذا كان خوفهم - أي النصارى - وقلقهم الدائم ومعارضتهم لأنظمة وقوانين الدولة العثمانية سبباً لمشاكل أكبر، ومن المؤكد أن هذه القلاقل كانت بفعل دسائس مدبرة ومخطط لها بإحكام وبراعة تامة من أناس ينتمون إلى جنسيات مختلفة، ويعمل بعضهم في القنصليات والسفارات الأجنبية في القدس والشام إذ أن لهم ولحكوماتهم مصالح من وراء هذه الاضطرابات(٣).

ومن خلال هذا العرض من واقع الوثائق الإنكليزية يظهر بوضوح أن النصارى في فلسطين كانوا يتمتعون في ظل الدولة العثمانية بحرية وعدل كاملين ولم يكن هناك مظلمة أو فساد يشتكون منه فعاشوا كإخوانهم المسلمين، بل إنهم تمتعوا بامتيازات ومصالح أكثر، وهذا ما أوضحته الوثائق والتقارير القنصلية.

---

(١) F. O. 881/6172, From M. Hampson to Sir W. White, 18 July 1981.

(٢) محمد الغزالي، التعصب والتسامح بين المسيحية والإسلام ص ١٨٠، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

(٣) F. O. 226/185, Report ON Existing Feeling Between the Mussulmans and Christians of Syria.
Embassy No 52, 27 oct. 1876.
F.O. 226/190, Copy No. 8 British Consulate Alepp, 19 th February 1877.
F.O. 881/4213, From Lieutenant Chermside November 1879.

أما ما يحدث في بعض الأحيان من بعض المشكلات التي كان يقوم بها بعض النصارى ضد الدولة العثمانية فإن مرده في الحقيقة إلى أمرين: الأول، ما كان يتصف به بعض النصارى من كره وعداء للدولة العثمانية المسلمة وللمسلمين بصفة عامة، وهؤلاء ممن تلقوا تعليمهم في أوربا أو في المدارس التابعة للبعثات والإرساليات التنصيرية في بلاد الشام، فتغذوا في هذه المدارس على العنصرية التامة وكرههم لأي جنس أو دين آخر غير جنسهم ودينهم. الأمر الثاني يعود إلى تلك الدسائس والمؤامرات التي كان يقوم بها بعض القناصل الأوربيين إن لم نقل كلهم ليبثوا الفرقة والشقاق بين المسلمين والنصارى، وبين أعضاء الطائفة الواحدة، ثم يتدخلون - أي القناصل - من ناحية أخرى بين هذه الطوائف وبين الوالي، وغرضهم أن يشلوا أي عمل ممكن أن تقوم به السلطات العثمانية لإصلاح ذات البين. عند ذلك تكبر المشكلة ويتسع الخرق. وهنا يبرز دور تلك الدول الأوربية، فيتدخلون في أمور الدولة العثمانية الداخلية بحجة حماية مصالح تلك الطوائف غير الإسلامية، وهي حجة في الحقيقة كاذبة. كما ذكروا ذلك هم بأنفسهم - ورأينا نماذج من ذلك في الوثائق - وكان هدفهم في الحقيقة هو حماية مصالحهم في الدولة العثمانية والتخطيط لمصالح مستقبلية، وهذا ما أسفرت عنه الأحداث بعد ذلك بتدخل بريطانيا وفرنسا في بلاد الشام بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، واحتلال إنجلترا مصر قبل ذلك في عام ١٨٨٢ م.

اليهود:

كان يسكن فلسطين إلى جانب المسلمين والنصارى نسبة قليلة من اليهود جاءت من مختلف الدول الأوربية بقصد العبادة والاستقرار بعد الاضطهادات التي تعرضوا لها في البلاد الأوربية وروسيا وإسبانيا، وقد عاشت هذه الفئة الصغيرة إلى جانب جيرانهم العرب عيشة طيبة خالية من المشاكل(١).

---

(١) A Study of Political Zionism, The Case of Israel, P. 6 - 7, Shorouk.
Abdallah Frangi, Op. Cit P. 29 - 30.

وفي القرن الثالث عشر الهجري ـ التاسع عشر الميلادي أخذ اليهود القاطنون في جميع بلدان العالم يتطلعون إلى استيطان فلسطين، وبلغ هذا التطلع أشده في نهاية هذا القرن وكان هدفهم إنشاء دولة يهودية في فلسطين تجمع شملهم وتلم شتاتهم متذرعين في سبيل تحقيق ذلك بادعاءات دينية وتاريخية لا أساس لها من الحقيقة والواقع ولا مجال لذكرها في هذا الكتاب . وأخذت أصواتهم في النصف الثاني من هذا القرن تزداد ارتفاعاً، بل ضجيجاً تنادي إلى تهجير اليهود المشتتين في أنحاء العالم إلى فلسطين وبخاصة بعد المذابح والاضطهادات التي تعرضوا لها في روسيا وأوربا الشرقية، وأطلق اليهود على حركتهم هذه اسم «الحركة الصهيونية» نسبة إلى صهيون، وهو جبل يقع على المشارف الجنوبية لمدينة القدس القديمة، وذلك تأكيداً وإصراراً منهم على إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين، وبدأت هذه الحركة تشق طريقها لتحقيق هدفها[1].

ويختلف موقف اليهود في فلسطين وفي جميع أقطار العالم من حكم السلطان عبدالحميد الثاني اختلافاً كبيراً عن موقف المسلمين والنصارى في بلاد الشام ومصر، إذ هو موقف العداء الصريح والمعارضة الواضحة، وحينما أتحدث في هذه النقطة عن بعض الهجرات اليهودية إلى فلسطين ومواقف الحكومة العثمانية المتمثلة في شخص السلطان عبدالحميد من هذه الهجرات، إنما أحاول أن أبرز صورة المعارضة بل التحدي اليهودي لقرارات الدولة العثمانية التي لم يأبهوا بها وحاولوا تكسيرها سواء كانت تلك القرارات تتعلق بدخولهم إلى فلسطين أو كانت تتعلق باستقرارهم في تلك البلاد وشراء

(١) Khalid A. Sulaiman, Palestine and Modern Arab Poetry. P. 1 - 2, London 1984.

ومحمد محمود الصياد وآخرون، المرجع السابق ص ٣٤١.

والحكم دروزه وزميله، مع القومية العربية ص ١١٤ ـ ١١٧، إصدار دار الفجر الجديد للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الرابعة ١٩٦٠ م.

وروجيه جارودي، ملف إسرائيل ص ٧ و٨، ترجمة مصطفى كامل فوده، دار الشروق ط ١، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

الأراضي، وسأحاول أن أبين موقف هذه الطائفة المعارض لحكم السلطان عبدالحميد الثاني.

كان موقف اليهود المعارض من حكم السلطان عبدالحميد الثاني من أشد الأمور وأعظمها التي واجهتها الدولة العثمانية، ذلك أن هذه الحركة نجحت في استقطاب الدول الكبرى الأوربية والأسيوية، وأخذت هذه الحركة تترعرع شيئاً فشيئاً في أحضان الدول العظمى وفي مقدمتها بريطانيا التي تبنتها، وأصبح الشغل الشاغل للقنصلية البريطانية في القدس منذ تأسيسها عام ١٢٥٤ هـ ـ ١٨٣٨ م حماية الجاليات اليهودية في فلسطين وتنميتها بتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومساعدتها في الاستقرار وشراء الأراضي محطمة بذلك قوانين وقرارات الدولة العثمانية، وقد عبر الفايكاونت بالمرستون رئيس وزراء بريطانيا حينذاك في رسالة بعث بها إلى سفيره في الآستانة عن وجهة النظر البريطانية بخصوص الهجرة اليهودية إلى فلسطين فقال: «إن عودة الشعب اليهودي إلى فلسطين بدعوة من السلطان وتحت حمايته تشكل سداً في وجه مخططات شريرة يعدها محمد علي أو من يخلفه»[1].

وقد قاوم السلطان عبدالحميد مقاومة مريرة مخططات الحركة الصهيونية والدول الأوربية المناصرة لها، واستطاع رغم الفترة العصيبة التي كانت تمر بها دولته من الديون المتراكمة على كاهلها، بالإضافة إلى بعض الحركات الانفصالية التي بدأت في الظهور في بعض أقطارها، استطاع أن يصمد أمام هذه الحركة المعارضة الخطيرة وأن يوقف أو يقلل من السيل الجارف من الهجرة اليهودية، ورفض بكل شدة وإصرار وعزة نفس كل الإغراءات التي وضعت أمامه وأمام حكومته من قادة هذه الحركة ومناصريها، رغم حاجته الماسة ـ كما ذكرت ـ إلى المال في ذلك الوقت، وأكثر من ذلك فقد ضحى

(١) Charles A. Frazee, Catholics and Sultans - the Church and the Ottoman Empire 1453 - 1923. P. 307 - 311, London, 1983.

عبدالوهاب الكيالي، المرجع السابق ص ١٧.

ورفيق شاكر النتشه، المرجع السابق ص ٨٢.

السلطان عبدالحميد بعرشه في سبيل الصمود لهذه الحركة كما سيأتي بيانه فيما بعد.

وفي سنة ١٢٩٩ هـ - ١٨٨١ م تعرض اليهود في روسيا لموجة من المذابح والاضطهادات لاتهامهم بالاشتراك في تدبير مؤامرة اغتيال اسكندر الثاني قيصر روسيا، فآثروا الهجرة إلى فلسطين لينشدوا الخلاص من الاضطهاد في مهجر جديد، وكانوا متأثرين بالأفكار القومية التي اعتنقتها الأقليات القومية في روسيا[1]. وطلب بعض الزعماء اليهود من أعضاء حركة محبي صهيون من الحكومة العثمانية السماح لهم بدخول فلسطين والاستقرار بها، غير أن السلطان عبدالحميد رفض هذا الطلب، ومنع اليهود من الهجرة إلى فلسطين، وسمح لهم في المقابل بالهجرة إلى أقاليم الدولة العثمانية الأخرى، شريطة أن يكونوا في أعداد قليلة، وأن يتجنسوا بالجنسية العثمانية، ويصبحوا رعايا عثمانيين لهم ما للدولة، وعليهم ما عليها، ولم يرض هذا الرد الزعماء اليهود، وفي الوقت نفسه لم ييأسوا من استيطان فلسطين، فاتجهت وفود منهم إلى الآستانة سنة ١٣٠٠ هـ - مايو ١٨٨٢ م ليلتمسوا الإذن من الباب العالي بالسماح لهم بالهجرة إلى فلسطين، وليشرحوا للباب العالي الظروف والملابسات التي تحيط بهم في روسيا، وانضم إلى هذا الوفد وفود أخرى من يهود رومانيا وبلغاريا، وبمساعدة السفير الأمريكي في الآستانة استطاعت هذه الوفود مقابلة وزيري الحربية والداخلية اللذين أكدا لأعضاء هذه الوفود صحة ما جاء عن الباب العالي من إعلان في منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وأن الدولة لا زالت متمسكة به، وفشلت هذه الوفود جميعها في تحقيق ما جاءت إليه من أهداف[2].

---

(١) محمد علي علوبة، ذكريات اجتماعية وسياسية ص ٨٤. سلسلة ثقافية شهرية دار الهلال.
وليم فهمي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين ص ١٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م.

(٢) Abdallah Frangi, Op. Cit. P. 28.
وعبدالعزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها جـ ٢ =

وبعد هذه المحاولات التي بذلها اليهود مع السلطان عبدالحميد والتي باءت جميعها بالفشل الذريع، لجأ اليهود إلى وسائل أخرى للوصول إلى غايتهم المنشودة ومعارضة قرارات الدولة وتحديها بوضعها أمام الأمر الواقع، وذلك بأن أبحر بعض اليهود المتحمسين والمتجمعين في الآستانة إلى يافا في عام ١٣٠٠ هـ - ٢٩ يونيو ١٨٨٢ م، وإزاء هذا التحدي الصارخ أبرق الباب العالي في نفس اليوم إلى حاكم القدس يأمره بألا يسمح لأي يهودي قادم من روسيا أو رومانيا أو بلغاريا بأن يهبط أرض فلسطين، كما اتخذت الحكومة العثمانية الإجراءات الكفيلة بمنع نزولهم في موانىء حيفا وبيروت واللاذقية وغيرها من موانىء الساحل الشرقي[1].

وبعد حوالي ستة أشهر من هذا الإجراء أرسلت الدولة العثمانية مذكرة رسمية سنة ١٣٠١ هـ - ٢١ يناير ١٨٨٣ م إلى رؤساء البعثات الدبلوماسية في الآستانة بنص قرار مجلس الوزراء العثماني بمنع استيطان اليهود الروس في فلسطين، غير أن الدولة العثمانية بضغط من الدول الأوربية أصدرت في عام ١٣٠٢ هـ - ١٨٨٤ م تعليمات بالإذن لليهود في دخول فلسطين من أجل زيارة الأماكن المقدسة بشرط ألا تزيد مدة إقامتهم عن ثلاثين يوماً[2].

وبعد فشل اليهود في الحصول على موافقة الدولة العثمانية في استيطان فلسطين لجأوا إلى أساليب الخداع والمراوغة في مقاومة قرارات الدولة العثمانية يساعدهم في ذلك الحكومة البريطانية وذلك بتهجير اليهود إلى سوريا على شكل أعداد قليلة لينتقلوا بعد ذلك إلى فلسطين بدون أن تلفت نظر الدولة العثمانية إلى هذه الخطة، وبذلك تحدوا كل ما أصدرته الدولة العثمانية من أنظمة بخصوص منعهم، وإضافة على ذلك فقد رفضوا اتخاذ الجنسية العثمانية

= ص ٩٧٤ - ٩٧٦ مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٨٠ م.

(١) عبدالعزيز الشناوي، المرجع نفسه ص ٩٧٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ٩٧٦ ومحمد عبدالرحمن حسين، العرب واليهود في الماضي والحاضر والمستقبل ص ٨١ - ٨٢ دار المعارف بالأسكندرية.

والخضوع لأحكام الدولة، وأصروا على اتخاذ فلسطين وطن قومي لإقامتهم فيه[1].

ومن الوسائل التي لجأ إليها اليهود في سبيل الدخول إلى فلسطين بدون علم الدولة العثمانية أنهم كانوا يدخلون في فصائل الحجاج، وأحياناً كرجال أعمال وليسوا كمستقرين مهاجرين[2].

وتمادى اليهود في معارضة قوانين الدولة العثمانية وسياسة السلطان عبدالحميد إزاء فلسطين فعقدوا عدة مؤتمرات لإيجاد الحلول اللازمة لدخول فلسطين، فعقد أعضاء جماعة محبي صهيون مؤتمر «كاتو ويتز» Kattowitz في مدينة يسنك في عام ١٣٠٢ هـ ـ نوفمبر ١٨٨٤ م حضره أربعة وثلاثون عضواً، ورأسه ليوبنسكر Leo Pinsker وقرر المؤتمر إنشاء اتحاد مونتيفيور Montefiore[3] لترقية الزراعة بين اليهود ودعم المستعمرات اليهودية في فلسطين وإمدادها بالأموال اللازمة التي تضمن استمرار قيامها[4] ونشر الثقافة بينهم بتسهيل هجرة عدد من يهود روسيا ممن تثقفوا في الجامعات الألمانية

(١) F. O. 78/3546, Darft Strangford Mr. Wynham, 19 Jan 1883.
F.O. 226/225, To H.E. Sir Philip Currie, Damascus 2 May 1898.

(٢) Dov. Friedlander and Calvin Goldscheider, The Population of Israel. P. 58 New York 1979.

(٣) نسبة إلى السير موسى مونتيفيور الذي كان هذا المؤتمر يوافق العيد المئوي له، وهو إحدى الشخصيات الإنجليزية التي اهتمت اهتماماً بالغاً بتوطين اليهود في فلسطين في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وقد زار فلسطين سبع مرات في الفترة من سنة ١٢٤٣ ـ ١٢٩١ هـ ـ ١٨٢٧ ـ ١٨٧٤ م وبذل مبالغ طائلة لمساعدة اليهود. (حسان علي حلاق، المرجع السابق ص ٨٨ ـ ٩٠).
(عبدالعزيز الشناوي، المرجع السابق جـ ٢ ص ٩٧٧).
ليون بنسكر هو طبيب روسي من أودسا.

(٤) F.O. 881/9746, From Consul Devey to Sir G. Lowther, 12 July 1910.
وليم كار، اليهود وراء كل جريمة ص ١١٧ ـ ١٣٤ شرح وتعليق خيرالله الطلفاح، الطبعة الثانية.

للرقي بأبناء جنسهم وتثقيفهم، ووضع الخطط اللازمة لشراء الأراضي وقيام دولتهم[1].

واهتم السلطان عبدالحميد بفلسطين وحركة المعارضة اليهودية فيها اهتماماً كبيراً، وخاصة بعد التحدي اليهوي الصارخ لقوانين وأحكام الدولة العثمانية فحول بيت المقدس من «صنحقية»[2] إلى «متصرفية»[3] تتبع الباب العالي، وكان هدف عبدالحميد من اتخاذ هذا الإجراء هو إحكام مراقبة الدوائر العليا في حكومة الأستانة على الحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، كما أصدر السلطان عبدالحميد فرماناً بتعيين محمد شريف رؤوف باشا متصرفاً على بيت المقدس، وكان حازماً نزيهاً يسارع في طرد الحجاج اليهود من فلسطين بمجرد انقضاء المدة المسموح لهم بها، كما كان يقف في وجه من يريد بيع الأراضي لليهود، وبقي في منصبه حتى عام ١٣٠٧ هـ ـ ١٨٨٩ م ثم ضعفت رقابة الدولة على تنفيذ منع هجرة اليهود إلى فلسطين بضع سنين، مما دفع بعرب فلسطين أمام التسلل اليهودي إلى بلادهم لرفع شكواهم إلى الباب العالي كما سبق ذكره في أول هذا الفصل، فأصدر السلطان عبدالحميد في عام ١٣١٠ هـ ـ ٣٠ ديسمبر ١٨٩٢ م قانوناً يحرم بيع أراضي الحكومة إلى اليهود بكافة جنسياتهم حتى ولو كانوا رعايا عثمانيين[4].

وكان من الأسباب التي جعلت الدولة العثمانية تمنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين أنها كانت تتحاشى وقوع مشكلة قومية داخل مناطق حكمها، وأن

(١) F. O. 881/9746, From Consul Devey to Sir G. Lowther, 12 July 1910.

(٢) الصنجقية، ويطلق عليها أحياناً اسم المتسلمية، وتوكل إرادتها لموظف يسمى المتسلم يعين من قبل الوالي أو المتصرف الذي يتولى إدارة الصنجق العامة، وقد بدأ هذا النظام في الدولة العثمانية سنة ١٠٠٠ هـ ـ ١٥٩١ م واستمر حتى عهد التنظيمات.
(Mehmet Zeki Paklin, Osmanli Tarihi Dyimleri Ve Termleri Cilt II S. 639).

(٣) المتصرفية، تنقسم الولايات في العهد العثماني إلى سناجق، ويسمى السنجق أحياناً متصرفية ويتولى حكم المتصرفية متصرف. (شمس الدين سامي، قاموس تركي ص ١٢٧٨، استانبول ١٣١٧ هـ).

(٤) عبدالعزيز الشناوي، المرجع السابق ص ٩٧٨ ـ ٩٨٠.

تقلل عدد الرعايا الأجانب لاسيما الأوروبيين والروس الذين استغلوا فرصة ضعف الدولة العثمانية في الفترة الأخيرة فنالوا امتيازات كبيرة منها حق التجارة والسفر ومسك الأملاك بحرية كبيرة في الدولة العثمانية، وسياسة السلطان عبدالحميد في مناهضة الهجرة اليهودية إلى فلسطين كانت جزءاً من محاولاته للحد من النفوذ الأوربي داخل أقسام دولته[1].

غير أن الحكومة البريطانية أخذت تخطط لأخذ فلسطين كما تذكر الوثائق الإنجليزية وإسكان اليهود بها، وكانت مهتمة بها اهتماماً كبيراً لسبب أنها تضيف اتصالاً برياً حسناً مع مستعمراتها في الهند[2]. وفي تقرير مرفوع من القنصلية الإنجليزية في القدس إلى الحكومة البريطانية يذكر أن هجرة اليهود من روسيا مستمرة، وأنهم استقروا في فلسطين ولكنهم يواجهون مشاكل كبيرة منها أنهم يجدون صعوبة بالغة في شراء الأرض من موظفي الحكومة ومن السكان الذين يطلبون أثماناً عالية فوق العادة، ويطلب التقرير من الحكومة البريطانية مساعدة اليهود وذلك بتسهيل سبل استقرارهم في فلسطين وشرائهم الأرض[3].

وبالفعل تم التكاتف بين الحكومة البريطانية واليهود ضد قرارات وأحكام الدولة العثمانية وواصلوا مشروعاتهم في شراء الأراضي، وتكونت جمعيات إنجليزية يهودية مقرها في لندن وتشرف على عملية شراء الأراضي[4]. بل نرى هذه الجمعيات قد ذهبت إلى أبعد من ذلك فكانت تحض اليهود على شراء الأراضي والعناية بها حتى تكون منتجة ومثمرة، كما قام اللورد روتشيلد

(١) وحسان علي حلاق، المرجع السابق ص ٩١.

Dov Friedlander and Calvin Goldscheider, The Population of Israel. P. 58, New York 1979.

(٢) Sir Edwin Pears, Op. Cit. P. 28.

(٣) F. O. 881/9476, From Consul Devey to Sir G. Lowther, 12 July 1910.

(٤) F. O. 881/228, From Jewish Coloization Association Direction Generale, Des Colonies Du Palestine. To Sir Drumond Hay, Consul General D'Angleterre Beirut. 28 Oct. 1903.

Baron Edmond de Rothschild بشراء الأراضي في فلسطين ليمنحها للمهاجرين اليهود إلى فلسطين والذين لا يستطيعون شراء أراضي[1].

ويستمر اليهود في معارضة قوانين الدولة العثمانية فقد لجأوا إلى سياسة تكوين المستعمرات، وقد شهدت الفترة الواقعة بعد عام ١٣٠٠ هـ - ١٨٨٢ م إلى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي إنشاء عدد كبير من المستعمرات اليهودية في فلسطين، وكانت أول مستعمرة يهودية أنشئت في فلسطين مستعمرة «ريشون لوزيون» أي الأولى في صهيون وذلك عام ١٣٠٠ هـ - ١٨٨٢ م واشترك في إنشائها عشرون شاباً من يهود روسيا، استطاعوا التسلل إلى فلسطين، ثم تعاقب إنشاء مستعمرات يهودية أخرى مشابهة لا مجال لذكرها في هذا البحث، ومما هو جدير بالذكر أن غالبية أعضاء هذه المستعمرات اليهودية ممن أتوا من الدول الأوربية، ولم يعتادوا الجهد البدني في فلاحة الأرض والعناية بها، بالإضافة إلى عدم ملاءمة الجو الحار نسبياً لهم، كما أن مقاومة السكان العرب أصحاب الملك الأصليين من وقت لآخر كانت عائقاً لهم، وكادت هذه المستعمرات أن تفشل لولا دعم أثرياء اليهودلهم المقيمين في مختلف البلدان الأوربية، وعلى رأسهم - كما ذكرت - اليهودي الفرنسي الثري روتشيلد (١٨٤٥ - ١٩٣٤) الذي ظل يوالي دعمه المادي السخي لهذه المستعمرات مدة خمسين عاماً، بالإضافة إلى ما أسس من مستعمرات في الضفة الغربية لنهر الأردن أسكن فيها بعض اليهود الذين تسللوا من جنوب روسيا والذين أبدوا وفاءهم لكرم هذا الثري، وتوالى بعد ذلك إنشاء المستعمرات اليهودية، كما استمر الدعم الأوربي لها سواء كان هذا الدعم مالياً أو ثقافياً، واشتغل اليهود في مستعمراتهم في فلسطين بزراعة الفواكه والخضار، وكان الأثرياء اليهود في أوربا يشترون هذه المحصولات بهدف مساعدة هذه المستعمرات مالياً[2]. وهذا يبين لنا بوضوح ضخامة حركة

(١) F. O. 226/231, From H.B.M. Consul Beyrout Syria.

(٢) عبدالعزيز الشناوي، المرجع نفسه ص ٩٨١ و٩٨٢.

ومحمد عبدالرؤوف سليم، تاريخ الحركة الصهيونية الحديثة (١٨٩٧ - ١٩١٨) =

المعارضة اليهودية لسياسة الدولة العثمانية في فلسطين، وهي معارضة يستمد اليهود قوتها من الدول الأوربية الكبرى مما يجعل القضاء عليها أو على الأقل إضعافها أمراً صعباً وخاصة في ظروف سيئة كظروف الدولة العثمانية في عهد السلطان عبدالحميد الثاني التي سبق شرح معظمها، ولكن رغم هذا كله فقد واصل السلطان عبدالحميد سياسته في مقاومة الهجرة اليهدوية إلى فلسطين والتي سنرى صوراً من هذه المقاومة في الصفحات التالية.

ومما ألهب حماس اليهود وشجعهم على المضي قدماً نحو إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، والاستمرار في مقاومتهم لسياسة الدولة العثمانية النداء الذي وجهه ليون بنسكر سنة ١٣٠٠ هـ ـ ١٨٨٢ م بعنوان «التحرير الذاتي Auto - Emancipation» الذي وصف فيه حالة البؤس والإذلال والشقاء التي تعرض لها اليهود في روسيا عقب مقتل اسكندر الثاني قيصر روسيا عام ١٢٩٩ هـ ـ ١٨٨١ م، ووضع پنسكر في ندائه هذا عدة مقترحات وتوصيات تنص جميعها على وجوب تجمع اليهود في أرض واحدة ـ ويقصد بها فلسطين ـ ووجوب بذل كافة التضحيات في سبيل إنشاء هذا الوطن. مما دفع اليهود بالمغامرة في الهجرة إلى فلسطين غير آبهين بقرارات الدولة العثمانية وأنظمتها[1].

وفي عام ١٣١٥ هـ ـ أغسطس ـ آب ١٨٩٧ م قرر اليهود عقد مؤتمرهم الأول المسمى المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال بسويسرا وكان هذا المؤتمر بناء على نداء وجهه إلى اليهود الصحفي النمساوي اليهودي تيودور هرتزل Theodor Hertzel حضره عدد كبير من اليهود من كافة أنحاء العالم، وكانت

= القسم الثاني ص ٦ معهد البحوث والدراسات العربية، رسائل وبحوث ١٩٧٤ م.
وأحمد حسين، نصف قرن مع العروبة وقضية فلسطين ص ٤٩ و ٥٠، منشورات المكتبة العصرية. بيروت.

(١) عبدالعزيز الشناوي، المرجع نفسه ص ٩٨٢ و ٩٨٣.
وحسن فؤاد، المستوطنات اليهودية في الفكر الصهيوني، ص ٢١ و ٢٣، دار المعارف القاهرة. وحسان علي حلاق، المرجع السابق ص ٩٣.

قرارات مؤتمر بال معارضة علنية ومكشوفة لسياسة الدولة العثمانية ونظامها في فلسطين، ذلك أنهم خرجوا من هذا المؤتمر بإجماع كل الأعضاء بإنشاء دولة يهودية في فلسطين وإنشاء المنظمة الصهيونية العالمية[1].

وكان هذا المؤتمر نقطة البداية لعقد مؤتمرات يهودية كل عام، وأيضاً نقطة البدء لحملة دعاية واسعة النطاق، فما لبثت الجمعيات المحلية اليهودية في كل بلد أن أعلنت انضمامها للحركة الصيهونية التي أصبحت مشكلة الساعة، وأحيت ميت الآمال في نفوس اليهود المشتتين بعد أن خبت جذوتها على مر القرون، وصمموا على الاستيلاء على فلسطين وإقامة دولة عنصرية فيها، وأخذوا يسعون لدى حكام أوربا وقادة الرأي فيها لاكتساب دعمهم وتأييدهم[2].

واتسعت نطاق الحركة الصهيونية بعد عقد مؤتمر بال الأول، وكانت سكرتارية هذا المؤتمر قد نشرت كتيبات باللغات الأوربية المختلفة توضح فيها

(١) انظر تفصيل قرارات مؤتمر بال في سويسرا في:
Khalid A. Sulaiman, Op. Cit. P. 2.
وزارة التربية والتعليم، هذه هي الصهيونية ص ٤٦، مطابع الإرشاد القومي ١٩٥٦ م.
موفق العمري المحامي، الماسونية والبهائية أو بنو صهيون وطبقتهم المفسدة الكتاب الرابع ص ٤٨، الطبعة الأولى، مطبعة الحوادث ـ بغداد.
تهاني سلامة هلسه، أوراق في القضية الفلسطينية ص ١١ ـ ٥٢ معهد البحوث والدراسات العربية، رسائل وبحوث ١٩٦٧ م.
علي جريشة وزميله، حاضر العالم الإسلامي ص ٩٢، مطابع الدجوي القاهرة.
محمد علي علوبة، فلسطين والضمير الإنساني ص ٨٤ ـ ٩٤.

(٢) صابر طعيمة، الماسونية ذلك العالم المجهول ص ١٥٩ و ١٦٠ دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨١ م.
وعباس محمود العقاد، الصهيونية العالمية ص ١٨ ـ ٢٠ منشورات المكتبة العصرية
وزارة التربية والتعليم، المرجع السابق ص ٤٨.
محمد خليفة حسن، الحركة الصهيونية طبيعتها وعلاقتها بالتراث اليهودي ص ٩٢ ـ ١١٦ دار المعارف ط ١، ١٩٨١ م. وحسان حلاق، المرجع السابق ص ١٢٣ ـ ١٣٦.

أهداف الحركة الصهيونية، وسرعان ما تكاثر تأسيس الجمعيات اليهودية حتى بلغ عددها سبعمائة وثمان وثلاثين جمعية تقريباً (٧٣٨) في الدول الأوربية، كما أسس يهود مصر جمعيتين، ويهود أمريكا خمسين جمعية[١].

وكثر أيضاً انعقاد المؤتمرات، ومن أهمها المؤتمر الثاني في بال، والذي رأسه هرتزل وحضره عدد كبير من المندوبين بزيادة كبيرة عن المؤتمر الأول فقد حضره بعض رجال الدين الذين كانوا من قبل من المعارضين له، وقد أسفر هذا المؤتمر عن إنشاء بنك اعتبر الإدارة المالية للشركة اليهودية، وحدد رأس مال هذا البنك بمليوني جنيه استرليني وبدأ نشاطه يظهر إلى حيز الوجود في عام ١٣٢٠ هـ - ١٩٠٢ م[٢].

وتوالى عقد المؤتمرات اليهودية فعقد المؤتمر الصهيوني الخامس في مدينة بال أيضاً عام ١٣١٩ هـ - ديسمبر - كانون أول ١٩٠١ م وتعتبر مقررات هذا المؤتمر دعماً وتأييداً لما جاء في المؤتمرات السابقة، وأصبح بعد ذلك عقد المؤتمرات الصهيونية يتم مرة كل سنتين بدلاً من اجتماعه السنوي، على أن تستمر أعمال اللجان المنبثقة عن هذه المؤتمرات[٣].

واجه السلطان عبدالحميد الحركة الصهيونية بكل حزم وقوة، وكانت الدول الأوربية وراء هذه الحركة تغذيها بالمال والأفكار وكل ما تتطلبه، فكانت مواجهة عبدالحميد غير مقصورة على الحركة اليهودية، بل هي في الحقيقة مواجهة لكل الدول الأجنبية والأوربية التي كانت تثير القلاقل والفتن بين النصارى داخل الدولة العثمانية، كما فعلت في لبنان والبلقان وغيرها من الولايات العثمانية، وكانت إثارة هذه الفتن مقصودة من الدول الأوربية حتى يستطيع اليهود أن يتسللوا إلى فلسطين.

---

(١) Martin Gilberte The Arab - Israeli Conflict, its History in Maps, Map No. 2 London 1984.

وعبدالعزيز الشناوي، المرجع السابق ص ٩٨٦.

(٢) وزارة التربية والتعليم، المرجع السابق ص ٤٨ و ٤٩.

(٣) المرجع نفسه ص ٤٩ و ٥٠ وعبدالعزيز الشناوي، المرجع السابق ص ٩٨٧.

وكانت الحركة الصهيونية بزعامة هرتزل تتحدى قرارات الدولة العثمانية وتتحايل عليها، وكان زعيمها هرتزل من أخطر زعماء الصهيونية في العالم، وممن اشتهر بالتضليل والخداع والنفاق، كان إذا سد في وجهه طريق سلك طريقاً آخر، وإذا تخلت عن مساعدته دولة أوربية اتجه إلى دولة أخرى، وكان يسعى لتكثيف الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

ومن أساليب هرتزل في التحايل على قرارات الدولة العثمانية ما ذكره هو في يومياته الشهيرة: «ينبغي لنا أن نعمد إلى نزع الملكية الخاصة بلطف عن الأراضي المعينة لنا، سوف نحاول تسريب السكان المعدمين عبر الحدود بتأمين وظائف العمل لهم في البلدان الانتقالية على أن نسد في وجوههم كل مجالات العمل والاستخدام في بلادنا، إن مثل هذه العملية يجب أن يتم تنفيذها بلطف واحتراس»[١].

وإزاء ازدياد الهجرة اليهودية إلى فلسطين عن طريق التسلل الخفي، وعن طريق قناصل بعض الدول الأوربية في فلسطين الذين كانوا يتدخلون لصالح اليهود مستغلين نظام الامتيازات الأجنبية. أصدر السلطان عبدالحميد فرماناً عام ١٣١٨ هـ - نوفمبر ١٩٠٠ م يحدد إقامة الزوار اليهود إلى فلسطين بمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، ويعتبر هذا الفرمان تجديداً للفرمان الذي صدر عام ١٣٠٥ هـ - ١٨٨٧ م. وقد ثارت ثائرة اليهود على فرمان ١٣١٨ هـ - ١٩٠٠ م واحتجوا على صدوره، كما احتجت معظم الدوائر الأوربية. وكان رد الحكومة العثمانية على هذا الاحتجاج بأنه لم يكن جديداً وإنما هو تجديد للفرمان السابق[٢].

---

(١) محمد رشيد، نحو فلسطين ديموقراطية ص ٢٥، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث، سلسلة أبحاث فلسطينية رقم ٢٤، بيروت ١٩٧٠ م نقلاً عن يوميات هرتزل Diaries.

وعلي حسون، تاريخ الدولة العثمانية ص ١٩١ - ١٩٣، المكتب الإسلامي.

(٢) Abdallah Frangi, Op. Cit. P. 30 - 32.

عبدالعزيز الشناوي، المرجع السابق ص ٩٨٧ و ٩٨٨.

توسط هرتزل عند السلطان عبدالحميد بالقيصر الألماني الذي كان قد قام بزيارة لبلاد الشام فزار المدن الفلسطينية والسورية وكان يرافقه في هذه الزيارة جودت باشا(١). غير أن هذه الوساطة لم تنجح، فقرر الزعيم الصهيوني الاتصال مباشرة بالسلطان عبدالحميد، وأبدى هرتزل استعداده بتقديم معونات مالية ضخمة للدولة العثمانية تنقذها من الأزمة المالية التي تمر بها في مقابل أن يصدر السلطان عبدالحميد تصريحاً لشركة أراضي يهودية للاستيطان في فلسطين وتطوير الزراعة فيها حتى يمكن إقامة جمهورية أرستقراطية في فلسطين على نمط جمهورية البندقية، وفي عام ١٣١٤ هـ - يونيو ١٨٩٦ م أبلغ السلطان عبدالحميد هرتزل بطريق غير مباشر أن الدولة العثمانية: «ليست ملكاً لي ولكنها ملك للشعب ولا أستطيع التنازل عن أي جزء منها، فدع اليهود يوفرون ملايينهم وإذا قسمت امبراطوريتي فإنهم يستطيعون الحصول على فلسطين بدون مقابل، ولكن على أشلائنا، ولن أوافق على تمزيق أوصالنا»(٢).

وعبر السلطان عبدالحميد عن رأيه في الحركة الصهيونية وفي هرتزل بقوله: «لا يريد الصهيونيون الاشتغال بالزراعة فقط في فلسطين بل إنهم يريدون إنشاء حكومة لهم، وانتخاب ممثلين سياسيين لهم، وإني أفهم جيداً معنى تصوراتهم الطامعة هذه، وإنهم لسذج إذا تصوروا أني سأقبل محاولاتهم هذه. . . إن هرتزل يريد أرضاً لإخوانه في دينه لكن الذكاء ليس كافياً لحل

---

(١) F. O. 226/227, From. R. Drummund Hay to Sir. R.O Conor, 17 Oct. 1898 Beirut.

(٢) Khalid A. Sulaiman, Op. Cit. P. 2 - 3.

A Study of Political Zionism, The case of Israel P. 8 - 9.

وعباس محمود العقاد، الصهيونية وقضية فلسطين ص ٣٧ و ٣٨ منشورات المكتبة العصرية، بيروت - ورفيق شاكر النتشة، الإسلام وفلسطين ص ٥٨ - ٦٠ الطبعة الثالثة منشورات فلسطين المحتلة - وأحمد عبدالقادر الجمال، من مشكلات الشرق الأوسط ص ١٣٥، الطبعة الأولى ١٩٥٥ م ملتزم الطبع والنشر مكتبة الأنجلو المصرية - ومحمود صالح منسي، المرجع السابق ص ١٠٩ و ١١٠.

كل شيء» وعن القدس يقول السلطان عبدالحميد: «لماذا نترك القدس. . . إنها أرضنا في كل وقت وفي كل زمان. وستبقى كذلك فهي مدننا المقدسة وتقع في أرض إسلامية لا بد أن تظل القدس لنا»(١).

وفي عام ١٣١٩ هـ - ١٧ مايو سنة ١٩٠١ م تمت المقابلة بين السلطان عبدالحميد الثاني وهرتزل(٢). وعرض الأخير على السلطان مشروعاً صهيونياً خطيراً وذلك بأن يصدر السلطان فرماناً بالسماح لليهود الأجانب بالهجرة إلى فلسطين والتوطن فيها، ومنحهم قسطاً وافراً من الحكم الذاتي في نظير أن يدفع اليهود مبلغاً كبيراً من المال قدرته بعض المراجع بثلاثة ملايين من الجنيهات، وقدَّرته مراجع أخرى بمليوني جنيه، ثم يقومون بعد ذلك بدفع جزية سنوية للدولة العثمانية(٣). وكان اليهود يريدون أن يمنحوا وفق النظام المعمول به في جزيرة ساموس(٤) وكان السلطان عبدالحميد في أثناء اجتماعه مع

---

(١) مذكرات السلطان عبدالحميد، المصدر السابق ص ١١ و ١٢ التقديم.

(٢) يذكر بعض المؤرخين أن هذه المقابلة بين السلطان عبدالحميد وهرتزل تمت برغبة من السلطان عبدالحميد، وذلك لكي يخفف من حدة الاحتجاجات التي أعقبت صدور فرمان عام ١٣١٨ هـ - ١٩٠٠ م.
(عبدالعزيز الشناوي، المرجع السابق ص ٩٨٨).

(٣) تذكر بعض المصادر أن هرتزل لم يقابل عبدالحميد وإنما أوفد إليه وفداً مكوناً من ثلاثة من زعماء اليهود هم مزراحي قرصو زعيم اليهود في سلانيك، وجاك، وليون، وعرضوا على السلطان عبدالحميد في حضور تحسين باشا رئيس الوزراء الأمور التالية:
١ - أن يقوم اليهود بوفاء الديون المستحقة على الدولة العثمانية (وقدرها ١٣٣ مليون ليرة إنجليزية ذهبية).
٢ - بناء أسطول لحماية الدولة العثمانية بتكلية ، ١٢٠ مليون فرنك فرنسي.
٣ - تقديم قرض بدون فائدة قدره (٣٥) مليون ليرة ذهبية لإنعاش مالية الدولة العثمانية ومواردها. والسماح ببناء مستعمرة لهم قرب القدس الشريف. وقد رفض السلطان عبدالحميد هذا العرض وقيل: إنه بصق في وجه زعيمهم.
(محمد غر الخطيب، حقيقة اليهود والمطامع الصهيونية ص ٤٣، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان).
(علي جريشة وزميله، المرجع السابق ص ٩٤).

(٤) جزيرة ساموس هي جزيرة يونانية من جزر بحر إيجة، أسهم عدد كبير من سكانها في =

هرتزل مستمعاً أكثر منه متكلماً، وكان يرخي له في حبال الكلام، وكان هدف عبدالحميد هو معرفة حقيقة الخطط اليهودية ومعرفة قوة اليهود العالمية ومدى قدرتها، ليعمل ما يمكن عمله من وسائل لإنقاذ الدولة العثمانية من شرهم، وبعد أن استقبل السلطان عبدالحميد هرتزل ثلاث مرات رفض أن يقابله بعد ذلك[1].

وقد اختلفت الروايات حول نتيجة الاجتماع، فذهب البعض إلى أن السلطان عبدالحميد وافق على بيع جزء من فلسطين مقابل خمسين مليون فرنك من الذهب ولم يستطع اليهود جمعها[2]. وهذا الرأي ضعيف وليس له

= الكفاح المسلح الذي خاضه اليونانيون ضد الدولة العثمانية من أجل استقلالهم، ولما قررت بريطانيا وفرنسا وروسيا عام ١٢٤٧ هـ - سبتمبر عام ١٨٣١ م منح اليونان الاستقلال التام وتشمل حدودها من خليج «أرتا Arta» إلى «فولا Vola» بقيت جزيرة ساموس خارجة عن نطاق المملكة اليونانية، وبناء على تدخل بريطانيا وفرنسا وروسيا، أصدر السلطان محمود الثاني فرماناً في عام ١٢٤٨ هـ - ١٤ ديسمبر عام ١٨٣٢ م قرر فيه منح سكان جزيرة ساموس الحكم الذاتي، ونص الفرمان على أن يتولى حكمها أمير نصراني له جيشه الخاص، وعلمه الخاص، ومجلس الإدارة المحلية. على أن يدفع الحاكم اليوناني للدولة العثمانية جزية سنوية قدرها ثلاثمائة ألف قرش. (عبدالعزيز الشناوي، المرجع السابق جـ٢ ص ٩٨٨ و ٩٨٩).

(١) مذكرات السلطان عبدالحميد، المصدر السابق ص ١١ (المقدمة).
وشكري محمود نديم، حرب فلسطين ١٩١٤ - ١٩١٨ م ص ١٤ و ١٥ ط ٤ شركة النبراس. بغداد. وحسان علي حلاق، المرجع السابق ص ١٧٤ و ١٧٥ يذكر بعض المؤرخين أن السلطان عبدالحميد أنعم على هرتزل بالنيشان المجيدي، ويعترف هرتزل بأنه هو الذي التمس من السلطان عبدالحميد أن يمنحه وساماً من رتبة رفيعة. وقال هرتزل في يومياته عن هدفه من هذا الطلب: «إذا رفض السلطان أن يستقبلني فليعطيني على الأقل دليلاً مرئياً على أنه بعد أن استمع إلى اقتراحي ورفضه، فإنه لا يزال يريد أن يبقى على نوع من العلاقة بيننا: «مثلاً وساماً من رتبة عالية يبرهن على هذا... إني لم أهتم يوماً بالأوسمة، ولا أهتم بها الآن، ولكني أريد شاهداً أمام من أتعامل معهم في لندن على أنني حزت قبولاً لدى السلطان».
(عبدالعزيز الشناوي، المرجع السابق جـ٢ ص ٩٩٠).

(٢) محمود صالح منسي، المرجع السابق ص ١١٠.

سند علمي أو تاريخي، ومنهم من يقول أن السلطان عبدالحميد رفض كل عروض هرتزل رغم إظهار عطفه على اليهود، وأن عبدالحميد وافق على تهجير اليهود إلى مناطق مبعثرة من الأناضول والعراق ما عدا فلسطين، وبشرط اكتسابهم الجنسية العثمانية، ولم يسمح بالهجرة على نطاق واسع. إذ كان يعرف حق المعرفة حقيقة أهداف الصهيونية التي كانت قد أعلنتها في مؤاتمراتها، وكان عبدالحميد يفرق بين الصهيونيين واليهود كرعايا عثمانيين، وكان أيضاً يدرك مدى خطورة الدور الذي ستقوم به المستعمرات اليهودية في فلسطين وأنها ستسعى يوماً إلى الاستقلال بالاستعانة بالدول الأجنبية[1].

وإني أستبعد قطعياً أن يكون السلطان عبدالحميد قد وافق على بيع جزء من فلسطين مقابل خمسين مليون فرنك من الذهب، فعبدالحميد المشهود له بالذكاء والمهارة والدبلوماسية في تسيير الأمور ومتابعة دقائق الأشياء، ويعترف بذلك الأوربيون والإنجليز أنفسهم لا يمكن أن يتورط في عملٍ كهذا[2]. ثم أن السلطان عبدالحميد كان يدرك في ذلك الوقت أن اليهود كانو أصحاب رؤوس أموال ضخمة ومسيطرين على البنوك وأسواق الصرافة في العالم، هذا بالإضافة إلى أن الدول الأوربية كانت تقف وراءهم وتساعدهم بالمال. فمبلغ كهذا - خمسين مليون فرنك ذهب - لن يعجز اليهود وأعوانهم، ثم أن السلطان عبدالحميد - كما رأينا - لم يتوانى في إصدار القرارات طيلة حكمه والتي تتضمن منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وقد شهد بذلك الأعداء قبل الأصدقاء، وصرح هرتزل بأنه يفقد الأمل في تحقيق أمال اليهود في فلسطين، وأن اليهود لن يستطيعوا (دخول الأرض الموعودة!) طالما أن السلطان عبدالحميد قائم في الحكم مستمر فيه[3].

وفي تقرير إلى وزارة الخارجية البريطانية في ١٩ يناير ١٨٨٣ م يذكر

---

(١) محمود صالح منسي، المرجع السابق ص ١١٠.

(٢) F. O. 881/4245, Memorandum by Aristarchi, Turkish Minister at Washington. United States.

(٣) مذكرات السلطان عبدالحميد، المصدر السابق ص ٦٠.

هذا التقرير أن السلطان عبدالحميد رفض هجرة اليهود إلى فلسطين وسمح لهم بالهجرة على شكل جماعات متفرقة إلى بقية الولايات العثمانية. شريطة إن يتجنسوا بالجنسية العثمانية، ويخضعون دون تحفظ لقوانين وأحكام الدولة العثمانية[1]. وهذا التقرير يقف شاهداً من الإنجليز أنفسهم على خطأ من قال أن السلطان عبدالحميد قد وافق على بيع جزء من فلسطين مقابل ذلك المبلغ.

وقد كان السلطان عبدالحميد يدرك تماماً أهداف اليهود ومخططاتهم ليس في فلسطين فحسب بل وفي كل ولاية من ولايات الدولة العثمانية، لذلك اشترط لاستقرار اليهود في الدولة العثمانية أن يتفرقوا في الولايات المختلفة ما عدا فلسطين وشبه الجزيرة العربية على شكل جماعات صغيرة ويتجنسوا بالجنسية العثمانية ويكونون خاضعين لأنظمتها وقوانينها شأنهم في ذلك شأن بقية رعايا الدولة العثمانية.

لذلك عندما حضر أحد اليهود الألمان ويدعى فريد مان إلى مصر سنة ١٣٠٨ هـ - ١٨٩٠ م واستأذن في السفر لزيارة الساحل الشرقي لخليج العقبة الذي كان يتبع مصر حتى ميناء الوجه، وأجابه الخديوي والسلطات البريطانية في مصر بتلبية طلبه، ثم عاد إلى ألمانيا ليجمع اليهود للاستيطان في الأراضي المصرية الواقعة في شرق خليج العقبة وما حولها، وحضر معه عشرون من اليهود الألمان والروس واشتروا أرضاً جهة المويلح، مع العلم أن قوانين الدولة العثمانية كانت تمنع بيع الأراضي في شبه الجزيرة العربية، أثار ذلك غضب السلطان عبدالحميد فاتخذ إجراءين: الأول طرد فريدمان وجماعته الصهيونية خارج الدولة العثمانية. الأمر الثاني: إدخال تعديلات على حدود مصر بعد موت الخديوي توفيق عام ١٣١٠ هـ - ٧ يناير سنة ١٨٩٢ م وذلك بفصل الأراضي الواقعة على الساحل الشرقي لخليج العقبة عن حكم مصر وضمها إلى الحجاز[2].

---

(١) F. O. 78/3546, Draft's Strangford to Mr. Wynham, 19 Jan 1883.

(٢) محمد محمود إبراهيم الديب، حدود فلسطين ص ١١٣ - ١١٥ دراسة تحليلية لوثائق الانتداب ١٩٨٠ م.

لقد كان موقف السلطان عبدالحميد من الحركة الصهيونية واضحاً لا غبار عليه، إلا أن موقف اليهود المعارض لسياسة الدولة العثمانية جعلهم كل يوم يلجؤون إلى أسلوب معين من المراوغة والخداع، فلم ييأس هرتزل من موقف عبدالحميد المتشدد إزاء الهجرة اليهودية إلى فلسطين فعهد إلى أحد عملائه واسمه «نفلنسكي Newlinsky» بأن يعرض على السلطان رشوة بمبلغ مليوني جنيه مقابل الحصول على فلسطين[1]. فأدلى عبدالحميد بتصريح إلى هذا الوسيط حسم به الموقف بصفة قطعية مما جعل هرتزل يدونه في مذكراته، وكان مما جاء على لسان السلطان: «انصحوا هرتزل بألا يتخذ خطوات جديدة في هذا الموضوع، إني لا أستطيع أن أتخلى عن شبر واحد من الأرض، فهي ليست ملك يميني، بل ملك شعبي، لقد ناضل شعبي في سبيل هذه الأرض، ورواها بدمه، فليحتفظ اليهود بملايينهم. وإذا مزقت امبراطوريتي يوماً فإنهم يستطيعون آنذاك أن يأخذوا فلسطين بلا ثمن. أما وأنا حي فإن عمل المبضع في بدني لأهون علي من أن أرى فلسطين قد بترت من إمبراطوريتي. وهذا أمر لا يكون، إني لا أستطيع الموافقة على تشريح أجسادنا، ونحن على قيد الحياة»[2].

وبعد هذا القول من السلطان عبدالحميد كيف يقال إنه وافق على بيع جزء من فلسطين مقابل خمسين ألف فرنك ذهب. ثم إن هذا العمل يتناقض تناقضاً صارخاً مع سياسة الجامعة الإسلامية. التي دعا لها السلطان عبدالحيمد وحرص على نجاحها أشد الحرص، وبذل في سبيل تحقيها جهوداً كبيرة.

وانتقل اليهود إلى جانب التحدي في معارضة حكم السلطان عبدالحميد الثاني حينما قرروا عقد مؤتمر صهيوني في فلسطين، ومن الشخصيات اليهودية التي لعبت دوراً كبيراً في عقد هذا المؤتمر في فلسطين «مناحم أوسسكين

---

(١) أحمد طربين، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار (١٨٩٧ - ١٩٢٢ م) ص ٥٦ و ٥٧ من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٧٠ م.

(٢) صالح مسعود أبو بصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن ص ٣١، ط ١ بيروت ١٩٦٨ م.

«Menachem Mendel Ussikin»[1]. واجتمع المؤتمرون في مستعمرة «زخرون يعقوب» ومن أهداف هذا المؤتمر تنظيم وتوحيد صفوف يهود فلسطين، بعد أن ظهرت بوادر الخلاف والفرقة بينهم، وقد وضع المؤتمر تنظيماً يضم جميع يهود فلسطين ممن يبلغ الثامنة عشرة في السن، وأن يدفع كل عضو اشتراكاً سنوياً قدره فرنك واحد، وأن يجتمع المؤتمر مرة كل عام، ويتم اختيار أعضاء هذا المؤتمر بالانتخاب، فتقوم كل مجموعة من السكان قوامها خمسون يهودياً بانتخاب مندوب عنها يمثلها في المؤتمر، وقسمت فلسطين إلى ستة أقسام[2] كما تقرر تشكيل عدة لجان تنبثق عن المؤتمر وتعمل طوال العام بصفة رسمية[3]. وكان من أهداف عقد هذا المؤتمر الصهيوني في فلسطين جس نبض موقف الدولة العثمانية من فكرة عقد المؤتمرات في فلسطين بدلاً من العواصم الأوربية، بالإضافة إلى أن عقد هذه المؤتمرات في فلسطين يعد مكسباً معنوياً للحركة الصهيونية وشداً لليهود قاطبة إلى فلسطين بصفتها أرض الميعاد التي تجذبهم دينياً، ولم تقف الحكومة العثمانية مكتوفة الأيدي أمام هذا التحدي السياسي السافر، لذلك قرر الباب العالي وقف هذا النشاط الصهيوني السياسي الدولي في فلسطين، ومنع عقد أي مؤتمر صهيوني في فلسطين، وتم

---

(١) مناحم أوسسكين (١٨٦٣ - ١٩٤١ م) هو أحد أقطاب الحركة الصهيونية وهو روسي المولد والنشأة، أقام بعض الوقت في ثغر أودسا، وكان هذا الثغر مقراً لنشاط صهيوني مكثف.

(عبدالعزيز الشناوي، المرجع السابق ص ٩٩١).

(٢) وهي:

١ ـ بيت المقدس، والخليل، ومتسه، وعرطوف.

٢ ـ المستعمرات حول الرملة.

٣ ـ يافا، بتاح تكفاه.

٤ ـ الناصرة، وطبرية، والمستعمرات القائمة في هذه المنطقة.

٥ ـ الحضيرة، وزخرون يعقوب، وحيفا.

٦ ـ صفد، ومستعمرات الجليل.

(عبدالعزيز الشناوي، المرجع نفسه ص ٩٩٢).

(٣) المرجع نفسه ص ٩٩١ و٩٩٢.

ذلك بالفعل فلم ينعقد المؤتمر، ولم تجتمع لجانه المذكورة، وعاد اليهود إلى ممارسة نشاطاتهم في عقد مؤتمراتهم في عواصم الدول الأوربية[1].

لجأ هرتزل بعد ذلك إلى أسلوب الخداع والتضليل فأضفى على مشروعه السياسي الخطير وهو إنشاء جامعة عبرية في بيت المقدس ثوباً ثقافياً، وكان يهدف هرتزل إلى استقطاب عدد كبير من الأساتذة والباحثين اليهود المنتشرين في جامعات العالم إلى فلسطين ليعملوا في هذه الجامعة التي ستكون الدعامة الرئيسية للدولة اليهودية المرتجاه في فلسطين، وتقدم هرتزل إلى السلطان عبدالحميد بمذكرة مؤرخة في ١٣٢٠ هـ ـ ٣ مايو ١٩٠٢ م. طلب فيها أن يأذن له السلطان في إنشاء جامعة عبرية في بيت المقدس تفتح أبوابها للطلبة العثمانيين، بدلاً من إيفادهم في بعثات علمية إلى الجامعات الأوربية، وصور هرتزل للسلطان عبدالحميد دافعين شريفين يكمنان وراء هذا المشروع. الأول: دافعاً سياسياً. والثاني: دافعاً إسلامياً، فقد صور هرتزل في الدافع الأول حرصه على عدم تعريض الطلاب العثمانيين في أوربا لأخطار الغوايات السياسية فيعتنقون آراء ثورية قد يطالبون بتطبيقها في الدولة بعد عودتهم من أوربا، وتكون الدولة العثمانية أمام أحد أمرين. إما تعريض الطلبة العثمانيين لأخطار هذه الاتجاهات السياسية الثورية، وإما أن تحول بينهم وبين مناهل العلم في أوربا، وأما الدافع الثاني فإن الطلبة العثمانيين قد يبتعدون في دراستهم في أوربا عن تقاليدهم الإسلامية أمام المغريات في البلدان الأوربية[2].

وفي الحقيقة أن هرتزل لم يكن يهدف إلى فتح التعليم الجامعي أمام الشبان العثمانيين بقدر ما كان يطمح في استدراج السلطان عبدالحميد كي يأذن له في إنشاء تلك الجامعة ويضفي عليها صبغة شرعية، في الوقت الذي تغذيها الحركة الصهيونية بأساتذة صهاينة، وأموال صهيونية كي تغدو مركز

---

(١) المرجع السابق ص ٩٩٢ و٩٩٣.

(٢) المرجع نفسه ص ٩٩٤. وخيرية قاسمية، النشاط الصهيونية في الشرق العربي وصيدا ص ١٨ و١٩.

إشعاع سياسي ثقافي صهيوني في فلسطين، ولكن السلطان عبدالحميد لم يكن بالرجل السهل الذي تخفى عليه ألاعيب هرتزل وجماعة اليهود ومؤامراتهم فرفض هذا المشروع الصهيوني الخطير جملة وتفصيلاً لأنه يرى فيه تمكيناً للحركة الصهيونية في فلسطين[1].

وواصلت الجمعيات اليهودية عملية شراء الأرض بطرق ملتوية متحدية في ذلك كل قوانين وأنظمة الدولة العثمانية، وقد عهدت جمعية فلسطين اليهودية إلى وكيلها في بيروت لشراء أراضي أميرية حول بحيرة طبرية، ولما فضحت الصحف العربية هذه المؤامرة الدنيئة لجأوا إلى أسلوب آخر وهو تقديم عروض مالية مغرية لاستمالة بعض هؤلاء المحررين والصحفيين الذين سببت كتاباتهم قلقاً حقيقياً على حد تعبيره. فأرادت شراء سكوتهم، وكان هؤلاء اليهود يبذلون جهوداً كبيرة في الالتصاق بالصحافة المحلية المعارضة واستمالة كبار كتابها، ولم تنجح مؤمراتهم الدنيئة هذه إلا في نطاق ضيق ومحدود جداً مع من فسدت أخلاقهم وضمائرهم[2].

وقد توفي تيودور هرتزل في عام ١٣٢٢ هـ ـ اليوم الثالث من شهر يوليو سنة١٩٠٤ م دون أن تصل فكرته إلى حيز الوجود، ولكن بقيت هذه الفكرة حية في نفوس أقطاب الحركة الصهيونية من بعده، فاستطاعوا وضع الحجر الأساسي لمباني هذه الجامعة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى حين وفدت إلى فلسطين البعثة الصهيونية عام ١٣٣٧ هـ ـ إبريل ١٩١٨ م لاتخاذ الخطوات الأساسية لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين تنفيذاً لتصريح وزير خارجية بريطانيا آرثر جيمس بلفور. Arthur James Balfour.

وكانت الحركة الصهيونية منذ بدأت كما نص على ذلك بروتوكولاتهم تحض على بث الرعب في قصور الحاكمين والعمل على الوصول إلى السلطة وأهمية توزيع النشرات والتسلط على أعضاء البرلمانات، واستعباد الأمم

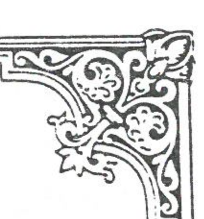
(١) عبدالعزيز الشناوي، المرجع السابق ص ٩٩٥.

(٢) F. O. 881/9937, From Sir G. Lowther to Sir Edward grey, 4 September 1911.

اقتصادياً. ويحض على تكوين جيش ماسوني يهودي، وتنوه بروتوكولاتهم إلى تأسيس المدارس الماسونية القومية في المستقبل[1].

وهكذا فقد كان موقف المعارضة الصريح الذي قام به اليهود في فلسطين لحكم السلطان عبدالحميد الثاني من أصعب وأخطر ما واجهته الدولة العثمانية، إذ هو ليس موقف اليهود وحدهم بل كانت جميع الدول الكبرى خلفهم تدعمهم وتؤيدهم. ولكن رغم هذا ظل عبدالحميد صامداً لهم طوال فترة حكمه، وضحى في نهاية الأمر بعرشه في سبيل مقاومة أطماع اليهود في فلسطين وغيرها من أقطار ولايات الدولة العثمانية. ولمزيد من التفصيل عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين. انظر الخرائط رقم (١٧) و(١٨) و(١٩) و(٢٠).

(١) بروتوكولات حكماء صهيون، ص ١٣٩ ـ ٢٦٣، ترجمة محمد خليفة التونسي مؤسسة دار العلوم ١٩٧٧ م الكويت.
ولمزيد من الاطلاع على سياسة اليهود وأساليبهم انظر:
هنري فورد، اليهودي العالمي، المشكلة التي تواجه العالم، بروتوكولات حكماء صهيون ص ٢٥ ـ ١٠٠، تعريب خيري حماد، منشورات دار الآفاق الجديدة. بيروت.



الفصل الرابع

موقف القوى الوطنية في مصر من حكم السلطان عبدالحميد الثاني

- الثورة العرابية وموقفها من السلطان.
- موقف مصطفى كامل ومجموعة الأعيان من السلطان.

الثورة العرابية[1] وموقفها من السلطان

في اليوم السادس من شهر رجب سنة ١٢٩٧ هـ - السادس والعشرين من شهر يونيو سنة ١٨٧٩ م أصدر الباب العالي أمراً بعزل الخديوي إسماعيل من حكم مصر. وقد قابل الشعب المصري هذا العزل بكل رضا وقبول نظراً لسياسة إسماعيل المالية المتطرفة والتي أدت إلى تراكم الديون على كاهل الدولة مما أضعف الإدارة وأدى إلى فسادها. وفي نفس التاريخ الذي عزل فيه الخديوي إسماعيل تولى توفيق باشا منصب الخديوية في مصر، وعهد بالوزارة إلى شريف باشا، إلا أنه لم تطل مدة وزارته حيث استقال حينما رفض الخديوي السماح لمجلس النواب بالاجتماع، ورفض كذلك الدستور الجديد للبلاد، كما نفى السيد جمال الدين الأفغاني بطريقة غير كريمة لتخوفه منه،

---

(١) نسبة إلى أحمد عرابي، وقد ولد في شهر صفر عام ١٢٥٧ هـ - مارس ١٨٤١ م بقرية «هرية رزنة» من محافظة الشرقية، وقد تلقى دراسته الأولى في كتاب القرية، وتوفي والده في ٢١ شعبان عام ١٢٦٤ هـ - ١٨٤٧ م وهو لا يزال في الثامنة من عمره فتولت والدته تربيته برعاية شقيقه الأكبر السيد محمد عرابي، ثم التحق أحمد عرابي بالجيش في ١٥ ربيع الأول عام ١٢٧١ هـ - ١٨٥٤ م في عهد محمد سعيد، ثم أخذ يترقى في الرتب العسكرية بسرعة فائقة حتى وصل إلى رتبة لواء عام ١٢٩٩ هـ - ١٨٨١ م وكان شديد الكره للأجانب ومنهم الفرنسيين والإنجليز الذين يعملون على خراب الديار الإسلامية، وقد فصل أحمد عرابي من الخدمة العسكرية نتيجة مؤامرة دبرت له لدى ناظر الجهادية، ولم يمكث طويلاً حتى أعيد إلى الخدمة العسكرية ثانية، وأرسل ضمن الحملة التي أرسلت إلى الحبشة عام ١٢٩٢ هـ - ١٨٧٥ م وكان مأموراً للحملة وفي عهدته عشرة آلاف حيوان ممن تنقل معدات الجيش ومؤنه، وما زال أحمد عرابي يترقى في المناصب العسكرية في عهد الخديوي إسماعيل حتى جاء عهد الخديوي توفيق الذي بدأت في عهده الثورة المنسوبة إليه.

وأعيد نظام الرقابة الثنائية الأجنبية على مصر في السنة التي تولى فيها توفيق، ونظراً لاضطرابات المالية المصرية والأوضاع العامة فقد أعيد تشكيل مجلس الوزراء برئاسة مصطفى رياض باشا، الذي عمل فور توليه هذا المنصب على إلغاء كل الصحف المعارضة للحكومة، وفي هذه الفترة انتعش الحزب الوطني من جديد في معارضة وزارة رياض باشا[١].

وفي سنة ١٢٧٩ هـ - ١٨٨٠ م ألغى رياض باشا دين المقابلة[٢] الذي وضعه الخديوي إسماعيل، وفي ١٧ يوليه من السنة نفسها صدر قانون التصفية الذي حدد نفقات الحكومة السنوية وخصص مبالغ معينة من الإيرادات لسداد الديون[٣].

وفي سنة ١٢٩٨ هـ - أول فبراير عام ١٨٨١ م وقع الفصل الأول من فصول الثورة العرابية، وخشي الخديوي من خطر العرابيين فحاول تشتيت شملهم بإبعادهم عن القاهرة، وصدرت الأوامر بتعديل بعض المناصب العسكرية، منها نقل عبدالعال بك حلمي أمير آلاي اللواء السوداني إلى ديوان الجهادية. فثار الجند واجتمعوا حول عرابي وبايعوه على أن يكون زعيماً لهم. وقد حرر عرابي مع كبار الضباط عريضة رفعها إلى الحكومة تضمنت مطالب العسكريين، وقد احتوت هذه العريضة على المطالب التالية:

١ - عزل ناظر الجهادية وتعيين غيره من أبناء الوطن.

---

(١) أحمد حسين، موسوعة تاريخ مصر، الجزء ٣ ص ١٠٥٥ - ١٠٥٩ مطبوعات دار الشعب، القاهرة.

(٢) دين المقابلة. وهو تخفيض الضرائب إلى النصف مقابل الدفع مقدماً ست سنوات وأصبحت المقابلة إجبارية في عهد إسماعيل، وقد صدرت لائحتها في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ م.
(لطيفة محمد سالم، القوى الاجتماعية في الثورة العرابية ص ١٢١، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١ م).

(٣) J.C.B. Aichmond. OP. Cit. P. 119 - 125.
أحمد حسين، المرجع السابق ص ١٠٦٠ - ١٠٦٢.

٢ - تشكيل مجلس نواب من رجال الأمة تنفيذاً لما وعد به الخديوي عقب إرتقاء العرش.

٣ - إبلاغ الجيش العامل إلى ١٨ ألف جندي.

٤ - تعديل القوانين العسكرية. لكي تكون محققة للعدل والمساواة بين رجال الجيش.

وقد استجابت الحكومة لمطالبهم وعيّنت محمود سامي البارودي باشا وزيراً للحربية إلا أن أحمد عرابي رفض إرسال جيش إلى السودان لإخماد ثورة المهدي، فأصدر الخديوي أمراً بعزل البارودي من وزارة الحربية بحجة عدم القدرة على ضبط وربط الجيش[١].

ازدادت شعبية عرابي، والتف الناس حوله، وأصبح زعيماً كبيراً في مصر، وعلّق عليه الشعب آمالاً كبيرة في تخليصهم من التدخل الأجنبي، وفي عام ١٢٩٩ هـ - ٩ سبتمبر ١٨٨١ م قامت مظاهرة عسكرية في ميدان عابدين، وقدم الثوار وعلى رأسهم عرابي عريضة تحتوي على المطالب التالية:

١ - إسقاط وزارة رياض باشا المستبدة.

٢ - تأليف مجلس نواب على النسق الأوربي.

٣ - إبلاغ الجيش إلى العدد المعين في الفرمانات السلطانية.

٤ - التصديق على القوانين العسكرية التي أمرت الحكومة بوضعها.

واستجاب الخديوي لهذه الطلبات بعد أن تلكأ في قبولها وتم تعيين شريف باشا للمرة الثالثة رئيساً للوزارة الجديدة[٢].

---

(١) عبدالمنعم إبراهيم الدسوقي الجميعي، عبدالله النديم ودوره في الحركة السياسية والاجتماعية ص ٧٢ - ٧٤ الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م، دار الكتاب الجامعي القاهرة.
ومعبد جانوس، تاريخ الشرق الأوسط الحديث ص ٧٦، ٧٧.

(٢) صلاح عيسى، الثورة العرابية ص ٣٤١، الطبعة الثانية ١٩٨٢ م دار المستقبل العربي القاهرة. =

وفي هذه الأثناء بدأت الحركة الثورية تظهر بين صفوف الشعب على اختلاف طبقاته بزعامة عرابي باشا، وبدأ الخطباء وروّاد الفكر في إثارة الوعي القومي لدى المواطنين. وقد اتسم موقف الدولة العثمانية تجاه الثورة المصرية بالسلبية وعدم التدخل إلا لصالحها، فقد كان من أهداف الدولة العثمانية الانتقاص قدر الإمكان من الامتيازات التي استطاع ولاة مصر الحصول عليها من الدولة العثمانية في مؤتمر لندن سنة ١٢٥٦ هـ - ١٨٤٠ م وما بعده، وتطبيقاً لهذه السياسة العثمانية رفض السلطان عبدالحميد إرسال قوات عثمانية لمساعدة الخديوي توفيق، وقد طلبت هذه القوات من جانب الخديوي توفيق الذي أرسل أثناء أحداث التاسع من سبتمبر سنة ١٢٩٩ هـ - ١٨٨١ م إلى السلطان يصف الحالة السيئة التي وصلت إليها الأحداث، ومحاصرة عرابي وجنوده للقصر الخديوي، ثم طلب من السلطان عبدالحميد إرسال عشرين طابوراً من الجنود العثمانيين لتكون تحت قيادته ليقضي بها على الثورة[1].

وكان في مقدور السلطان عبدالحميد أن يرسل ما يريد من جنود الدولة العثمانية إلى مصر تلبية لطلب الخديوي، إلا أنه لم يفعل ذلك، لأنه كان يطمع في أن تؤدي هذه الأحداث إلى وضع مصر في موضع يسمح له بفسخ الامتيازات عنها وإعادتها إلى ما كانت عليه ولاية عثمانية عادية[2] بالإضافة إلى أنه لم يتضح بعد للسلطان عبدالحميد أهداف هذه الثورة واتجاهاتها ومطالبها لأنها لا زالت في بداية أمرها فحال ذلك دون إرسال السلطان عبدالحميد جيش عثماني للقضاء عليها.

= وحسن محمد درويش، المرجع السابق ص ٧٥.
وعبدالرحمن الرافعي، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي ص ١٣٣ - ٣٤٥، الطبعة الثالثة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م الناشر دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

(١) عبدالمنعم إبراهيم الدسوقي الجميعي، الثورة العرابية ص ٧١، ٧٢.

(٢) مكرم عبدالفتاح عبدالخالق، العلاقات المصرية - العثمانية منذ مؤتمر برلين ١٨٧٨ حتى الوفاق الودي ١٩٠٤ م ص ٧٤ رسالة دكتوراه إشراف فايزة الشافي وزميلها جامعة عين شمس ١٩٨٢ م.

وعلى أثر تطور الأحداث في مصر قرر السلطان عبدالحميد إرسال وفد إلى مصر برئاسة علي نظامي باشا، ومعه علي فؤاد بك معتمداً ثانياً، وعضوية أحمد راتب باشا، وقدري أفندي. وهما ياورا السلطان نفسه للتحقيق في أسباب الثورة وأهدافها[1].

ويأخذ بعض المؤرخين على السلطان عبدالحميد في قراره هذا بأنه قد تجاوز الحقوق التي تتمتع بها الدولة العثمانية في مصر بعد معاهدة لندن سنة ١٢٥٦ هـ - ١٨٤٠ م وما تلاها من فرمانات كانت تعطي لخديوي مصر الاستقلال التام في الشئون الإدارية والداخلية. وأن الثورة العرابية مهما كانت الدرجة التي وصلت إليها أو يمكن أن تصل إليها فهي لا تعد أن تكون مسألة داخلية بحتة ليس من حق الدولة العثمانية التدخل فيها، بل إن فرمان تولية محمد توفيق نفسه لم يعط الدولة العثمانية هذا الحق الذي أعطاه السلطان لنفسه دون التشاور مع الخديوي أو أي دولة من الدول الأوربية التي وقعت على معاهدة لندن سنة ١٢٥٦ هـ - ١٨٤٠ م، بل إن السلطان عبدالحميد لم يتشاور مع أحد من رجال قصره أو رجال الباب العالي حول قراره بإرسال هذا الوفد[2].

وإني أختلف مع هذا الرأي، إذ أن هناك بعض الأسباب التي تعذر السلطان عبدالحميد في اتخاذ قرار بإرسال الوفد إلى الخديوي بسرعة كبيرة، ذلك أن الخديوي توفيق قد طلب قبل ذلك المساعدة من السلطان عبدالحميد لإيقاف الثورة واستتباب الأمن، فإرسال الوفد إلى مصر من قبل عبدالحميد كان جزءاً من المساعدة للخديوي توفيق، وذلك بحل أسباب الاضطرابات بين الأخير والجيش بالتفاهم وبالطرق السلمية. هذا بالإضافة إلى أن التدخل الأجنبي في مصر، وبالأخص التدخل الإنجليزي والفرنسي قد ازداد في الآونة

---

(١) مذكرات أحمد عرابي، «كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية سنة ١٢٩٨ هـ - وسنة ١٨٨١ وسنة ١٨٨٢ م مطبعة مصر، ص ١٥١ جـ ١.

(٢) مكرم عبدالفتاح عبدالخالق، المرجع السابق ص ٧٤، ٧٥.

الأخيرة - وقد رأينا المدى الواسع لهذا التدخل في عهد الخديوي إسماعيل - ولا شك في أن السلطان عبدالحميد الثاني كان يدرك خطورة هذا التدخل ونتائجه الوخيمة على مصر وعلى الدولة العثمانية فأحب أن يتدخل بإرسال هذا الوفد إلى مصر لعله يستطيع حل الموقف، فرجوع مصر إلى الدولة العثمانية أصلح من أن ترزح يوماً تحت نير الاستعمار الأجنبي أياً كان نوعه.

وقد وصل الوفد العثماني إلى القاهرة في سنة ١٢٩٩ هـ - ١ أكتوبر ١٨٨١ م وقد تعددت الأقوال بشأن أهداف البعثة، فبعضهم يذكر أن الهدف الأساسي من إرسال هذا الوفد وأعضائه هو إعادة السلطة العثمانية على مصر، واسترداد ما فقد منها في معاهدة لندن سنة ١٢٥٦ هـ - ١٨٤٠ م، ولتحقيق هذا الهدف اتبع رئيس الوفد عدة أساليب:

١ - حاول اجتذاب الخديوي توفيق إلى جانبه بحجة التصدي سوياً لأكبر مشكلتين تواجهان المصالح العثمانية، والخديوية، ويرى المندوب العثماني أن هاتين المشكلتين تتمثلان في:

أ - تدخل الأجانب في شئون مصر.

ب - ظهور فكرة الوطنية المصرية[١].

ولكي يضمن علي نظامي النجاح في اجتذاب الخديوي توفيق إلى صفه شرح له بأن الهدف الأساسي للوفد هو المحافظة على مصالح الخديوي وسلطته في مصر، وأنه من أجل تحقيق هذا الهدف سوف يقوم بالتحقيق في الأسباب والعوامل التي أدت إلى الثورة والأهداف التي ترمي إليها، وأضاف علي نظامي للخديوي بأن التحقيق لا يهدف إلى الانتقاص من سلطته أو الاعتداء على امتيازاته[٢].

وبعض المؤرخين يذكر أن الهدف من البعثة هو الوقوف على وجهات النظر والاتصال بعرابي لكي يتخذه السلطان مخلب قط ويتخلص من توفيق

(١) مكرم عبدالخالق، المرجع السابق ص ٧٥.
(٢) المرجع السابق ص ٧٦.

والمراقبة التي شكّلت تدخلاً فعلياً، وهناك وجهات نظر أخرى تقول أنها لتلمس الأخطار وتستطلع الأمر وتسبر غور الحركة. ويذكر كرومر «أنه قد تم الاتفاق بين إنجلترا وفرنسا مع السلطان لإرسال مبعوث جنرال لكي يثبت سلطة الخديوي ويقدم له النصيحة» بينما يصرح السلطان عبدالحميد بأن الهدف هو «تهدئة الجو في مصر»[١].

طلب الوفد من الخديوي مساعدته لإجراء التحقيق، ويذكر بعض المؤرخين أن الخديوي رأى في هذا الإجراء انتقاصاً من سلطاته القانونية وإضعافاً لشأنه، لذلك رفض مطالب الوفد العثماني حول هذا الإجراء، وذكر للوفد أن الجيش المصري أصبح في كامل الطاعة، كما أن قادة الثورة قد أقسموا على الخضوع لأوامره الصادرة إليهم[٢]. وعندما طلب الوفد من الخديوي عدم الاعتماد على الأجانب، وعدم توليتهم المناصب الكبيرة أظهر الخديوي اقتناعه بهذه النصائح وأكد على العمل بها، كما نفى ظهور الفكرة الوطنية في مصر. ويذكر بعض المؤرخين أن الخديوي حاول الإيقاع بعمه حليم باشا واتهمه أمام الوفد بالترويج لفكرة الوطنية المصرية، وقد أوصى أعضاء الوفد الخديوي توفيق بالتشديد على أصحاب الآراء المعارضة حتى لا يؤدي هذا إلى استفحال الثورة، ونصح الوفد الخديوي بعدم استخدام الضباط الأجانب في الجيش المصري، وأكد لهم الخديوي أنه حتى لو حدث هذا فسوف يقتصر على مجال التدريب وليس القيادة[٣].

طلب الوفد العثماني أن يتقابل مع كبار رجال مصر، وأعيانها وعلمائها وبعض رجال الشعب بحجة نشر رغبة الدولة العثمانية في المحافظة على الوضع القانوني لمصر، وقد لبى الخديوي طلب أعضاء الوفد[٤] الذي توجه برئاسة علي نظامي باشا لزيارة الآلاي الثاني الكائن بقصر النيل، وقد صحبه في هذه

(١) لطيفة محمد سالم، المرجع السابق ص ٢٧٣.
(٢) عبدالرحمن الرافعي، المرجع السابق ص ١٨٨ و ١٨٩.
(٣) مكرم عبدالخالق، المرجع السابق ص ٧٦.
(٤) المرجع نفسه ص ٧٦.

الزيارة محمود سامي البارودي ناظر الحربية، وألقى علي نظامي خطاباً في العساكر المصرية، أكد فيه على تبعية مصر للسلطان، وأن الخديوي هو نائب السلطان في مصر. وقد تولى الرد على خطاب علي نظامي باشا نيابة عن الجنود المصرية طُلبة بك عصمت قائد الآلاي، شرح في خطابه أسباب الثورة، وأنها كانت بسبب سوء تصرف رئيس الوزراء السابق، وفي آخر خطابه أكد طُلبة بك عصمت اعترافه وكافة زملائه بالسيادة العثمانية على مصر، وأعلن العزم على حفظ شرف الخديوي نائب السلطان في مصر[١].

ويذكر بعض المؤرخين أنه إلى جانب هذه اللقاءات والاتصالات العلنية تمت بعض اللقاءات السرية التي لم يعلن عنها مع الخديوي وبعض الأعيان، ويقال أن الوفد العثماني قد حاول في هذه الاتصالات السرية الإيقاع بين الخديوي توفيق وقادة الثورة. وذلك بأن نصح أعضاء الوفد الخديوي برفض الموافقة على الدستور الذي طالب به زعماء الثورة بحجة أنه لا يمكن الموافقة على صدور دستور في مصر يخالف النظم السارية في بقية أجزاء الدولة العثمانية، وفي المقابل طلب الوفد العثماني من الأعيان أن يعلنوا حماسهم لتقسيم مصر إلى ثلاث ولايات أو مقاطعات متميزة، وهو المشروع الذي كان السلطان عبدالحميد متحمساً له، ويفكر في تنفيذه على مسئوليته الخاصة، لأنه يؤدي إلى إضعاف مصر وذلك بتفتيتها، وقد قابل الأعيان هذا المشروع ببرود، ولم يستجب له إلا عدد قليل من بعض الضباط والعلماء ومشايخ البلد[٢].

وإني أرجح هذا الرأي لا سيما إذا عرفنا أن السلطان عبدالحميد كان عدواً لكل حركة قومية تريد الانفصال عن جسم الدولة العثمانية، وعبدالحميد في هذه الفترة كان ينادي بدعوة الجامعة الإسلامية، ويستقطب الدعاة والمفكرين من كافة أنحاء العالم الإسلامي لعله يجمع شمل السلطنة العثمانية

(١) مذكرات عرابي باشا، المصدر السابق ص ٢٥٣ جـ ١.
(٢) أحمد عبدالرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية ص ١٥٨.

الآخذ في التفكك، فلجؤوه إلى أسلوب الإيقاع بين الخديوي والجيش لإعادة مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية ليس ببعيد.

ويذكر بعض المؤرخين أن عرابي استلم رسالة من الشيخ محمد ظافر «شيخ السادة الشاذلية وشيخ الحضرة السلطانية» من السلطان عبدالحميد، ويتضح من هذه الرسالة أن عرابي قد أرسل رسالتين للسلطان وأنه راض عنه وعن إخلاصه وأمانيه، وتؤكد ضرورة تثبيت الخلافة والتحذير من مطامع إنجلترا وفرنسا وخاصة الأولى، وتبين هذه الرسالة موقف الخديوي الضعيف المتقلب، وتردد أن السلطان لا يعول على إسماعيل ولا حليم ولا توفيق بل على الرجل الذي يفكر في مستقبل مصر ويثبت الروابط التي تربطه بالخلافة[١]. ويذكر هؤلاء المؤرخون أن عرابي باشا تسلم هذه الرسالة وهو في طريقه بالقطار من الزقازيق إلى رأس الوادي، إذ أن راتب باشا استقل نفس القطار ليتمكن من تسليم الرسالة إلى عرابي في مكان أمين[٢].

ويذكر بعض المؤرخين أن إنجلترا وفرنسا قد استنكرتا تدخل السلطان عبدالحميد في مصر[٣] بإرسال الوفد بدون استشارتهما. إذ كانت الدولتان تريا أنهما أصبحتا أصحاب مصلحة مباشرة في شئون مصر. لذلك ردت إنجلترا وفرنسا على إجراء السلطان عبدالحميد بإرسال بارجتين حربيتين على سبيل التظاهر، وأنذرتا الباب العالي أن البارجتين لن تنسحبا إلا بعد

(١) لطيفة محمد سالم، المرجع السابق ص ٢٧٦.
(٢) المرجع السابق ص ٢٧٥.
(٣) ولم تستنكر بريطانيا على نفسها حق التدخل في شؤون الدولة العثمانية حينما أصدرت لنفسها حق القناصل الإنجليز في كل من سيواس وتونس وطرابلس وسوريا وإزمير ومصر... أن يمارسوا التشريع على الرعايا البريطانيين بدون مصادقة الباب العالي.
F. O. 881/5463, Memorandum on the Right of Consul Biliotti exercise Jurisdiction Over. British Subjects in Sivas, 4 September 1884.

انسحاب الوفد العثماني[1] وفي المقابل أشاروا على الخديوي أن يتفق مع الوزارة القائمة للحيلولة دون مقابلة الوفد العثماني لعرابي باشا وزملائه من قادة الجيش، وأن يقرر الخديوي للوفد العثماني بأنه لا يوجد تمرد أو عصيان في الجيش، وأنه باق على طاعته، وتأكيداً لذلك اقترحت الدولتان الأوربيتان على الخديوي أن يأمر بسفر الآلاي السوداني الذي يرأسه عبدالعال حلمي إلى دمياط، والآلاي الرابع الذي يرأسه عرابي أن يسافر إلى رأس الوادي، وقد استجاب عرابي لوساطة محمود سامي البارودي في هذا الشأن شريطة صدور أمر الخديوي بانتخاب النواب قبل السفر، وقد استجاب الخديوي للتقرير الذي رفعه شريف باشا في ١١ ذي القعدة سنة ١٢٩٨ هـ ـ ٤ أكتوبر ١٨٨٠ م والذي يتضمن مطالب الشعب لإقامة النظام الدستوري بإجراء انتخاب لمجلس نواب جديد، وقد تم تحديد يوم ٢٣ ديسمبر موعداً لافتتاح مجلس النواب[2].

ويضيف أصحاب هذا الرأي بأنه بالفعل تم سفر الآلاي السوداني، وآلاي عرابي في السادس من أكتوبر، ونجحت المناورات التي أملتها إنجلترا وفرنسا على الخديوي وعادت البعثة العثمانية إلى الآستانة في الثامن عشر من أكتوبر بعد أن أمضت في مصر اثني عشر يوماً[3].

وفي الواقع أنه ليس هناك تعارض كبير بين هذا الرأي والرأي الأول.

---

(١) الإرشيف السياسي ١٨٨٢ م، المسئلة المصرية، المجموعة ٢٥/٣١، ملحق رقم ٦٤، برقية بالشفرة رقم ١٩، من الكونت كارولي إلى وزارة الخارجية النمسوية، لندن في ١٢ يونيه ١٨٨٢ م. ومحفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، ملحق رقم ١، تلغراف شفرة سري من البارون كوزيك إلى الكونت كالنوكي، الإسكندرية في أول يوليه ١٨٨٢ م.
عبدالرحمن الرافعي، المرجع السابق ص ١٨٨، ١٨٩.

(٢) عبدالرحمن الرافعي، المرجع نفسه ص ٢٦١ ـ ٢٩١.
وعبدالرحمن الرافعي، أحمد عرابي ص ١٠٤ و١٠٥، دار مطابع الشعب، القاهرة. ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م، الطبعة الثالثة.

(٣) أحمد حسين، المرجع السابق ص ١٠٧٣ ـ ١٠٧٥.

فالرأي الأول لم يتعرض لذكر إنجلترا وفرنسا وأن الخديوي توفيق تصرف مع الوفد العثماني بمحض إرادته. وفي الحقيقة إني أستبعد أن يكون الخديوي قد تصرف من تلقاء نفسه بدون استشارة إنجلترا وفرنسا، لا سيما وأنه قد أصبح لهما نفوذ كبير في مصر. بالإضافة إلى أن الخديوي كان ميالاً لإنجلترا أما الرأي الثاني الذي يذكر بأن عرابي قد سافر من القاهرة بحيلة دبّرتها الدولتان حتى لا يتمكن أعضاء الوفد العثماني من مقابلته وقبول عرابي بذلك، فإن هذا ليس ببعيد لعدة أسباب منها: أن غياب عرابي عن القاهرة في وقت مجيء الوفد العثماني للمباحثة وسماع رأي أركان الثورة يثير الغرابة إذا لم يكن مسبق بتخطيط وتدبير، ومنها أن زيارة الوفد العثماني بصحبة محمود سامي البارودي للآلاي الثاني، واستماعهم إلى خطاب قائد الآلاي في شرحه لأسباب الثورة ليثير أشد الغرابة، فأحمد عرابي قائد الثورة، ومنه ينبغي أن يسمع مطالب الجيش، فهو يمثل الجيش في ذلك الوقت وله شعبية كبيرة بينهم وبين أوساط الشعب أيضاً، فغيابه عن القاهرة يؤكد وجود تدبير مسبق من إنجلترا وفرنسا أملته على الخديوي، ووافق عليه عرابي باشا سواء كانت هذه الموافقة عن علم أو غير علم.

لهذا كله فشل الوفد العثماني في تحقيق أية إيجابية سواء كانت في جانب الدولة العثمانية أو جانب مصر. ومرد هذا الفشل لعدة أسباب، منها: موقف الخديوي والشعب المصري من هذا الوفد، فقد اتسم بالرفض وعدم القبول به، حيث رأى الخديوي في إرسال هذا الوفد إلى مصر محاولة للاعتداء على حقوقه وامتيازاته التي كفلتها معاهدة لندن، وفرمان توليته من حيث الاستقلال في الشؤون الإدارية الداخلية، كما رأى الشعب المصري في إرسال هذا الوفد محاولة من السلطان عبدالحميد لاستعادة السيطرة العثمانية على مصر، ولذلك ظهرت أصوات مصرية تحتج على وجود الوفد العثماني في مصر وتطالب بسرعة رحيله، مثل شريف باشا الذي أبلغ ممثلي إنجلترا وفرنسا في القاهرة تخوفه من أن يؤدي وجود الوفد العثماني في القاهرة إلى التدخل العسكري العثماني[1]. كما

---

(١) مكرم عبدالخالق، المرجع السابق ص ٧٨.

هاجمت بعض الصحف المصرية الدولة العثمانية نفسها لعدم تدخلها الحاسم ضد إنجلترا، وذلك بإرسال الوفد العثماني الذي لا يحقق فائدة كبيرة للشعب المصري، ومن هذه الصحف صحيفة «مرآة الشرق» وصحيفة «الوطن» اللتان لم تكفا بالهجوم أحياناً وبالنقد المستمر أحياناً أخرى سواء كان في ذلك الأحوال الداخلية أو سياسة الدولة العثمانية الخارجية[1]. ومن هنا يتضح لنا أن مصر حكومة وشعباً لم تكن ترغب في عودة السيادة العثمانية عليهم وإن ظلوا يعترفون لها بالسيادة الإسمية.

ومن العوامل التي أدت إلى فشل الوفد العثماني: الضغوط الأوروبية المتمثلة في بريطانيا وفرنسا التي أخذت تطالب بسحب الوفد العثماني. وبعد عدة مداولات جرت بين الباب العالي والحكومة الإنجليزية والفرنسية تم الاتفاق على أن تسحب الحكومة العثمانية وفدها عام ١٢٩٩ هـ - ١٩ أكتوبر ١٨٨١ م من مصر على أن تسحب إنجلترا وفرنسا سفينتيهما الحربيتين في نفس اليوم.

كانت فرنسا باسطة نفوذها على شمال إفريقية غير أن الحركات الإسلامية التي انتشرت مؤخراً بين مسلمي الجزائر وتونس نتيجة لحركة الجامعة الإسلامية التي نادى بها السلطان عبدالحميد، قد أقلقتها وجعلتها غير مطمئنة على بقاء واستمرار نفوذها في هذه البلاد مما جعلها تفكر في حمل إنجلترا على التدخل في شئون مصر حتى يتحول الرأي العام الإسلامي ضد إنجلترا.

وفي عام ١٣٠٠ هـ - ٨ يناير ١٨٨٢ م تقدم القنصلان الإنجليزي والفرنسي في القاهرة بمذكرة مشتركة إلى الخديوي توفيق أعلنا فيها أن

---

(١) أحمد عبدالرحيم مصطفى، المرجع السابق ص١٥٣ - ١٥٥.
محفظة رقم ١٩٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٣٦/٣١، ملحق رقم ٢٧، تلغراف شفرة رقم ٨٠ من الكونت جولشفسكي إلى الكونت كالنوكي. باريس ٥ يوليه ١٨٨٢ م. محفظة رقم ١٢٥، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، تقرير رقم ٣٠ د من الكونت لودولف إلى وزارة الخارجية النمسوية، روما في ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ م.

الحكومتين الإنجليزية والفرنسية تعتقدان بأن حفظ النظام واستمرار الأمن في مصر يمكن أن يتحقق ببقاء الخديوي على عرشه وفق الشروط التي تضمنتها الفرمانات السلطانية الصادرة له، وأنهما يريدان أن يعلنا أنهما سوف يتصديان سوياً وبشكل مشترك لأي تهديد لسلطة الخديوي سواء من الداخل أو الخارج[1].

كما رفعت الدولتان مذكرة أخرى إلى شريف باشا رئيس الوزراء في السادس والعشرين من نفس الشهر يطلبان فيها عدم تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية. إذ كانتا تعتقدان أنه إذا حدث وناقش المجلس الجزء الخاص بأداء الديون المستحقة من الميزانية فإن ذلك سوف يؤدي إلى إنقاص هذا الجزء لكبر حجمه نظراً لحالة التذمر في الجيش، ويعوق تنفيذ التسوية المالية، كما سيؤدي ذلك إلى إبعاد المراقبين الماليين (الإنجليزي والفرنسي) عن المركزين الذين يشغلانهما، والنفوذ الذي يتمتعان به في المالية المصرية[2].

أصرت بريطانيا وفرنسا بطلبهما بعدم تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية وفي الوقت نفسه أصر الأخير على ممارسة صلاحيته بمناقشة الميزانية، فوقع الخديوي توفيق في حرج بين الطرفين، فطلب من السلطان عبدالحميد إرسال علي نظامي ووفده ثانية لإقناع أعضاء مجلس النواب بالتخلي عن المطالبة بمناقشة الميزانية نظراً للتعهدات والالتزامات التي قطعتها الحكومة المصرية على نفسها للدول الأجنبية، وأن إصرار المجلس على طلبه يهدد بالتدخل الأجنبي في مصر. لم يلبِ السلطان عبدالحميد طلب الخديوي بإرسال البعثة المذكورة فلن يكون مصيرها في المرة الثانية بأحسن من الأولى، واكتفى عبدالحميد بالرد على الخديوي بأنه لا يرى وجود أي مانع دون عرض الواردات والمصروفات على مجلس النواب، وأضاف عبدالحميد بأن هذا العرض يمكن أن يكون مطمئناً للأعضاء. بالإضافة إلى ما يمكن أن يؤدي إليه

---

(١) أحمد عبدالرحيم مصطفى، المرجع السابق ص١٥٣ - ١١٥.
(٢) جريدة الأخبار، العدد ١٢٥، السنة الأولى، ٥ يناير ١٨٩٧ م.

من المحافظة على الثقة في الوضع المالي، وأشار السلطان عبدالحميد على الخديوي توفيق محاولة إجابة مطالب إنجلترا وفرنسا وعدم المساس بحقوق الدائنين في الميزانية خشية أن يؤدي هذا إلى تدخل الدولتين[1].

ومن ناحية أخرى حاول السلطان عبدالحميد تطبيق الاتجاه الذي انتهجه في السياسة الخارجية بعد مؤتمر برلين عام ١٢٩٥ هـ - ١٨٧٨ م والذي يقضي بالتقرب من ألمانيا التي أصبحت القوة الكبرى الأولى في أوربا بعد توحيدها عام ١٢٨٨ هـ - ١٨٧١ م، وحاول السلطان عبدالحميد أن يوقع بين الدول الأوربية لتحقيق أهدافه التي هي في الواقع أهداف الدولة العثمانية فقدّم اعتراضاً على التدخل الإنجليزي الفرنسي في مصر، وأبلغ ألمانيا بهذا الاعتراض[2]. وعلى أثر ذلك قام المستشار الألماني بسمارك بالاتصال بالدول الأوربية الأخرى التي أجمعت بأنه لا حق لإنجلترا وفرنسا بالتدخل في شئون مصر حتى ولو وقع فيها ما يخل بالأمن، لأن هذا التدخل من حق الدولة العثمانية وحدها.

إلا أن إنجلترا وفرنسا أجابتا على هذا الاعتراض بأنه نظراً لوجود أسهم قناة السويس في أيديهما، ووجود الرقابة الثنائية أيضاً بأيديهما، فإنهما تقبلان أن تكون تسوية أمور مصر الداخلية باشتراك جميع الدول بشرط أن تبقى الشؤون الخاصة بالتفتيش على المالية المصرية والخاصة بالقناة في يد إنجلترا وفرنسا، ولم تسفر المداولات والمحاولات بين الدول الأوربية عن نتيجة إيجابية بخصوص وضع مصر. وظلت الأوضاع على ما هي عليه، ولم تستفد الدولة العثمانية من تضارب المصالح الأوربية في مصر، وانتهت المباحثات بخسارة الدولة العثمانية في تأكيد سيادتها على مصر، واستعادة نفوذها المفقود[3].

---

(١) مكرم عبدالفتاح، المرجع السابق ص٨٢، ٨٣.

(٢) المرجع نفسه ص٨٣.

(٣) F. O. 881/4680, Report of the British Commission on the Revision of the Codes of the Egyption Mixed Tribunals.

= F. O. 881/4759, From Earl Granville to Viscount Jyons, 25 October 1882.

والحقيقة الثابتة التي أود ذكرها في هذا المجال والتي غابت عن بعض المؤرخين والكتّاب العرب، هذه الحقيقة أثبتها الإنجليز أنفسهم في وثائقهم وتقاريرهم واعترفوا بها، وهي أن بريطانيا كانت تخطط منذ وقت مبكر ومنذ افتتاح قناة السويس عام ١٢٨٦ هـ - ١٨٦٩ م لاحتلال مصر، وأخذت منذ ذلك الوقت تحاول إيجاد المبررات لهذا الاحتلال وكان السلطان عبدالحميد يعلم حق العلم ما تهدف إليه بريطانيا، فهو يعرف عن طريق جواسيسه وعيونه أن بريطانيا قد أبرمت أمرها وعزمت على احتلال مصر، لذلك لم يتعجل بإرسال جيش إلى مصر لأنه يعلم أن بريطانيا ستتخذ من هذا التصرف ذريعة لتدخلها فكان تصرف عبدالحميد يتصف بالهدوء والدبلوماسية، وتأكيداً لهذه الحقيقة نرى بريطانيا تستفسر من روسيا عن هدفها من الحرب التي شنّتها على الدولة العثمانية عام ١٢٩٣ هـ - ١٨٧٦ م، فتسألها هل مصر وقناة السويس داخلة ضمن المخططات الروسية؟ فإذا كان الأمر كذلك فإن هذا يعتبر تعدياً على حقوق بريطانيا، وأن أي مساس بقناة السويس من قبل روسيا يعتبر ضد بريطانيا وسوف تقابله بالرد المسلح، غير أن الحكومة الروسية أكدت لبريطانيا هدفها وهو تدمير الدولة العثمانية، أما مصر وقناة السويس وما يتعلق بمصالح بريطانيا في طريق الهند مثل الخليج العربي فلن تدخله في ميدان الحرب، وأعربت روسيا عن تفهمها ووعيها لمصالح الدول الأوربية المشتركة في الدولة العثمانية، لذا نرى بريطانيا قد صممت على احتلال مصر منذ افتتاح قناة السويس أي قبيل تولي السلطان عبدالحميد الحكم، لذا كانت محاولات السلطان عبدالحميد لتهدئة الأحوال في مصر وإعادة التفاهم بين طبقاته كانت محاولات قد رسمت بريطانيا نتائجها، وهي أنها ستحتل مصر مهما تغيرت الظروف، وكان في الوقت الذي تعمل فيه بريطانيا على إيجاد المبررات لاحتلال مصر كانت الجبهة الداخلية مفككة في داخل مصر، فالخديوي يركن للتدخل الإنجليزي ويرى أن الإنجليز لا يتدخلون إلا لصالح البلاد،

= الإرشيف السياسي ١٨٨٢ م، المسئلة المصرية، المجموعة ٢٥/٣١، ملحق ٧٦، رقم ٣٩ ب تقرير من الفرايهر فون كاليسه وزارة الخارجية النمسوية، القسطنطينية ١٣ يونيه ١٨٨٢ م.

وعرابي وجيشه لا تعجبهم هذه السياسة، وفي الوقت نفسه كان الجميع أي الخديوي وعرابي باشا والشعب المصري لا يرغب بعودة الحكم العثماني المباشر إلى مصر، وإني أعتقد بأنهم لو أدركوا أبعاد السياسة البريطانية في مصر لرحبوا بعودة الحكم العثماني، ولكن أساليب كبار الساسة والقادة الإنجليز استطاعت أن تخدع كبار المسئولين في مصر وعلى رأسهم الخديوي.

هذا في الوقت الذي كانت بريطانيا كما تذكر الوثائق الإنجليزية قد رسمت ووضعت لنفسها الخطط لاحتلال مصر، بل وذهبت إلى أبعد من ذلك حينما رسمت لنفسها أسلوب الحكم الذي ستتبعه في مصر بعد الاحتلال، والإدارة الداخلية، والتنظيم المالي في البلاد، وكان جواسيس بريطانيا يجوبون مصر قاطبة ويتنقلون من مدينة إلى قرية ووصلوا إلى صعيد مصر والسودان ليمهدوا السبيل لحكومتهم عند مجيئها لاحتلال البلاد، بل إن الإنسان ليعجب كثيراً حينما يقرأ في تقارير هؤلاء الجواسيس التي يرفعونها إلى حكومتهم في لندن ويصفون فيها الطرق الزراعية التي يجب على الجيش الإنجليزي أن يسلكها، والطرق التي يجب أن يبتعدوا عنها إما لعدم ملاءمة الظروف الطبيعية أو لوجود بعض المدن الصغيرة التي يسكنها أناس مدركون لأبعاد السياسة الإنجليزية وهم بهذا يشكّلون خطراً على الجيش الإنجليزي، بل نرى بعض التقارير يقترح صاحبه فيه على حكومته في لندن أن يسلك الجيش البريطاني الطريق الصحراوي عبر سينا وذكر اسم الطريق في الوقت الذي قدر كمية المياه التي يحتاجها الجيش في طريقه بحمل كذا بعير حتى لا يموت الجيش عطشاً ثم يرفق خارطة لمسير هذا الجيش وتحركاته[1].

---

(١) F. O. 881/3450, Communications From the Russian Government, 24 April 1877.

F. O. 881/3479, From C.M.K. 4 February 1878.

F. O. 881/3524, Memorandum Communicated to the Earl of Derby by count Beust, 11 March 1878.

F. O. 771/5531, Memorandum by sir H. Drummond Wolf On the Desirability of Negotiations with Turkey respecting the British Occupation of Egypt. =

بعد أن فشلت الدولة العثمانية في استرداد نفوذها على مصر أثناء بعثة علي نظامي باشا، حاولت الاستفادة من الثورة العرابية لصالحها، وفي هذا الوقت كانت الثورة العرابية في أوج قوتها، إذ انتهزت فرصة الخلاف بين الحكومة ومجلس الشورى حول حق الأخير في مناقشة الميزانية، وطلبت عزل شريف باشا رئيس الوزراء الذي كان متعاطفاً مع المطالب الإنجليزية والفرنسية، وقد قبل الخديوي مطالب رجال الثورة[1]، وأصدر أوامره بتأليف وزارة جديدة برئاسة محمود سامي البارودي شغل أحمد عرابي فيها منصب وزير الحربية والبحرية نزولاً على رغبة العرابيين[2].

وكانت أول فرصة لاحت للسلطان عبدالحميد للتدخل في شؤون مصر بعد تولي عرابي وزارة الحربية، أنه حيكت مؤامرة لاغتيال الأخير من قبل مجموعة من الضباط الأتراك والشراكسة، وبعد محاكمتهم صدر عليهم الحكم بتجريدهم من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين، ونفيهم إلى أقاصي السودان، وقد حاول الخديوي توفيق بعد صدور الأحكام على الضباط الإيقاع بين الدولة العثمانية ورجال الثورة، فرفض التدخل لتخفيف الأحكام الصادرة على الضباط بحجة أن هذا الأمر قد أصبح في يد السلطان عبدالحميد، وفي الوقت نفسه طلب من السلطان إرسال لجنة تحقيق تحت رئاسة مشير لإعادة التحقيق فيما تحتويه التقارير والمضابط. وقد أراد السلطان عبدالحميد استغلال هذه الفرصة فأرسل يطلب إرسال كافة أوراق التحقيق والمضابط الخاصة بمحاكمة الضباط إلى الآستانة لترى رأيها في هذا الموضوع، فأدى هذا التصرف من قبل عبدالحميد إلى ثورة الوزارة العرابية، لأنها رأت

= F. O. 881/2900, Report by Major - General Patrick Macdougall on the Defence of Egypt, Preface.

F. O. 78/2538 Affairs of Egypt So As to Enable you to Furnish Them wiht A full Roport.

(١) عثمان نوري، عبدالحميد ثاني ودور سلطنتي، جلد ثاني ص ٦٨٢، استانبول ١٣٢٧ هـ.

(٢) أحمد حسين، المرجع السابق ص ١٠٨٠ - ١٠٨٣.

في هذا التدخل انتقاصاً للفرمانات الممنوحة لمصر، فقررت دعوة مجلس النواب للانعقاد، وهي تضمر النية لعزل الخديوي توفيق، فرأى السلطان عبدالحميد أن الوقت غير مناسب للتدخل، وقد يؤدي تغيير الخديوي إلى فتح المجال للتدخل الأجنبي، لذلك تخلى السلطان عن رغبته، وأوصى الخديوي بمحاولة إنهاء الخلاف مع الحكومة بعيداً عنه[1].

ويذكر بعض المؤرخين أن الخديوي توفيق تدخل بعد استشارة قنصلي إنجلترا وفرنسا لتخفيف الأحكام الصادرة على الضباط بعد أن وصله رد السلطان عبدالحميد، فأصدر في التاسع من مايو قراره بتعديل الحكم الصادر من المحكمة العسكرية بالاكتفاء بنفي الضباط الأربعين خارج القطر المصري مع عدم حرمانهم من رتبهم ونياشينهم، وعدم استبعادهم من سجل الجيش، وتوجه الضباط إلى الآستانة حيث نزلوا في رعاية السلطان، ويذكر أن الخديوي وقع على هذا التعديل في حضرة السير إدوارد مالت قنصل إنجلترا، والمسيو سنكفكس قنصل فرنسا لإظهار تفاهمهما معه في هذا الإجراء[2].

وفي سنة ١٣٠٠ هـ ـ ٩ مايو ١٨٨٢ م توافدت قطع الأسطولين الإنجليزي والفرنسي على مياه الإسكندرية لحسم الموقف في مصر، ووجهت إنجلترا وفرنسا مذكرة للحكومة المصرية طالبتا فيها بما يلي:

---

(١) إرشيف ڤينا، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٥/٣١، ملحق رقم ٤ برقية بالشفرة من قنصلية الملك والإمبراطور العامة بالأسكندرية إلى وزارة الخارجية.
وعبدالمنعم الدسوقي الجميعي، الثورة العرابية في ضوء الوثائق المصرية ص ٣٠-٣٢، الأهرام ١٩٨٢ م.

(٢) إرشيف ڤينا، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٥/٣١، ملحق رقم ٣٥، تقرير رقم ٣٧ ب من سفارة الملك والإمبراطور بالقسطنطينية إلى وزارة الخارجية، القسطنطينية ٦ يونية ١٨٨٢ م، وملحق بتقرير قنصلية الملك والإمبراطور العامة بالقاهرة إلى وزارة الخارجية برقم ١١٩ وتاريخ ٤ يونيه ١٨٨٢ م، تقرير من قنصلية الملك والإمبراطور ببور سعيد إلى قنصلية الملك والإمبراطور العامة بالقاهرة رقم ٦ سياسي، بور سعيد في ١ يونيه ١٨٨٢ م، ملحق رقم ٢٨.

١ ـ إبعاد عرابي باشا مؤقتاً من مصر مع بقاء رتبته ومرتباته.

٢ ـ إرسال كل من علي باشا فهمي، وعبدالعال باشا حلمي إلى داخل مصر مع بقاء رتبتهما ومرتباتهما.

٣ ـ إستقالة الوزارة الحالية.

٤ ـ تكوين وزارة جديدة برئاسة شريف باشا أو شخص آخر يتمتع بنفس الدرجة[1].

وتذكر إحدى الوثائق أن إيطاليا اشتركت في هذه المناورة ضد مصر حيث وصلت المراكب الإيطالية المصفحة إلى مياه الإسكندرية[2].

أدرك السلطان عبدالحميد بعد مجيء الأساطيل الإنجليزية والفرنسية إلى مياه الإسكندرية أن هذه الأساطيل تهدد بالدرجة الأولى السيادة العثمانية على مصر، لذلك فكر في القيام بعمل إيجابي للمحافظة على هذه السيادة، وكان يدرك عجز الدولة العثمانية عن التصدي عسكرياً لهذه الأساطيل، لذلك قرر إرسال وفد عثماني إلى مصر برئاسة المشير درويش باشا أشد رجاله قوة وصرامة[3]. وبعث السلطان عبدالحميد برسالة إلى الخديوي توفيق يعلمه بإرسال هذه البعثة وأن الماريشال المذكور يحمل معه ثقة جلالته الكاملة، وأنه سيكون ذا نفع أكيد لسمو الخديوي توفيق[4].

وكان السلطان عبدالحميد يهدف من وراء هذه البعثة إلى التخلص من

---

(١) ملحق بتقرير قنصلية الملك والإمبراطور العامة بالقاهرة المرسل إلى وزارة الخارجية برقم ٤٤ وتاريخ ٣ يونيه ١٨٨٢ م القاهرة، ملحق رقم ٢٢.

(٢) ملحق رقم ٢٨، ملحق بتقرير القنصلية النمسوية العامة بالقاهرة برقم ١١٩ إلى وزارة الخارجية النمساوية، القاهرة في ٤ يونيه سنة ١٨٨٢ م.

(٣) إرشيف ڤينا، المسئلة المصرية، المجموعة ٢٥/٣١، تقرير من القنصلية الإمبراطورية الملكية العامة إلى وزارة الخارجية البريطانية، القاهرة ٥ يونيه ١٨٨٢ م.

(٤) إرشيف ڤينا السياسي، المجموعة ٢٥/٣١، شفرة رقم ١١٤، برقية من سفارة الملك والقصر في بيره بتاريخ ٣ يونيه ١٨٨٢ م.

الوطنيين في مصر بزعامة أحمد عرابي، وهو بهذا يكسب مكسبين: الأول، أن اختفاء أحمد عرابي من الساحة المصرية يسقط الحجج الإنجليزية والفرنسية للتدخل في شؤون مصر. والثاني: أن طبيعة الثورة العرابية والمبادىء التي نادت بها، والمطالب التي طالبت بها قد أظهرتها أمام الدولة العثمانية بأنها ثورة وطنية دستورية يهدف قادتها إلى إقامة نظام حكم دستوري برلماني على شاكلة النظم الدستورية البرلمانية في الدول الأوربية[1]. وإن نجاحها سيؤدي إلى الانفصال التام عن كيان الدولة العثمانية. لذا فمن الأفضل القضاء عليها في مهدها. ومن الأهداف التي كان يرمي إليها السلطان عبدالحميد من وراء بعثة درويش باشا هو تهدئة الأحوال في مصر وإعادة سلطة الدولة العثمانية فيها حتى يؤخذ هذا بعين الاعتبار في المؤتمر الذي تقرر عقده في إستانبول بشأن المسألة المصرية[2]. وكان السلطان عبدالحميد مهتماً اهتماماً كبيراً بالحركة الوطنية في مصر، لذلك فإنه لا يمكن أن يوافق على إقامة نظام حكم مثل الذي نادى به قادة الثورة العرابية خشية أن تتسرب الرغبة إلى إقامة نظام مثله في بقية ولايات الدولة العثمانية[3].

وكانت النتيجة العامة التي عادت بها بعثة درويش باشا من مصر أن قادة الثورة العرابية مثلهم في ذلك مثل جميع فئات الشعب المصري لا يريدون عودة السيادة العثمانية على مصر كما كان الحال قبل محمد علي باشا، بل إنهم حددوا علاقاتهم بها بمجرد الاعتراف بسيادتها على مصر كما تحددها الفرمانات الممنوحة لمصر بعد معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ م واعترافهم أن السلطان

---

(١) مكرم عبدالخالق، المرجع السابق ص ٨٩.

(٢) إرشيف ڤينا، المسئلة المصرية، الوثيقة السابقة.

ومحفظة رقم ١٢٧، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م المجموعة ٢٧/٣١، ملحق ٢٠، تلغراف شفرة من القنصل سوزارا إلى وزارة الخارجية النمسوية الإسكندرية ٣ أغسطس ١٨٨٢ م.

(٣) مذكرات السلطان عبدالحميد، المصدر نفسه ص ٣٠.

عبدالحميد هو خليفة المسلمين، وأن الولاء له كخليفة واجب ديني على كل مسلم ومسلمة[1].

وكان اختيار درويش باشا للقيام بهذه المهمة دليلاً واضحاً على الأهمية الكبرى التي تعلقها الدولة العثمانية على نجاح هذا الوفد خاصة بعد فشل تجربة وفد علي نظامي باشا التي لم تجن منها الدولة العثمانية شيئاً يذكر، فالمناصب التي تقلدها درويش باشا تشهد له بسمو مكانته بين رجال الدولة العثمانية، هذا بالإضافة إلى أن مقوماته الشخصية كانت تميزه عن غيره، فهو معروف بقوته، وصرامته التي تصل إلى حد الخشونة الزائدة، خاصة مع خصومه. كما ضمت بعثة درويش باشا عدداً من كبار ضباط الحرب العثمانيين[2]. وكانت التعليمات المعطاة من الدولة العثمانية لدرويش باشا تتضمن:

١ ــ القبض على عرابي وأعوانه وإرسالهم إلى الآستانة إذا وجد لذلك فرصة.

٢ ــ صلاحية إلغاء مجلس النواب.

٣ ــ العمل على مصلحة الخديوي مع تقليل نفوذه، واستعادة العلاقات الطيبة بينه وبين الزعماء العسكريين.

٤ ــ العمل على حدوث مناقشات مع قناصل الدول والتظاهر بالمودة لقناصل ألمانيا والنمسا وإيطاليا واتباعه لنصائحهم وإرشاداتهم.

٥ ــ طلب قوة عسكرية عند الضرورة.

---

(١) مكرم عبدالخالق، المرجع نفسه ص ٩٠.

(٢) الإرشيف السياسي ١٨٨٢ م، المسئلة المصرية، المجموعة ٢٥/٣١، ملحق ٥٢، برقية بالشفرة رقم ١٢١، من البارون كاليسه إلى وزارة الخارجية النمسوية، بيره ١٠ يونيه ١٨٨٢ م. ومحفظة رقم ١١٩، أرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، ملحق ١١ تلغراف شفرة من البارون كوزيك إلى الكونت كالنوكي، الإسكندرية في ٢ يوليه ١٨٨٢ م.

٦ ـ صلاحية إلغاء أي امتياز من الامتيازات التي تضمنتها الفرمانات السلطانية لمصر والتي يرى أنها ضد المصلحة العامة[1].

ومن دهاء السلطان عبدالحميد الثاني في هذا المجال أنه ضم إلى الوفد عناصر أخرى تختلف في الأسلوب والصفات وحتى في التعليمات المعطاة لدرويش، وعلى رأسهم الشيخ أحمد أسعد أحد المقربين إلى السلطان عبدالحميد ووكيل الفراشة بالمدينة المنورة، وكانت التعليمات المعطاة لأحمد أسعد تنص على ما يلي:

١ ـ مساعدة الثوريين وجلب مودتهم.
٢ ـ العمل على إحباط دسائس الأجانب المفسدة.
٣ ـ شكر الأعيان والعلماء والعظماء لما أظهروه من الولاء للخليفة.
٤ ـ ليس في نية السلطان إرسال حملة عسكرية.
٥ ـ أنه لا يحرم الخديوي من الامتيازات الممنوحة له بمقتضى الفرمانات[2].

وتذكر بعض الوثائق النمساوية أن أحمد أسعد حمل رسالة إلى أحمد عرابي من السلطان عبدالحميد ضمنها الرضا عنه شخصياً وعن ثورته[3].

وبمجرد وصول درويش باشا إلى الإسكندرية أعلن لكل سكان مصر من وطنيين وأجانب بأنه المبعوث الخاص للسلطان الذي يسعى دائماً إلى تحقيق الرخاء في جميع ولاياته، ولن يسمح بأي تعد على الأوامر السلطانية التي منحت المزايا للخديوي، وحاول درويش باشا لعدة أيام إخضاع الحزب

---

(١) إرشيف ڤينا السياسي، المجموعة ٢٥/٣١، برقية شفرة رقم ١١٦ من سفارة الملك والإمبراطور بالقسطنطينية إلى وزارة الخارجية، القسطنطينية في ٣ يونيه ١٨٨٢ م.
والإرشيف السياسي، المجموعة ٣١/٢٥، المسئلة المصرية، تقرير من الفرايهر فون كوزيك إلى وزارة الخارجية النمسوية، القاهرة في ١٢ يونيه ١٨٨٢ م.
(٢) أحمد حسين، المرجع السابق جـ ٣ ص ١٠٨٩.
(٣) الإرشيف السياسي ١٨٨٢ م، المسئلة المصرية، المجموعة ٢٥/٣١، تقرير رقم ٣٧ ج، من فرايهر فون كاليسه إلى وزارة الخارجية النمسوية في ٦ يونية ١٨٨٢ م.

العسكري إليه، واستعمل لذلك كل الوسائل المتاحة فحاول أولاً بالحديث معهم لاكتساب ثقتهم، وبواسطة الشيخ أحمد أسعد أفندي للتأثير على العلماء واستأمن لنفسه من معاونة البدو، وتفاوض مع النواب والوجهاء، ومكث ساعات يومياً وهو يتحدث إلى عرابي باشا والقواد وأعضاء الوزارة المستقيلة، وكذلك مع محمود سامي البارودي الذي هدده بأنه سوف يكون أول من تقطع رأسه، ومن ناحية أخرى كان يتصل يومياً بوكلاء الدول الأجنبية ويطمئنهم بأنه وصل إلى حل سريع للمسألة[1]. وفي أثناء حديث درويش مع أحمد عرابي أكد الأول بأنه مفوض بالقبض عليه مع بقية أعضاء الثورة إذا لم يلزموا حدودهم، فردوا عليه بأنهم ليسوا دون سند في البلاد يقف إلى جانبهم، وأراد درويش أن يتأكد من موقف الزعماء الدينيين[2]. فاستقبل وفداً كبيراً من العلماء يحملون خطاباً موقعاً بتوقيعاتهم وتوقيعات عدد كبير من الناس يطلبون فيها رفض الإنذار الأجنبي، وعدم إبعاد أحمد عرابي من منصبه، غير أن درويش باشا أغلظ في مخاطبته للشيخ الذي تكلم باسم العلماء. وهو الشيخ محمد خضير وانتهره قائلاً: «أمسك لسانك فما جئت هنا

---

(١) الإرشيف السياسي ١٨٨٢ م، المسئلة المصرية، سياسي رقم ١٢٨، المجموعة ٢٥/٣١، تقرير الفرايهر كوزيك إلى وزارة الخارجية النمسوية، القاهرة ١٢ يونيه ١٨٨٢ م.
والإرشيف السياسي ١٨٨٢ م، المسئلة المصرية، المجموعة ٢٥/٣١، ملحق رقم ٧٥، رقم ٣٩ أ ـ جـ من الفرايهر فون كالسيه إلى وزارة الخارجية النمسوية، القسطنطينية ١٣ يونيه ١٨٨٢ م.
ومحفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١ ملحق رقم ٧، تقرير سياسي رقم ١٤٤ من البارون كوزيك إلى الكونت كالنوكي. الإسكندرية ٢ يوليه ١٨٨٢ م ومذكرات الإمام محمد عبده، تقديم وتعليق طاهر الطناجي ص ١٤٢ ـ ١٤٤، دار الهلال. وعبدالمنعم إبراهيم الجميعي، الثورة العرابية ص ٣٧، ٣٨، وعبدالرحمن الرافعي، أحمد عرابي ص ١١٦، ١١٧.
(٢) أحمد عبدالرحيم مصطفى، المرجع السابق ص ٢٢٢.
ومصطفى عبدالغني، المؤثرات الفكرية في الثورة العرابية ص ١٤٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢ م.

لأستمع إلى النصائح من أحد، وإنما جئت لأملي أوامري» ثم انصرف بعد أن كسى شيخ الإسلام وبعض العلماء الحلة العثمانية[1].

وعقدت الاجتماعات في القاهرة لاستنكار موقف درويش باشا، وقام طلبة الأزهر بمظاهرة احتجاجاً على الطريقة التي عومل بها المشايخ، وعقد درويش باشا اجتماعاً مع زعماء القبائل العربية وأعضاء المجلس الأكبر للعربان، وعندما لاحظ درويش اختلاف وجهات النظر بينه وبين المجلس أخبرهم بأنه قد يتولى وزارة الحربية، وأن السلطان عبدالحميد أرسله لحمايتهم من الأوربيين، وأنه سيقبض على أحمد عرابي ويرسله إلى الآستانة في أقرب فرصة مواتية، ثم أبدى لهم ضرورة فض المجلس، وأن الغرض من بعثته تقوية مركز الخديوي. فاستاء النواب، وأصروا على بقاء المجلس، وبقاء أحمد عرابي في منصبه[2].

وانفض المجلس دون أن يصل إلى حل حاسم بين الطرفين، عند ذلك لم يجد درويش باشا أمامه طريقاً لتنفيذ هدفه سوى القوى المسلحة بعد أن أخفقت كل المساعي السلمية فأرسل إلى السلطان عبدالحميد يطلب إرسال قوة عثمانية تساعده في تحقيق هدفه[3].

ثم جاءت ساعة المواجهة الحقيقية بين درويش باشا وأحمد عرابي، حيث استدعى درويش باشا كلاً من عرابي ومحمود سامي البارودي لمقابلته، وتم استقبالهم بكل حفاوة وتكريم، ثم أفهمهم درويش باشا بأنه يريد التصدي للأساطيل الأجنبية الراسية في مياه الإسكندرية التي تهدد مصر وتنتقص من سيادة الدولة العثمانية، وطلب منهما أن يتفقا معه للعمل لهذه الغاية، واقترح لتنفيذ هذا أن يتخلوا عن سلطتهم الحربية ولو في الظاهر فقط، كما طلب من

(١) محمود الخفيف، أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه ص ٢٣٦.
(٢) مكرم عبدالخالق، المرجع السابق ص ٩٤.
(٣) أحمد عبدالرحيم مصطفى، المرجع السابق ص ٢٢٤.

أحمد عرابي أن يتوجه إلى إستانبول ولو لمدة وجيزة فقط حتى ينال رضا السلطان[1].

غير أن عرابي أدرك ما يهدف إليه درويش باشا وهو التخلص منه ومن جميع قادة الثورة، لذلك رفض طلب درويش باشا، وأفهمه بأنه لا يمكنه أن يتخلى عن السلطة إلا إذا أعطيت له تخلية كتابية حتى لا يتحمل تبعة أمور ليس له دخل فيها، وحاول درويش أن يسلك عدة طرق لمناورة عرابي غير أنها جميعها باءت بالفشل، وكان آخرها أن طلب درويش باشا من عرابي أن يرسل تلغرافاً إلى محافظ الإسكندرية وقائد القوات المتمركزة فيها يخبرهما أنه قد تنحى عن مركزه لدرويش باشا، على أن يقوم هو بالعمل كوكيل لدرويش باشا، فرفض عرابي هذا الطلب وأصر على أن يبقى في مركزه[2].

ويذكر بعض المؤرخين أن درويش باشا حاول إرشاء عرابي، فقد عرض عليه مرتباً مغرياً شهرياً، ولكنه أبى، ثم حاول درويش باشا إلقاء القبض على عرابي فأعطى أوامر سرية إلى قبطان السفينة عز الدين التي كانت بالميناء لتكون على استعداد برفع المرساة بمجرد أن ينزل عرابي إليها وتبحر على الفور، واقترح درويش على عرابي أن يقوم بزيارة السفن المصرية في الميناء ومن بينها عزالدين، فأجاب عرابي أنه جندي ولا يوجد ما يهمه على السفن وقال: «الأفضل الالتفات لشئوننا من أن نضيع الوقت في زيارة السفن»[3].

ومما زاد الأمر سوءاً وكان من أسباب فشل بعثة درويش باشا ما حدث في سنة ١٣٠٠ هـ - يونيو ١٨٨٢ م من نزاع بين بعض الرعايا الإنجليز وبعض الوطنيين في الإسكندرية أدت إلى فتنة كبيرة ذهب ضحيتها عدد كبير من الخلق، وعرف ذلك اليوم بمذبحة الإسكندرية، وقد اختلف المؤرخون في تحديد المسؤول عن تلك المذبحة، فبعضهم يلقي اللوم على محافظ الإسكندرية

(١) مكرم عبدالخالق، المرجع السابق ص ٩٥.
(٢) مكرم عبدالخالق، المرجع نفسه ص ٩٤.
(٣) لطيفة محمد سالم، المرجع السابق ص ٢٨٣.

وقائد القوات فيها، وبعضهم يلقي باللوم على عرابي في القاهرة، غير أن معظم المؤرخين يحمل الإنجليز مسؤولية تلك المذبحة، وهذا ما أميل له، لأن وجود أساطيلها في الإسكندرية هو الوقود الذي أدى إلى إشعال النار، كما أنه من الثابت أن إنجلترا قد وزعت أسلحة على المقيمين في ثغر الإسكندرية قبل هذا الحادث[1].

استغلت بريطانيا فرصة اضطراب الأوضاع في مصر فأعلنت أن بعثة درويش باشا لا ترتفع إلى مستوى الأحداث الجارية في مصر، وأن مذبحة الإسكندرية التي وقعت في ١١ يونية قد حدثت أثناء وجوده في مصر مما يدل على عدم قدرته على السيطرة على الموقف، كما أن عرابي باشا لم يعد قادراً على تحقيق الأمن والقضاء على الفوضى، وأكدت على وجوب عقد مؤتمر لسفراء الدول الأوربية يعقد في الآستانة لمناقشة الأمور التالية:

١ ـ ضرورة التدخل العاجل لوضع حد للاضطرابات، وإعادة الثقة للدول العظمى المجتمعة في المؤتمر، والتي تدعو السلطان إلى التدخل لمساعدة الخديوي وإخماد الثورة.

٢ ـ احترام حقوق وسيادة السلطان، وإعادة سلطة الخديوي وتنظيم الجيش المصري وتطوير حكيم للتشريع.

٣ ـ وبتوجيه الدعوة إلى جلالة السلطان تثق الدول العظمى في أن

(١) الإرشيف السياسي ١٨٨٢ م، المسئلة المصرية، المجموعة ٢٥/٣١ خطاب خاص من قنصل النمسا سوزاره إلى الفرايهر كوزيك بالقاهرة، في ١١ يونيه ١٨٨٢ م.
والإرشيف السياسي ١٨٨٢ م، المسئلة المصرية، المجموعة ٢٥/٣١ من البارون كوزيك إلى وزارة الخارجية النمسوية، القاهرة ١١ يونيه ١٨٨٢ م.
والإرشيف السياسي ١٨٨٢ م، المسئلة المصرية، المجموعة ٢٥/٣١، ملحق ٦١، برقية بالشفرة من البارون كوزيك إلى وزارة الخارجية النمسوية، القاهرة ١٢ يونيه ١٨٨٢ م.
J.C.B. Aichmond, Egypt 1798 - 1952 P. 129 - 130.
ومذكرات محمد عبده، المصدر السابق ص ١٤٥ ـ ١٤٧.

تؤيد قوانين «الأمر الواقع» والحفاظ على السلام وضمان الامتيازات التي منحتها الفرمانات السلطانية لمصر.

٤ ـ تكون إقامة القوات العثمانية محددةً بمدة ثلاثة شهور يعمل فيها قوادها بالاتفاق مع الخديوي ويمكن مدها بالاتفاق بين الدولة العثمانية والخديوي والدول الأوربية إذا اقتضى الأمر. وتتحمل مصاريفها الحكومة المصرية.

٥ ـ ترجو الدول العظمى أن يلبي جلالة السلطان هذا النداء ويطبق الشروط سالفة الذكر[1].

وقد رفضت الدولة العثمانية هذا الاقتراح، ويرجع سبب هذا الرفض إلى أنها رأت ألا تعطي الدول الأوربية فرصة التدخل في مسألة تعتبرها عثمانية داخلية بحتة، وقد حاولت الدولة العثمانية إقناع الدول الأوربية بعدم خطورة الأوضاع في مصر، وأنها لا تستدعي هذا الاهتمام من جانب تلك الدول، واستند في ذلك على ما سبق أن أعلنه الجيش المصري بزعامة أحمد عرابي وكذلك ما أعلنه الخديوي توفيق من ولائهم للسلطان وإخلاصهم له أيضاً، وأنه لا عداء بين الخديوي والجيش، كما أضاف السلطان عبدالحميد بأن

(١) إرشيف ڤينا، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، ملحق ٣٨، تلغراف شفرة رقم ١٥٤ من البارون كاليسه إلى الكونت كالنوكي، في ٦ يوليه ١٨٨٢ م.
ـ إرشيف ڤينا، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، ملحق ١٥ تلغراف شفرة رقم ١٥٨ من البارون كاليسه إلى الكونت كالنوكي، بيرا ٧ يوليه ١٨٨٢ م.
ـ إرشيف ڤينا، الإرشيف السياسي ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٥/٣١، ملحق رقم ١٦، برقية شفرة إلى الكونت فولكنشتين ببطرسبرج والي برلين. ولندن... في ٣ يونيه ١٨٨٢ م.
ـ محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، ملحق رقم ١٢ صورة تلغراف مرسل من اللورد جرانفيل إلى سفيره بالقسطنطينية دوفرين، لندن ٣ يوليه ١٨٨٢ م.

وجود درويش باشا في مصر كفيل بالقضاء على الثورة وتهدئة الأوضاع العامة[1].

كما صرح سعيد باشا ناظر الخارجية العثمانية في عام ١٣٠٠ هـ - ١٦ يونية ١٨٨٢ م في حديث دار بينه وبين السفير الفرنسي في الآستانة: «أن الحالة في مصر أصبحت مستقرة بعد تشكيل الوزارة الجديدة، فضلاً عن تعهده بحماية المصالح الأوربية» ومن ثم فإن وزارة الخارجية ترى بعدم وجود ضرورة لانعقاد المؤتمر[2].

وبناء على هذه التأكيدات اتصل السلطان عبدالحميد بالحكومة البريطانية والتمس منها كما التمس من حكومات الدول الأوربية الكبرى أن تتركه وحده يعمل في هدوء على تسوية المسألة المصرية وإقرار الأمن فيها بطريقته الخاصة، غير أن بريطانيا والدول الأوربية رفضت هذا الطلب، وأصرت على وجوب عقده في أسرع وقت حماية لمصالحها في مصر[3]. وظلت الدول الأوربية تمارس ضغطها على السلطان عبدالحميد في وجوب الاشتراك في المؤتمر وهددته بأن المؤتمر سيتم عقده بدون تمثيل الدولة العثمانية في أي عاصمة أوربية أخرى

---

(١) إرشيف ڤينا، الإرشيف السياسي ١٨٨٢ م، المسئلة المصرية، المجموعة ٢٥/٣١ برقية من القنصلية النمسوية العامة بالقاهرة إلى وزارة الخارجية النمسوية (بدون تاريخ).
- الإرشيف السياسي ١٨٨٢ م، المسئلة المصرية، المجموعة ٢٥/٣١، ملحق رقم ٨٣، ترجمة فرنسية لتلغراف.
- الإرشيف السياسي ١٨٨٢ م، المسئلة المصرية، المجموعة ٢٥/٣١، ملحق رقم ٧٩ من ديفرانسييه وزير خارجية فرنسا إلى سفيره في القسطنطينية، بتاريخ ١٣ يونيه ١٨٨٢ م.
- إرشيف ڤينا، الإرشيف السياسي ١٨٨٢ م، المسئلة المصرية، المجموعة ٢٥/٣١، ملحق ٢٥، صورة تلغراف دوري من القسطنطينية بتاريخ ٣ يونيه ١٨٨٢ م.

(٢) محمد مصطفى صفوت: المرجع السابق ص ٤٩.

(٣) أرشيف ڤينا، الأرشيف السياسي ١٨٨٢ م، المسألة المصرية، المجموعة ٢٥/٣١ ملحق رقم ١٩، برقية من سفارة الملك والإمبراطور بالقسطنطينية إلى وزارة الخارجية. تاريخ ٣ يونية ١٨٨٢ م.

لو بقي على إصراره في عدم الاشتراك في المؤتمر، واشترك في الضغوط الأوربية على السلطان عبدالحميد كل من ألمانيا، والنمسا، وروسيا، وإيطاليا، وتتزعم هذه الدول الحكومة البريطانية، وفي الوقت نفسه أحاطوا قرارات هذا المؤتمر بضمانات وشروط تجعل من السلطان عبدالحميد يرفضها بطبيعة الحال. بل وأكثر من هذا نرى الحكومة البريطانية قد أعدت مسبقاً جدول أعمال ذلك المؤتمر، وما يدور فيه من مناقشات، والنتائج التي سيتمخض عنها[1].

غير أن الحكومة العثمانية لم تستجب لهذه الضغوط الأوربية وظلت متمسكة بموقفها في فكرة عدم انعقاد المؤتمر، وكانت تعتقد أن موقفها هذا سوف يؤدي إلى فشل المؤتمر، كما أن قراراته سوف تكون محرومة من السند القانوني، طالما أن الدولة العثمانية صاحبة السيادة الشرعية على مصر لم تشترك فيه، وغير مقتنعة بفكرة انعقاده على الإطلاق[2]. ويضيف السلطان عبدالحميد

---

(١) الإرشيف السياسي ١٨٨٢ م، المسئلة المصرية، المجموعة ٢٥/٣١ صورة برقية أرسلها المسيو ديفرانسييه وزير خارجية فرنسا إلى سفراء في الدول الأوربية بتاريخ ١٣ يونيه ١٨٨٢ م.
- محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، ملحق رقم ٦٤، تقرير سري رقم ٢٦ هـ من الكونت لودولف إلى الكونت كالنوكي، روما ٧ يوليه ١٨٨٢ م.
- محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، ملحق رقم ٢٣ صورة تلغراف سري من الهر فون جير إلى مندوبه المفوض في القسطنطينية، بطرسبرج ٤ يوليه ١٨٨٢ م.
- محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ١٢٦/٣١، ملحق رقم ١١٨، تلغراف شفرة رقم ٢٨ من الكونت كارولي السفير بلندن إلى الكونت كالنوكي، لندن ١٢ يوليه ١٨٨٢ م.
- محفظة رقم ١٢٥، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢، المجموعة ٢٦/٣١ برقية شفرة رقم ٩٤ من الكونت ويمبض إلى الكونت كالنوكي وزير خارجية النمسا، باريس ٢٥ يوليه ١٨٨٢ م.

(٢) عبدالرؤوف أحمد عمرو، قناة السويس في العلاقات الدولية ص ١٣٠.

سبباً آخر في عدم الاشتراك في المؤتمر أن بعض وزرائه يعارضون الاشتراك في المؤتمر وهو لا يستطيع أن يبت في أمر بدونهم[٣].

لم تستطع الدولة العثمانية تحقيق رغبتها في منع انعقاد المؤتمر، فقد أجمعت الدول الأوربية على انعقاده، وعقد المؤتمر أولى جلساته في ١٣٠٠ هـ - ٢٣ يونية ١٨٨٢ م وحضره مندوبو كل من إنجلترا، وفرنسا، وروسيا، والنمسا، وألمانيا، وإيطاليا، ولم تشترك الدولة العثمانية في هذا المؤتمر الذي يعقد في عاصمتها[٢].

وقد أدرك السلطان عبدالحميد بانعقاد هذا المؤتمر أن سيادته على مصر أصبحت في خطر وخاصة بعد أن أعلن السفير الإنجليزي أن إنجلترا ترى أنه لا يمكن إصلاح الأوضاع في مصر بدون التدخل العسكري، كما ذكر أن الأوامر قد صدرت بالفعل للأسطول الإنجليزي للاستعداد لتنفيذ أوامر الحكومة الإنجليزية بهذا الشأن[٣].

كما تقرر في الجلسة الخامسة عشرة من عام ١٣٠٠ هـ - يولية ١٨٨٢ م

---

(١) محفظة ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ١٢٦/٣١ ملحق رقم ١٢٨ تلغراف شفرة رقم ١٧٤ من البارون كاليسه إلى الكونت كالنوكي. القسطنطينية ١٣ يوليه ١٨٨٢ م.

- محفظة رقم ١٢٤، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٥/٣١، برقية شفرة ١٧٤ من البارون كاليسه إلى وزارة الخارجية النمسوية، القسطنطينية ١٣ يوليه ١٨٨٢ م.

(٢) محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، ملحق رقم ١٩ تقرير سري رقم ٤٣ ب من البارون كاليسه إلى الكونت كالنوكي، بيوك دره ٤ يوليه ١٨٨٢ م.

وعبدالعزيز رفاعي وزميله، الوحدة الوطنية في مصر عبر التاريخ ص ٧٨، ٧٩ عالم الكتب، القاهرة.

(٣) رضا نور، تورك تاريخي مجلد ١١ ص ٢٩.

وعبدالرحمن الرافعي، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال ص ١٣، ط ٣، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م الدار القومية القاهرة.

أن ترسل الدولة العثمانية قوات عسكرية إلى مصر للمحافظة على الأوضاع القائمة فيها والقضاء على الثورة العرابية، وحددت هذه القوات بعشرين ألف من الجنود العثمانيين[١].

اهتم السلطان عبدالحميد لهذا الأمر وعقد اجتماعاً على أعلى المستويات في الباب العالي لمناقشة ما أقره المؤتمر في جلسته الآنفة الذكر، وكان رأي السلطان عبدالحميد هو رفض قرار الدول الأجنبية مبرراً ذلك بعدة أسباب منها: أنه لا يقبل أن يقال عنه أنه يتصدى بجنوده المسلمين لثورة في ولاية عثمانية إسلامية تحارب ضد التدخل الأجنبي النصراني وهو يحمل في نفس الوقت لقب خليفة المسلمين، لذلك رفض السلطان عبدالحميد أن يرسل جنوده إلى مصر سواء كان منفرداً أو بالاشتراك مع إنجلترا[٢].

ومن أسباب رفض السلطان عبدالحميد إرسال جيش عثماني إلى مصر، أنه بإرساله هذا الجيش سوف يقضي على الثورة الوطنية لحساب إنجلترا وفرنسا، وستعود مصر مرة ثانية تحت وطأة التحكم والسيطرة الأوربية. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كان السلطان عبدالحميد يرى أن إنجلترا وفرنسا لن تتركانه يبقي قواته في مصر بعد قضائه على الثورة، في الوقت الذي لا يمتلك القوة العسكرية الكافية التي تمكنه من إبقاء هذه القوات في مصر رغم إرادة الدولتين[٣]. بل إن السلطان عبدالحميد يضيف سبباً آخر لرفضه إرسال قواته إلى مصر حيث يقول في مذكراته أنه خشي أن هذا قد يؤدي إلى اصطدامه بإنجلترا وفرنسا في مصر، الأمر الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى تهديد هاتين الدولتين لأماكن أخرى من ممتلكات الدولة العثمانية[٤].

---

(١) مكرم عبدالخالق، المرجع السابق ص ١٠١.

(٢) المرجع نفسه ص ١٠١.

(٣) المرجع السابق ص ١٠١.

(٤) محفظة ١٢٥، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١ برقية شفرة من البارون كوزيك إلى وزارة الخارجية النمسوية، الإسكندرية ٢١ يوليه ١٨٨٢ م. مذكرات السلطان عبدالحميد ص ٣٧.

كذلك ومن أسباب رفض السلطان عبدالحميد إرسال جيش إلى مصر أنه علم بقيام حركة معارضة في مصر ضد التدخل العثماني، وأن مثل هذه المعارضة الشعبية كفيلة بفشل قواته لأنها لن تتعاون معها بل ستكون ضدها. بل إنه تذكر بعض الوثائق النمساوية أن الخديوي بعث مندوباً له إلى أوربا من أجل بعث الاهتمام في الوزارات الأوربية ضد التدخل العثماني[1].

لم يكن موقف الرفض الذي اتخذته الدولة العثمانية يتمشى مع السياسة الإنجليزية التي كانت ترى ضرورة اقتران تدخلهم العسكري بالتدخل العسكري العثماني، لذلك قدم اللورد دوفرين المندوب الإنجليزي في المؤتمر اقتراحاً في الجلسة التاسعة عشر من شهر يوليو يقضي بأن يوافق جميع المندوبين على أن يبعثوا بإنذار نهائي إلى السلطان عبدالحميد، وعلى ضوئه يحدد موقفه من قرار المؤتمر الصادر في ١٣٠٠ هـ ـ ١٥ يوليو ١٨٨٢ م في خلال اثنتي عشرة ساعة، وإلا فإن المؤتمر سوف يبحث عن وسائل أخرى لحل المسألة المصرية، وفي الوقت نفسه قدم مندوبا إنجلترا وفرنسا اقتراحاً يقضي بتفويض دولتيهما في الدفاع المشترك عن أمن وسلامة قناة السويس[2].

---

(١) محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسألة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، ملحق رقم ٤٣ تلغراف شفرة رقم ١٥٥ من البارون كاليسه إلى الكونت كالنوكي، القسطنطينية ٦ يوليه ١٨٨٢ م.
ومحفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسألة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، ملحق رقم ٦٠ تلغراف شفرة رقم ٥٧ من الكونت كالنوكي إلى الكونت تسيشيني ببرلين. ڤينا ٧ يوليه ١٨٨٢ م.
محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسألة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، ملحق رقم ٢١ تقرير سري رقم ٤٣ د من البارون كاليسه إلى الكونت كالنوكي، بيوك دره في ٤ يوليه ١٨٨٢ م.
محفظة رقم ١٢٦، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسألة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١ تلغراف شفرة من القنصل سوزاره إلى الكونت كالنوكي، الإسكندرية ٢٨ يوليه ١٨٨٢ م.

(٢) محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمساوية، المسألة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة =

وبعد الضغوط الأوربية المتتالية على الدولة العثمانية بدأ الأسطول الإنجليزي في ضرب الإسكندرية وتدميرها، ولم ينتظروا رد السلطان عبدالحميد على الإنذار النهائي الذي وجهه إليه المؤتمر، وبدأ الجيش العرابي في الدفاع عن نفسه وبلده[1]. ومما طالبت به الدول الغربية وقف أعمال التحصينات البحرية التي كانت تقوم بها الحكومة المصرية في الإسكندرية ويشرف عليها عرابي. وذكرت بريطانيا وفرنسا أن ترميم هذه الحصون يعتبر إعلاناً للحرب[2]. وقد أبلغ السلطان عبدالحميد ممثلي الدول العظمى بأربع

= ٢٦/٣١، ملحق رقم ٣٧ تلغراف شفرة رقم ١٥٣ من البارون كاليسه إلى الكونت كالنوكي. بيرا ٦ يوليه ١٨٨٢ م.
الإرشيف السياسي ١٨٨٢ م، المسألة المصرية، المجموعة ٢٥/٣١، ملحق رقم ٥٨، برقية بالشفرة من الكونت جولوجسكي إلى وزارة الخارجية النمسوية، باريس ١١ يونيه ١٨٨٢ م.

(١) محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسألة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ١٢٦/٣١، ملحق رقم ١٠٣ تلغراف شفرة من البارون كوزيك إلى الكونت كالنوكي. بور سعيد في ١١ يوليه ١٨٨٢ م.
ـ محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسألة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ١٢٦/٣١، ملحق رقم ١١٦ تلغراف شفرة من البارون كوزيك قنصل النمسا العام إلى الكونت كالنوكي، بور سعيد في ١٢ يوليه ١٨٨٢ م.
ـ محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسألة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ١٢٦/٣١، ملحق رقم ١١٧ تلغراف من الكونت فولكنشتاين إلى الكونت كالنوكي، بطرسبرج في ١٢ يوليه ١٨٨٢ م.
ـ محفظة رقم ١٢٥، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسألة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١ برقية من القنصل العام النمسوي ببور سعيد إلى وزارة الخارجية.

(٢) محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسألة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، ملحق رقم ٣٣، كتاب خاص من السير هنري إليوت سفير إنجلترا إلى الكونت كالنوكي ڤينا في ٥ يوليه ١٨٨٢ م.
ـ محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسألة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، ملحق رقم ٣٩ تلغراف شفرة من البارون كوزيك إلى الكونت كالنوكي. الإسكندرية ٦ يوليه ١٨٨٢ م. =

برقيات وصلته من الخديوي توفيق تكرر نفيها لأخبار تحصينات قلاع الإسكندرية كلية، وعودة النظام والأمن العام وتنسب الفزع والإثارة إلى مسلك قنصلي إنجلترا وفرنسا[1]. وفي برقية من أدهم باشا السفير التركي بڤينا إلى الكونت كالنوكي أبلغه بأن التطورات التي راجت عن تحصين قلاع الإسكندرية لا أساس لها من الصحة. كما أنه لا يوجد أعمال في إقامة الحصون أو توزيع الأسلحة منذ أن توقفت بناء على الأمر الهمايوني من جلالة السلطان عبدالحميد[2].

ورغم ما أعطاه السلطان عبدالحميد والخديوي توفيق والحكومة المصرية إلى الوكلاء الأجانب من تأكيدات إيجابية بالنسبة للتحصينات، فإن حالة الأوربيين أصبحت لا تحتمل إزاء التأويلات البعيدة عن الصحة[3]. كما

= ـ محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمساوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، ملحق رقم ٤١ تلغراف شفرة رقم ٤٥ من الكونت لودولف إلى الكونت كالنوكي. روما في ٦ يوليه ١٨٨٢ م.

(١) محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، ملحق رقم ٢٥ تلغراف شفرة رقم ٤٤ من الكونت لودولف إلى الكونت كالنوكي، روما في ٥ يوليه ١٨٨٢ م.

ـ محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، ملحق رقم ٦٧ تلغراف شفرة رقم ١٦١ من البارون كاليسه إلى الكونت كالنوكي، بيرا في ٨ يوليه ١٨٨٢ م.

ـ محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، ملحق رقم ٧٣ تلغراف شفرة رقم ١٦٧، من البارون كاليسه إلى الكونت كالنوكي. القسطنطينية ٩ يوليه ١٨٨٢ م.

(٢) محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ١٢٦/٣١، ملحق رقم ٨١ خطاب خاص من أدهم باشا السفير التركي بڤينا إلى الكونت كالنوكي. ڤينا في ٩ يوليه ١٨٨٢ م.

(٣) محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، ملحق رقم ٥٦ تلغراف شفرة من البارون كوزيك إلى الكونت كالنوكي، الإسكندرية في ٧ يوليه ١٨٨٢ م.

محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة =

أضافت البلاغات الإنجليزية بأن عرابي عازم على ردم مدخل قناة السويس ليحول دون دخول السفن إلى القناة، وأن هذا من أعظم الأسباب التي تبرر لبريطانيا تدخلها العسكري إذا لم توقف هذه الأعمال. وفي الوقت نفسه صرح السفير الإنجليزي بأنه متوقع حدوث ضرر للقناة أثناء ضرب الإسكندرية من قبل إنجلترا وأضاف أنه سوف يبحث مع الدول الأوربية موضوع احتلال مدينة السويس[1]. غير أن السلطان عبدالحميد أكد منع أي عمل حربي على مدخل القناة البحري أو الرسو عليها فهي في حياد مطلق[2].

طلب السفير الإنجليزي في إستانبول نيابة عن حكومته من الباب العالي تسليم حصون الإسكندرية ووجوب نزع سلاحها، فإذا لم تفعل فسيبدأ الأسطول الإنجليزي بضربها، وأن هذا العمل الذي سيقدم عليه الأمير

= ٢٦/٣١، ملحق رقم ٢٤، تلغراف شفرة من البارون كوزيك إلى الكونت كالنوكي. الإسكندرية في ٥ يوليه ١٨٨٢ م.

(١) محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، ملحق رقم ٣٦ تلغراف شفرة من الكونت كالنوكي إلى الكونت كارولي بلندن، ڤينا في ٥ يوليه ١٨٨٢ م.

محفظة رقم ١٢٥، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، برقية شفرة رقم ٥٣ من السفارة النمسوية بروما إلى وزارة الخارجية النمسوية. روما ١٥ يوليه ١٨٨٢ م.

محفظة رقم ١٢٧، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٧/٣١ ملحق رقم ٦٠ صورة تلغراف بعث به الهر فون جير إلى الهر أونون في ١٨٨٢/٧/٢٧ م.

(٢) محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ١٢٦/٣١، ملحق رقم ٩٨ تقرير رقم ٣٤ من الكونت فيمغن إلى الكونت كالنوكي. باريس في ١٠ يوليه ١٨٨٢ م.

محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ١٢٦/٣١، ملحق رقم ١٣٤ ترجمة خطاب من السير هنري إلى الكونت كالنوكي. ڤينا في ١٣ يوليه ١٨٨٢ م.

سيمور هو دفاع عن النفس[١]. وأفاد السلطان عبدالحميد بأن هذا التهديد من قبل قائد الأسطول الإنجليزي بضرب الإسكندرية اعتداء على حقوقه وامتيازاته، وحقوق دولة مستقلة، وأن مثل هذا العمل يعتبر سابقة خطيرة في العلاقات الدولية[٢]. واستنكرت بعض الدول الأوربية احتجاج القائد الإنجليزي بضرب الإسكندرية بتحصين الطوابي واعتبرت مثل هذا العمل سابقة خطيرة ذات أثر بعيد في مستقبل العلاقات الدولية[٣].

---

(١) محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ١٢٦/٣١، ملحق رقم ٩١ تلغراف شفرة رقم ١٧٠ من البارون كاليسه إلى الكونت كالنوكي، بيوك دره في ١٠ يوليه ١٨٨٢ م.
محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ١٢٦/٣١، ملحق رقم ٩٣ تلغراف شفرة رقم ٢٧ من الكونت كارولي إلى الكونت كالنوكي. لندن في ١٠ يوليه ١٨٨٢ م.
محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ١٢٦/٣١، ملحق رقم ٩٥ تلغراف شفرة رقم ٥٠ من الكونت لودولف إلى الكونت كالنوكي، روما في ١٠ يوليه ١٨٨٢ م.
محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ١٢٦/٣١، ملحق رقم ٩٦ كتاب خاص من السير هنري إليوت إلى الكونت كالنوكي، ڤينا ١٠ يوليه ١٨٨٢ م.
محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ١٢٦/٣١، ملحق رقم ٩٧ خطاب من الهرجلفانا القائم بالأعمال الإيطالي إلى الكونت كالنوكي. ڤينا ١٠ يوليه ١٨٨٢ م.

(٢) محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ١٢٦/٣١، ملحق رقم ١٠٦ خطاب من السفير التركي أدهم باشا إلى الكونت كالنوكي وزير خارجية النمسا. ڤينا ١١ يوليه ١٨٨٢ م.

(٣) محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، ملحق رقم ٣٠ تقرير سياسي رقم ١٤٨ من البارون كوزيك إلى الكونت كالنوكي، الإسكندرية في ٥ يوليه ١٨٨٢ م.
محفظة رقم ١١٩، أرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، ملحق رقم ٤٠ تلغراف شفرة رقم ٨١ من الكونت جولشفسكي إلى الكونت كالنوكي. باريس في ٦ يوليه ١٨٨٢ م. =

أدرك السلطان عبدالحميد خطورة الوضع العام في دولته فاقتنع بضرورة قبول قرار المؤتمر، وإرسال الجنود العثمانيين إلى مصر، كما وافق على الاشتراك في المؤتمر، وأرسل سعيد باشا ناظر الخارجية، وقاسم باشا ناظر الأوقاف ليمثلا الدولة العثمانية في هذا المؤتمر، وحضرا جلسة ١٣٠٠ هـ - ٢٤ يوليه ١٨٨٢ م، وانتخب سعيد باشا رئيساً للمؤتمر[١].

= محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ١٢٦/٣١، ملحق رقم ١٢١ تقرير رقم ٥٤ أ سري من الكونت كارولي إلى الكونت كالنوكي. لندن ١٢ يوليه ١٨٨٢ م.

(١) انظر تفاصيل قرارات هذا المؤتمر وما جرى فيه من مناقشات، والشروط الأوربية التي فرضتها على الدولة العثمانية لتدخلها في مصر في الوثائق النمساوية الآتية:
- محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ١٢٦/٣١، ملحق رقم ١٠٨ تقرير رقم ٤٤ أ من البارون كاليسه إلى الكونت كالنوكي، بيوك دره في ١١ يونيه ١٨٨٢ م.
- محفظة رقم ١٢٥، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١ صورة برقية دورية من سعيد باشا للممثل العثماني بڤينا، القسطنطنية في ٢٠ يوليه ١٨٨٢ م.
- محفظة رقم ١٢٥، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١ برقية شفرة رقم ١٨٩ من البارون كاليسه إلى الكونت كالنوكي وزير خارجية النمسا. بيوك دره ٢٤ يوليه ١٨٨٢ م.
- محفظة رقم ١٢٧، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢، المجموعة ٢٧/٣١ ملحق رقم ٤٣ تلغراف شفرة رقم ٢٠٩ من البارون كاليسه إلى الكونت كالنوكي، بيوك دره في ٧ أغسطس ١٨٨٢ م.
- محفظة رقم ١٢٦، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١ تلغراف شفرة ١٩٢ من البارون كاليسه إلى وزارة الخارجية النمسوية، بيوك دره في ٢٦ يوليه ١٨٨٢ م.
- محفظة رقم ١٢٧، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٧/٣١ ملحق رقم ١٣ تلغراف رقم ٢٠٤ من البارون كاليسه إلى الكونت كالنوكي، بيوك دره في ٢ أغسطس ١٨٨٢ م.
- محفظة رقم ١٢٧، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٧/٣١ ملحق رقم ٧٠ تلغراف شفرة رقم ٢١٥ من البارون كاليسه إلى وزارة الخارجية النمسوية، بيوك دره في ١١ أغسطس ١٨٨٢ م. =

وكان هذا المؤتمر هو الفرصة الأخيرة المتاحة للدولة العثمانية للاستفادة منه في المحافظة على سيادتها على مصر، لاسيما وأن علاقتها مع الأخيرة في السنوات التي سبقت المؤتمر غير طيبة، ففي البداية لم تلب طلب الخديوي توفيق بإرسال قوات عثمانية لتساعده في المحافظة على الوضع القانوني في مصر والقضاء على الثورة، وبعد ذلك اصطدمت بالنفوذ الإنجليزي والفرنسي المتغلغل في مصر، وكانت الغلبة لذلك النفوذ، وأخيراً اصطدمت بالعرابيين أنفسهم، وبهذا أصبحت الدولة العثمانية في حالة شبه عداء مع جميع القوى السياسية الموجودة في الساحة المصرية في ذلك الوقت وهي: الخديوي الحاكم الشرعي لمصر، وإنجلترا وفرنسا وأصحاب النفوذ في مصر، والعرابيين الممثلين للثورة. وقد ضاعفت الدولة العثمانية اهتمامها لكسب أي طرف ممكن من الأطراف الموجودة في الساحة المصرية الآنفة الذكر.

بعد اشتراك الدولة العثمانية في مؤتمر الآستانة، وموافقة السلطان عبدالحميد على إرسال جنوده إلى مصر، أرادت إنجلترا أن تستغل الموقف لخدمة مصالحها في مصر، فأعلن اللورد دوفرين أن الهدف من نزول القوات العثمانية إلى الإسكندرية هو إعادة الأمن والنظام إلى المدينة، وأنه لا يزيد عن كونه اجراءاً بوليسياً لا يستهدف الاحتلال الدائم، وأن هذه القوات ستتولى أيضاً الدفاع عن الخديوي[1].

= ـ محفظة رقم ١٢٦، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١ خطاب من أدهم باشا السفير التركي بڤينا إلى وزارة الخارجية الكونت كالكنوكي ڤينا ٢٧ يوليه ١٨٨٢.

ـ محفظة رقم ١٢٦ وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢، المجموعة ٢٦/٣١، تلغراف شفرة رقم ١٩٧، من البارون كاليسه إلى الكونت كالنوكي. القسطنطينية في ٢٨ يوليه ١٨٨٢ م.

(١) F. O.226/214, From C.M. Wallward Draft Embassy No. 48.

مكرم عبدالخالق، المرجع السابق ص ١٠٤.

ـ محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ١٢٦/٣١، ملحق رقم ٨٦ تلغراف شفرة رقم ٦١ من الكونت كالنوكي إلى الكونت تسيشيني ببرلين. ڤينا في ٩ يوليه ١٨٨٢ م. =

ثم عاد اللورد دوفرين إلى تهديد السلطان بما أشيع عن رغبة بعض الساسة في إقامة حكومة عربية مستقلة في مصر فرد عبدالحميد بأن قيام مثل ذلك يضر بمصالح إنجلترا والدولة العثمانية معاً، لما يترتب عليه من إضعاف النفوذ الإنجليزي في الهند، وعندما تيقن اللورد دوفرين بالتقاء المصالح الإنجليزية والعثمانية اقترح على الدولة العثمانية عقد اتفاق مشترك للتدخل في مصر، وكانت مصلحة إنجلترا من هذه الاتفاقية هو كسب الدولة العثمانية إلى جانبها حتى لا تعود للاتفاق مع الخديوي أو العرابيين ضدها، وكانت إنجلترا أشد ما تخشاه قيام تعصب ديني ضدها يدعو له السلطان مما يضر بأمن قناة السويس ويعيق طريق تجارتهم إلى الهند، لذلك حرصت على كسب الدولة العثمانية إلى جانبها لتضفي الصبغة الشرعية على تدخلها في مصر. وقد تم الاتفاق بين إنجلترا والدولة العثمانية على حجم القوات العثمانية التي سوف يتم إرسالها إلى مصر، وأماكن نزولها[1].

أما الدولة العثمانية فكانت مصلحتها في هذا الاتفاق مع إنجلترا إذ أنها لا تملك القوة التي تمكنها من إرسال جنودها إلى مصر دون مساعدة إنجلترا وموافقتها، لذلك رحبت بفكرة الاتفاقية، وإن اختلفت مع إنجلترا في الهدف الذي تسعى إليه من ورائها، ورغم وضع أسس الاتفاقية التي تقضي بتفاهم القائدين الإنكليزي والعثماني على تحركات القوات العثمانية، فإن إنجلترا أخرت

= ـ محفظة ١٢٥، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١ برقية شفرة ١٨٣ من البارون كاليسه إلى وزارة الخارجية النمسوية، القسطنطينية ٢١ يوليه ١٨٨٢ م.

ـ محفظة رقم ١٢٥، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١ برقية شفرة رقم ١٨٤ من البارون كاليسه إلى وزارة الخارجية النمسوية، القسطنطينية في ٢١ يوليه ١٨٨٢ م.

(١) الإرشيف السياسي ١٨٨٢ م، المسئلة المصرية، المجموعة ٢٥/٣١، ملحق ٣٥، تقرير سري ٣٧ د من الفرايهر فون كاليسه إلى وزارة الخارجية النمسوية، القسطنطينية في ٦ يونيه ١٨٨٢ م.

وأحمد عبدالرحيم مصطفى، المرجع السابق ص ٢٥٨.

التوقيع عليها متعللة في ذلك بطلب السلطان عبدالحميد الثاني باتخاذ القوات العثمانية مدينة الإسكندرية قاعدة لها، وبحقه في إرسال العدد الذي يراه من الجنود إلى مصر دون اتفاق سابق مع إنجلترا[1].

أدركت الحكومة الإنجليزية حاجة الدولة العثمانية إلى توقيع الاتفاقية العسكرية التي تكفل لها إرسال قواتها إلى مصر، لذلك أرادت استغلال هذا الوضع فيما يخدم مصالحها. فطلبت من السلطان عبدالحميد أثناء المحادثات العسكرية أن يصدر بياناً يعلن فيه أن عرابياً عاصياً، وأن أعماله لا تحوز القبول لدى السلطان عبدالحميد. وقد قبل السلطان عبدالحميد إصدار هذا القرار ضد عرابي[2]. بل إن بريطانيا والدول المشتركة في هذا المؤتمر رفضت توقيع الاتفاقية من قبل السلطان عبدالحميد قبل أن يصدر الأخير إعلانه بعصيان عرابي باشا[3]. ومما يجدر ذكره أن الحكومة البريطانية قد أملت على السلطان عبدالحميد صيغة الإعلان حتى خرج بالصورة المقبولة لها وللدول الأعضاء في المؤتمر[4].

وكانت الحكومة الإنجليزية ترى أن لديها أسباباً تبرر طلبها من السلطان إصدار إعلان بعصيان عرابي باشا، منها أن جزءاً كبيراً من الجيش المصري

(١) مكرم عبدالخالق، المرجع السابق ص ١٠٦ و١٠٧.
(٢) محفظة رقم ١٢٧، إرشيف ڤينا، المسئلة المصرية، المجموعة ٢٧/٣١، تلغراف شفرة إلى صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بايشيل، ڤينا ٨ أغسطس ١٨٨٢ م.
(٣) محفظة رقم ١٢٧، إرشيف ڤينا، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٧/٣١، تلغراف شفرة من السفارة النمسوية بلندن إلى الكونت كالنوكي، لندن في ٩ أغسطس ١٨٨٢ م.
محفظة رقم ١٢٧، إرشيف ڤينا، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٧/٣١، تلغراف شفرة من سفير النمسا بالقسطنطينية إلى وزارة الخارجية النمسوية بڤينا، ٩ أغسطس ١٨٨٢ م.
(٤) محفظة رقم ١٢٧، إرشيف ڤينا، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٧/٣١ تلغراف شفرة من سفير النمسا بالقسطنطينية إلى وزارة الخارجية النمسوية، القسطنطينية ١٠ أغسطس ١٨٨٢ م.

سوف ينفض من حول عرابي باشا بعد صدور مثل هذا الإعلان، وسوف يؤدي ذلك حتماً إلى تفكك الجيش المصري. وقد وافق جميع أعضاء المؤتمر بالإجماع على هذا الأمر[1].

والحقيقة أن طلب إنجلترا من السلطان عبدالحميد إعلان عصيان عرابي قد أوقعت السلطان في غاية الحرج، فمن الثابت أنه قد نشأت صلة بين عرابي والسلطان، وأن عرابي أعلن ولاءه الكامل للسلطان الخليفة، كما أن السلطان قد أرسل خطابات أعلمه فيها بأنه يعتمد عليه في مقاومة المخططات التي ترمي إلى إضعاف السلطة العثمانية في مصر وتقوية النفوذ الأجنبي فيها[2]. وكانت فكرة الثورة عند أحمد عرابي مقرونة بالولاء للدولة العثمانية باعتبارها «دولة الخلافة وحامية الموحدين». بل ذهب أحمد عرابي إلى أبعد من ذلك حين هاجم في مذكراته إبراهيم باشا بن محمد علي بأنه «دمر الجيوش العثمانية ودك بذلك سياج الإسلام، وفضح عورة المسلمين وكسر شوكة الدولة العلية». فالدولة العثمانية في نظر أحمد عرابي هي دولة الخلافة الإسلامية التي يجب على جميع المسلمين أن يدينوا لها بالولاء والطاعة التامة، كما أن أي متمرد عليها إنما هو متمرد على الإسلام[3].

وقد بعث أحمد عرابي بخطابين إلى السلطان عبدالحميد عبر فيهما عن ولائه التام لجلالته، وشرح طبيعة الثورة التي يقودها، وأنها تعبر عن مطالب شعبه الذي أنابه في التحدث باسمه[4].

(١) محفظة رقم ١٢٥، إرشيف ڤينا المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١ تقرير البارون كاليسه إلى الكونت كالنوكي وزير خارجية النمسا، بيوك دره في ٢٥ يوليه ١٨٨٢ م.
ومحفظة رقم ١٢٧، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٧/٣١ ملحق رقم ٢٣، تقرير سياسي رقم ١٥٨ من القنصل سوزارة إلى وزارة الخارجية النمسوية الإسكندرية ٣ أغسطس ١٨٨٢ م.
(٢) مكرم عبدالخالق، المرجع السابق ص ١٠٨.
(٣) مذكرات أحمد عرابي، المصدر السابق جـ ١ ص ١٩.
(٤) مكرم عبدالخالق، المرجع نفسه ص ١٠٩.

كما أعرب عرابي باشا عن عميق احترامه للخليفة مؤكداً استعداده الكامل لطاعة أوامر السلطان حتى لو دعا الأمر مغادرة مصر أو حتى لو طالب برأسه[1]. وهذه المراسلات المتبادلة بين السلطان عبدالحميد وأحمد عرابي تفسر بوضوح ما اتخذه عرابي لنفسه في مدة الحرب من سلطة فإن لديه من الوجهة الشرعية ما يبرر عمله. فعنده من الأوامر السلطانية ما يبرر مركزه، إذ أن الخليفة ندبه للدفاع عن البلاد وحمايتها من أعدائها، وهذه الأسباب جميعها هي التي جعلت السلطان عبدالحميد يمتنع عن إعلان عصيان عرابي وخروجه على الدولة[2].

ومما يجدر ذكره في هذا المجال وهو الذي انكشف لنا جلياً من خلال استعراض العلاقات العثمانية المصرية سواء كانت تلك العلاقة مع الخديوي أو مع أحمد عرابي وحزبه أن الجميع في مصر لم يكن يرغب إطلاقاً في عودة السيادة العثمانية على مصر وأن تصبح ولاية عادية كغيرها من بقية ولايات الدولة العثمانية. بل نرى أحمد عرابي يتمسك بمنصبه ويرفض التنازل عنه عندما عرض عليه ذلك مندوب السلطان عبدالحميد درويش باشا في بعثته إلى مصر، ولكن أحمد عرابي كان مضطراً أن ينادي بأنه تحت أوامر السلطان، وأنه ممثل له وليس خارجاً عن طاعته لكي يكسب ثقة الجنود والشعب الذين كان معظمهم يحارب وهو يعتقد أنه يحارب باسم السلطان الخليفة، فلو عرف أنه يحارب ضد السلطان أو أن زعيمهم أحمد عرابي خارج عن طاعة السلطان

---

(١) محفظة رقم ٦، الإرشيف السياسي ١٨٨٢ م، المسئلة المصرية، المجموعة ٢٥/٣١، تقرير من فرايهر فون كاليسه إلى وزارة الخارجية النمسوية، القسطنطينية في ٦ يونيه ١٨٨٢ م.

(٢) الإرشيف السياسي ١٨٨٢ م، المسئلة المصرية، المجموعة ٢٥/٣١، ملحق رقم ٤٦، تقرير رقم ١٢١ سياسي من فرايهرفون كوزيك إلى وزارة الخارجية النمسوية، القاهرة ٨ يونيه ١٨٨٢ م.
ومحفظة رقم ١٢٧، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٧/٣١، ملحق رقم ٣٦، ملحق بتقرير البارون كاليسه إلى الكونت كالنوكي رقم ٥٠ ب. مؤرخ في بيوك دره ١٨٨٢/٨/٤ م.

لتثبط عزائمهم وانفضوا من حوله، وهذا ما حدث عندما أصدر السلطان عبدالحميد إعلانه بعصيان عرابي فقد انفض بعضهم من حوله.

وفي برقية بعث بها الخديوي توفيق إلى ثابت باشا يخبره بانتشار الروح القومية بين الأهالي بتحريض من عرابي، وأنهم - العرابيون - يعملون على فصل مصر تماماً عن الدولة العثمانية وضم الحجاز والشام وطرابلس الغرب ضمن اتحاد عربي[1].

ولكن مما زاد في صعوبة موقف السلطان عبدالحميد في إعلان عصيان عرابي بالإضافة إلى الأسباب التي ذكرتها القبول الذي حازه عرابي وثورته لدى بعض الفئات في عاصمة الدولة العثمانية نفسها الآستانة، وخاصة بين رجال الجيش العثماني، ورجال الدولة خاصة العاملين منهم بالوظائف الدينية الكبرى الذين كانوا ينظرون إلى أحمد عرابي على أنه ثائر مسلم يتصدى لجيوش الدول النصرانية المستعمرة[2]. كما أن أهالي سوريا كانوا يؤيدون ثورة عرابي باشا ومتعاطفين معها ويهتفون بالنصر له كما جاء ذلك في أحد التقارير الواردة من قنصلية بريطانيا في دمشق إلى وزارة الخارجية البريطانية[3].

وقد وضعت الحكومة الإنجليزية أمام السلطان عبدالحميد خيارين كلاهما مر. الأول: إصدار بيان إعلان عصيان عرابي، واشترطت إنجلترا أن يكون صدور هذا الإعلان قبل وصول القوات العثمانية إلى مصر[4]. والذي من المتوقع أن يثير ردود فعل غاضبة في العالم الإسلامي نظراً لما وصل إليه عرابي من شهرة واسعة باعتباره مناضلاً مسلماً تعلن الشعوب المسلمة في كل

---

(١) عبدالمنعم الدسوقي الجميعي، المرجع السابق ص ٧٤ و ٧٥.

(٢) مكرم عبدالفتاح، المرجع السابق ص ١١٠.

(٣) F. O.226/204, From V.C. Duksin to the Earl of Dufferin, 12 August 1882.
وأمين سعيد، ثورات العرب في القرن العشرين ص ٥٤، دار الهلال.

(٤) محفظة رقم ١٢٧، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٧/٣١، ملحق رقم ١٤، تلغراف شفرة رقم ١٠١ من وزارة الخارجية النمسوية إلى البارون كاليسه بالقسطنطينية، ڤينا في ٢ أغسطس ١٨٨٢ م.

مكان تأييدها لثورته. أما الخيار الثاني: الذي طرح أمام السلطان عبدالحميد فهو فشل مشروع الاتفاقية العسكرية العثمانية الإنجليزية. وهذا سيحرم الدولة العثمانية فرصة إرسال قواتها إلى مصر كمحاولة أخيرة للمحافظة على سيادتها فيها، وسيؤدي فشل الاتفاقية العسكرية بالتالي إلى ضياع مصر على أيدي القوات البريطانية التي كانت قد احتلت الإسكندرية، وتواصل استعدادها لاحتلال القاهرة والسيطرة على مصر كلها.

ولم يكن لدى السلطان عبدالحميد وقت للتفكير فرأى أن التضحية بشخص وهو أحمد عرابي أهون من التضحية بمصر كلها، فأصدر بيان إعلان عصيان أحمد عرابي في ٢٢ شوال سنة ١٢٩٩ هـ ـ ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ م[1].

---

(١) انظر نص قرار إعلان عرابي باشا عاصياً، وما جرى في هذا الشأن من مداولات ومناقشات، ونعاكمة عرابي في الوثائق التالية:
ـ محفظة رقم ١٢٨، إرشيف ڤينا، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٧/٣١، ملحق بتقرير البارون كاليسه سفير النمسا بالقسطنطينية، بيوك دره بتاريخ ١٢/٩/١٨٨٢ م، ورقم ٥٨ المرسوم الإمبراطوري بإعلان عرابي عاصياً (ترجمة فرنسية لنص المرسوم الشاهاني التركي).
ـ ومحفظة رقم ١٢٨، إرشيف ڤينا، المسئلة المصرية ١٨٨٢، المجموعة ٢٧/٣١ ملحق بتقرير قنصل الإسكندرية العام رقم ١٦٢ إلى الكونت كالنوكي بتاريخ ١٤/٨/١٨٨٢ م، مقالة بجريدة المونيتور إجيبسيان بتاريخ ٩/٨/١٨٨٢ م عن المراسيم الخديوية في ٧/٨/١٨٨٢ م.
إعلان موجه من الباب العالي إلى جميع المصريين في ٢٣ رمضان ١٢٩٩ هـ.
ـ محفظة رقم ٢٢، الثورة العرابية، ملف ١٤ في ٢٦ ديسمبر ١٨٨٢ م.
ـ محفظة رقم ١٢٨، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٧/٣١، تلغراف شفرة رقم ٢٤٧ من البارون كاليسه سفير النمسا بالقسطنطينية إلى الكونت كالنوكي القسطنطينية ٦ سبتمبر ١٨٨٢ م.
ـ محفظة رقم ١٢٥، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٧/٣١، تلغراف شفرة رقم ٢٤٧ من البارون كاليسه سفير النمسا بالقسطنطينية إلى الكونت كالنوكي القسطنطينية ٦ سبتمبر ١٨٨٢ م. =

وبعد ذلك حوكم أحمد عرابي، ومعه مجموعة من كبار ضباط الجيش المصري وعلى رأسهم محمود سامي البارودي، وطُلبة عصمت، ومحمود فهمي، وعلي فهمي، وتم نفيهم جميعهم إلى جزيرة ـ سرنديب ـ سيلان ـ بالهند[1]. وتذكر بعض المراجع أنه بعد محاكمة عرابي باشا ورفاقه والحكم عليهم بالنفي صودرت جميع أملاكهم ولم يعوضوا عنها أي شيء[2] كما تذكر الوثائق النمساوية بأنه تم إلقاء القبض على عدد كبير من العسكريين المتهمين بالاشتراك بالثورة وتم تجريدهم من رتبهم العسكرية[3].

ولم يلبث الجيش المصري الذي ظل رجاله يحاربون ويعتقدون أنهم يحاربون في سبيل إعلان راية الإسلام وحفظ حقوق خليفته ضد المعتدي الأجنبي، لم يلبثوا أن تأثروا بهذا الإعلان وقلَّ حماسهم، وأصيبوا بحالة من الإحباط مما كان له أثر كبير في سير العمليات العسكرية، وبذلك استطاعت إنجلترا أن تجني ثمار مخططاتها، فلم تمض سوى بضعة أيام حتى كان الجيش الإنجليزي يستولي على مصر من جهة الشرق بعد انتهاء مقاومة الجيش

= ـ محفظة رقم ١٢٥، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، صورة خطاب رقم ٤٦٣٥ متبادل بين مصر وألمانيا، بور سعيد ١٩ يوليه ١٨٨٢ م.
ـ محفظة رقم ١٢٧، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٧/٣١، ملحق رقم ٤٤، تلغراف شفرة رقم ٢١٠ من البارون كاليسه إلى الكونت كالنوكي، بيرا في ٧ أغسطس ١٨٨٢ م.

(١) الثورة العرابية، محفظة رقم ٢٢، ملف رقم ٢٣، أعمال لجنة التحقيق الخاصة بالجمعية السرية المؤلف في ١٨٨٣ م لتهديد الخديوي والوزراء، وملف ١٤ أعمال لجنة التحقيق الخاصة بالجمعية السرية، وملف رقم ٨، أعمال لجنة التحقيق.
ـ شوقي ضيف، الأدب العربي المعاصر في مصر ٨٦، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثامنة.

(٢) عبدالمنعم الدسوقي الجميعي، المرجع السابق ص ٨٦، ٨٧، وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥ عادت تلك الممتلكات إلى ورثتهم.

(٣) الثورة العرابية، محفظة رقم ٢٢، ملف رقم ٧، أعمال لجنة التحقيق.
الثورة العرابية، محفظة رقم ٢٢، ملف رقم ٦، أعمال لجنة التحقيق.

المصري بعد معركة التل الكبير في ١٣٠٠ هـ - ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ م أي بعد أسبوع واحد من صدور بيان إعلان عصيان عرابي باشا[1]. وقد تلى ذلك تغيير كبير في موقف الحكومة الإنجليزية من مشروع الاتفاقية العسكرية إذ لم تعد بحاجة إلى توقيعها فقد حصلت على ما تريده، وأخذت تراوغ وتتهرب محتجة في ذلك بحجة أن هناك نقاط خلاف بين الدولتين، واستمر اللورد دوفرين يعمل على إضاعة الوقت على الرغم من قبول الحكومة العثمانية كل الشروط الإنجليزية بتفاصيلها الجديدة والتي تقضي بنزول القوات العثمانية في مناطق معينة حول قناة السويس، وكان السفير الإنجليزي يهدف إلى كسب عدة أيام أخرى، واستمر في مراوغته، وفي الوقت نفسه استمرت التنازلات من جانب الدولة العثمانية حتى لقد وافق السلطان عبدالحميد على خفض قوات الحملة إلى ٣٠٠ رجل وقبل نزولها في بورسعيد، والتزم بالاعتراف إلى حد ما بالقيادة الإنجليزية العليا، غير أن إنجلترا أبدت نواياها الحقيقية، وأنها لا تريد توقيع الاتفاقية، كما أنها لا تريد اشتراك القوات العثمانية في العملية، وفي عام ١٣٠٠ هـ - ٢١ سبتمبر ١٨٨٢ م اتخذ مجلس الوزراء البريطاني قراراً بقطع المفاوضات مع الباب العالي بشأن الاتفاقية العسكرية[2]. انظر خارطة رقم (٢١).

---

(١) محفظة رقم ١٢٨، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٧/٣١، تلغراف شفرة من قنصل الإسكندرية الهر فون سوزارا إلى وزارة الخارجية النمسوية، الإسكندرية في ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ م.

F.O.881/4848, From E. Hertsiet, 5 June 1882.

P. J. Vatikiotis, The History of Egypt From muhammad Ali to Sadat, P. 169 - 171. London 1974.

وبيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن في أغسطس ١٩٤٧ م ص ٦ و ٧.

(٢) محفظة رقم ١٢٧، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م المجموعة ٢٧/٣١، ملحق رقم ١٣، تلغراف شفرة رقم ٢٠٤ من البارون كاليسه إلى الكونت كالنوكي، مؤرخ في بيوك دره في أول أغسطس ١٨٨٢ م. =

وإن محاولة الدولة العثمانية لعقد الاتفاقية العسكرية مع إنجلترا تبين حالة الضعف التي وصلت إليها، وعجزها العسكري عن التصدي للمخططات الاستعمارية في مصر، إذ لو حدث اتفاق في وجهات النظر بين السلطان عبدالحميد والخديوي، وقادة الثورة العرابية واستطاعوا توحيد صفوفهم لحالوا دون الاحتلال الإنجليزي لمصر، غير أن الدولة العثمانية لم تهتم كثيراً بالمسألة المصرية في بادىء الأمر، كما أن قادة الثورة العرابية والخديوي كانوا يرفضون أي تدخل عثماني حتى ولو كان سلمياً، وقد رأينا موقفهم من بعثة علي نظامي باشا، ودرويش باشا، فحرص مصر والدولة العثمانية على مصالحها الخاصة حال في النهاية دون تدارك الموقف وجمع الكلمة، وذهب ضحيته جزء هام من الدولة العثمانية ومن العالم الإسلامي.

= - المحفظة رقم ١٥، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٨/٣١، ملحق رقم ٣٢، ملحق بتقرير البارون كاليسه سفير النمسا بالقسطنطينية رقم ٦٤ ب، وتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٨٨٢ م.



موقف مصطفى كامل[1] ومجموعة الأعيان من السلطان عبدالحميد الثاني



انفصلت الحركة الوطنية في مصر بعد الاحتلال الإنجليزي عام ١٣٠٠ هـ - ١٨٨٢ م عن الحركة القومية العربية العامة، فعلى حين كانت

(١) ولد سنة ١٢٩١ هـ - ١٤ أغسطس (آب) ١٨٧٤ م في القاهرة، وفي سنة ١٣٠٩ هـ - ١٨٩١ م نال درجة البكالوريا في الحقوق من القاهرة، ثم سافر إلى فرنسا ونال درجة الحقوق من كلية الحقوق الفرنسية عام ١٣١٢ هـ - ١٨٩٤ م، وقد اشتهر بفصاحته واستقلاله الفكري، وقد درس المسائل السياسية ومدارها على مصر والاحتلال، وهو وطني حريص على وطنيته، وقد تشرب من أساتذته الفرنسيين الاستهانة بالإنكليز والوثوق بفرنسا، وأصبح همه إنقاذ مصر من الاحتلال، وكان عضواً عاملاً في عدة جمعيات أدبية يخطب فيها ويحاور، وقد لازم عبدالله النديم فترة من الزمن، كما كان من المقربين من الخديوي، وقد عاد إلى باريس للتبحر في الحقوق ثم اشتغل بالمحاماة بعد عودته إلى مصر فترة قصيرة من الزمن ثم تركها واشتغل بالكتابة في المجلات والجرائد، بالإضافة إلى الخطب التي كان يلقيها في المنتديات العمومية، وفي عام ١٣١٣ هـ - ١٨٩٥ م سافر إلى فرنسا يلتمس منها العون إزاء قضية بلاده، وبعد عودته إلى مصر أنشأ جريدة «اللواء» اليومية عام ١٣١٧ هـ - ١٨٩٩ م لنشر آراءه السياسية، وكان يدافع عن الدولة العثمانية من عدة طرق فأنعم عليه السلطان بالرتب والألقاب حتى بلغ الرتبة الأولى من الصنف الثاني، والنيشان المجيدي الثاني، ولما تشكل الحزب الوطني تم انتخابه رئيساً له، وقد ظل في رئاسته لهذا الحزب طيلة حياته، حتى وافاه الأجل سنة ١٣٢٦ هـ - فبراير ١٩٠٨ م وهو في الرابعة والثلاثين من عمره.

(عبدالرحمن الرافعي، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية الطبعة الأولى ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٩ م).

(جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر ص ٣٩١ - ٤٠٨).

الأخيرة تحاول التخلص من الحكم العثماني كانت مصر تتطلع لمساعدة الدولة العثمانية ضد الاحتلال الإنجليزي[1].

وفي الوقت الذي بدأ فيه مصطفى كامل (١٢٩١ - ١٣٢٦ هـ - ١٨٧٤ - ١٩٠٨ م) في إيقاظ الشعور المصري كي يقاوم الاحتلال الإنجليزي، كان السلطان عبدالحميد والسيد جمال الدين الأفغاني يدعوان للجامعة الإسلامية، ولم تكن فكرة القومية العربية قد تبلورت بعد في مصر إذ كان همهم الوحيد طرد المستعمر من بلادهم، ومن المستحيل أيضاً أن ينادي الشعب المصري أسوة ببقية الأقطار العربية بالقومية العربية التي كانت تثير غضب العثمانيين ونقمتهم، وهم في الوقت نفسه ينشدون مساعدة الدولة العثمانية ومؤازرتها لحركتهم[2]. لذلك فإن الحركة الوطنية في مصر، اندمجت إلى حد كبير بحركة الجامعة الإسلامية التي عاصرتها، وقد اتضح هذا التأثير الإسلامي في أعقاب الاحتلال البريطاني. إذ وجد الوطنيون في البلاد العثمانية ومن ضمنها مصر في التآخي الإسلامي ركيزة هامة في نضالهم ضد المستعمر، ومما لا شك فيه أن التيار الإسلامي قد أفاد الحركة الوطنية المصرية في عدم اندماجها في النزعة التي كانت تريد أن تشدها إلى الفرعونية، وكذلك في شد أزرها في النضال[3].

إلا أن هذا لا يعني الاتفاق الكامل بين مفهوم وأهداف الجامعة الإسلامية عند كل من السلطان عبدالحميد ومصطفى كامل وجمال الدين الأفغاني، فعلى حين كان الأفغاني يسعى إلى توحيد العالم الإسلامي في ظل خليفة تركي كان أم أفغاني أم مصري شريطة أن يتمتع بسلطة قوية[4]، كان السلطان عبدالحميد يسعى إلى أن يكون هو نفسه ذلك الخليفة، ويعارض العثمانيون بشدة أي حركة استقلالية تسعى إلى الانفصال عن الدولة العثمانية

(١) عبدالكريم رافق، المرجع السابق ص ٤٩٢.
(٢) مكرم عبدالخالق، المرجع السابق ص ١٤٩.
(٣) عبدالكريم رافق، المرجع السابق ص ٤٩٢ و٤٩٣.
(٤) المرجع نفسه ص ٤٩٣.

سواء كان الدافع إليها والمحرك لها طموح شخصي للولاة الذين يقومون بها، أو سمات قومية أخذت في التبلور والنضوج لدى الأمم والأقطار التي تشرع في الاستقلال والانفصال، ومن هذا المنطلق كان شعار الجامعة الإسلامية في مفهومه العثماني يعني الرفض لتلك التجربة التي قام بها محمد علي باشا في مصر بغية الاستقلال عن الدولة العثمانية، كما كان يعني السعي والعمل على خفض صوت الحركة الوطنية والروح القومية لحساب الروابط الدينية التي تجمع شمل الإمبراطورية المتعددة الأجناس[1]. أما مصطفى كامل فإنه قد وجه نشاطه العملي بشكل كلي إلى السعي للاستقلال التام بمصر، والعمل على ترسيخ الوطنية في عقول الشعب المصري ووجدانه، وكانت حياة مصطفى كامل تجسيداً لدعوة الاستقلال، وهو بهذا سار في طريق غير طريق العثمانية والعثمانيين، ومن ثم فإن مضمون شعار الجامعة الإسلامية عند مصطفى كامل هو بالتأكيد مغاير بل مناقض من هذه الزاوية الاستراتيجية لمضمون هذا الشعار لدى العثمانيين، فالاتفاق هنا لا يتعدى الاتفاق في «تكتيك» المواجهة المشتركة ضد الاستعمار الأوربي عدوهما المشترك، أما بعد ذلك فإن مصطفى كامل باعث للحركة الوطنية، بينما الفلسفة التي تقوم عليها الدولة العثمانية هي استبدال الشعور بالوطنية والروابط القومية برابطة الدين[2].

وكان جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده يفهمان الوطنية على أساس ديني، ومثل هذا الشعور دفع بالشيخ محمد عبده إلى القول بضرورة المحافظة على الدولة العثمانية ثالثة العقائد بعد الإيمان بالله ورسوله، وأنها وحدها الحافظة لسلطان الدين، الكافلة لبقاء حوزته، وليس للدين سلطان في سواها[3].

أما عبدالله النديم فرغم أنه كان يفضل الوطنية على الارتباط بجامعة الدين فإنه كان يدافع عن الدولة العثمانية بشدة حين يقول: «وإننا نرى كثيراً

(١) مكرم عبدالخالق، المرجع السابق ص ١٥٠.

(٢) محمد عمارة (دراسة وتحقيق)، الأعمال الكاملة لعبدالرحمن الكواكبي ص ٨٢ الطبعة الأولى ١٩٧٥ م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت.

(٣) عبدالمنعم إبراهيم الجميعي، عبدالله النديم ص ٢٣٤.

من المغفلين.. يذمون الدولة العلية ويرمونها بالعجز وعدم التبصر وسوء الإدارة وقسوة الحكام ولو أنصفوها لقالوا أنها أعظم الدول ثباتاً، وأحسنها تبصراً، وأقواها عزيمة... لأنها دولة واحدة إسلامية بين ثماني عشرة دولة نصرانية»[1].

ولم يكن للاحتلال البريطاني وحده، بل للشعور الديني لدى المصريين، ولنشاط رجال الدين أثر كبير في إثارة شعور العطف نحو الدولة العثمانية، والالتفاف حول الخلافة ومساندتها بالرجال والمال[2]. مما يجعلنا نستطيع أن نذكر أن الشعب المصري كان إسلامياً في تفكيره واتجاهاته. ومن ثم مال إلى الاستعانة بالدولة العثمانية المسلمة، وارتضوا الارتباط المعنوي بالخلافة الإسلامية والإيمان برابطة مصرية إسلامية لمناوأة الإنجليز في الوقت الذي رأوا فيه أن التخلص من النفوذ العثماني سهل وميسور، لهذا أعلن الخطباء والزعماء والكتاب والشعراء ولاءهم للخلافة وللخليفة المسلمين، وهاجموا الحركات القومية في الوطن العربي لاعتقادهم أن أي ضعف في الدولة العثمانية هو في مصلحة الاستعمار الأجنبي وفي تثبيت وجوده.

ولم تتنازل الدولة العثمانية عن حقوقها في مصر والدفاع عن حقوق أبناء البلاد فظلت ترسل اللجنة تلو اللجنة إلى مصر للتفاهم مع جيش الاحتلال حول الجلاء عن مصر، وظلت أيضاً توالي احتجاجاتها الدولية ضد الاحتلال الإنجليزي[3]. وكانت دائماً في مفاوضات مع بريطانيا حول الجلاء عن مصر، وإسناد السلطة إلى أبناء البلاد وأصحابها الأساسيين فهم قادرون على تولي زمام الأمور في بلادهم[4].

(١) عبدالمنعم الجميعي، عبدالله النديم، المرجع السابق ص ٢٣٤ - ٢٣٦.

(٢) Ali, Kazancigil and Ergun Özbudun, Ataturk Founder of a Modern State. P. 37 - 38 London 1981.

(٣) F. O.881/5182, 24 October 1885.

(٤) F.O. 881/5142 X, From Mr. Wyndham to Earl Granville, 25 November 1884.

الآراء الخاصة لمصطفى كامل:

من الطبيعي أن تلعب المعتقدات التي يؤمن بها أي إنسان دوراً أساسياً في تحديد مواقفه واتجاهاته إزاء القضايا التي يهتم بها، والأفراد الذين يتعامل معهم، وهذا القول يصدق على مصطفى كامل ومواقفه واتجاهاته إزاء الجامعة الإسلامية والدولة العثمانية. ويتضح لنا هذا جلياً إذا أمعنا التفكير في معتقدات مصطفى كامل الخاصة والتي انتهت به إلى الإيمان بفكرة الجامعة الإسلامية وضرورة الارتباط بالدولة العثمانية كسلاح فعال من الأسلحة التي يدافع بها عن قضية بلاده إزاء المستعمر الأوربي، وهذه آراء مصطفى كامل وأفكاره:

أولاً: كان مصطفى كامل يؤمن أن الارتباط بالسلطان الخليفة واجب على كل مسلم ومسلمة في جميع أنحاء العالم، حتى يصبح العالم الإسلامي وحدة واحدة قوية مترابطة تمام الترابط أمام جميع القوى في العالم[1]. ومن هذا المنطلق عارض مصطفى كامل جميع الأصوات القائلة بفصل الخلافة عن السلطنة، أو تحطيم الدولة العثمانية وتأسيس خلافة عربية لاعتقاد مصطفى كامل بأن هذه الخلافة العربية المزعوم تأسيسها سوف تكون ألعوبة في أيدي إحدى الدول الغربية، وكان مصطفى كامل يؤمن أن الدولة العثمانية هي الدولة الإسلامية الوحيدة التي تهابها أوربا وتخشى من قوتها ونفوذها. وأعداء الإسلام يودون من صميم أفئدتهم أن يزول اسمها من الوجود حتى تموت قوة الإسلام وتنهار سلطته السياسية. وهم من أجل ذلك يعملون بلا انقطاع لتحقيق هذا الغرض السيء[2].

ثانياً: يرى مصطفى كامل أن وجود الخلافة الإسلامية في قبضة

---

(١) اللواء عدد ٢ يناير سنة ١٩٠٠ م.
وعدد ٤ يناير سنة ١٩٠٠ م.

(٢) عبدالعظيم محمد رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ص ٣٣ و ٣٤ الطبعة الثانية ١٩٨٣ م، مكتبة مدبولي، القاهرة.

سلاطين آل عثمان أحق من غيرهم وأجدر، مما يجعل سلطتهم على المسلمين عامة ونفوذهم في أنحاء الأرض قوياً، ويؤمن مصطفى كامل بأن هذا هو الذي أدى بأعداء الإسلام إلى التفكير في إضعاف هذه الخلافة وإلى انتهاج شتى الطرق لفصل الخلافة الإسلامية عن الدولة العثمانية، وتسليمها إلى أحد المسلمين «الفاقدين للعواطف الدينية والإحساسات الإسلامية» وكان مصطفى كامل يعتقد أن زوال الدولة العثمانية وهي صاحبة الخلافة العظمى ورأس الإسلام والمسلمين سوف يؤدي إلى اضطرابات عامة في كافة أنحاء الأرض، كما سيؤدي إلى إشعال النيران في مشارق الأرض ومغاربها، لهذا نجد مصطفى كامل يعارض بشدة انتزاع الخلافة من آل عثمان، وكان رأيه في هذا أن سماسرة السوء والفساد في مصر يخدمون أغراض الإنجليز ويخدعون أنفسهم بإفهامهم أن فصل الخلافة عن السلطنة يفيد الدولة، إذ أن الدين الإسلامي لا يصح فيه مطلقاً في نظر مصطفى كامل فصل السلطتين عن بعضهما لأن في هذا الفصل إضعافاً لكل منهما[1].

ثالثاً: ومن الآراء التي اعتنقها مصطفى كامل وكانت سبباً في تأكيد ارتباطه بالدولة العثمانية والجامعة الإسلامية، إيمانه بأن السبب الرئيسي للحالة السيئة وحالة الضعف التي تعيشها الدولة الإسلامية، إنما يرجع إلى ما بين المسلمين من شقاق وافتراق كلمتهم، وعدم التزامهم بما أمر به الدين الإسلامي الحنيف، وقد أكد مصطفى كامل أن الأمة المصرية «تؤمل من صميم فؤادها بقاء الصلة بين «عابدين» و «يلدز» قوية متينة إلى ما شاء الله»[2].

رابعاً: يرى مصطفى كامل أن التمسك بالدين والوطن سبباً لارتقاء الأمم، وفي المقابل يؤدي عدم التمسك بها وإهمالها إلى الانحطاط، إذ أن

---

(١) اللواء عدد يناير سنة ١٩٠٠ م.

(٢) اللواء عدد يناير سنة ١٩٠٠ م.
اللواء ٨٤٣، ٣ يوليه سنة ١٩٠٢ م.

لكل أمة واجبان عظيمان، واجب نحو «دينها وعقيدتها، وواجب نحو وطنها وأرض آبائها» وكلما ارتقت الأمة في مدارج المعرفة والكمال وتقدمت في طريق المدنية والعمران اشتد إجلالها لدينها ووطنها وعظم تعلقها بعقيدتها وبلادها، وبالعكس كلما نزلت الأمة عن عالي مجدها إلى حضيض مقامها وانحطت عن غيرها، وقل إجلالها للوطن والوطنية، وضعف تمسكها بالعقيدة والدين، ولهذا فلا بد من التمسك الشديد بهما[1].

خامساً: يرى مصطفى كامل بأن الدين والسياسة توأمان لا ينفصلان، ولم تصل أوربا إلى ما وصلت إليه من تقدم حضاري وقوة مادية إلا باعتمادها عليهما، كما يقول مصطفى كامل أن السياسة الأوربية هي سياسة نصرانية لكونها ترمي دائماً إلى رفع شأن الدين النصراني على غيره من الأديان، وتجعل رجاله آلة قوية في الشرق الأدنى والشرق الأقصى لبلوغ غاياتها النصرانية ومآربها المختلفة، وكان من رأي مصطفى كامل أن من يتصفح تاريخ الدولة العثمانية ويمعن النظر في تاريخها منذ نشوئها إلى يومنا هذا يجد أن أوربا لم تحاربها إلا بسبب الدين، ولم تتدخل في شؤونها الداخلية إلا بدعوى نصرة الدين، ولم تناصبها الدول الأوربية العداء إلا بسبب أنها دولة إسلامية، لأن الدول الأوربية أيقنت أن الدولة الإسلامية إذا تمسكت بدينها استرجعت قوتها وعظمتها ومجدها. لذلك فإنها تعمل ما في وسعها لإبعاد الدولة الإسلامية عن مبادىء الدين الإسلامي الحنيف، وتجتهد في نشر مبادىء الجحود والفلسفة الكاذبة بين هذه الدول، كما أن صنائع أوربا في الشرق لا يكرهون شيئاً مثل خطباء الإسلام وكتابه الذين يدعون المسلمين إلى التمسك بدينهم والعمل على إحياء مبادىء الشريعة الإسلامية السمحة التي دفنوها بجهلهم واستسلامهم للأجانب والأعداء[2]. كما يرى مصطفى كامل أن السياسة الأوربية في الشرق قائمة على التعصب الديني ضد المسلمين، وأن المحور الذي تدور عليه هذه

(١) اللواء عدد ١٦ يناير ١٩٠٠ م.
(٢) اللواء، عدد ١٢ فبراير سنة ١٩٠٠ م.

السياسة تجاه الدولة العلية هو الاعتداء عليها بغير حق، وخلق المشاكل في طريقها في كل وقت وآن[1].

وقد أكد مصطفى كامل في حديثه مع الصحفيين الأجانب على هذه المبادىء مما يبعث على إمكانية القول بأن هذه المبادىء كانت هي الدافع الأول وراء ارتباطه بالدولة العثمانية والجامعة الإسلامية، وقد حمل مصطفى كامل آراءه ومعتقداته الخاصة حين قال: إن المسلمين في أرجاء الأرض يشعرون جميعاً بأن أوربا تعمل بصور مختلفة وأساليب شتى لمحوهم وإعدامهم وسلبهم بلادهم من أيديهم، كما يرون أنها تحاربهم «حرباً صليبية في شكل سياسي» ويجدون أنه قد حان وقت اتحادهم واجتماعهم لمقاومة هذه الحركة العدائية بحركة اتفاق وائتلاف. وأنه لما كانت الدولة العثمانية هي رأس الإسلام وأقوى دولة، كانت عيون المسلمين وقلوبهم موجهة نحوها، وكلما اعتدت دول أوربا عليها كلما ازداد ميل المسلمين لها واتحادهم حولها[2].

وفي هذه الأحاديث أكد مصطفى كامل على التفاف المسلمين حول سلاطين الدولة العثمانية وخاصة السلطان عبدالحميد الثاني الذي لم يتعاون مع الدول الأوربية التي استعمرت البلاد الإسلامية، ولم ينكر مصطفى كامل من وجود حركة ترمي إلى اتحاد إسلامي وترمي إلى تقوية الخلافة وجعل نفوذها عاماً على البلاد الإسلامية بما في ذلك تقويته لعظمة جلالة السلطان عبدالحميد الثاني أمام أوربا والعالم كله، وعبر مصطفى كامل عن محبة الشعب المصري للسلطان عبدالحميد بصفة خاصة وارتباطه بالدولة العثمانية عن الاهتمام الذي يوليه الشعب المصري للاحتفال بأعياد جلوس السلطان عبدالحميد، وأخبار انتصارات الجيوش العثمانية التي كانت تلقى الفرحة لدى

(١) اللواء، عدد ٩ مارس سنة ١٩٠٠ م.
(٢) اللواء، عدد ١٢ فبراير سنة ١٩٠٠ م.
اللواء، عدد ٨٣٨ يوليه سنة ١٩٠٢ م.
اللواء، عدد ٨٤٢ يوليه سنة ١٩٠٢ م.

جميع الأوساط الشعبية المصرية. بالإضافة إلى ما يقوم به كبار الكتاب والصحفيين وعقلاء الشعب من الدفاع عن الدولة العثمانية[1].

ومن وراء هذه المبادىء والأفكار التي كان يعتقدها مصطفى كامل صب الهجوم العنيف على «جمعية تركيا الفتاة» واتهمها بالعجز عن العمل والسعي وراء المنافع الشخصية دون فهم للأوضاع الدولية ولماضي العلاقات الأوربية العثمانية[2].

ويعزو مصطفى كامل أسباب فشل الثورة العرابية إلى تفكك الجبهة الوطنية، حيث كان الخديوي توفيق في جانب، والسلطان العثماني صاحب السيادة على مصر في جانب آخر، والمصريون في جانب ثالث، لهذا عمل مصطفى كامل أقصى جهده على أن يشكل من الجميع جبهة موحدة يواجه بها الاحتلال الأجنبي لبلاده[3].

لذلك يلقي مصطفى كامل باللوم الشديد عندما علم أن عرابي باشا يعتزم العودة إلى مصر من منفاه في جزيرة سيلان، ويقول في هذا: «إن رجلاً قام لتخليص بلاده من نفر من الجراكسة لا يليق به أن يعود إليها وفيها جيش جرار من الإنكليز»[4].

وبعد التعرف على أفكار مصطفى كامل وسياسته يرد بعض التساؤلات وهي: هل كان مصطفى كامل يؤمن إيماناً حقيقياً بفكرة الجامعة الإسلامية؟ وهل كان مصطفى كامل يؤمن أيضاً بفكرة الخلافة الإسلامية والانضواء تحت خليفة إسلامي وهو السلطان عبدالحميد الثاني؟ وهل كان يرغب في عودة السيادة العثمانية على جميع البلاد العربية والإسلامية ومنها مصر؟

في الواقع أن مصطفى كامل قد جاهد طوال حياته لبعث الروح الوطنية

(١) اللواء، عدد ٨٤٦ يوليه سنة ١٩٠٢ م.
(٢) اللواء، عدد ٢٢ يوليه سنة ١٩٠٠ م.
(٣) اللواء، عدد ٢٢ يوليه سنة ١٩٠٢ م.
(٤) اللواء، عدد ٣ يونيه سنة ١٩٠١ م.

في نفوس المصريين وكان كل همه هو طرد الإنجليز من مصر، وفي الوقت نفسه لم يكن يرغب في استمرارية السيادة العثمانية على مصر، وكان ينشد الاستقلال التام، ولكنه رأى من الحكمة ألا ينادي في وقت واحد بجلاء الاحتلال البريطاني وبإلغاء السيادة العثمانية معاً، لأن معاداة الدولة العثمانية في ذلك الوقت من أجل مسألة شكلية[1] ستحل من نفسها، كانت ستؤدي حتماً إلى انضمام الدولة العثمانية إلى جانب إنجلترا وتتنازل لها عن سيادتها على مصر، وهذا ما تريده إنجلترا فإنها ما فتئت تسعى لدى الدولة العلية للوصول معها إلى اتفاقية تتنازل بها عن سيادتها على مصر، فلا تبقى أمام إنجلترا أي عقبة دولية تمنعها من إعلان حمايتها عليها، ولقد سعت إنجلترا بواسطة اللورد دوفرين المندوب السامي البريطاني الذي أوفدته إنجلترا إلى مصر عقب الاحتلال مباشرة في أن تشتري الحكومة البريطانية من الدولة العثمانية الجزية التي كانت تدفعها إليها مصر لتحل إنجلترا محلها في سيادتها القديمة. غير أن الدولة العثمانية رفضت بشدة هذا الحل وظلت متمسكة بسيادتها على مصر، وهذا الإجراء من جانب الحكومة العثمانية هو الذي حال دون إعلان بريطانيا حمايتها على مصر سنة ١٣٠٠ هـ - ١٨٨٢ م حتى عام ١٣٣٣ هـ - ١٩١٤ م، حيث أعلنت الحماية في ديسمبر من هذا العام بعد دخول الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى ضد بريطانيا فسقطت السيادة العثمانية على مصر، وهذه النتيجة التي وقعت في سنة ١٣٣٣ هـ - ١٩١٤ م هي التي كان يتفاداها مصطفى كامل ويعمل لها ألف حساب منذ قام يجاهد في سبيل الاستقلال، وكان يتجنب اتفاق الدولة العثمانية وإنجلترا على تنازل الأولى للثانية عن سيادتها، لأن هذا الاتفاق يعود بأسوأ النتائج على مصر، فلو سعى مصطفى كامل ونجح في إلغاء السيادة العثمانية والاحتلال الإنجليزي قائم لكان ذلك ربحاً حقيقياً لإنجلترا، لأن ذلك يعطيها الفرصة لإعلان حمايتها على مصر، فتزداد حالة البلاد سوءاً ويصبح مركز الاحتلال أقوى مما كان، ففكرة عدم

(١) وهي السيادة الإسمية للدولة العثمانية على مصر والتي تضمنتها معاهدة لندن سنة ١٢٥٦ هـ - ١٨٤٠ م.

التعرض للسيادة العثمانية وقتئذ هي الخطة الحكيمة لمن يريد أن يجاهد الاحتلال ويعمل للجلاء، أي يعمل للاستقلال الحقيقي لأن التخلص من هذه السيادة أمر ميسور وهين بعد التخلص من الاحتلال[١].

لذا نجد مصطفى كامل يتمسك بالسيادة العثمانية على مصر، لأنها في صالحه وصالح مصر كلها، فكانت أقوى حجة لمصطفى كامل على الاحتلال أنه نقض لمعاهدة دولية أبرمتها إنجلترا والدول الأوربية وهي معاهدة عام ١٢٥٦ هـ - ١٨٤٠ م فكان بذلك يلزم الإنجليز الحجة استناداً إلى هذه المعاهدة ويطالبهم باحترام شروطها وأحكامها، وقد اتخذ منها وسيلة شرعية ودولية لإقامة الحجة على الاحتلال، والمناداة بعدم مشروعيته، وكانت هذه الحجة من أقوى الحجج التي أكسبت قضية مصر الأنصار والأعوان في داخل مصر وفي خارجها، فلم يكن منطقياً ولا معقولاً أن يحاجج الاحتلال بمعاهدة لندن المذكورة، ويطلب في الوقت نفسه نقضها فيما يتعلق بالسيادة العثمانية، لأن إنجلترا كانت تغتبط بهذا الطلب إذ أنه يفتح لها الباب للتخلص من أحكام تلك المعاهدة[٢].

فموقف مصطفى كامل من السيادة العثمانية موقف قوي حكيم وهو بذاته موقف «الوفد المصري» الذي تألف في نهاية سنة ١٣٣٧ هـ - ١٩١٨ م بعد إلغاء السيادة العثمانية الفعلية على مصر بعدة سنوات، ومع ذلك فقد تمسك الوفد بهذه السيادة للاحتجاج على اتفاقية السودان، إذ اعتبرها باطلة لأن مصر ما كانت تملك إبرامها بحكم السيادة العثمانية ولم ينتقد أحد على الوفد المصري هذا التصرف[٣].

---

(١) عبدالرحمن الرافعي، مصطفى كامل ص ٣٣٧ - ٣٣٩.
(٢) محمد عمارة، الجامعة الإسلامية والفكرة القومية عند مصطفى كامل ص ٩٦ - ٨٩ بيروت ١٩٧٦ م.
(٣) عبدالرحمن الرافعي، المرجع السابق ص ٣٤٠.
وأحمد سويلم العمري، مصطفى كامل ص ٢١ و٢٢، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.

وهكذا رأى مصطفى كامل مهادنة الدولة العثمانية وعدم مطالبتها بإلغاء سيادتها على مصر حتى لا تقف إلى جانب إنجلترا صفاً واحداً في مقاومة الأمة المصرية. وأرجأ مصطفى كامل مسألة هذه السيادة حتى تنجو البلاد من العقبة الكؤود التي تحول دون استقلالها وهي الاحتلال. وبخاصة لأن الدولة العثمانية منذ وقع الاحتلال كانت لا تفتأ تطالب إنجلترا بالجلاء، وكانت هي الدولة الوحيدة التي انفردت بمطالبة إنجلترا باحترام عهودها في المسألة المصرية، وكان لها مندوب في مصر وهو أحمد مختار باشا الغازي، جاء إلى مصر سنة ١٣٠٣ هـ - ١٨٨٥ م لمفاوضة الإنجليز في الجلاء عن مصر، وقد قدم تقريراً سنة ١٣٠٤ هـ - ١٨٨٦ م اقترح فيه تنظيم الجيش المصري والاستغناء عن الضباط الإنجليز والسردار الإنجليزي، ونادى بضرورة استرداد السودان، ولما فشلت مفاوضاته في الجلاء بقي في مصر وكان شعاره «أنه احتجاج حي على الاحتلال» فالدولة العثمانية إذاً كانت تؤيد مطالب مصر في الجلاء فكان طبيعياً أن يعطف عليها مصطفى كامل والمصريون الراغبون حقاً في الجلاء[١].

وقد استطاع مصطفى كامل أن يقوم بدور كبير في تهييج الرأي العام في مصر ضد الاحتلال الإنجليزي، ويذكر بعض المؤرخين الغربيين أن حركة مصطفى كامل ومجموعة الشباب المثقف قد ألهبت حماس الرأي العام في مصر ضد الإنجليز، وعانى الإنجليز من فرض السيطرة الكاملة على مصر معاناة كبيرة بفعل المنشورات الثورية التي كان يبثها مصطفى كامل وجماعته والتي تنادي بالاستقلال التام وخروج الإنجليز من مصر[٢].

وكتب بعض الكتاب الإنجليز في الرد على الكتب والصحف والمجلات التي كانت تندد بالاستعمار الإنجليزي لمصر، وأخذوا ينشرون الإشاعات الكاذبة والمغرضة عن الإسلام والمسلمين، وكما قال بعضهم إن الدين الإسلامي دين قوة همه الوحيد هو الانتصار على الغير بأي وسيلة كانت،

---

(١) عبدالرحمن الرافعي، المرجع السابق ص ٣٤١.
(٢) P.J. Vatikiotis, OP Cit. P. 175 - 176.

وأخـذوا يستعرضون سلسلة الحروب الصليبية بين المسلمين والنصارى[1].

ونورد هنا بعض أحاديث مصطفى كامل التي تبين ميوله واتجاهاته على ضوء ما أسلفت في الصفحات الماضية.

يقول مصطفى كامل في حديثه مع مراسل جريدة (نيويورك هرالد) في خريف سنة ١٣١٤ هـ - ١٨٩٦ م: «إن سياسة مصر نحو الدولة العثمانية، وهي السياسة التي يجري عليها الوطنيون الصادقون هي سياسة حسن التقرب منها، وتوطيد العلاقات الحسنة معها. والتاريخ يعلمنا ألا نتبع حيالها غير هذه السياسة، لأنه إذا كان الإنجليز قد احتلوا مصر فالسبب في ذلك ولا شك هو النفور والخصام اللذان كانا مستحكمين قبل الاحتلال بين السلطان والخديوي السابق توفيق باشا، وقد نجح الإنجليز في التفريق بينهما...»[2].

وكتب مصطفى كامل إلى مدام جولييت[3] آدم من الإسكندرية يلخص آراؤه حيث يقول: «إنك تعلمين خطتي نحو الدولة العثمانية وما أراه واجباً نحـوها، فقـد أفصحت عن ذلك في خـطبتي واعترف كثـير من أصدقـائنـا اليونانيين بأن السياسة القومية لمصر أن تكون حسنة العلاقة مع تركيا ما دام الإنجليز محتلين وطننا العزيز[4].

ووصف شعور المصريين في حديث له بجريدة (برلينر تاجبلاط) في سنة

---

(1) John A. Haywood, Modern Arabic Literature 1800 - 1970. P. 145 - 148, London, 1971.

(٢) عبدالرحمٰن الرافعي، المرجع السابق ص ٣٤١ و٣٤٢.

(٣) هي من أعظم شخصيات فرنسا في الوطنية والسياسة والأدب. وهي الكاتبة الكبيرة ذات الشهرة العظيمة والنفوذ الأدبي في فرنسا، وكان مشاهير الرجال من نواحي العالم يرحلون إليها ويجتمع بدارها العلماء والأدباء والشعراء وكبار رجال السياسة، ألفت سنة ١٩٢٢ م كتاباً عن مصر اسمه «إنجلترا في مصر» وهو من خير ما ألف في المسألة المصرية.
(عبدالرحمٰن الرافعي، المرجع نفسه ص ١٦٧ - ١٧١).

(٤) المرجع نفسه ص ٣٤٣.

١٣١٥ هـ - إبريل ١٨٩٧ م فقال: «إنه وإن كان المصري لا يعرف إلا وطناً واحداً وهو مصر فمن الأمور الطبيعية المحضة أن يساعد المصريون جيش دولة الخلافة ويظهروا بذلك امتنانهم لها لأنها لم ترد أن تكون آلة في يد الإنجليز»[1].

وكتب مصطفى كامل في جريدة الطان بالعدد الصادر سنة ١٣٢٤ هـ - ٨ ديسمبر ١٩٠٦ م حادثة دنشواي مقالة جاء فيها إيضاحاً لخطته نحو الدولة العثمانية. فقال:

«إن اتفاقنا مع تركيا كان دائماً أساساً من أسس سياستنا، وإن الخلاف الذي كان مستحكماً بين قصر يلدز وسراي عابدين إبان الحركة العرابية، كان السبب في مصابنا وفي الاحتلال البريطاني، ولما كانت تركيا هي الدولة صاحبة السيادة على مصر فإن عملها وشأنها في المسألة المصرية هما بلا نزاع كبيران، وإني أسأل الذين ينكرون هذه الحقيقة أن يفكروا لحظة فيما يؤول إليه حال مصر لو عقدت تركيا في يوم من الأيام اتفاقاً مع إنجلترا مشابهاً للاتفاق الودي الفرنسي الإنجليزي؟ ألا تفقد بلادنا عندئذ البقية الباقية من استقلالها؟ فكيف مع هذا يندهش البعض من الروابط التي تربط مصر بتركيا، أو ليس هذا الارتباط في ذاته أحسن احتجاج على استمرار الاحتلال بغير حق؟...»[2].

وقال في لواء سنة ١٣٢٥ هـ - ٦ أكتوبر سنة ١٩٠٧ م رداً على جريدة (لاند بندنسن بلج) «إن المحرر أخطأ كثيراً بقوله إننا نريد حرية مصر لإعادتها إلى حكم الأتراك. فقد صرحنا ألوف المرات بأننا نريد مصر للمصريين، وبأن انعطافنا أو نفورنا من دولة لا يؤثر شيئاً على هذا المبدأ الرئيسي لحياتنا

---

(١) عبدالرحمٰن الرافعي، المرجع السابق ص ٣٤٣.
ومحمد محمود السروجي، الفكر السياسي لمصطفى كامل ص ٥٤ مقالة في مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٩٧٦ م.

(٢) المرجع نفسه ص ٥٤.

وأفعالنا، ولست أجد لإفحام خصومي إلا طرح هذا السؤال البسيط عليهم. ماذا يكون مصير البلاد المصرية لو تنازلت تركيا عن حقوقها لإنجلترا أو تعاهدت معها على ذلك بمعاهدة شبيهة بالمعاهدة الفرنسية الإنجليزية؟ ألا تصير ولاية إنجليزية؟ إذن فلماذا يندهش الكاتب من كوننا نجعل علاقاتنا مع تركيا حسنة ونسعى لنيل الوسائل التي قد تفيدنا وتنفعنا؟ وإذا كانت الدول العظمى قد اتبعت الآن سياسة التحالف فمن ينكر على مصر المظلومة المهضومة اتباعها هذه الخطة؟»[1].

وتحت عنوان «لمن يعمل الإنكليز في مصر «كتب مصطفى كامل: «طالما ادعى الإنكليز وصنائعهم أنهم احتلوا الديار المصرية لإصلاح شؤونها وتربية أبنائها على حكم بلادهم بأنفسهم... في الواقع - أنهم إذا حاسبوا أنفسهم باعتدال وتجرد عن كل هوى لوجدوا أن عاصمة البلاد التي يفاخروننا بتنظيمها لم تنتظم فيها إلا جهات الأجانب. وأن هذا الجيش العظيم الذي كان يحق لنا أن نفخر به قبلهم لم يسخر إلا لخدمة بريطانيا دون غيرها، وأن هذه المالية المنتظمة لم تنتظم إلا لينال السادة الإنكليز من الرواتب ما لا يناله أمير في بلاده»[2].

ويقول مصطفى كامل عن التعليم: «... نعم لو عرفت الأمة المصرية لانتفعت من اضطهاد الإنكليز أي انتفاع فهذه مدارسها الأهلية في أشد الحاجات للمدرسين الأكفاء، وهذه الأقاليم والجهات لا تزال في عوز للمدرسين والمكاتب»[3].

وقد استطاع مصطفى كامل بأسلوبه الخطابي البليغ أن يجتذب إليه بعض الأعيان وكثيراً من الفئات المثقفة في مصر من الطبقة الوسطى من الموظفين والطلبة والمحامين، وأخذ يخاطب البورجوازية الوطنية بلغة المصالح

---

(١) عبدالرحمٰن الرافعي، المرجع السابق ص ٣٤٥.
(٢) اللواء، عدد ١٩ السنة الأولى سنة ١٩٠٠ م.
(٣) اللواء، عدد ٤٦٥ السنة الثانية سنة ١٩٠١ م.

التي تفهمها فقال: «متى تخلصت التجارة من الشلل الذي يسببه لها الاحتلال الإنجليزي فستفتح لنا ولكم آفاقاً ذهبية، ومت تخلصت الصناعة من العوائق التي يخلقها لها الإنجليز في الجمارك، فسترقى الصناعة الأهلية وتعود فائدة رقيها على أبناء مصر»[1].

ولكن لم يكتسب مصطفى كامل تأثيراً قوياً على الفلاحين في القرى، وذلك لسببين: الأول: أن نشاط الحزب الوطني الذي ينتمي له مصطفى كامل قد تمركز في المدن دون القرى، وكان نشاطه الرئيسي متركز في القاهرة والإسكندرية. ثانياً: أن الاحتلال الإنجليزي كسب مهادنة الفلاحين في الريف بما ألغاه من السخرة، وما أجراه من الإصلاحات الزراعية والمالية التي قام بها بقصد سد الأبواب التي ينفذ منها التدخل الأوربي في شؤون مصر. بالإضافة إلى أن دعوة مصطفى كامل التي تتجه نحو توثيق الصلات بالدولة العثمانية لم تكن لتلقى حماساً من الفلاحين الذين ذاقوا من مرارة تصرف الولاة العثمانيين وتعسفهم[2].

وظل الشعب المصري يوالي نداءاته وصيحاته إلى جانب الدولة العثمانية بجلاء الإنجليز عن مصر ولم يهن أو تتراخى عزائمه، كما شاركت الجرائد في إلهاب الحماس الشعبي ضد المستعمر الأجنبي وعدم الركود والاستسلام ونشطت الأحزاب في تأييدها للدولة العثمانية ومقاومة الإنجليز[3].

وأود هنا أن أعطي لمحة سريعة عن بعض الصحف المصرية التي كان لها

---

(١) عبدالعظيم محمد رمضان، المرجع السابق ص ٣٤.
(٢) آرثر إدوارد جولد شميت (الابن)، الحزب الوطني المصري (مصطفى كامل - محمد فريد) ترجمة فؤاد دوارة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣ م.
وعبدالعظيم محمد رمضان، المرجع السابق ص ٣٥.
(٣) الدستور، العدد ٥٤، ٢٠ يناير ١٩٠٨ م.
الدستور، العدد ٦٠، ٢٨ يناير ١٩٠٨ م.
الدستور، العدد ٦٨، ٥ فبراير ١٩٠٨ م.
الدستور، العدد ٩٠، ٢ مارس ١٩٠٨ م.

دور في توجيه الحركة الوطنية في مصر إلى جانب الثورة العرابية وما تلاها من أحداث.

المقطم:

رأت السلطات الإنجليزية الحاكمة في مصر أن تحارب الصحافة بالصحافة، فأوعزت إلى أصحاب جريدة «المقتطف» أن ينشئوا صحيفة يومية سياسية تنافس الأهرام وتعارضها وتحمي المصالح البريطانية كما كانت الأهرام تؤيد المصالح الفرنسية. فتقدم يعقوب صروف وفارس نمر وشاهين مكاريوس إلى إدارة المطبوعات في ١٨ إبريل ١٨٨٨ م يطلبون الترخيص لهم بإنشاء جريدة سياسية تجارية غرضها خدمة الوطن واسمها «المقطم» ويكون صدورها يومياً، وهم يعتمدون في طلب الترخيص على سمعتهم الصحفية ومراعاتهم في كل أقوالهم وكتاباتهم «صالح العموم» وهذه «شواهد مقبولة لديكم على إخلاص نيتنا وحسن طويتنا ومراعاتنا لقوانين حكومتنا السنية»[١].

ورخصت نظارة الداخلية «إدارة المطبوعات» للشركاء الثلاثة بإصدار المقطم في ٢٩ أبريل ١٨٨٨ م وهم ينالون الترخيص كرعايا مصريين وفي ظل الخديوي، غير أن تاريخ المقطم في السنوات الأولى ينقض ما جاء في الترخيص، وتقول في ذلك جريدة «الشعب» وهي تؤرخ للمقطم إنه «إنجليزي صرف وكل أعمال الحكومة ممدوحة لديه، وهو يترجم ويطبع تقرير المعتمد»[٢].

ويقول محمد فريد بك إن الإنجليز أنشأوها ليدعوا لسياستهم، وأعلن المستر بلنت في أوربا «أن وزارتي الحربية والداخلية دفعتا لصحيفة المقطم مبلغاً

(١) سمير صبحي، صحيفة تحت الطبع ص ٣٩ و ٤٠.
ومركز دراسات الوحدة العربية، الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ - ١٩٣٩ م ص ٢٦ و ٢٧، إعداد مروان بحيري، ترجمة عطا عبدالوهاب، الطبعة الأولى بيروت ١٩٨٣ م.
(٢) الشعب، عدد ٨ مايو عام ١٩١٢ م.

عظيماً من المال لتدافع عن تصرفات الإنجليز فيها». ويقر الأستاذ أمين عبده المحامي أن المقطم دأبت على التعرض للخديوي فأراد أن يقدمها للمحاكمة بمقتضى قانون المطبوعات الصادر في عام ١٨٨١ م فأعلن كرومر أن هذا القانون قد جبَّه قانون العقوبات في المادة ٢٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية، وهو لا يوافق على تقديم المقطم للقضاء لأنه من أنصار حرية الرأي وحرية الصحافة، وأن هذه الحرية من قواعد العدالة التي جاء بها الإنجليز إلى مصر...»[١].

وأخذت هذه الجريدة تنشر المقالات المؤيدة للإنجليز، فأخذت تشيع بين الناس بعد نفي أحمد عرابي إلى «سيلان» أن الناس في مصر قد نسوه ولم يعد له ذكر لأنه عاصي متمرد[٢]. وفي مقال آخر تبرر فيه احتلال الإنجليز لمصر، وأنهم كانوا صادقي النية في الجلاء عنها ولكن أموراً وموانع جدّت لم تمكنها من الجلاء في الزمن المحدّد وإن الدول الأوربية لتؤيد ذلك[٣]. كما تؤيد نوايا الإنجليز فتذكر أنهم ناقشوا في مجلس النواب قضية بقاء عرابي في سيلان ومرضه نتيجة تغير الهواء وأنهم سوف يعملون لإعادته إلى مصر وطلبوا من الخديوي العفو عنه[٤]. وتتحدث المقطم عن ارتباك أحوال مصر قبل مجيء الإنجليز إليها. وما فعله العرابيون فيها فلم تبق الثورة العرابية ركناً قائماً من أركان السلطة الشرعية إلا هدمته، ثم إنها وسعت الخرق الذي كان عهده قد تقادم بين الهيئة الحاكمة، والهيئة المحكومة، وتصف الجريدة الدولة العثمانية بدولة الكرباج الذي أدى إلى فساد البلاد[٥]، كما نشرت الجريدة مقالاً لأحد الإنجليز بعنوان: مصر من سنة ١٨٨٢ إلى ١٨٩٢ م ذكر فيه حالة البلاد

(١) إبراهيم عبده، تطور الصحافة المصرية... ص ١٥٠ و ١٥١.
(٢) المقطم، العدد ٥٩٣، ١٢ فبراير سنة ١٨٩١ م.
(٣) المقطم، العدد ٦١١، ٥ مارس سنة ١٨٩١ م.
(٤) المقطم، العدد ٦٧٢، ٢٢ مايو سنة ١٨٩١ م.
المقطم، العدد ٧٠٠، ٢٤ يونيو سنة و ١٨٩١ م.
(٥) المقطم، العدد ٦٨٤، ٥ يونيو سنة و ١٨٩١ م.

السيئة عام ١٨٨٢ م وما تعانيه من يأس وقنوط وديون، وحالتها في سنة ١٨٩٢ م حيث أصبحت مالية مصر على غاية من التحسن والثبات تحاكي مالية أي دولة أوربية[١].

وترد عليها في هذا المجال جريدة اللواء حين تذكر أن الإنجليز لم يأتوا إلا للاستيلاء على ديارنا العزيزة وهضم حقوق المصريين واستعبادهم وإذلالهم[٢]. أما تنظيم الإنجليز الذي يدّعونه ويفاخرون به فلم يسخر إلا لخدمة بريطانيا، ففي الواقع لم تنتظم فيه إلا جهات الأجانب وإن هذا الجيش العظيم الذي يفاخرون به لم يسخر إلا لخدمة بريطانيا دون غيرها. وأن هذه المالية المنتظمة لم تنتظم إلا لينال السادة الإنجليز من الرواتب ما لا ينال أمير في بلاده[٣].

وتلقي المقطم باللوم الشديد على بعض الصحف والشخصيات الذين ينددون بالاحتلال الأجنبي ويطالبون جلاءه. فالجريدة ضد هذه الفئة[٤].

ونرى جريدة «المؤيد» تشارك المقطم في وجهتها فتبرر دخول الإنجليز إلى مصر لإصلاح أوضاعها والنهوض بها[٥]. وتندد بالدول التي لم يرق لها احتلال الإنجليز لمصر وعلى رأسها الدولة العثمانية[٦]. وتشيد بما عمله الإنجليز في مصر. وتضيف أنها ـ أي بريطانيا ـ سوف تودع البلاد عما قريب وداع المعلم لتلميذه الذي أنهى دروسه، وتودعها وداع الأب المسافر للابن المقيم وعند ذلك تعلم الأمة المصرية مقدار خدمة الإنجليز لها بأعمالهم العظيمة التي قامت بها في سبيل إصلاح مصر[٧].

---

(١) المقطم، العدد ٩٩٤، ١٥ يونيو سنة ١٨٩٢ م.
(٢) اللواء، العدد ٤، السنة الأولى، ٦ يناير سنة ١٩٠٠ م.
(٣) اللواء، العدد ١٩، السنة الأولى، ٢٣ يناير سنة ١٩٠٠ م.
(٤) المقطم، العدد ١٠٠٦، ٢٩ يونيه سنة ١٨٩٢ م.
(٥) المؤيد، العدد ١٠٣، السنة الأولى، ٣ إبريل سنة ١٨٩٠ م.
(٦) المؤيد، العدد ١٢٣، السنة الأولى، ٢٨ إبريل سنة ١٨٩٠ م.
(٧) المؤيد، العدد ١٢٩، السنة الأولى، مايو سنة ١٩٨٠ م.
المؤيد، العدد ١٣٣، السنة الأولى، ١٠ مايو سنة ١٨٩٠ م.

الجريدة:

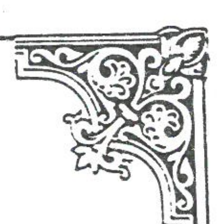
أنشأها أحمد لطفي السيد في ٩ مارس سنة ١٩٠٧ م وهي الصحيفة الأولى التي تستخدم صوراً فوتوغرافية للأشخاص والأماكن مع الأخبار والحوادث الهامة، وفي العدد الصادر يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٠٨ م يطالعنا عدد الجريدة بصورة لمدحت باشا[١]. وكانت هذه الجريدة تحارب مع «المقطم الجامعة الإسلامية وتدعوان للانفصال عن الدولة العثمانية، وإنشاء دولة مصرية موالية للإنجليز[٢].

الأهرام:

وقد أنشأها سليم تقلا، وهو أحد الصحفيين الذين فروا من سوريا إلى مصر تقرباً للخديوي إسماعيل الذي كان يميل بطبعه إلى الدعاية ويسيطر عليه حب الظهور، وكان في حاجة إلى صحافة تؤيده، وقد جاء صاحب الأهرام لهذا السبب وهرباً من السلطان عبدالحميد وبطشه. وقد صدر العدد الأول منها في ٥ أغسطس سنة ١٨٧٦ م واستمر صدور الأهرام أسبوعياً في الإسكندرية. وانتقلت في نهاية القرن التاسع عشر إلى القاهرة مقر النشاط الفكري والسياسي، واستمرت الأهرام تصدر في طبعتين إحداهما في القاهرة وهي الطبعة الأصلية بحجمها الكبير، والأخرى في الإسكندرية وهي طبعة جديدة بحجم أصغر من طبعة القاهرة وكلتا الطبعتين بها كل أخبار السياسة والتجارة[٣].

---

(١) سمير صبحي، المرجع السابق ص ٣٩.
(٢) محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ص ٨٨.
(٣) إبراهيم عبده، جريدة الأهرام تاريخ وفن ص ٢٥ ـ ٢٨.



الفصل الخامس

نشاط الشاميين في مصر
في معارضة السلطان عبدالحميد الثاني

- الاتجاه الإسلامي: محمد رشيد رضا.
- الاتجاه القومي: عبدالرحمن الكواكبي.
- الاتجاه غير الإسلامي: العاملون من خلال السلطات البريطانية الحاكمة.

نشاط الشاميين في مصر
في معارضة السلطان عبدالحميد الثاني

اهتم السلطان عبدالحميد الثاني بالبلاد الشامية اهتماماً كبيراً، ولعل مرد هذا الاهتمام يرجع إلى قربها من مقر الحكومة العثمانية في الآستانة. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد أدت الأحداث الجسيمة التي وقعت في لبنان، والتي سبق الحديث عنها في الفصل الثاني إلى هجرة فريق من السوريين واللبنانيين إلى مصر واستوطنوا بها، وكانت هذه الجماعات المهاجرة على أنواع، فمنهم من أسهم في تأخر ظهور الفكرة العربية في مصر، بعملم على بلبلة الأفكار. أما الجماعة الأخرى فقد عملت من أجل الفكرة الإسلامية والاتجاه الإسلامي وكان على رأس هؤلاء محمد رشيد رضا. بينما تأثرت جماعة أخرى بالمسألة المصرية واندمجوا بين المصريين ومن هؤلاء أديب إسحاق وسليم نقاش وغيرهم. وإلى جانب هؤلاء هناك جماعة عملت من أجل القومية العربية وقد عمل معظم هذه الفئة في الإدارة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني لمصر[1].

وكان سبب اختيار المهاجرين السوريين واللبنانيين مصر لتكون بلدهم الجديد يرجع إلى عدة عوامل منها، ما كانت تتمتع به من حرية فكرية منذ تمتعها بالاستقلال الذاتي عن الدولة العثمانية في معاهدة لندن سنة ١٢٥٦ هـ - ١٨٤٠ م بالإضافة إلى بعدهم عن متناول يد السلطان، ومن هذه العوامل أيضاً قرب مصر من بلاد الشام. لذا فإن كتاباتهم كانت تصل إلى بلاد الشام بيسر وسهولة سواء عن طريق البريد الأجنبي في الدولة، أو عن طريق

(١) معهد البحوث والدراسات العربية، المرجع السابق ص ١٥٠.

التهريب[١]. يضاف إلى ذلك فقد كان الإنجليز في مصر على دهاء واسع فقد حرصوا على أن يجتذبوا أحرار العرب من الأقطار العربية وبخاصة البلاد الشامية، وأخذوا يزينون لهم العيش فيها والكتابة في ظلهم حتى غدت مصر ملجأ الأحرار الفارين من مختلف الأقطار العربية المناوئين لحكم السلطان العثماني[٢].

ونتيجة لكثرة الشاميين في مصر وبروز معظمهم على مسرح الأحداث السياسية قدم رياض باشا في عام ١٣٠٨ هـ - ١٨٩٠ م اقتراحاً بإصدار مرسوم يمنع «الشوام» من دخول الخدمة في مصر، غير أن السلطات البريطانية رفضت إصدار هذا القرار، وفرقت بين الشاميين الذين قدموا حديثاً للبلاد تاركين أسرهم وأهليهم في بلادهم الأصل، وبين هؤلاء الذين يرجعون في الأصل إلى سوريا ولبنان غير أنهم قدموا مصر منذ زمن طويل فأصبحوا كالمصريين، وانتهى الأمر بالسماح للشامي الذي عاش في مصر خمسة عشر عاماً بأن يتقدم للعمل في الوظائف العامة بحيث تنطبق عليه نفس الظروف التي تنطبق على المصري[٣].

ونشط القوميون المهاجرون إلى مصر إلى جانب إخوانهم القوميين المصريين في معارضة حكم السلطان عبدالحميد الثاني. وعملوا على إرسال الدعاة إلى بلاد الشام بهدف ضمها إلى مصر واستقلالها في دولة عربية واحدة منفصلة عن الدولة العثمانية. وفي تقرير سري مرفوع من السفارة البريطانية في بيروت إلى لندن يذكر أنه انتشر أخيراً في سوريا وكلاء سريون من قبل الحكومة المصرية ويعملون منذ سنة ١٨٦٦ م لعمل وحدة بين مصر

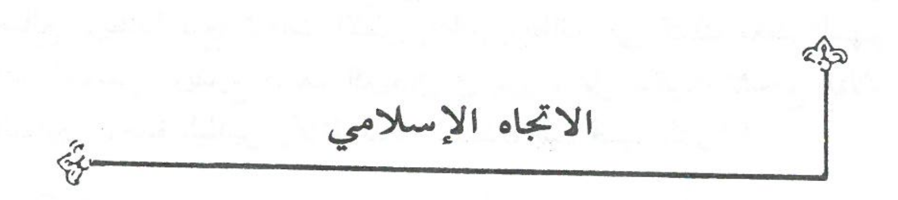
(١) قتيبة أمين شموط، اليقظة الفكرية والسياسية في بلاد الشام (١٨٧٦ - ١٩١٦ م) ص ٣٤.

(٢) سامي الدهان، الأمير شكيب أرسلان حياته وآثاره، ص ٥٠ و ٥١.
وإبراهيم عبده، جريدة الأهرام تاريخ وفن ١٨٧٥ - ١٩٦٤ م، ص ١٥ و ١٦ مؤسسة سجل العرب ١٩٦٤ م.

(٣) معهد البحوث والدراسات العربية، المرجع السابق ص ١٥١.

وسوريا، وقد لاقت هذه الدعوة قبولاً لدى بعض الشخصيات المفكرة في سوريا ويذكر هذا التقرير أنه يشجع هذه الفكرة ويعمل لدعمها. لأنه من صالح بريطانيا دمج ثروات القطرين لخير بريطانيا التي تمتلك معظم أسهم قناة السويس، ويقترح السفير البريطاني في بيروت على حكومته تشجيع هؤلاء القوميين لوحدة البلدين وتجزئة مملكة السلطان عبدالحميد الثاني[١].

(١) F. O.226/183, Embassy. Tendency of syrians Towards Annexation to Egypt. Beirut 28 December 1875.



الاتجاه الإسلامي

محمد رشيد رضا:

ولد محمد رشيد رضا في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٨٢ هـ - ١٨٦٥ م في قرية القلمون[١] في بيت من بيوت العلم. قال عنه رشيد رضا: «وأهل بيتنا ممتازون فيهم أهل العلم والإرشاد والرياسة ويلقبون بالمشايخ للتمييز. وجدّي الثالث هو الذي بنى لهم المسجد المعروف الآن بجانب بيتنا القديم الذي ولدت فيه... وكان عالماً صالحاً مشهوراً بالكرامات»[٢].

بدأ محمد رشيد رضا تعليمه على الطريقة التقليدية فالتحق بالمدرسة الرشدية بطرابلس ثم المدرسة الوطنية الإسلامية حيث تلقى معظم العلوم الدينية والعصرية، ودرس اللغة التركية والفرنسية، وقد تأثر محمد رشيد رضا بكتاب «إحياء علوم الدين» للإمام الغزالي حيث قال هو عن نفسه «وكنت أكثر مراجعته وقراءة بعض أبوابه عوداً على بدء، ثم صرت أقرأه للناس وكان له أكبر التأثير في ديني وأخلاقي وعلمي وعملي»[٣].

ويبدو أن التأثير العميق على محمد رشيد رضا جاء عبر مقالات «العروة الوثقى» وهي الجريدة التي كان يصدرها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده في

(١) وهي تبعد عن طرابلس الشام زهاء ثلاثة أميال.
(٢) محمد رشيد رضا، مختارات سياسية من مجلة المنار ص ٥ و٦ تقديم ودراسة وجيه كوثراني، دار الطليعة. بيروت.
(٣) المصدر نفسه ص ٦ - ٨.

باريس، وقد اهتم بها محمد رشيد رضا اهتماماً بالغاً، وأخذ يجمع أعدادها المتناثرة وينكب على دراستها، وقال عن تأثير هذه الجريدة في أفكاره: «وأكبر أثرها عندي أنها هي التي وجهت نفسي للسعي في الإصلاح الإسلامي العام بعد أن كنت لا أفكر إلا فيمن بين يدي، وأرى كل الواجب عليّ أن أظهر في دروسي العقيدة الصحيحة، والأخلاق الفاضلة، وآمر بالمعروف وأنهى عن المنكر وأنفر من المعاصي وأنا لا أعلم سبب الفساد الذي فعل في العقائد والأخلاق ما فعل، ودفع المسلمين إلى مزالق الزلل حتى هددتني العروة الوثقى إلى المناشىء والعلل»[١].

وبعد توقف جريدة العروة الوثقى عن الصدور وانتقال الشيخ محمد عبده إلى بيروت أخذ محمد رشيد رضا يتابع نشاط الأستاذ الإمام حيث اشتغل بالتأليف والتعليم في المدرسة السلطانية مدة خمس سنوات، وفي خلال هذه المدة بدأ قلم محمد رشيد رضا يشق طريقه في ميدان الكتابة في الصحف المحلية ويستلهم أفكار الأستاذين الأفغاني وعبده[٢].

وبعد مدة من الزمن افترق مؤسسا جريدة العروة الوثقى واتخذ كل منهما لنفسه أسلوباً معيناً للإصلاح حيث توجه الأفغاني إلى الآستانة، وكان يعتبر أن الإصلاح السياسي في الدولة ومقاومة الاستعمار هو المنطلق، وظل يوالي نداءاته حتى أواخر أيامه في الآستانة، أما محمد عبده فإن ثمة اتجاهاً إصلاحياً بدأ يتكون لديه أثناء إقامته في بيروت، يؤكد على التربية والتعليم في الإصلاح لا على العمل السياسي، وبدأ محمد عبده يتخلى عن تجربته السابقة (الاشتراك في الثورة العرابية ودعمها، ومحاربة الإنجليز، والتحريض السياسي ضد الاستعمار

(١) Asghar Ali Engineer, The Islamic State. P. 105 - 109 New Delhi 1980.
ومحمد رشيد رضا، المصدر السابق ص ٩.
(٢) محمد رشيد رضا، المصدر نفسه ص ١٠ و١١.

في العروة الوثقى) واتجه إلى العمل التربوي معلناً ابتعاده واشمئزازه من السياسة[1].

وفي سنة ١٣١٥ هـ ـ ١٨٩٨ م هاجر محمد رشيد رضا من بيروت إلى مصر احتجاجاً على التدابير البوليسية التي لجأ إليها السلطان عبدالحميد، وعلى استحالة التعبير عن الآراء والأفكار التي بدأ محمد رشيد رضا يتشبع بها من خلال صفحات «العروة الوثقى» وأخذ في ملازمة أستاذه محمد عبده والاستفادة منه، واستشاره في إصدار جريدة «المنار» لتكون صحيفة إصلاحية فوافق الأستاذ الإمام على ذلك، وصدر أول عدد منها بتاريخ ٢٢ شوال سنة ١٣١٥ هـ ـ ١٥ مارس سنة ١٨٩٨ م، وفي السنة الأولى من صدورها كانت جريدة أسبوعية تصدر في ثماني صفحات، وفي السنة الثانية تحولت إلى مجلة شهرية، وكانت جريدة المنار تنشر مقالات إصلاحية بقلم صاحبها إلى جانب مقالات أخرى دون توقيع كان يكتبها بعض رجال الإصلاح في مصر وعلى رأسهم محمد عبده وتلاميذه، وفي السنة الثالثة بدأت المنار بنشر تفسير محمد عبده للقرآن الكريم وباب خاص للفتاوى والإجابات على مسائل فقهية وشرعية، كذلك خصص أبواباً في أخبار الأمم الإسلامية وفي مراجعة الكتب والتعريف بها[2].

وسارت المنار في سنواتها الأولى وحتى عام ١٣٢٣ هـ ـ ١٩٠٥ م في وجهة «الإصلاح الديني» ولم تدخل في الموضوعات السياسية، سواء كانت السياسة العثمانية أو السياسة الإنكليزية، إلا أنها كانت تبرز الجانب الشوري الذي حرص عليه الإسلام في أحكامه. وكانت جريدة المنار ممنوعة من دخول الأقطار العربية الخاضعة بصورة مباشرة للسلطان عبدالحميد، وكانت المعركة الأولى التي أثيرت على صفحات جريدة المنار عندما بدأ محمد رشيد رضا بنشر بعض فصول كتابه القديم الذي ألفه في طرابلس بعنوان «الحكمة

---

(١) محمد رشيد رضا، المصدر السابق ص ١٢ و ١٣.
(٢) المصدر السابق ص ١٣ و ١٤.

الشرعية في محاكمة القادرية والرفاعية» والذي تصدى فيه للممارسات الغيبية والسحرية التي أدخلت على طرق الصوفية، واعتبر أبو الهدى الصيادي نفسه معنياً بهذا النقد. وبعد أن فشلت محاولة الأخير في احتواء محمد رشيد رضا عبر وعده إياه بالاستحصال له على أعلى «المراتب العلمية» من السلطان. لجأ أبو الهدى إلى إرهاب محمد رشيد رضا بالاعتداء على إخوته في القلمون ونهب محتويات مكتبته، كذلك استطاع جواسيس أبو الهدى في القاهرة أن يصلوا إلى مكتب «المنار» وأحدثوا به بعض التخريبات. وكان ذلك في عام ١٣٢٣ هـ ـ ١٩٠٥ م[1].

وفي هذه السنة توفي الشيخ محمد عبده الذي كان بمثابة الناصح الأمين لمحمد رشيد رضا فبدأ الأخير في الانخراط في السياسة وأخذ يدعو إلى إصلاح الدولة العثمانية ومحاربة الاستبداد الفردي والدعوة إلى حكم الشورى والدستور، وفي هذه الأثناء اتسعت حركة «تركيا الفتاة» في الخارج وقويت، وأعلنت معارضتها للسلطان عبدالحميد. وفي هذا الإطار تأسست في القاهرة لجنة أطلق عليها اسم «جمعية الشورى العثمانية» تولى رئاستها محمد رشيد رضا، وكان لهذا التحول أثر كبير في تحويل وجهة المنار. إذ بدأ محمد رشيد منذ ذلك الحين في كتابة مقالاته عن الاستبداد والسياسة الحميدية، وحكم الشورى وطرق إصلاح الدولة العثمانية[2].

وتكمن أهمية المنار أنها جاءت في مرحلة خطرة من التاريخ، ورافقت أحداث حوالي أربعين سنة من التاريخ العربي والعثماني، شكلت مرحلة انهيار الدولة العثمانية وبروز القومية العربية، وقد صدرت المنار كما ذكرت في عام ١٣١٦ هـ ـ ١٨٩٨ م وآخر ما طبع منها كان الجزء الثاني من المجلد الخامس والثلاثين سنة ١٣٥٤ هـ ـ ١٩٣٥ م، وكان محمد رشيد رضا قد توفي في هذا العام نفسه في ٢٢ أغسطس فوزع الجزء الثاني من المنار بعد وفاته[3].

---

(١) محمد رشيد رضا، المصدر السابق ص ١٤ و ١٥.
(٢) المصدر نفسه ص ١٥.
(٣) Asghar Ali Engineer. OP. Cit P. 105 - 109.

ومما زاد في أهمية المنار أنها حوت سلسلة مقالات محمد رشيد رضا طيلة هذه الفترة، وهذه المقالات بالإضافة إلى كونها محطات مهمة في مسار تطور فكر محمد رشيد رضا، ومرآة لانعكاس أحداث تلك المرحلة التاريخية المهمة في وعي فقيه مسلم تمثل مهمات الإصلاح وتكون الدولة الإسلامية في مرحلة انتصار الأمبريالية، فإنها بالإضافة إلى كل ذلك تشكل أهمية وثائقية باعتبار أن مؤلفات محمد رشيد رضا الأخرى تجد منطلقاتها وأحياناً نصوصها الأساسية في مقالات «المنار» نفسها. وإذا كان محمد رشيد رضا لا يوقع مقالاته في المنار فسبب ذلك أنه كان يتولى بنفسه تحرير معظم صفحاتها، أما مقالات غيره فتحمل أسماء أصحابها[1].

ونستعرض فيما يلي أفكار محمد رشيد رضا واتجاهاته لاسيما معارضته لحكم السلطان عبدالحميد من خلال النقاط التالية:

موقف محمد رشيد رضا من الدولة العثمانية:

وقف محمد رشيد رضا إلى جانب العرب ضد العثمانيين، ونفى التهمة التي وجهها السلطان عبدالحميد إلى العرب وأنهم يريدون الانفصال عن الدولة العثمانية والاستقلال في ظل دولة عربية موحدة. ومما قاله محمد رشيد رضا في هذا المجال ونشر في جريدة المنار: «إنني لا أعرف لهذه التهمة أصلاً. إلا ما كان من افتراء جواسيس السلطان عبدالحميد وطلاب المنافع عنده أو استغلال أوهامه، بل أقول إن هذه التهمة لم تكن معقولة في عهد السلطان عبدالحميد لأن النهوض بأمر الاستقلال إما أن يكون من جانب الأمة بما تتوسل به إليه من الجمعيات السياسية والعصابات المسلحة ـ ولم تتصد الأمة العربية لذلك البتة ـ وإما أن يكون من جانب الأمراء المستقلين بالإدارة في بعض الأقطار أو من دونهم من الزعماء أصحاب العصبية، ولم نعلم أن أحداً من أمراء جزيرة العرب أو من الزعماء في الولايات العربية العثمانية كان مظنة أو موضعاً لهذه التهمة إذ لا توجد شبهة يعتمد عليها في ذلك...»[2].

(١) محمد رشيد رضا، المصدر السابق ص ١٦.
(٢) المصدر السابق ص ١٩٧ و١٩٨.

وفي نفس الوقت يشجّع محمد رشيد رضا قيام دولة عربية مستقلة فيقول تحت عنوان «مصلحة العرب والمسلمين في الدولة العربية»: «إنما مصلحة العرب السياسية أن يكون لهم دولة مستقلة، وهذا أمر بديهي لا يختلف فيه عاقلان، فالعرب أمة من أقدم أمم الأرض وأعرقها في الاستقلال، ذات مجد عظيم، ومدنية عالية في التاريخ القديم والحديث، ولغة ممتازة في لغات العلم والأدب، وشريعة هي أعدل الشرائع المنزلة للبشر، وقد ضعفت هذه الأمة الكريمة وضعفت مزاياها ولغتها... وأن السواد الأعظم من العرب يدينون دين الإسلام، واللغة العربية هي لغة هذا الدين فلا تصح لمسلم عبادة بغير هذه اللغة، فبالدولة العربية تحيا لغة القرآن الكريم، وتحيا بحياتها شريعة الإسلام. فمن البديهي أن يكون الخير كل الخير للمسلمين في هذه الدولة إذا وجدت، وإن عقلاء المسلمين من غير العرب يعلمون هذا ولكنهم يرونه الآن متعذراً أو متعسراً...»[1].

ويستطرد محمد رشيد رضا في نفي التهم التي نسبت إلى خديوي مصر عباس حلمي باشا من أنه على اتفاق مع الإنكليز وأنه هو الذي مكن الاحتلال الإنجليزي من دخول مصر وبسط السلطة الفعلية فيها. ويرى محمد رشيد رضا أن كل هذه الأباطيل والتهم بفعل جواسيس السلطان عبدالحميد، وأن الخديوي عباس حلمي باشا لم يفكر يوماً ما في الاستقلال التام بمصر وتكوين دولة عربية جديدة كما أنه لم يتعاون مع الإنجليز، بل كان ضدهم دائماً، ويستدل محمد رشيد رضا على ذلك بالكتاب الذي نشره اللورد كرومر بعنوان «عباس حلمي الثاني» إذ صرح فيه بأن حياة عباس مع الاحتلال كانت حياة خلاف وشقاق لا يرجى معه اتفاق[2].

ثم يتحدّث محمد رشيد رضا عن كبار الشخصيات العربية في ولايات سوريا والعراق والعلماء والوجهاء فيذكر أنهم على ولاء تام للدولة العثمانية، بل

(١) محمد رشيد رضا، المصدر السابق ص ١٩٥.
(٢) المصدر السابق ص ١٩٨.

إنهم أشد تعصباً للترك من الترك أنفسهم حتى أنهم كانوا يفضلونهم على العرب، ويسترون ما يعرفون من سيئاتهم ويكبرون الصغير من حسناتهم بل يذكرون لهم فضائل ومناقب لا يعرف لها أصل، تلك هي حالة كبراء البلاد العربية وخاصتها في نظر محمد رشيد رضا والعامة تبعاً لهم لم يسمع لأحد منهم نبأة ظاهرة ولا دعوى خفية إلى عداوة الترك أو القيام عليهم أو الاستعداد لتأسيس حكومة عربية تستقل في البلاد، سوى ما كان من بعض الطوائف الصغيرة مثل شيعة الماسون التي كانت تسعى لجعل الأمير عبدالقادر الجزائري خديوياً لسورية، ولم تتهاون الدولة العثمانية في مقاومتهم والقضاء على أية حركة خارجة على الدولة[1].

ويرى محمد رشيد رضا أن معظم الكتابات التي كانت تكتب على صفحات بعض الجرائد بأقلام صغار الكتاب كان هدفها استغلال وسوسة السلطان عبدالحميد، ويستنكر محمد رشيد رضا على السلطان عبدالحميد حكمه الاستبدادي، وهاجمه بشدة، ودعا جميع العثمانيين على اختلاف أجناسهم ومذاهبهم إلى الوحدة لاستبدال الحكم الاستبدادي القائم بالحكم الشوري وفقاً لتعاليم الإسلام[2]. وامتدح محمد رشيد رضا شبان الترك الذين أسسوا جمعية الاتحاد والترقي ووصفهم بأنهم حملة الأقلام والآراء النيرة، وقد تعاون معهم بعض أهل الرأي من شبان العرب حتى أصبح شعب هذه الجمعية في سوريا أعظم منه في غيرها من الأقطار الأخرى، وأسس العرب بعض الجمعيات على غرار جمعية الاتحاد والترقي مثل جمعية الشورى العثمانية، وأدخلوا في لجنتها المركزية أشهر رجال الاتحاديين الذين كانوا في مصر وغيرهم من العثمانيين فكانوا طلاب الإصلاح من العرب في عهد السلطان عبدالحميد، وكانوا يشتغلون متعاونين مع جمعية الاتحاد والترقي في أوربا، وجمعية الشورى العثمانية بمصر وظلوا على ذلك التعاون حتى ظفروا بإعادة الدستور[3].

(١) محمد رشيد رضا، المصدر السابق ص ١٩٩ و٢٠٠.
(٢) عبدالكريم رافق، العرب والعثمانيون ص ٥٢٢.
(٣) محمد رشيد رضا، المصدر السابق ص ٢٠٢.

ويتناقض محمد رشيد رضا مع نفسه تناقضاً كبيراً، فهو كما رأينا في بداية حديثه عن الدولة العثمانية ينفي التهمة التي وجهها السلطان عبدالحميد إلى العرب في أنهم يريدون الانفصال عن الدولة العثمانية في ظل دولة عربية موحدة، ويذكر محمد رشيد رضا أن ما يكتب على صفحات بعض الجرائد بأقلام صغار الكتاب كان هدفها استغلال وسوسة السلطان عبدالحميد، وفي نفس الوقت يمتدح محمد رشيد رضا أعضاء جمعية الاتحاد والترقي. تلك الجمعية التي أعلنت عن هدفها وهو معارضة السلطان عبدالحميد وكان معظم أعضائها من الماسون كما سيأتي في الفصل السادس فمن المؤسف حقاً أن نرى شخصية عربية مثقفة ودارسة للشريعة الإسلامية تمتدح جمعية غالبية أعضائها غير مسلمين ويريدون قلب نظام الحكم في الدولة العثمانية الإسلامية وإسقاط الحاكم المسلم، ويذهب محمد رشيد رضا إلى أبعد من ذلك فيمتدح الجمعيات العربية التي تكوّنت لمعارضة الحكم العثماني بل ويترأس إحدى هذه الجمعيات وهي جمعية الشورى العثمانية. ومع هذا كله يتهم عبدالحميد بالهلوسة والوسوسة وأنه يصدق جواسيسه الكاذبين!

ويدافع محمد رشيد رضا بشدة عن التهم التي أثيرت حول عدم قدرة العرب على إنشاء دولة عربية مستقلة. فيذكر أنه لم يكن سببه خوف العرب من قوة الدولة العثمانية كما يتوهم الترك فإن العرب أقوى من اليونان والبلغار وغيرهما من الشعوب التي انفصلت عن الدولة العثمانية، وصارت دولاً مستقلة. ولم يكن سببه أيضاً تفرق العرب وتعذر إتفاق أمرائهم وزعمائهم كما يتوهم الكثيرون من الترك وغيرهم. ولا الجهل الضارب على البلاد العربية فإن محمد علي لما غزا الدولة العثمانية لم يكن من علماء السياسة والاجتماع، ولم يكن الشعب المصري على درجة عالية من العلوم والفنون التي تدفع الشعوب إلى الفتح والاستعمار، ويرى أن السبب الصحيح لسكون العرب وسكوتهم عن طلب استقلالهم وتجديد دولتهم ومجدهم الماضي التليد هو الإسلام وأوربا[1].

(١) محمد رشيد رضا، المصدر السابق ص ٢٠٢ و٢٠٣.

ولا أعلم كيف يكون الإسلام مانعاً للعرب في طلب استقلالهم عن الدولة العثمانية ولا يكون مانعاً عن تكوين الجمعيات السرية التي تقاوم الدولة العثمانية وتعارض حكمها والتي يرأس محمد رشيد رضا بعضها. إنه تناقض لدى محمد رشيد رضا واضح وصريح، وكيف يهاب العرب المسلمون أوربا كما يذكر رضا ولا يهابون دولة إسلامية وسلطاناً مسلماً، فما دام العرب المسلمون من القوة بالشكل الذي ادعاه محمد رشيد رضا أفليس الاحتلال الإنجليزي في مصر أولى بمقاومة العرب له، وأيضاً أليس من المفروض أن يستغل العرب المسلمون هذه القوة لإيقاف الدول النصرانية الأوربية من التدخل في شئون لبنان، أو مقاومة التسلل اليهودي إلى فلسطين؟!

ويفسر محمد رشيد رضا كيف يكون الإسلام وأوربا مانعاً للعرب عن طلب الاستقلال عن الدولة العثمانية فيقول: «دين الإسلام وسياسة دول أوربا سببان مستقلان أو سبب واحد مركب لكل جزء منها تأثير خاص في صرف العرب العثمانيين عن السعي للإستقلال، ولعله لو انفرد أي منهما لما صرفهم كلهم عن كل السعي واستعداد لذلك. أما الإسلام فقد أزال من نفوس العرب عصبية الجنسية إلا من غلبت عليهم البداوة فإنهم بما توارثوه من الغرائز والأخلاق لا يخضعون إلا لسلطة رؤسائهم الذين من أبناء جنسهم بل من رؤساء عشائرهم. وأما من غلبت عليهم الحضارة فما زالوا يألفون سلطة الأعاجم من الملوك والسلاطين الذين يتولون أمرهم من قبل الخلفاء العباسيين ويحكمون بشريعتهم ويؤيدون لغتهم ويتركون لغاتهم إليها، إلى أن هان عليهم الخضوع لسلطة الأعاجم المصرّين على أعجميتهم الذين لا يستمدون سلطتهم من خليفة قرشي عربي وهم الترك، بل هان عليهم ادّعاء هؤلاء الأعاجم للخلافة النبوية ورضوا بذلك واطمأنوا له لأنه مع إشرافه على مجموعهم المتفرق من شاهق القوة العسكرية، قد أطل على قلوبهم من سماء الفتاوي الشرعية، وتسرب إلى أفكارهم من باب المصلحة الإسلامية ذلك بأن أكثرهم من المنتمين إلى مذهب علماء السنّة الذين يوجبون طاعة المتغلب بالقوة، وإن لم يكن جائزاً لغير الإسلام من شروط الخلافة الشرعية، ومنها النسب القرشي

بإجماعهم، ومستندهم في ذلك رعاية المصلحة الراجحة وخوف الفتنة»[1].

ثم يمتدح محمد رشيد رضا الزيدية في اليمن الذين لم يخضعوا لسلطان الترك ولا دانوا لحكمهم بل ظلوا ينصبون الأئمة الحائزين للشروط الشرعية في مذهبهم، ويقاتلون الترك الذين يتصدون لفتح بلادهم حتى أعجزوهم مما اضطر الأتراك أن يعقدوا صلحاً مع إمام اليمن يحيى وأقروه على إمامته في قومه ووطنه بعد أن حاربوه وحاربوا سلفه أربعمائة سنة[2].

وكان محمد رشيد رضا كما ذكرت يندد بشدة سياسة السلطان عبدالحميد ويتهمها بالاستبدادية والقهر وكان كغيره من رجال الدولة العثمانية يتطلع إلى الدستور ويرون فيه المنقذ الوحيد الذي يخلصهم من جبروت عبدالحميد وقسوته، وأكبر دلالة على مدى تطلع محمد رشيد رضا إلى الدستور الخطبة التي ألقاها في حديقة الأزبكية بالقاهرة بمناسبة إعادة القانون الأساسي ومجلس المبعوثان في الدولة العثمانية نقتطف منها ما يلي: «هذا اليوم هو عيد للعثمانيين عامة وعيد المسلمين خاصة فإنه عيد بحكومة الشورى التي قررها الإسلام بقوله تعالى: **﴿وأمرهم شورى بينهم﴾**[3] وقوله: **﴿وإذا جاءهم أمر من الأمن والخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم﴾**[4].

لم يكن العقلاء في الأمة العثمانية يعدون على الأصابع فيموت الدستور بموتهم بل كان في الأمة كثير من أهل التربية العالية والمعارف السامية ولكنهم لم يكونوا منبثين في الأمة كلها ولا مشتغلين بإشراب روحها معنى الحكم الذاتي.

فلما رأوا أنفسهم قد سلبوا ما فيه سعادة الأمة وعزة الدولة وأنه لا

---

(١) محمد رشيد رضا، المصدر السابق ص ٢٠٣.

(٢) المصدر نفسه ص ٣٠٢ و ٢٠٤ وهاني فرحات، الثلاثي العاملي في عصر النهضة ص ٧٨ - ٨٧ الدار العالمية للطباعة والنشر ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

(٣) سورة الشورى: الآية ٣٨.

(٤) سورة النساء: الآية ٨٣.

سبيل إلى استرجاعه من الأعلى كما جاء أولاً بتدبير مدحت باشا وحسين عوني باشا وإخوانهما رأوا أن يطلبوه من جانب الأمة بتوجيه نفوس المتعلمين إليه فأنشأوا الجمعيات السرية التي ظلّت تسعى وتدأب وتصارع الصعوبات حتى أتيح لها الظفر الآن ونالت ما تتمناه»[١].

وكان محمد رشيد رضا وغيره من دعاة الدستور قد تعجلوا في أمرهم إذ لم يكن الدستور في الحقيقة مناسباً للأمة في ذلك الوقت كما ذكر ذلك السلطان عبدالحميد نفسه، فلم يكن له قاعدة عريضة تؤيده سوى طبقة صغيرة في الأمة العثمانية ممن يسمون أنفسهم أصحاب الآراء الحرة. وليس أدل على تسرع محمد رشيد رضا على معارضته لحكم السلطان عبدالحميد وتأييده لجمعية الاتحاد والترقي التي امتدحها وسمى أعضاءها بأصحاب الأفكار النيرة ونابغي الأمة وأصحاب الأدمغة الكبيرة إذ أنه بعد أن تسلمت هذه الجمعية زمام الحكم في الدولة العثمانية ورأت الأمة من مساوىء حكمهم ما جعلها تتمنى عودة الحكم الحميدي، وهكذا يعود رشيد رضا فيهاجم ما سماهم بأصحاب الأدمغة الكبيرة، ويستنهض الهمم العربية لتكوين دولة عربية موحدة تقف في وجههم. وهذا يدل دلالة واضحة في عدم سير محمد رشيد رضا على خُطى ثابتة في دعوته وعدم تبين للأهداف الصحيحة والسياسة المستقيمة فانجرف في تأييده لجمعية الاتحاد والترقي وغيرها من الجمعيات التي قامت في أنحاء الدولة العثمانية والتي تعارض حكم السلطان عبدالحميد وتعمل على إسقاطه من عرشه. وكان معظم هذه الجمعيات نشأت بتحريض من الدول الأوربية وبخاصة بريطانيا التي كانت ترحب بالشاميين الذين هاجروا إلى مصر ومنهم محمد رشيد رضا وتشجعهم على الكتابة بكل حرية في مهاجمة السلطان عبدالحميد وطريقة حكمه فتسير أقلام كتابها ومؤرخيها ومثقفيها على غير هدى من أمرها حتى إذا وصلت إلى ما تدعوا إليه تنبهت من غفلتها وفاقت من سباتها وعرفت أنها كانت تدعو إلى ضلال.

وهذا محمد رشيد رضا نموذج لأولئك الدعاة العرب الداعين لإعادة

(١) محمد رشيد رضا، المصدر السابق ص ١٣٤ - ١٣٦.

الدستور بعد أن أيد جمعية الاتحاد والترقي وقال فيها من كلمات المدح والتعظيم الشيء الكثير رأينا نماذج منه في السطور الماضية، بعد أن تولت هذه الجمعية يفيق محمد رشيد رضا من غفوته فيقول في خطبة له قرئت في موسم الحج في منى مهاجماً الاتحاديين: «إن زعماء هذه الجمعية الذين غلبوا الدولة على أمرها هم أوشاب من الملاحدة المارقين قد وصلوا إلى ما وصلوا إليه بكيد يهود سلانيك وشركائهم في النمسا وألمانيا أقوى أنصارهم ولذلك نرى أكبر همهم جمع المال. فلاهم على دين هذه الدولة فيغارون عليه، بل هم يقاومونه ويهدمونه، ولا هم من أصل راسخ فيها فيكونون أحرص على حياتها من أبناء سلاطينها..»[١] ولديّ الكثير من أقوال محمد رشيد رضا وغيره من القوميين العرب في جمعية الاتحاد والترقي، وما سببته هذه الجمعية من بلاء للعالم العربي والإسلامي حتى قضت عليه ومزقته في النهاية في الحرب العالمية الأولى. إلا أن هذه الدراسة خارجة عن نطاق بحثي أرجو إن شاء الله تعالى أن أعطي هذا الموضوع حقه من الدراسة في بحث مستقل في المستقبل القريب بإذن الله تعالى.

موقف محمد رشيد رضا من الغرب ومن الإنكليز:

لكي نلقي الضوء أكثر على أفكار محمد رشيد رضا ومدى ما وصلت إليه. أشير في إيجاز شديد إلى موقفه من الغرب ومن الإنكليز ذلك الموقف الذي كان له الأثر السيء على علاقته بالسلطان عبدالحميد.

يؤيد محمد رشيد رأي جمال الدين الأفغاني في عدم التخوف من تعلم الطلاب المسلمين في المدارس النصرانية ومن النشاط التنصيري في أوساط المسلمين، ويحصر محمد رشيد رضا خطر التعليم الأجنبي على المسلمين في حدود المسائل الفقهية مما يخرج المسلم عن دينه، ويميز رضا بين المدارس الكاثوليكية الأرثوذكسية من جهة والمدارس الإنجيلية الأميركية من جهة ثانية. فيقول: «وهذا الذي يتخوفونه على دينهم ليس ببعيد عن مدارس الكاثوليك

(١) محمد رشيد رضا، المصدر السابق ص ٢٣٣.

والأرثوذكس، ولا سيما مدارس الجزويت كما بلغنا من مصادر كثيرة تصل إلى درجة التواتر المعنوي من أنهم يلزمون أولاد المسلمين بجميع تقاليدهم الدينية حتى تعظيم الصور والتماثيل والاستغاثة بالقديسين. . .»[1].

ويقول محمد رشيد رضا في مشروع تعيين أمير أوربي على مصر «وقد فكرت طويلاً وتذاكرت مع بعض أفاضل المصريين فوجدتهم مجمعين على أن من أولى الضروريات لحسن الإدارة المصرية هو قيام الحكومة الإنجليزية بضمانة النظام في البلاد وكفالته. ومعنى ذلك أنها تراقب استتبابه والمحافظة على استمراره وعلى الدستور الذي يمنح لمصر، وألا تدع ذلك الدستور عرضة لتدخل الخديويين، ومتى تمت هذه الضمانة ومنح الدستور لا تبقى حاجة إلى نزع سلطة الحاكم من عائلة محمد علي ولا إلى تعيين أمير أوربي. . .»[2].

وكان محمد رشيد رضا يؤيد وجهة النظر الإنكليزية وبالذات اللورد كرومر فيما يتعلق بتأسيس دولة حديثة في مصر تقوم على الشريعة الإسلامية والقوانين الغربية، أي دولة وسط. لا إسلامية ولا غربية، وفي هذا يقول رشيد رضا: «وقد أدرك اللورد كرومر بصائب فكره أن هذا القسم هو الوسط الذي يرجى خيره بين المتنطعين في جمودهم والمتهتكين في تفرنجهم»[3].

ويقارن محمد رشيد رضا بين اتجاه الشيخ محمد عبده واتجاه السيد أحمد خان في الهند ـ وهي مقارنة يقتبسها من اللورد كرومر نفسه ـ فيقول: «إن مسلمي الهند لم يسبقوا مسلمي مصر إلى الاشتغال بالإصلاح وإنما فاقوهم بمدرسة العلوم الكلية (مدرسة عليكره) التي أسسها أحمد خان، وقد عزم الأستاذ الإمام محمد عبده أن يؤسس في مصر مدرسة خيراً منها ولكن المنية عاجلته قبل ذلك. . .». ويضيف: «وليعلم مسلموا مصر أن مدرسة العلوم في عليكره لم تنجح إلا لأن مؤسسيها كانوا من عهد زعيمهم السيد أحمد خان إلى

(١) محمد رشيد رضا، المصدر السابق ص ٩ و ٢٠.
(٢) المصدر نفسه ص ٢٧.
(٣) المصدر نفسه ص ٢٨.

الآن على وفاق مع السلطة الإنجليزية وتحسين للظن بها فكانوا خيراً لملتهم ممن جعلهم سوء الظن والكره بين معاد لعلوم الإفرنج النافعة وبين خائف من كل عمل نافع لملته. وأن الأستاذ الإمام كان على هذا الرأي أنه لا بد لنا من العمل النافع للإسلام والمسلمين مع تحسين الظن بأن الإنجليز لا يعارضوننا في ذلك ولا يمنعوننا مما ينفعنا إلا إذا أدخلنا فيه السياسة وقصدنا مضارهم ومقاومتهم، وحينئذ نكون أضر على أنفسنا وأنفع لهم كما هي سنة الله تعالى في كل جاهل ضعيف يقاوم عالماً قوياً»[1].

كما يقول محمد رشيد رضا: «إن مهادنة الاستعمار فيه خير ونفع للطرفين. وشرط تحقيق هذا النفع هو إلغاء المقاومة السياسية» وتتكرر مثل هذه النصوص كثيراً على صفحات المنار، وكأني ألمس محمد رشيد يقول للشعب أتركوا مقاومة الإنكليز واستكينوا وسالموهم واستفيدوا منهم، وانبذوا السياسة جانباً. ويأخذ محمد رشيد رضا على الأفغاني اهتمامه بالسياسة فيقول: «إنه أقدر من السيد أحمد خان على الإصلاح لولا أنه فُتن بالسياسة فحالت دون إتمام عمله في مصر ولم تمكنه من عمل يذكر في غيرها سوى ما كان يكتبه في أوربا من المقالات الموقظة»[2].

ويشرح محمد رشيد رضا «كنه الاستعمار» بالعبارات التالية: «إن غرض الأوربيين من كل بلاد يدخلونها بالفتح أو باسم الحماية أو الاحتلال المؤقت أو غير ذلك من الأسماء هو الكسب ولا ينمو الكسب إلا بالعمران فهم يرمون عمران البلاد التي يتبوأونها ومن ثم سموا ذلك استعماراً. وعمران كل بلاد ينمو ويعظم على قدر اتفاق أهلها مع المستعمرين عليه، وهذا الاتفاق يتوقف على أمور أولها في المرتبة معرفة كل من الفريقين للآخر ليكون في وفاقه وخلافه على بصيرة. ومن كان أعلم بالآخر كان أجدر بالفوز عند التنازع مع تساوي القوة فكيف إذا كان الأعلم هو الأقوى. . .»[3].

(١) محمد رشيد رضا، المصدر السابق ص ٢٨.
(٢) المصدر السابق ص ٢٩ و ٣٠.
(٣) المصدر نفسه ص ٣١.

أما حركات السخط التي كان يعبر عنها الشعب ضد المستعمر الإنكليزي فيقول عنها محمد رشيد رضا: «ثم إن الأوربيين يرون أن أعظم مثار للفتن التي ربما تفضي إلى الخطر على موارد كسبهم الذي يطلبونه بنشر مدنيتهم وباستعمارهم للأرض هو ما عليه عوام المسلمين من الاستعداد للتهيج باسم الدين ورب هيجة شؤمى يقوم بها بعض الدجالين الذين تعتقد العامة صلاحهم أو بعض زعماء السياسة تذهب بعمل سنين طويلة ـ لهذا كله كان من مصلحة الأوربيين في بلاد المشرق أن يوجد حزب نيّر الفكر محب للإصلاح الذي يعرّف العامة بقدر أنفسهم حتى لا يغرهم الغارّون ويدعوهم إلى أعمال إن أضرت بالأجانب قليلاً فهي تضر بهم كثيراً».

ويضيف أيضاً: «لا بد من حزب وسط بين العامة وبين المتفرنجين يكون له جانب إلى النظام والمدنية، وجانب إلى الدين النقي...».

الاتجاه القومي

عبدالرحمن الكواكبي:

ولد عبدالرحمن الكواكبي في حلب سنة ١٢٧١ هـ ـ ١٨٥٤ م[١]، وأسرة الكواكبي أسرة قديمة في حلب هاجر إليها أجدادهم منذ أربعة قرون، ولهم شهرة واسعة، وآثار مشهودة منها المدرسة الكواكبية في حلب، ونبغ منها جماعة من العلماء ورجال الإدارة ومنهم الشيخ أحمد بهائي بن محمد بن مسعود الكواكبي (١٢٤٥ هـ ـ ١٣٠٠ هـ ـ ١٨٢٩ ـ ١٨٨٢ م) والد عبدالرحمن الكواكبي الذي كان أحد مدرّسي الجامع الأموي الكبير[٢]، ويبدو أن أول من اشتهر بلقب الكواكبي[٣] هو محمد أبو يحيى الكواكبي ابن صدرالدين الأربيلي.

---

(١) اختلف المؤرخون في تاريخ ميلاد عبدالرحمن الكواكبي، فمنهم من يذكر أنه ولد عام ١٢٦٥ هـ ـ ١٨٤٨ م (أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث ص ٢٤٩)، ومنهم من يجعل مولده عام ١٢٧٠ هـ ـ ١٨٥٣ م (بطرس غالي، «الكواكبي والجامعة الإسلامية» مصر كتب قومية ٣٤ ص ٧)، ومهم من يذكر أنه ولد عام ١٢٦٦ هـ ـ ١٨٤٩ م (عبدالكريم رافق، العرب والعثمانيون ص ٥٢٤)، ولكنني أميل إلى أن عبدالرحمن الكواكبي ولد عام ١٢٧١ هـ ـ ١٨٥٤ م لأن ابنه الدكتور أسعد الكواكبي ذكر في مجلة (الحديث) أن والده قد ولد في هذه السنة. (محمد عمارة، الأعمال الكاملة لعبدالرحمن الكواكبي ص ٢٠ نقلاً عن مجلة الحديث، حلب سبتمبر سنة ١٩٢٥ م، ص ٥٤٢ ـ ٥٥٤).

(٢) جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر ص ٤٣٩.

(٣) في المعاجم أن الكوكب هو المسمار أو إبريق الحديد وتوقده جمعه الكواكب.
(سامي الدهان، عبدالرحمن الكواكبي نوابغ الفكر العربي ٢٣ ص ١٣ دار المعارف القاهرة ١٩٦٤ م).

ويقال إن السيد عبدالرحمن الكواكبي يتصل في نسبه بالإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه[1] وبهذا النسب ورثت الأسرة الكواكبية مجداً كبيراً بالإضافة إلى اشتغالهم بالعلوم المختلفة، وقد تلقى عبدالرحمن الكواكبي مبادىء العلوم في بعض المدارس الأهلية، ودرس العلوم الشرعية، كما أتقن العربية والتركية والفارسية، وعندما بلغ سن الثانية والعشرين من عمره خرج إلى ميدان الحياة العملية حيث عمل محرراً غير رسمي لجريدة «فرات»[2]، وهي الجريدة الرسمية التي كانت تصدرها الحكومة باللغتين العربية والتركية[3]. وبعد عام أصبح محرراً رسمياً لها، ثم أنشأ بعد ذلك جريدة سماها «الشهباء» سنة ١٢٩٥ هـ - ١٨٧٨ م بالاشتراك مع هاشم العطار، وهي أول جريدة عربية صدرت في حلب، ولم تطل مدة بقائها حيث أغلقها والي حلب آنذاك كامل باشا القبرصي الذي كان يكره الصحافة والحرية معاً، ويرى الغزي أن سبب إغلاقها هو تسرع عبدالرحمن الكواكبي ونقده اللاذع لأعمال الوالي وموظفي الولاية، بالإضافة إلى مهاجمة السلطان عبدالحميد في بعض الأحيان بأسلوب خفي، ونتيجة لهذا فقد أغلقت هذه الجريدة بعد صدور خمسة عشر عدداً منها. ثم عاد عبدالرحمن الكواكبي لإنشاء جريدة أخرى هي

---

(١) عباس محمود العقاد، تراجم وسير المجلد ١٧ (٣) ص ٢٣٤ دار الكتاب اللبناني، المجموعة الكاملة لمؤلفات العقاد.

(٢) الفرات جريدة أسبوعية أصدرها المؤرخ الوزير التركي جودت باشا والي حلب سنة ١٨٦٧ م وخصصها لنشر أخبار الولاية وأوامر الحكومة وإعلاناتها، وكانت تطبع باللغتين التركية والعربية، ثم أضيف إليها الأرمنية في ما بعد. ولكنها عادت فقط إلى اللغتين الأوليين، وفي سنة ١٩٠٩ م اتسع نطاقها وتحسنت عباراتها وأخذت تنشر المقالات المفيدة سياسياً واجتماعياً وزراعياً واقتصادياً حتى صارت كسائر الجرائد السيارة يقرأها التاجر والكاتب والصانع، وممن حرروا فيها أحمد مصطفى زاده وعبدالرحمن الكواكبي والشيخ كامل الغزي.

(٣) ز.ك. ليفين، الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث (في لبنان وسوريا ومصر) ص ١٥٥، ترجمه عن الروسية، بشير السباعي، الطبعة الأولى ١٩٧٨ م، دار ابن خلدون. بيروت... وأبو عوض أحمد وزميله، الحركات الفكرية والأدبية في العالم العربي الحديث ص ٤٨ و ٤٩ ط ٢، ١٩٨٣ م دار الثقافة.

جريدة «الاعتدال» سنة ١٢٩٧ هـ - ١٨٧٩ م بالاشتراك مع ميخائيل صقال، وكانت بامتياز سعيد بن علي شريف وكانت تصدر باللغتين العربية والتركية، ودعا فيها إلى تحسين النظم القائمة في الدولة العثمانية، ونشر التعليم بين السكان غير أنه لم يكن حظها بأحسن من سابقتها حيث ألغاها الوالي جميل باشا[1].

وكان عبدالرحمن الكواكبي في بداية كتاباته الصحفية مندفعاً في النقد والتجريح وكان ينادي بآراء غريبة على مثله، فأرادت الدولة العثمانية أن توقف هذا التيار، وأن تحول دون جريانه فأوصدت كل الأبواب لئلا يسير وراءه شباب غيره فيصعب الرتق، وتتفتح الأذهان لهذا اللون من التفكير، وقد ظل عبدالرحمن الكواكبي خمس سنوات يعمل بالصحافة الحلبية باللغتين العربية والتركية[2].

ولما بلغ عبدالرحمن الكواكبي الخامسة والعشرين عيّن عضواً فخرياً (بغير راتب) في لجنتي المعارف والمالية في سنة ١٢٩٧ هـ - ٩ مارس ١٨٧٩ م، ثم عين بعد عام واحد عضواً فخرياً كذلك في الأشغال العامة، ثم محرراً للمقالات، وعين بعدها مأموراً للإجراء (رئيساً لقلم المحضرين) في ولاية حلب، ثم عضواً فخرياً كذلك في لجنة امتحان المحامين، ولما بلغ التاسعة والعشرين من عمره جعلته الحكومة مديراً فخرياً لمطبعة الولاية الرسمية في سنة ٢١ ربيع الأول ١٢٩٧ هـ - ١٨٨١ م، ثم رئيساً فخرياً للجنة الأشغال العامة، ثم عضواً في محكمة التجارة بولاية حلب بأمر من وزارة العدلية ثم عاد مأموراً للإجراء في حلب سنة ١٣٠٤ هـ - ١٨٨٦ م[3].

وهذه المناصب التي شغلها الكواكبي على اختلاف أنواعها قد عجمت

---

(١) انظر المرجع السابق.

(٢) منير موسى، المرجع السابق ص ١٥١، ١٥٢.

(٣) سامي الدهان، عبدالرحمن الكواكبي ص ٢١.
ومحمد خلف الله، الكواكبي حياته وآثاره ص ١٢ - ١٧، مطبعة نهضة مصر القاهرة.

عوده، وصقلت مواهبه وكان في كل هذه المناصب موضع الثقة والإعجاب لعلو همته، وسمو نفسه، وسعة مداركه، وحبه لبني قومه، وسعيه في الإصلاح. غير أن هذه الأمور مجتمعة قد لفتت أنظار السلطة العثمانية إلى خطره فوقف له والي حلب جميل باشا بالمرصاد، وأخذ يراقب حركاته وسكناته، وبخاصة عندما رأى أن معظم ما يسطر في صحف الآستانة وبيروت من مقالات الطعن والتنديد مستمدة من قلم السيد عبدالرحمن الكواكبي، ولم يتحمل الأخير هذه المراقبة، فاستقال من وظيفته كمأمور الإجراء، وانفصل أيضاً عن محكمة التجارة عام ١٣٠٤ هـ - ١٨٨٦ م، وعمد إلى فتح مكتب للمحاماة خاص به[1].

غير أن هذا المكتب جاء ضغثاً على إبالة، حيث أزعج السلطة إذ أن هذا المكتب أصبح منتدى يأوي إليه الأعداء المتظلمون فيدلهم الكواكبي على الطرق التي يتوصلون بها إلى قهر الوالي والتخلص من ظلمه، ويشجعهم على رفع ظلاماتهم إلى السلطة العليا في الآستانة فاتسعت بذلك الهوة بين الوالي والكواكبي، وفي هذه الأثناء وقع خلاف بين الوالي وبين المستر هندرسون قنصل إنجلترا في حلب نزاع عنيف على مسألة سياسية وتطور بينهما فتم الاتفاق بين الباب العالي وسفارة إنجلترا في أن تنتدب السفارة أحد رجالها في السفر إلى حلب للتحقيق في الموضوع، فحضر المندوب وباشر أعماله سراً، واستعان على استجلاء الحقيقة بالكواكبي حيث كان يجتمع به خفية ويطلعه على الموضوع، وعلى حقيقته حتى عاد المندوب باقتراح عزل الوالي من حلب، وهنا تبدو شهامة الكواكبي حيث وقف إلى جانب الوالي ونصره على القنصل، بالرغم من البغض الذي يكنه للوالي، غير أن جواسيس وعيون الوالي يبلغون رئيسهم خلاف الواقع، ويوغرون صدره على الكواكبي، فأراد الأخير السفر إلى أنطاكية غير أن الوالي منعه من السفر، ولكن جماعته من أعيان حلب ووجهائها ممن نكبهم الوالي كانوا يزورون الكواكبي الذي كان يتمتع بأسلوب باهر يهتز له عظماء الدولة وأكابر الرجال. وفي نهاية الأمر

(١) سامي الدهان، المرجع السابق ص ٢١.

أصدر السلطان عبدالحميد أمره بعزل الوالي جميل باشا وإرساله والياً للحجاز، وتعيين الوزير عثمان باشا الأعرج والياً لحلب فوصلها في ١٩ ربيع الأول سنة ١٣٠٤ هـ - ١٨٨٦ م. شغل عبدالرحمن الكواكبي عدة مناصب منها رئاسة بلدية حلب، كما عيِّن رئيساً لغرفة التجارة مع رئاسة المصرف الزراعي... ولما كثر حساده قرر المسير إلى مصر سراً فغادر سورية في ٢٢ رجب سنة ١٣١٦ هـ - ١٨٩٩ م وهو في السابعة والأربعين من عمره، وأخذ ينشر مقالاته في جريدة «المؤيد»[1] تلك المقالات التي جمعت بعد ذلك في كتابه المشهور «طبائع الاستبداد» الذي طبع في القاهرة بعد كتابه «أم القرى» وقد أثار هذان الكتابان ضجة كبيرة في المابين السلطاني، وصدرت أوامر السلطان بمنع دخولهما إلى الولايات العثمانية. ولكن رغم هذا المنع فإن هذين الكتابين قد وصلا إلى حلب وولايات أخرى من الدولة العثمانية بصورة.. خفية[2].

وقد لقي عبدالرحمن الكواكبي في مصر إخواناً وأصدقاء من السوريين ممن هربوا قبله، وكانوا يعملون لحرية العرب واستقلالهم، فانضم إليهم، ومنهم الشيخ محمد رشيد رضا، ومحمد كرد علي، وإبراهيم سليم النجار، وطاهر الجزائري، وعبدالقادر المغربي، ورفيق العظم، وعبدالحميد الزهاوي وآخرون. وكلهم مشهورون في البلاغة والبيان والكتابة والفكر وقد ملأت كتاباتهم صفحات الجرائد المصرية ينادون بالحرية العربية.

(١) نشأت في مصر سنة ١٣٠٧ هـ - ١٨٨٩ م لصاحبها الشيخ علي يوسف والشيخ أحمد ماضي ثم خلصت لأولهما الشيخ علي يوسف بمعونة كثير من المشجعين والأثرياء، وأقبل كبار العلماء والكتاب السياسيين والأدباء المصريين على دعم المؤيد، ينشرون فيها مقالاتهم الوطنية، حتى أصبحت في غضون فترة قصيرة من الزمن الصحيفة الوحيدة التي تعبّر عن أماني الوطنيين، وتنطق بلسان مصر الشعبية، وكانت ذات خطة إسلامية تدافع عن حقوق المسلمين في كل مكان وكان من أبرز كتابها في مطلع عهدها الشيخ محمد عبده، وسعد زغلول، وقاسم أمين، وإبراهيم المويلحي، ومصطفى كامل في أول نشأته. وأمثالهم. (أديب مروة، المرجع السابق ص ١٩٦).

(٢) سامي الدهان، المرجع السابق ص ٢٤ - ٢٧.

وأقام عبدالرحمن الكواكبي في مصر قرابة عامين وهو يعمل في سبيل الحرية العربية ضد سياسة السلطان عبدالحميد كما وصفها في كتابيه اللذين سألقي الضوء عليهما في هذا الفصل بمزيد من التفصيل، وقد توفي عبدالرحمن الكواكبي يوم الخميس ٥ ربيع الأول ١٣٢٠ هـ - ١٤ يونيه ١٩٠٢ م.

وقد بلغت شهرته في مصر مكانة كبيرة فقربه الخديوي عباس الثاني وأعجب به وتوثقت الروابط بينهما. وكان الخديوي عباس يعمل من أجل تحويل الخلافة الإسلامية من الدولة العثمانية إلى العرب على أن يكون هو سلطانها الزمني، وشريف مكة خليفتها الروحي، وبهذا تصبح مصر بدلاً من الدولة العثمانية المركز السياسي الحقيقي للدولة الإسلامية، وكان مبعوثوا الخديوي عباس منتشرين في الأقطار العربية للدعوة لهذا الغرض. وقد ذكر عبدالرحمن الكواكبي اسم عباس الثاني في مقدمة كتابه طبائع الاستبداد ويقول بعض المؤرخين أن الخديوي عهد إلى الكواكبي بأن يطوف في بعض أنحاء البلاد العربية للدعوة للخلافة العربية بين القبائل والعشائر، وقد قام الكواكبي برحلة واسعة فطاف جزيرة العرب ومصر والسودان وتغلغل في إفريقيا والمحيط الهندي وبلغ كراتشي وبومباي، وامتدت رحلته ستة أشهر. كما طاف بسواحل الخليج العربي وسواحل إفريقيا الشرقية في طريق عودته[1].

آثار عبدالرحمن الكواكبي:

كتب عبدالرحمن الكواكبي منذ مطلع شبابه في الصحف والمجلات باللغتين العربية والتركية. فقد كتب في جريدة «فرات» وجريدة «الشهباء» و«الاعتدال» وكانت كتاباته في المطالبة بالإصلاح وفي الثقافة والعلم والدين والفقه. وهذه المقالات لم تجمع إلى اليوم، ولم يقم أحد بنشرها، وهي متفرقة في خزائن الموسرين والعلماء. وقد ذكر الأستاذ الطباخ أنه رأى عدداً منها في خزانة الوجيه السيد أسعد العنتابي بحلب[2]. ولا شك في أن دراسة هذه

(١) منير موسى: المرجع السابق ص ١٥٢ و١٥٣.
(٢) سامي الدهان، المرجع السابق ص ٤٠.

المقالات ونشرها يفيد الدارس في هذا المجال وفي هذا العصر في التعرف على أفكار هذا الرجل واتجاهاته، وكذلك معرفة الأسلوب العصري في الكتابة بالإضافة إلى معرفة الأفكار العامة السائدة في ذلك الوقت، ومن أعظم ما تركه الكواكبي للفكر العربي كتابيه «طبائع الاستبداد» و«أم القرى» وسأتناول هذين الكتابين بالدراسة فيما يلي:

أ - طبائع الاستبداد:

بعد وصول عبدالرحمن الكواكبي إلى مصر التف حوله عدد من الشباب والمثقفين الذين أعجبوا بأفكاره، وعرفه الشيخ محمد رشيد رضا صاحب «المنار» بالأستاذ الشيخ علي يوسف وتمكنت بين الرجلين أواصر الحب والتقدير، واتفقا على خطة في النشر والتحبير، وبدأت صحيفة المؤيد في سنة ١٣١٨ هـ - ١٥ أكتوبر ١٩٠٠م تنشر سلسلة مقالات عن الاستبداد تحت عنوان «اقتراح على المحررين والسياسيين» لكاتب عربي وكان يوقع باسم «مجيب» وكان الكواكبي يخفي اسمه خوفاً من بطش الباب العالي[1]. وكانت مقالاته شديدة اللهجة والجرأة لم يسبق لصحيفة عربية أن تطرقت إلى مثل ذلك من قبل، وكانت مشبعة بالصراحة والحرية والجرأة تحوم حول الاستبداد وتهاجم السلطان عبدالحميد وسياسته.

ولم تجمع أعداد جريدة «المؤيد» حتى الآن ولذلك لا أستطيع إبداء الرأي في هذه المقالات وطريقة عرضها في الجريدة، وقد جمع بعضها ولكنها لا تخلو من يد التحريف والتصحيف، فوقعت فيها أخطاء لم ترد في الأصل بيد كاتبها، لأنها ظاهرة الخطأ بينة في ذلك.

جاء عنوان الكتاب: «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، وهي كلمات حق وصيحة في واد، إن ذهبت اليوم مع الريح لقد تذهب غداً بالأوتاد. محررها هو الرحالة ك» أما غرض عبدالرحمن الكواكبي من مجموعة

(١) فاروق أبو زيد، أزمة الديمقراطية في الصحافة المصرية ص ٢٩، مكتبة مدبولي القاهرة.

هذه المقالات التي جمعت في هذا الكتاب والأسلوب الذي سار عليه في كتاباته فتظهر في المقدمة التي قال فيها: «وبعد، فأقول وأنا المضطر للاكتتام حسب الزمان الراجي اكتفاء المطالعين الكرام بالقول عمن قال: إني في سنة ثماني عشرة وثلثمائة وألف، وجدت زائراً في مصر على عهد عزيزها ومعزها حضرة سمي عم النبيّ العباس الثاني الناشر لواء الحرية على أكتاف ملكه، فنشرت في بعض الصحف الغراء أبحاثاً علمية سياسية في طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، منها ما درسته ومنها ما اقتبسته غير قاصد بها ظالماً بعينه ولا حكومة مخصصة إنما أردت بذلك تنبيه الغافلين لمورد الداء الدفين عسى يعرف الشرقيون أنهم هم المتسببون لما هم فيه فلا يعتبون على الأغيار ولا على الأقدار، وعسى الذين فيهم رمق من الحياة يستدركون شأنهم قبل الممات، ثم كلفني بعض الأعزاء لجمع شمل تلك الأبحاث تعميماً للفائدة، فأضفت إليها بعض زيادات وحولتها إلى هيئة هذا الكتاب»[1].

وهكذا يعترف المؤلف أنه زاد في الكتاب عما نشره في الجريدة ولعله غير أو بدل أو أضاف بعض الموضوعات بما تقتضيه الظروف والأحوال. كما اعترف أنه أخذ عن مصادر درسها وأخرى اقتبس منها، وقد بسط هذه المصادر في مقدمته التي قال فيها إنه لا يعرف للأقدمين كتباً مخصوصة في السياسة لغير الرومانيين الجمهوريين. وقال: إن لبعضهم مؤلفات سياسية أخلاقية مثل كليلة ودمنة ورسائل غريغوريوس اليوناني، ومحررات سياسية دينية كنهج البلاغة وكتاب الخراج وفي القرون المتوسطة لا تؤثر مؤلفات في هذا الفن لغير علماء الإسلام فهم ألفوا فيه ممزوجاً بالأخلاق كالرازي، والطوسي، والغزالي، والعلائي، وهي طريقة الفرس وممزوجاً بالأدب كالمعري والمتنبي وهي طريقة العرب، وممزوجاً بالتاريخ كابن خلدون وابن بطوطة وهي طريقة المغاربة». ثم يذكر أن المتأخرين الأوربيين توسعوا في هذا العلم وألفوا فيه كثيراً، وإن كثيراً من الترك ألفوا في أكثر مباحثه مؤلفات مستقلة وممزوجة مثل أحمد جودت باشا، وكمال بك، وسليمان باشا. وحسن فهمي باشا، وأما

(1) سامي الدهان، المرجع السابق ص ٤٣.

العرب فقليل منهم الذين طرقوا هذا المجال أمثال رفاعة بك وخير الدين التونسي، وأحمد فارس، وسليم البستاني، والمبعوث المدني[1].

هذه هي جملة المصادر التي رجع إليها الكواكبي في إعداد كتابه هذا، ولكنه لم يرشدنا إلى كل الكتب الغربية التي اقتبس منها، حتى تاه معاصروه فنسبوا بعض الآراء إلى جان جاك روسو، وبعضهم نسبها إلى مؤلف إيطالي مجهول. كما ذكر الكواكبي في كتابه هذا مجموعة آراء نسبها إلى «ألفياري» وترجمها بنصها مما دفع إلى الاعتقاد بأنه أخذ من هذا الكتاب الغربي، وذكر الأستاذ أحمد أمين في دراسته عن الكواكبي بأنه اقتبس كثيراً من أقوال ألفيري «Victor Alfieri» وهو كاتب إيطالي وشاعر مشهور عاش في الفترة بين (١٧٤٩ - ١٨٠٣ م) ونشأ في بيت نبيل وساح في أوربا نحو سبع سنوات، وألف كتباً كثيرة عن ماري ستيوارت وميروب، ودرس كتب فولتير وروسو ومنتسكيو وتشبع بآرائهم الحرة، وتعشق الحرية وكره الاستعباد أشد الكره. وتساءل الأستاذ أحمد أمين من أين وصلت إليه هذه الأقوال[2]؟ لأن الكواكبي لم يتقن لغة أوربية، ولعل الإجابة على هذا التساؤل ترجع إلى أن كثيراً من أحرار الأتراك كانوا يترجمون وهم في عواصم الغرب كثيراً من هذه الكتب، ولعل نسخة منها بلغت الكواكبي خفية في حلب أو لعل الإيطاليين كانوا على صلة بالسيد الكواكبي في حلب أو غيرها من الأقطار العربية وفيهم قناصل فخريون يتقنون العربية فترجموه له سعياً في خدمته أو إثارة للشعوب العربية آنذاك[3].

وعلى كل حال فالكتاب عبارة عن مجموعة مقالات وفصول أخذت من كل مصدر بنصيب، وقد أضاف إليها كاتبها ما خبر من حال الشعوب الإسلامية أعمل فيها فكره وعقله وعاطفته فجاءت في أساليب مختلفة ترتفع

(1) محمد عمارة، المصدر السابق ص ١٣٣ - ١٣٥، وعباس محمود العقاد، تراجم وسير ص ٢٩١.

(2) أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث ص ٢٥٨.

(3) سامي الدهان، المرجع نفسه ص ٤٤ و ٤٥.

طوراً إلى ذروة البيان وتنخفض طوراً إلى درجة المقالة العادية السطحية، ذلك لأن الرجل أول من كتب بالعربية في هذا الشكل. والكتاب في مجموعة مقالاته عرض لأسباب الاستبداد وآثاره ورغم أنه لم يذكر مستبداً معيناً إلا أن القارىء يلمح من خلال كتاباته صورة عبدالحميد(1).

ويقع هذا الكتاب في مقدمة وثمانية فصول. تحدث في المقدمة عن المصادر التي اعتمد عليها في كتابه، كما عرّف الاستبداد كتوطئة لبحوثه.

تحدث في الفصل الأول عن الاستبداد والدين، ورد على أقوال الغربيين الذين زعموا أن الاستبداد السياسي متولد من الاستبداد الديني، وبسط في كتابه موقف الإسلام من الاستبداد، وهو موقف يقتل الاستبداد بشتى أنواعه، وفي الآيات القرآنية آيات بينات للدلالة على ذلك. قال تعالى: ﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾ وقال تعالى: ﴿**وشاورهم في الأمر**﴾ وقال الكواكبي إنه لا يوجد في الإسلام نفوذ ديني في غير مسائل إقامة الدين، ولكن المسلمين أخذوا مما ليس في دينهم، واقتبسوا التعظيم وطاعة الكبراء على العمياء... ويرى الكواكبي أن هذه المقتبسات هي أمهات للاستبداد وسلاسل للاستعباد وهي التي أفسدت الأديان وأشقت الإنسان وأبعدته عن جوهر القرآن وعظمته(2).

وتحدث في الفصل الثاني عن الاستبداد والعلم، ويشبه الكواكبي الحاكم المستبد بالخائن القوي الذي يتصرف في أموال الأيتام وأنفسهم كما يهوى ما داموا ضعافاً قاصرين. ويذكر الكواكبي أن المستبد لا يتمكن من تحقيق استبداده إلا إذا كانت الرعية حمقاء تتخبط في ظلام الجهل وتيه العماء، والمستبد لا يخشى علوم اللغة أو علوم الدين بمختلف فروعها، ولكن ترتعد فرائصه من علوم الحياة مثل الحكمة النظرية، والفلسفة العقلية، وحقوق الأمم وطبائع الاجتماع، والسياسة المدنية والتاريخ المفصل والخطابة

(1) محمود صالح منسي، حركة اليقظة العربية ص ٩٨.
(2) محمد عمارة: الأعمال الكاملة لعبدالرحمن الكواكبي ص ١٤١ - ١٥٢.

الأدبية ونحو ذلك من العلوم التي توسع العقول وتعرف الإنسان ما هي حقوقه، فالعلم له سلطان أقوى من كل سلطان، ولذلك لا يحب المستبد أن يرى وجه عالم عاقل يفوق عليه فكراً فإذا اضطر إليه اختار الغبي المتصاغر المتملق، وعلى هذا فبين الاستبداد والعلم حرباً دائمة(1).

أما الفصل الثالث فقد تحدث فيه الكواكبي عن الاستبداد والمجد، ويقصد المؤلف بالمجد هو إحراز المرء مقام حب واحترام في القلوب وهو مطلب طبيعي شريف لكل إنسان ولا ينال إلا بنوع من البذل في سبيل الجماعة والإنسانية، ولكن الاستبداد يغالب المجد ويقيم مكانه التمجيد. والمتمجدون هم أعداء للعدل أنصار للجور يتزاحمون على أقدام المستبد الذي يتخذهم لجاماً لتذليل الرعية وهم أعوانه يشاركونه في استبداده لقاء انتفاعهم منه، فهم العصابة التي تعينه على الظلم والقهر بعضهم من العلماء ورؤساء الأديان والموظفين والقادة والمراتب العالية في الأمة التي تشقى بهم(2).

وفي الفصل الرابع يتكلم عن الاستبداد والمال، فيرى أن الحيوان يلتمس رزقه من الله تعالى بينما الإنسان يلتمسه عند أخيه. ثم يرى أن الرجال تقاسموا مشاق الحياة قسمة ظالمة، فأهل السياسة ومن يلتحق بهم والذين لا يتجاوز عددهم ٥٪ يتمتعون بنصف أموال البشرية ينفقونها على ترفهم وملذاتهم الخاصة ولا يفكرون بالفقراء الجائعين، بينما باقي البشرية في النصف الثاني ومرد ذلك إلى الاستبداد فقط... ولهذا قامت جمعيات ومنظمات تسعى إلى التساوي والتقارب بين أفراد البشر لتمحو عار الاستبداد المالي الذي أنتج أناساً يملكون الأراضي الواسعة، وعاشت طبقة لا تجد أرضاً تنام عليها، ويختم الكواكبي حديثه بقوله: «فإذا لم تستدرك حكومات الشرق هذا الخلل بقانون تسنه زاد الفقر وطغى المحتكرون وفسدت الأخلاق وعم الاستعمار.

(1) محمد عمارة، المصدر السابق ص ١٥٣ - ١٥٧.
(2) المصدر نفسه ص ١٥٨ - ١٦٧.

ويناشد الكواكبي الحكومات في تطبيق مبدأ المساواة والحرية والعدالة بين البشر»[١].

ويفصل الحديث في الفصل الخامس عن الاستبداد والأخلاق. فيرى الكواكبي أن الاستبداد يضعف الأخلاق الحسنة ويفسدها، ويجعل الإنسان يكفر بنعم مولاه، لأنه لا يملكها حق الملك ليحمده عليها حق الحمد ويجعله حاقداً على قومه لأنهم عون لبلاء الاستبداد عليه، وفاقد حب وطنه لأنه غير آمن على الاستقرار فيه ويود لو انتقل منه... لا يذوق في الكون لذة نعيم غير بعض الملذات البهيمية. والاستبداد يسلب الراحة الفكرية فيضني الأجسام فوق ضناها بالشقاء فتمرض العقول ويختل الشعور على درجات متفاوتة في الناس. ولا غرابة في تحكم الاستبداد على الحقائق في أفكار البسطاء، وإنما الغريب إغفاله كثير من العقلاء ومنهم جمهور المؤرخين الذين يسمون الفاتحين الغالبين بالرجال العظام، وينظرون إليهم نظر الإجلال والاحترام لمجرد أنهم كانوا أكثروا في قتل الإنسان. وقد يظن بعض الناس أن للاستبداد حسنات مفقودة في الإدارة الحرة فيقولون مثلاً: الاستبداد يلين الطباع فيلطفها، والحق أن ذلك يحصل فيه عن فقد الشهامة لا عن فقد الشراسة. ولما كان ضبط أخلاق الطبقات العليا من الناس أهم الأمور أطلقت الأمم الحرة حرية الخطابة والتأليف والمطبوعات مستثنية القذف فقط. هذا وقد أجمع الأخلاقيون على أن المتلبس بشائبة من أصول القبائح الخلقية لا يمكنه أن يقطع بسلامة غيره منها وهذا معنى «إذا ساءت فعال المرء ساءت ظنونه» وفي نهاية هذا المقال الطويل الذي أشرنا إليه في هذه السطور القليلة يقول الكواكبي: «... وما أحوج الشرقيين أجمعين إلى حكماء لا يبالون بغوغاء العلماء المرائين الأغبياء والرؤساء القساة الجهلاء فيجددون النظر في الدين، نظر من لا يحفل بغير الحق الصريح نظر من يريد وجه ربه لا استمالة الناس إليه»[٢].

---

(١) محمد عمارة، المصدر السابق ص ١٦٨ - ١٧٧.

(٢) المصدر نفسه ص ١٧٨ - ١٨٨.

وفي الفصل السادس يتحدث عن الاستبداد والتربية. فيقول: «إن الاستبداد يفسد الأخلاق ويهدم ما تبني التربية، أما العبادات فالاستبداد لا يمسها لأنها لا تلائمه في الأكثر لهذا تبقى الأديان في الأكثر غير مأسورة إذا اقتصرت على كونها عبادات مجردة لأنها تفيد في تطهير النفوس شيئاً. لذا ألفت النفوس أن تلجأ إلى الكذب والرياء والخداع والنفاق في ظل الاستبداد فلا تأنف بعد ذلك من أن تستعمل هذه الطبائع مع الرب والأب والأم والأسرة حتى مع النفس، والحكومة العادلة تعنى بالنسل في زواجه وأولاده ومعايشه وآدابه فيعيش النسل سعيداً بعمله ينعم بالرزق. ولكن الحكومات المستبدة تبعث الحيرة وتميت الآمال، ويعللون النفس بسعادة أخروية ويسلونها بمثبطات تهون من حياتهم الذليلة فلا يتلذذون مما يملكون ويهبون أولادهم عبيداً للسلطة لأنهم يائسون من إصلاحهم في ظل الأسر والاستبداد يضطر الناس إلى استباحة الكذب والتحيل والخداع والنفاق والتضليل»[١].

أما الفصل السابع فيتحدث الكواكبي عن الاستبداد والترقي فيقول: «إن الترقي يكون في الصحة والقوة والعلم والمال، والإنسان يترقى ما لم يعترضه مانع يسلب إرادته كالعجز أو الاستبداد، فالاستبداد يسير بالإنسان إلى الانحطاط والتأخر والفناء فيشعر أنه كالحيوان لا يهمه غير حفظ حياته الحيوانية»، وينادي الكواكبي قائلاً: «فعلى قادة الأمم أن يرفعوا الضغط عن العقول لتنطلق في سبيلها نحو النمو وتمزق حجب الأوهام وأن يقنعوا الناس بأنهم خلقوا لغير الذلة والمسكنة، وأن يحركوا قلوبهم بخطابات مثيرة تدفعهم إلى اليقظة والنور وترفع عنهم ستر التأخر، فالأمم قد سبقتهم ألوف المراحل، وأن التقلب على فراش البأس ووسادة اليأس مضر بالهمم، ويضع الكواكبي نموذجاً مثالياً في إثارة الشعور وإيقاظ الهمم وهداية أبناء الشعب وإبعادهم عن العبودية والذل، ويلفت أنظار المسلمين إلى الأحاديث الشريفة التي تنكر الظلم. ثم يحث العرب كافة من غير المسلمين على الاستنارة بالعلم والاتحاد

---

(١) محمد عمارة، المصدر السابق ص ١٨٩ - ١٩٧.

الوطني والوفاق الجنسي دون المذهبي لعلهم يترقون فيصطدم الأجنبي بجدار ترقيتهم وعلمهم، ولا يطمع في الاستيلاء عليهم. ثم يقول إن الاستعمار الغربي مهما مكث في الشرق لا يخرج عن كونه تاجراً ليستمتع بوسائل الشرق وغناه لا يخدم العلم فيه، وها هم الهولانديون في الهند وجزائرها، والفرنسيون في الجزائر لم يسمحوا لأهلها بقراءة جريدة ما، والإنجليزي يفضل قديد بلاده وسمك بحاره على طري لحمنا وسمكنا ثم يتجه الكواكبي إلى الغرب فيحذره من ظلمه للشرق ويذكره بفضل الشرق عليه فيقول: «دعونا وشأننا. إننا نقرر بأنفسنا. فمكنونا من العيش كما نريد» كما يكيل اللوم على الشرق لتواضعه وتظاهره وتصاغره. ثم يتساءل الكواكبي ويقول: «وكأني بسائلكم يقول: هل بعد اجتماع هذه القوات في الغرب واستيلائه على أكثر الشرق من سبيل لنجاة البقية؟ فأجيب قاطعاً غير متردد: إن الأمر مقدور ولعله ميسور. ورأس الحكمة فيه كسر قيود الاستبداد. وأن يكتب الناشئون على جباههم عشر كلمات وهي: ١ ـ ديني ما أظهر ولا أخفي، ٢ ـ أكون حيث يكون الحق ولا أبالي، ٣ ـ أنا حر وسأموت حراً، ٤ ـ أنا مستقل لا أتكل على غير نفسي وعقلي، ٥ ـ أنا إنسان الجد والاستقبال لا إنسان الماضي والحكايات، ٦ ـ نفسي ومنفعتي قبل كل شيء، ٧ ـ الحياة كلها تعب لذيذ، ٨ ـ الوقت غال عزيز، ٩ ـ الشرف في العلم فقط، ١٠ ـ أخاف الله لا سواه[1].

وفي الفصل الثامن والأخير يتحدث عن الاستبداد والتخلص منه فيستقرىء التاريخ ليستنتج منه أن الإنسان عاش دهراً طويلاً يسوسه الأقوياء والأذكياء على أنظمة مختلفة في القواعد رائدها العدالة الوجدانية أو النظام التقليدي، وأكثر الناس لم يهتد إلى طريق مثالي في الحكم، لأن مشكلة الحكم أقدم مشاكل البشر، والغربيون جالوا في هذا السبيل وقرروا مسائل كثيرة ما تزال في أخذ ورد عند التطبيق، ويطرح الكواكبي خمسة وعشرين مبحثاً يدعو إلى تدقيقها، فيتساءل ما هي الأمة والحكومة والحقوق العمومية والتساوي فيها

(١) محمد عمارة، المصدر السابق ص ١٩٨ ـ ٢١٦.

والحقوق الشخصية، وما هو الأصلح للحكم: أهو المطلق أم المقيد؟ وما هي وظائف الحكومة وحقوقها وطاعة الأمة لها، وتوزيع الضرائب والإعداد للدفاع، ومراقبة الحكومة، ورعاية الأمن، وحفظ السلطة في القانون، وتأمين العدالة القضائية وحفظ الدين والآداب، وكيف توضع القوانين وتوزع الوظائف والأعمال. أهي برأي الحاكم أم برأي الأمة، وكيف يفرق بين السلطات السياسية والدينية والتعليمية وكيف يعم التعليم ويتوسع في الزراعة والصناعة والتجارة، وكيف يكون رفع الاستبداد ونيل الحرية فيجد أنه على خمسة وعشرين أسلوباً[1].

ويقول كل هذه المباحث تحتاج إلى تدقيق عميق وتفصيل طويل. ويقول إن قواعد رفع الاستبداد تتمثل فيما يلي: ١ ـ الأمة التي لا يشعر كلها أو أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية. ٢ ـ الاستبداد لا يقاوم بالشدة إنما يقاوم باللين والتدرج. ٣ ـ يجب قبل مقاومة الاستبداد تهيئة ماذا يستبدل به الاستبداد.

ويستشهد بقول ألفياري: «لا يفرحن المستبد بعظم قوته ومزيد احتياطه فكم من جبار عنيد جند له مظلوم صغير» فهو يرى أن الضعيف قد يخذل المستبد الكبير ولا يكون ذلك إلا بالتعليم وإقناع الرأي العام، ويعتقد الكواكبي أن رئيس الوزراء المستبد ورئيس قواده أو رئيس الدين عنده هم أقدر الناس على الإيقاع به، وهو يداريهم تحذراً، وإذا أراد إسقاط أحدهم يوقعه بغتة، ثم يشير إلى ترتيب المقاومة والاستعداد الفكري وتعميمه وذلك بإشعار الأمة آلام الاستبداد. ودفعها إلى أن تحكم نفسها بنفسها وبذلك يتم السير الطبيعي لسنة الكون[2].

وقد نادى الكواكبي بالملكية المقيدة، وبأن تكون الحكومة على أي شكل شريطة أن تخضع لرقابة شعبية فعالة، فالجمهورية والملكية على حد سواء

(١) محمد عمارة، المصدر السابق ص ٢١٦ ـ ٢٢٤.
(٢) المصدر نفسه ص ٢١٧ ـ ٢٢٧.

مقبولتان عنده على هيئة حكم «أرستقراطي استشاري بشرط أن تكفلا الحرية والمساواة للناس[1].

هذا هو كتاب «طبائع الاستبداد» ومجموعة مقالاته، والكتاب في مجموعه موجه ضد السلطان عبدالحميد الثاني، فهو الحاكم المستبد الفعلي المطلق في نظر عبدالرحمن الكواكبي، وحكومته هي حكومة الاستبداد الفاسدة، وطرقه وسبل التخلص منه، وبسط أسباب وجوده في الأمة فنقل نظريات الغربيين والمشارقة في تعريف الحرية، وما عرفه الرجل خلال دراسته، وقد أخذ على الكواكبي أنه نظري فحسب ولم يدعم كتاباته بمشاهدات ووقائع رآها أو مر بها أو سمع عنها، فلم يبسط القول في حالة بلاد الشام، لم يضرب أمثلة صريحة عن تسلط العثمانيين وتحكمهم في العالم العربي ولم يتطرق إلى ذكر أشخاص معينين بل كانت كتاباته عامة وإن كان مقصده واضح في المعنى بل وفي اللفظ في كثير من الأحيان مثلما ذكر في المقدمة التي ذكرتها في أول حديثي عن هذا الكتاب. فما أسباب هجرته من بلاد الشام إلى مصر؟ نراه يذكر ذلك إجمالياً في الفصل الثاني حين يقول: «... والغالب أن رجال الاستبداد يطاردون رجال العلم وينكلون بهم فالسعيد منهم من يتمكن من مهاجرة دياره...» فالكواكبي كان يعيش في الشام، ولم يكن هناك حاكم في العالم العربي سوى الدولة العثمانية التي يتربع السلطان عبدالحميد على عرشها، فالمستبد في رأي الكواكبي الذي يحاول عدم ذكر اسمه هو عبدالحميد.

ولعل السبب الذي حدا بالكواكبي إلى عدم ذكر اسم السلطان أو إحدى الشخصيات الحاكمة هو مخافة أن يصطدم بأحد الحكام الموالين للدولة العثمانية، فهو لا يريد أن يأخذ عليه أحد أي انتقاد صريح، وقد اضطر إلى حذف فصل وإضافة آخر وتعديل الكتاب قبل طبعه. مع ذلك كله فلم يجد طابعاً ينشره جملة حتى جاء رجل سوري الأصل مصري الجنسية والوطن اسمه إبراهيم فارس صاحب مكتبة الشرق فاعتنى بنشره وجعله موقعاً برمز

(١) ز. ك. ليفين، المرجع نفسه ص ١٥٦.

الرحالة «ك» وذلك في أرض الكنانة لأواخر القرن التاسع عشر على ما كانت عليه النهضة والحرية آنذاك بالنسبة إلى بلاد الشام، هذا وقد أرسل السلطان عبدالحميد مبعوثيه لجمع نسخه وإتلافها لئلا يشيع هذا الفكر الخطير بين الناس، وقد حرّم دخوله إلى الأراضي والولايات العثمانية فقد كان الكتاب على جرأة نادرة حين يطالب بالحرية وقلع الاستعباد وخلق مدنية فاضلة.

وكما سبق أن ذكرت بأن كتاب الكواكبي هذا لا يعدو أن يكون قد وضع أسس ورسم معالم لمدينة فاضلة، وجمهورية مثالية كجمهورية أفلاطون ومدينة أفلاطون رسم لها الأصول والطرق، وبسط طريقة العيش بين الأفراد وصلتهم بالحكام في ديمقراطية لم تحققها إلى اليوم جمهورية في العالم على الشكل الذي أراده وتخيله، لذلك كان في نظر الكثيرين خيالياً بعيداً عن الواقع يستمد آراءه من الإنسانية الكاملة والأخلاق الفاضلة والأحكام العادلة، فكأنه يتحدث عن أحلام وآمال لا يمكن أن تتحقق لعصره وزمانه[1].

وكان الأولى بعبدالرحمن الكواكبي أن يعالج في كتابه هذا واقع الدولة العثمانية المسلمة والشعوب الإسلامية، ويتجنب الأفكار الخيالية التي ليس لها نتائج إيجابية مرضية بل على العكس قد تسبب بلبلة في الأفكار لدى بعض العامة وضعاف العقول.

إن واقع الدولة العثمانية الإسلامية لأجدر بأن يعالج فهي تعاني من أزمات شديدة سبقت الإشارة إلى معظمها، ومنها تكالب الدول الأجنبية عليها وتآمرها والنظر إليها نظرة الأسد إلى الفريسة في الوقت الذي كانت الدولة العثمانية في عهد السلطان عبدالحميد الثاني تعاني من اضطرابات وحركات فكرية في داخل الإمبراطورية. بالإضافة إلى الديون المتراكمة عليها، كل هذه الأمور مجتمعة هي أولى وأجدر بقلم الكواكبي من أمور لا تؤدي إلى شيء أكثر من التفكك والحركات الانفصالية في جسم الدولة العثمانية.

(١) سامي الدهان: المرجع السابق ص ٥٣.

ب ــ أم القرى[1]:

«أي ضبط مفاوضات ومقررات مؤتمر النهضة الإسلامية المنعقد في مكة المكرمة سنة ١٣١٦ هـ».

وهذا كتاب آخر للكواكبي لا يختلف كثيراً عن الكتاب الأول «طبائع الاستبداد» في أسلوبه ومنهجه والهدف من تأليفه، وهذا الكتاب كسابقة هو نسج من خيال الكواكبي. ألفه في حلب، وبيضه ابنه الدكتور محمد أسعد، ويقول عنه صديق الكواكبي الشيخ كامل الغزي إنه أطلعه على الكتاب قبل رحيله إلى مصر مراراً. وقد أعاد الكواكبي تنقيح هذا الكتاب في مصر ونشره فيها سنة ١٣١٨ هـ ـ ١٩٠٠ م ثم نشره الأستاذ محمد رشيد رضا في «المنار» سنة ١٣٢٠ هـ ـ ١٩٠٢ م، ولكن طبعة «المنار» تختلف عن الطبعات الباقية لأنها حذفت أشياء عن الدولة العثمانية، وهي كذلك منقحة ومزيدة بدليل ما قال صاحب المنار فيها: «وقد وعدنا جامع الكتاب بتنقيح النسخة التي سننشرها في المنار وبإضافة زيادات إليها هدت إليها الحنكة والاختيار»[2].

لهذا لا نستطيع أن نحكم على الكتاب كما خرج من قلم مؤلفه فقد تولاه الزمان بالتصحيف والتحريف بعد وفاته، وصدر في حياته منقحاً بقلم السيد محمد رشيد رضا أو بقلم الشيخ محمد عبده كما قال الأب شيخو[3] فقد كانا مشهورين في مصر ومعروفين بأسلوبها الأدبي وبيانهما الإنساني قبل أن يفدا إلى مصر.

(١) طبع بعنوان «سجل مذكرات جمعية أم القرى أو مؤتمر النهضة الإسلامية المنعقد في مكة المكرمة سنة ١٣١٦ هـ، جامعة السيد الفراتي كاتب الجمعية» ونشر في المجلد الخامس من مجلة المنار الإسلامية بمصر ١٣٢٠ هـ وطبع على نفقة إبراهيم فارس صاحب مكتبة الشرق بمصر.

(٢) سامي الدهان، المرجع السابق ص ٥٥.

(٣) سامي الدهان، المرجع السابق ص ٥٦ نقلاً عن تاريخ الآداب العربية في الربع الأول من القرن العشرين. تأليف الأب لويس شيخو، نشرت تباعاً في المشرق ٣٨٣/٢٣ ثم في بيروت ١٩٢٦ م.

وأسلوب عبدالرحمن الكواكبي في كتابه هذا قريب من أسلوب الشيخ محمد رشيد رضا والشيخ محمد عبده، وهو أسلوب الفحول لذلك العصر، فقد اختلط على الناس كما قال المؤرخون لزمانه، وحار الأدباء في نسبته إلى أحد المشهورين، وتخبطوا في معرفة صاحبه حتى انكشف للناس اسمه، فأعجبوا به أيما إعجاب.

أما من حيث الفكرة التي أتى بها الكواكبي في هذا الكتاب فقد أخذ أو تأثر بفكرة الأفغاني في عقد المؤتمر الإسلامي، وشرحها شرحاً مطولاً في كتابه الذي صدر باسم سجل جمعية أم القرى، وضمن هذا الكتاب أعمال المؤتمر الذي لم يكن عقده. وكان الكواكبي يشبه تارة الشيخ محمد عبده، وتارة جمال الدين الأفغاني، وتارة الشيخ محمد رشيد رضا في الأسلوب والفكر[1].

وجاء هذا الكتاب نتيجة تصور الكواكبي أن جماعة من المسلمين اجتمعت في مكة في ١٥ ذي القعدة سنة ١٣١٦ هـ ـ ١٨٩٨ م وأن كل قطر إسلامي أوفد عضواً يمثله في هذه الجمعية، وأنهم اختاروا العضو المكي رئيساً لهم، واجتمعوا قبيل الحج للتداول في أمور المسلمين يعرضون الأدواء ويصفون الأدوية، ويشخصون الأمراض ويبسطون العلاج.

وقد اعتبر الكواكبي عرب الجزيرة هم ومن تبعهم من العشائر القاطنة بين الفرات ودجلة والنازحين إلى إفريقيا مؤسسو الجامعة الإسلامية لظهور الدين فيهم ووجود الحرمين الشريفين في أرضهم، وقد تضمن كتابه هذا برنامجاً سياسياً يستهدف استقلال الأمة العربية عن الخلافة العثمانية ويطالب

(١) يقول رشيد رضا في المنار ٢٧٩/٥: «وقد كنا على وفاق معه في أكثر مسائل الإصلاح حتى إن صاحب الدولة مختار باشا الغازي اتهمنا بتأليف الكتاب عندما اطلع عليه وربما نشير إلى المسائل التي خالفنا فيها الفقيد في هامش الكتاب عند طبعه، وأهمها الفصل بين السلطتين الدينية والسياسية».
(سامي الدهان، المرجع السابق ص ٥٦).

برد الخلافة نفسها إلى الأمة العربية، فهي لهم كما كانت لآبائهم من قبل[1]، ذلك لأنهم هم المؤهلون لإعادة مجد الإسلام، وذلك لأن العناية الإلهية حمتهم من الفساد الخلقي الذي ألم بالأتراك، وكان الكواكبي يعتقد أن السلاطين العثمانيين لم يكونوا مسلمين مخلصين لإسلامهم، لأنهم قدموا مصالحهم السياسية التوسعية على مصالح الإسلام الحقيقية[2].

وقد حوى هذا الكتاب دراسة شاملة للعالم الإسلامي جاءت على شكل مناقشات دارت على ألسنة أعضاء ذلك المؤتمر الذي تخيله يعقد في مكة في موسم الحج، ففي هذا المؤتمر اثنان وعشرون عضواً يمثلون شعوب العالم الإسلامي، وكان أهم ما انتهى إليه المؤتمرون من قرارات تكوين جمعية دعاها «جمعية تعليم الموحدين» ويستطرد في بيان نظام الجمعية ووظائفها ومكان انعقادها الرسمي في مكة لا إستانبول[3].

ويكني عبدالرحمن الكواكبي نفسه بالسيد الفراتي ويقول في مقدمة كتابه هذا: «إنه لما كان عهدنا هذا وهو أوائل القرن الرابع عشر عهداً عم فيه الخلل والضعف كافة المسلمين، وكان من سنة الله في خلقه أن جعل لكل شيء سبباً فلا بد لهذا الخلل الطارىء والضعف النازل من أسباب ظاهرية غير سر القدر الخفي عن البشر. فدعت الجمعية بعض أفاضل العلماء والسراة

(١) ذوقان قرقوط، تطور الفكرة العربية في مصر ١٨٠٥ - ١٩٣٦م ص ٢٤٧ و٢٤٨، المؤسسة العربية بيروت ١٩٧٢م.
ويوسف خليل يوسف، القومية العربية ودور التربية في تحقيقها ص ١١٨، دار الكاتب العربي ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م القاهرة. وأبا عوض أحمد وزميله، المرجع السابق ص ٥٢.

(٢) زين نورالدين زين، نشوء القومية العربية ص ٧١ دار النهار للنشر بيروت ١٩٧٩م الطبعة الثالثة.
وأنور الجنيدي، القومية العربية والوحدة الكبرى ص ٣٢ و٣٣ كتب قومية (١٤١) الدار القومية للطباعة والنشر.

(٣) يوسف خليل يوسف، المرجع نفسه ص ١١٨.
وعباس محمود العقاد، تراجم وسير ص ٢٧٩.

والكتاب السياسيين للبحث عن أسباب ذلك والتنقيب عن أفضل الوسائل للنهضة الإسلامية، فأخذوا ينشرون آراءهم في ذلك في بعض الجرائد مقالاتهم الغراء في هذا الموضوع الجليل وانبعث أثرهم بنشر ما لاح في حل هذا المشكل العظيم»[1].

وقد هدف المؤلف من تصور وسرد المناقشات التي دارت في المؤتمر إلى نقد واقع الشعوب الإسلامية وعرض آرائه الإصلاحية على لسان العلماء المختلفين، واتفق العلماء على أن أسباب المصير الذي آل إليه المسلمون هي دينية وفكرية وسياسية، فلم يعد الناس يتمسكون بتعاليم الدين كالسابق، وحل مكان الاعتقاد بحرية الإرادة الاستسلام، وسخر بعض رجال الدين أنفسهم لخدمة الحاكمين المستبدين وسيطر الجهل على السكان. وحال الجبن الأخلاقي دونهم والمطالبة بحقوقهم وأمات الخوف نفوسهم[2].

وعقد الاجتماع في حي مطرف بمكة بصورة خفية، واستأجرها باسم بواب داغستاني روسي لتكون مصونة من التعرض وانعقد المؤتمر من منتصف الشهر إلى آخره في اثني عشر اجتماعاً، غير اجتماع الوداع، فكانت اجتماعات هامة ضبطت وسجلت بدقة كاملة، ويتضمن هذا الكتاب كيفية الاجتماعات والمفاوضات والمقررات.

وأعضاء الجمعية هم: الفراتي، الشامي، القدسي، الإسكندري، المصري، اليمني، البصري، النجدي، المدني، المكي، التونسي، الفاسي، الإنكليزي، الرومي، الكردي، التبريزي، التاتاري، القازاني، التركي، الأفغاني، الهندي، السندي، الصيني، ورئيسهم المكي، وكاتب الجمعية هو السيد الفراتي نفسه - عبدالرحمن الكواكبي -[3] وكلهم يحسنون العربية ولهذا أهمية لأنه يعكس لنا تفكير الكواكبي القومي واعتزازه باللغة العربية[4].

(١) عبدالرحمن الكواكبي، أم القرى ص ٣.
(٢) عبدالكريم رافق، العرب والعثمانيون ص ٥٢٥.
(٣) عبدالرحمن الكواكبي، المصدر نفسه ص ٥.
(٤) عبدالكريم رافق، المرجع السابق ص ٥٢٥.

وبعد أن قام الفراتي بتعريف أعضاء الجمعية بعضهم على بعض تم انتخاب المكي رئيساً للاجتماع. وألقى كلمة حض المجتمعين على التعاون على البر والتقوى. ثم تكلم عن حالة العالم الإسلامي منذ ألف عام إلى اليوم والتأخر والضعف الذي انتاب العالم الإسلامي اليوم، وأصبح خطراً جسيماً يهدد قلب العالم الإسلامي (جزيرة العرب) ولكن في الخضم من الانحطاط والتأثر ظهر مجاهدون لنشر المواعظ والعبر فكثر المتنبهون وتحركت الخواطر.

أما الأبحاث التي طرحت في هذا الاجتماع فقد تركزت في أربعة موضوعات هي:

الأول: بيان الحالة الحاضرة ووصف أعراضها بوجه عام وصفاً بديعاً يفيد التأثر ويدعو إلى التدبر على أن ذلك لا يلبث إلا عشية أو ضحاها.

الثاني: بيان أن سبب الخلل النازل هو الجهل الشامل، بيان إجمال وتلميح، مع أن المقام يقتضي عدم الاحتشام من التفصيل والتشريح.

الثالث: إنذار الأمة بسوء العاقبة المحدقة بها إنذاراً هائلاً تطير منه النفوس، مع أن الحال الواقع لا تغني فيه النذر.

رابعاً: توجيه اللوم والتبعة على الأمراء والعلماء والكافة لتقاعدهم عن استعمال قوة الاتفاق على النهضة مع أن الاتفاق وهم متشاكسون متعذر ومتعسر[1].

وقد طرح في هذا المؤتمر عدة موضوعات أهمها أسباب ضعف المسلمين وفتورهم واختلاف وجهات نظرهم حتى غدوا أقل من غيرهم قوة واتحاداً.

وبعد مداولات ومناقشات طويلة ذكرها عبدالرحمن الكواكبي على لسان أعضاء المؤتمر في مكة المكرمة، استخلص أسباب ضعف المسلمين اليوم في ظل الدولة العثمانية كما استنتج أسباب ضعف الدولة العثمانية وانهيارها نختار منها ما يلي:

(١) عبدالرحمن الكواكبي: المصدر السابق ص ٧.

١ ـ السياسة المطلقة من السيطرة والمسؤولية.

٢ ـ تفرق الأمة إلى عصبيات وأحزاب سياسية.

٣ ـ حرمان الأمة من حرية القول والعمل، وفقدانها الأمن والأمل.

٤ ـ فقد العدل والتساوي في الحقوق بين طبقات الأمة.

٥ ـ توحيد قوانين الإدارة والعقوبات مع اختلاف الرعية في الأجناس والأعراق.

٦ ـ المركزية في الحكم مع بعد الأطراف عن العاصمة وعدم وقوف رؤساء الإدارة في المركز على أحوال تلك الأطراف المتباعدة وخصائص سكانها.

٧ ـ عدم توجيه المسؤولية إلى الولاة ورؤساء الإدارة عن مساوىء أعمالهم[1].

٨ ـ التزام تفويض الإمارات المختصة عادة ببعض البيوت، كإمارة مكة وإمارة العشائر الضخمة في الحجاز والعراق والفرات لمن يحسن إدارتها. لأجل أن يكون الأمير منفوراً ممن ولي عليهم مكروهاً عندهم فلا يتفقون معه ضد الدولة.

٩ ـ التزام تولية بعض المناصب المختصة ببعض الأصناف كالمشيخة الإسلامية والسر عسكرية[2] لمن يكون منفوراً في صنفه من العلماء أو الجند، لأجل أن لا يتفق الرئيس والمرؤوس على أمر مهم[3].

(١) يعلق عبدالرحمن الكواكبي هنا بقوله: «ولذلك كانت الحالة في الدولة قبل التنظيمات الخيرية خيراً منها بعدها، حيث كان العمال مسؤولين لدى حضرة السلطان ثم أطلق سراحهم في عهدنا من كل مسؤولية، إلا في الأفعال بل الأقوال بل الخواطر التي تتعلق بحقوق السلطنة».

(٢) أي قيادة الجيش.

(٣) يعلق الكواكبي هنا بقوله: «هكذا تكون احتياطات الحكومة العاجزة».

١٠ ـ التمييز الفاحش بين أجناس الرعية في الغنم والغرم[١].

١١ ـ التساهل في انتخاب العمال والمأمورين، والإكثار منهم بغير لزوم، وإنما بقصد إعاشة العشيرة والمحاسيب والمتملقين الملحين.

١٢ ـ التسامح في المكافأة والمجازاة تهاوناً بشؤون الإدارة، حسنت أم ساءت كأن ليس للملك صاحب.

١٣ ـ عدم الالتفات لرعاية المقتضيات الدينية، كوضع أنظمة مصادمة للشرع بدون لزوم سياسي مهم، أو مع اللزوم ولكن بدون اعتناء بتفهيمه للأمة، والاعتذار لها جلباً للقناعة والرضا[٢].

١٤ ـ تضييع حرمة الشرع وقوة القوانين بالتزام عدم اتباعها وتنفيذها والإصرار على أن تكون الإدارة نظامية اسماً إرادية فعلاً[٣].

١٥ ـ التهاون في مجاراة عادات الأهالي وأخلاقهم ومصالحهم استجلاباً لمحبتهم القلبية فوق طاعتهم الظاهرية.

١٦ ـ الغفلة أو التغافل عن مقتضيات الزمان، ومبارات الجيران، وترقية السكان بسبب عدم الاهتمام بالمستقبل.

---

(١) يعلق الكواكبي هنا بقوله: «كهضم الدولة العثمانية حقوق العرب في المناصب والارتزاق من بيت المال هضماً لا نسبة فيه، لأنها مميزة عليهم ـ حال كونهم ثلثي رعيتهم ـ كلاً من الجراكس والبوشناق، والأكراد، والأرناؤوط، والروم والأرمن والكروات والبلغار والعربكير. وكاستثناء أهل العاصمة والحجاز وغيرهم حتى بعض البيوت من الخدمة العسكرية والتكاليف الشرعية والعرفية... وكاستثناء غير المسلمين من الخدمة العسكرية لمجرد كونهم لا يتحملون حالة الضنك التي عليها جيشها».

(٢) يقول الكواكبي: كاستخدام اليهود قابضي مال، أي أمناء صناديق، وقابضي أعشار السوائم، وفي ذلك عدم رعاية المذاهب التي تستوجب ألا تسقط الزكاة عن الدافعين وكاستخدام قضاة بالرسوم أو برواتب جزئية».

(٣) يعلق الكواكبي بقوله: «تعطيل بعض أحكام الشرع كاف لخرق حرمته، وأما الأحكام النظامية فمع كثرتها البالغة عشرات ألوف قضايا لم يتفق إلى الآن إجراء شيء منها، إلا بعض ما يتعلق بسلب الأموال».

١٧ ـ الضغط على الأفكار المتنبهة بقصد منع نموها وسموها واطلاعها على مجاري الإدارة، محاسنها ومساوئها، وإن كان الضغط على النمو الطبيعي عبثاً محضاً ويتأتى منه الإغراء والتحفز، وينتج عنه الحقد على الإدارة.

١٨ ـ تمييز الأسافل أصلاً وأخلاقاً وعلماً، وتحكيمهم في الرقاب الحرة وتسليطهم على أصحاب المزايا، وهذا التهاون بشأن ذوي الشئون يستلزم تسفل الإدارة.

١٩ ـ إدارة بيت المال إدارة إطلاق بدون مراقبة، وجزاف بدون موازنة، وإسراف بدون عتاب وإتلاف بدون حساب، حتى صارت المملكة مديونة للأجانب بديون ثقيلة توفي بلاداً ورقاباً ودماءً وحقوقاً.

٢٠ ـ إدارة المصالح المهمة السياسية والملكية بدون استشارة الرعية ولا قبول مناقشة فيها، وإن كانت إدارة مشهودة المضرة في كل حركة وسكون.

٢١ ـ إدارة الملك إدارة مداراة وإسكان للمطلعين على معايبها حذراً من أن ينفثوا ما في الصدور فتعلم العامة حقائق الأمور، والعامة إذا ما علموا قالوا وإذا قالوا فعلوا. وهناك الطامة الكبرى.

٢٢ ـ إدارة السياسة الخارجية بالتزلف والإضاء والمحاباة بالحقوق والرشوة بالامتيازات والنقود، تبذل الإدارة ذلك للجيران بمقابلة تعاميهم عن المشاهد المؤلمة التخريبية وصبرهم على الروائح المنتنة الإدارية، ولولا تلك المشاهد والروائح لما وجد الجيران وسيلة للضغط على ما ألقاه الله بينهم من العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة[١].

ثم يقول السيد الفراتي: إن بعض هذه الأسباب التي ذكرتها، هي أمراض قديمة ملازمة لإدارة الحكومة العثمانية منذ نشأتها، أو منذ قرون، وبعضها أعراض وقتية تزول بزوال محدثها، وربما كان يمكن الصبر عليها لولا أن الخطر قرب والعياذ بالله من القلب[٢].

---

(١) عبدالرحمن الكواكبي: المصدر نفسه ص ٩٤ ـ ٩٨.

(٢) المصدر السابق ص ٩٨.

ويقول الكواكبي عن العثمانيين: «... وكذلك المغول والتتار صاروا فرساً وهنوداً، فلم يشذ في هذا الباب غير المغول والأتراك، أي العثمانيين، فإنهم بالعكس يفتخرون بمحافظتهم على غيرية رعاياهم لهم، فلم يسعوا باستتراكهم كما أنهم لم يقبلوا أن يستعربوا والمتأخرون منهم قبلوا أن يتفرنسوا أو يتألمنوا، ولا يعقل لذلك سبب غير شديد بغضهم للعرب، كما يستدل عليه من أقوالهم التي تجري على ألسنتهم مجرى الأمثال»[1].

وذكر الكواكبي قانون الجمعية المنعقدة في مكة المكرمة، ثم اختتم حديثه بتوصيات هذا الاجتماع ونتائجه.

كما أوصت الجمعية بالسعي الحثيث بعد مضي ثلاث سنوات من انعقادها في إقناع ملوك المسلمين وأمرائهم لعقد مؤتمر رسمي في مكة المكرمة، يحضره وفود من قبلهم ويترأسهم مندوب أصغر أولئك الأمراء، ويكون موضوع المذاكرات في المؤتمر: السياسة الدينية[2] وأوصت الجمعية بأن تجعل مركزها المؤقت في مصر، دار العلم والحرية فلها أمل قوي في مؤازرة عباس الثاني لها وحمايتها[3].

وكانت آخر مقررات الجمعية هو التوصية بإقامة خليفة عربي قرشي مستجمع للشرائط في مكة، ويكون حكم الخليفة مقصوراً على الخطة الحجازية، ومربوطاً بشورى خاصة حجازية، وينيب الخليفة عنه من يترأس هيئة شورى عامة إسلامية، وتتشكل هيئة الشورى العامة من نحو مائة عضو منتخبين، مندوبين من قبل جميع السلطنات والإمارات الإسلامية، وتكون وظائفها منحصرة في شؤون السياسة العامة الدينية فقط. وتجتمع الشورى العامة مدة شهرين في كل سنة قبيل موسم الحج. ويكون مركز الشورى العامة مكة عندما يصادف الحج موسم الشتاء، والطائف في موسم الصيف،

(١) الكواكبي: المصدر السابق ص ٩٩ - ١٠٠.
(٢) المصدر نفسه ص ١٢٣.
(٣) المصدر نفسه ص ١٢٥ و ١٢٦.

وتقترع الشورى يوم افتتاح كل اجتماع على انتخاب نائب الرئيس ويعينه الخليفة، وتتعين وظائف الشورى العامة بقانون مخصوص تضعه هي، ويصدق عليه من قبل السلطنات والإمارات. كما ترتبط بيعة الخليفة بشرائط مخصوصة ملائمة للشرع، بناء على أنه إذا تعدى شرطاً منها ترتفع بيعته وفي كل ثلاث سنوات يعاد تجديد البيعة، وانتخاب الخليفة يكون منوطاً بهيئة الشورى العامة. وفي نفس الوقت فالخليفة يبلغ قرارات الشورى ويراقب تنفيذها، والخليفة لا يتدخل في شيء من الشئون السياسية والإدارية في السلطنات والإمارات قطعياً. والخليفة يصدق على توليات السلاطين والأمراء التي تجري احتراماً للشرع على حسب أصولهم القديمة في وراثاتهم للولاية، والخليفة لا يكون تحت إمرة قوة عسكرية مطلقاً، ويذكر اسمه في الخطبة قبل أسماء السلاطين، ولا يذكر في المسكوكات، ويناط حفظ الأمن في الخطة الحجازية بقوة عسكرية تتألف من ألفين إلى ثلاثة آلاف من جنود مختلطة ترسل من قبل جميع السلطنات والإمارات، وتكون القيادة العامة لهذه الجنود الحجازية منوطة بقائد من قبل إحدى الإمارات الصغيرة، ويكون تحت إمرة القائد هيئة الشورى مدة انعقادها وتكون هذه الهيئة تحت حماية الجنود المختلطة.

هذا هو كتاب الكواكبي «أم القرى» الذي حلل فيه مفاسد الدولة العثمانية كما يرى هو، ويتميز هذا الكتاب عن سابقه «طبائع الاستبداد» بأنه أكثر جرأة وصراحة في نقد الإدارة المركزية للدولة العثمانية، وقد وضع المؤلف كما رأينا برنامجاً دقيقاً متكاملاً لإصلاح أوضاع الدولة العثمانية، والكواكبي رغم نزعته الإسلامية والإنسانية فقد كان من أبرز الذين وضعوا بذور الفكر القومي العربي في عصرنا الحديث، وهو قد أبصر نذر الغروب لفكرة الخلافة الإسلامية غير العربية - في رأيه - وبداية النهاية لسلاطين آل عثمان، وكذلك الزحف الإمبريالي الغربي على بلاد المسلمين ولم يجد خلاصاً للعرب والمسلمين من كل ذلك إلا في إقامة «خلافة عربية» مقرها مكة المكرمة، وهي التعبير الواضح عن إيمان الرجل بالدور القيادي للعرب وحضارتهم في مهمة النهضة بالمشرق وأهله أجمعين.

ورغم أن الكواكبي نادى - شأنه شأن جمال الدين - بجمع المسلمين بين

مراكش والصين في نظام اتحادي واحد كالجامعة الإسلامية إلا أن دعوته انطوت كما ذكرت سابقاً على تطور قومي عربي، فقد أخذ يشيد بفضل العرب ومجدهم القديم ويعلن حقوقهم المهضومة في ظل الدولة العثمانية، ويرى أن النهوض الديني يجب أن يتم على أيديهم. ورغم أن نشاطه كان لا يزال داخل إطار الوحدة الإسلامية إلا أنه ميز تمييزاً واضحاً بين المسلمين العرب وغير العرب، ودعا إلى الفصل إدارياً بين الترك والعرب باتباع نظام لا مركزي في الإدارة والحكم، وبينما كان جمال الدين الأفغاني يدعو إلى توحيد العالم الإسلامي تحت أي خليفة عادل. كان الكواكبي كما رأينا ينادي بإقامة خليفة عربي في مكة، كما كان يدعو إلى الاستقلال الإداري لكل القوميات الداخلة في الإمبراطورية العثمانية. لذلك كان له أصدقاء من المسلمين والنصارى واليهود وكان دائماً يعلن أن الوطنية تسمو على الخلافات المذهبية.

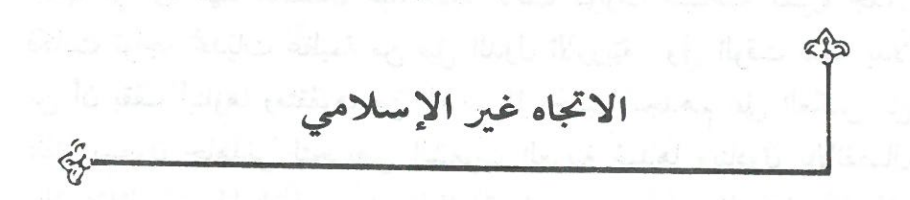
ويعتبر الكواكبي مثالاً رائعاً للقوميين العرب الذين ركزوا جهودهم للدعوة لانفصال العرب عن الإمبراطورية العثمانية، وأخذوا يجاهدون في سبيل تحقيق ذلك بوسائل شتى منها إنشاء الجمعيات السرية والعلنية، وتأسيس الصحف والمجلات القومية، ونشر المؤلفات التي تدعو إلى القومية العربية. وقد رأينا نموذجاً من هؤلاء القوميين خلال فصول هذا الكتاب.

ويذكر الدكتور منير موسى أن عبدالرحمن الكواكبي لم يدع إلى استقلال البلاد العربية عن الدولة العثمانية. ولا أعلم من أين أتى الدكتور منير موسى بهذا الرأي، فكتاب الكواكبي «أم القرى» دعوة صريحة من الكواكبي لإقامة خليفة عربي قرشي في مكة المكرمة وليس في استانبول، ذلك لأن العرب أولى بالخلافة من غيرهم من الشعوب كالأتراك مثلاً. وإن ما أوردته من نبذة عن هذا الكتاب لكافي للرد على ما قاله الدكتور منير موسى[1].

ولست في هذا المجال في موقف التحيز لجانب عبدالحميد أو لجانب القوميين العرب، وإنما هدفي الوحيد هو إظهار الحقيقة. ذلك أن الدولة

(1) منير موسى، المرجع السابق ص١٥٣ - ١٥٤.

العثمانية دولة مسلمة تحكّم الإسلام في أنظمتها وقوانينها ومحاكمها. وفي أواخر أيامها أي في عهد السلطان عبدالحميد لاقت كوارث سياسية كثيرة جداً. فكانت تواجه تحديات عظيمة من قبل الدول الأوربية. وفي الوقت نفسه بدلاً من أن يقف أبناؤها ومثقفوها من العرب إلى جانبها نجدهم على العكس من ذلك يسعون جاهدين لتحريض الشعوب العربية ضدها وينادون بالانفصال والاستقلال، ويبذلون في سبيل ذلك قصارى جهدهم. فلو تناسى هؤلاء القوميون الأحقاد وتغاضوا بعض الشيء عن بعض أخطاء الدولة العثمانية أو حاولوا إصلاحها بالطريقة المعقولة، وشدوا من أزرها أمام هذا التيار الأوربي الجارف لتكسرت معاول الأوربيين على صخرة العثمانيين المسلمين، وكنت أتمنى وأنا أقرأ في كتابي الكواكبي «طبائع الاستبداد وأم القرى» أن يكون بدل هذين الكتابين اللذين استغرقا وقتاً وجهداً مضنيين من مؤلفهما، كتابان آخران يعالجان الوضع الراهن في الإمبراطورية العثمانية بموضوعية كاملة أمام الأخطار الأوربية، ودعوة الأمة الإسلامية بكافة أجناسها ولغاتها وأعراقها لا فرق بين عربي وتركي أو أي جنسية أخرى فالكل مسلم والكل يواجه خطراً مشتركاً، فلو نادى جميع المثقفين العرب وغيرهم بجامعة إسلامية حقة تحت زعامة السلطان عبدالحميد لأثمرت جهودهم ثمرة يانعة، فلو جمعنا صفحات ما كتبه القوميون العرب في الكتب والمجلات والصحف لإثارة العرب على الانفصال عن الدولة العثمانية لتجمعت مئات المجلدات التي لو تحولت كما قلت للدعوة لجامعة إسلامية حقة لما وجد الغرب له مجالاً لدخول البلاد العربية والإسلامية قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها وضياع ثالث الحرمين الشريفين القدس الشريف.



الاتجاه غير الإسلامي

العاملون من خلال السلطات البريطانية الحاكمة:

إن المتتبع للأوضاع العامة في مصر منذ الاحتلال الإنجليزي لها سنة ١٣٠٠ هـ - ١٨٨٢ م وحتى نهاية حكم السلطان عبدالحميد الثاني سنة ١٣٢٧ هـ - ١٩٠٩ م يجد بعض المؤامرات الخفية التي انضم إليها بعض أبناء الوطن إلى المستعمر بصورة أو بأخرى، وفضلوا مصلحة الأخير على مصلحة بلادهم وشعوبهم، وبعض هؤلاء المتآمرين كان دوره واضحاً لا شبهة فيه، والبعض الآخر ارتكب جريمته في حق الشعب بطريق غير مباشر خشية الخزي والعار، وكل منهما تفاوت في الدور الذي لعبه في هذا المجال، فالبعض لعب دوراً خلال الاحتلال العسكري البريطاني لمصر، والبعض الآخر بعد هزيمة الثورة المصرية، كما لا ننسى البعض - وهم الأهم - الذين بخيانتهم مهدوا للاحتلال الفعلي البريطاني لمصر[1].

ففي عام ١٣٠٠ هـ - ١١ يونيو ١٨٨٢ م انفجر الموقف واشتعلت النيران في الإسكندرية على صورة مذبحة تعتبر بحق نقطة البداية في الظاهر لاحتلال إنجلترا لمصر[2]. وكان السبب الظاهري الذي يعتبر بمثابة عود الثقاب الذي فجر الموقف هي مشاجرة وقعت بين أحد المالطيين من رعايا

(١) محمد متولي، ثورات الشعب المصري في التاريخ الحديث والمعاصر ص ١٢٢، ط ١، ١٩٨١ م مكتبة المعارف الإسكندرية.

(٢) الإرشيف السياسي ١٨٨٢ م، المسئلة المصرية، المجموعة ٢٥/٣١ من البارون كوزيك إلى وزارة الخارجية النمسوية، القاهرة ١١ يونية ١٨٨٢ م.

الإنجليز وكان قد استأجر دابة من أحد الوطنيين ثم لم يوفيه حقه فاحتج الوطني، ووقعت بين الاثنين مشاجرة انتهت بمقتل الوطني على يد المالطي الذي هرب والتجأ إلى أحد مساكن الإنجليز، وبدأ المعركة بأن بدأ اليونانيون والمالطيون الساكنون بالقرب من مكان الحادث يطلقون النار على الأهالي الذين كانوا يحاولون القبض على القاتل فقط. كثير من الأهالي ما بين قتيل وجريح، كما أخذ اليونانيون والمالطيون في رفع إشارات للبارجات الحربية الإنجليزية الراسية في الميناء[1]. فثارت نفوس الأهالي وبادروا في الانتقام فراحوا يقتلون من يعثرون عليه من الأجانب، وكان الأوربيون من ناحيتهم يطلقون النار على الأهالي بكل حماس[2].

أما عن السبب الحقيقي لهذه المذبحة والمسؤول الفعلي عنها فقد دار حول هذا الموضوع جدل كبير فقد حاول كل فريق أن يلصق التهمة بالحزب المضاد له، فقد أسرع الإنجليز والخديوي بتوجيه الاتهام إلى عرابي باشا

(١) الثورة العرابية، محفظة رقم ٢٠، دوسيه نمره ١٩٨ سؤال محمد المغربي في ٢٨ ذي الحجة ١٢٩٩ هـ، الثورة العرابية، محفظة رقم ١٩ دوسية نمرة ١٢٦ بتاريخ ٢٧ ذي الحجة ١٢٩٩ هـ، الثورة العرابية، محفظة رقم ١٩، دوسيه نمرة ١٥٦، سؤال إلى خليل قاسم عن قتل البرابرة في ثاني يوم ضرب الإسكندرية بأمر عرابي ورفقاه بتاريخ ٢٧ ذي الحجة سنة ١٢٩٩ هـ، الثورة العرابية، محفظة رقم ١٨، دوسيه نمرة ٧٨، السؤال الموجه إلى داود حسين أحمد البربري (بدون تاريخ).

(٢) الإرشيف السياسي ١٨٨٢ م، المسئلة المصرية، المجموعة ٢٥/٣١، ملحق رقم ٨١، والإرشيف السياسي ١٨٨٢ م، المسئلة المصرية، المجموعة ٢٥/٣١، ملحق رقم ٦٩ تلغراف شفرة من وزارة الخارجية النمسوية إلى سفرائها في الدول الأوربية، ڤينا في ١٢ يونيه ١٨٨٢ م.

إرشيف ڤينا، الإرشيف السياسي، مصر ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٥/٣١، ملحق رقم ١٣ تقرير سياسي رقم ١١٦ من قنصلية الملك والإمبراطور العامة بالقاهرة إلى وزارة الخارجية، في ٢ يونيه ١٨٨٢ م.

الثورة العرابية، محفظة رقم ٢٠، دوسيه نمرة ١٩١، سؤال إلى محمد علي عن مذبحة الإسكندرية، عبدالرحمن الرافعي، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي ص ٣٤٣ و ٣٤٤.

وحزبه العسكري في الوقت الذي ألقى الوطنيون التهمة على الخديوي ورجاله باعتبارهم أرادوا بهذا الحادث إحراج مركز عرابي باشا وإظهاره بمظهر العاجز عن حماية الأمن[1].

ولكن الأحداث الواقعة بعد ذلك أثبتت عكس ذلك، فقد أثبت راندولف تشرشل بعد الاحتلال الإنجليزي لمصر، أن ممثل إنجلترا في مصر مالت كوكس تدخل في تدبير هذه المذبحة وإثارة الشائعات بالاتفاق مع الخديوي لإيجاد ذريعة للتدخل البريطاني بحجة عدم قدرة عرابي على حفظ الأمن في البلاد بعد إعلانه الذي تعهد فيه بحماية الأمن في مصر[2]. وأورد برقية قيل أن الخديوي بعث بها إلى عمر باشا لطفي محافظ الإسكندرية قبيل المذبحة في ٥ يونية. وقد جاء فيها: «لقد ضمن عرابي الأمن العام ونشر ذلك في الجرائد، وقد تحمل مسؤولية ذلك أمام القناصل، فإذا نجح في ضمانه، فإن الدول سوف تثق به وسوف نفقد بذلك اعتبارنا. يضاف إلى ذلك أن أساطيل الدول في مياه الإسكندرية وأن عقول الناس في هياج، وأن الحرب قريبة الوقوع بين الأوربيين وغيرهم، والآن فاختر لنفسك هل تخدم عرابياً في ضمانة أم هل تخدمنا»[3].

وكان عرابي باشا قد أكد على بذل كافة الجهود لحماية الجاليات الأوربية

---

(١) أحمد حسين، موسوعة تاريخ مصر. الجزء الثالث ص ١٠٩١.

(٢) الإرشيف السياسي ١٨٨٢ م، المسئلة المصرية، المجموعة ٢٥/٣١، ملحق رقم ٦٢، برقية بالشفرة من البارون كوزيك إلى وزارة الخارجية النمسوية، القاهرة في ١٢ يونيه ١٨٨٢ م.
ومحفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية، ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١ ملحق رقم ١٧، تقرير سياسي سري رقم ١٤٥ من البارون كوزيك إلى الكونت كالنوكي، الإسكندرية في ٤ يولية ١٨٨٢ م.

(٣) أحمد حسين، المرجع نفسه ص ١٠٩١، وقد ذكر هذه الحادثة عبدالرحمن الرافعي في كتابه الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي ص ٣٤٦، نقلاً عن مذكرات أحمد عرابي المخطوطة ص ٢٧٤.

وتحقيق الأمن في البلاد، ونشر ذلك في الصحف وأعلن للجميع أنه لا داعي للخوف[1].

ويحمل الإمام محمد عبده مسؤولية الشغب الذي حصل في الإسكندرية على الخديوي توفيق. فيقول: «وقد استدعى الخديوي إبراهيم بك توفيق مدير البحيرة، وطلب منه أن يجمع مشايخ قبائل البدو ويحضرهم إليه، ففعل، وبالغ الخديوي في حسن استقبالهم، وأكثر لهم من المواعيد، ثم أوعز إلى المدير بأن يأمرهم بحشد ثلاثة آلاف بدوي وبإحضارهم إلى العاصمة بطريق الجيزة، ليحدثوا فتنة في البلد لعدم وجود النظام بينهم، ولكن تعذر على المشايخ حشد العدد المطلوب من البدو. ولما فشل مسعاه هذا أرسل تلغرافاً رمزياً بالشفرة إلى محافظ الإسكندرية[2]» وأورد الأستاذ الإمام محمد عبده التلغراف السابق ذكره.

ويلقي العرابيون باللوم أيضاً على عمر باشا لطفي الذي لم يتخذ الإجراءات السريعة والكفيلة بوقف اتساع هذه الأحداث باعتباره محافظ

---

(١) إرشيف ڤينا، الإرشيف السياسي ١٨٨٢ م، المسئلة المصرية، المجموعة ٢٥/٣١، برقية من القنصلية النمسوية العامة بالقاهرة إلى وزارة الخارجية النمسوية (بدون تاريخ).
ـ الإرشيف السياسي ١٨٨٢ م، المسئلة المصرية، المجموعة ٢٤/٣١، ملحق بتقرير قنصل النمسا العام بالقاهرة برقم ١١٦، تاريخ ٥ رجب ١٢٩٩ هـ.
ـ الثورة العرابية، محفظة رقم ١٩، ملف رقم ١٤٦، رقم الوثيقة ٨٨، تلغراف من المسيو فرديناند دليسس بالفرنسية من باريس في ١٨٨٢/١١/٥ م إلى رئيس المحكمة العسكرية بالقاهرة.

(٢) محفظة رقم ١٢٥، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١ برقية شفرة من البارون كوزيك إلى وزارة الخارجية، بورسعيد ١٦ يوليه ١٨٨٢ م.
ـ الثورة العرابية، محفظة رقم ٢٠، دوسيه نمرة ١٥٩، وثيقة رقم ٩٥.
تحقيق مع محمد البلاسي في قتل برابرة الإسكندرية.
مذكرات محمد عبده، المصدر السابق ص ١٥٠.

المدينة، كذلك يلقون باللوم الشديد على السيد بك قنديل مأمور ضبطية الثغر الذي تمارض يوم الفتنة لكي لا يتدخل في وقفها[1].

ويقول الأستاذ محمد عبده: «وبعد ١٢ يوماً من هذا التاريخ ـ أي تاريخ المذبحة ـ كنت بالإسكندرية فسمعت الناس أجمع يقولون إن المحافظ عمر لطفي سمح بانتشار الفتنة إلى هذا الحد، لأنه كان مقيماً في البلد، ولم يصدر أمراً بوقفها، ولم يذهب إلى مكان الفتنة إلا بعد مضي وقت. وقد أجمع الناس على أن عمله هذا موعز به من الخديوي. . .» ويقول أيضاً: «وقد سمعت أيضاً أنه حرض بعض الناس أثناء المذبحة وشجعهم على ذلك وأنه أشار إلى المستحفظين والبوليس، ألا يتدخلوا قائلاً: «دعوا أبناء الكلاب يموتون». «ولم تسأل اللجنة التي تألفت للنظر في أسباب الفتنة عمر لطفي عن شيء مما حدث مطلقاً، بل كان الخديوي أوعز إليه أن يستعفي بدعوى المرض». ويذكر محمد عبده كذلك: «لا ريب في أن استقراء سير هذه الحوادث يظهر أتم الظهور أن الخديوي بالاشتراك مع عمر لطفي كانا سبب الفتنة»[2].

وقد ذهب المستر بلنت مذهب عرابي في مسؤولية الحادثة فألقى كذلك باللوم على الخديوي توفيق وعلى عمر باشا لطفي محافظ الإسكندرية وعلى السيد بك قنديل وذهب إلى أبعد من ذلك حين وجه اتهامه إلى درويش باشا مبعوث السلطان عبدالحميد إلى مصر فقال: «فالاضطراب كان قد دبر عند وصول درويش ورفيقه إلى الإسكندرية في ٨يونيو، والأرجح أن القصد كان إحداثه في نفس الوقت الذي يقبض فيه على عرابي، وذلك لإقامة البرهان أمام المبعوث بأن عرابي غير قادر على حفظ النظام. ولست مقتنعاً بأن درويش كان

(١) محفظة رقم ١٢٦، وثائق الحكومة النمسوية، الأرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، برقية شفرة من القنصل سوزارا، الإسكندرية في ٢٩ يوليه ١٨٨٢ م.
وعبدالرحمن الرافعي، الثورة العرابية، والاحتلال الإنجليزي ص ٣٤٦ و٣٤٧.

(٢) مذكرات محمد عبده، المصدر السابق ص ١٥٠ و١٥١.

يجهل ما سيحصل وأظن أن الأرجح أنه يعرف كل شيء قبل حديثه مع عرابي، وأنه لو كان قد نجح في جعل عرابي يستقيل لكان ألغى تدبير هذا الاضطراب»[1]. بل ويذهب بعض المؤرخين أن الخديوي توفيق لم يكتف بإرسال البرقية إلى عمر باشا لطفي بل أرسل ابن عمه حيدر باشا إلى المحافظ ليشرف على تنظيم وتنفيذ خطة المؤامرة التي تتلخص في وقوع الاحتكاك على أن يظل البوليس بعيداً يشاهد ولا يتعرض للمعتدين، وقد بلغ من تحريضه للفتنة أن قال لرعايا بريطانيا عندما سألوه عن سر حضور الأسطولين البريطاني والفرنسي «عليكم أن تتسلحوا لتحموا أنفسكم من الشعب»[2].

أما رأي الخديوي توفيق في ضرب الإسكندرية فقد ذكر الأستاذ محمد عبده ذلك في مذكراته حين قال: «حينما سأل أحد الميرالايات الذين في معية الخديوي سموه عن مصير الإسكندرية لو ضربها الإنجليز؟ كما أن السكان سيحرقونها وطلب الأميرال من الخديوي التوسط لدى الأميرال «سيمور» فأجاب الخديوي: «فلتحرق المدينة جميعها ولا يبقى فيها طوبة على طوبة حرب بحرب، كل ذلك يقع على رأس عرابي وعلى رؤوس أولاد الكلب الفلاحين، وسيذوق الأوربيون الملاعين عاقبة هروبهم مثل الأرانب»[3].

ويستبعد الأستاذ أحمد حسين كون الخديوي توفيق متواطئاً مع عمر باشا لطفي بالكتابة إليه عن طريق برقية مفتوحة، ويرى أن المسؤولين عن هذا الاحتلال:

١ ـ إنجلترا هي المسئولة الأولى عن وقوع هذه الفتنة، فقد كان وجود

(١) الفريد سكاون بلنت، التاريخ السري لإحتلال إنجلترا مصر ص ٢٣٠ و٢٣١، المركز العربي للبحث والنشر القاهرة ١٩٨١ م، الذكرى المئوية للثورة العرابية ١٨٨١ ـ ١٩٨١ م ومعه محاضر استجواب عرابي أمام قومسيون التحقيق في أكتوبر/نوفمبر ١٨٨٢ م.

(٢) محمد عبدالرحمن حسين، نضال شعب مصر (١٧٩٨ ـ ١٩٥٦ م) ص ٥٧ و٥٨، المكتبة التاريخية ٥، منشأة المعارف الإسكندرية.

(٣) مذكرات محمد عبده، المصدر نفسه، ص ١٥٣ و١٥٤.

أساطيلها في الإسكندرية هو الوقود الذي أدى إلى اشتعال النار.

٢ ـ أنه من الثابت أنها وزعت أسلحة على الإنجليز المقيمين في الثغر قبل هذا الحادث.

٣ ـ أن مشعل ثقاب الفتنة هو المالطي وهو أحد الرعايا الإنجليز بل قيل أنه شقيق خادم القنصل الإنجليزي، وما كان ليجرأ على قتل وطني إلا لعلمه بما يدبر في الخفاء.

٤ ـ أن السير إدوارد مالت بعث برقيات إلى وزير خارجية إنجلترا يتنبأ فيها بقرب وقوع متاعب، وأنه من الخير التعجيل بها. هذا بالنسبة للجانب الإنجليزي[1].

ومما هو جدير بالذكر أن المالطيين لعبوا دوراً كبيراً في إذكاء نار الفتنة. ويقول المستر فون كوزيك في تقريره إلى وزارة الخارجية النمساوية: «ولا أستطيع أن أخلي من اللوم زميلي كوكسون الذي كان يحرض المالطيين بخطبه النارية ويشجعهم عند الضرورة بالدفاع بالسلاح عن أنفسهم[2].

وعندنا أن وصول الأسطولين البريطاني والفرنسي كانا مشجعين للخديوي وعمر لطفي على الكيد لعرابي، والعمل للقضاء عليه. وليس في ذلك ما ينافي أن إهمال المذبحة كان بتدبير واتفاق بين الخديوي توفيق وعمر لطفي، ولا ما ينافي ما ذكره الأستاذ الإمام في مذكراته من الأدلة التي تثبت أن مسئولية الحادث تقع على عاتق عمر لطفي وسيده الخديوي توفيق.

أما من حيث المسؤولية الخاصة بعمر لطفي محافظ الإسكندرية، فالحقيقة التي لا تقبل الشك أنه وقف موقفاً سلبياً في هذا اليوم بإجماع الآراء،

(١) أحمد حسين، المرجع السابق جـ٣ ص ١٩٠١ و١٩٠٢.

(٢) الإرشيف السياسي ١٨/٢م، المسئلة المصرية، المجموعة ٢٥/٣١، تقرير من الفرايهر فون كوزيك إلى وزارة الخارجية النمسوية رقم ١٢٨ سياسي، القاهرة في ١٢ يونيه ١٨٨٢م.

وأنه لم يتصل بعرابي باشا منذ وقت مبكر، وعندما فكر في استدعاء الجيش، اشترط أن ينزل بغير سلاح[1].

وتؤكد بعض الوثائق النمساوية أن الإنجليز كافأوا عمر باشا لطفي على الدور الذي قام به في هذه المذبحة بتعيينه وزيراً للحربية والبحرية في أول وزارة تحت حكم الاحتلال، كما أن عمر لطفي بعد هذه المذبحة حصل على إجازة لمدة شهر ونصف، ولم يحضر مجلس التحقيق مع أنه كان رئيس هذا المجلس[2].

وإني أرجح ما كتب عن عمر لطفي وخيانته فقد ذكرت إحدى التقارير المرفوعة إلى وزارة الخارجية البريطانية أن موقف المحافظ عمر لطفي باشا وهو معارض شخصي لعرابي يستحق كل تقدير، والمشاورات التي قام بها بين الجاليات الأجنبية وبخاصة مع قنصل اليونان العام عن الاستعدادات في بناء الحصون قد زادت في تكبير الخطر أكثر من تقليله[3].

وهذا المنصب الوزاري الذي تقلده عمر باشا لطفي في بداية الاحتلال الإنجليزي لمصر يعطينا دليلاً واضحاً وقوياً على مدى التعاون الذي قدمه عمر لطفي للإنجليز لتسهيل مهمة دخولهم إلى مصر، ولو أن عمر لطفي التزم جانب المقاومة الوطنية ضد الأسطول الإنجليزي لما كان نصيبه بأحسن من نصيب أحمد عرابي الذي حكم عليه بالنفي، ولكن تعاونه معهم جعلهم يركنون إليه بل ويقلدونه المناصب الكبيرة.

(١) أحمد حسين، المرجع نفسه ص ١٩٠٢.

(٢) محفظة رقم ١٢٨، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢م المجموعة ٢٧/٣١، تلغراف شفرة من قنصل الإسكندرية العام سوزارا إلى الكونت كالنوكي الإسكندرية ١٦ أغسطس ١٨٨٢م، ومحمد متولي، المرجع السابق ص ١٢٢ و١٢٣.

(٣) إرشيف ڤينا، الإرشيف السياسي، مصر ١٨٨٢م، المجموعة ٢٥/٣١، تقرير من قنصلية الملك والإمبراطور بالقاهرة إلى وزارة الخارجية رقم ١١٦، القاهرة ٢ يونيه ١٨٨٢م.

إن مثل هذا العمل يعتبر خيانة وطنية كبيرة، خيانة للشعب، وخيانة للحكومة في مصر، والحكومة العثمانية في الآستانة التي كانت تحاول جهدها لحماية مصر من الاعتداء الإنجليزي.

أما الخديوي توفيق فالراجح لدي ميله إلى الجانب الإنجليزي للاعتبارات التي ذكرت سابقاً، ومما يؤكد ما ذهبنا إليه ما قاله الإمام محمد عبده في مذكراته عن الخديوي حين قال: «وفي يوم الحادثة توجهت إلى السراي فرأيت موظفيها في جدل عظيم مما حدث وكانوا يبالغون في رواية الأخبار ويضحكون من عهد عرابي بالمحافظة على الأمن العام، ومن المعلوم أن موظفي السراي لا يقولون إلا ما يسر الخديوي، فإذا كانت الأخبار سارة تكلموا وضحكوا، وإلا تظاهروا بالحزن والكآبة جهدهم»[1].

وعلى هذا فالإنجليز كما يقول الأستاذ أحمد حسين دبروا وخططوا ونفذوا، ومحافظ الإسكندرية والخديوي وحزبه شجعوا حتى هيأوا بالاشتراك مع بعضهم هذا الظرف الذي مكن الثورة من الانفجار[2]. وأصبح الخديوي لا يبرم أمراً إلا بوحي منهم.

ويذكر بعض المؤرخين أن الخديوي توفيق نفى عن نفسه أنه يعمل ضد الاحتلال الإنجليزي وأشاد بكفاءة كرومر وعمله لخير مصر. وأنه قال: «لا فائدة لمصر من استبدال احتلال بآخر، أي الإنكليز بالأتراك»[3]. مع العلم بأن الأتراك لم يكونوا محتلين لمصر، فلم يكن لهم جيش مقيم فيها، وكانت مصر مستقلة تقريباً عدا ما تؤديه سنوياً من مبلغ معين للباب العالي.

---

(1) مذكرات الإمام محمد عبده ص ١٥٠ وعبدالمنعم الجميعي، الخديوي عباس الثاني الحزب الوطني ١٨٩٢ - ١٩١٤ م ص ٢٦.

(2) أحمد حسين، المرجع نفسه ص ١٠٩٢.
وإبراهيم عبده، تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨ - ١٩٨١ م، ط ٤، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، مؤسسة سجل العرب، وعبدالرشيد عبدالعزيز سالم، المرجع السابق ص ٣٦.

(3) أحمد سويلم العمري، المرجع السابق ص ٢٥.

ويذكر مصطفى كامل في جريدة اللواء عدد ٢٦ مايو سنة ١٩٠٧ م:
«... إن كل مصري صادق الوطنية لا يقبل مطلقاً أن يكون حكم مصر بيد الخديوي بمفرده أو المعتمد البريطاني أو الإثنين معاً، بل يطلب أن يكون حكم هذا الوطن العزيز بيد النابغين والصادقين من أبنائه، وأن تكون نظامات الحكومة دستورية نيابية»[1].

ويقول الإمام محمد عبده في خريف عام ١٣٠٢ هـ - ١٨٨٤ م عندما سأله الإنجليز عن الخديوي توفيق أثناء زيارته لندن قال: «إن توفيق باشا قد أساء إلينا أبلغ إساءة، لأنه مهد لدخولكم بلادنا، ورجل مثله انضم إلى أعدائنا في قتال لا نشعر إزاءه بأقل احترام. لكنه إذا ندم على ما فرط منه وعمل على الخلاص منكم فربما غفرنا له سيئاته... إننا لا نريد خونة وجوههم مصرية، وقلوبهم إنجليزية»[2].

بل إن الحكومة الإنجليزية صرحت أنه من ضمن أسباب مجيئها إلى مصر حماية الخديوي من عرابي باشا وجيشه بل ومن السلطان عبدالحميد نفسه وأنها ستقف بالقوة في وجه أي عمل من شأنه عزل الخديوي لأنه موالي لهم[3].

وفي الثالث عشر من يونيو سافر الخديوي إلى الإسكندرية بحجة قضاء الصيفية هناك ورغبته في تهدئة الأجانب، والأوضاع العامة، والحقيقة الصارخة أنه رغب أن يكون بالقرب من الأسطول الإنجليزي الراسي في ميناء الإسكندرية حيث كانت الخطط والترتيبات تجري بسرعة لتدخل إنجلترا السريع، وقد سمح عرابي باشا للخديوي بالسفر إلى الإسكندرية لينضم إلى أعدائه الإنجليز لأنه كان يعمل جاهداً على أن لا يبدو بمظهر العاصي الثائر

---

(1) أحمد سويلم العمري، المرجع نفسه ص ٢٥ و ٢٦.

(2) عباس محمود العقاد، تراجم وسير جـ٣ ص ١٠٦.

(3) إرشيف ڤينا، الإرشيف السياسي، مصر ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٥/٣١، ملحق ٢٢ تقرير من سفارة الملك والإمبراطور بلندن إلى وزارة الخارجية رقم ٤٤، لندن في ٣ يونيه ١٨٨٢ م.

على الخديوي على عكس محمود سامي البارودي، وعبدالله النديم اللذين كانا يناديان بخلع الخديوي وإعلان الجمهورية[1].

ويذكر بعض المؤرخين أن الكثيرين من أبناء الشعب تحمسوا لموقف الخديوي هذا وأرادوا أن يغتالوه عدة مرات ولكن عرابي حال دون تنفيذ هذا الأمر، ويقال أن إسماعيل باشا راغب عرض على عرابي باشا أن يرسلوا بلوك من العساكر لقتل الخديوي غير أن الأخير رفض أيضاً هذه الفكرة، وعلق على ذلك بقوله: «فعلمنا مبلغ حكمته، واستعذنا بالله من شر رأيه لأننا لم نرى إلا الإصلاح بالتي هي أحسن ولأن ذلك العمل الفظيع ضد مبادئنا على خط مستقيم»[2].

وبعد أن وجه الإنجليز والفرنسيون لائحتهم إلى الحكومة المصرية والتي طالبوا فيها بعدة أمور رفضها الشعب جملة وتفصيلاً، ولكن الخديوي قبلها، وهنا تقف الثورة في مفترق طريق حقيقي. هل تخلع الخديوي؟ أو هل تقتله؟ ويروي عرابي في مذكراته: «توجهت وعدد من الضباط إلى منزل محمود سامي باشا فقابلنا عبدالله باشا فكري وكان أستاذاً ومربياً للخديوي في صغره فبادرنا قائلاً: هل قتلتموه؟ فقلت له: من تعني؟ فقال: أعني الخديوي. فقلت له: «إننا لا نقتل أحداً بغير حكم شرعي فلا يليق بك أن تتكلم بهذا الكلام» غير أن الضباط جميعاً طالبوا بقتل الخديوي. وحاول عرابي أن يحيل بينهم وبين ذلك، غير أنهم استفتوا رجال الدين فأحلّوا قتل الوالي الذي يحاول تسليم الوطن للعدو، وخاصة العدو غير المسلم، غير أن عرابي يلجأ إلى سبب

(١) أحمد حسين، المرجع السابق ص ١٠٩٢ و ١٠٩٣.

(٢) المرجع نفسه ص ١٠٩٣، ويذكر بعض المؤرخين أن عبدالله باشا فكري كان من ضمن من فكر بقتل الخديوي أثناء الثورة ـ (عبدالرشيد عبدالعزيز سالم، المرجع السابق ص ٥٧).
الثورة العرابية، محفظة رقم ٢٠، دوسيه نمرة ٢٠٧، وثيقة رقم ٧. كاتبه مصطفى بك حسن الهجين ٦ أكتوبر ١٨٨٢ م.
الثورة العرابية، محفظة رقم ١٩، دوسيه نمرة ١١١، وثيقة رقم ٨٠. استجواب عامر أفندي. في ٢٢ ذي الحجة ١٢٩٩ هـ ـ ٣ أكتوبر ١٨٨٢ م.

آخر قائلاً: «إذا قتلتموه سوف يثور علينا أعداؤنا في الغرب بحجة أننا فوضويون ومتوحشون نقتل ولاة أمورنا فخير لنا أن نعزله فقط»[1].

ومن الجدير بالذكر أن بعض الوثائق ذكرت أن فرنسا كان لها يد في تدبير مذبحة الإسكندرية وأنها كانت تسعى إلى الحصول على غنم من وراء حوادث ١١ يونية، وأنها كانت تريد أن تسبق إنجلترا في الوصول إلى مصر وعلى الأقل مشاركتها[2].

وقد وصفت بعض الجرائد الأوربية وبخاصة الإيطالية على اختلاف أنواعها ضرب الإسكندرية بأنه عمل بربري ويصفون معاملة إنجلترا للمدينة بالتهور ويندون بالأسباب الواهية التي تذرعت بها إنجلترا من حماية أرواح الأوربيين وممتلكاتهم من تعصب الوطنيين وإهمالهم حتى في أداء هذا الواجب[3].

وعلى كل حال رحب الخديوي توفيق بالاحتلال الإنجليزي متناسياً مصالح أمته وشعبه وحقوقهم. خائناً للسلطان عبدالحميد الذي كانت له السيادة العليا على مصر.

وفي سنة ١٣٠٠ هـ ـ ١٤ أغسطس ١٨٨٢ م أصدر الخديوي توفيق أمراً جاء فيه: «ليكن معلوماً . . . أن أميرال الأسطول الإنجليزي، وقائد الجيوش البريطانية العام إنما أتيا إلى مصر لإعادة الأمن والنظام إليها. ومن ثم قد

(١) الثورة العرابية، محفظة رقم ٢٠، دوسيه نمرة ١٩٢!، وثيقة رقم ٦٥.
جواب محمد أفندي غراب في ٣ أكتوبر سنة ١٨٨٢ م.
رفعت السعيد، الأساس الاجتماعي للثورة العرابية ص ١٣٥ و ١٣٦، مكتبة مدبولي بالقاهرة.

(٢) محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، ملحق رقم ١٤، تلغراف شفرة من البارون كوزيك إلى الكونت كالنوكي، الإسكندرية ٤ يوليه ١٨٨٢ م.

(٣) محفظة رقم ١٢٥، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، تقرير ٣٠أ من الكونت لودولف إلى وزارة الخارجية النمسوية، تاريخ روما ١٧ يوليه ١٨٨٢ م.

سمحنا لهما باحتلال جميع الأمكنة التي يريان في احتلالها ما يساعد على قمع العصيان!»[١].

وعاد توفيق إلى القاهرة يوم ٢٥ سبتمبر من السنة نفسها تحميه حراب الجنود البريطانيين ويجلس على يساره في مركبته المذهبة الدوق أوف كنوت، وأمامه الجنرال ولسلي، قائد الحملة، والسير أدوارد مالت[٢]. ولا اتصال له بداخلية البلاد، وكان الأميرال الإنجليزي يتولى حفظ الأمن والنظام كما يزعم في الإسكندرية مع أربعة آلاف رجل بموافقة الخديوي[٣]، وكانت الحكومة الإنجليزية مهتمة جداً بحماية الخديوي توفيق من الخطر الشعبي المحدق به باعتباره نصيراً للإنجليز[٤].

وعقب احتلال الإنجليز لمدينة الإسكندرية أخذ الأهالي في الهجرة منها ووقعت في ذلك الحين فجائع ومآسي تحدث عنها المؤرخون، ولم يتعاون مع

---

(١) شهدي عطية الشافعي، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ م ص ١٤، ط ١، ١٩٥٧ م دار شهدي.

(٢) محفظة رقم ١٢٥، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، برقية شفرة من البارون كوزيك إلى وزارة الخارجية النمسوية، الإسكندرية ١٨ يوليه ١٨٨٢ م، وشهدي عطية الشافعي، المرجع السابق ص ١٤.

(٣) محفظة رقم ١٢٥، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١ برقية شفرة من البارون كوزيك إلى وزارة الخارجية النمسوية. الإسكندرية ١٨ يوليه ١٨٨٢ م.

(٤) إرشيف ڤينا، الإرشيف السياسي، مصر ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٥/٣١، من سفارة الملك والإمبراطور بلندن إلى وزارة الخارجية، لندن في ٣ يونيه ١٨٨٢ م.

ـ محفظة رقم ١٢٥، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١، برقية شفرة من البارون كوزيك إلى الكونت كالنوكي وزير خارجية النمسا، الإسكندرية ٢٢ يوليه ١٨٨٢ م.

ـ الثورة العرابية، محفظة رقم ١٨، دوسيه نمرة ٩، رقم الوثيقة ٩٧، استجواب الشيخ إبراهيم زهيري من عمد الدقهلية عن المحاضر الموقع عليها، في يوم الأحد ٢٣ ذي الحجة سنة ١٢٩٩ هـ.

الإنجليز سوى الخديوي توفيق الذي أرسل إلى عرابي تلغرافه المشهور في ١٨٨٢/٧/١٧ م الذي يدافع فيه عن نيات الإنجليز ويأمره بالحضور فوراً، وقد رفض عرابي أوامر الخديوي، وبدأ يستعد لمواجهة الإنجليز. وكان هذا القرار بناء على إجماع الشعب والجيش الذي أصدر في ١٨٨٢/٧/١٧ م البيان الوطني المشهور بوجوب الاستمرار في الاستعدادات لمواجهة الإنجليز، وما كاد الخديوي يعلم بهذا القرار حتى عزل عرابياً، فرفض الجيش العزل كما رفضه عرابي باشا[١].

ويذكر بعض المؤرخين أيضاً أنه ما كاد الإنجليز يحتلون سراي رأس التين وشبه الجزيرة المتاخمة للسراي حتى أبدى الخديوي لمن بقي معه من الأتراك، والشراكسة رغبته في الاتصال بالأمير سيمور والانضمام إليه ضد جنوده وشعبه، وقد أبدى ذلك عندما قال لأتباعه: «إن أهم الأمور في نظري الآن أن ألفت نظر سيمور وأجعله على علم بأمرنا وحقيقة نوايانا من جهة إن أمكن ذلك» وكان يقصد بطبيعة الحال نواياه الحسنة تجاه الإنجليز... نظير حمايتهم له وبقائه حاكماً على البلاد، وقد أبلغ رغبته هذه إلى سيمور كما أبدى

---

(١) الثورة العرابية، محفظة رقم ١٩، دوسيه نمرة ١٤٩. محضر استجواب دولتلو البرانس كامل باشا في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ هـ.

انظر تفاصيل القتال بين عرابي وجيشه وبين الجيش الإنجليزي في الوثائق:

F. O.226/205 Translation From El - 2 Ayif An Egyptian Paper, and orabi Basha's Organ.

محفظة رقم ١٢٥، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١ برقية شفرة من البارون كوزيك إلى وزارة الخارجية النمسوية، الإسكندرية ١٨ يوليه ١٨٨٢ م. وقد نشرت جريدة المونيتور المصرية المرسوم الذي يخول للأميرال الإنجليزي سلطة احتلال أي نقطة على قناة السويس يرى فيها ضرورة لازمة للقيام بعملياته الحربية ضد الثوار.

(محفظة رقم ١٢٨، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٧/٣١، تلغراف شفرة من قنصل الإسكندرية العام سوزارا إلى الكونت كالنوكي، الإسكندرية ١٦ أغسطس ١٨٨٢ م. محمد عبدالرحمن حسين، المرجع السابق ص ٦١.

استعداده لكل معاونة تطلب منه، وبعد ظهر يوم ٣١ يوليه سنة ١٣٠٠ هـ - ١٨٨٢ م سلم الخديوي نفسه إلى الأمير سيمور الذي استقبله بكل بشاشة وترحيب، هذا في الوقت الذي كانت فيه مدينة الإسكندرية تحترق، ولقد كان لهذه الخيانة الكبرى من الخديوي صدى أليماً في نفوس الشعب، كما كان موقفه هذا من أسباب هزيمة مصر[1].

ويذكر بعض المؤرخين أن الخديوي توفيق هو الذي أتاح للإنجليز النزول بسراي رأس التين فتلقاه سيمور بفرح كبير، أبرق على أثره لحكومته في إنجلترا «لقد احتللت رأس التين، ولا تزال الإسكندرية تحترق، والخديوي سالم في قصره يحرسه ٧٠٠ من البحارة»[2].

وإنه ليتضح لنا مدى تعاون الخديوي توفيق مع الإنجليز ما كتبه مستر لكس إلى وزارة الخارجية الروسية في عام ١٣٠٠ هـ - أوائل شهر يوليه ١٨٨٢ م يقول: «إن بريطانيا والخديوي توفيق باشا لا يرغبان فقط في الحد من نفوذ الوطنيين في مصر» بل إنهما يحاولان خلق الظروف التي تجعل احتفاظ عرابي باشا بالسلطة غير ممكن[3].

غير أن الإنجليز بما جبلوا عليه من الحيلة قد استطاعوا مراوغة عرابي باشا وأظهروا أن هجومهم سيكون من الإسكندرية، وفي الوقت نفسه تعهد دلسبس بحماية القناة، مما جعل عرابي لا يوافق على رأي محمود باشا فهمي رئيس أركان حرب الجيش على ردم القناة، وأقام معسكراً في بلدة التل الكبير، أما الإنجليز فقد تحولوا فجأة إلى القناة واحتلوا بورسعيد في ٢٠/٨/١٨٨٢ م وبذلك أصبح الجيش المصري محصوراً ولم يكن لهذا الحصار أثر كبير في الهزيمة التي منيت بها مصر لولا عوامل الخيانة من قبل الخديوي

(١) محمد عبدالرحمن حسين، المرجع نفسه ص ٦١ و٦٢.

(٢) حسن حافظ، الثورة العرابية في الميزان ص ٦٩، كتب قومية، مطابع الدار القومية، العدد ١٩٨.

(٣) فؤاد حسن حافظ، الثورة العرابية (٣ وثائق) ص ٤١ نقلاً عن وثائق الديوان القيصري عن ١٨٨٢ م، المجموعة الأولى ورقة ٥٥.

والإنجليز الذين أصدروا كل بلاغاتهم باسم الخديوي[1]. وكان الأمير سيمور قد أعلن لحكومته في مذكرة سرية أنه ينوي إغراق بعض السفن بالحجارة في مدخل الميناء يعزل الأسطول كعمل حربي[2].

ولم يكتف الخديوي بهذا فعمد إلى تعيين الضباط الموالين له لمساعدة الإنجليز فعين «محمد سلطان باشا» رئيس مجلس النواب نائباً عنه لمرافقة قائد الجيش الإنجليزي الجنرال ولسون في زحفه على العاصمة[3].

وقال عنه الشيخ محمد عبده في مذكراته، مركز السائس والمخابرات كان في الإسكندرية في مكتب يسمى قسم المخابرات العسكرية اجتمع فيه كثير من الإنجليز من موظفي الحكومة المصرية ومن المقيمين بمصر وكان روح الجميع «سلطان باشا» وقد عرف بسلطة النفوذ على الأرواح، فأخذ في التوزيع باسم الخديوي والسلطان، واختار لبث الأفكار «الطحاوي» أحد ثقاة عرابي باشا، وكان الساعد الأيمن لسلطان باشا في هذا المضمار عثمان بك رفعت ياور الخديوي، وكان سلطان باشا هو نائب الخديوي المرافق للحملة الإنجليزية. وبانحيازه للمعسكر المضاد للثورة أضعف العرابيين كثيراً[4].

ومن الأعمال المؤسفة التي قام بها «محمد سلطان» أنه اتصل بالعرب القاطنين في مديرية الشرقية فحثهم بالوعود مرة وبالوعيد أخرى، ثم وزع الأموال على مشايخهم فأرشدوا العدو إلى الطرق والمسالك التي يجهلها، وبذلك تسهلت الطريق أمام الإنجليز، وتضافرت عوامل الغدر والخيانة والرشوة على الهزيمة ووقعت معركة التل في ١٣ سبتمبر ١٣٠٠ هـ - ١٨٨٢ م التي انهزم فيها الجيش المصري، وبذلك أصبحت الطريق مفتوحة أمام الجيش

(١) محمد عبدالرحمن حسين، المرجع السابق ص ٦١، ٦٢.

(٢) محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسألة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١ ملحق رقم ١٥ تلغراف شفرة من البارون كوزيك إلى الكونت كالنوكي، الإسكندرية ٤ يوليه ١٨٨٢ م.

(٣) محمد عبدالرحمن حسين، المرجع السابق ص ٦٢.

(٤) مذكرات محمد عبده ص ١٦٢.

الإنجليزي لدخول القاهرة في ١٨٨٢/٩/١٤م حيث تم القبض على عرابي باشا وصحبه[١].

كما قام الإنجليز بشراء ذمة «سعود الطحاوي» في الصالحية، وقد دفعوا له مبلغ ٥٠٠٠ كرون نمسوي وكان هو الذي يتولى أمر استطلاع طلائع الجيش العرابي، ومحمد البقلي في وادي طومبلات، وكان الإنجليز يشترون الواحد تلو الآخر من البدو بدراهم قليلة يقدمونها لهم، كما قام محافظ بورسعيد الذي عزله العرابيون برشوة قبائل سيناء مع الإنجليز، وكما ذكرت من قبل فقد كان محافظ الإسكندرية هو الذي أغرى قبائل أولاد علي سكان مديرية البحيرة على القيام بالشغب في الإسكندرية ومن الشخصيات الأخرى التي ساهمت سلبياً في صنع أحداث الثورة إدوارد بالمر أستاذ اللغات الشرقية والذي كان يطلق عليه اسم عبدالله أفندي الذي ضم إليه قبيلة الترابين والطباخة والحويطات وكان يساعد أحد الضباط الإنجليز المسمى جل، ومن العجيب أن إدوارد بالمر وجل قتلا على يد بعض الأعراب بالرصاص في وادي صدر[٢].

ومن أصحاب الخيانات المدنية التي كان لها تأثير على بعض الأفراد العسكريين السيدان أحمد عبدالغفار والسيد الفقي وكانا عضوين في مجلس شورى النواب عن مديرية المنوفية والشيخ أحمد أبو سلطان وإخوته وهم من زعماء عرب الهنادي القاطنين بالشرقية، وهؤلاء استطاعوا رشوة بعض ذوي النفوس الضعيفة من الضباط العرابيين ومن ضمنهم راغب ناشد أحد ضباط مقدمة الجيش العرابي[٣].

وممن قاموا بدور كبير في الخيانة الأميرالاي علي يوسف خنفس الذي

---

(١) محمد عبدالرحمن حسين، المرجع السابق ص٩٢.
وشهدي عطية، المرجع السابق ص١٤.
(٢) محمد متولي، المرجع السابق ص١٢٥ و١٢٦.
(٣) المرجع نفسه ص١٢٥.

كان على علم تام بخطة العرابيين في الهجوم في معارك التل الكبير، وقد أطلع الإنجليز على خطة الجيش العرابي وتسبب بهذه الخيانة في ضرب جيش الصالحية الذي كان يقوده محمود سامي البارودي، وكان عدده يقارب ١٢ ألف جندي مصري وقد قتل بسبب هذه الخيانة عدد كبير من شدة قصف المدفعية الإنجليزية التي كانت في انتظارهم نتيجة لخيانة خنفس[١].

هذه نماذج من أولئك الذين خانوا أمتهم وشعبهم ووطنهم ولا يزال التاريخ يذكرهم بمزيد من الأسى والحزن، بل إنهم وصمة عار في جبين الأمة الإسلامية.

---

(١) محمد متولي، المرجع السابق ص ١٢٤ و ١٢٥.



الفصل السادس

المعارضة العربية في أوربا

- نجيب عازوري.
- خليل غانم.
- محمد عبده وجمال الدين الأفغاني وجريدة «العروة الوثقى».
- الصحافة العربية في المهجر.
- المؤتمر الأول للأحرار العثمانيين.



المعارضة في أوربا

قد يظن القارىء بأنني قد خرجت عن الموضوع وهو المعارضة في مصر والشام عندما أتطرق للمعارضة في أوربا. والحقيقة أنني لم أخرج عن الموضوع، فالمعارضون في أوربا هم من نزحوا من مصر والشام إلى أوربا لمواصلة معارضتهم هناك.

ويذكر بعض المؤرخين أن سبب هجرة اللبنانيين إلى أوربا والأمريكتين حتى كوّنوا جاليات كبيرة هناك هو ظلم الحكومة العثمانية وجهل الولاة في الوقت الذي بدأ فيه اللبنانيون الرغبة في التمدن، والأخذ عن الحضارة والنظم الغربية، وكانوا يلحون في طلب الدستور فلما رأوا مماطلة الحكومة العثمانية في تحقيق ذلك هجروا بلادهم إلى بلاد الحرية، الحرية المادية والحرية المعنوية. وهناك عاشوا يمارسون كل أسباب الحياة بكل حرية وبدون أية قيود شخصية، وأخذوا من وراء البحار يرفعون أصواتهم بتحرير بلادهم من الحكم العثماني[1].

ذلك أن بلاد الشام كانت هي أسرع أجزاء الوطن العربي تأثراً بالفكرة القومية الجديدة التي سادت التفكير الأوربي وقتذاك، لأنها أشد أجزاء الدولة العثمانية تعرضاً لتلقي الروح الغربية والمؤثرات الأوربية، وكان زعماء هذه الحركة القومية ينادون بتحطيم نير الحكم العثماني، وإنشاء مملكة عربية مستقلة[2].

---

(١) سليم حسن هشي، المصدر السابق ص ٥٥ - ٦٢.
(٢) محمد محمد حسين، المرجع السابق ص ٩٤.

ويعزو بعض المؤرخين سبب هذه الهجرات الشامية إلى مصر وأوربا والأمريكتين إلى عامل رئيسي يتمثل في ضيق حدود جبل لبنان بعد تطبيق نظام ١٢٧٨ هـ - ١٨٦١ م حيث حرم الفلاح من الأرض الصالحة للاستزراع، وكان من الممكن أن تتجه الهجرة إلى الأماكن المجاورة، ولكن المهاجرون ما كانوا ليجدوا ما يطمحون إليه من أمن وحرية وبحبوحة في العيش كتلك التي توفرت لهم في المهجر، وكان المهاجرون البروتستانت قد اتجهوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية[١].

وشملت الهجرة عدداً كبيراً من الأدباء والشعراء الذين تلقوا علومهم في المدارس الوطنية والأجنبية في لبنان وسوريا فاتجه بعضهم إلى مصر وأوربا، بينما اتجه البعض الآخر إلى الأمريكتين، ونشروا خواطرهم نثراً وشعراً في صحف عربية متعددة. وإلى جانب الدور الذي قامت به في مهاجمة الدولة العثمانية والذي سأبينه في هذا الفصل إلا أنها أسهمت في الحفاظ على المنطق بلغة الضاد بين المغتربين، كما أسهمت في توطيد العلاقات بين المغتربين في المهجر من سوريين ولبنانيين[٢].

ورغم أن الدولة العثمانية قد أمرت عن طريق واليها في بيروت بمنع اللبنانيين منعاً مطلقاً من السفر والهجرة خارج البلاد[٣] إلا أنها لم تستطع وقف هجرتهم، فكانوا يغادرون البلاد بأساليب وطرق متنوعة مما أعجز الدوائر الرسمية الحكومية في الدولة العثمانية.

وسأتناول بالحديث في هذا الفصل أشهر أولئك الذين هاجروا إلى أوربا أو الأمريكتين وكونوا جبهة معارضة لحكم السلطان عبدالحميد الثاني في المهجر.

(١) معهد البحوث والدراسات العربية، الأزمة اللبنانية ص ١٥١ و١٥٢.
(٢) المرجع نفسه ص ١٥٢ و١٥٣.
(٣) الأخبار، العدد ١٤٣، السنة الأولى، ٢٨ يناير سنة ١٨٩٧ م.
والمقطم، العدد ٩٩٢، ١٣ يونيه سنة ١٨٩٢ م.

نجيب عازوري

ولد نجيب عازوري في بلدة «عازور» وهي قرية صغيرة في جنوب لبنان في قضاء «جزين» والتحق بمدرسة الفرير في بيروت، وتابع دراسته العليا في العلوم السياسية في باريس حيث حاز على الدبلوم وهو لم يتجاوز العشرين من عمره من مدرسة الدراسات العليا[١]. وهو عربي نصراني تولى منصب نائب متصرف القدس في الفترة الواقعة بين عامي ١٣١٧ - ١٣٢٢ هـ - ١٨٩٩ - ١٩٠٤ م ثم عزل من هذا المنصب[٢] لخلاف قام بينه وبين رئيسه كاظم بك متصرف القدس بسبب سوء الإدارة العثمانية، ثم قام بعد ذلك بجولة في مدن الشام استغرقت قرابة شهرين دعا خلالها إلى إنشاء حزب سياسي جديد باسم «رابطة الوطن العربي» إلا أن نشاطه الثوري أقلق السلطات العثمانية مما جعلها تشدد الرقابة عليه، فسارع بمغادرة الشام إلى فرنسا حيث أقام بها مدة ثم سافر إلى مصر وأقام في القاهرة حتى وفاته سنة ١٣٣٥ هـ - ١٩١٦ م[٣].

وكان نجيب عازوري من دعاة الانفصال عن الدولة العثمانية، وإقامة دولة عربية منفصلة، ولهذا الغرض أسس حزبه المذكور «رابطة الوطن العربي»

(١) نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية ص ١٧، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت. تعريب وتقديم د. أحمد بو ملحم.
(٢) يذكر محمود منسي في كتابه، حركة اليقظة العربية ص ١٠٠ أن نجيب عازوري استقال من وظيفته كنائب متصرف القدس، بينما يذكر جميل بيهم في كتابه، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور جـ٢ ص ٢٠ أن عازوري عزل من الوظيفة التي كان يشغلها في فلسطين فهبط باريس غاضباً وأخذ يواعد الترك بالعرب.
(٣) محمود صالح منسي، المرجع السابق ص ١٠٠.

بالاشتراك مع «يوجين يونج» أحد موظفي الاستعمار الفرنسي السابقين، ويهدف هذا الحزب إلى تحرير بلاد الشام من سيطرة العثمانيين، ومن ثم أخذ يوجه نداءاته المتتالية إلى العرب يحضهم فيها على تحرير بلادهم من السيطرة العثمانية بالثورة عليهم، وإقامة دولة عربية واحدة على أساس دستوري شرحه في كتابه الشهير «يقظة الأمة العربية». كما أخذ ينتقد أعمال السلطان عبدالحميد وأعمال الحكومة العثمانية بشدة بالغة[1].

وفي سنة ١٣٢٣ هـ - ١٩٠٥ م أصدر كتاباً باللغة الفرنسية بعنوان «يقظة الأمة العربية» ويقع هذا الكتاب في مقدمة، وتمهيد، وتسعة فصول. يذكر في المقدمة أن القومية العربية حقيقة، وأن الوعي العربي قد انتشر بين العرب، وهم يريدون الانفصال عن الدولة العثمانية، وتأسيس دولة عربية مستقلة. أما عن حدود هذه الدولة فقد ذكر أنها: «تمتد من وادي دجلة والفرات حتى برزخ السويس، ومن البحر المتوسط حتى بحر عمان، وسوف يحكمها سلطان عربي حكماً ملكياً دستورياً متحرراً. وستؤلف ولاية الحجاز الحالية مع منطقة المدينة المنورة دولة مستقلة يكون حاكمها في الوقت نفسه الخليفة الديني لجميع المسلمين. ويقول أيضاً: «هكذا يكون قد وجد حل لصعوبة كبيرة بفصل السلطة المدنية عن السلطة الدينية في الإسلام من أجل خير الجميع الأكبر»[2].

ورسم نجيب عازوري سياسة هذه الدولة العربية وعلاقاتها الخارجية فقال: «وسنحترم كل مصالح الأجانب الحالية المباشرة في بلادنا وجميع الامتيازات التي منحهم إياها الأتراك إلى يومنا هذا، وسنحترم أيضاً الحكم الذاتي في لبنان، والوضع الراهن لمقدسات النصارى في فلسطين، كما نحترم الإمارات المستقلة في اليمن والخليج الفارسي. فما من رجل شريف مخلص يستطيع أن يكون معادياً لهذه الحركة الخيرة التي ستفتح منفذاً واسعاً أمام

(١) محمد عصمت، سورية وقضية فلسطين ص ٣٢.
وشمس الدين الرفاعي، المرجع السابق ص ١٨٤.
(٢) نجيب عازوري، المصدر السابق ص ٣٧.

التجارة العالمية وستؤمن عدداً لا يحد من التوظيفات المفيدة والأكيدة لرؤوس الأموال الأوربية»[1].

وباستقلال العرب عن الدولة العثمانية يستقل الألبان والبلغار والأكراد والأرمن، ويتخلصون من الاستعمار العثماني لهم، وينعتق العالم من جذوة الشقاق التي تسمى بالقضية الشرقية. ويضيف عازوري أيضاً: «نحن اثنا عشر مليوناً من العرب مضطهدون ببضع مئات من الموظفين الأتراك الشراكسة كلهم على استعداد لخيانة «الباديشاه» حالما يرون أننا نحن الأقوياء. ويطلب عازوري من الدول الكبرى مساعدتها للعرب بالوقوف إلى جانبها عاطفياً ومعنوياً والتزام الحياد[2].

وقد وضع نجيب عازوري عدة كتب، وكلها تعالج قضية استقلال العرب وقيامهم في دولة مستقلة لها مقوماتها وكيانها الخاص وسياستها الخارجية. وهذه الكتب هي:

١ - يقظة الأمة العربية.
٢ - الوطن العربي دراسة معمقة للوضع الراهن ودراسة مستقبل الأقطار العربية الآسيوية.
٣ - الخطر اليهودي العالمي، تصريحات ودراسات سياسية.
٤ - الدول الأجنبية ومسألة المقدسات النصرانية في الأرض المقدسة - خلاصة تاريخية وعرض للوضع الراهن.

وقد ذكر عازوري هذه الكتب بنفسه، كما ذكرها صديقه آجن جنك في «الثورة العربية»، ويذكر أحمد بو ملحم مترجم كتاب «اليقظة العربية» أنه لم يعثر عليها حتى في المكتبة الوطنية في باريس، ويظهر أن الصهيونية العالمية قد أخفت هذه الكتب بسحبها وإتلافها[3].

(١) نجيب عازوري، المصدر السابق ص ٣٧ و ٣٨.
(٢) المصدر السابق ص ٣٨.
(٣) المصدر نفسه ص ٢٢ (مقدمة المترجم).

وقد ورد ذكر المؤلف الثاني لنجيب عازوري في مقدمة كتابه هذا الذي نحن بصدد البحث فيه. فقال: «هذا الكتاب هو توسيع استدلالي لهذا البيان من وجهات النظر الثلاث: الخارجية والسياسية والاقتصادية، وننبىء القارىء أن هذا الجزء معد لإكمال مؤلف ضخم ننشره عما قريب تحت هذا العنوان «الخطر اليهودي تصريحات ودراسات سياسية» لمن أراد أن يتعمق بمعرفة الحسنات التي ستقدمها القوميات في الإمبراطورية لأوربا ونحن نحث الجمهور على قراءة الكتابين[1].

أما عن الدوافع التي حدت بعازوري إلى تأليف هذا الكتاب عن اليهود فهو لأن الحركة العربية تقوم في الوقت الذي توشك فيه إسرائيل على النجاح في خططها الهادفة إلى السيطرة على العالم، لتقضي على تلك الخطط للقومية العربية، وألف عازوري هذا الكتاب من أجل تبسيط فهم «الخطر اليهودي»[2].

وبعد التمهيد يقسم عازوري كتابه إلى تسعة فصول تحمل الموضوعات التالية: الفصل الأول: صفة فلسطين فيتحدث عن الحدود الطبيعية لها والشعوب القديمة التي سكنت هذه البلاد، وميدان عمل الصهاينة فيها، ثم يتحدث عن غرب الأردن والينابيع والثروات المعدنية فيه، والوضع الراهن في غرب الأردن، فيتكلم عن حوران ووادي الأردن، وعدد السكان في تلك البقاع والصناعات المحلية وسياسة الحكومة العثمانية في هذه الأماكن.

أما الفصل الثاني فقد تحدث فيه عن السياسة الروسية، فتحدث عن وصية بطرس الأكبر، وقدسية روسيا، والكنيسة الأرثوذكسية في الدولة العثمانية وعلاقتها بروسيا وسياسة روسيا نحو البطريركيات العثمانية، ثم تكلم عن

(١) نجيب عازوري، المصدر السابق ص ٣٨.
(٢) المصدر نفسه ص ٣٩.

اليونان والسلاف، والأرثوذكس العرب، وبطريركية القدس الأرثوذكسية، كما تحدث عن مشكلة الأماكن المقدسة والروس والأقباط والأحباش.

أما الفصل الثالث تحدث عن السياسة البريطانية فتحدث عن خطأ الدبلوماسية الفرنسية والإدارة الاستعمارية الإنجليزية في البلاد العربية، واحتلال قبرص.

أما الفصل الرابع فكان عن سياسة فرنسا وصراعها مع إنجلترا وروسيا، ثم تحدث عن فرنسا وحرية الفكر، وتكلم عن المصالح الفرنسية في البلاد العربية الدينية والسياسية ومنافسة ألمانيا وإيطاليا لها، وختم هذا الفصل بالحديث عن سياسة إنجلترا مع كاثوليك الشرق.

وفي الفصل الخامس تحدث عن سياسة ألمانيا والنمسا، فتحدث عن المؤسسات النمساوية في سورية وفلسطين، والاستعمار الألماني في فلسطين وزيارات الإمبراطور الألماني للشرق وسياسة ألمانيا في الأناضول، وأهدافها من وراء مد سكة حديد بغداد.

وتحدث في الفصل السادس عن سياسة إيطاليا نحو طرابلس وألبانيا...

وفي الفصل السابع تحدث عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، فتكلم عن الإرساليات الأميركية والإنكليزية، وسياسة أمريكا في فلسطين والبلاد العربية وموقف السلطان عبدالحميد منها.

أما الفصل الثامن فكان يحمل عنوان «سياسة الكرسي الرسولي» فتحدث عن كنائس الشرق، وكنيسة الحبشة، والأرمن، وتحدث عن الطوائف الشرقية في ظل اللاتين والخلفاء العرب، كما كتب عن اليونانيين الملكانيين الكاثوليك، وختم هذا الفصل بالحديث عن المذهب الكاثوليكي الغربي وكنائس الشرق والبروتستانتية.

أما الفصل التاسع والأخير فتحدث فيه عن سياسة الدولة العثمانية تجاه البلاد التي تحكمها ومنها البلاد العربية، كما تحدث عن السلطان عبدالحميد

وحكومته بشيء من التفصيل، وسياسة الدول الأجنبية تجاه الدولة العثمانية.

والذي يهمنا في هذا البحث هو موقف نجيب عازوري المعارض من حكم السلطان عبدالحميد الثاني، وفي الواقع فكل مواقف نجيب عازوري من السلطان عبدالحميد الثاني بل ومن الدولة العثمانية نفسها مواقف معارضة، فهو يشن على عبدالحميد حملة شعواء من الافتراءات والأكاذيب والاتهامات. وإنه لمن الصعب على المرء أن يختار نماذج من أقوال عازوري شاهداً على ذلك. فكل أقواله شواهد، وكل سطر بل وكل كلمة تنافس أختها في البراعة في الأسلوب والكلمات الهجومية. وسأختار هنا نماذج من أقوال نجيب عازوري لتكون شاهداً ودليلاً على أفكار هذا الرجل واتجاهاته في ذلك العصر.

يتحدث نجيب عازوري عن سلاطين الدولة العثمانية بصفة عامة والسلطان عبدالحميد الثاني بصفة خاصة فيذكر أن سلاطين بني عثمان يحيطون أنفسهم دائماً بحاشية براقة وأنهم يعيشون بهدوء في ملاذاتهم تاركين شؤون إدارتهم بين أيدي الجشعين من حاشيتهم التي لا همَّ لها إلا الثراء والاحتفاظ بالحظوة أطول مدة ممكنة، ثم يتحدث عن الأمناء وخصيان القصر ويدعي أنهم هم الذين يحكمون فعلياً، أما الوزراء والموظفون الآخرون فهم صنائعهم، ويذكر عازوري أنه يستطيع أحد الأمناء المستائين أن يزيل السلطان من مكانه ويحرر العالم من وجوده الوقح، لكن هذا في نظر نجيب عازوري يفضل أن يكبح استياءه ليحتفظ بمركزه، وكذلك يضحي الوزير بوزارته في سبيل مصلحته الشخصية، ويضحي الولاة والموظفون بمصالح مقاطعاتهم ليكسبوا إعجاب الوزراء وهكذا دواليك يغني كل واحد بغناء الأعلى منه كما يقول عازوري بينما الشعب ينوء تحت أثقال نظام الابتزاز[1].

ويذهب عازوري في حملته على السلطان عبدالحميد الثاني إلى أبعد من ذلك فيتهمه بإعطاء الرشوة بنفسه، وتشجيع الفساد بحصر المنافع والأوسمة

(١) نجيب عازوري، المصدر السابق ص ١٨١ - ١٨٢.

في الأمناء ويقول عن عبدالحميد أنه لو استطاع أن يبيع إمبراطوريته دون أن تتصدى له الدول الأخرى بسبب خصوماتها مقابل أن تترك له حياته الطويلة الراغدة لفعل[2]. وينسى عازوري أو يتناسى موقف السلطان عبدالحميد الثاني من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فبالرغم من المحاولات المتنوعة التي بذلها زعيم الحركة الصهيونية تيودور هرتزل لشراء فلسطين، فقد رفض السلطان عبدالحميد بيع شبر واحد من فلسطين، لأنها ليست ملكه وإنما هي ملك للمسلمين كما قال: فكيف إذن يبيع إمبراطورية كما قال عازوري؟! ويمضي الأخير في اتهامه لعبدالحميد فيعتبره أكبر الطغاة الذين سيطروا على الدولة العثمانية، وأكثرهم إضراراً ببلاده، ويتفاءل عازوري حين يذكر أن عبدالحميد سيكون آخر ملك من السلالة العثمانية فقد خسر منذ توليه العرش على التوالي كل من رومانيا (نهائياً) والصرب والجبل الأسود، وبلغاريا، ومنطقة فارس، وباطوم، وقبرص، ومصر، وتونس، ورومانيا الشرقية، وتساليا، وكريت، وتشكل هذه البلدان أكثر من نصف الدولة العثمانية، ويذكر عازوري أن عبدالحميد سوف يشهد تفكك ما تبقى من دولته قبل وفاته[1].

ويصف عازوري عبدالحميد الثاني بأنه من أشد الطغاة في العالم بأسره فيقول: «خذ الطغاة الأشد لعنة في التاريخ، وأضف إليهم القيصر بورجيا والأمير مكيافيلي فلن تحصل على [مثيل] لعبدالحميد»[1]. ثم يتحدث عازوري عن ولادة عبدالحميد وأمه وأبوه، وعائلته كلها، وعلى مدى كرههم له، ويتحدث عازوري أن عبدالحميد نشأ نشأة حاقدة كريهة حتى تولى العرش فقام بمعاداة رجال الأحرار واتهمهم كذباً وافتراء حتى يتسنى له إبعادهم عن مقر ملكه في الآستانة، ويقول أيضاً أنه حل البرلمان، وعلق الدستور، وباشر نظام الرعب المطلق الذي بدأ منذ ثمانية وعشرين عاماً، فاعتقل ونفى، ورمى في البوسفور، وسمم أو اغتال حسب الأهمية كل الناس المشبوهين بالليبرالية

(١) نجيب عازوري، المصدر السابق ص ١٨٢.

أو بعلاقتهم بالسلطان المنكود مراد، ويتحدث عازوري عن قصر عبدالحميد الذي يطل على الأستانة وقرن الذهب، وبحر مرمرة والبوسفور، والبحر الأسود فيذكر أنه لا يعرف أحد تصاميم هذا القصر، فهو متاهة حقاً، بسراديبه وغرفه المدرعة حيث يسجن نفسه، ويمضي عازوري في اتهامه لعبدالحميد فيذكر أنه لا يهتم بتقارير وزرائه وسفرائه عن القضايا التي تفيد في ازدهار الدولة ويمضي كل وقته في دراسة التقارير الطويلة لجواسيسه الذين لا يحصون، والذين تم اختيارهم وتنظيمهم بذكاء كبيراً جداً، ويطيل عازوري الشرح في أعمال هؤلاء الجواسيس وتنظيمهم. ويضيف عازوري أنه يوجد لعبدالحميد إلى جانب الجاسوسية الداخلية جهازاً آخر للتجسس خارج البلاد. في تلك البلاد التي يلجأ إليها الشبان الأتراك، ورؤساء الأحزاب القومية من أرمن وأكراد، وعرب وألبان، ويواصل عازوري اتهامه لعبدالحميد الذي زعم بأن لديه رجالاً محترفين مهرة بتحضير السموم يغتال بهم أعداءه ومن يشك في ولائهم من موظفيه ووزرائه، ويطيل الشرح في ضرب الأمثلة الموهومة على ذلك. ثم يمتدح عازوري الحاكم الأنجلو مصري ويصفه بالنزاهة والعدل، ويحاكم المجرمين بوجه العدالة والإخلاص، وهم في رأي عازوري على عكس عبدالحميد الذي لا هم له إلا متابعة التقارير الجاسوسية[1].

ويصف عازوري سياسة عبدالحميد بالخداع والمراوغة، ولا ينتبه أو يعير اهتماماً للمشروعات والمخططات التي يقدمها القناصل الأوربيين في الدولة العثمانية كما أنه في الوقت نفسه يهمل مطالبهم ويراوغ ويكذب ويخادع. ويقول عازوري أنه إذا لم يجد مفراً من تلك المطالب يرتمي في أحضان السفير الخصم، فيحاول الاستفادة بمختلف الوعود الخلابة وكل أنواع الإدعاءات فأحياناً يعمد إلى دعوة السفير الرافض إلى غداء مصالحة، ويمنحه وساماً ويؤكد له أسفه لسوء التفاهم، ويؤكد صداقته له ولحكومته[2].

(١) نجيب عازوري، المصدر السابق ص ١٨٢ - ١٨٩.

(٢) المصدر نفسه ص ١٩٠ و١٩١.

لقد نسي عازوري ما اتصف به شخص عبدالحميد من الصراحة والقوة والذكاء، بل ويعترف معظم الكتاب والمؤرخين الأوربيين بأن عبدالحميد كرَّس نفسه بكل أدب ومثابرة لخدمة أمته ووطنه ويذكر بعضهم أنه مهما قيل عن نقائص عبدالحميد فالحق أنه كان السيد المطلق لوزرائه ولدولته، وكان دقيقاً في عمله لدرجة غير معقولة[1]. أما وصف عازوري لعبدالحميد بالغدر والمراوغة فالأجدر أن يصف بريطانيا بهذه الصفات فقد أعلنت عندما دخلت مصر أن وجودها فيها مؤقت، وأخيراً تلجأ إلى المراوغة والخداع وتعلن في سنة ١٣١٤ هـ - ١٨٩٦ م أن مصر محتلة ولن تتخلى عنها والدول الأوربية تؤيدها[2].

وينسى أو يتناسى عازوري أن تلك التقارير التي كان يقدمها القناصل الأوربيون في الأستانة كانت لا تحتوي إلا على هدم وخراب الدولة العثمانية بل والقضاء على الإسلام والمسلمين. وكانت أي دولة أوربية أو من الدول العظمى تقدم تقريراً للسلطان لا يأخذ أو يعمل به فتعمد هذه الدولة إلى إثارة الفتن والمشاكل في ولاية ما من ولايات الدولة العثمانية، بل ويصل بها الأمر أحياناً إلى الهجوم المسلح كما فعلت روسيا عام ١٢٩٥ هـ - ١٨٧٨ م وكما فعلت بريطانيا في عام ١٣١٣ هـ - ١٨٩٥ م حينما نظمت مظاهرة بحرية عامة ضد الدولة العثمانية في البوسفور والدردنيل والبحر الأحمر وشط العرب والخليج الفارسي من أجل أن تتنازل الدولة العثمانية عن بعض حقوقها في شبه جزيرة غاليبولي كما جاء ذلك مفصلاً في مذكرة من العقيد تشيرم سايد إلى حكومته[3].

(١) Lord Eversley. Op Cit. P. 317.

(٢) الأخبار، العدد ٧٧ السنة الأولى ٨ نوفمبر ١٨٩٦ م.
والعدد ٩٢ السنة الأولى ٢٥ نوفمبر ١٨٩٦ م.
ورأفت غنيمي الشيخ، في تاريخ العرب الحديث ص ٣٧١، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة.

(٣) F. O. 881/3793, From the Marquis of Salisbury to Sir A.H. Layard, 8 August 1878.

ويفرح عازوري عندما يرى الجانب العثماني في أي مفاوضة أو تعهد دولي يمثل الجانب الضعيف فيقول إن الأتراك لا يحترمون القسم، والمعاهدات والوعود، والعدالة، والقانون، ولكنهم يحترمون العصا. ويمتدح عازوري السياسة الروسية في فنلندا وبولونيا في الوقت الذي يتهم العثمانيين وسياستهم ـ كعادته ـ فيقول: «يتغطرس الأتراك أمام رعاياهم بقدر ما ينحنون أمام الأجانب القادرين على إزعاجهم، لا مكان للمستائين الذين يطالبون بالإصلاحات في تركيا، حيث لا يجهدون النفس في التفريق بين الأبرياء والمجرمين، عندما اكتشفت روسيا بعض الحركات الانشقاقية في فنلندا وبولونيا ألقت القبض على زعماء الحزب وأبعدتهم، ولكنها تحترم الأطفال والنساء والعكس بالعكس، تمارس القبائل البربرية المتدفقة من تركستان إلى آسيا الصغرى ـ يقصد الأتراك ـ الثأر ضد الحوامل والرضع، لقد ذبح عبدالحميد خمسمائة ألف أرمني من كل الأعمار ومن الجنسين لأنه لم يستطع إلقاء القبض على بضعة أشخاص يؤسسون الحزب القومي الأرمني في باريس، ولندن، ونيويورك، وقد سلب الكنائس ودمر القرى لأنه لم يستطع إلقاء القبض على السيد «بورس صارافون» وبقية رؤساء الحركة المقدونية»[1].

تتألف الدولة العثمانية من عناصر مختلفة، ويفصل بينها حدود طبيعية، يؤلف العرب أضخم مجموعة عنصرية في هذه الدولة، وهذه العناصر على اختلاف أجناسها في نظر عازوري تمقت العثمانيين حتى الموت، ولكنها تتحمل بفارغ الصبر استعباد الطاغية ـ يقصد عبدالحميد الثاني ـ ويقول عازوري إن العرب يحتقرون الأتراك ويحقدون عليهم ويرددون على مسامعهم «النبي العربي، والقرآن عربي، ولغة السماء عربية»[2]. ثم يذكر عازوري أنه منذ اغتصب الأتراك الخلافة أضاعت هذه الشعوب وعيها لقومياتها وسربلتها

= F.O. 881/6616, Memorandum by colonel chermside as to Naval Demonstration against Turkey 6 June 1895.

(١) نجيب عازوري، المصدر السابق ص ١٩٥ و١٩٦.
(٢) المصدر نفسه ص ١٩٦ و١٩٧.

الجهالة في عبودية واحدة، فالعرب الذين أعطوا دفعاً كبيراً للآداب والعلوم والذين أبدعوا شعراء ومؤرخون وفلاسفة وعلماء كثيرون في سنوات معدودة، هؤلاء لم يكتبوا شيئاً منذ خضوعهم للحكم العثماني في نظر عازوري، أما كيف استطاع الأتراك دخول البلاد الإسلامية فيذكر عازوري أنه لا يجب الاعتقاد بأن هذه القبائل المتوحشة الآتية من أواسط آسيا قد قهرت العرب بقوة السلاح، بل إنها لم تنجح في السيطرة عليهم إلا باعتناق الإسلام. ويذهب عازوري إلى أن من أسباب تمكن الأتراك في البلاد الإسلامية هو دخولهم إلى بلاطات بغداد ودمشق والقاهرة خلف بناتهم ونسائهم اللواتي ابتعن كإماء، وفي زمن متأخر استطاع الأتراك فتح البلقان والوصول إلى أسوار ڤينا بفضل كفاءة الجنود العرب في رأي عازوري[1]. فهل كان دخول العثمانيين إلى البلاد العربية الإسلامية قبل فتح البلقان أو بعده؟ سؤال يوجه إلى نجيب عازوري.

ويستبشر عازوري فيذكر أنه في اليوم الذي تعي فيه هذه الأمم شخصيتها ستنفصل عن الدولة العثمانية من تلقاء ذاتها كالأثمار الناضجة التي تتساقط عن الشجرة، ويذكر عازوري أن الأتراك قد أدركوا ذلك فاستخدموا الجهالة والتجزئة للحفاظ على سلطتهم. ويضيف أنه رغم محاولة السلطان عبدالحميد كبح جماح يقظة الأمم فقد استقل اليونان، وهذه إشارة في نظر عازوري إلى استقلال جميع الشعوب الأخرى في تركيا الأوربية مثل رومانيا، وصربيا، وبلغاريا، والجبل الأسود... ثم يذكر عازوري أن العثمانيين يخافون من بزوغ الوعي القومي عند العرب أكثر من خوفهم منه لدى الشعوب الأخرى إذ أنهم يعرفون حق المعرفة أنه في اليوم الذي يريد الناطقون بلغة القرآن المتناسقة الانفصال عنهم تتداعى دولتهم كما يتداعى قصر من ورق، لذلك يعتمد عبدالحميد في رأي عازوري على إرهاق العرب فيحول بينهم وبين الترقي في التعليم والتجارة والزراعة والصناعة. ويمتدح عازوري البعثات الأجنبية التي عمدت إلى فتح المدارس لتعلم اللغة العربية وآدابها إلى جانب

(١) نجيب عازوري، المصدر السابق ص ١٩٨ و١٩٩.

الآداب الأجنبية، ثم يعود فيشنع بالعثمانيين الذين حاولوا عرقلة نشاط البعثات بعدد من القوانين والنظم، ويتحدى عازوري السلطان عبدالحميد بأنه لا يستطيع إيقاف رسل الحضارة، ويأخذ عليه بشدة منعه للمسلمين من إرسال أطفالهم إلى المدارس النصرانية، لأن عازوري كان يريد دمج أطفال المسلمين في الأفكار والثقافة النصرانية، فهو مخلص لنصرانيته وبني وطنه، فكيف يعيب على زعيم إسلامي في محافظته على رعيته[١].

كانت مصر منذ أوائل عهد عبدالحميد ملجأ للقوميين العرب الذين ينادون بالانفصال عن الدولة العثمانية كما ذكرت ذلك من قبل. لذا كان عبدالحميد يشدد الرقابة على مثل هؤلاء، ويمنع دخول أفكارهم إلى الأقطار العربية الأخرى سواء كان ذلك عن طريق الصحف أو المجلات أو التنقلات بين أجزاء الدولة خوفاً على انقسامها وتشتت شملها. فهل كانت الدعوة إلى الوحدة عيباً يوماً ما! إنها جريمة في نظر عازوري وينتقد مثل هذا العمل بشدة بالغة، فهو يرى وجوب تشجيع انتشار الأفكار الحرة وتنميتها والتي تؤدي بطبيعة الحال إلى الانقسام والتفكك، لذلك نراه يلقي باللوم الشديد على الإدارة العثمانية التي وقفت في وجه الاضطرابات في بيروت التي كانت تشب بين فترة وأخرى يغذيها التنوع الطائفي الكثير في لبنان والتي تلاقي دعماً من القنصليات والدول الأجنبية. بالإضافة إلى بعض الأفكار الثورية التي كان يغذيها بعض القوميين العرب المتأثرين بالثقافة الأوربية فيأخذ على الدولة العثمانية إبعادها لهؤلاء القوميين وتشديد الرقابة عليهم. ويذهب إلى أبعد من ذلك حين يتهم السلطات العثمانية بأنها تقتل في المقدسات الإسلامية في مكة والمدينة كل عام عدداً من الحجاج وتغطي جرائم القتل بإشاعة ضجة رسمية عن اجتياح مرض الطاعون للمدن الإسلامية المقدسة كل ذلك لإبعاد الحجاج المثقفين[٢]. وحتى المشاريع الخيرية التي ينشئها السلطان عبدالحميد والتي شهد

(١) نجيب عازوري، المصدر السابق ص ٢٠٠ و٢٠١.
(٢) المصدر السابق ص ٢٠٩.

بها الأعداء قبل الأصدقاء[١] لم تسلم من حملات عازوري ومن على شاكلته مثل مراكز الحجر الصحي التي أنشأها عبدالحميد في مكة المكرمة.

كذلك نرى عازوري يثير الشك في الخطوط الحديدية التي أنشأها السلطان عبدالحميد بين الآستانة ـ بغداد، وحماه ـ برجق، ودمشق ـ مكة. فيقول إن عبدالحميد لا يقصد من هذه الشبكة من الخطوط الحديدية صد عدوان خارجي بل يريد سحق الثورات الوطنية التي تقوم في ممتلكات الدولة الآسيوية، فسكة حديد بغداد تتيح له قمع الأكراد والأرمن ونشر سيطرته على قبائل العراق ونجد والخليج العربي، وخط حديد برجق ـ حماه يسمح له بإخضاع قبائل حلب والزور المستقلة ـ وبخط دمشق ـ مكة يستعيد كافة قبائل الصحراء السورية والحجاز واليمن[٢]. وأقول، ما هو العيب في هذا؟ لو كان قصد عبدالحميد من الخطوط الحديدية قمع الثورات التي تنشأ في بلاده فتسبب بلبلة الأفكار وفساد الديار. وكما قالت جريدة اللواء فلا عيب أن يكون مشروع ديني من جهة، مالي من جهة أخرى، سياسي من جهة ثالثة وعلى كل حال ففوائده عائدة على الإسلام والمسلمين[٣].

ويقول عازوري إن العثمانيين يشجعون المشاريع التي تخدم نواياهم بقدر ما يبعدون عن المشاريع التي يمكن أن تنفع البلاد. فلا شيء أنفع للبلاد العربية من بناء خط يصل مصر بسوريا على شاطىء البحر المتوسط، ويذكر عازوري أن أحد أثرياء مصر وهو السيد «أنطوان يوسف لطفي» وهو سوري حاول الحصول على امتياز هذا الخط طوال عشر سنوات، لكن عبدالحميد لا يجرؤ على إبداء الرفض قطعياً، خوف انكشاف نواياه الحقيقية خدع هذا المواطن بالوعود الكاذبة[٤]. وعازوري بهذا يخطىء بحق عبدالحميد، إذ أن الأخير كان يهدف بعد مد خط سكة حديد دمشق الحجاز إلى مده إلى مصر

(١) F. O. 881/6579, From E.C.H. Phipps, 22 February 1894.
(٢) نجيب عازوري، المصدر السابق ص ٢١٢ و٢١٣.
(٣) اللواء، العدد ٤٥٨، ١٧ إبريل سنة ١٩٠١م.
(٤) نجيب عازوري، المصدر السابق ص ٢١٤ و٢١٥.

وكان يريد عمل محطة كبيرة على رأس خليج العقبة عند موقع طابا لاستقبال حجاج مصر وشمال أفريقيا وبذلك يسهل على رعاياه سبل الحج غير أن إنجلترا قلي أدركت هذه الحقيقة قبل أن يدركها عازوري وغيره من القوميين العرب فعارضت هذا المشروع الإسلامي بكل شدة ومنعت مرور هذا الخط من «طابا» بحجة أنها داخل حدود مصر، وليس من حق عبدالحميد تعدي تلك الحدود التي نصت عليها الفرمانات السلطانية لخديوي مصر. وفي الحقيقة لم يكن هدف بريطانيا مصلحة الخديوي أو مصلحة مصر قاطبة. وإنما أرادت أن تتستر وراء هذا الستار لتحافظ على مصالحها في مصر والبلاد العربية وطريق الهند، ولذا تدخلت عسكرياً لوقف السلطان عبدالحميد من إتمام مشروعه هذا وأرسلت سفنها الحربية إلى مصر وقد سبق الحديث عن هذا الموضوع في الفصل الأول.

ونرى عازوري يطلب الدواء ممن هو في الحقيقة الداء كل الداء حين يطلب من أوربا وأمريكا أن تتعاطف معه في أهدافه وآماله ومطالبه هو وإخوانه القوميين العرب الذين يريدون التخلص من حكم الدولة العثمانية وخلع السلطان عبدالحميد، ويناشد نجيب عازوري العالم الأوربي أن يدعم ويشجع الحركات الوطنية الانفصالية في الدولة العثمانية. وخصوصاً الحركة العربية التي يعتبرها عازوري من أقوى الحركات وأضمنها نجاحاً، ويبالغ عازوري حين يقول أيضاً: «وفي الواقع لا يحتاج إثنا عشر مليون عربي إلى أكثر من اثنتي عشرة ساعة لطرد ألف ومائتي تركي يستغلونهم بتجزئتهم»[1]. ولم يدرك عازوري ما صرح به زعماء الغرب أن هدفهم من الثورة العربية ليس سوى أن تصبح بلادهم مقسمة بين إنجلترا وفرنسا، وأن تكون فلسطين وطناً قومياً لليهود[2]. وهذا ما تحقق بالفعل بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

ويتابع عازوري اتهاماته وافتراءاته فيذكر أن اليمن والحجاز ثارت على

---

(١) نجيب عازوري، المصدر السابق ص ٢١٧.

(٢) أنور الجنيدي، معالم التاريخ الإسلامي المعاصر ص ٧٠ توزيع دار الإصلاح للطباعة والنشر والتوزيع.

الحكم العثماني، كذلك بلاد الرافدين ونجد فقد هزمت قوات السلطان شر هزيمة. أما قبائل فلسطين فلعجزها عن الثورة فقد اتفقت مع قبائل سورية، وأرسلت مؤخراً بعثة إلى القاهرة للمطالبة بالاحتلال المصري الإنجليزي للبلاد[1]. وما قاله عازوري في هذا المجال مناقض تماماً للحقيقة، فقد أثبتت الوثائق الإنجليزية ـ وهم أعداء الدولة العثمانية وأعداء العرب ـ أثبتت تعاطف أهالي لبنان وسورية وفلسطين مع الثورة العرابية التي وقفت في وجه الاحتلال الإنجليزي لمصر سنة ١٣٠٠ هـ ـ ١٨٨٢ م ففي رسالة بعث بها مستر ديكسن V. C. Duksin بدمشق إلى اللورد دوفرين the Earl of Dufferin يقول فيها أن «الكل إسلامية» هي الفكرة التي ينادي بها المسلمون في سوريا، وهم ينادون بالانضمام إلى عرابي باشا في مصر[2]. وفي رسالة سرية من السفارة البريطانية بتاريخ ١٨٧٨/٣/٦ م تذكر بأن هياجاً عظيماً يجري في بيروت ومظاهرات كبيرة تنادي بالانضمام إلى مصر[3].

ويعود عازوري إلى فكرته التي ينادي بها وهي إقامة دولة عربية وفصل الدين عن السلطة الزمنية، أما خليفة المسلمين في هذه الدولة المزعومة فيرى عازوري أن الأحق بها هو الشريف المنحدر عن الرسول، ومنطقة حكمه الحجاز والمدينة المنورة حتى العقبة ويتمتع الخليفة الديني ـ باحترام الملك، ويملك سلطة روحية فعلية على كافة مسلمي الأرض. ويذكر عازوري أن أحد الأسباب الرئيسية لسقوط الدولة العربية العظيمة هو تركيز السلطتين المدنية والروحية والجمع بينهما في يد واحدة. ولهذا السبب أصبح خليفة الإسلام اليوم مثاراً للسخرية ومحتقراً بين الأتراك. ثم يهاجم عازوري السلطان عبدالحميد قائلاً: «كيف يجرؤ التركي عبدالحميد الادعاء بأنه الخليفة. وكيف يكون خليفة ولا يفهم العربية؟ وقد بلغ الخامسة والستين من العمر، ولم يؤد

---

(١) نجيب عازوري، المصدر نفسه ص ٢١٧ و ٢١٨.

(٢) F. O. 226/204, Form V.C. Duksin to the Earl of Dufferin, 12 August 1882.

(٣) F. O. 226/195, Public Fealing and Chances of British Occupation of Syria, 26 March 1878.

فريضة الحج بعد؟ هو قاتل كاذب يسرق رعاياه ويحكم بالإعدام على حجاج مكة ويوفر الحماية للمجرمين، ويتلقى رفسات كل السفراء المعتمدين لديه، كيف يكون القائد الأعلى لدين منتشر كالإسلام وهو لا يجرؤ على الخروج من قصره خشية اغتياله. ويجمع كل أتباعه على كراهيته ولا سيما المسلمون العرب منهم. فمن دجلة إلى قناة السويس، ومن البحر المتوسط إلى بحر عمان لا يوجد مسلم واحد أو مفت واحد، أو عالم واحد لا يلعن مئة مرة في اليوم هذا الذي يسمى أمير المؤمنين»[١]. وبهذا ينسى عازوري أو يتناسى طاعة ولي الأمر وما ورد فيها من آيات وأحاديث ولكن نصرانيته طغت عليه[٢].

ويختم عازوري هذا الفصل بذكر رسالة يزعم أنها وردته من جمعية تركيا الفتاة في الآستانة بتاريخ ١٠/١٠/١٩٠٤م ويذكر أيضاً في نهاية هذه الرسالة رده عليها، والمتفحص لهاتين الرسالتين المزعومتين لا يجد فيهما جديد فكلا الطرفين متفقان في عداوتهما للسلطان عبدالحميد وسياسته، وكلا الطرفين يلصقان به كل ما يستطيعانه من تهم وافتراءات، وكلاهما أيضاً كما يتضح من الرسالتين يتمنون موته في كل لحظة، وكلاهما يخطط لتحطيم السلطان عبدالحميد والدولة العثمانية، وكلاهما متأثر بالأفكار الأوربية المعادية للإسلام بطبيعة الحال فنرى أن ثلاثة أرباع جمعية الاتحاد والترقي من اليهود ومن الماسون الذين استطاعوا خداع بعض الرجال الأتراك والعرب الذين يسمون أنفسهم بالأحرار، وهم في الحقيقة ليسوا أحراراً بل هم عبيداً في أفكارهم واتجاهاتهم، إنهم عبيد لأولئك المفكرين الأوربيين المخلصين لأوطانهم. فهم يأخذون عنهم ويحفظون دون أن يحللون ويفكرون كما يأخذ الطفل الصغير بعض الكلمات من أسرته ويرددها دون أن يعرف معناها ومدلولها، ولو عرف معاني بعضها لما حفظها ولما رددها. وبقدر ما يتفق الطرفان اللذان نحن بصدد الحديث عنهما في أمور إلا أنهما يختلفان في أمور كثيرة، فأعضاء جمعية

(١) نجيب عازوري، المصدر السابق ص ٢١٩ - ٢٢١.

(٢) مصطفى حلمي، نظام الخلافة في الفكر الإسلامي ص ٤٩٨ - ٥٠١، دار الدعوة للطباعة والنشر بالإسكندرية.

الاتحاد والترقي يكرهون شخص عبدالحميد وسياسته وموظفيه الذين يعتمد عليهم سواء كانوا صغاراً أو كباراً، بينما يظهر لي من رسالة عازوري أنه أكثر عمقاً منهم فهو يكره الجنس العثماني أصلاً، ويكره جميع سلاطين آل عثمان وسياساتهم ويعتبرهم مغتصبين للخلافة الإسلامية، إلا أن كرهه لعبدالحميد أشد وأعمق، وفي الوقت الذي يعمل أعضاء جمعية الاتحاد والترقي لإسقاط عبدالحميد من العرش ليتولوا هم المنصب ويتحكمون في رقاب الشعوب جميعها، نرى عازوري يخالفهم في الرأي. ويقول نحن نؤيدكم إذا دعيتم الأتراك إلى قومية تركية وتركتم كل أمة تدعو لأصلها. إذ أن الدولة العثمانية تحتوي على عدة قوميات وجنسيات فلنترك لكل منها الحرية في بناء ذاته دون النظر إلى وحدة الأديان، لذا نرى عازوري يواصل دعوته للقومية العربية في تحمس شديد.

ولكن لنقف وقفة تأمل وتفحص فنقول: ماذا حقق عازوري للأمة العربية الإسلامية بعد أن تحقق حلمه وعزل عبدالحميد من العرش؟ كذلك ماذا حققت جمعية الاتحاد والترقي بعد أن سقطت عبدالحميد؟ الجواب لا شيء حققوه يفيد الأمة بل باعوا أرض الإسلام والمسلمين لأعدائهم وأعداء الإسلام وتسببوا في تجزئة العالم الإسلامي.

وفي سنة ١٣٢٥ هـ - ١٩٠٧م أصدر نجيب عازوري في باريس مجلة شهرية بالفرنسية أسماها «الاستقلال العربي»[١] هدفها تعريف الغرب بقضية العرب والدعاية لها، وقد أصدرها بمساعدة بعض الكتاب الفرنسيين المشهورين وعلى رأسهم يوجين يونج، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٣٢٥ هـ - إبريل سنة ١٩٠٧م، والعدد الأخير في سنة ١٣٢٦ هـ - سبتمبر سنة ١٩٠٨م، وقد نشرت هذه المجلة معلومات عن البلاد العربية، وأثارت

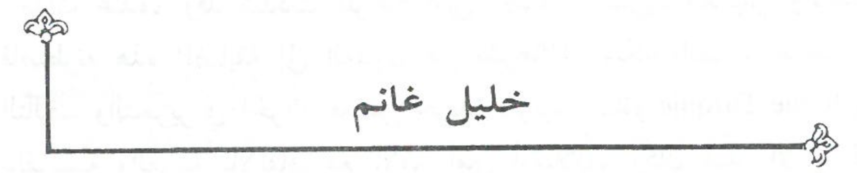
(١) تحتفظ دار الكتب الوطنية في باريس بمجموعة من مجلة (الاستقلال العربي) تتألف من خمسة عشر عدداً من إبريل ١٩٠٧م إلى يونيو ١٩٠٨م (جورج أنطونيوس، يقظة العرب ص ١٠٤).

الاهتمام والشعور القومي بقضية تحريرها، وذكر أيضاً في هذه المجلة أن كل ما يسعى إليه العرب سوف يتم تحقيقه على أيدي جماعة الاتحاد والترقي، وبذلك انتهى دوره من أجل القضية العربية وتوقف صدورها عندما نشر الدستور العثماني[1].

وقد أثارت حملة عازوري بعض الاهتمام في أوربا في ذلك الحين وبين بعض المفكرين في بلاد الشام، ولكنها مهما حوت من قيمة في ذاتها إلا أنها كانت مشلولة بطبيعتها لأنها صادرة عن عاصمة أجنبية، فلم تتصل قط بصميم الحركة، وكل اهتمامنا بها هنا لا يتعدى كونه نموذج أو مثال للمدى الذي بلغه دعاة الثورة القومية في انحرافهم عن منابع إلهامها كنتيجة للتعليم الأجنبي، لذلك لم تترك حملة عازوري سواء كانت عن طريق الجمعيات أو عن طريق الكتب أو بواسطة المجلات أثراً يذكر في الحركة العربية نفسها. ذلك أنه هبط باريس غاضباً من جراء عزله من الوظيفة التي كان يشغلها في فلسطين فأخذ بمنشوراته يواعد الترك بالعرب، وقد لاحظنا ذلك من خلال استعراض كتابه «يقظة الأمة العربية»[2].

(١) محمود صالح منسي، المرجع السابق ص ١٠٣.
وشمس الدين الرفاعي، المرجع السابق ص ١٨٤ و ١٨٥.
وإحسان عسكر، المرجع السابق ص ٤٥.

(٢) شمس الدين الرفاعي، المرجع السابق ص ١٨٥.



خليل غانم

وهو سوري نصراني[1] وكان خليل غانم عضواً عن بيروت في مجلس المبعوثان الأول ١٢٩٣ هـ ـ ١٨٧٦ م، وكان من المعارضين في هذا المجلس، وقد حمل حملة شديدة في هذا المجلس مع أحمد أفندي مبعوث إزمير على الحكومة العثمانية عندما حكمت على مدحت باشا بالنفي خارج الدولة العثمانية، وقاوم آراء حسين فهمي باشا الذي تعرض لمناقشة المجلس في نفي مدحت باشا، وعندما صدرت إرادة السلطان عبدالحميد بفض مجلس المبعوثان وتعطيل أعماله تعرض خليل غانم كغيره من أعضاء المجلس للحل. فقال في خطابه المشهور: «أيد حرية المنبر وأسندها إلى القانون، ومنذ شاء السلطان أن يمنح الدستور فلا يحق له الرجوع عما صدق عليه ومنحه، وصدرت إرادته به رسمياً والسلطان تحت الدستور لا فوقه»[2] ويذكر بعض المؤرخين أن السلطان عبدالحميد أساءته صراحة خليل غانم ومعارضته في المجلس فتخوف خليل غانم عندما علم بموقف السلطان عبدالحميد منه ففر هارباً والتجأ إلى السفارة الفرنسية في الآستانة[3]. ثم التجأ بعد ذلك إلى أوربا وأقام في جنيف مدة ثم انحدر بعد ذلك إلى باريس حيث قام فيها بحركة نشيطة في الهجوم على السلطان عبدالحميد عن طريق الصحف والمجلات، فأنشأ في باريس جريدة

(١) يذكر بعض المؤرخين أنه عربي من لبنان.
(قتيبة أمين شموط، المرجع السابق ص ٩٠).

(٢) محمد عبدالرحمن برج، المرجع السابق ص ١١٤ وفيليب دي طرازي، المصدر السابق الجزء الأول ص ٢٦٨ ـ ٢٧١.

(٣) شمس الدين الرفاعي، المرجع نفسه ص ١١٥.

عربية باسم «البصير» غير أن هذه الجريدة لم تطل مدة حياتها حيث أن الحكومة العثمانية منعت دخولها إلى بلادها وأنذرت بالعقاب الشديد كل من وجدت عنده، وقد شددت المراقبة على دخولها بالبريد العثماني والأجنبي فاضطرته هذه المضايقة إلى العدول عن نشرها[1]. ولكنه انصب بعدها على التأليف والتحرير في الجرائد فأسس جريدة «تركيا الفتاة» La Jeune Turquie بالفرنسية والعربية بالاتفاق مع الأمير أمين أرسلان، وكان هذا الأخير قد أسس جريدة باسم «كشف النقاب» وكان لخليل غانم أنشطة أخرى في الصحف الفرنسية. فبالإضافة إلى هذه الجريدة فقد كان يكتب في جريدة «الديبا» Debats مقالات يهاجم فيها حكم السلطان عبدالحميد واستبداده وحكومته، علاوة على توليه إدارة جريدة أنترناشيونال France Internationale كما كان يكتب أيضاً في جريدة «الأيكلير» L'Eclair وكانت كتاباته في هذه الصحف تعبر عن شعوره بالرابطة العثمانية شعوراً عميقاً يسمو على كل شيء[2] وكان شديد الولاء لجمعية الإتحاد والترقي وشديد التمسك بمبادئها، وكان من المناوئين البارزين للسلطان عبدالحميد، ويتضح مدى تمسكه بالأفكار التحررية التي هي مبادىء جمعية الإتحاد والترقي في كتاب أرسله سنة ١٣١٥ هـ - ١٨٩٧ م إلى جريدة «الأيكلير» يقول: «إن فئة الشباب العثماني ليست تابعة لأي شخص ولا ملكاً لأي جمعية إنها خلاصة الأفكار الرامية إلى انتصار الأهداف العامة، إنها هيئة عامة تسعى بواسطة النشرات وبمعاونة أصحاب الرأي والوجدان إلى إحقاق الحق والقضاء على الظلم والاستبداد. . .»[3].

غير أنه عندما التجأ أحمد رضا[4] إلى باريس اجتمع به واتفقا على إصدار

(١) شمس الدين الرفاعي، المرجع السابق ص ١١٥.
(٢) توفيق علي برو، المرجع السابق ص ٥٠.
(٣) المرجع نفسه ص ٥٠.
(٤) وهو أحد اللبراليين الأتراك الذي انكشف نشاطه المعادي لعبدالحميد فاضطر أن ينزح إلى باريس وينضم إلى مجموعة تركيا الفتاة. (وجيه كوثراني، المرجع السابق ص ١٥٦) =

صحيفة «مشورت» التي أصدرها باللغة التركية مع ملحق بها بالفرنسية، وهذه الصحيفة أصبحت فيما بعد الصحيفة الرسمية لجمعية الإتحاد والترقي، وكانت تصدر مرتين في كل شهر[1].

وفي سنة ١٣١٣ هـ - ٣ كانون الأول ١٨٩٥ م نشرت صحيفة «مشورت» برنامجاً سياسياً تضمن نقاطاً ومبادىء تلتقي عندها بعض تطلعات القوميين العرب ومطالبهم وتلتقي أيضاً مع أهداف جمعية الإتحاد والترقي. . . وأهم هذه النقاط:

- «إننا نطالب الإصلاحات ولا نقصرها على هذه الولاية أو تلك، بل نطلبها للإمبراطورية كافة، لا لمصلحة قومية واحدة بل لمصلحة العثمانيين كافة سواء كانوا يهوداً أو نصارى أو مسلمين».

- «إننا نريد أن نتقدم في مضمار المدنية، ولكننا نعلن بعزم أننا لا نريد أن نتقدم إلا بالطريق الذي فيه تدعيم العنصر العثماني، واحترام ظروف وجوده الخاصة».

- «إننا مصممون على رعاية حضارتنا الشرقية، ولهذا السبب لا نأخذ من الغرب إلا النتائج العامة لتطوره العلمي، وإلا الأشياء التي يمكن هضمها حقاً، وهي ضرورة لتوجيه الشعب في سيره نحو الحرية».

- «إننا نعارض احتلال التدخل المباشر للدول الغربية محل السلطة العثمانية، وهذا ليس ناجماً عن التعصب، لأن المسألة الدينية عندنا أمر خاص - ولكنه منبعث من العاطفة المشروعة للكرامة المدنية والقومية»[1].

وإزاء ما كانت تكتبه صحيفة «مشورت» رفع السلطان عبدالحميد الثاني

= وكان مديراً لمعارف إحدى المناطق بالأناضول فآلمته سياسة عبدالحميد فوجه إلى الأخير كتاباً يطلب فيه الإصلاح وغادر البلاد.
(توفيق علي برو، المرجع نفسه ص ٥٠).
(١) وجيه كوثراني، المرجع نفسه ص ١٥٦.

دعوى باسمه لدى محكمة السين عن طريق سفارته في باريس عام ١٣١٥ هـ - ١٨٩٧ م واتهم في دعواه أحمد رضا وخليل غانم أنهما يضمنان صحيفتهما مساساً به، وصدر حكم المحكمة بتغريمهما ستة عشر فرنكاً فرنسياً حكماً مؤجل التنفيذ. وجاء في صيغة الحكم أن مجازر عبدالحميد في أرمينيا، وحملات الصحف الأوروبية عليه تعتبر مبرراً لما وصفه به محررا جريدة «مشورت» من أنه مخادع، جلاد، السلطان الطاغية، الدموي، الظالم، المنحل، بلية المسلمين، الذئب الذي يتولى حراسة حظيرة الشياه والسلطان الأحمر. . .»[2] مما يستوجب تخفيف العقوبة إلى أقصى حد بحق المتهمين.

(١) وجيه كوثراني، المرجع السابق ص ١٥٧.

(٢) توفيق علي برو، المرجع السابق ص ٥١.

محمد عبده[1] وجمال الدين الأفغاني، وجريدة «العروة الوثقى» في باريس

عرفنا في الفصل الأول من هذا الكتاب جهود جمال الدين الأفغاني في

(١) ولد في قرية «محلة نصر» من أعمال مديرية «البحيرة» سنة ١٢٦٦ هـ - ١٨٤٩ م، وتلقى تعليمه الأولي بنفس القرية ثم انتقل بعد ذلك إلى «الجامع الأحمدي» بطنطا حيث تلقى بعض الدروس الدينية، ثم ذهب إلى الأزهر في القاهرة في شوال من سنة ١٢٨٣ هـ - ١٨٦٦ م وكان بالأزهر يومئذ حزبان، شرعي محافظ، وحزب صوفي أقل في محافظته من الشرعيين. وحضر محمد عبده دروس كل من الحزبين، ثم التقى بالأفغاني أثناء زيارة الأخيرة لمصر سنة ١٢٨٨ هـ - ١٨٧١ م وأخذ عنه الفلسفة - الصوفية، وكان يكتب في كثير من الأحيان ما يمليه عليه الأفغاني. وأول ما نشر باسم محمد عبده كان في جريدة «الأهرام» في سنتها الأولى، وكان يلتزم السجع في أسلوبه، وقد اشترك مع أستاذه الأفغاني في التنظيمات السياسية السرية التي أنشأها الأفغاني بمصر. فدخل «الماسونية» وكانت حسنة السمعة في ذلك الوقت نظراً للجهود التي قامت بها في أوربا في العصور الوسطى ضد استبداد الأباطرة وسلطة البابوات، وسعيها في سبيل الديمقراطية والتحرر وإبعاد نفوذ الكنيسة الرجعي عن دوائر البحث العلمي. . . ولم تكن الحركة الصهيونية الحديثة قد ظهرت بعد، ولم تكتشف نوايا اليهودية العالمية تجاه فلسطين، ومع ذلك فقد خاب أمل محمد عبده وأستاذه فيها عندما تحققا من مهادنتها للاستبداد، وصلاتها بالنفوذ الأجنبي وخاصة الإنجليز، ودخل الإمام مع أستاذه الأفغاني في (الحزب الوطني الحر). الذي كان شعاره (مصر للمصريين) وقد نشر عدة مقالات في الصحف والجرائد، وأهم ما يميز أسلوبه عن غيره هو «السجع» فلقد كان يسجع عندما ينشيء، ويتخلى عنه عندما يصوغ أفكار غيره، وعندما نفي الأفغاني من مصر سنة ١٢٩٦ هـ - ١٨٧٩ م عزل الإمام من منصب التدريس، وحددت إقامته بقريته «محلة نصر». وفي الأخير عفي عنه حيث عين محرراً في «الوقائع المصرية» كما عين عضواً في مجلس المعارف العمومي. وفي هذه الفترة ترك التدريس وعمل بالصحافة والسياسة، لذا برز اختلافه عن الأفغاني في =

الدعوة للجامعة الإسلامية في مختلف الأقطار التي حل بها، وفي سنة

= وسيلة النهوض بالمجتمع الشرقي، انضم إلى الحزب الوطني الحر إلى العرابيين بعد مظاهرة عابدين في ٩ سبتمبر- أيلول ١٨٨١ م ثم ألقى بكل قواه في الثورة. وبعد هزيمة العرابيين سجن ثلاثة أشهر ثم نفي ما يقرب من ست سنوات في بيروت. وكان في هذه المرحلة كثير الكتابة في الصحف والمجلات، أقام في بيروت مدة من الزمن حيث دعاه الأستاذ الأفغاني إلى اللحاق به في باريس في أواخر سنة ١٣٠١ هـ - ١٨٨٣ م حيث بدءا سوياً في إخراج جريدة «العروة الوثقى» ورغم إقامته في باريس إلا أنه كان كثير الرحلات السرية، فدخل مصر سراً سنة ١٣٠٢ هـ - ١٨٨٤ م أثناء اشتداد ثورة المهدي في السودان، كما زار لندن داعياً إلى وجوب جلاء الإنكليز عن مصر، وبعد توقف العروة الوثقى عن الصدور غادر باريس إلى تونس ومنها إلى بيروت سنة ١٣٠٣ هـ - ١٨٨٥ م على أمل العودة إلى مصر، وفي بيروت أسس جمعية سرية للتقريب بين الأديان الثلاثة. كما مارس الكثير من النشاط الثقافي والتربوي والفكري بالإضافة إلى قليل من العمل السياسي، وأخيراً عاد إلى مصر بعد وساطة تلميذه سعد زغلول لدى كرومر سنة ١٣٠٦ هـ - ١٨٨٩ م وقد سلك في هذه الفترة طريق العلاقات المباشرة مع اللورد كرومر والخديوي. وقدم إلى الأول اللائحة التي كتبها لإصلاح التربية والتعليم بمصر، وأثار هذا العمل الذي قام به محمد عبده الجفاء بينه وبين أستاذه الأفغاني، وبعد موت الخديوي توفيق وتولي الخديوي عباس حلمي الثاني السلطة قامت فترة من الوفاق بين الإمام وبين العرش ذلك أن الإمام أقنع الخديوي بالعمل لإصلاح المؤسسات التعليمية والتربوية والاجتماعية، غير أن سياسة الوفاق بين الرجلين لم تدم طويلاً فاصطدمت بعاملين: الأول: مذهب الإمام المعتدل في السياسة إزاء الإنكليز، وثانيهما: معارضة الأستاذ الإمام وحسن باشا عاصم لمطامع الخديوي في أراضي الأوقاف، ثم ترقى بعد ذلك في عدة مناصب منها مفتي الديار المصرية. وعضو مجلس الشورى، كما أسس في سنة ١٣١٨ هـ - ١٩٠٠ م «جمعية إحياء العلوم العربية» وبدأ في هذه المرحلة في إلقاء دروس في تفسير القرآن الكريم بالجامع الأزهر وكان الشيخ رشيد رضا يدون ملخصاً في هذه الدروس الذي نشر في «المنار» ثم استقال بعد ذلك محمد عبده احتجاجاً على مؤامرات الخديوي عباس التي حالت دون سير الإصلاح. وفي مساء يوم ٧ جمادى الأولى ١٣٢٣ هـ - ١١ يوليه ١٩٠٥ م توفي الأستاذ الإمام بالإسكندرية عن سبع وخمسين عاماً.

Sylvia G. Haim, Arab Nationalism. P.12 - 15 London. 1976 charles D. Smith, OP Cit, P. 15 - 17.

(مذكرات الإمام محمد عبده، المصدر السابق)، و(عباس محمود العقاد، تراجم وسير (٣) ص ٥٨ - ٩٦) و(وأبا عوض أحمد وزميله، المرجع السابق ص ٣٢ - ٤٠) (محمد =

١٣٠٢ هـ - ١٨٨٤ م توجه جمال الدين الأفغاني إلى باريس بعد أن اتفق مع تلميذه الإمام محمد عبده للالتقاء هناك، وفي باريس بدأ الإثنان جهودهما المنظمة، فأنشأوا جمعية سرية إسلامية أخذت على عاتقها الدعوة لوحدة المسلمين وإصلاح حالهم[1].

ولم يقتصر نشاط هذه الجمعية على باريس، بل أنشىء لها فروع في بلدان أخرى كتونس وغيرها، وربما كانت هذه البلدان تنفق على هذه المجلة عن طريق التبرعات، فقد كانت أعدادها «ترسل إلى الذين نعرف أسماءهم مجاناً بدون مقابل ليتداولها الأمير والحقير والغني والفقير، ومن لم يصل إلينا اسمه فما عليه إلا أن يكتب إلى إدارة الجريدة بالاسم المعروف به ومحل إقامته على النهج الذي يريده»[2].

وإلى جانب هذا فقد استعمل جمال الدين رسلاً متخفين يذهبون إلى الأقطار المختلفة مودين بالتعليمات التي يستطيع نشرها في الجريدة: فرسل إلى موسكو ورسل إلى الحجاز، حتى أنه أرسل مرة محمد عبده، وهو محكوم عليه بالنفي إلى مصر وتونس[3].

وكان للسيد جمال الدين الأفغاني في هذه الجريدة الأفكار والمعاني، وللشيخ محمد عبده التحرير والصياغة، وميرزا محمد باقر[4] يعرب لها من الصحف الأجنبية لكل ما يهم العالم الشرقي.

= عمارة، الإمام محمد عبده مجدد الإسلام، الطبعة الأولى ١٩٨١ م بيروت) (محمد البهي، الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي ص ١٠٠ - ١١٠، الطبعة العاشرة مكتبة وهبة القاهرة).

(وعباس العقاد، الإمام محمد عبده، دار نهضة مصر للطباعة والنشر الفجالة القاهرة.

Albert Hourani op. cit. 21 - 130.

(١) نورالدين حاطوم، المرجع السابق ص ٥٩.

(٢) العروة الوثقى، العدد الأول، السنة الأولى ص ١١.

(٣) أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث ص ٨٨.

وعباس العقاد، تراجم وسير (٣) ص ١٠٥ و١٠٦.

(٤) الميرزا باقر، نشأ العلامة الفيلسوف في بلاد فارس، وتنقل إلى الهند والصين، =

أما الغرض من هذه الجريدة فقد ذكرت ذلك في أول عدد من أعدادها فيما يلي:

١ ـ «بيان الواجبات على الشرقيين التي كان التفريط فيها موجباً للسقوط والضعف، وتوضيح الطرق التي يجب سلوكها لتدارك ما فات والاحتراس من غوائل مما هو آت. ويستتبع ذلك البحث في أصول الأسباب ومناشيء العلل التي أفسدت حالهم، وعمت عليهم طريقهم، وإزاحة الغطاء عن الأوهام التي حلّت بهم.

٢ ـ إشراب النفوس، عقيدة الأمل والنجاح وإزالة ما حل بها من اليأس.

٣ ـ دعوتهم إلى التمسك بالأصول التي كان عليها آباؤهم وأسلافهم، وهي ما تمسكت به الدول الأجنبية العزيزة الجانب.

٤ ـ الدفاع عما يُرمى به الشرقيون عموماً والمسلمون خصوصاً من التهم الباطلة التي يوجهها إليهم من لا خبرة له بحالهم ولا يعرف حقائق أمورهم، وإبطال زعم الزاعمين أن المسلمين لا يتقدمون في المدنية ما داموا متمسكين بأصول دينهم.

٥ ـ إخبار الشرقيين بما يهمهم من حوادث السياسة العمومية، ويتداوله السياسيون في شئونهمَ مع شئونهم مع اختيار الصادق وانتقاء الثابت.

٦ ـ تقوية الصلات بين الأمم الإسلامية، وتمكين الألفة بين أفرادها، وتأمين المنافع المشتركة بينها ومناصرة السياسة الخارجية التي لا تميل إلى الحيف والإجحاف بحقوق الشرقيين»[١].

= وبخارى والبلاد الإنجليزية والإيطالية والفرنسية، ثم جاء إلى بغداد ومنها إلى لندن، ومن ثم إلى بيروت حيث مكث بها زهاء ثلاث سنوات غادرها بعد ذلك متهماً من قبل الدولة العثمانية بمسائل سياسية كبرى إلى بلاد فارس ومكث في طهران زهاء سنتين ثم توفي، وترك نفيساً من المؤلفات والمخطوطات.
(العروة الوثقى ص «م»).

(١) العروة الوثقى، العدد الأول ص ٩ ـ ١١ الجزء الأول.
وعبدالعظيم محمد رمضان، المرجع السابق ص ٣٠.

أراد السيد جمال الدين الأفغاني أن يدعوا إلى إصلاح المسلمين والمجتمع الإسلامي دينياً واجتماعياً وسياسياً، وبما أن الإسلام تمتزج فيه العقائد بالنظم الاجتماعية وبالنظم السياسية كانت دعوته شاملة لهذه المناحي الثلاثة.

ولم يشر الباحثون والمؤرخون إلى موقف جريدة «العروة الوثقى» من السلطان عبدالحميد والدولة العثمانية، ولكنني سأقوم بجمع بعض مما ورد بها من نصوص تمثل هذا الموقف.

تلقي هذه الجريدة باللوم الشديد على الحكومة العثمانية لتغاضيها عن السعي قدماً في جمع كلمة المسلمين في إطار واحد، ومجابهة السياسة البريطانية الاستعمارية في الوطن العربي وبخاصة مصر. فتقول: «ولو أن حاكماً صغيراً بين قوم مسلمين من أي جنس كان تبع الأوامر الإلهية وثابر على رعايتها وأخذ الدهماء بحدودها وضرب بسهمه مع المحكومين في الخضوع لها، وتجافى عن الإختصاص بمزايا الفخفخة الباطلة لأمكنه أن يحوز بسطة في الملك وعظمة في السلطان وأن ينال الغاية من رفعة الشأن في الأقطار المعمورة...»[١].

وتهاجم العروة الوثقى تلك الفئة الذين يسمون أنفسهم برجال الأحرار فتقول: «ابيضت عين الدهر وامتقع لون الزمان حتى أصاب بعضاً من المسلمين على حكم الندرة يعز عليهم الصبر ويضيق منهم الصدر لجور حكامهم وخروجهم في معاملتهم عن أصول العدالة الشرعية فيلجأون للدخول تحت سلطة أجنبية على أن الندم يأخذ بأرواحهم عند أول خطوة يخطوها في هذا الطريق فمثلهم كمثل من يريد الفتك بنفسه حتى إذا أحس بالألم رجع واسترجع»[٢]. وتتساءل العروة الوثقى عن سياسة الدولة العثمانية تجاه مصر فتذكر أن السلطان عبدالحميد قد صرح في فرمان تولية الخديوي توفيق باشا بحدود مصر الطبيعية. وأنها وملحقاتها تعد من أملاك الدولة

(١) العروة الوثقى، الجزء الأول، العدد الثاني، ص ٣٨.
(٢) العروة الوثقى، الجزء الأول، العدد الثاني، ص ٣٨ و ٣٩.

العثمانية، وأن قنال السويس لم يفتتح إلا بعد استئذان الباب العالي. فكيف ساغ لإنجلترا أن تتولى فصل السودان عن مصر. . . ويضيف كاتب العروة الوثقى بعد ذلك: «وأنا في حيرة مما أراد هذا العظيم من إقامة الحجج هل أراد إظهار ما كان خافياً على دول أوربا وهم يعلمونه حق العلم أو بيان أن إنكلترا أخطأت في فهم هذه الفرمانات وتلك المعاهدات أو حاول إقناعها بالدليل والبرهان. ولكنا نعلم أن حكومة بريطانيا لا تفزع من الاحتجاج ولا ترهب الجدال فإنها تمرنت على ذلك من أزمان طويلة مع الملوك والأمراء الشرقيين. . .»(1).

وتوجه جريدة العروة الوثقى اللوم الشديد للحكومة العثمانية وسياستها الراكدة تجاه الاحتلال الإنجليزي لمصر فتقول: «إن دولة عظيمة كان لها من القوة ما اعترف به دول العالم أجمع ولها من الحقوق في مصر ما لا ينازعها فيه أحد، ترى رجالها اليوم يهتزون لدهدهة الرعود الإنكليزية وإن كان سحابها جهاماً ويفزعون من هزيم تلك الأصوات فيحارون ماذا يفعلون وربما يأتون ما لا يريدون. . . وأصحاب الملك الشرعي ـ يقصد الدولة العثمانية ـ شاخصة أبصارهم مشرئبة رقابهم يبصرون ما لا يسر لهم خاطراً ولا يشرح لهم صدراً مع خفقان في القلب واضطراب في الفؤاد والتهاب في الأحشاء فزعاً من سوء العاقبة يحسون بما تقتضيه مواقع الأقطار. . . وما يلزم لحمايتها من وسائل الدفاع فيحكمون أنه ما دامت الحال على ما يرون أصبحت الأقطار السورية والحجازية واليمنية على خطر عظيم. . . إن تاريخ مصر. . . ينادي عليهم نداء الناصح بل ينفث لهم نفثات الحق بل يزعجهم إزعاج الحاكم القاهر بأن المحافظة على مصر من أهم واجباتهم إن لم يكن لذاتها فلم يتسلط عليه موقعها من الأقطار»(2). وتقول هذه الجريدة إن سبب الهزائم المتوالية على الدولة العثمانية سببه: «تفرقت فيها الأهواء وانشقت العصا وتبدد ما كان مجتمعاً وانحل ما كان منعقداً وانفصمت عرى التعاون وانقطعت روابط

(1) العروة الوثقى، الجزء الأول، العدد الثاني، ص ٥٠ و ٥١.
(2) العروة الوثقى، الجزء الأول، العدد الثالث، ص ٥٦ و ٥٧.

التعاضد وانصرفت عزائم أفرادها عما يحفظ وجودها ودار كل في محيط»(1). وتنادي الجريدة في التعجيل بالدواء الذي يعيد للأمة تلاحمها وارتباطها وليس ذلك في انتشار التعليم والمدارس على النمط الأوربي فقد «شيد العثمانيون والمصريون عدداً من المدارس على النمط الجديد، وبعثوا بطوائف منهم إلى البلاد الغربية ليحملوا إليهم ما يحتاجون له من العلوم والمعارف والصنائع والآداب وكل ما يسمونه تمدناً وهو في الحقيقة تمدن للبلاد التي نشأ فيها على نظام الطبيعة وسير الاجتماع الإنساني. هل انتفع المصريون والعثمانيون بما قدموا لأنفسهم من ذلك وقد مضت عليهم أزمان غير قصيرة، هل صاروا أحسن حالاً مما كانوا عليه من قبل. . . هل استنقذوا أنفسهم من أنياب الفقر والفاقة؟ هل نجحوا من ورطات ما يلجئهم إليه الأجانب بتصرفاتهم. هل أحكموا الحصون وسدوا الثغور. . .»(2) ويمضي كاتب الجريدة في تساؤلاته ويجيب عنها في الأخير بقوله: «علمتنا التجارب ونطقت مواضي الحوادث بأن المقلدين. . . تكون مداركهم مهابط الوساوس ومخازن الدسائس بل يكونون بما أفعمت أفئدتهم من تعظيم الذين قلدوهم واحتقار من لم يكن على مثالهم شؤماً على أبناء أمتهم يذلونهم ويحقرون أمرهم ويستهينون بجميع أعمالهم. . . . وإن بقي في بعض رجال الأمة بقية من شمم أو نزوع إلى معالي الهمم انصبوا عليه وأرغموا من أنفه حتى يمحي أثر الشهامة وتخمد حرارة الغيرة ويصير أولئك المقلدون طلائع لجيوش الغالبين وأرباب الغارات يمهدون لهم السبل ويفتحون الأبواب ثم يثبتون أقدامهم ويمكنون سلطتهم ذلك بأنهم لا يعلمون فضلاً بغيرهم. . .»(3) ولكن ما هو الداء الناجع لعلاج الأمة الإسلامية وحكومتها؟ فتذكر جريدة العروة الوثقى أن ذلك لا يكون إلا برجوعها إلى قواعد دينها والأخذ بأحكامه على ما كان في بدايته وإرشاد العامة وتهذيب الأخلاق وإيقاد نيران الغيرة وجمع الكلمة وبيع الأرواح(4). وتتساءل

(1) العروة الوثقى، الجزء الأول، العدد الثالث، ص ٦١.
(2) العروة الوثقى، الجزء الأول، العدد الثالث، ص ٦٨ و ٦٩.
(3) العروة الوثقى، الجزء الأول، العدد الثالث، ص ٧٠.
(4) العروة الوثقى، الجزء الأول، العدد الثالث، ص ٧.

الجريدة عن سبب ذلك الهجران بين العلماء والملوك والسلاطين من المسلمين وتتعجب الجريدة أن لا تكون سفارة للعثمانيين في مراكش ولا لمراكش عند العثمانيين وأن لا تكون للدولة العثمانية صلات صحيحة مع الأفغانيين وغيرهم من طوائف المسلمين في المشرق[1]. وتمضي الجريدة في تعنيف الدولة العثمانية في التخلي عن الدفاع عن مصر فتقول من المفروض للعثمانيين أن يبذلوا وسعهم لصيانة مصر دفاعاً عن حقوقهم المقررة وحفظاً لشوكتهم في معظم ممالكهم، ولا يسوغ لهم شرائع الملك أن يفرطوا في المسئلة المصرية ولا في جزء منها ولا كلي فإن مصر عقدة تتصل بها أطراف السلطنة العثمانية فإذا انحلت فقد انحلت سائر العقد. وتضيف الجريدة: «لهذا كنا نعجب لسكوت الدولة العثمانية في هذه الأزمان الأخيرة عندما شتتت مقارعات السياسيين من كل دولة وتصارعوا في المفاوضات والمجادلات محاماة عماهم من المصالح في مصر مع أن الدولة كانت أحق وأولى من جميع الدول بالاهتمام وبذل الجهد للمناضلة عن حقوقها الثابتة إرضاء لخواطر المسلمين عموماً واستبقاء لحسن عقيدتهم فيها...»[2].

وهكذا نرى العروة الوثقى تنكر على الدولة العثمانية بين الحين والحين سكوتها عن الاحتلال الإنجليزي لمصر وعدم القيام بأي دور فعال في هذا المجال، وتهاجم السلاطين العثمانيين وعلى رأسهم السلطان العثماني عبدالحميد في تكاسلهم وعدم سعيهم لجمع كلمة المسلمين في كافة أقطار المعمورة تحت لواء الخلافة الإسلامية، وتأخذ الجريدة على سلاطين بني عثمان انغماسهم في الترف والنعيم وقصر سلطتهم داخل قصورهم وعدم اهتمامهم بأحوال ممالكهم وشعوبهم.

وفي ٥ رجب سنة ١٣٠١ هـ - أول مايو ١٨٨٣ م أصدرت حكومة نوبار الإنكليزية بمصر قرارها بمنع دخول جريدة العروة الوثقى إلى مصر حفظاً

(١) العروة الوثقى، الجزء الأول، العدد الثالث، ص ١١٨.

(٢) العروة الوثقى، الجزء الأول والثاني، العدد الثامن والثاني عشر، ص ١٨٨ - ٧٣.

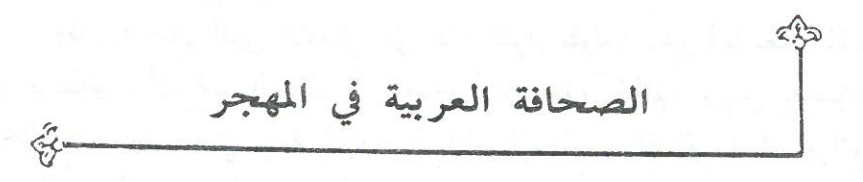
للنظام، كما أصدرت الحكم بغرامة قدرها خمسة جنيهات إلى خمسة وعشرين جنيهاً لمن تضبط عنده هذه الجريدة[1].

وقد رد جمال الدين الأفغاني على هذا القرار بقوله: «غير أننا نعلن لها - أي بريطانيا - أن همم الرجال لا تقعدها أمثال هذه المظالم، وليس يعجزنا إدخال هذه الجريدة في بقعة تحوطها السلطة الإنجليزية الظالمة، ذلك بعزائم أولي العزم الذين قاموا بإنشاء العروة الوثقى[2].

وقد اضطر إلى تعطيل هذه الصحيفة، ولم ينقض على صدورها أكثر من ثمانية أشهر خلال سنة ١٣٠١ هـ - ١٨٨٤ م، ظهر في أثنائها ثمانية عشر عدداً ثم احتجبت على كره الأستاذين.

(١) العروة الوثقى، الجزء الأول، العدد التاسع، ص ٢١٢ و٢١٣.

(٢) العروة الوثقى، الجزء الأول، العدد التاسع، ص ٢١٢ و٢١٣.
وعلي عبدالحليم محمود، المرجع السابق ص ١٠٤، وهاني عبدالوهاب المرعشلي جمال الدين الأفغاني ص ٨٣ - ٨٦.



الصحافة العربية في المهجر

هاجر عدد كبير من اللبنانيين والسوريين والمصريين إلى بلاد أوربا وأمريكا واستقروا بها - كما ذكرت ذلك في أول هذا الفصل - ومن مقرهم الجديد بدأوا في إصدار الصحف والمجلات في معارضة الحكم العثماني وانتقاده بعيدين عن متناول السلطة العثمانية في الآستانة. وسأعرض هنا لمحة سريعة عن أهم ما صدر في أوربا وغيرها من البلدان من صحف ومجلات تعارض السلطان عبدالحميد وتهاجم سياسته.

ففي عام ١٢٩٧ هـ - ١٨٧٩ م أصدر إبراهيم المويلحي في إيطاليا جريدة «الخلافة» في مدينة نابولي، وكان إبراهيم المويلحي قد هاجر إلى إيطاليا برفقة الخديوي إسماعيل بعد خلعه من مصر، وأخذ المويلحي يبث الدعاية ضد الدولة العثمانية والسلطان عبدالحميد انتقاماً له. ولم يصدر من هذه الصحيفة سوى عددان فقط بعد أن هاجم صاحبها السلطان عبدالحميد ودعا إلى إعادة الخلافة إلى العرب. وفي عام ١٣٠١ هـ - ١٨٨٣ م أصدر المويلحي صحيفة عربية ثانية في ليفورنو باسم «الأنباء»[1].

ومن الشخصيات التي لعبت دوراً كبيراً في معارضة السلطان عبدالحميد الثاني «يعقوب صنوع» الإسرائيلي المصري، وقد بدأ حملته ضد السلطان عبدالحميد في مصر حينما أصدر مجلة «أبو نظارة زرقاء» سنة ١٣١٥ هـ - ١٨٩٧ م وهي مجلة هزلية يغلب عليها الطابع النقدي الساخر، وقد اصطدم يعقوب صنوع بالسلطة الخديوية التي أغلقت صحيفته وأمرت بطرده خارج

(١) أديب مروة، المرجع السابق ص ٢٣٢ و ٢٣٤.

مصر. فذهب إلى باريس وواصل إصدار صحيفته من هناك، وقد لعبت هذه الصحيفة دوراً كبيراً في مناهضة الدولة العثمانية والتهجم عليها، وكانت تنادي بتأييد الحركات الاستقلالية بين العرب، وقد ساعده إلمامه بعدد كبير من اللغات على الكتابة والنقد، وقد أصدر بعد جريدته الأولى «أبو نظارة زرقاء» عدة صحف ومجلات في باريس منها «النظارات المصرية» عام ١٢٩٧ هـ - ١٨٧٩ م، و«أبو صفارة» سنة ١٢٩٨ هـ - ١٨٨٠ م وجريدة «الحاوي» سنة ١٢٩٩ هـ - ١٨٨١ م، وجريدة «الوطن المصري» سنة ١٣٠١ هـ - ١٨٨٣ م، و«الثرثارة المصرية» سنة ١٣٠٤ هـ - ١٨٨٦ م، و«التودد» سنة ١٣٠٤ هـ - ١٨٨٦ م، و«المنصف» سنة ١٣١٦ هـ - ١٨٩٨ م[1]. والراجح أن هذه الصحف والمجلات الآنفة الذكر هي أسماء متعددة لصحيفته الأولى التي أصدرها في مصر ثم تابع إصدارها في باريس وهي «أبو نظارة زرقاء» فقد اضطر إزاء منع الحكومة المصرية دخول هذه الصحيفة إلى مصر أن يتحايل لإدخالها تحت أسماء مختلفة، وهي الأسماء التي ذكرتها سابقاً وظل يوالي إصدار صحيفته إلى أن توفي سنة ١٣٣١ هـ - ١٩١٢ م[2].

وقد اختلفت آراء المؤرخين والباحثين حول تحديد هوية يعقوب صنوع. فمنهم من يعتبره جزءاً من الحركة الوطنية المصرية ضد القهر الخديوي والسيطرة الاستعمارية البريطانية. ومنهم من يعتبره أداة فرنسية ضد المصالح البريطانية في مصر وخصوصاً أن جميع الصحف التي أصدرها عاصرت مرحلة التنافس بين إنجلترا وفرنسا للسيطرة على مصر وذلك قبل توقيع الإتفاق الودي بينهما سنة ١٣٢٢ هـ - ١٩٠٤ م، والواقع أن هناك شكوكاً حول الميول الصهيونية ليعقوب صنوع تؤكدها بعض المصادر اليهودية والفلسطينية فقد جاء في كتاب أسرار اليهود لنسيم بن ملوك أن ابن صنوع كان من أكبر المؤيدين له في إصدار الكتاب للدفاع عن الأمة اليهودية[3].

(١) المرجع السابق ص ٢٣٣ و ٢٣٤.

(٢) يوسف خليل جاد الله، تطور الحركة القومية في مصر ١٨٨٢ - ١٩١٩، رسالة دكتوراه ص ٨ و ٩ إشراف د. محمد فؤاد شكري.

(٣) عواطف عبدالرحمن، الصحافة الصهيونية في مصر ١٨٩٧ - ١٩٥٤ ص ٢٨ و ٢٩ دار =

وقاد يعقوب صنوع حملة صحفية سافرة الوجه على الحكومة العثمانية والمصرية سرت في أعماق الوطن العربي نظراً لما كان يضفيه على كتاباته من محاورات عامية متناهية في النقد والسخرية للأحوال العامة والتنديد بالحكومة والحكام، وعلى أثر ذلك أغلقت صحيفته وغادر القاهرة إلى باريس ليواصل نفس الحملة بل أعنف أو أشد[1].

ومن الصحفيين الذين كان لهم دور في الكتابة الصحفية في باريس أديب إسحٰق، وكان قد بدأ حياته الصحفية في القاهرة سنة ١٢٩٤ هـ - ١٨٧٧ م وأصدر بها جريدتيه «مصر» و«التجارة» وقد أصبحت جريدتاه الناطقة بلسان الحزب الوطني الأول الذي تأسس بشكل سري في حلوان وكان يضم عدداً من كبار الملاك وعلى رأسهم «محمد سلطان باشا» و«محمد شريف باشا» وقد نقل جريدته «مصر» إلى الإسكندرية وكتب فيها عدد كبير من الكتاب والمثقفين أمثال السيد عبدالله النديم، والسيد جمال الدين الأفغاني الذي نشر بجريدة مصر مقالتين. الأولى «روح البيان في الإنجليز والأفغان» أما الثانية فكانت بعنوان «الحكومات الاستبدادية» ويتعرض السيد جمال الدين في هذه المقالة للدولة العثمانية واستبدادها[2].

وعندما تولى رياض باشا الوزارة في عهد الخديوي توفيق ألغى صحيفتي مصر والتجارة، فانتقل إلى باريس، وأقام بها فترة من الزمن وأصدر بها جريدتيه «مصر والقاهرة» على حساب أموال الحزب الوطني المصري الذي

= الثقافة الجديدة. القاهرة، ولطيفة محمد سالم، القوى الاجتماعية في الثورة العرابية ص ٨٥.

(١) لطيفة محمد سالم، المرجع نفسه ص ٨٥.

(٢) إبراهيم عبده، تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨ - ١٩٨١ م ص ١٠٧ و١٠٨.
وعبدالعليم القباني، نشأة الصحافة العربية بالإسكندرية ١٨٧٣ - ١٨٨٢ م ص ٥٣ - ٦٨، الهيئة العامة للكتاب مصر ١٩٧٣ م.

أوفد أديب إسحٰق إلى باريس ليقوم بالدعاية للحزب الوطني في العاصمة الفرنسية وليهاجم الاستبداد من هناك[1].

ومن الشخصيات التي كان لها دور كبير في مهاجمة السلطان عبدالحميد من الخارج ضياء باشا وهو أحد أعضاء جمعية تركيا الفتاة التي قامت ضد عبدالحميد، وقد أبعد ضياء باشا عن العاصمة الآستانة عدة مرات، وأخيراً فرّ مع صديقه الشاعر الوطني نامق كمال إلى باريس، وكان له معرفة بالفرنسية والفارسية لمساندة الأمير المصري مصطفى فاضل باشا الذي كان ينادي بخديوية مصر. وعند زيارة السلطان عبدالعزيز إلى باريس طلبت الحكومة الفرنسية من ضياء باشا أن يبعد عن باريس فسافر ضياء إلى إنجلترا، وأصدر في لندن جريدة (حريت) وأخذ يهاجم فيها الصدر الأعظم عالي باشا، وانتقد الحكومة العثمانية وهاجمها بشدة، ثم غادر إنجلترا إلى سويسرا حيث واصل إصدار جريدة (حريت) واتهم في عهد السلطان عبدالحميد بمحاولات لقلب نظام الحكم، وظل منفياً خارج البلاد العثمانية حتى وفاته سنة ١٣٠٣ هـ - ١٨٨٥ م[2].

وفي عام ١٣١٢ هـ - ١٨٩٤ م أصدر الأمير أمين أرسلان جريدة «كشف النقاب» في باريس ثم غير اسمها إلى «تركيا الفتاة» عام ١٣١٣ هـ - ١٨٩٥ م وكان يشترك معه في إصدار هذه الجريدة خليل غانم[3]. وكان معظم هذه الجرائد والصحف يشرف عليها مستشرقون وموظفون عرب.

أما في بريطانيا فكان رائد الصحافة العربية رزق حسون الذي كان رائد الصحافة العربية في الآستانة، فكان أول من أصدر صحيفة عربية في

---

(١) جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق . . . جـ ٢ ص ٩٧.
وأديب إسحاق، الكتابات السياسية والاجتماعية ص ٨ - ٢٠ جمعها وقدمها ناجي علوش، دار الطليعة. بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٢ م.

(٢) محمد حرب عبدالحميد، الأدب التركي الحديث والمعاصر ص ٢٧ - ٣٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ م.

(٣) أديب مروة، المرجع السابق ص ٢٣٤.

لندن عام ١٢٨٩ هـ - ١٨٧٢ م بعد هجرته إليها، وكان اسمها «آل سام» ولكنه عاد فاستبدل اسمها باسم جريدته القديمة «مرآة الأحوال» عام ١٢٩٣ هـ - ١٨٧٦ م. وقد حمل في جريدته هذه على الأتراك حملة عنيفة، وكان يندد بمساوىء السلطنة العثمانية، لأن حسون كان حر الأفكار طويل الباع في الإنشاء مر الهجاء. وكان يكتب جريدته هذه في لندن بخط يده ويطبعها في المطبعة الحجرية، وممن ساهموا في تحريرها الدكتور لويس صابونجي وجبرائيل دلال وأمين الشميل وسليم بترس وفتح الله طرزي وعبدالله مراش، ورشيد الدحداح وسليم نوفل وخليل غانم وغيرهم[١].

ولعل من أكبر الشخصيات العربية في لندن لويس صابونجي الذي أصدر عام ١٢٩٩ هـ - ١٨٨١ م جريدة «الخلافة» بلندن، وكان لويس صابونجي من أركان النهضة السياسية في الشرق، وقد اتخذ الصحافة وسيلة لمناوأة الحكم العثماني، والتنديد بسياسة الاستبداد التي كان يرى أن السلطان عبدالحميد سائر عليها. وكان ينشر في جريدته هذه الأفكار التحررية، وكان يكتبها بخط يده ويوزعها بالبريد في مختلف أقطار العالم.

وقد خشي السلطان عبدالحميد من ظهور هذه الجريدة وانتشارها في أقطار الدولة العثمانية لأنها كانت تنتصر جهاراً للعرب وتسعى لإعادة الخلافة إليهم، وقد ضمنها لويس صابونجي آراءه وآراء أعلام المسلمين في ذلك، ومن أشهر مقالاته «الخلافة في آل عثمان خرافة» ومقالة أخرى بعنوان «الموازنة بين الخلفاء العرب وخلفاء بني عثمان» ويذكر بعض المؤرخين أن السلطان عبدالحميد لما اطلع عليها ثار وغضب وأوعز حالاً إلى سفيره في لندن موزوروس باشا أن يقنع الصابونجي ويلاطفه ويغريه بالمال لإبطال نشر جريدته تلك، والعدول عن نشر أفكاره وآرائه المعادية للدولة العثمانية، ولكن الصابونجي صمد في وجه جميع هذه الإغراءات، ورفض الانصياع لمساعي السفير، كما يذكر أن السفير العثماني في لندن لما يئس من عدول لويس

(١) أديب مروة، المرجع السابق ص ٢٣٤ و ٢٣٥.
وشمس الدين الرفاعي، المرجع السابق جـ١ ص ١١٥ و ١١٦.

صابونجي أوعز إلى رجل هندي يدعى «عبدالرسول» بإصدار صحيفة عربية في لندن باسم «الغيرة» وأمده بالمال، لكي ترد على «الخلافة» وتدحض أقوالها، ولكنها كانت ركيكة العبارة ضعيفة الحجة فتوقفت بعد صدور تسعة أعداد منها[١].

وفي عام ١٢٩٩ هـ - ١٨٨١ م أصدر لويس صابونجي جريدة أخرى في لندن باسم «الاتحاد العربي» ثم عاد إلى إصدار مجلته «النحلة» عام ١٣٠١ هـ - ١٨٨٣ م وكان الدكتور لويس صابونجي كثير السفر والتنقلات. وقد توفي عام ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م في لوس أنجلوس بكاليفورنيا عن عمر يناهز الثامنة والتسعين سنة[٢].

وفي سنة ١٣١٠ هـ - ١٨٩٢ م أصدر «جيب سلموني» جريدة «ضياء الخافقين» بلندن وقد قامت هذه الجريدة بدور مهم في عالم الأدب والسياسة، وقد حرر فيها الصحافي الكبير إبراهيم المويلحي ردحاً من الزمن، وكانت من الجرائد المناوئة للحكم العثماني. وقد اكتسب «جيب سلموني» مكانة كبيرة لدى الملوك والعظماء، وترجم وألّف كثيراً من الكتب، وكان ضليعاً في اللغة الإنجليزية، وقد توفي عام ١٣٢٢ هـ - ١٩٠٤ م عن ٤٤ عاماً وهو من أصل لبناني[٣].

كما أصدر الصحافي اللبناني سليم سركيس عام ١٣١٢ هـ - ١٨٩٤ م جريدة «رجع الصدى» في لندن، وكان ينشر في هذه الجريدة الانتقادات المريرة ضد الدولة العثمانية[٣].

وفي عام ١٣١٧ هـ - ١٨٩٩ م أعاد سليم فارس الشدياق نجل أحمد فارس الشدياق إصدار جريدة «الخلافة» التي صدرت في لندن عام ١٣٣٥ هـ - ١٩١٦ م وظلت تصدر إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، كما

(١) فيليب دي طرازي، المصدر السابق ص ٢٥٢ الجزء الثاني.
(٢) المصدر نفسه ص ٢٥٢.
(٣) أديب مروة، المرجع السابق ص ٢٣٦.

صدرت عدة صحف عربية في كل من قبرص ومالطة وغيرها من المدن[1].

كما تدفق تيار كبير من الهجرة العربية ـ وبخاصة اللبنانية والسورية ـ على الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ القادمون في التفكير في إنشاء صحف عربية، وأول من فكر بإصدار جريدة عربية في الولايات المتحدة هما اللبنانيان الدكتور إبراهيم ونجيب عربيلي اللذان أصدرا عام ١٣٠٦ هـ ـ ١٨٨٨ م جريدة «كوكب أميركا» وهي أول جريدة عربية صدرت لا في الولايات المتحدة فحسب بل في القارة الأميركية كلها، وقد صادفا مصاعب جمة في بداية إنشاء هذه الجريدة نظراً لخلو تلك الديار البعيدة من أحرف الطباعة العربية ومنضديها في ذلك العهد، إذ أن الدولة العثمانية قد منعت بيع الأحرف العربية وتصديرها إلى البلاد الأجنبية. ولكنهما لجئا إلى وسائل فعالة لبلوغ أمنيتهما، وكان أكبر مساعد لهما السفير الأمريكي في الآستانة الذي سهل لهما استيراد الأحرف العربية من بيروت مع منضديها. وكانت جريدة كوكب أميركا في أول عهدها تصدر باللغتين العربية والإنكليزية، وكانت تنشر المقالات الضافية عن الشعب، وعن أحوال الشرق الأدنى في ظل الحكم العثماني بين سوريا ولبنان والعالم الجديد، والدفاع عن مصالح الجاليات العربية هناك. وقد أحرزت هذه الجريدة انتشاراً واسعاً نظراً لخطتها المعتدلة. وقد تولى رئاسة تحرير هذه الجريدة في بداية عهدها نجيب دياب لمدة أحد عشر سنة، ثم اعتزل العمل فيها، وأنشأ لنفسه جريدة «مرآة الغرب» عام ١٣١٧ هـ ـ ١٨٩٩ م التي ظهرت مدة طويلة في نيويورك ثم انتقلت إلى بروكلن حيث ما زالت تصدر فيها إلى اليوم. وقد اشتهر نجيب دياب في جريدة «كوكب أميركا» وفي جريدته «مرآة الغرب» في الدفاع عن العرب وحقوقهم ضد الدولة العثمانية وكان في كل كتاباته شديد التهجم على السلطان عبدالحميد، ولعل سبب حقد نجيب دياب على الدولة العثمانية ناشىء عن حجز أملاكه بلبنان عام ١٣٢١ هـ ـ ١٩٠٣ م ولكن السفير الأمريكي تدخل في الأمر ورفع الحجز باعتبار أن صاحبها أصبح أمريكياً، ومن أشهر من كتب

(١) أديب مروة، المرجع السابق ص ٢٣٦.

في جريدة «مرآة الغرب» عباس أبو شقرا، وأسعد حاماتي، وأمين خيرالله، ووليم كاستفليس، وجبران، وسليم الخازن، وإيليا أبو ماضي[1].

وفي عام ١٣١٢ هـ ـ ١٨٩٤ م أصدر نعوم مكرزل اللبناني جريدة «العصر» في فيلادلفيا. ثم نقلها بعد ذلك إلى نيويورك، وأسس بدلاً منها جريدة «الهدى» الشهيرة عام ١٣١٦ هـ ـ ١٨٩٨ م وتعتبر جريدة الهدى أول جريدة صدرت بشكل يومي في العالم الجديد، وكان صاحبها كاتباً وشاعراً وصحافياً قديراً متمسكاً بلبنانيته ووطنيته والدفاع عن وطنه في تلك الجريدة، وقد توفي في باريس سنة ١٣٥١ هـ ـ ١٩٣٢ م وتولى إدارتها من بعده شقيقه سلوم مكرزل، ثم تولت إصدارها بعده ابنة الأخير ماري مكرزل التي ما زالت تشرف عليها إلى اليوم في مدينة نيويورك[2].

وفي عام ١٣٢٠ هـ ـ ١٩٠٢ م أصدر «أنطوان زريق» وهو من أسرة زريق المعروفة في طرابلس، جريدة «جراب الكردي» في أمريكا وكان ضد الحكم العثماني عموماً كما كان يكره الأتراك ويهاجمهم بشدة بالغة، لذلك أعدمه الأتراك رمياً بالرصاص خلال الحرب العالمية الأولى في بلده[2].

وفي سنة ١٣٢٦ هـ ـ ١٩٠٨ م أصدر سعيد فاضل عقل جريدة «صدى المكسيك» في المكسيك. وقد استمرت هذه الجريدة في الصدور مدة سنة، عاد بعدها سعيد فاضل إلى لبنان حيث أسس جريدة «البيرق» المعروفة، وكان جريئاً في كتاباته متحاملاً على الأتراك والدولة العثمانية، مما حمل الأتراك على إعدامه في سنة ١٣٣٥ هـ ـ ١٩١٦ م[3].

ومن الصحفيين الذين كانوا ينادون بوجوب التحرر من الطائفية والتمسك بالرابطة الوطنية نعوم لبكي الذي أصدر سنة ١٣١٩ هـ ـ ١٩٠١ م في سان بولو في البرازيل جريدة «المناظر»[3].

(١) أديب مروة، المرجع السابق ص ٢٣٧ و ٢٣٨.
(٢) المرجع السابق ص ٢٣٨ و ٢٣٩.
(٣) المرجع السابق ص ٢٤٠ و ٢٤١.

وفي عام ١٣٢٤ هـ - ١٩٠٦ م أصدر شكري الخوري جريدة «أبو الهول» في البرازيل أيضاً وكان صاحبها يعتبر من أكثر الصحافيين جرأة، واهتماماً بإصلاح وطنه لبنان، وقد ناهض الاستبداد العثماني بشدة بالغة، وهاجمه بكل عنف وقوة، وله كتابات في العلم والأدب[1].

هذا نموذج عن بعض القوميين العرب الذين كانوا ينادون بالقومية في بلاد الشام ومصر ويناوئون الحكم العثماني، وينتقدونه بشدة، ونتيجة لاشتداد المراقبة عليهم للأسباب التي ذكرتها في أول هذا الفصل هاجروا إلى أوربا وأمريكا وهناك أخذوا يمارسون نشر أفكارهم التحررية المتأثرة بالأفكار الأوربية بكل حرية عن طريق الصحافة.

ومما هو جدير بالذكر أنه إلى جانب هذا الموقف السلبي، كانت هناك مواقف إيجابية لهؤلاء المهاجرين خارج أقطارهم العربية، إذ كان للصحافة العربية في المهجر - لاسيما في القارة الأمريكية - فضل لا ينكر على نشوء أدب المهجر، وبعث نهضة أدبية جبارة في صفوف المهاجرين العرب، وهي النهضة التي كان من أعلامها البارزين عدد كبير من الشعراء والكتاب النوابغ أمثال جبران خليل جبران، وميخائيل نعيمة، وإيليا أبو ماضي. . . وغيرهم، وقد تفتحت قرائحهم وتجلت مواهبهم الأدبية في المهجر عن طريق هذه الصحافة، واستطاع المهاجرون العرب بفضل هذه الصحافة أن يطالعوا موضوعات طريفة جديدة، وأبحاثاً مشوقة حول الأمور الأدبية والسياسية الدينية والعلمية، ووفرت لهم قراءات من القصص والقصائد الجديدة المبتكرة، كما كانت هذه الجرائد العربية تنقل صدى الأحداث والقضايا المثيرة التي كانت تقع في الأوطان الأولى للمهاجرين[1].

(١) المرجع السابق ص ٢٤٢ و٢٤٥.

المؤتمر الأول للأحرار العثمانيين

وإلى جانب النشاط الصحفي المعارض للسلطان عبدالحميد الثاني في البلدان الأوربية والأمريكية كان هناك نشاطات أوسع على شكل جمعيات وأندية معارضة لحكم السلطان عبدالحميد.

ففي سنة ١٣١٧ هـ - كانون الأول ١٨٩٩ م هرب الداماد محمود باشا صهر السلطان عبدالحميد من الآستانة مع ولديه البرنس صباح الدين، والبرنس لطف الله، وما إن وصل إلى باريس حتى اتصل بأقطاب الأحرار العثمانيين الذين سبقوه بالفرار إلى فرنسا، وتبادل معهم الرسائل. ومن هناك نشطوا في محاربة السلطان عبدالحميد والتعبئة ضده، وقد بعث الداماد محمود باشا برسالة شديدة اللهجة إلى السلطان عبدالحميد هاجمه فيها هجوماً عنيفاً، وانتقد سياسته ورجاله الذين يعتمد عليهم كما طالبه بالإصلاح في كافة فروعه، ويذكر بعض المؤرخين أن السلطان عبدالحميد قد بذل جهداً كبيراً في محاولة إغراء الداماد بالعودة غير أن الأخير رفض، وكان جوابه أن ليس له من رغبة في شيء، ولا لأولاده، إلا أن يحكم السلطان بلاده بشرف، وسوف لا تطأ رجلاه أرض الوطن إلا بعد أن تنتهي فيه مساوىء الحكم العثماني وتتم فيه الإصلاحات الدستورية[1].

ولم يكن رجال المعارضة العربية في باريس متفقين في الخطط والأهداف وأسلوب البرامج التي يرونها، ولم يكن يجمع بينهم سوى نقطة واحدة وهي

(١) توفيق علي برو، العرب والترك في الحرب العالمية الأولى (رسالة دكتوراه) ص ٥٢ و٥٣.

محاربة السلطان عبدالحميد والقضاء على حكمه المستبد الظالم - في زعمهم -
أما الاتجاهات السياسية والاجتماعية حول كيفية إدارة الدولة فكانت على أشد الخلاف بين مختلف الجماعات، ومع ذلك فقد بذلت شتى الطرق والوسائل لتوحيد عمل جميع المنظمات العثمانية في أوربا، وقد اتجهت الأنظار للوصول إلى هذه الغاية نحو الداماد محمود باشا، لأنه كان بحسب وضعه فوق الخصومات التي كانت سائدة بين الآخرين، غير أن الداماد توفي عام ١٣٢٠ هـ - ١٩٠٢ م فتسلم المهمة من بعده ابنه البرنس صباح الدين، الذي سرعان ما عمم نداء على العثمانيين الأحرار يدعوهم إلى مؤتمر يعقد في باريس، للبحث في الوسائل التي تؤدي إلى سيادة الحرية والعدالة في الدولة العثمانية، وأرسل لنشر هذه المهمة أخاه البرنس لطف الله إلى بروكسل للاتصال بالزعيم الألباني «إسماعيل كمال بك» ودعوته لحضور المؤتمر، فوضع هذا شرطين لقبول حضور المؤتمر، أولهما أن تمثل في المؤتمر جميع العناصر العرقية في الدولة العثمانية لتبين رغباتها، والشرط الثاني وجوب إعلام الدول الموقعة على اتفاقيتي باريس وبرلين أن الشعب العثماني ينظر إليها بعين من تعهدت بشرفها أن تتبنى الإصلاح لمصلحة الدولة العثمانية فقبل شرطيه وتم عقد المؤتمر[1].

وتم عقد «المؤتمر الأول للأحرار العثمانيين» في عام ١٣٢٠ هـ - ما بين الرابع حتى التاسع من شهر فبراير سنة ١٩٠٢ م في مدينة باريس برئاسة البرنس صباح الدين، وقد حضر هذا المؤتمر ما يقرب من سبعة وأربعين عضواً ينتمون إلى عناصر مختلفة من البلاد العثمانية المقيمين في باريس، وفي اليوم الأول من انعقاد المؤتمر ألقى البرنس صباح الدين خطاباً افتتاحياً جاء فيه: ينبغي أن يكون مفهوماً جيداً أن الأتراك الذين يكونون الأكثرية في الإمبراطورية لا يطلبون لأنفسهم إلا ما يطلبه غيرهم وبنفس المقياس لإخوانهم المواطنين المسلمين وغير المسلمين كافة... إن الإمبراطورية العثمانية منذ ظهورها حتى عهد الدستور لم يثبت تقصيرها قط في احترام لغة وعادات

(١) توفيق علي برو، المرجع السابق ص ٥٣ و ٥٤.

وديانة جميع الشعوب المختلفة التي تتولى مصائرها... إننا نعيد القول: «إن الإصلاحات التي نطلب تطبيقها في بلادنا، والتي نعمل بكل قوانا لتطبيقها، لا نطلبها لشعب دون آخر أو ملة دون أخرى، كلا إننا نطلبها لجميع العثمانيين دون استثناء»[1].

وقد أجمع المؤتمرون على كراهيتهم للنظام الحميدي، وأجمعوا أيضاً على خلع السلطان عبدالحميد الثاني والإتيان بأخيه المخلوع مراد والمناداة به سلطاناً، ويوضع عهد دستوري يحقق الحرية، والمساواة، والإخاء[2].

ولكن سرعان ما ظهر في المؤتمر تياران متعارضان، الأول: «أحمد رضا بك» ومن يؤيده من جماعة تركيا الفتاة وقد أصر هذا الفريق على قيام حكم مركزي في الآستانة تتجمع في يده كافة السلطات. وهذا التيار يركز على مصلحة العنصر التركي الصرفة، والتيار الثاني جاء من قبل الأرمن الذين هدفوا إلى تشكيل حكومة محلية مستقلة عن الإدارة المركزية، تستند فقط على الحماية الخارجية بموجب المادة «٦١» من معاهدة برلين التي قالت بواجب الحكومة العثمانية أن تتخذ التدابير الكفيلة بحماية الأرمن ضد الأكراد والجراكس، والتي تعهد الباب العالي فيها بإجراء الإصلاحات التي تقتضيها الضرورة المحلية في الولايات الأرمنية[3].

أما فريق صباح الدين فكان يحبذ اللامركزية، وتوسيع صلاحيات الولايات ويدعوا إلى تكوين اتحاد عثماني يكون فيه لمختلف قوميات الدولة قسط كبير من الحكم الذاتي، لذلك فقد انضم إلى هذا الفريق كثير من رجال القوميات غير التركية والطوائف غير الإسلامية[4].

وقد عارضت أغلبية أعضاء المؤتمر مناظرات فريق أحمد رضا هذا الفريق

(١) وجيه كوثراني، المرجع السابق ص ٥٧.
(٢) شمس الدين الرفاعي، المرجع السابق ص ١٨٣.
(٣) توفيق علي برو، المرجع السابق ص ٥٤.
(٤) محمود صالح منسي، المرجع السابق ص ١١٩.

الذي كان يدعم تفكيره في توحيد جميع أجناس الدولة وطوائفها بحجة عدم استطاعة أي حكومة ما أن تقوم بعمل قوي راسخ ما لم تكن حكومة تعتمد على مركزية الحكم، وعلى كل حال لم يستطع الأرمن ترويج فكرتهم، كما لم يأبه المؤتمرون لأفكار أحمد رضا، وانفض المؤتمر بقرار قبلته أكثرية المجتمعين يقول بالتشبث لدى الدول الأوربية في سبيل إقامة نظام حكم يتفق مع المبادىء الدستورية التي من شأنها أن تضم جميع العناصر العرقية والطائفية في السلطنة، وأن تكفل لها العدالة والحرية، وتأييد وصيانة حقوقها القومية، أما الأقلية التي تزعمها أحمد رضا والتي كانت تضم أولئك الذين تزعموا فيما بعد الحركة الثورية في الدولة العثمانية وكانت فكرتها هي الأساس الذي ارتكزت عليه فيما بعد، برنامج جمعية الإتحاد والترقي، إن هذه الأقلية عارضت القرار وذيلت محضر الجلسة باعتراضها ووجهت نظرها في وجوب انصهار جميع العناصر العثمانية في وحدة تامة وعدم قبول تدخل الدول الكبرى في شؤون الدولة لأن مصلحة هذه الدول لا تتفق دائماً مع مصلحة البلاد[1].

وأهم ما جاء في هذا المؤتمر من مقررات هي كما يلي:

١ ـ «إننا نرفض الربط بين الشعوب العثمانية والنظام الذي عشنا فيه خمساً وعشرين سنة، فهو نظام ظالم وهو المصدر الوحيد للمساوىء المقترفة في الدولة العثمانية والتي تستثير احتقار الإنسانية جمعاء.

٢ ـ إننا نريد أن نؤسس بين مختلف شعوب الدولة العثمانية وأجناسها ائتلافاً يضمن للجميع، ومن غير تمييز، تمتعهم التام بحقوقهم التي أقرتها إعلانات السلاطين وعززتها المعاهدات الدولية، وأن توفر لهم الوسائل التي ترضي تماماً آمالهم الشرعية في الإسهام بالإدارة المحلية، وتضعهم على قدم المساواة من ناحية الحقوق والواجبات المطلوبة من كافة المواطنين، وأن تستثير فيهم شعور الإخلاص والولاء للعرش ولآل عثمان اللذين وحدهما يستطيعان المحافظة على الوحدة.

(١) توفيق علي برو، المرجع السابق ص ٥٤ و ٥٥.

٣ ـ سنوجه جهودنا في جميع الأحوال إلى تنسيق رغبات جميع الشعوب العثمانية، وجهود جميع المواطنين من أجل هذا الهدف الثلاثي: أ ـ الحفاظ على وحدة الدولة العثمانية وعدم إمكان تفككها. ب ـ إعادة تأسيس النظام والسلم في الداخل وهما شرطان أساسيان للتقدم. ج ـ احترام القوانين الأساسية في الدولة العثمانية وخاصة الدستور الذي أدخل في سنة ١٢٩٣ هـ ـ ١٨٧٦ م والذي هو بلا جدال أهم ما فيها والذي يقدم أقوى وأثمن ضمان للإصلاحات العامة حقوق الشعوب العثمانية وحرياتها السياسية تجاه التعسف»[1].

إن لهذا المؤتمر العثماني الأول أهمية كبيرة بالنسبة لعلاقات العرب، وكافة العناصر والطوائف في الدولة العثمانية بالأتراك العثمانيين، لأن فريق أحمد رضا هو الذي سيطر على الحكم العثماني بعد ثورة ١٣٢٦ هـ ـ تموز ١٩٠٨ م وقد أسفر هذا الفريق عن نواياه تجاه العناصر المختلفة منذ انعقاد هذا المؤتمر، بينما خرج البرنس صباح الدين بخطة تستند على رأي الأكثرية القائلة بالمساعدة الأوربية والإدارة المركزية، وألف جمعية سماها باسم «جمعية التشبث الشخصي واللامركزية الإدارية» وقد انضم إلى عضوية هذه الجمعية عدد من الشخصيات التركية والعربية اللامعة في أوربا، كما تأسس لهذه الجمعية فروع في دمشق من قبل رفيق العظم وحقي العظم، ثم في اللاذقية، وفي عالية حيث أسسها محمود بك العلايلي، وكانت هذه الشعب تتصل بعضها ببعض وتتخابر مع المركز العام في باريس، كما أسس لها فرع في الآستانة تقوم عليه جمعية تدعى «الجمعية الإنقلابية»[2].

أما برنامج «جمعية التشبث الشخصي واللامركزية الإدارية» فيتلخص في الحكم على أساس اللامركزية وتوسيع الصلاحية في الولايات، وتتولى كل ولاية تصريف أمورها الداخلية باستقلالية تامة وتشترك هذه الولايات في

(١) وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ١٥٨ و ١٥٩.
(٢) توفيق علي برو، المرجع السابق ص ٥٥.

مجلس المبعوثان المركزي في عاصمة الدولة بنواب تنتخبهم المجالس العمومية، وذلك لتقوية الروابط بين مختلف الولايات بعضها ببعض من جهة، وبينها وبين الحكومة المركزية من جهة أخرى، ويكون لكل ولاية منضمة من الدرك المحلي الخاص لتوطيد الأمن الداخلي. أما بشأن الموظفين الإداريين فالحكومة اللامركزية تعين الولاة والمتصرفين ورؤساء المالية ومديري العدلية ورؤساء محاكم الاستئناف والبداية والمدعين العامين، أما بقية موظفي الولاية بحسب النسبة العددية لكل من هذه القوميات[1].

وكان اتجاه البرنس صباح الدين صوب الناحية العلمية والدراسة الاجتماعية ناتجاً عن احتكاكه بمدرسة دي مولان[2] «De Moulin» «ولو بلاي» «Le Play» والمدرسة الإنجلوساكسونية وقد تأثر بها تأثراً عميقاً، وقال بوجوب القيام بإصلاحات اجتماعية تسير جنباً لجنب مع الإصلاحات السياسة.

ويقول البرنس عن الضعف الذي أصاب الدولة العثمانية إن سببه الأكيد هو خلو ثقافة الأمة القومية من عنصر الاعتماد على النفس، ويضرب المثل فيقول إن طبقة الشعب الدنيا هي التي تهتم بصورة خاصة بالزراعة والصناعة والتجارة، ولكنه حيث لا تملك المعرفة وينقصها رأس المال فهي لا تستطيع أن ترتفع عن وسطها الاجتماعي فتبقى الزراعة بحالتها البدائية وتبقى الصناعة بشكلها البدائي البسيط، ويصيب التجارة الركود، أما الطبقة الوسطى فإن غالبية أفرادها العظمى تتجه في الصناعة اليدوية والوظائف العامة أو احتراف الجندية، ولما كانت الأوساط الرسمية العالية تريد، بأي ثمن، أن تحتفظ بامتياز ممارستها للحكم المطلق دون أن تدع المجال لأي واحد آخر أن يقترب منه، فإنها تستبعد عن الوظائف جميع

(١) المرجع نفسه ص ٥٥ و٥٦.
(٢) هو أدمون دمولان تلميذ لوبلي، كلاهما من المفكرين الاجتماعيين الفرنسيين وللأول منها كتاب باسم «سر تقدم الإنكليز السكسونيين» نشره في عام ١٨٩٧ م وترجمه إلى اللغة العربية فتحي باشا زغلول. (توفيق علي برو، المرجع نفسه ص ٥٧).

الشرفاء النشيطين من الناس بحيث تحصل عملية اصطفاء حقيقية على حساب روح التشبث الشخصي، وبحيث ترجح كفة العجز، وعدم الكفاية، وأحط أنواع الرشوة. لذلك فإن على الشبيبة التركية المفكرة الواعية، التي فتحت صدرها للمدنية الغربية أن تلتفت بكل قواها، درءاً لهذا الخطر، نحو المهن الحرة المثمرة، ولكن حيث أن سيطرة المركزية الحكومية تشكل عقبة دائمة أمام انعتاق الفرد وتحرره، فيتحتم على الجميع، دون استثناء، أن يوحدوا قواهم كي يقيموا مكان الحكم الفردي المطلق سلطة دستورية على قدر كبير من اللامركزية بحيث يكفل هذا الحكم اللامركزي، لجميع عناصر الدولة من مسلمين وغير مسلمين، حق المساهمة في الحكومة المحلية لمناطقهم، وبهذا ترضي رغبات النصارى المشروعة وغيرهم من الطوائف، وفي نفس الوقت، يؤدي هذا الحكم خدمة عظمى للمسلمين بإبعادهم عن مجال التوظيف العقيم الذي يجر إلى الاستعباد[1].

ولكي ينشر صباح الدين أفكاره هذه أسس سنة ١٣٢٤ هـ - ١٩٠٦ م في باريس جريدة تحمل اسم «ترقي» وأوكل إدارتها إلى أخيه في الرضاعة «أحمد فضلي بك» والتف حول هذه المبادىء عدد كبير من رجال القوميات غير التركية والطوائف غير الإسلامية، لأنها تكفل لهم حقوقهم القومية ومساهمتهم في إدارة شئون الدولة على قدم المساواة مع الأتراك. هذا وقد مالت أكثرية العنصر التركي إلى مبدأ أحمد رضا في تعزيز القومية التركية لأن أغلب الزعماء الأحرار ممن ينتمون إلى العنصر التركي والذين كانوا يهربون من السلطان عبدالحميد إلى أوربا رأوا في فريق أحمد رضا اتفاقاً وتجاوباً مع أهداف «الجمعية العثمانية الحرة» (عثمانلي حريت جمعيتي) التي تأسست بصورة سرية في سالونيك، أكثر مما رأوه في مبادىء فرقة البرنس صباح الدين، لأن جماعة أحمد رضا التي اندمجت مع الجمعيات الأخرى وانبثق عن هذا الاجتماع جمعية أعطي لها اسم «جمعية الإتحاد والترقي»، واتهمت البرنس بالتأثر بمطالب

(١) توفيق علي برو، المرجع السابق ص ٥٧ و٥٨.

الأرمن وبالخدمة لمصالحهم، وبذلك أسقطوها من أعين المواطنين[١]. على أن اندماج الجمعيات العثمانية ذات الصبغة التركية المحضة أثر على موقف البرنس وأفكاره الاجتماعية، فقد كان من رجال هذه الجمعيات أشخاص أسفروا فيما بعد بأعمالهم عن أشد ألوان التعصب القومي خطراً على القوميات الأخرى[٢].

وفي هذا الوقت الذي كان السلطان عبدالحميد يعمل فيه لخدمة بلاده، كان رجال الأحرار الذين تأثروا بالغرب ونظمه والذين سبق أن فروا من الدولة العثمانية إلى بلاد أوربا المختلفة ليتخذوها موطناً لدعوتهم ومؤتمراتهم التي كانوا يعقدونها وكانوا على اتصال دائم بفروعهم داخل الدولة العثمانية والتي كانت تواتيهم بأخبار السلطان عبدالحميد أولاً بأول.

وأخذت الجمعيات السرية في سالونيك تكبر شيئاً فشيئاً بفضل دسائس اليهود الذين كانوا وراء التنظيمات السرية لهذه الجمعيات، ذلك أنهم وقفوا في وجه السلطان عبدالحميد وأخذوا يدبرون الدسائس والفتن ضده منذ أن فشلت محاولاتهم في استيطان فلسطين أمام صمود السلطان عبدالحميد وقوته. واتخذوا من مدينة سلانيك وكراً لدسائسهم ومؤامراتهم وذلك نظراً لأن «سلانيك» فيها عدد كبير من الدونمة وهم طائفة من اليهود ادّعى أفرادها الإسلام، وتظاهروا باعتناقه، للتمكن من السيطرة على زمام الأمور في الدولة العثمانية. فأخذوا يتغلغلون في مراكز الدولة حتى تمكن بعضهم من الوصول إلى أعلى المناصب، كما أنهم تعاونوا مع الدول الأجنبية، وحزب تركيا الفتاة لقلب نظام الحكم في الدولة العثمانية[٣].

وقد كتب الدكتور محمد عمر نقلاً عن كاتبين فرنسيين في كتاب لهما بعنوان «جغرافية التاريخ» معلومات عن الدونمة نشرتها «محراب» التركية في عددها الخامس عام ١٩٢٤ م ما نصه: «الدونمة القابانجية» هم أكثر مجموعات أهل سلانيك ذكاء، فقد اندسوا في خلايا حزب الإتحاد والترقي بشكل كبير

(١) ساطع الحصري، المصدر السابق ص ١٠٧.
(٢) توفيق علي برو، المرجع نفسه ص ٥٩.
(٣) محمد نمر الخطيب، المرجع السابق ص ٤٦.

وملحوظ ونستطيع القول بأنهم قد أداروا الجزء الأعظم من انقلاب تركيا الفتاة الذي أسقط السلطان عبدالحميد وهذا الانقلاب - باعتبار الأساس - قام به يهود الدونمة وهم مسلمون شكلاً وفي الحقيقة معادون للإسلام وكل صلتهم بالإسلام انحصرت في الأفعال الظاهرة فقط[١].

كما أصبح عدد الماسون الأتراك المسلمون عام ١٣٠٠ هـ - ١٨٨٢ م نحو عشرة آلاف يتخللهم الوزراء والنواب وقادة الجيش وكبار المسؤولين، وقد أدرك السلطان عبدالحميد خطورة هذه الجماعات. إلا أن هؤلاء قد استتروا بالشعارات الكاذبة واستعانوا سرياً بالدول الأوربية، ومن هنا تسللت فكرة الانقلاب العثماني استجابة للإصلاح. والإصلاح هنا يعني التجاوب مع مطالب هرتزل وغيره من زعماء الحركة الصهيونية. وقرر محفل سلانيك اليهودي الماسوني إعلان الدستور فتجاوب معه إخوانه الماسون المنبثون في جسم الدولة العثمانية، وتم خلع السلطان عبدالحميد كما سيأتي[٢].

هذا وقد توحدت هيئة إدارة الجمعية العثمانية الحرة مع جمعية «الاتحاد العثماني» عام ١٣٢٥ هـ - ١٩٠٧ م التي أسسها في الآستانة أربعة من طلاب الكلية الطبية، كما توحدت مع الجمعية السرية التي شكلها عام ١٣٢٤ هـ - ١٩٠٦ م اليوزباشي مصطفى كمال بك (رئيس الجمهورية التركية فيما بعد) تحت اسم «الوطن» الذي كان السلطان عبدالحميد قد أمر بالقبض عليه وتم استجوابه لأن السلطان اشتبه بكونه من الأحرار ثم نقله إلى دمشق تأديباً له، فأسس هناك مع زمرة من رفاقه الضباط هذه الجمعية. ثم ذهب عدة مرات إلى سلانيك لدمج جمعيته مع بقية الجمعيات التي اتصلت بأحمد رضا وفريقه في باريس وتم الرأي على توحيدهم جميعاً بما فيها منظمة تدعى «المركز العمومي في باريس» تحت اسم «جمعية الإتحاد والترقي»[٣].

(١) محمد عمر، يهود الدونمة ص ٤٢ و٤٣.
(٢) محمد علي الزعبي، حقيقة الماسونية ص ١٧٤ و١٧٥.
(٣) مصطفى طوران، أسرار الانقلاب العثماني ص ٢٦ - ٢٩ ترجمة كمال خوجه، نحو وعي إسلامي ١٩ دار المختار الإسلامي للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة. =

وأسفر هذا الاتفاق أن قام بعض أعضاء جمعية الإتحاد والترقي بقتل بعض جواسيس السلطان عبدالحميد، كما دبروا عدة مؤامرات لقتل السلطان عبدالحميد، وقد أثبتت إحدى الوثائق الإنجليزية أن بعض هذه المؤامرات قد دبرت خارج الدولة العثمانية في البلدان الأوربية وبخاصة القريبة من الدولة العثمانية واستعين ببعض القناصل الأجانب في تنفيذ هذه المؤامرات غير أنها فشلت جميعها[1].

كما هرب من مؤسسي الجمعية الضابطان أنور ونيازي إلى الجبل ومعهما بعض الكتائب، وبادر السلطان عبدالحميد إلى إرسال بعض الحملات العسكرية لإخضاعها، غير أن ضباط هذه الحملات وعساكرها كانوا متأثرين هم أنفسهم بمبادىء الجمعية فانضموا بدورهم إلى الثورة وبذلك قوي جانبهم، واستولوا على بعض المكاتب الحكومية في سالونيك، وفي عام ١٣٢٦ هـ - ٢٣ يوليه ١٩٠٨ م تدفق أهالي القرى المجاورة على سالونيك هاتفين بالحرية، ومعلنين تضامنهم مع الجمعية، كما انضم إليهم الجيش الثالث، فقوي جانب المعارضة وأرسلوا إلى السلطان عبدالحميد رسالة عاجلة تطالبه بإعلان الدستور في ظرف أربعة وعشرين ساعة وإلا تحرك الجيشان الثاني والثالث لاحتلال عاصمة الدولة العثمانية الآستانة، ولم يستسلم السلطان عبدالحميد منذ البداية فحاول قمع الهياج والقضاء على الفتنة غير أنه فشل وانتشر العصيان بسرعة فائقة، وأصبح عبدالحميد غير قادر على الاعتماد على قطاعات جيشه، فأعلن الدستور في عام ١٣٢٦ هـ - ٢٣ يوليه ١٩٠٨ م[2].

وقد خشيت الدول الأوربية أن ينجح الإتحاديون، وأن تتم الإصلاحات في موعدها. وبذلك تتمكن الدولة العثمانية بمساعدة ألمانيا من استعادة قوتها

= وحلمي مراد، مصطفى كمال أتاتورك ص ٢٩ - ٤٠، دار المعارف بمصر. القاهرة، اقرأ ٤٠٧، وضابط تركي، سابق، الرجل الصنم كمال أتاتورك ص ٦٦ - ٦٩، ترجمة عبدالله بن عبدالرحمن. مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٣٩٧ - ١٩٧٧ م.

(١) F.O. 371/145 The Times, thursday , January 25, 1906.

(٢) Samir Amin OP. Cit. P. 5.

ومحمد علوبه، فلسطين والضمير الإنساني ص ٨٢ - ٨٦.

وبذلك تعود لها هيبتها كما كانت سابقاً. لذا بادرت الدول الأوربية إلى عرقلة جهود حكومة الثورة ووضع العراقيل في سبيل تقدمها ونجاحها، وأخذت هذه الدول في ضم أجزاء من أملاك الدولة العثمانية في أوربا إليها لتشيع الفوضى والارتباك في السلطنة العثمانية.

وكان السلطان عبدالحميد وأنصاره يتهمون الإتحاديين بالخروج على مبادىء الإسلام، وكان الناطق بلسانهم هو جريدة «الميزان» التي أسسها مراد بك، والتي دأبت على اتهام الإتحاديين بمخالفة الشريعة الإسلامية وبتحقير العلماء، وألهبت بمقالاتها الحماسية شعور العلماء وطلبة العلوم الدينية، ونظموا مظاهرات صاخبة في الشوارع ضد الحكومة، وأخذ بعض العلماء والأئمة يخطبون في المقاهي والأندية مطالبين بالعودة إلى أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء ونبذ الدستور المستوحى من النظم الأوربية، وإزاء هذه المعارضة ضعف جانب أعضاء جمعية الإتحاد والترقي[1].

وإلى جانب معارضة السلطان عبدالحميد لهذه الجمعية فقد عارض الأمير صباح الدين الذي سبق الحديث عنه هذه الجمعية بشدة ذلك أن صباح الدين تزعم الدعوة إلى اللامركزية السياسية كما ذكرت وانضمت إليه العناصر غير التركية طمعاً في أن يؤدي هذا النظام إلى حصولهم على الاستقلال الذاتي. كما أخذ حزب الأحرار يندد بسياسة التريك ويتهمون الجمعية بأنها زيفت الانتخابات لصالحها وبأنها أعدت نتائجها قبل إجرائها.

وهكذا وقفت جمعية الإتحاد والترقي بين قوتين متعارضتين، إحداهما إسلامية ترى أن الجمعية خارجة على تعاليم الشريعة الإسلامية، والأخرى نصرانية في جوهرها وترى أن الجمعية تعمل على إذابة شخصيتها. ومع أن هاتين الجماعتين لم يكن بينهما اتفاق على تنظيم المعارضة فقد كانتا تعملان على القضاء على الجمعية.

وتطورت معارضة عبدالحميد الإسلامية حتى تسربت إلى داخل البرلمان

(١) محمد علي علوبه، المصدر السابق ص ٨٢ - ٨٦.

وتفشت في أعضاء الجمعية أنفسهم ونجحت معارضة عبدالحميد في تعبئة الرأي العام ضد حكم الإتحاد والترقي، وبعد عدة مناوشات قامت بين الطرفين حاول كل منهما إزاحة الآخر مما لا مجال لذكرها في هذا الكتاب. قام السلطان عبدالحميد سنة ١٣٢٧ هـ - إبريل ١٩٠٩ م بانقلاب مفاجىء على الإتحاديين قضى به على حكمهم وهو حادث «انقلاب شرعي» كما يسميه أنصار عبدالحميد. و«حادثة مؤلمة» كما يسميها الإتحاديون. فقد تم أسر بعضهم وقتل البعض الآخر، والبعض الثالث هرب واستقالت الوزارة ونفي أعضاء جمعية الاتحاد والترقي.

وكان لهذا الانقلاب أثر سيء في سالونيك وبخاصة بين الفرق المؤمنة برسالة هذه الجمعية فأخذوا يجمعون فلولهم، وأدركوا أن السبيل الوحيد لإعلان الدستور والوصول إلى غايتهم التي رسموها هو خلع السلطان عبدالحميد من الحكم، وتوجهت جيوشهم صوب الآستانة وتمكنت في اليوم الرابع والعشرين من العام نفسه من هزيمة جيوش السلطان عبدالحميد ودخول الآستانة، وفي السابع والعشرين استصدر المجلس فتوى بخلع السلطان عبدالحميد، ونودي بدلاً منه بأخيه الأمير رشاد الذي تسمى بـ (محمد الخامس) سلطاناً، وتقدم إلى رحاب القصر المنيف «يلدز» ثلاثة من أعيان الدولة العثمانية وهم: ١ - عارف حكمت، ياور وفريق البحرية، ٢ - ومزارحي أفندي قره صو، عضو أعيان ٣ - رشيدي باشا «رومي» وزير النافعة سابقاً. ثلاثة أعيان. مسلم مأجور، ويهودي حقود، ورومي موتور، دخل هؤلاء على السلطان الذي استقبلهم بما عرف عنه من هيبة ورجولة وإباء، وكانت وقفتهم بين يدي مولاهم الذي حكم ما يقرب من ٣٣ سنة على أبشع ما يكون من قلة الأدب، غير أنهم أمام عظمة السلطان عبدالحميد وقوة شخصيته لم يسعهم إلا التظاهر باللياقة والاحتشام، ويذكر بعض المؤرخين أن قره صو اليهودي الإتحادي الشهير هو الذي أبلغ عبدالحميد قرار خلعه. وقد تقبله عبدالحميد بكل قوة نفس(١).

---

(١) انظر تفصيل خلع السلطان عبدالحميد الثاني في: =

وعلى قدر ما فرح الإتحاديون بالانتصار الساحق على السلطان عبدالحميد والزج به في غياهب السجون فقد كانت فرحة الدول الأوربية وبخاصة الحكومة البريطانية التي تبنت مشكلة توطين اليهود في فلسطين أكبر واحتفلوا بهذا النصر. واستطاع اليهودي قره صو ومن خلفه من اليهود والماسون أن ينفذوا المخططات اليهودية التي رسمها سلفهم هرتزل وغيره، وكان القناصل الأوربيون في الآستانة في دعم معنوي مستمر لأعضاء جمعية الاتحاد والترقي، وكانوا يرفعون لحكوماتهم دقائق ما يجري في الآستانة من صراع بين تلك القوتين، وكم كانت شماتة الأوروبيين بعزل السلطان عبدالحميد. ولكنهم في نفس الوقت كما وصفت ذلك الوثائق الإنجليزية ينظرون باحتقار لأعضاء تلك الجمعية وللعثمانيين الذين أضاعوا هذا السلطان العظيم الذي حافظ على بلادهم طيلة فترة حكمه، ويصف الجواسيس الإنجليز لحكوماتهم موكب السلطان المخلوع عبدالحميد، وما كان يتسم به عبدالحميد من هيبة ووقار وهو على عربته مع أفراد أسرته متوجهاً إلى القصر الذي تم سجنه فيه، فمن هيبته ووقاره خرج كل رجال ونساء المدينة الأتراك والأجانب لمشاهدة هذا السلطان العظيم وهو يتجه إلى السجن. بل إن بعض الجواسيس

= F.O. 881/9422, From Foreign Office J.A.C T. 1 March 1909.

F. O. 881/9858, Memorandum respecting the New Regime in Turkey, May 1911.

Francis Mccullagh, The Fall of Abdul Hamid. P. 3 - 14 London.

Marshall G.S. Hodgson, The Venture of Islam P. 256. London 1984.

ومحمد عبدالرحيم مصطفى وزميله، المرجع السابق ص ٩٠ و٩١.

وكارل بروكلمان، المرجع السابق ص ٥٩٩ و٦٠٠.

وضابط تركي سابق، المصدر السابق ص ٦٦ - ٦٨.

ومحمد منير الجنباز، الوظيفة الإعلامية للشعر الإسلامي المعاصر في قضية فلسطين ص ٦٨.

ومحمد نمر الخطيب، المرجع السابق ص ٤٦ و٤٧.

الإنجليز الذين كانوا يشاهدون الموقف ليستغربوا على العثمانيين كيف يضيعوا مثل هذا الرجل العظيم[١].

وتولت جمعية الإتحاد والترقي الحكم فحكموا حكماً أشد استبدادية من حكم عبدالحميد بل لم يستطيعوا ضبط أمور الدولة وشاعت الفوضى في أنحاء البلاد بل وفي الآستانة نفسها، وبدأت الدول الأوربية صراعها مع أعضاء هذه الجمعية لإسقاطهم من الحكم والذي تحقق بعد سنوات قليلة، وأدرك رجال الإتحاد والترقي الصعوبة الضخمة في الحكم ومدى صبر عبدالحميد عليها وأخذ القوميون العرب الذين كانوا في أوربا أو البلاد العربية ينادون بخلع عبدالحميد أخذوا يتأسفون على حكمه وينادون بالثورة ضد هذه الجمعية المستبدة.

هذه لمحة موجزة عن التنظيمات التي تمت بعد خلع السلطان عبدالحميد رأيت من المناسب إيرادها لعدة أمور منها أن هذا نتيجة يجب ذكرها لصراع طويل بين القوميين العرب في الشام ومصر وبين عبدالحميد استمر زهاء ٣٣ سنة فما تم من خلع عبدالحميد هو نتيجة وثمرة هذا الصراع الذي شرحته بالتفصيل في فصول هذا الكتاب، ومنها أيضاً أنني رأيت أن من واجبي ذكر هذه النتيجة وفي ختام هذا الفصل بالذات، أن هذه النتيجة جاءت بتعاون القوميين العرب الذين فروا إلى أوربا مع أعضاء الجمعيات السرية في داخل الدولة العثمانية، فكان هروبهم إلى أوربا للسعي لإسقاط عبدالحميد من على بُعد، وإن هذا العرض الذي أوجزته ليبين بوضوح مدى ما وصل إليه اليهود من نفوذ داخل الدولة العثمانية. فكيف يدخل رجل يهودي ليبلغ زعيم مسلم قرار خلعه وهذا أيضاً يبين لنا مدى انخداع القوميين العرب في الشام ومصر بهذه الجمعية التي تحركها الأصابع الماسونية.

---

(١) انظر وصف خلع السلطان عبدالحميد وصداه في البلاد الأوربية وخاصة إنكلترا في الوثائق التالية:

F.O. 881/8982.

F.O. 881/4072, From Sir A.H. Layard t the Marquis of Salisbury 15 October 1879.

F.O. 881/4130, From Lord Salisbury's Recommendations for Reforms.

F.O. 881/9922, From Sir F. cartwright to Sir Edward Grey, 19 Februry 1911.

الخاتمة

من خلال استعراض موقف المعارضة من حكم السلطان عبدالحميد الثاني في الشام ومصر، تلك المعارضة التي خلعته من الحكم بالتعاون مع المعارضين الأتراك. نستطيع أن نصنف ما أُلف عن السلطان عبدالحميد من كتب ومؤلفات إلى ثلاث مجموعات:

الأولى: الكتاب والمؤرخون العرب المعاصرون لحكم السلطان عبدالحميد. وقد رأينا من خلال فصول هذا الكتاب أن معظم تلك الكتابات كانت قومية معارضة للحكم العثماني، فجاءت معظم تلك الكتب مشوهة للتاريخ العثماني في هذه المرحلة مركزة على عيوب الدولة العثمانية متناسية لحسناتها، وأخذت تروج التهم والإشاعات عن السلطان عبدالحميد. أما المجموعة الثانية، فهم المؤرخون والكتاب الأتراك الذين امتلأت قلوبهم حقداً وكرهاً لعبدالحميد وحكمه، فأخذ هؤلاء يكونون الجمعيات ويعقدون الجلسات لتدبير مؤامرة خلعه، فجاءت كتاباتهم بعيدة عن الحقيقة والواقع متأثرة بعواملهم النفسية، والمجموعة الثالثة المؤرخون والكتاب الأجانب، ومعظم هؤلاء كان متحاملاً على الإسلام ودولته. ذلك أنه لما رفض السلطان عبدالحميد إنشاء وطن يهودي في فلسطين ونصراني في لبنان حورب حرباً ضروساً بواسطة اليهود والمستشرقين وبعض ضعاف الإيمان الذين خدعوا بالدعايات ضده، وكان للنصارى في لبنان ومصر دور بارز في الهجوم عليه والتشنيع به. ويكفي دليلاً على ذلك أن حاخام سالونيك اليهودي كان على رأس الوفد الذي أبلغ عبدالحميد بقرار خلعه، وأن مصطفى كمال أتاتورك كان ابن يهودية، وأن معظم الذين نادوا بالقومية العربية أصلهم نصراني،

وأنهم استهدفوا مع اليهود تفتيت شمل الأمة الإسلامية والقضاء على النظام السياسي للإسلام وهو نظام الخلافة.

وإزاء هذا الحشد الكبير من الكتب والمؤلفات غير الموثوق فيها يقف الباحث حائراً يريد الحقيقة ولا يعلم أين يجدها. وهذا ما عانيت منه في أثناء إعداد هذا الكتاب. ولجأت إلى الوثائق والتقارير العربية والتركية والأجنبية وأخذت أوازن بينها وبين تلك الكتب والمؤلفات ناشداً الحقيقة قدر الإمكان غير متحيز لطرف دون آخر.

وبجانب هؤلاء المؤرخين الذين كتبوا عن السلطان عبدالحميد من عرب وترك وأجانب، والذين أشرت إلى كتاباتهم أعلاه، فهناك بعض الكتّاب والمؤرخين العرب والأجانب أنصفوا عبدالحميد في بعض الجوانب، مما تجدر الإشادة بهم وإن كان بعضهم قد غالى في الدولة العثمانية، فبرأها من كل عيب ونزهها من كل خطأ.

والحقيقة الثابتة التي لا تقبل الجدال أن لكل دولة في العالم منذ خلق الله الأرض ومن عليها إلى يومنا هذا حسنات وعيوب فدولة تطغى حسناتها على عيوبها وبالعكس، ودولة تتساوى حسناتها مع عيوبها. ومن المؤسف أن يتأثر جيل اليوم بهذه الكتب وينقلون عنها حرفياً دون تدقيق وتمحيص فتطالعنا كتاباتهم بصورة أسوأ من تلك الكتابات الأجنبية والقومية. وإن القارىء لأي كتاب عربي في تاريخ الدولة العثمانية ليجد فيه من العبارات ما تشمئز منها نفسه فتجد الغالبية يردد عبارات الاستعمار العثماني، ويرون أنه لا فرق بينه وبين الاستعمار الإنجليزي أو الفرنسي أو أي استعمار آخر.

هذا وقد وجه القوميون العرب وغيرهم من الأتراك واليهود والنصارى إلى السلطان عبدالحميد اللوم الشديد في عدة أمور منها:

ـ اتهموا السلطان عبدالحميد بالتراخي والتقصير في مسألة مصر مما أتاح للأجانب احتلالها، وعزلها عن الوطن العربي.

ـ كما اتهموا عبدالحميد بإهمال لبنان والتراخي أيضاً في الحفاظ عليه.

ـ كما أثير حول السلطان عبدالحميد في المؤلفات العربية والأجنبية إشاعات حول كثرة جواسيسه. بل أصبح معظم المؤرخين يتنافسون في أنواع الأساليب وألوان البيان والبديع في وصف جاسوسية عبدالحميد. وكلما جاء مؤرخ أخذ وصف سابقه عن الجاسوسية وزاد عليه، ومع كثرة التناقل بلغ الموضوع ذروته، فألفت كتب كاملة عن جاسوسية عبدالحميد.

ـ كما أشيع عن عبدالحميد الخوف والشك في كل شيء، حتى أفرط بعض المؤرخين وقال إنه يخاف من نفسه ويشك في نفسه ويحمل سلاحه حتى في طرقات القصر وأسيابه.

ـ واتهم عبدالحميد بظلمه واستبداده وقهره لرجال حكومته وكل من يأنس فيهم الثقافة والتعليم، واتهم بكثرة اغتيالاته.

وأود هنا أن أناقش هذه الموضوعات لا لتبرئة ساحة عبدالحميد، ولكن لإحقاق الحق وإبطال الباطل ولو كره بعض المؤرخين واتهموني بالدفاع والتحيز لعبدالحميد ولكن أقول إن معالجتي لهذه الموضوعات وغيرها من فصول هذا الكتاب لم يكن إلا بعد اطلاع عميق ومستفيض على أكثر من ألف مصدر ومرجع.

أما ما اتهم به عبدالحميد من التقصير في مسألة مصر مما أتاح للأجانب احتلالها فقد عالجت هذا الموضوع بالتفصيل خلال فصول هذا الكتاب. وأود الإشارة هنا إلى أن حكام مصر وجميع أعضاء الوزارة المصرية وأركان الثورة وقادة الجيش والشعب المصري قاطبة كانوا كارهين لعودة الحكم العثماني المباشر على مصر، وقد رأينا ما قام به الجميع من معارضة إزاء التدخل العثماني الذي هو في الحقيقة في صالحهم وبطلبهم، كما رأينا ما قام به الشعب والصحافة المصرية إزاء بعثة علي نظامي باشا ودرويش باشا من معارضة لهذه البعثات، وطلب عودتها إلى الآستانة. وإنني لواثق تماماً أنه لو استعمل عبدالحميد حلاً حاسماً كضم مصر للحكم العثماني المباشر لإبعادها عن سيطرة الأجانب، أو وضع حامية عثمانية بها للدفاع عن مصالحها، لو فعل عبدالحميد مثل ذلك لاتحدت مصر قاطبة حاكماً ومحكوماً لمقاومته أكثر من

اتحادها لمقاومة الإنجليز. ثم ما هي الفائدة التي جنتها الدولة العثمانية من مصر؟ وللإجابة على هذا التساؤل نعود إلى الوراء قليلاً لنرى ماذا سطر التاريخ.

فعندما قامت فرنسا باحتلال مصر تحمست الدولة العثمانية لذلك وأرسلت حملة كبيرة لإنقاذ البلاد المصرية من ورطتها. وكان محمد علي باشا الألباني أحد ضباط هذه الحملة، فلما استقر في مصر ونزحت فرنسا عن البلاد وتحسنت أوضاع الشعب وأحب محمد علي. قام السلطان العثماني بتعيينه والياً على مصر. ولم يمض وقت طويل حتى قويت حالة البلاد وأخذت تطالب الدولة العثمانية بامتيازات خاصة تميزها عن غيرها من ولايات الدولة العثمانية الأخرى. فلما تأخرت الدولة العثمانية في الاستجابة لها جند محمد علي جيوشه واتجه صوب الآستانة لتحطيمها والقضاء عليها، وكان الأجدر به أن يضم قوته إلى قوة الدولة العثمانية لتقف القوتان يداً واحدة أمام أي تدخل أجنبي. واضطرت الدولة العثمانية مرغمة إلى الاستعانة بالدول الأوربية لوقف زحف محمد علي، ونتيجة لهذا التدخل عقدت معاهدة لندن المعروفة سنة ١٢٥٦ هـ - ١٨٤٠ م التي منحت مصر حكماً ذاتياً. ولم تعد ترتبط بالدولة العثمانية إلا بروابط ضعيفة سبق الحديث عنها. ولم تقتنع مصر بذلك فنرى خلفاء محمد علي يسعون جهدهم للتخلص من بقايا هذه الروابط الضعيفة، فنرى إسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي يفضل الارتماء في أحضان الحكومة الإنجليزية والدائنين الأجانب ليساعدوه مادياً ومعنوياً في التخلص من تلك السيادة العثمانية. ويربك البلاد مالياً في سبيل تحقيق مشروعه هذا مما سبب فرض الرقابة الثنائية الأجنبية على مصر. ويمضي إسماعيل في سياسته دون التنبه للخطر الأجنبي، لأنه اعتبر أن الخطر كل الخطر في البقاء على الارتباط بالدولة العثمانية، وفي أواخر عهد إسماعيل بدأ الخطر الأجنبي يظهر عياناً للجميع، ولما أحس الخديوي إسماعيل ومن بعده توفيق بهذا الخطر وأدركوا مداه، رفعوا صيحاتهم إلى السلطان عبدالحميد يستنجدونه بأن ينقذهم منه وحتى عندما أراد عبدالحميد مساعدتهم تخوفوا منه وشكوا فيه أكثر من خوفهم وشكهم في النوايا البريطانية وكأنه ليس حاكماً مسلماً.

ثم إن حكام مصر حملوا تلك الروابط الضعيفة التي تربطهم بالدولة العثمانية أكثر مما ينبغي، حملوها مسؤولية الدفاع عن مصر عسكرياً، كما حملوها في كثير من الأحيان مسؤولية انهزام مصر ودخول الأجانب إلى البلاد.

ولكن قد يرد تساؤل هل كان السلطان عبدالحميد يملك القوة الكافية لردع أي اعتداء على مصر ولم يستعملها؟

في الواقع أن الظروف التي تولى فيها عبدالحميد مقاليد الحكم خلاف ذلك وقد سبق شرحها. فبعد أسابيع قليلة من توليه العرش كانت الجيوش الروسية قد اكتسحت البلقان واتجهت صوب الآستانة لتدميرها. وكان قناصل وسفراء الدول الأوربية مجتمعين في الآستانة للضغط على عبدالحميد في طلب الإصلاح لصالح النصارى الذين هم في الأصل رعايا عثمانيين، وقد خسرت الدولة العثمانية الكثير من جنودها في هذه الحرب مع روسيا. وفي الوقت الذي لم تكن تملك من القوة المادية ما يمكنها من دعم ما تبقى من جنودها وتغيير أسلحتها وتعويض ما خسرته. وما ذلك إلا بسبب تراكم الديون التي أثقلت كاهل الدولة العثمانية منذ عهد السلطان عبدالعزيز. فلم يكن السلطان عبدالحميد يملك من القوة العسكرية ما يمكنه من الوقوف في وجه المخططات الإنجليزية والفرنسية. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن بريطانيا قد أبرمت أمرها لاحتلال مصر قبل عام ١٣٠٠ هـ - ١٨٨٢ م بحوالي عشرين عاماً كما أثبتت ذلك الوثائق الإنجليزية، فهي إذن في فترة حكم عبدالحميد كانت تبحث فقط عن أي سبب لتطبيق مخططاتها واحتلال مصر. وكانت قواتها مستعدة منذ وقت مبكر لتنفيذ هذا الغرض. فمن الصعب إذن على عبدالحميد بل ومن المستحيل الوقوف بجيش ضعيف أمام دولة قوية قد صممت على الاحتلال مهما كان الثمن. ومما زاد في الأمر سوءاً أمام السلطان عبدالحميد معارضة الحكومة والشعب المصري لأي تدخل منه، فأصبح في وضع سيء، فالدول الأوربية قاطبة واقفة في وجهه لو أراد التدخل في مصر، والأخيرة ضده، وجيشه ضعيف، وماليته مهزوزة، ورغم هذا الوضع فقد بقي السلطان عبدالحميد حتى نهاية حكمه يعارض بشدة إنجلترا في احتلالها لمصر ويبعث بالوفود تلو الوفود للتفاوض مع الحكومة الإنجليزية حول الجلاء

عن مصر. ويقول عبدالحميد في مذكراته بهذا الخصوص: «لو وقفت بعناد في مصر لكنت بالتأكيد فقدت فلسطين والعراق».

أما ما اتهم به السلطان عبدالحميد من إهمال لبنان والتراخي في الحفاظ عليه فالعكس هو الصواب وقد شرحت ذلك بالتفصيل في الفصول الخاصة بلبنان، ولا أريد أن أكرر نفس المعلومات، ولكن أقول أن عبدالحميد بذل ما في وسعه للحفاظ على لبنان، فكان كل همه هو تحطيم المخططات الأوربية في هذا البلد العربي المسلم. ولكن واجهه عدة صعوبات أهمها: المخططات الأوربية الرامية إلى تنصير لبنان تمهيداً لاقتطاعه وإنشاء دولة نصرانية على أرضه. وكان القناصل والسفراء والتجار والقسس يعملون لهذه الغاية. وقد رأينا نماذج من التقارير الإنجليزية المرفوعة من القنصلية الإنجليزية في بيروت حول الأعمال التي يقومون بها من أجل تحقيق غاياتهم في لبنان، كما رأينا كيف استخدمت الدول الأوربية التدخل العسكري المسلح في جنوب لبنان عام ١٢٧٧ هـ - ١٨٦٠ م. ومن الصعوبات التي واجهها عبدالحميد عدم تعاون كبار المفكرين والمثقفين الذين فروا إلى مصر وأوربا، وأخذوا ينادون بالاستقلال عن الدولة العثمانية طالبين العون من الدول الأوربية، وخاصة أن معظم هؤلاء القوميين اللبنانيين كانوا من النصارى وبطبيعة الحال كانوا يميلون للدول الأوربية النصرانية ويعملون ضد الدولة الإسلامية، وانخدع بهم بعض المفكرين اللبنانيين المسلمين، ولم يدركوا أبعاد أفكار هؤلاء النصارى فاتحدوا معهم ووثقوا بهم وهم لا يشعرون.

أما ما اتهم به عبدالحميد من كثرة الجاسوسية، فأنا لا أنفي هذه التهمة. فقد كان بالفعل لعبدالحميد جهاز من الجاسوسية، ولكن ليس بالصورة التي وصفها بعض الكتاب والمؤرخين وبالغوا في وصفها. ولكن ما هو العيب في أن يكون لعبدالحميد مثل هذا الجهاز. إذ أن ذلك من ضروريات تحقيق الأمن في أي دولة. وجميع الدول الإسلامية السابقة للدولة العثمانية كانت تمتلك مثل هذا الجهاز الذي كان يسمى بالعيون. فالخير والشر قديم قدم هذه الحياة والصراع بينهما دائم ولن ينتهي إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. فالخير محتاج إلى التشجيع والدعم، والشر محتاج للمراقبة

والحصد، وبذلك يدوم عمران الأرض ويتحقق الخير والصلاح. فلماذا يستغرب بعض الباحثين والمؤرخين على عبدالحميد امتلاك مثل هذا الجهاز. وهل يوجد اليوم أي دولة في العالم بأجمعه لا تمتلك شبكة من الجاسوسية والاستخبارات. ولو أجرينا مقارنة مبدئية بسيطة بين اتساع السلطنة العثمانية في عهد السلطان عبدالحميد والتي كانت تضم أكثر من أربعة عشر دولة من الدول العربية والإسلامية القائمة. لو قارنا الشبكة الجاسوسية التي كان يملكها عبدالحميد في هذه الديار الواسعة بالشبكة التي تملكها إحدى الدول الأوربية الآن لسبقتها تلك الدولة الأوربية في اتساع الجاسوسية وتطور أجهزتها، ومع ذلك لا تنتقد وربما من العيب الحديث فيها لأنها أصبحت ضرورة من ضروريات البقاء.

أما ما نسب لعبدالحميد من الشك والخوف في كل شيء. فهذا أيضاً صحيح ولكن أكرر بأنه ليس بالدرجة التي بالغ فيها الكثير من المؤرخين. ولعل الظروف التي تولى فيها عبدالحميد الحكم هي التي زرعت في قلبه ذلك الخوف والشك. فمن قبله وعلى مشهد من عينيه خلع رجال الأحرار عمه السلطان عبدالعزيز وقيل أنه قتل كما قيل أنه انتحر. ثم عين رجال الأحرار مراد سلطاناً غير أنه أصيب بالجنون فخلعوه، وأتوا بعبدالحميد سلطاناً وأحاطوا به مطالبين بإعلان الدستور وإلا فسيكون مصيره كمصير من سبقوه. بالإضافة إلى فقدانه أكثر من نصف بلاده في البلقان على أيدي الدول الأوربية التي كانت تتحرش به في كل ولاية من ولايات الدولة العثمانية، كما أخذت ألوية القومية والعصيان ترتفع في كل حدب وصوب في بقاع السلطنة العلية. كل هذه الأمور كفيلة بإخافة أي إنسان. والخوف والشك يدعوان إلى الحذر والحيطة وهي ما يحتاج إليه أي إنسان يريد الحفاظ على نفسه ولاسيما إذا كان سلطاناً أو زعيماً. ومن هنا يحتاج إلى العيون للحفاظ على عرشه ومصلحة بلاده.

أما ظلم عبدالحميد واستبداده بالحكم وقهر رجاله المثقفين فهو وإن كان له بعض الهفوات في هذا المجال إلا أنه كان إذا أثيرت تهمة حول إنسان ما، يبعث العيون والرقباء للتأكد مما نسب إليه. وفي أحيان كثيرة يستدعيه ويسأله

مما نسب إليه كما حصل مع مصطفى كمال أتاتورك الذي استدعاه عبدالحميد وسأله عما نسب إليه من انضمامه لبعض الجمعيات الهدامة التي تدعـوا إلى تجزئة الدولة العثمانية وإسقاط عرش بني عثمان. فلما نفى أتاتورك هذه التهمة عن نفسه أطلق سراحه مع العلم أن أتاتورك كان كاذباً فقد كان أحد أعضاء جمعية سالونيك السرية، وهذا ما أثبتته الأحداث فيما بعد. ويوجد الكثير من هذه النماذج لست في مقام حصرها. ولكن لا يفوتني أن أذكر هنا أنه كان يقع بعض الظلم، فقد كان بعض الجواسيس والعيون يدلون بمعلومات غير موثوق بها وأحياناً كاذبة طمعاً في المكافأة. ولكن الوقائع التي تحصل فيها مثل هذه الحالات قليلة.

وكان السلطان عبدالحميد يستشير رجاله وأعوانه كثيراً وقد أوردت في فصول هذا الكتاب نماذج من ذلك. وكان في حضرة جليسه مستمعاً أكثر منه متكلماً. ولكن قبل أن يأخذ برأي جليسه كان يدقق ويمحص ويقلب في الأمور فكان شديد الحذر. وقد طلب من السيد جمال الدين الأفغاني أن يشور عليه فلم يدخر الأخير وسعاً في بذل النصح والمشورة. وفي إحدى المرات أشار على عبدالحميد بتغيير نظام الحكم في الدولة العثمانية على شكل خديويات كمصر، فغضب عبدالحميد وقال ماذا أبقيت لتخت بني عثمان. والحقيقة أن مثل هذه المشورة التي نادى بها الكثير من القوميين العرب لا تفيد الدولة العثمانية بشيء بل ولا تفيد العالم العربي والإسلامي أيضاً. ذلك أنها تدعو إلى التفكك والانفصال وضياع المسؤوليات، وتصبح كل خديوية همها هو المحافظة على نفسها على حساب الأخرى. ثم ماذا استفادت الدولة العثمانية من خديوية مصر؟ في الواقع أنه إذا قويت مصر هددت الدولة العثمانية، وإذا ضعفت طلبت المعونة، ثم بعد أن سقطت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وتكونت الدول العربية العديدة، ماذا جنت الأمة العربية والإسلامية من وراء هذا التنظيم السياسي؟ هل وجد بين هذه الدول من المحبة والتآلف أكثر مما كان بينها يوم أن كانت ولايات تابعة للدولة العثمانية. في الحقيقة لقد أخذت كل دولة تسعى لحساب مصلحتها الخاصة دون النظر إلى مصلحة الأخرى مما أدى إلى ضعفها أمام الأعداء.

وإنني في ختام هذا الكتاب لأرفع عدة توصيات وآراء موصياً للأخذ بها إذ أنه من شأنها إعادة ترابط الدول الإسلامية من جديد وهي:

أولاً: إن تاريخنا الإسلامي العثماني المجيد الذي عشنا فيه لمدة أربعة قرون تقريباً محتاج لإعادة النظر فيه وكتابته من جديد وتنقيحه مما أدخل فيه من افتراءات استهدف أصحابها تشويه التاريخ الإسلامي. وقد أدخل هذه الافتراءات كثير من الباحثين والمؤرخين الأجانب ومن تبعهم أو تتلمذ على أيديهم من شرقيين. ودور الوثائق مليئة بالكثير من الوثائق التي تظهر الكثير من الحقائق التاريخية. فإرشيف رئاسة مجلس الوزراء وإرشيف طوبقيو سرايي بإستانبول بها عشرات الآلاف من الوثائق التي لا زال معظمها حتى الآن لم يطلع عليه أي باحث. ثم إنه من الواجب على الجامعات ودور الوثائق العربية والجهات المسؤولة عن سير الحركة التعليمية إيفاد باحثين متخصصين إلى دور الوثائق الأوروبية لجمع الوثائق والمخطوطات المتعلقة بتاريخنا والتي وصلت إليهم على حين غفلة من أمرنا وامتلأت بها دورهم. وبذلك تربى الأجيال القادمة على أساس متين من تاريخهم الإسلامي المجيد من حسناته يقتبسون ومن أخطائه يتعلمون.

ثانياً: إعادة الدعوة إلى جامعة إسلامية تجمع بين الشعوب الإسلامية على اختلاف لغاتها وأشكالها وأجناسها لتعود للإسلام والمسلمين قوتهم من جديد وتتحطم على صخورهم معاول الهدم والخراب التي يخطط لها الأعداء من غربي وشرقي مستغرب كما تحطمت من قبل على يد صلاح الدين الأيوبي. ولئن كان قد فشل السلطان عبدالحميد وجمال الدين الأفغاني وغيرهم من الذين دعوا إلى هذه الجامعة الإسلامية، فما ذلك إلا بتدبير ومكائد أولئك الأعداء في أوربا وغيرها، وإن الدعوة لها الآن بعد أن عرفنا أسباب فشلها في عهد عبدالحميد لهو من أقوى عوامل نجاحها فمن عرف أسباب المرض عرف الدواء.

ثالثاً: حاول السلطان عبدالحميد كما رأينا إقامة شبكة من السكك الحديدية تربط البلاد العربية كلها مع بعض فيسهل التنقل من بلد إلى آخر وتسهل سبل الحج ويسهل تبادل المنافع والخبرات وتحقيق الأمن بين الدول

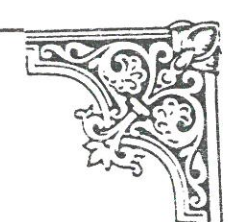
العربية، وقد فشل هذا المشروع العظيم بسبب وقوف كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا وجميع الدول الأوربية في وجهه لأنها لا تريد أي نوع من وحدة الصف بين الأمة العربية والإسلامية، لأنهم عرفوا تاريخنا وعرفوا ما عانوه يوم أن كانت الدولة الإسلامية العربية قوية مترابطة في أيام الدولة الإسلامية الأولى ودولة بني أمية ودولة بني العباس، والدولة العثمانية التي وصلت أيام قوتها ومجدها إلى أواسط أوربا. وقد اطلعت على الكثير من الوثائق والتقارير الإنجليزية التي كان يرفعها السفراء والقناصل الإنجليز في الدولة العثمانية إلى حكوماتهم والتي يتخوفون فيها من خطر ذلك المشروع الكبير من السكك الحديدية الذي سيؤدي إلى وحدة الأمة العربية والإسلامية وتعود قوتهم مما يضر بالمصالح البريطانية والأوربية في البلاد العثمانية. وكل ذلك ثابت في الوثائق والتقارير الإنجليزية. لذلك نرى بريطانيا تتدخل عسكرياً في بعض مراحل هذا الخط لإبطاله وإثارة العقبات في وجهه وقد سبق الحديث بالتفصيل عن هذا المشروع في الفصل الأول من هذا الكتاب.

وإن تعاون الدول العربية اليوم لإعادة بناء هذا الخط كما رسمه ونفذ معظمه السلطان عبدالحميد ابتداء من بلاد الشام وحتى الجنوب الغربي من الجزيرة العربية مع مد شعبة منه إلى مصر وشمال إفريقية. ثم مده إلى الخليج العربي من جنوبه إلى شماله ثم إلى بلاد الرافدين. إن مثل هذا العمل يكفل هذه الوحدة، ولاسيما أن الدول العربية قادرة على ذلك فهي تملك المال والرجال ولم يبق عليها سوى العزيمة والتصميم.

رابعاً: هناك الكثير من الأمور التي من شأنها تقوية عرى المودة والترابط بين البلاد العربية والإسلامية كتوحيد مناهج التعليم في المدارس والجامعات العربية، وبهذا يتغذى الناشئة بأفكار إسلامية واحدة. وبهذا تكون آمالهم وطموحاتهم موحدة. وإن مسؤولية جامعة الدول العربية في هذا المجال عظيمة وجسيمة فما عليها إلا إدراك هذه المسؤولية والقيام بها يحدوها الأمل في النجاح بإذن الله تعالى. فالأصل في ديننا هو الوحدة والترابط وليس التفكك والتباعد. فما أحوجنا اليوم وقد تكالب علينا الأعداء من كل جانب إلى إعادة الدعوة بكل قوة إلى التضامن الإسلامي، التضامن في الوحدة والمصير، والتضامن

مادياً ومعنوياً. لاسيما وأننا قد عرفنا ما في الوحدة من حسنات وما في التفكك من مآسي ورزايا. خصوصاً وأن بلادنا العربية تحوي بحمد الله أعظم الثروات الطبيعية في العالم مما تجعلنا في غنى عن الغرب وغيره، ومتى أدركنا ما في ديننا الإسلامي الحنيف من الحض على الوحدة والتضامن وقمنا بتنفيذ ذلك بكل إيمان فلن يقف أمامنا أي عدو وصدق الله تعالى القائل: **﴿وإن ينصركم الله فلا غالب لكم﴾**.

وإن تحقيق تلك الوحدة لسهل وميسور متى أخلصنا النية. وليست الدعوة إلى التضامن الإسلامي مقصورة على فئة دون أخرى. فعلى الأستاذ في الجامعة مسؤولية كبيرة كما على الطبيب والمهندس نفس المسؤولية بالإضافة إلى أجهزة الإعلام من صحافة وإذاعات مسموعة ومرئية مسؤولية عظمى، وعما قريب تتحقق إن شاء الله وتعود للإسلام والمسلمين قوتهم ووحدتهم.



المصادر والمراجع

القسم الأول: الوثائق:

أ – وثائق عربية غير منشورة.
ب – وثائق تركية غير منشورة.
ج – وثائق أجنبية غير منشورة.

القسم الثاني: المؤلفات:

أ – المصادر والمراجع العربية.
ب – المصادر والمراجع التركية.
ج – المصادر والمراجع الأجنبية.
د – المعاجم ودوائر المعارف العربية والتركية.

القسم الثالث: المقالات والبحوث العربية والأجنبية:

أ – رسائل الماجستير والدكتوراه.
ب – الأبحاث العلمية والمجلات.
ج – الجرائد.

القسم الأول:

الوثائق

أ ـ وثائق عربية غير منشورة:

من المديرية العامة لدار الوثائق القومية بالقلعة. القاهرة، وبعضها مترجم إلى اللغة العربية من الإرشيف النمساوي بڤينا. وهي مصنفة كما يلي:

■ الإرشيف السياسي ۱۸۸۲ م، المسئلة المصرية، المجموعة ۲٥/۳۱:

۱ ـ تقرير رقم ۳۹ جـ، ملحق ۷۷، القسطنطينية في ۱۳ يونية ۱۸۸۲ م.
۲ ـ تقرير رقم ۳۹ ب، ملحق ۷٦، القسطنطينية في ۱۳ يونية ۱۸۸۲ م.
۳ ـ ملحق رقم ۸۱ (بدون تاريخ).
٤ ـ ملحق رقم ۸٤، باريس في ۱۳ يونية ۱۸۸۲ م.
٥ ـ ملحق رقم ۸۳، (بدون تاريخ).
٦ ـ ملحق رقم ۷۹، في ۱۳ يونية ۱۸۸۲ م.
۷ ـ تقرير رقم ۳۹ أ ـ جـ، ملحق رقم ۷٥، القسطنطينية في ۱۳ يونية ۱۸۸۲ م.
۸ ـ ملحق رقم ٦۹، ڤينا في ۱۲ يونية ۱۸۸۲ م.
۹ ـ ملحق بتقرير رقم ۳۸، ملحق ٦۸، بطرسبرج في ۱۲ يونية ۱۸۸۲ م.
۱۰ ـ ملحق بتقرير رقم ۱۲۸ سياسي، ملحق ٦٦، القاهرة في ۱۲ يونية ۱۸۸۲ م.
۱۱ ـ رقم ۱۲۸ سياسي، ملحق ٦٦، القاهرة في ۱۲ يونية ۱۸۸۲ م.
۱۲ ـ ملحق رقم ٦۱، القاهرة ۱۲ يونية ۱۸۸۲ م.
۱۳ ـ ملحق رقم ٦۲، القاهرة ۱۲ يونية ۱۸۸۲ م.
۱٤ ـ برقية رقم ۱۹، ملحق رقم ٦٤، لندن في ۱۲ يونية ۱۸۸۲ م.

١٥ ـ تقرير رقم ١٢١ سياسي، ملحق رقم ٤٦، القاهرة في ٨ يونية ١٨٨٢ م.

١٦ ـ ملحق رقم ٥٦، القاهرة ١١ يونية ١٨٨٢ م.

١٧ ـ ملحق رقم ٥٨، باريس في ١١ يونية ١٨٨٢ م.

١٨ ـ برقية رقم ١٢١، ملحق رقم ٥٢، بيره في ١٠ يونية ١٨٨٢ م.

١٩ ـ تقرير سري رقم ١٢٣، ملحق رقم ٥١، القاهرة ٩ يونية ١٨٨٢ م.

٢٠ ـ برقية رقم ٦١، ملحق رقم ٤٢، بطرسبرج في ٧ يونية ١٨٨٢ م.

٢١ ـ تلغراف رقم ١٨، ملحق رقم ٤٠، لندن في ٧ يونية ١٨٨٢ م.

٢٢ ـ تقرير سري رقم ٣٧ د، ملحق رقم ٣٥، القسطنطينية في ٦ يونية ١٨٨٢ م.

٢٣ ـ تقرير رقم ٣٧ جـ، ملحق رقم ٣٦، القسطنطينية في ٦ يونية ١٨٨٢ م.

* * *

■ **إرشيف ڤينا، الإرشيف السياسي مصر ١٨٨٢ م، المسئلة المصرية، المجموعة ٢٥/٣١:**

٢٤ ـ تقرير رقم ٣٧ ب، ملحق رقم ٣٥، القسطنطينية في ٦ يونية ١٨٨٢ م.

٢٥ ـ تقرير سياسي رقم ١٢٠، ملحق رقم ٣٢، القاهرة في ٥ يونية ١٨٨٢ م.

٢٦ ـ ملحق بتقرير رقم ١١٩، ملحق رقم ٢٨، القاهرة في ٤ يونية ١٨٨٢ م.

٢٧ ـ ملحق بتقرير رقم ١١٩، ٦ سياسي، ملحق رقم ٢٨ بور سعيد في ١ يونية ١٨٨٢ م.

٢٨ ـ ملحق رقم ٢٥، القسطنطينية في ٣ يونية ١٨٨٢ م.

٢٩ ـ ملحق بتقرير رقم ٤٤، ملحق رقم ٢٢، القاهرة في ٣ يونية ١٨٨٢ م.

٣٠ ـ تقرير رقم ٤٤، ملحق ٢٢، لندن في ٣ يونية ١٨٨٢ م.

٣١ ـ ملحق رقم ٢٠، شفرة رقم ١١٦، القسطنطينية في ٣ يونية ١٨٨٢ م.

٣٢ ـ ملحق رقم ١٩، شفرة رقم ١١٥، القسطنطينية في ٣ يونية ١٨٨٢ م.

٣٣ ـ ملحق رقم ١٨، شفرة رقم ١١٤، بيره في ٣ يونية ١٨٨٢ م.

٣٤ ـ ملحق رقم ١٦، القسطنطينية في ٣ يونية ١٨٨٢ م.

٣٥ ـ ملحق رقم ١٥، (بدون تاريخ).

٣٦ ـ ملحق رقم ١١٦، ملحق رقم ١٣ (بدون تاريخ).

٣٧ ـ ملحق رقم ٩ (بدون تاريخ).

٣٨ ـ ملحق رقم ٤ (بدون تاريخ).

٣٩ ـ ملحق رقم ٣٦، سري رقم ٣٧ جـ، القسطنطينية في ٦ يونية ١٨٨٢ م.

٤٠ ـ ملحق رقم ٦٧، تقرير سياسي رقم ١٢٩، القاهرة في ١٢ يونية ١٨٨٢ م.

٤١ ـ تقرير سياسي رقم ١١٦، ملحق رقم ١٣، القاهرة في ٢ يونية ١٨٨٢ م.

* * *

■ **محفظة رقم ١١٩، أرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١:**

٤٢ ـ ملحق رقم ١، الإسكندرية في أول يولية ١٨٨٢ م.

٤٣ ـ تقرير سياسي رقم ١٤٤، ملحق رقم ٧، الإسكندرية في ٢ يولية ١٨٨٢ م.

٤٤ ـ ملحق رقم ١١، الإسكندرية في ٢ يولية ١٨٨٢ م.

٤٥ ـ ملحق رقم ١٢، لندن في ٣ يولية ١٨٨٢ م.

٤٦ ـ ملحق رقم ١٤، الإسكندرية في ٤ يولية ١٨٨٢ م.

٤٧ ـ ملحق رقم ١٥، الإسكندرية في ٤ يولية ١٨٨٢ م.

٤٨ ـ ملحق رقم ١٦، تلغراف شفرة رقم ١٥٠، القسطنطينية في ٤ يولية ١٨٨٢ م.

٤٩ ـ ملحق رقم ١٧، تقرير سياسي رقم ١٤٥، الإسكندرية في ٤ يولية ١٨٨٢ م.

٥٠ ـ ملحق رقم ١٩، تقرير سري رقم ٤٣ ب، بيوك دره في ٤ يولية ١٨٨٢ م.

٥١ ـ ملحق رقم ٢١، تقرير سري رقم ٤٣ د، بيوك درة في ٤ يولية ١٨٨٢ م.

٥٢ ـ ملحق رقم ٢٣، بطرسبرج في ٤ يولية ١٨٨٢ م.

٥٣ ـ ملحق رقم ٢٤، الإسكندرية في ٥ يوليه ١٨٨٢ م.

٥٤ ـ ملحق رقم ٢٥، تلغراف شفرة رقم ٤٤، روما في ٥ يولية ١٨٨٢ م.

٥٥ ـ ملحق رقم ٢٧، تلغراف شفرة رقم ٨٠، باريس في ٥ يولية ١٨٨٢ م.

٥٦ ـ ملحق رقم ٣٠، تقرير سياسي رقم ١٤٨، الإسكندرية في ٥ يولية ١٨٨٢ م.

٥٧ ـ ملحق رقم ٣٣، ڤينا في ٥ يولية ١٨٨٢ م.

٥٨ ـ ملحق رقم ٣٦، ڤينا في ٥ يولية ١٨٨٢ م.

٥٩ ـ ملحق رقم ٣٧، تلغراف شفرة رقم ١٥٣، بيره في ٦ يولية ١٨٨٢ م.

٦٠ ـ ملحق رقم ٣٨، تلغراف شفرة رقم ١٥٤، القسطنطينية في ٦ يولية ١٨٨٢ م.

٦١ ـ ملحق رقم ٣٩، الإسكندرية في ٦ يولية ١٨٨٢ م.

٦٢ ـ ملحق رقم ٤٠، تلغراف شفرة رقم ٨١، باريس في ٦ يولية ١٨٨٢ م.

٦٣ ـ ملحق رقم ٤١، تلغراف شفرة رقم ٤٥، روما في ٦ يولية ١٨٨٢ م.

٦٤ ـ ملحق رقم ٤٣، تلغراف شفرة رقم ١٥٥، القسطنطينية في ٦ يولية ١٨٨٢ م.

٦٥ ـ ملحق رقم ٥١، تلغراف شفرة رقم ١٥٨، بيرا في ٧ يولية ١٨٨٢ م.

٦٦ ـ ملحق رقم ٥٦، الإسكندرية في ٧ يولية ١٨٨٢ م.

٦٧ ـ ملحق رقم ٦٠، تلغراف شفرة رقم ٥٧، ڤينا في ٧ يولية ١٨٨٢ م.

٦٨ ـ ملحق رقم ٦٤، تقرير سري رقم ٢٦ هـ، روما في ٧ يولية ١٨٨٢ م.

٦٩ ـ ملحق رقم ٦٧، تلغراف شفرة رقم ١٦١، بيرا في ٨ يولية ١٨٨٢ م.

٧٠ ـ ملحق رقم ٧٣، شفرة رقم ١٦٧، القسطنطينية في ٩ يولية ١٨٨٢ م.

■ **محفظة رقم ١١٩، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ١٢٦/٣١:**

٧١ ـ ملحق رقم ٨١، ڤينا في ٩ يولية ١٨٨٢ م.

٧٢ ـ ملحق رقم ٨٦، تلغراف شفرة رقم ٦١، ڤينا في ٩ يولية ١٨٨٢ م.

٧٣ ـ ملحق رقم ٩١، تلغراف شفرة رقم ١٧٠، بيوك درة في ١٠يولية ١٨٨٢ م.

٧٤ ـ ملحق رقم ٩٣، تلغراف شفرة رقم ٢٧، لندن في ١٠يولية ١٨٨٢ م.

٧٥ ـ ملحق رقم ٩٥، تلغراف شفرة رقم ٥٠، روما في ١٠يولية ١٨٨٢ م.

٧٦ ـ ملحق رقم ٩٦، ڤينا في ١٠يولية ١٨٨٢ م.

٧٧ ـ ملحق رقم ٩٧، ڤينا في ١٠ يولية ١٨٨٢ م.

٧٨ ـ ملحق رقم ٩٨، تقرير رقم ٣٤، باريس في ١٠ يولية ١٨٨٢ م.

٧٩ ـ ملحق رقم ١٠٣، بورسعيد في ١١ يولية ١٨٨٢ م.

٨٠ ـ ملحق رقم ١٠٦، ڤينا في ١١ يولية ١٨٨٢ م.

٨١ ـ ملحق رقم ١٠٨، تقرير رقم ٤٤ أ، بيوك درة في يونية ١٨٨٢ م.

٨٢ ـ ملحق رقم ١١٦، بورسعيد في ١٢يولية ١٨٨٢ م.

٨٣ ـ ملحق رقم ١١٧، بطرسبرج في ١٢ يولية ١٨٨٢ م.

٨٤ ـ ملحق رقم ١١٨، تلغراف شفرة رقم ٢٨، لندن في ١٢ يولية ١٨٨٢ م.

٨٥ ـ ملحق رقم ١٢١، تقرير رقم ٥٤ أ، سري، لندن في ١٢ يولية ١٨٨٢ م.

٨٦ ـ ملحق رقم ١٢٨، تلغراف شفرة رقم ١٧٤، القسطنطينية في ١٣ يولية ١٨٨٢ م.

٨٧ ـ ملحق رقم ١٣٤، ڤينا في ١٣ يولية ١٨٨٢ م.

* * *

■ **محفظة رقم ١٢٤، إرشيف الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١:**

٨٨ ـ برقية شفرة رقم ١٧٤، القسطنطينية في ١٣ يولية ١٨٨٢ م.

■ **محفظة رقم ١٢٥، وثائق الحكومة النمسوية، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١:**

٨٩ ـ برقية من بورسعيد (بدون تاريخ).

٩٠ ـ برقية شفرة رقم ٥٣، روما في ١٥ يولية ١٨٨٢ م.

٩١ ـ برقية من بورسعيد في ١٦ يولية ١٨٨٢ م.

٩٢ ـ تقرير رقم ٣٠ أ، روما في ١٧ يولية ١٨٨٢ م.

٩٣ ـ تقرير رقم ٣٠ د، روما في ١٧ يولية ١٨٨٢ م.

٩٤ ـ برقية من الإسكندرية في ١٨ يولية ١٨٨٢ م.

٩٥ ـ برقية شفرة من الإسكندرية في ١٨ يولية ١٨٨٢ م.

٩٦ ـ صورة خطاب رقم ٤٦٣٥، بور سعيد في ١٩ يولية ١٨٨٢ م.

٩٧ ـ صورة برقية من القسطنطينية في ٢٠ يولية ١٨٨٢ م.

٩٨ ـ برقية شفرة، الإسكندرية في ٢١ يولية ١٨٨٢ م.

٩٩ ـ برقية شفرة رقم ١٨٣، القسطنطينية في ٢١ يولية ١٨٨٢ م.

١٠٠ ـ برقية شفرة رقم ١٨٤، القسطنطينية في ٢١ يولية ١٨٨٢ م.

١٠١ ـ برقية من ڤينا (بدون تاريخ).

١٠٢ ـ برقية شفرة رقم ١٨٩، بيوك درة في ٢٤ يولية ١٨٨٢ م.

١٠٣ ـ برقية شفرة من الإسكندرية في ٢٢ يولية ١٨٨٢ م.

١٠٤ ـ برقية شفرة رقم ٩٤، باريس في ٢٥ يولية ١٨٨٢ م.

١٠٥ ـ تقرير رقم ٤٧ هـ، بيوك درة في ٢٥يولية ١٨٨٢ م.

* * *

■ **محفظة رقم ١٢٧، وثائق الحكومة النمساوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٧/٣١:**

١٠٦ ـ ملحق رقم ٥، تقرير رقم ٤٩ ب، بيوك درة في أول أغسطس ١٨٨٢ م.

١٠٧ ـ ملحق رقم ١٣، تلغراف شفرة رقم ٢٠٤، بيوك درة في ٢ أغسطس ١٨٨٢ م.

١٠٨ ـ ملحق رقم ١٤، تلغراف شفرة رقم ١٠١، ڤينا في ٢ أغسطس ١٨٨٢ م.

١٠٩ ـ ملحق رقم ٢٠، الإسكندرية في ٣ أغسطس ١٨٨٢ م.

١١٠ ـ ملحق رقم ٢٣، تقرير سياسي رقم ١٥٨، الإسكندرية في ٣ أغسطس ١٨٨٢ م.

١١١ ـ ملحق رقم ٣٦، بتقرير رقم ٥٠ ب، بيوك درة في ٤ أغسطس ١٨٨٢ م.

١١٢ ـ ملحق رقم ٤٤، تلغراف شفرة رقم ٢١٠، بيرا في ٧ أغسطس ١٨٨٢ م.

١١٣ ـ ملحق رقم ٤٣، تلغراف شفرة رقم ٢٠٩، بيوك درة في ٧ أغسطس ١٨٨٢ م.

١١٤ ـ ملحق رقم ٦٠، في ٢٧ أغسطس ١٨٨٢ م.

١١٥ ـ ملحق رقم ٦١، ڤينا في ٨ أغسطس ١٨٨٢ م.

١١٦ ـ ملحق رقم ٦٢، تلغراف شفرة رقم ٤٢، لندن في ٩ أغسطس ١٨٨٢ م.

١١٧ ـ ملحق رقم ٦٩، ڤينا في ٩ أغسطس ١٨٨٢ م.

١١٨ ـ ملحق رقم ٧٣، تلغراف شفرة رقم ٢١٣، القسطنطينية في ١٠ أغسطس ١٨٨٢ م.

١١٩ ـ ملحق رقم ٧٠، تلغراف شفرة رقم ٢١٥، بيوك درة في ١١ أغسطس ١٨٨٢ م.

* * *

■ **محفظة رقم ١٢٦، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٦/٣١:**

١٢٠ ـ تلغراف شفرة رقم ١٩٢، بيوك درة في ٢٦ يولية ١٨٨٢ م.

١٢١ ـ خطاب من ڤينا في ٢٧ يولية ١٨٨٢ م.

١٢٢ ـ صورة سرية من كتاب خاص لرستم باشا (بدون تاريخ).

١٢٣ ـ تلغراف شفرة رقم ١٩٧، القسطنطينية في ٢٨ يولية ١٨٨٢ م.

١٢٤ ـ تلغراف شفرة من الإسكندرية في ٢٨ يولية ١٨٨٢ م.

١٢٥ ـ برقية شفرة، الإسكندرية في ٢٩ يولية ١٨٨٢ م.

* * *

■ **محفظة رقم ١٢٨، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٢٧/٣١:**

١٢٦ ـ تلغراف من بطرسبرج في ١٣ أغسطس ١٨٨٢ م.

١٢٧ ـ ملحق رقم ١٠٥، ملحق بتقرير رقم ١٦٢ في ١٤أغسطس ١٨٨٢ م.

١٢٨ ـ تلغراف من الإسكندرية في ١٥ أغسطس ١٨٨٢ م.

١٢٩ ـ تقرير رقم ٥٢ ح، بيوك درة في ١٥ أغسطس ١٨٨٢ م.

١٣٠ ـ تلغراف من الإسكندرية في ١٦ أغسطس ١٨٨٢ م.

١٣١ ـ تلغراف شفرة رقم ٢٤٧، القسطنطينية في ٦ سبتمبر ١٨٨٢ م.

١٣٢ ـ تلغراف من الإسكندرية في ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ م.

١٣٣ ـ ملحق ٩/١٢ ورقم ٥٨ أ ـ د (بدون تاريخ).

* * *

■ **المحفظة رقم ١٥، وثائق الحكومة النمسوية، الإرشيف السياسي، المسئلة المصرية ١٨٨٢ م، المجموعة ٨/٣١:**

١٣٤ ـ ڤينا في ٤ أكتوبر ١٨٨٢ م.

١٣٥ ـ ملحق رقم ٣٢، بتقرير رقم ٦٤ ب، في ١٧ أكتوبر ١٨٨٢ م.

■ **دار الوثائق القومية، الثورة العرابية:**

محفظة رقم ١٨:

١٣٦ ـ دوسيه نمرة ٩، رقم الوثيقة ٩٧، ٢٣ ذي الحجة ١٢٩٩ هـ.

١٣٧ ـ دوسيه نمرة ٧٨، (بدون تاريخ).

محفظة رقم ١٩:

١٣٨ ـ دوسيه نمرة ١١١، وثيقة رقم ٨٠ في ٢٢ ذي الحجة ١٢٩٩ هـ ـ ٣ أكتوبر ١٨٨٢ م.

١٣٩ ـ دوسيه نمرة ١٢٦، في ٧ ذي الحجة ١٢٩٩ هـ.

١٤٠ ـ ملف رقم ١٤٦، وثيقة رقم ٨٨، باريس في ٥/١١/١٨٨٢ م.

١٤١ ـ دوسيه نمرة ١٤٩، في ٧ ذي القعدة ١٢٩٩ هـ.

١٤٢ ـ دوسيه نمرة ١٥٦، في ٢٧ ذي الحجة ١٢٩٩ هـ.

محفظة رقم ٢٠:

١٤٣ ـ دوسية نمرة ١٥٩، وثيقة رقم ٩٥.

١٤٤ ـ دوسية نمرة ١٩١، (بدون رقم).

١٤٥ ـ دوسية نمرة ١٩٢، وثيقة رقم ٦٥ في ٣ أكتوبر ١٨٨٢ م.

١٤٦ ـ دوسية نمرة ١٩٨، ٢٨ ذي الحجة ١٨٨٢ م.

١٤٧ ـ دوسية نمرة ٢٠٧، وثيقة رقم ٧، في ٦ أكتوبر ١٨٨٢ م.

محفظة رقم ٢٢:

١٤٨ ـ ملف رقم ٢٣، سنة ١٨٨٣ م.

١٤٩ ـ ملف رقم ١٤، (بدون تاريخ).

١٥٠ ـ ملف رقم ٨، (بدون تاريخ).

١٥١ ـ ملف رقم ٧، (بدون تاريخ).

١٥٢ ـ ملف رقم ٦، (بدون تاريخ).

□ □ □

ب ـ وثائق تركية غير منشورة:

من المديرية العامة لدار محفوظات رئاسة مجلس الوزراء، إستانبـول. BAŞBAKANLK ARŞIVI GENEL MUDURLU وهي مصنفة كما يلي:

■ **إدارة مجلس مخصوص.** IRADE MECLIS - I MAHSUS:

١٥٣ ـ رقم ١٥٨١ أ، في ١٩ رمضان سنة ١٢٨٦ هـ.

١٥٤ ـ رقم ٤١٤١٨، في ٧ رجب سنة ١٢٨٦ هـ.

١٥٥ ـ رقم ١٥٩١، في ٢٠ ربيع الأول سن ١٢٨٦هـ.

■ **يلـدز:** YILDIZ:

١٥٦ ـ رقم ٩١٠، كرتون رقم ٢١ ـ ظرف ٥٩ ـ قسم ١٧ (بدون تاريخ).

١٥٧ ـ رقم ٨٨٨، كرتون رقم ١٩ ـ ظرف ٥٩ ـ قسم ١٧ في ١٤ تشرين أول سنة ١٢٩٦ هـ.

١٥٨ ـ رقم ٨٤٢، كرتون رقم ١٩ ـ ظرف ٥٩ ـ قسم ١٧ في ٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٨ هـ.

١٥٩ ــ رقم ٨٤٣، كرتون رقم ١٩ ـ ظرف ٥٩ ـ قسم ١٧ في ٢٠ مايو سنة ١٢٩٧ هـ.

١٦٠ ــ رقم ٨١٥، كرتون رقم ١٩ ـ ظرف ٥٩ ـ قسم ١٧ في ٢٤ مارس سنة ١٣٠٠هـ.

١٦١ ــ رقم ٨٣٠، كرتون رقم ١٩ ـ ظرف ٥٩ ـ قسم ١٧ في ٢٩ نيسان ١٢٩٧ هـ.

١٦٢ ــ رقم ٨٣١، كرتون رقم ١٩ ـ ظرف ٥٩ ـ قسم ١٧ في ٢٠ رجب ١٢٩٨ هـ.

١٦٣ ــ رقم ٧٩٩، كرتون رقم ١٨ ـ ظرف ٥٩ ـ قسم ١٧، (بدون تاريخ).

١٦٤ ــ رقم ٧٧٩، كرتون رقم ١٨ ـ ظرف ٥٩ ـ قسم ١٧ في ١ حزيران ١٢٩٧ هـ.

١٦٥ ــ رقم ٧٢١، كرتون رقم ١٨ ـ ظرف ٥٩ ـ قسم ١٧ في ١٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٨ هـ.

١٦٦ ــ رقم ٧٢٣، كرتون رقم ١٨ ـ ظرف ٥٩ ـ قسم ١٧ في ١٨ مايو سنة ١٨٨١ م.

١٦٧ ــ رقم ٧٢٥، كرتون رقم ١٨ ـ ظرف ٥٩ ـ قسم ١٧ في ٧ مارس سنة ١٢٩٧ هـ.

١٦٨ ــ رقم ٧١٢، كرتون رقم ١٨ ـ ظرف ٥٩ ـ قسم ١٧ في ١١ مايو سنة ١٢٩٧ هـ.

١٦٩ ــ رقم ٧١١، كرتون رقم ١٨ ـ ظرف ٥٩ ـ قسم ١٧ (بدون تاريخ).

١٧٠ ــ رقم ٨٤٩، كرتون رقم ١٩ ـ ظرف ٥٩ ـ قسم ١٧ (بدون تاريخ).

١٧١ ــ رقم ٥٦٣، كرتون رقم ١٦ ـ ظرف ٥٩ ـ قسم ١٧ في ٦ مايو سنة ١٨٩٧ م.

١٧٢ ــ رقم ٥٦١، كرتون رقم ١٦ ـ ظرف ٥٩ ـ قسم ١٧ (بدون تاريخ).

١٧٣ ــ رقم ٨٥٦، كرتون رقم ١٩ ـ ظرف ٥٩ ـ قسم ١٧ في ١٧ يونيو ١٨٩٧ م.

١٧٤ ــ رقم ٦٤٣، كرتون رقم ١٧ ـ ظرف ٥٩ ـ قسم ١٧ في ٨ شعبان ١٨٩٨ م.

■ **الفهرس الأصلي لأوراق قصر يلدز ـ أوراق خاصة بمدحت باشا YILDIZ ESAS EVRAKI KATALOGU. MITHAT PAŞA EVRAKL**

١٧٥ ــ رقم ٩٨٥ ـ ٩٨٦، كرتون رقم ٧٩ ـ ظرف ٦٢ ـ قسم ٣١ (بدون تاريخ).

١٧٦ ــ رقم ٩٩٠، كرتون رقم ٧٩ ـ ظرف ٦٢ ـ قسم ٣١ في ١٤ تشرين الثاني ١٢٩٦ هـ.

١٧٧ ــ رقم ٩٩٤، كرتون رقم ٧٩ ـ ظرف ٦٢ ـ قسم ٣١ في ١٠ رجب ١٢٩٧ هـ.

١٧٨ ــ رقم ٩٩٩، كرتون رقم ٧٩ ـ ظرف ٦٢ ـ قسم ٣١ في ٩ حزيران ١٣٠٠ هـ.

١٧٩ ــ رقم ١٠٠٦، كرتون رقم ٦٩ ـ ظرف ٦٢ ـ قسم ٣١ في ٢٤ كانون الثاني ١٢٩٦ هـ.

١٨٠ ــ رقم ١٠٠٧، كرتون رقم ٦٩ ـ ظرف ٦٢ ـ قسم ٣١ (غير مؤرخة).

١٨١ ــ رقم ١٠١٢، كرتون رقم ٦٩ ـ ظرف ٦٢ ـ قسم ٣١ في ٢٥ صفر ١٢٩٦ هـ.

١٨٢ ــ رقم ١٠١٩، كرتون رقم ٦٩ ـ ظرف ٦٢ ـ قسم ٣١ (غير مؤرخة).

١٨٣ ــ رقم ١٠٢٦، كرتون رقم ٦٩ ـ ظرف ٦٢ ـ قسم ٣١ في ١٣ شعبان ١٢٩٦ هـ.

١٨٤ ــ رقم ١٠٢٧، كرتون رقم ٦٩ ـ ظرف ٦٢ ـ قسم ٣١ في ٢٨ حزيران ١٢٩٦ هـ.

١٨٥ ــ رقم ١٠٢٨ (ب)، كرتون رقم ٦٩ ـ ظرف ٦٢ ـ قسم ٣١ في ٨ أغسطس ١٢٩٦ هـ.

١٨٦ ــ رقم ١٠٢٩، كرتون رقم ٦٩ ـ ظرف ٦٢ ـ قسم ٣١ (غير مؤرخة).

١٨٧ ــ رقم ١٠٣٠، كرتون رقم ٦٩ ـ ظرف ٦٢ ـ قسم ٣١ في ١ تموز ١٢٩٧ هـ.

١٨٨ ـ رقم ٩٦٦، كرتون رقم ٦٩ ـ ظرف ٦٢ ـ قسم ٣١ في ١٠ رجب ١٢٩٧ هـ.

١٨٩ ـ رقم ٩٧١، كرتون رقم ٦٩ ـ ظرف ٦٢ ـ قسم ٣١ في ١٠ رجب ١٢٩٧ هـ.

١٩٠ ـ رقم ٩٩٣، كرتون رقم ٦٩ ـ ظرف ٦٢ ـ قسم ٣١ (غير مؤرخة).

١٩١ ـ رقم ١٠٠١، كرتون رقم ٦٩ ـ ظرف ٦٢ ـ قسم ٣١ في مايو ١٨٩٦ م.

١٩٢ ـ رقم ١٠٠٩، كرتون رقم ٦٩ ـ ظرف ٦٢ ـ قسم ٣١ في ١٨ مايو ١٨٩٦ م.

جـ ـ وثائق أجنبية غير منشورة (إنجليزية وفرنسية):

Public Record Offive. (P.R.O.) Foreign Office (F.O.) وهي مصنفة حسب الترتيب الآتي:

الرقم المتسلسل	تاريخ الوثيقة			رقم الوثيقة
مجموعة ـ				F.O. 881
١٩٣ ـ	1888	June	9	8537
١٩٤ ـ	1876	May	10	2842
١٩٥ ـ	1875	October	16	2883
١٩٦ ـ			-	2899
١٩٧ ـ			-	2904
١٩٨ ـ			-	2916
١٩٩ ـ	1876	Septembre	20	2948
٢٠٠ ـ	1876	Septembre	27	2946
٢٠١ ـ	1872	January	3	2961
٢٠٢ ـ	1876	November	20	2980
٢٠٣ ـ	1876	November	21	2981

الرقم المتسلسل	تاريخ الوثيقة			رقم الوثيقة
٢٠٤ ـ	1876	November	21	2982
٢٠٥ ـ			-	2983
٢٠٦ ـ	1904	October	29	2997
٢٠٧ ـ	1876	December	2	3003
٢٠٨ ـ	1877	February	8	3072
٢٠٩ ـ	1876	November	20	3089
٢١٠ ـ	1876	September	5	3148
٢١١ ـ	1872	May	1	3158
٢١٢ ـ	1867	April	3	3188
٢١٣ ـ	1868	January	30	3175
٢١٤ ـ	1877	July	13	3298
٢١٥ ـ			-	3427
٢١٦ ـ	1877	April	24	3450
٢١٧ ـ	1878	February	4	3479
٢١٨ ـ	1878	March	11	3524
٢١٩ ـ	1878	March	16	3566
٢٢٠ ـ	1878	March	25	3637
٢٢١ ـ	1878	May	26	3641
٢٢٢ ـ	1878	July	25	3667
٢٢٣ ـ	1877	September	17	3696
٢٢٤ ـ	1878	August	8	3793
٢٢٥ ـ	1876	February	16	3849
٢٢٦ ـ	1879	October	15	4072
٢٢٧ ـ	1869	January	19	4085
٢٢٨ ـ			-	4130
٢٢٩ ـ	1879	November	-	4213
٢٣٠ ـ			-	4245

4250	4	Mars	1871	٢٣١ -
4307	21	June	1880	٢٣٢ -
4628	11	Octobre	1881	٢٣٣ -
4848	5	June	1882	٢٣٤ -
5168 A	16	May	1883	٢٣٥ -
5182	24	October	1885	٢٣٦ -
5548	21	July	1887	٢٣٧ -
5463	4	September	1884	٢٣٨ -
5531	-			٢٣٩ -
6172	18	July	1891	٢٤٠ -
6579	22	February	1894	٢٤١ -
6616	6	June	1895	٢٤٢ -
6656	19	August	1895	٢٤٣ -
6698	30	October	1895	٢٤٤ -
6718	9	January	1896	٢٤٥ -
6853	30	March	1896	٢٤٦ -
7600	17	September	1879	٢٤٧ -
7790	-	June	1902	٢٤٨ -
8047	20	November	1903	٢٤٩ -
8799	-			٢٥٠ -
8844	23	January	1907	٢٥١ -
8966	28	March	1906	٢٥٢ -
8982	-			٢٥٣ -
8713	-			٢٥٤ -
8493	29	July	1905	٢٥٥ -
8573	25	November	1901	٢٥٦ -
8641	24	February	1903	٢٥٧ -

9163	21	January	1908	٢٥٨ -
9157	2	October	1907	٢٥٩ -
9161	-			٢٦٠ -
9326		October	1908	٢٦١ -
9312	5	Mars	1903	٢٦٢ -
9422	1	March	1909	٢٦٣ -
9437	18	January	1907	٢٦٤ -
9473	15	October	1907	٢٦٥ -
9482	9	September	1908	٢٦٦ -
9480	-			٢٦٧ -
9491	7	January	1909	٢٦٨ -
9532	19	April	1909	٢٦٩ -
9548	25	August	1909	٢٧٠ -
9618	25	Ocotber	1909	٢٧١ -
9512	-	October	1908	٢٧٢ -
9556	4	June	1907	٢٧٣ -
9907	9	October	1910	٢٧٤ -
9803	5	Mars	1903	٢٧٥ -
9858	-	May	1911	٢٧٦ -
9922	19	February	1911	٢٧٧ -
9923	28	January	1911	٢٧٨ -
9931	21	April	1911	٢٧٩ -
9937	4	September	1911	٢٨٠ -
9958	-			٢٨١ -
3175 X		January	1868	٢٨٢ -
3262	19	July	1877	٢٨٣ -
3248	13	July	1877	٢٨٤ -

3410	16	December	1877	٢٨٥ـ
4801	31	December	1881	٢٨٦ـ
5460	17	July	1882	٢٨٧ـ
5142 X	25	November	1884	٢٨٨ـ
5435	9	August	1886	٢٨٩ـ
6616	6	June	1895	٢٩٠ـ
6702	1	June	1895	٢٩١ـ
8119	-			٢٩٢ـ
8876	20	February	1907	٢٩٣ـ
9291	-			٢٩٤ـ
2806	23	April	1876	٢٩٥ـ
2900	-			٢٩٦ـ
3091	13	January	1877	٢٩٧ـ
4680	-			٢٩٨ـ
4759	25	October	1882	٢٩٩ـ
5276	14	May	1886	٣٠٠ـ
9913	16	October	1911	٣٠١ـ
10139	10	January	1910	٣٠٢ـ
9842	4	July	1910	٣٠٣ـ
9746	12	July	1910	٣٠٤ـ
9744	30	March	1910	٣٠٥ـ

F.O. 226 المجموعة

183	28	December	1875	٣٠٦ـ
185	27	October	1876	٣٠٧ـ
186	26	December	1876	٣٠٨ـ
189	7	Mais	1877	٣٠٩ـ
190	19	February	1877	٣١٠ـ

191	29	April	1877	٣١١ـ
192	11	June	1877	٣١٢ـ
195	26	March	1878	٣١٣ـ
196	11	October	1878	٣١٤ـ
197	6	February	1878	٣١٥ـ
198	16	March	1878	٣١٦ـ
199	5	February	1878	٣١٧ـ
202	13	February	1881	٣١٨ـ
204	12	August	1882	٣١٩ـ
205	-			٣٢٠ـ
206	18	May	1882	٣٢١ـ
207	17	June	1883	٣٢٢ـ
208	21	March	1887	٣٢٣ـ
210	22	ed	1889	٣٢٤ـ
211	24	June	1890	٣٢٥ـ
213	5	October	1882	٣٢٦ـ
214	-			٣٢٧ـ
215	3	September	1893	٣٢٨ـ
217	20	June	1894	٣٢٩ـ
218	30	December	1895	٣٣٠ـ
219	9	November	1895	٣٣١ـ
220	8	November	1895	٣٣٢ـ
222	4	July	1896	٣٣٣ـ
225	2	May	1898	٣٣٤ـ
226	22	September	1898	٣٣٥ـ
227	17	October	1898	٣٣٦ـ
228	28	October	1903	٣٣٧ـ

٣٣٨ ــ			-	229
٣٣٩ ــ			-	231
	المجموعة			F.O. 371
٣٤٠ ــ	1909	May	7	140
٣٤١ ــ	1909	March	5	141
٣٤٢ ــ	1906	January	30	142
٣٤٣ ــ	1906	February	20	143
٣٤٤ ــ	1906	October	12	144
٣٤٥ ــ	1906	September	25	145
	المجموعة			F.O. 78
٣٤٦ ــ		September	4	2551
٣٤٧ ــ	1876	July	26	2542
٣٤٨ ــ	1878	April	11	2545
٣٤٩ ــ	1882	April	2	3383
٣٥٠ ــ	1882	April	29	3384
٣٥١ ــ	1883	Jan	19	3546
٣٥٢ ــ			-	2538
٣٥٣ ــ	1875	December	31	2540
٣٥٤ ــ	1876	ST	1	2541

القسم الثاني:

المؤلفات

أ ــ المصادر والمراجع العربية:

٣٥٥ ــ أمين، أحمد، (دكتور)، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، ملتزم الطبع والنشر مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الرابعة سنة ١٩٧٩ م.

٣٥٦ ــ أنطونيوس، جورج، يقظة العرب، ترجمة علي حيدر الركابي، دمشق، مطبعة الترقي ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦ م.

٣٥٧ ــ أحمد، أبا عوض، وعبداللطيف الفارابي، الحركات الفكرية والأدبية في العالم العربي الحديث، الطبعة الثانية ١٩٨٣ م، دار الثقافة.

٣٥٨ ــ البستاني، سليمان، عبرى وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده تحقيق خالد زيادة، دار الطليعة، بيروت.

٣٥٩ ــ باتريك، ماري ملز، سلاطين بني عثمان الخمسة، ترجمة حنا غصن، وكامل مروة، وكامل صمويل مسيحة، نشر تباعاً في النداء، وطبع على نفقة مجلة اللطائف العربية بمطبعة صادر ١٩٣٣ م.

٣٦٠ ــ البحراوي، محمد عبداللطيف (دكتور)، حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني ١٨٠٨ - ١٨٣٩ م، الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م، توزيع دار التراث.

٣٦١ ــ بلنت، الفريد سكاون، التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر. المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، الذكرى السنوية المئوية للثورة العرابية ١٨٨١ - ١٩٨١ م ومعه محاضر استجواب عرابي أمام قومسيون التحقيق، أكتوبر/ نوفمبر ١٨٨٢ م.

٣٦٢ ـ بيهم، محمد جميل، الحلقة المفقودة في تاريخ العرب، الطبعة الأولى، شركة مصطفى البابي بمصر ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠ م.

٣٦٣ ـ بروتوكولات حكماء صهيون، ترجمة: محمد خليفة التونسي، مؤسسة دار العلوم ١٩٧٧ م، الكويت.

٣٦٤ ـ بروكلمان، كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت.

٣٦٥ ـ بيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن، أغسطس سنة ١٩٤٧ م.

٣٦٦ ـ أبو بصير، صالح مسعود، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٦٨ م.

٣٦٧ ـ البهي، محمد (دكتور)، الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي، الطبعة العاشرة، الناشر مكتبة وهبة، القاهرة.

٣٦٨ ـ برو، توفيق علي، العرب والترك في العهد الدستور العثماني ١٩٠٨ - ١٩١٤ م. رسالة ماجستير من معهد الدراسات العربية العالية بجامعة الدول العربية، ١٩٦٠ م، دار الهنا للطباعة، القاهرة.

٣٦٩ ـ البطريق، عبدالحميد (دكتور)، التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥ - ١٩٦٠ م، القاهرة ١٩٨٢ م، المركز العربي للبحث والنشر.

٣٧٠ ـ برج، محمد عبدالرحمن، (دكتور)، دراسة في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٤ م.

٣٧١ ـ توما، أميل (دكتور)، فلسطين في العهد العثماني، الطبعة الأولى، دار الفجر للطباعة والنشر ١٩٨٣ م.

٣٧٢ ـ جودة، أحمد حسن (دكتور)، المصالح البريطانية في الكويت حتى عام ١٩٣٩ م. ترجمة حسن علي النجار منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ٢٩، توزيع الدار الوطنية، مطبعة الرشاد، بغداد ١٩٧٩ م.

٣٧٣ ـ الجنيدي، أنور، معالم التاريخ الإسلامي المعاصر، توزيع دار الإصلاح للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٧٤ ـ الجنيدي، أنور، القومية العربية والوحدة الكبرى، كتب قومية (١٤١) الناشر الدار القومية للطباعة والنشر.

٣٧٥ ـ الجنباز، محمد منير، الوظيفة الإعلامية للشعر الإسلامي المعاصر في قضية فلسطين، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٤ م، عالم الكتب.

٣٧٦ ـ جارودي، روجيه، ومصطفى كامل فوده (دكتور)، ملف إسرائيل، دراسة للصهيونية السياسية، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

٣٧٧ ـ جريشة، علي، ومحمود محمد سالم، حاضر العالم الإسلامي، مطابع الدجوي، القاهرة.

٣٧٨ ـ الجميعي، عبدالمنعم إبراهيم الدسوقي (دكتور)، الثورة العرابية... بحوث ودراسات وثائقية ١٩٨٢ م، الناشر دار الكتاب الجامعي، القاهرة.

٣٧٩ ـ الجميعي، عبدالمنعم إبراهيم الدسوقي (دكتور)، الثورة العرابية في ضوء الوثائق المصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ١٩٨٢ م.

٣٨٠ ـ الجميعي، عبدالمنعم إبراهيم الدسوقي (دكتور)، الخديوي عباس الثاني والحزب الوطني ١٨٩٢ - ١٩١٤ م، الناشر دار الكتاب الجامعي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٢ - ١٩٨٢ م.

٣٨١ ـ الجميعي، عبدالمنعم إبراهيم الدسوقي (دكتور)، عبدالله النديم ودوره في الحركة السياسية والاجتماعية، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م، دار الكتاب الجامعي، القاهرة.

٣٨٢ ـ الجمال، أحمد عبدالقادر (دكتور)، من مشكلات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى ١٩٥٥ م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٣٨٣ ـ جلال، السيد حسين، الصراع الدولي حول استغلال قناة السويس (١٨٦٩ - ١٨٨٢ م)، الطبعة الأولى ١٩٧٩ م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية.

٣٨٤ ـ الجواهري، عماد، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤ - ١٩٣٢ م، منشورات وزارة الثقافة والفنون، سلسلة دراسات (١٣٣)

دار الحرية للطباعة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م، توزيع الدار الوطنية للنشر والتوزيع والإعلان.

٣٨٥ ـ جب، هاملتون، وهارولد بوون، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة د. أحمد عبدالرحيم مصطفى، مراجعة د. أحمد عزت عبدالكريم، دار المعارف بمصر - القاهرة.

٣٨٦ ـ جرانت، أ. ج، وهارولد تمبرلي، أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩ - ١٩٥٠ م، ترجمة بهاء فهمي عن الطبعة السادسة، ومراجعة د. أحمد عزت عبدالكريم، الناشر مؤسسة سجل العرب، جزءان.

٣٨٧ ـ الحصني، محمد أديب آل تقي الدين، منتخبات التواريخ لدمشق، الجزء الأول، دمشق ١٩٢٧ م.

٣٨٨ ـ الحصري، ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٥٧ م.

٣٨٩ ـ حتّي، فيليب، لبنان في التاريخ منذ أقدم العصور إلى عصرنا الحاضر، ترجمة أنيس فريحة، بيروت دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٥٩ م.

٣٩٠ ـ حلاق، حسان علي، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧ - ١٩٠٩ م، بيروت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

٣٩١ ـ حراز، السيد رجب، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ١٨٤٠ - ١٩٠٩ م، المطبعة العالمية، القاهرة ١٩٧٠ م.

٣٩٢ ـ الحكيم، يوسف، سورية والعهد العثماني (ذكريات الحكيم)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٦ م.

٣٩٣ ـ حلمي، مصطفى، نظام الخلافة في الفكر الإسلامي، دار الدعوة للطباعة والنشر، الإسكندرية.

٣٩٤ ـ حلمي، محمود، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م، الكتاب الأول، الطبعة الأولى ١٩٦٦ م، مطبعة الاعتماد.

٣٩٥ ـ حسون، علي (دكتور)، تاريخ الدولة العثمانية، المكتب الإسلامي.

٣٩٦ ـ حسون، علي (دكتور)، العثمانيون والروس، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٣٩٧ ـ حسين، محمد عبدالرحمن، العرب واليهود في الماضي والحاضر والمستقبل، الناشر دار المعارف بالإسكندرية.

٣٩٨ ـ حسين، محمد عبدالرحمن، نضال شعب مصر (١٧٩٨ - ١٩٥٦ م)، المكتبة التاريخية، الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية.

٣٩٩ ـ حسين، أحمد، موسوعة تاريخ مصر، ثلاثة أجزاء، مطبوعات دار الشعب، القاهرة.

٤٠٠ ـ حسين، أحمد، نصف قرن مع العروبة وقضية فلسطين، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، صيدا.

٤٠١ ـ الحسيني، خلف محمد، اليهودية بين المسيحية والإسلام، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ١٩٦٤ م.

٤٠٢ ـ حسن، محمد خليفة (دكتور)، الحركة الصهيونية طبيعتها وعلاقتها بالتراث الديني اليهودي، دار المعارف، الطبعة الأولى ١٩٨١ م.

٤٠٣ ـ حاطوم، نور الدين (دكتور)، يقظة القومية العربية، محاضرات ألقيت على طلبة معهد البحوث والدراسات العربية ١٣٧٨ هـ - ١٩٦٨ م، المطبعة الفنية الحديثة.

٤٠٤ ـ حافظ، حسن، الثورة العرابية في الميزان، كتب قومية، مطابع الدار القومية، العدد ١٩٨.

٤٠٥ ـ حافظ، فؤاد حسن، الثورة العرابية (٣ وثائق)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢ م.

٤٠٦ ـ حسين، فاضل، محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية، ألقيت على طلبة قسم الدراسات التاريخية في معهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية سنة ١٩٥٨ م، الطبعة الثانية، منشورات دار البيان، مطبعة الحرية، بغداد ١٩٦٧ م.

٤٠٧ ـ حتّي، فيليب (دكتور)، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، الجزء الثاني، ترجمة د. كمال اليازجي، دار الثقافة، بيروت.

٤٠٨ ـ خلف الله، محمد أحمد (دكتور)، الكواكبي حياته وآراؤه. مطبعة نهضة مصر بالفجالة، القاهرة.

٤٠٩ ـ الخطيب، محمد نمر، حقيقة اليهود والمطامع الصهيونية، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

٤١٠ ـ خالدي، مصطفى (دكتور)، ود. عمر فروخ، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٩٨٣ م.

٤١١ ـ الخترش، فتوح عبدالمحسن، تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية ١٨٩٠ - ١٩٢١ م، الطبعة الأولى، منشورات دار ذات السلاسل، دار الطليعة، الكويت ١٩٧٤ م.

٤١٢ ـ الخربوطلي، علي حسني (دكتور)، القومية العربية من الفجر إلى الظهور، دار إحياء الكتب العربية.

٤١٣ ـ الدهان، سامي (دكتور)، عبدالرحمن الكواكبي، نوابغ الفكر العربي ٢١، دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م القاهرة.

٤١٤ ـ الدهان، سامي (دكتور)، الأمير شكيب أرسلان حياته وآثاره، مكتبة الدراسات الأدبية ٢١، دار المعارف بمصر.

٤١٥ ـ دروزة، الحكم، وحامد الجبوري، مع القومية العربية، الطبعة الرابعة ١٩٦٠ م دار الفجر الجديد، بيروت.

٤١٦ ـ الديب، محمد محمود إبراهيم (دكتور)، حدود فلسطين، دراسة تحليلية لوثائق الانتداب ١٩٨٠ م.

٤١٧ ـ درويش، حسن محمد، الوزارات المصرية في ظل حكم الأسرة العلوية، الجزء الأول، الطبعة الأولى ١٣٤٢ هـ ـ ١٩٢٤ م، مطبعة الابتهاج مصر.

٤١٨ ـ الدملوجي، صديق، مدحت باشا، مطبعة الزمان، بغداد ١٩٥٢ - ١٩٥٣ م.

٤١٩ ـ الدسوقي، محمد كمال (دكتور)، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٦ م.

٤٢٠ ـ الدباغ، مصطفى مراد، الموجز في تاريخ الدول الإسلامية وعهودها

في بلاد فلسطين، فلسطينيات (٤) دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

٤٢١ ـ الرافعي، عبدالرحمن، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، الطبعة الثالثة ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٦ م، الناشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

٤٢٢ ـ الرافعي، عبدالرحمن، عصر إسماعيل، جزءان، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

٤٢٣ ـ الرافعي، عبدالرحمن، الزعيم الثائر أحمد عرابي، دار مطابع الشعب، القاهرة ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م، الطبعة الثالثة.

٤٢٤ ـ الرافعي، عبدالرحمن، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، الطبعة الأولى ١٣٥٧ هـ ـ ١٩٣٩ م.

٤٢٥ ـ الرافعي، عبدالرحمن، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال، تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢ م الطبعة الثالثة ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

٤٢٦ ـ رزق، يونان لبيب (دكتور)، الأصول التاريخية لمسألة طابا، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، مصر النهضة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٤٢٧ ـ رفعت بك، محمد، تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة، القاهرة، طبع بالمطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٨ م.

٤٢٨ ـ رامزور، آرنست آ، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨ م، ترجمة دكتور صالح العلي، دار الحياة، بيروت ١٩٦٠ م.

٤٢٩ ـ رمضان، عبدالعظيم محمد (دكتور)، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ م إلى سنة ١٩٣٦م، دراسات في القومية العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٣ م.

٤٣٠ ـ رزق، فتحي، قناة السويس. الموقع والتاريخ، دار النصر للطباعة الإسلامية، مصر.

٤٣١ ـ رفاعي، عبدالعزيز (دكتور)، وحسين عبدالواحد الشاعر، الوحدة الوطنية في مصر عبر التاريخ، الناشر، عالم الكتب، القاهرة.

٤٣٢ ـ رشيد، محمد (دكتور)، نحو فلسطين ديمقراطية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث سلسلة أبحاث فلسطينية رقم ٢٤، بيروت ١٩٧٠ م.

٤٣٣ ـ رافق، عبدالكريم (دكتور)، العرب والعثمانيون ١٥١٦ - ١٩١٦ م، الطبعة الأولى ١٩٧٤ م، دمشق.

٤٣٤ ـ الرفاعي، شمس الدين (دكتور)، تاريخ الصحافة السورية، الجزء الأول، الصحافة السورية في العهد العثماني ١٨٠٠ - ١٩١٨ م، دار المعارف بمصر، القاهرة.

٤٣٥ ـ رنوفان، بيير، تاريخ العلاقات الدولية (القرن التاسع عشر) ١٨١٥ - ١٩١٤ م، ترجمة د. جلال يحيى ١٩٨٠ م، دار المعارف بمصر.

٤٣٦ ـ السيد الراقد، محمد عبدالمنعم، الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي، الناشر، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر.

٤٣٧ ـ رضوان، نبيل عبدالحي، الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية بعد افتتاح قناة السويس (١٢٨٦ - ١٣٢٦ هـ) ١٨٦٩ - ١٩٠٨ م، الطبعة الأولى ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م، جدة، الناشر تهامة، رسائل جامعية.

٤٣٨ ـ زيدان، جرجي، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، جزءان، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

٤٣٩ ـ زيدان، جرجي، الانقلاب العثماني، دار الهدى الوطنية، بيروت لبنان.

٤٤٠ ـ زيدان، جرجي، تاريخ آداب اللغة العربية، الجزء الرابع، دار الهلال.

٤٤١ ـ زين، زين نور الدين، نشوء القومية العربية، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٩ م، الطبعة الثالثة.

٤٤٢ ـ زكي، صلاح، مصر والمسألة القومية (بحث في عروبة مصر)، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٣ م.

٤٤٣ ـ الزعبي، محمد علي (دكتور)، حقيقة الماسونية، دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٧٤ م.

٤٤٤ ـ أبو زيد، فاروق (دكتور)، أزمة الديمقراطية في الصحافة المصرية، الناشر مكتبة مدبولي بالقاهرة.

٤٤٥ ـ ساسون، عزرا سمويل، مدحت باشا وجمعية الإتحاد والترقي العثمانية، مطبعة جرجي غرزوري بالإسكندرية سنة ١٩١٠ م.

٤٤٦ ـ السقاف، أحمد، في العروبة والقومية، الطبعة الأولى ١٩٨٣ م، شركة الربيعان للنشر والتوزيع الكويت.

٤٤٧ ـ السامرائي، سعيد عبود، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م.

٤٤٨ ـ سالم، لطيفة محمد (دكتورة)، الحكم المصري في الشام ١٨٣١ - ١٨٤١ م، الطبعة الأولى ١٩٨٣ م، دار الكتاب الجامعي، القاهرة.

٤٤٩ ـ سالم، لطيفة محمد (دكتورة)، القوى الاجتماعية في الثورة العرابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١ م.

٤٥٠ ـ سالم، عبدالرشيد عبدالعزيز (دكتور)، دولة الخلافة وشعراء الوطنية من سنة ١٨٨٢ م إلى سنة ١٩٣٦ م، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

٤٥١ ـ سليمان، أحمد السعيد (دكتور)، تأصيل ما ورد في كتاب الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة.

٤٥٢ ـ ستيورت، دزموند، تاريخ الشرق الأوسط الحديث (معبد جانوس)، ترجمة زهدي جار الله، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨١ م.

٤٥٣ ـ السوافيري، كامل (دكتور)، الأدب العربي المعاصر في فلسطين من سنة ١٨٦٠ - ١٩٦٠ م دار المعارف، القاهرة، مكتبة الدراسات الأدبية ١٩٧٦ م.

٤٥٤ ـ ستودارد، لوثروب، حاضر العالم الإسلامي، ترجمة عجاج نويهض، الطبعة السلفية، ١٣٤٣ هـ جـ ١.

٤٥٥ ـ سليم، محمد عبدالرؤف، تاريخ الحركة الصهيونية الحديثة (١٨٩٧ - ١٩١٨ م)، القسم الثاني، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، رسائل وبحوث ١٩٧٤ م.

٤٥٦ ــ سرهنك، إسماعيل، حقائق الأخبار عن دول البحار، ط ١، مصر المطبعة الأميرية ١٣١٢ هـ.

٤٥٧ ــ السعيد، رفعت (دكتور)، الأساس الاجتماعي للثورة العرابية، الناشر: مكتبة مدبولي بالقاهرة.

٤٥٨ ــ سعيد، أمين، الخليج العربي، دار الكاتب العربي للتأليف والترجمة والنشر.

٤٥٩ ــ سعيد، أمين، ثورات العرب في القرن العشرين، دار الهلال.

٤٦٠ ــ الشدياق، أحمد فارس، كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، ج ٦، الطبعة الأولى، مطبعة الجوائب بالأستانة ١٢٩٨ هـ.

٤٦١ ــ شميت، آرثر إدوارد جولد (الابن)، الحزب الوطني المصري (مصطفى كامل ـ محمد فريد) ترجمة: فؤاد دوارة، تقديم وتعليق: فتحي رضوان. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣ م.

٤٦٢ ــ الشناوي، عبدالعزيز (دكتور)، وجلال يحيى، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٩ م.

٤٦٣ ــ الشناوي، عبدالعزيز (دكتور)، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ثلاثة أجزاء، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٨٠ م.

٤٦٤ ــ شاتليه. أ. ل. A. Le. Chatelei الغارة على العالم الإسلامي، ترجمة محب الدين الخطيب ومساعد اليافي، مكتبة أسامة بن زيد، بيروت، نشر في جريدة المؤيد سنة ١٣٣٠ هـ.

٤٦٥ ــ الشافعي، شهدي عطية، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ م، الطبعة الأولى ١٩٥٧ م، دار شهدي للطبع والنشر والتوزيع.

٤٦٦ ــ شرف طه (دكتور)، الأحداث العربية في تاريخها الحديث، اخترنا لك ٥١.

٤٦٧ ــ شيحا، إبراهيم عبدالعزيز، النظام الدستوري المصري، الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية.

٤٦٨ ــ الشيخ، رأفت (دكتور)، في تاريخ العرب الحديث، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٧٧م، مكتبة الدراسات التاريخية والعلاقات الدولية ـ ٢ ـ.

٤٦٩ ــ الشملان، سيف مرزوق، من تاريخ الكويت، الطبعة الأولى، مطبعة نهضة مصر، القاهرة ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٩ م.

٤٧٠ ــ صائب، أحمد، واقعة السلطان عبدالعزيز، تعريب: محمد توفيق جانا، الطبعة الثانية، مطبعة الاقتصاد، بيروت (بدون ذكر سنة الطبع).

٤٧١ ــ الصياد، محمد محمود (دكتور)، وآخرون، المجتمع العربي والقضية الفلسطينية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٧ م.

٤٧٢ ــ صبحي، سمير، في دهاليز الصحافة، تقديم محمد حسنين هيكل.

٤٧٣ ــ صابات، خليل (دكتور)، وآخرون، حرية الصحافة في مصر ١٧٩٨ - ١٩٢٤ م، الناشر مكتبة الوعي العربي، مطبعة مصر الكبرى، القاهرة.

٤٧٤ ــ صابات، خليل (دكتور)، تاريخ الطباعة في الشرق العربي، الطبعة الثانية، دار المعارف ١٩٦٦ م، مصر مكتبة الدراسات التاريخية.

٤٧٥ ــ صفوت، محمد مصطفى (دكتور)، المسألة الشرقية ومؤتمر باريس، معهد الدراسات العربية، المطبعة الكمالية، عابدين ١٩٥٨ م.

٤٧٦ ــ ضابط تركي سابق، الرجل الصنم كمال أتاتورك، ترجمة: عبدالله عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م.

٤٧٧ ــ ضيف، شوقي (دكتور)، الأدب العربي المعاصر في مصر، دار المعارف القاهرة، الطبعة الثامنة، مكتبة الدراسات الأدبية (٤).

٤٧٨ ــ طربين، أحمد (دكتور)، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار (١٨٩٧ - ١٩٢٢ م) من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٠ م.

٤٧٩ ــ طربين، أحمد (دكتور)، أزمة الحكم في لبنان، منذ سقوط الأسرة الشهابية حتى ابتداء عهد المتصرفية (١٤٨٢ - ١٨٦١ م)، دمشق ١٩٦٦ م.

٤٨٠ ـ طوران، مصطفى، أسرار الانقلاب العثماني، ترجمة: كمال خوجه، نحو وعي إسلامي (١٩) دار المختار الإسلامي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

٤٨١ ـ طرازي، الفيكونت دي، تاريخ الصحافة العربية، بيروت، المطبعة الأدبية ١٩١٣ ـ ١٩١٤ م، أربعة أجزاء في مجلدين.

٤٨٢ ـ طعيمة، صابر، الماسونية ذلك العالم المجهول. دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨١ م.

٤٨٣ ـ عمارة، محمد، العروبة في العصر الحديث، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٧ م.

٤٨٤ ـ عمارة، محمد، جمال الدين الأفغاني المفترى عليه، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

٤٨٥ ـ عمارة، محمد، الجامعة الإسلامية والفكرة القومية عند مصطفى كامل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٦ م.

٤٨٦ ـ عمارة، محمد، الإمام محمد عبده مجدد الإسلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨١ م بيروت.

٤٨٧ ـ عمارة، محمد، (دراسة وتحقيق)، الأعمال الكاملة لعبدالرحمن الكواكبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٥ م.

٤٨٨ ـ العقاد، عباس محمود، الصهيونية وقضية فلسطين، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.

٤٨٩ ـ العقاد، عباس محمود، الإمام محمد عبده، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة.

٤٩٠ ـ العقاد، عباس محمود، الصهيونية العالمية، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.

٤٩١ ـ العقاد، عباس محمود، تراجم وسير، المجلد السابع عشر (٣) والمجلد الثامن عشر (٤) دار الكتاب اللبناني، بيروت، المجموعة الكاملة لمؤلفات عباس العقاد.

٤٩٢ ـ عبدالحميد، محمد حرب، الأدب التركي الحديث والمعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ م، المكتبة الثقافية ٣١٥.

٤٩٣ ـ عازوري، نجيب، يقظة الأمة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، تعريب وتقديم: د. أحمد بوملحم.

٤٩٤ ـ علوبة، محمد علي، فلسطين والضمير الإنساني، سلسلة ثقافية شهرية، كتاب الهلال.

٤٩٥ ـ علوبة، محمد علي، ذكريات اجتماعية وسياسية، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨٣ م.

٤٩٦ ـ علوش، ناجي (جمع وتقديم)، أديب إسحاق، الكتابات السياسية والاجتماعية، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٢ م.

٤٩٧ ـ عسكر، إحسان (دكتور)، الصحافة العربية في فلسطين، الأردن، سوريا، ولبنان، الناشر مؤسسة سجل العرب ١٩٨٢ م.

٤٩٨ ـ عمر، محمد (دكتور)، يهود الدنمة، دراسات إسلامية تاريخية «١» مؤسسة الدراسات التاريخية.

٤٩٩ ـ عبدالغني، مصطفى، المؤثرات الفكرية في الثورة العرابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢ م.

٥٠٠ ـ العلاف، أحمد حلمي، دمشق في مطلع القرن العشرين، علق عليه وقدم له، علي جميل نعيسة، دار دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣ م.

٥٠١ ـ عيسى، صلاح، الثورة العرابية، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٢ م.

٥٠٢ ـ عوض، عبدالعزيز (دكتور)، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤ ـ ١٩١٤ م، دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م.

٥٠٣ ـ عوض، عبدالعزيز (دكتور)، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث ١٨٣١ ـ ١٩١٤ م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

٥٠٤ ـ العزاوي، عباس، تاريخ العراق بين احتلالين، ٨ أجزاء، طبع شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٤٩ م.

٥٠٥ ـ عبده، إبراهيم (دكتور)، دولة الكويت الحديثة، الناشر، مؤسسة سجل العرب.

٥٠٦ ـ العسيلي، بسام، الماريشال اللنبي ١٨٦١ ـ ١٩٣٦ م، مشاهير قادة العالم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

٥٠٧ ـ العدوي، إبراهيم أحمد (دكتور)، قادة التحرير العربي في العصر الحديث، ملتزم الطبع والنشر مكتبة نهضة مصر بالفجالة من التاريخ (٤).

٥٠٨ ـ العدوي، إبراهيم أحمد (دكتور)، حركات التسلل ضد الأمة العربية، ملتزم الطبع والنشر مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، المطبعة الفنية الحديثة ١٩٦٩ م.

٥٠٩ ـ عرابي، حازم، أحمد عرابي، كتاب الإذاعة والتلفزيون (٢٠).

٥١٠ ـ العمري، أحمد سويلم (دكتور)، مصطفى كامل، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٥١١ ـ العمري، موفق المحامي، الماسونية والبهائية أو بنو صهيون وطبقتهم المفسدة، الكتاب الرابع، الطبعة الأولى، مطبعة الحوادث، بغداد.

٥١٢ ـ عبده، إبراهيم (دكتور)، تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨ ـ ١٩٨١ م، الطبعة الرابعة ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م، الناشر: مؤسسة سجل العرب.

٥١٣ ـ عبده، إبراهيم (دكتور)، جريدة الأهرام، تاريخ وفن ١٨٧٥ ـ ١٩٦٤ م، الناشر مؤسسة سجل العرب.

٥١٤ ـ عبدالرحمن، عواطف (دكتورة)، الصحافة الصهيونية في مصر ١٨٩٧ ـ ١٩٨١ م، الناشر: دار الثقافة الجديدة، القاهرة، طبعت بالمطبعة الفنية الحديثة.

٥١٥ ـ عطا، نادر (دكتور)، تاريخ سورية في العصور الحديثة، جـ ١، مطبعة الإنشاء بدمشق ١٩٦٢ م.

٥١٦ ـ الغزالي، محمد، التعصب والتسامح بين المسيحية والإسلام، دار الكتاب الحديثة، القاهرة.

٥١٧ ـ غريب، جورج، سليمان البستاني في مقدمة الإلياذة، نشر وتوزيع دار الثقافة بيروت، سلسلة الموسوعة في الأدب العربي (٢) الطبعة الثانية ١٩٧٢ م.

٥١٨ ـ فرحات، هاني، الثلاثي العاملي في عصر النهضة، الدار العالمية للطباعة والنشر ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م.

٥١٩ ـ فؤاد، حسن، المستوطنات اليهودية في الفكر الصهيوني، كتابك (٤٦) دار المعارف، القاهرة.

٥٢٠ ـ فورد، هنري، اليهودي العالمي، المشكلة الأولى التي تواجه العالم بروتوكولات حكماء صهيون، تعريب: خيري حماد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٥٢١ ـ فرج، محمد، النضال الشعبي في سورية، كتب قومية، (بدون ذكر سنة الطبع أو المكان).

٥٢٢ ـ فهمي، وليم، الهجرة اليهودية إلى فلسطين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م.

٥٢٣ ـ قربان، ملحم (دكتور)، تاريخ لبنان السياسي الحديث، الجزء الأول: الاستقلال السياسي، الطبعة الثانية ١٩٨١ ـ ١٤٠١ هـ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨١ م.

٥٢٤ ـ القباني، عبدالعليم، نشاط الصحافة العربية بالإسكندرية ١٨٧٣ ـ ١٨٨٢ م، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ م.

٥٢٥ ـ قوصيل، بييردي، الحياة في العراق منذ قرن ١٨١٤ م ـ ١٩١٤ م، ترجمة أكرم فاضل، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، دار الجمهورية بغداد ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م.

٥٢٦ ـ القاسمي، صلاح الدين (دكتور)، آثاره، تقديم وتحقيق محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ـ القاهرة ١٩٥٩ م.

٥٢٧ ـ قاسمية، خيرية (دكتورة)، الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ م، دار المعارف بمصر. القاهرة، مكتبة الدراسات التاريخية.

٥٢٨ ـ قاسمية، خيرية (دكتورة)، العلم الفلسطيني، منظمة التحرير

الفلسطينية، مركز الأبحاث سلسلة أبحاث فلسطينية رقم ٢١، ١٩٧٠ م.

٥٢٩ ـ قاسمية، خيرية (دكتورة)، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ ـ ١٩١٨ م، مركز الأبحاث، بيروت ١٩٧٣ م.

٥٣٠ ـ قبضايا، صلاح، الصحف اليومية المصرية في القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢ م.

٥٣١ ـ قاسم، جمال زكريا (دكتور)، دراسات لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ ـ ١٩١٤ م، الطبعة الثانية، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٧٤ م.

٥٣٢ ـ القيسي، عبدالوهاب (دكتور)، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق، ١٨٣٩ ـ ١٨٧٧ م، مطبعة العاني، بغداد ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦١ م.

٥٣٣ ـ قرقوط، ذوقان، تطور الفكرة العربية في مصر ١٨٠٥ ـ ١٩٣٦ م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٢ م.

٥٣٤ ـ الكواكبي، عبدالرحمن، أم القرى.

٥٣٥ ـ كوثراني، وجيه (دكتور)، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠ م، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي (١) معهد الإنماء العربي، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٧٨ م.

٥٣٦ ـ كيرك، جورج، موجز تاريخ الشرق الأوسط (١١٤) الألف كتاب بإشراف إدارة الثقافة العامة بوزارة التربية والتعليم، مركز كتب الشرق الأوسط، دار الطباعة الحديثة.

٥٣٧ ـ كامل، سمير صبحي، صحيفة تحت الطبع، دار المعارف، الطبعة الثانية.

٥٣٨ ـ كار، وليم، اليهودية وراء كل جريمة، شرح وتعليق: خير الله طلفاح، الطبعة الثانية.

٥٣٩ ـ الكيالي، عبدالوهاب (دكتور)، الموجز في تاريخ فلسطين الحديث، دار الأسوار ـ عكا، الطبعة الثانية ١٩٨٤ م.

٥٤٠ ـ لويس، برنارد، الغرب والشرق، ترجمة د. نبيل صبحي (لم يذكر مكان الطبع وسنته).

٥٤١ ـ ليقين، ز. ك، الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث (في لبنان وسوريا ومصر) ترجمة عن الروسية، بشير السباعي، الطبعة الأولى ١٩٧٨ م، دار ابن خلدون، بيروت.

٥٤٢ ـ لاشين، عبدالخالق محمد، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ م، مكتبة التاريخ العربي الحديث، دار المعارف بمصر.

٥٤٣ ـ مذكرات السلطان عبدالحميد، ترجمة محمد حرب عبدالحميد، دار الأنصار، القاهرة ١٩٧٨ م.

٥٤٤ ـ مذكرات مدحت باشا، نشرها ابنه يوسف كمال بك حتاتة، الطبعة الأولى، مطبعة هندية بالموسكي بمصر، (بدون تاريخ).

٥٤٥ ـ مذكرات الإمام محمد عبده، دار الهلال، تقديم وتعليق: طاهر الطناحي.

٥٤٦ ـ المخزومي، محمد باشا، خاطرات جمال الدين الأفغاني، دار الحقيقة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٠ م.

٥٤٧ ـ مذكرات عرابي، كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية سنة ١٢٩٨ هـ وسنة ١٨٨١ وسنة ١٨٨٢ م، الجزء الأول، السيد أحمد عرابي الحسيني المصري، مطبعة مصر.

٥٤٨ ـ مؤلف مجهول، عصر السلطان عبدالحميد وأثره في الأقطار العربية ١٨٧٦ ـ ١٩٠٩ م، صدر في سلسلة أجزاء متتابعة، المكتبة الهاشمية، دمشق، الجزء الأول، الطبعة الثانية (لم تذكر سنة الطبع).

٥٤٩ ـ مراد، حلمي، لكل زعيم قصة، مصطفى كمال أتاتورك، دار المعارف بمصر، القاهرة اقرأ ٤٠٧.

٥٥٠ ـ مركز دراسات الوحدة العربية، الحياة الفكرية في المشرق العربي، ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩ م، إعداد مروان بحيري، ترجمة: عطا عبدالوهاب، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٣ م.

٥٥١ ـ مركز دراسات الوحدة العربية، القومية العربية والإسلام، بحوث

ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٨٢ م.

٥٥٢ ـ معهد البحوث والدراسات العربية، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين (١٩٤٨ - ١٩٧٣ م) جزءان، إشراف الأستاذ السيد ياسين والدكتور علي الدين هلال، دار نافع للطباعة والنشر ١٩٧٥ م.

٥٥٣ ـ مصطفى، أحمد عبدالرحيم (دكتور)، مصر والمسألة المصرية، دار المعارف بمصر، القاهرة.

٥٥٤ ـ مكي، محمد كاظم، الحركة الفكرية والأدبية في جبل عامل، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٥٥٥ ـ مروة، أديب، الصحافة العربية نشأتها وتطورها، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت الطبعة الأولى ١٩٦١ م.

٥٥٦ ـ موسى، عايدة العزب، ٩٠ سنة على الثورة العرابية، الكتاب الذهبي ١٩٧١ م.

٥٥٧ ـ معهد البحوث والدراسات العربية، الأزمة اللبنانية، طبع عام ١٩٧٨ م.

٥٥٨ ـ محمود، علي عبدالحليم (دكتور)، جمال الدين الأفغاني والاتجاهات الإسلامية في أدبه ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م، نحو أدب إسلامي معاصر (٢) دار عكاظ للطباعة والنشر، الرياض.

٥٥٩ ـ منسي، محمود صالح (دكتور)، حركة اليقظة العربية في الشرق الأسيوي، دار الفكر العربي ١٩٧٨ م.

٥٦٠ ـ محمود، حسن سليمان (دكتور)، الكويت ماضيها وحاضرها، من منشورات المكتبة الأهلية، بغداد.

٥٦١ ـ مصطفى، محمد عبدالرحيم (دكتور)، وكامل جرجس، أوربا المعاصرة من سنة ١٨٧٠ م إلى سنة ١٩٣٩ م، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٧ م.

٥٦٢ ـ مصطفى، أحمد عبدالرحيم (دكتور)، مشكلة قناة السويس (١٨٥٤ - ١٩٥٨ م)، محاضرات ألقيت على طلبة قسم الدراسات التاريخية سنة

١٩٦٦ - ١٩٦٧ م معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة الرسالة.

٥٦٣ ـ المغازي، أحمد (دكتور)، الصحافة الفنية في مصر، نشأتها وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد الأول، دراسات في الإعلام الفني والصحافة المتخصصة.

٥٦٤ ـ مرزوق، عبدالصبور، الخطابة السياسية في مصر من الاحتلال البريطاني إلى إعلان الحماية، الناشر دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م.

٥٦٥ ـ المرعشلي، هاني عبدالوهاب، جمال الدين الأفغاني وقضايا المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٥٦٦ ـ مؤنس، حسين (دكتور)، الشرق الإسلامي في العصر الحديث، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، مطبعة حجازي بالقاهرة، لجنة الجامعيين لنشر التعليم، الطبعة الثانية ١٩٣٨ م.

٥٦٧ ـ متولي، محمود (دكتور)، ثورات الشعب المصري في التاريخ الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى ١٩٨١ م، مكتبة المعارف الحديثة، الإسكندرية.

٥٦٨ ـ موسى منير (دكتور)، الفكر العربي في العصر الحديث (سوريا من القرن الثامن عشر حتى العام ١٩١٨) دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٣ م.

٥٦٩ ـ المهتار، طلال (دكتور)، آثار حملة بونابرت على مصر، (رسالة)، الجامعة اللبنانية.

٥٧٠ ـ المحامي، محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

٥٧١ ـ متولي، أحمد فؤاد (دكتور)، الفتح العثماني للشام ومصر، مقدماته من واقع الوثائق والمصادر التركية والعربية المعاصرة له، دار النهضة العربية، القاهرة.

٥٧٢ ـ متولي، أحمد فؤاد (دكتور)، موقف الدولة العثمانية من مشروع قناة السويس من واقع الوثائق التركية، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة ١٩٧٧ م.

٥٧٣ ــ نصر، السيد يوسف (دكتور)، الدور الحضاري للجيش المصري في القرن التاسع عشر في آسيا وأفريقيا، الناشر: مكتبة مدبولي بالقاهرة، المطبعة الفنية.
٥٧٤ ــ النتشة، رفيق شاكر، السلطان عبدالحميد الثاني وفلسطين، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ــ ١٩٨٤ م، شركة مطابع نجد، الرياض.
٥٧٥ ــ النتشة، رفيق شاكر، الإسلام وفلسطين، الطبعة الثالثة، منشورات فلسطين المحتلة.
٥٧٦ ــ نديم، العميد الركن شكري محمود، حرب فلسطين ١٩١٤ ــ ١٩١٨ م، شركة النبراس للنشر والتوزيع، بغداد، الطبعة الرابعة.
٥٧٧ ــ نوار، عبدالعزيز سليمان (دكتور)، تاريخ العراق الحديث، الناشر: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة ١٣٨٨ هـ ــ ١٩٦٨ م، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة المكتبة العربية للتأليف.
٥٧٨ ــ نوار، عبدالعزيز سليمان (دكتور)، الشعوب الإسلامية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٣ م.
٥٧٩ ــ نوار، عبدالعزيز سليمان (دكتور)، مصر والعراق، ملتزم الطبع والنشر مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٨ م.
٥٨٠ ــ نوار، عبدالعزيز سليمان (دكتور)، التاريخ المعاصر، أوربا ١٨٧١ ــ ١٩٤٥ م، ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي.
٥٨١ ــ هلسة، تهاني سلامة، أوراق في القضية الفلسطينية، معهد البحوث والدراسات العربية، رسائل وبحوث، مطبعة الجبلاوي ١٩٦٧ م.
٥٨٢ ــ هيكل، محمد حسين (دكتور)، مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الأول، دار المعارف، القاهرة.
٥٨٣ ــ وزارة العدل التركية، خط همايون وقانون أساسي، (تركي وعربي) و(القانون الأساسي بالتركي والعربي) الطبعة الثالثة، قسطنطينية، طبع في مطبعة الجوائب ١٢٩٧ هـ.
٥٨٤ ــ واتلن، ألما (دكتورة)، عبدالحميد ظل الله على الأرض، ترجمة راسم رشدي، القاهرة ١٩٥٠ م.
٥٨٥ ــ الواعظ، مصطفى، الروض الأزهر، الموصل ١٩٤٨ م.

٥٨٦ ــ الوردي، علي (دكتور)، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ساعدت جامعة بغداد على نشره ١٩٦٥ م، مطبعة العاني، بغداد.
٥٨٧ ــ الوردي، علي (دكتور)، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الأول، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٦٩ م.
٥٨٨ ــ ويليه، فرنان، الأسس التاريخية لمشكلات الشرق الأوسط، ترجمة: نجدة هاجر وطارق شهاب، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٠ م.
٥٨٩ ــ وزارة التربية والتعليم، إدارة الشؤون العامة، هذه هي الصهيونية، مطابع الإرشاد القومي ١٩٥٦ م.
٥٩٠ ــ يحيى، جلال (دكتور)، العالم العربي الحديث، الجزء الأول، دار المعارف بمصر.
٥٩١ ــ يحيى، جلال (دكتور)، ود. محمد نصر مهنا، مشكلة قبرص، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١ م.
٥٩٢ ــ يوسف، يوسف خليل (دكتور)، القومية العربية ودور التربية في تحقيقها، الناشر: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٦ هـ ــ ١٩٦٧ م، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة.
٥٩٣ ــ يوميات لبناني في أيام المتصرفية، نظر فيها وحققها: سليم حسن هشي، الطبعة الثانية، منشورات دار لحد خاطر، بيروت، الخزانة التاريخية (٤).

ب ــ المصادر والمراجع التركية:

٥٩٤ ــ أسعد، محمد، أسّ ظفر، إستانبول ١٢٤٣ هـ.
٥٩٥ ــ حامد، أحمد، ومصطفى محسن، توركية تاريخي، إستانبول ١٩٢٦ م.
٥٩٦ ــ رشاد، علي، عصر حاضر تاريخي، إستانبول ١٩٢٦ م.
٥٩٧ ــ صائب، أحمد، عبدالحميدك أوائل سلطنتي ط ٢، أستانبول ١٣٢٦ هـ.
٥٩٨ ــ مدحت، أحمد، أسّ انقلاب، إستانبول ١٢٩٤ هـ.
٥٩٩ ــ قانون أساسي ومجلس مبعوثان، إستانبول ١٣٣٣ هـ.
٦٠٠ ــ مدحت باشانك سورية لايحه سي، ناشري حسين طوسون، الآستانة ١٣٢٤ هـ.

٦٠١ ـ نوري، عثمان، عبدالحميد الثاني ودور سلطنتي، إستانبول ١٣٢٧ هـ.

٦٠٢ ـ نزهت، سليم، تورك، مطبعة جليغي، إستانبول ١٩٢٨ م.

٦٠٣ ـ Karal, Ord. Prof, Dr, Enver Ziya Osmanli Tarihi Cilt 15 AnKara 1970.

٦٠٤ ـ Kodaman, Doç. Dr. Bayram Abdülhmld Devri Ejitim Sistemi Istanbul 1980.

جـ ـ المصادر والمراجع الأجنبية:

٦٠٥ ـ Amin, Samir, The Arab Nation London 1982.

٦٠٦ ـ Baker, Randall, King Hussain and the Kingdom of Hejaz, Oleander, N.Y.1979.

٦٠٧ ـ Berberoglu, Berch, Turkey in Crisis London 1982.

٦٠٨ ـ Cornwallis, Kinahan (Sir). Asir Before World War I. Cambridge 1976.

٦٠٩ ـ Davison. H, Roderic, Turkey, A Short History, New Jersey 1981.

٦١٠ ـ Eversley, (Lord), The Turkish Empire From 1288 to 1914. London.

٦١١ ـ Engineer, Asghar Ali, The Islamic State New Delhi 1980.

٦١٢ ـ Frangi, Abdeallah, The Plo and Palestine Translated by Paul Knight, London 1983.

٦١٣ ـ Frazee, Charles A. Catholics and Sultans - The Church and the Ottoman Empire 1453 - 1923. London 1983.

٦١٤ ـ Friedlander, Dov. and Goldscheider, Calvin, The Population of Israel, New York 1979.

٦١٥ ـ Franck, Harry A. The Fringe of the Moslem World. U.S.A. 1928.

٦١٦ ـ Gilbert, Martin, The Arab - Israeli Conflict. its History in Maps. London 1984.

٦١٧ ـ Garaudy, R. , The Case of Israel - A Study of Political Zionism. Paris 1983.

٦١٨ ـ Goldhammer, Artheur. The Arabs. Maxime Rodinson. London 1981.

٦١٩ ـ Haslip, Joan, The Sultan The Life of Abdul Hamid. Cassell. London.

٦٢٠ ـ Haywood, John A. Modern Arabic Literature 1800 - 1970 London 1971.

٦٢١ ـ Hourani, Albert, Arabic Thought in the Liberal age 1798 - 1939. London 1983.

٦٢٢ ـ Hodgson, Marshall G.S., The Venture of Islam. London 1984.

٦٢٣ ـ Haim, Sylvia G., Arab Nationalism. London 1976.

٦٢٤ ـ Issawi, Charles, The Economic History of Turkey 1800 - 1914. London 1980.

٦٢٥ ـ Kruger K. (Dr), Kemalist Turkey and the Midlle East. London.

٦٢٦ ـ Kazancigil, Ali and Özbudun, Ergun editors: Ataturk Founder of a Modern State. London 1981.

٦٢٧ ـ Krikorian K.Mesrob, Armenians in the Service of the Ottoman Empire 1860 - 1908. London 1978.

٦٢٨ ـ Kayyali. A.W., Palestine, A Modern History.

٦٢٩ ـ Mccullagh, Francis, The Fall of Abdul Hamid. London.

٦٣٠ ـ Miller, Willam, Coxon. M.A., F.B.A., The Ottoman Empire and its Successors 1801 - 1927, Cambridge.

٦٣١ ـ Owen, Roger, The Middle East in the World Economy 1800 - 1914. London 1981.

٦٣٢ ـ Owen, Roger, Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries Oxford 1982.

٦٣٣ ـ Pears, Edwin (Sir), Life of Abdul Hamid. London 1917.

٦٣٤ ـ Perl, Michal and Pearce, Brian, Israel and the Arabs 1982.

٦٣٥ ـ Richmond, J.C.B., Egypt 1798 - 1952 Methueh. London 1977.

٦٣٦ ـ Sulaiman , Khalid A., Palestine and Modern Arab Poetry. London 1984.

٦٣٧ ـ Smith D. Charles, Islam and the Search For Social Order in Modern Egypt - A Biography of Muhammad Husayn Haykal, Paris 1982.

٦٣٨ ـ Tibawi, A.L., Russian Cultural Penetration of Syria Palestine in the ninteenth Century.

٦٣٩ ـ Vatikiotis, P.J., The History of Egypt from Muhammad Ali to Sadat. London 1979.

د ـ المعاجم ودوائر المعارف العربية والتركية:

٦٤٠ ـ الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، الجزء الثامن، القسم الأول. بيروت ١٩٥٥ م.

٦٤١ ـ دائرة المعارف الإسلامية، تعريب: محمد ثابت الغندي، وأحمد الشنتناوي، وإبراهيم زكي خورشيد، وعبدالحميد يونس، المجلد الثالث: حرف الألف، مادة كليمان هوار CL. Huart.

٦٤٢ ـ الزبيدي، تاج العروس، جـ٨، المطبعة الخيرية مصر ١٣٠٦ هـ.

٦٤٣ ـ القلقشندي، صبح الأعشى، الجزء الأول، القاهرة ١٩١٤ م.

٦٤٤ ـ شمس الدين سامي، قاموس تركي، إستانبول ١٣١٧ هـ.

٦٤٥ ـ دائرة المعارف التركية «ميدان لاروس»، Maydan Larousse.

٦٤٦ ـ Pakalin: Mehmet Zeki: Osmanli Tarihi Deyimeri Ve Terimleri, Cilt 2 Istanbul 1971.

القسم الثالث:

المقالات والبحوث العربية والأجنبية

أ ـ رسائل الماجستير والدكتوراه:

٦٤٧ ـ حسن، جاسم محمد، العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦ - ١٩٠٩ م. رسالة ماجستير من كلية الآداب بغداد (غير منشورة) (وغير مذكور التاريخ).

٦٤٨ ـ شلبي، حلمي أحمد عبدالعال، انتهاء الخلافة العثمانية ١٩٢٤ م، إشراف د. أحمد عزت عبدالكريم، رسالة مقدمة لقسم التاريخ بكلية الآداب، جامعة عين شمس لنيل درجة الماجستير في الآداب ١٩٧٧ م.

٦٤٩ ـ الشرع، علي أحمد حسين، فرنسيس فتح الله مراش ودوره في النهضة العربية، إشراف د. عبدالرحمن ياغي سنة ١٩٧٦ م.

٦٥٠ ـ شموط، قتيبة أمين، اليقظة الفكرية والسياسية في بلاد الشام (١٨٧٦ - ١٩١٦) مقدمة للحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف الدكتور السيد رجب حراز، كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٩٧٤ م.

٦٥١ ـ القوزي، محمد علي محمد، الثورات في جبل لبنان ١٨٤٠ - ١٨٦١ م، رسالة جامعية مقدمة لكلية الآداب بجامعة القاهرة لنيل شهادة الماجستير، إشراف د. محمد أنيس ١٩٧٧ م.

٦٥٢ ـ قرقوط، ذوقان محمد، تطور الفكرة العربية في مصر من ١٨٠٥ - ١٨٣٦ م للحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف د. محمد أنيس.

٦٥٣ ـ مصطفى، أحمد عبدالرحيم، الخديوي إسماعيل وعلاقته بالباب

العالي، رسالة ماجستير، مكتبة الرسائل الجامعية، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم التاريخ.

٦٥٤ ـ جاد الله، يوسف خليل، تطور الحركة القومية في مصر ١٨٨٢ - ١٩١٩ م، إشراف د. محمد فؤاد شكري، رسالة دكتوراه ١٩٥٧ م.

٦٥٥ ـ عبدالخالق، مكرم عبدالفتاح، العلاقات المصرية ـ العثمانية منذ مؤتمر برلين ١٨٧٨ م حتى الوفاق الودي ١٩٠٤ م، بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه إشراف د. فايزة فؤاد الشافعي، د. عبدالعزيز سليمان نوار، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٨٢ م.

٦٥٦ ـ عوض، عبدالعزيز محمد، متصرفية القدس في العهد العثماني ١٨٧٤ - ١٩١٤ م رسالة مقدمة لقسم التاريخ بكلية الآداب، جامعة عين شمس للحصول على درجة الدكتوراه في الآداب، إشراف الدكتور أحمد عزت عبدالكريم.

٦٥٧ ـ الغامدي، سعيد سعد، نظام الحكم العثماني للعراق في ولاية مدحت باشا (١٢٨٦ - ١٢٨٩ هـ - ١٨٦٩ - ١٨٧٢ م)، رسالة ماجستير مقدمة لقسم التاريخ بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، إشراف د. محمد محمود السروجي، والأستاذ يوسف وليشاه أورالكيراي لعام ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

ب ـ الأبحاث العلمية والمجلات:

٦٥٨ ـ مختارات سياسية من مجلة «المنار» رشيد رضا، تقديم ودراسة: وجيه كوثراني، دار الطليعة، بيروت.

٦٥٩ ـ عبدالكريم، أحمد عزت (دكتور)، التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني، حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس، مجلد ١ مايو سنة ١٩٥١ م.

٦٦٠ ـ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مصطفى كامل، بحوث ألقيت في الندوة التي عقدتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بمناسبة مرور مائة عام على مولده ١٨٧٤ - ١٩٧٤ م.

٦٦١ ـ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، الموسم الثقافي ١٩٧٢ - ١٩٧٣ م، القاهرة ١٩٧٣ م.

٦٦٢ ـ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلة التاريخية المصرية، المجلد السادس، القاهرة ١٩٥٧ م، المجلد الثامن، القاهرة ١٩٥٩ م، المجلد التاسع والعاشر، القاهرة ١٩٦٢ - ١٩٦٠ م، المجلد الثالث عشر، القاهرة ١٩٦٧ م، المجلد الحادي والعشرون، القاهرة ١٩٧٤ م، المجلد الثاني والعشرون، القاهرة ١٩٧٥ م، المجلد الثالث والعشرون، القاهرة ١٩٧٦ م، المجلد الرابع والعشرون، القاهرة ١٩٧٧ م، المجلد الخامس والعشرون، القاهرة ١٩٧٨ م، المجلد السادس والعشرون، القاهرة ١٩٧٩ م، المجلد السابع والعشرون، القاهرة ١٩٨١ م.

٦٦٣ ـ ياغي، إسماعيل أحمد (دكتور)، موقف عرب فلسطين من الهجرة اليهودية (١٨٨٢ - ١٩١٤ م)، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام (فلسطين) إبريل ١٩٨٠ م.

٦٦٤ ـ العروة الوثقى، لمدير سياستها، السيد جمال الدين الأفغاني، ومحررها الأول، الشيخ محمد عبده، باريس ١٣ مارس ١٨٨٤ م - ١٦ أكتوبر ١٨٨٤ م، جزءان في مجلد، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨٤ م.

٦٦٥ ـ International Journal of Middle East Studies 9 August 1978, Great Britain, The Achievements of Midhat Pasha As governor of the Province of Syria 1887 - 1880.

جـ ـ الجرائد:

١ ـ جريدة الزوراء:

٦٦٦ ـ العدد ١٥٠٣، السنة الثالثة والعشرون، ٥ رمضان سنة ١٣٠٩ هـ.

٦٦٧ ـ العدد ١٠١٩، السنة الثالثة عشرة، جمادى الآخرة سنة ١٢٩٩ هـ.

٦٦٨ ـ العدد ٨٣١، السنة الحادية والثلاثون، جمادى الأولى سنة ١٣١٧ هـ.

٦٦٩ ـ العدد ١٥٤٣، السنة الرابعة والعشرون، ٢ شعبان سنة ١٣١٠ هـ.
٦٧٠ ـ العدد ١٨٢٤، السنة الحادية والثلاثون، ١٨ ربيع الأول ١٣١٧ هـ.

٢ ـ جريدة اللواء:

٦٧١ ـ عدد ٢ يناير سنة ١٩٠٠ م.
٦٧٢ ـ عدد يناير سنة ١٩٠٠ م.
٦٨٣ ـ عدد ٤ يناير سنة ١٩٠٠ م.
٦٧٤ ـ عدد ٨ يناير سنة ١٩٠٠ م.
٦٧٥ ـ عدد ١٦ يناير سنة ١٩٠٠ م.
٦٧٦ ـ عدد ١٢ فبراير سنة ١٩٠٠ م.
٦٧٧ ـ عدد ٩ مارس سنة ١٩٠٠ م.
٦٧٨ ـ عدد ٢٢ يولية سنة ١٩٠٠ م.
٦٧٩ ـ عدد ١٩ سنة ١٩٠٠ م.
٦٨٠ ـ عدد ٤٥٨ إبريل سنة ١٩٠١ م.
٦٨١ ـ عدد ٤٦٥ إبريل سنة ١٩٠١ م.
٦٨٢ ـ عدد ٥٠٠ يونية سنة ١٩٠١ م.
٦٨٣ ـ عدد ٨٣٤ يولية سنة ١٩٠٢ م.
٦٨٤ ـ عدد ٨٣٨ يولية سنة ١٩٠٢ م.
٦٨٥ ـ عدد ٨٤٢ يولية سنة ١٩٠٢ م.
٦٨٦ ـ عدد ٦٤٦ يولية سنة ١٩٠٢ م.
٦٨٧ ـ عدد ١٩ يناير سنة ١٩٠٠ م.

٣ ـ جريدة الأخبار:

٦٨٨ ـ العدد ٧٧ السنة الأولى، ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٦ م.
٦٨٩ ـ العدد ٨٢ السنة الأولى، ١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٦ م.
٦٩٠ ـ العدد ٩١ السنة الأولى، ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٦ م.
٦٩١ ـ العدد ٩٢ السنة الأولى، ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٩٦ م.

٦٩٢ ـ العدد ٩٦ السنة الأولى، ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٦ م.
٦٩٣ ـ العدد ٩٩ السنة الأولى، ٣ ديسمبر سنة ١٨٩٦ م.
٦٩٤ ـ العدد ١٠٢ السنة الأولى، ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٦ م.
٦٩٥ ـ العدد ١٢٥ السنة الأولى، ٥ يناير سنة ١٨٩٧ م.
٦٩٦ ـ العدد ١٣١ السنة الأولى، ١٤ يناير سنة ١٨٩٧ م.
٦٩٧ ـ العدد ١٤٣ السنة الأولى، ٢٨ يناير سنة ١٨٩٧ م.
٦٩٨ ـ العدد ١٦٣ السنة الأولى، ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٧ م.

٤ ـ جريدة المقطم:

٦٩٩ ـ العدد ٥٩٣، ١٢ فبراير سنة ١٨٩١ م.
٧٠٠ ـ العدد ٦١١، ٥ مارس سنة ١٨٩١ م.
٧٠١ ـ العدد ٦٧٢، ٢٢ مايو سنة ١٨٩١ م.
٧٠٢ ـ العدد ٦٨٤، ٥ يونيو سنة ١٨٩١ م.
٧٠٣ ـ العدد ٧٠٠، ٢٤ يونيو سنة ١٨٩١ م.
٧٠٤ ـ العدد ٩٩٢، ١٣ يونيو سنة ١٨٩٢ م.
٧٠٥ ـ العدد ٩٩٤، ١٥ يونيو سنة ١٨٩٢ م.
٧٠٦ ـ العدد ١٠٠٦، ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٢ م.

٥ ـ جريدة الأهرام:

٧٠٧ ـ العدد ٣٠٢٤، ٢١ كانون الثاني سنة ١٨٨٨ م.
٧٠٨ ـ العدد ٣٠٣٢، ٢١ كانون الثاني سنة ١٨٨٨ م.
٧٠٩ ـ العدد ٣٠٥٨، ٥ مارس سنة ١٨٨٨ م.

٦ ـ جريدة الدستور:

٧١٠ ـ العدد ٥٤، ٢٠ يناير سنة ١٩٠٨ م.
٧١١ ـ العدد ٦٠، ٢٨ يناير سنة ١٩٠٨ م.

٧١٢ ــ العدد ٦٨، ٥ فبراير سنة ١٩٠٨ م.

٧١٣ ــ العدد ٩٠، ٢ مارس سنة ١٩٠٨ م.

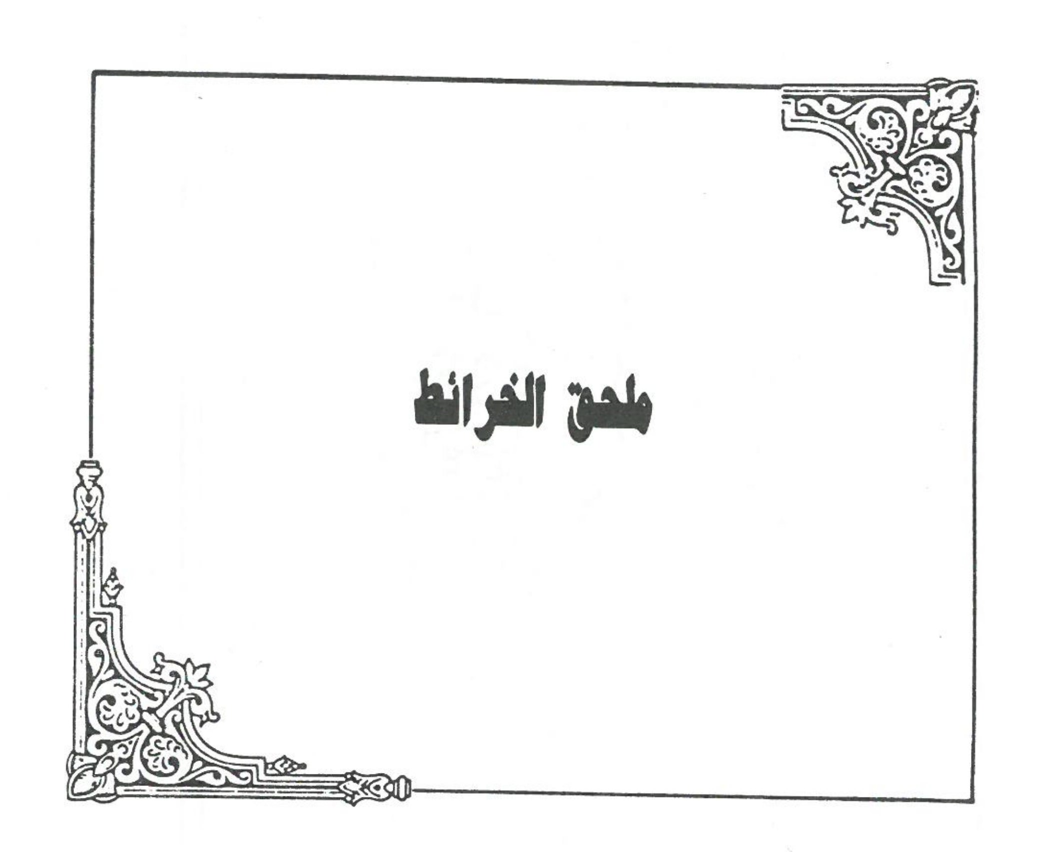
٧ ــ جريدة المؤيد:

٧١٤ ــ العدد ١٠٣ السنة الأولى، ٣ إبريل سنة ١٨٩٠ م.

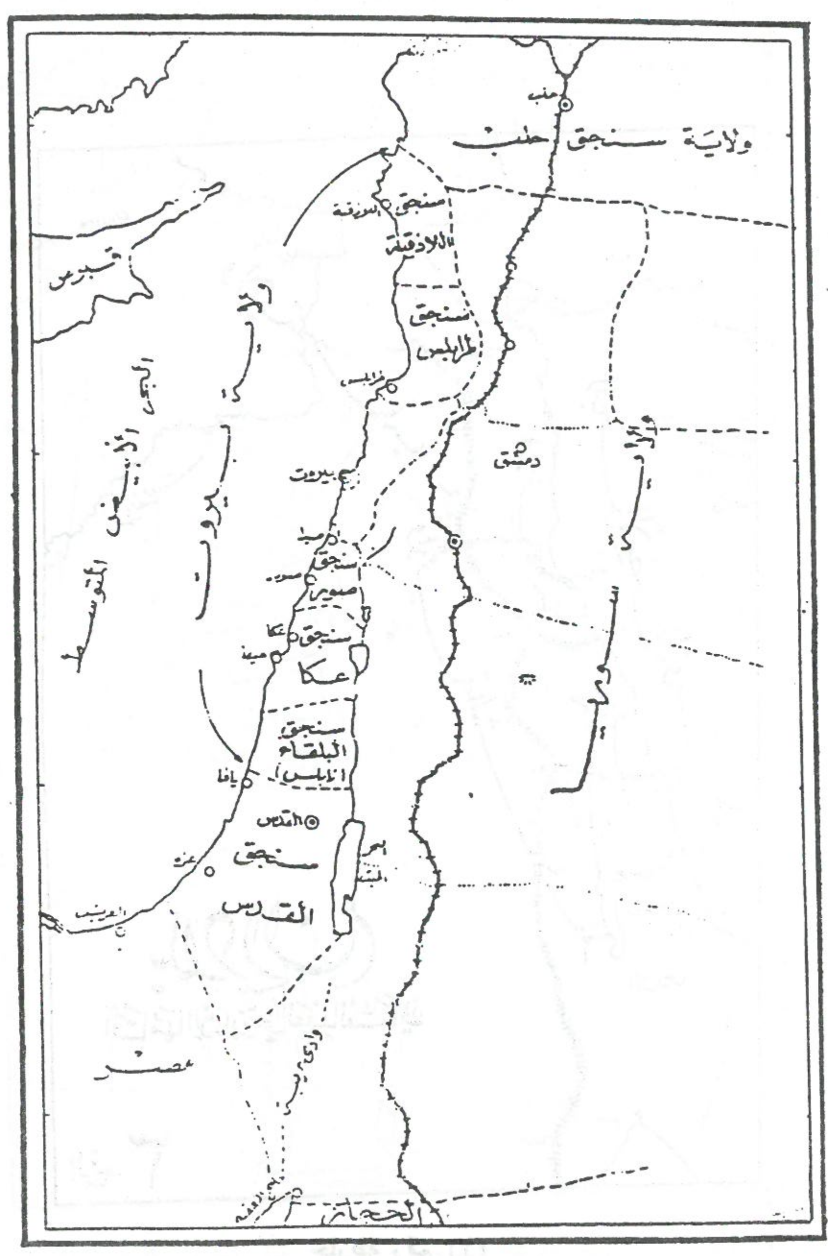
٧١٥ ــ العدد ١٢٣ السنة الأولى، ٢٨ إبريل سنة ١٨٩٠ م.

٧١٦ ــ العدد ١٢٩ السنة الأولى، مايو سنة ١٨٩٠ م.

٧١٧ ــ العدد ١٣٣ السنة الأولى، ١٠ مايو سنة ١٨٩٠ م.



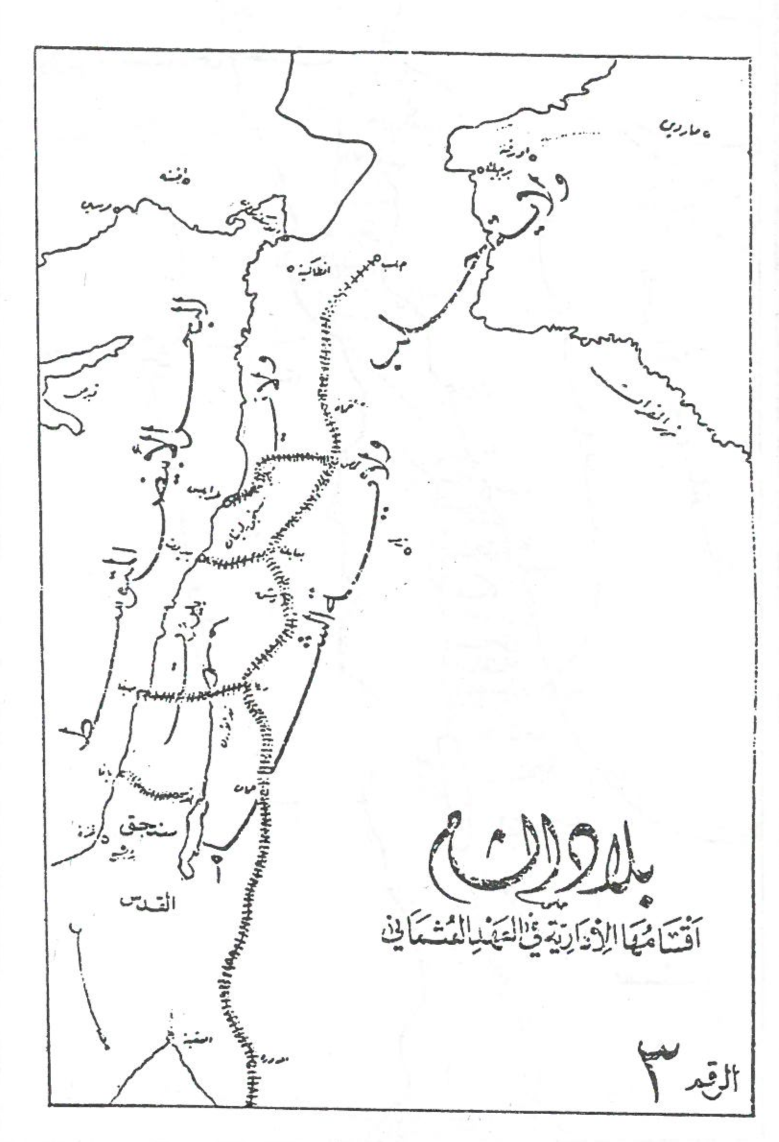
ملحق الخرائط



شكل (١) ولايات وسناجق بلاد الشام إبان الحكم العثماني

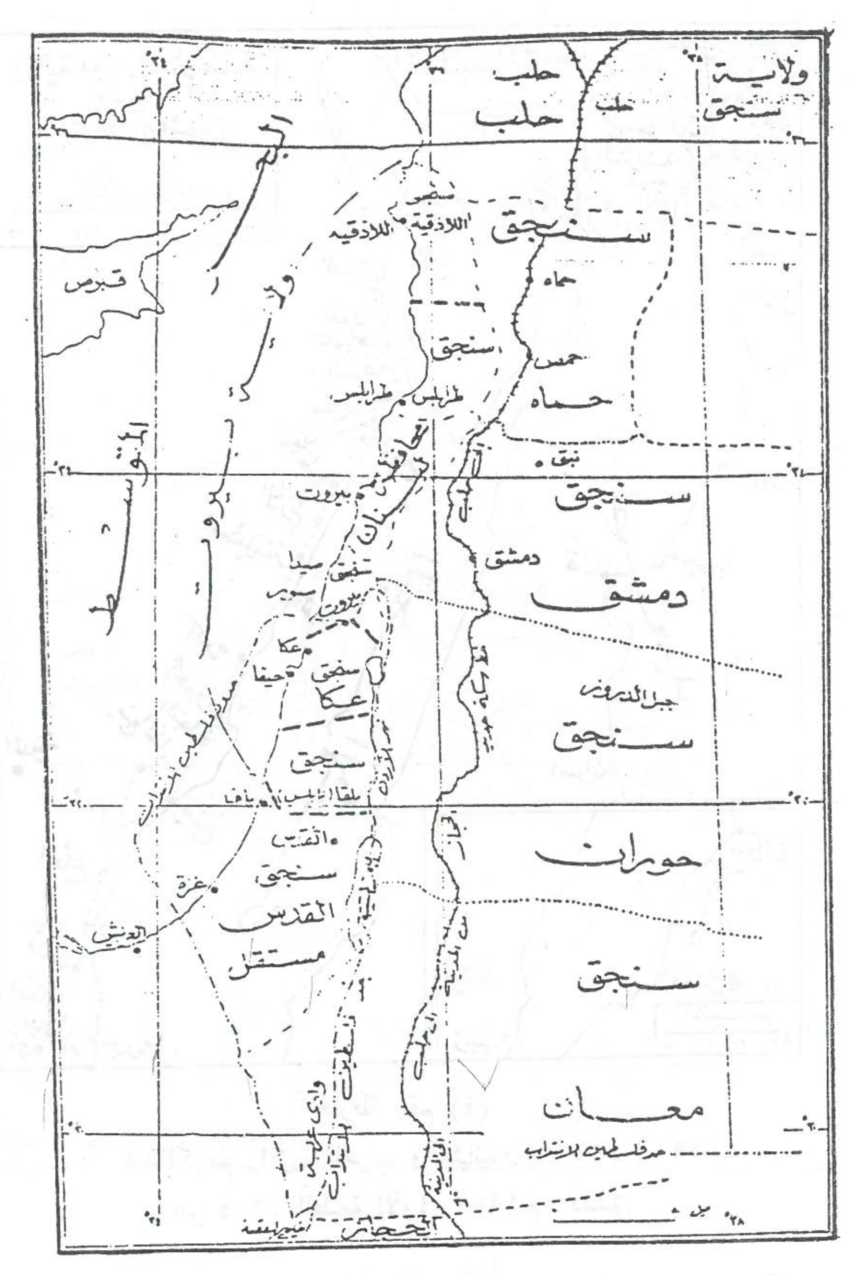
خارطة رقم (١)

معهد البحوث والدراسات العربية، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، الجزء الأول سنة ١٩٧٥ م. ص٧٧



خارطة رقم (٢)

جورج أنطونيوس، يقظة العرب تعريب علي حيدر الركابي، خارطة رقم (٣)
دمشق - مطبعة الترقي ١٣٦٥ - ١٩٤٦ م

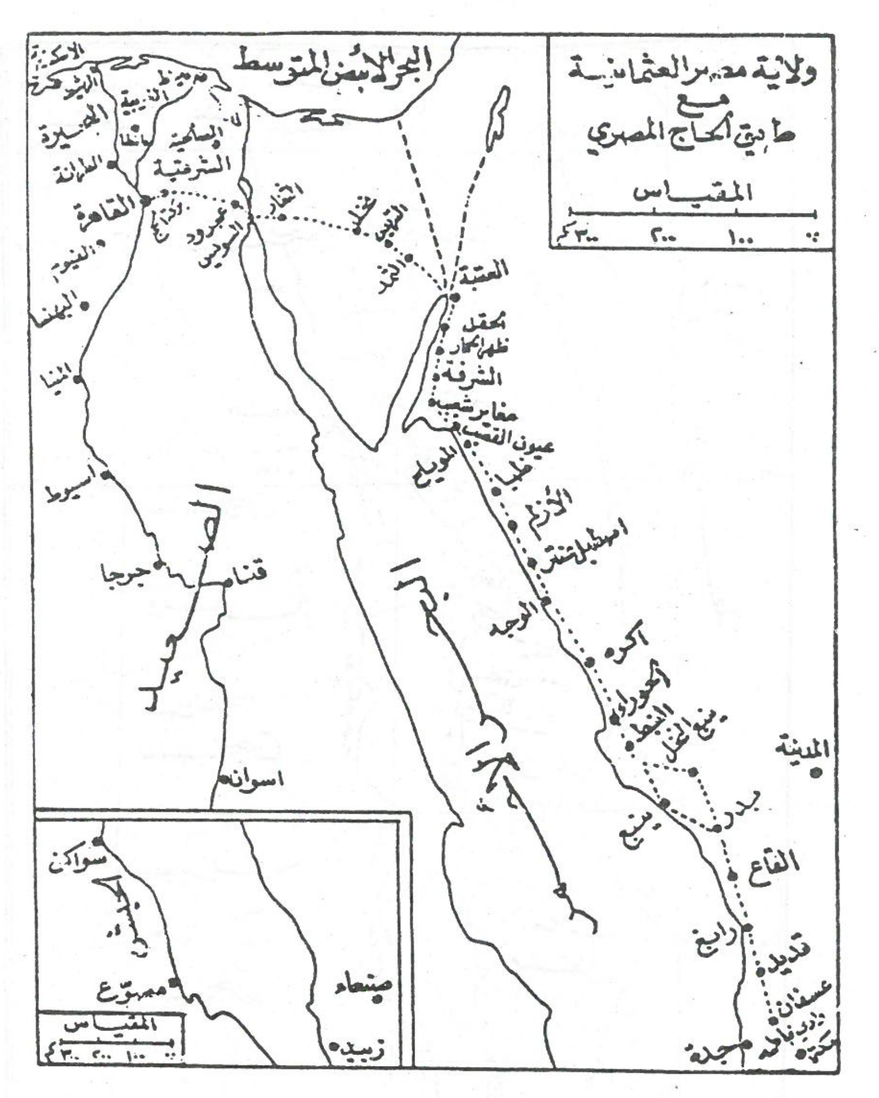


الأقسام الإدارية التركية لسوريا وفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى

خارطة رقم (٣)

محمد محمود إبراهيم الديب، حدود فلسطين.

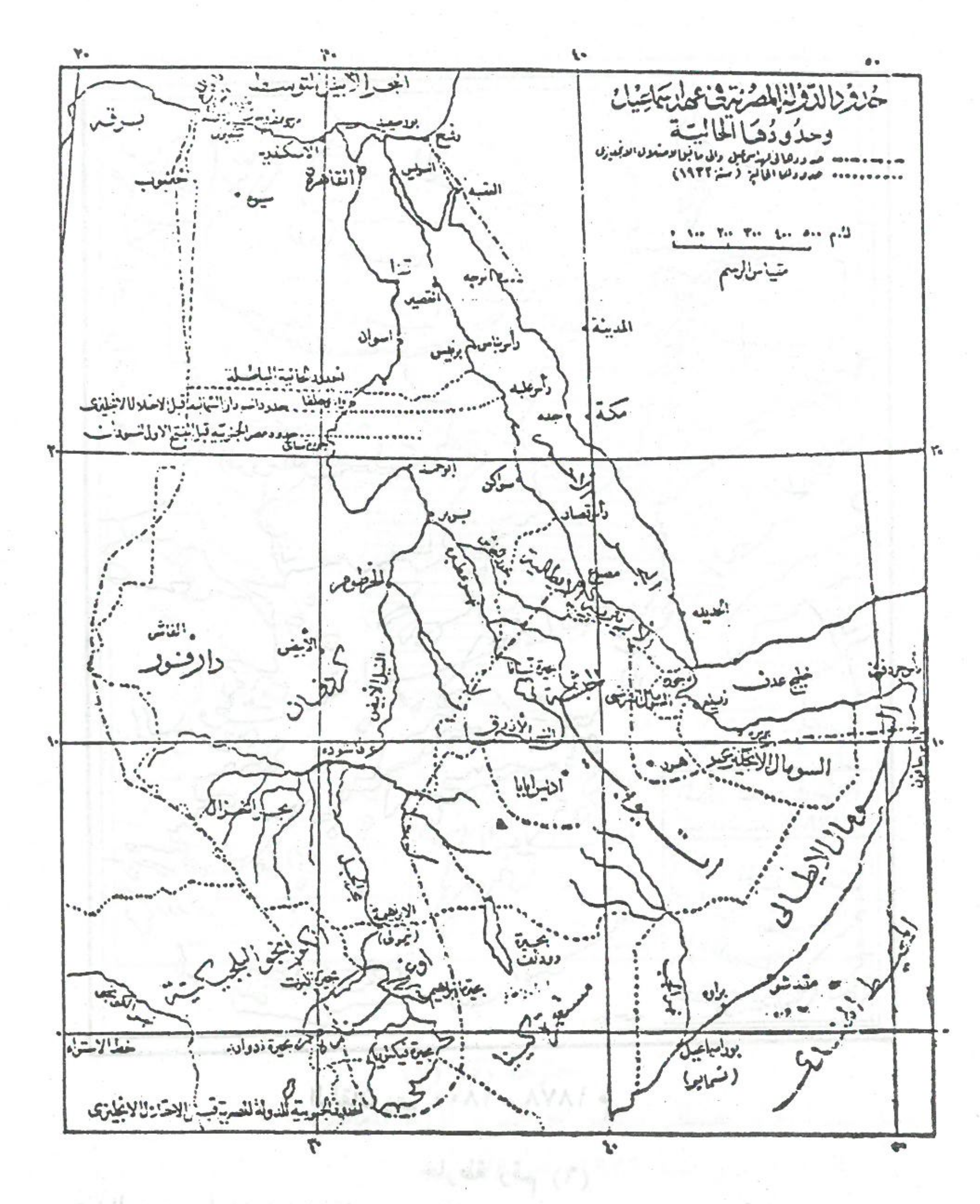
دراسة تحليلية لوثائق الانتداب ص٨، طبع سنة ١٩٨٠ م



خارطة رقم (٤)

د. عبدالكريم رافق، العرب والعثمانيون ١٥١٦ ـ ١٩١٦ م

ص ٦٠٤، الطبعة الأولى ١٩٧٤ م ـ دمشق



خارطة رقم (٥)

عبدالرحمن الرافعي، عصر إسماعيل الجزء الأول، مقابل ص ١٧٤

الطبعة الثانية ١٣٦٧ هـ ـ ١٩٤٨ م

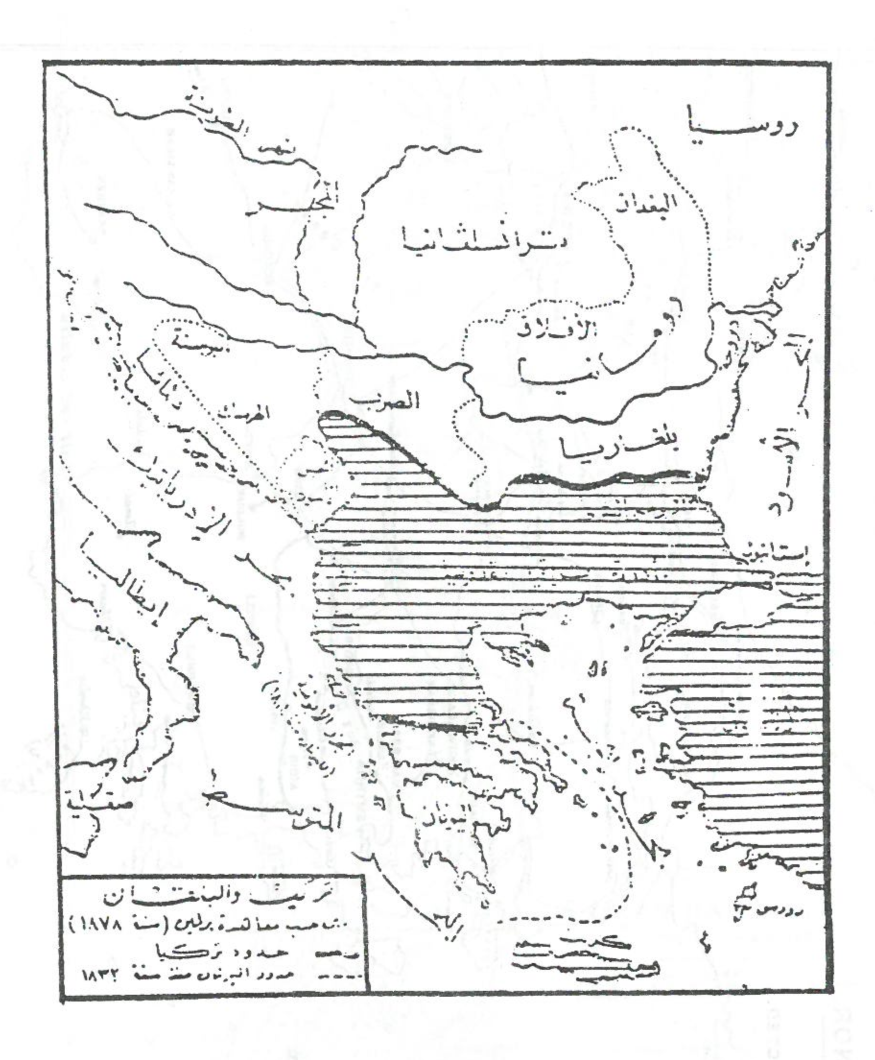
مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة



البلقان بين ١٨٠٠ ـ ١٨٧٨ م

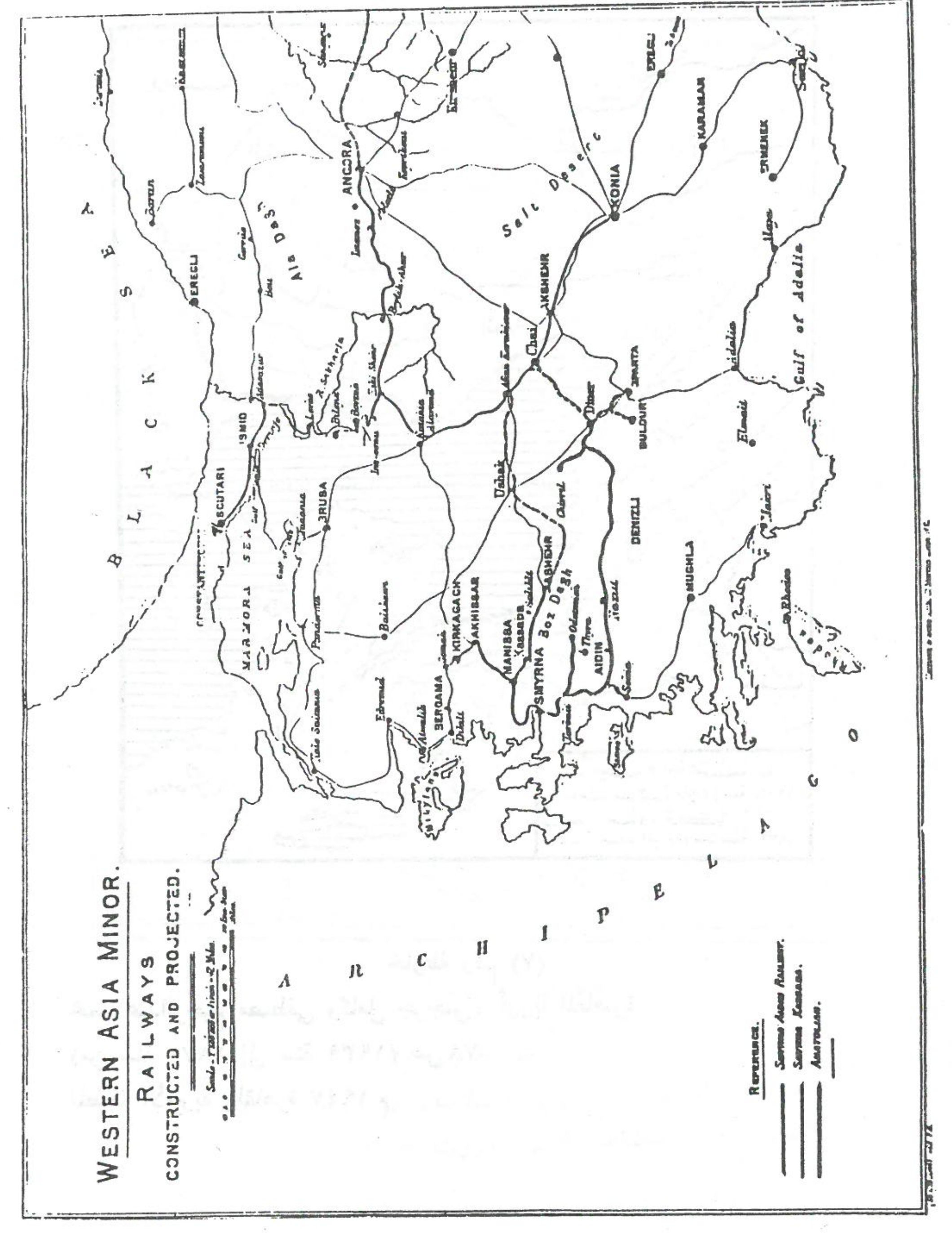
خارطة رقم (٦)

عبدالعزيز سليمان نوار، الشعوب الإسلامية، ص ٥٩٣
دار النهضة العربية للطباعة والنشر ـ بيروت ١٩٧٣ م



خارطة رقم (٧)

محمد عبدالرحيم مصطفى وكامل جرجس، أوربا المعاصرة
(من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٩٣٩) ص ٧٨
المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٧ م



F.O. 881/6698. Rc/2874.

خارطة رقم (٨)

F.O. 881/6698. Rc/2874.

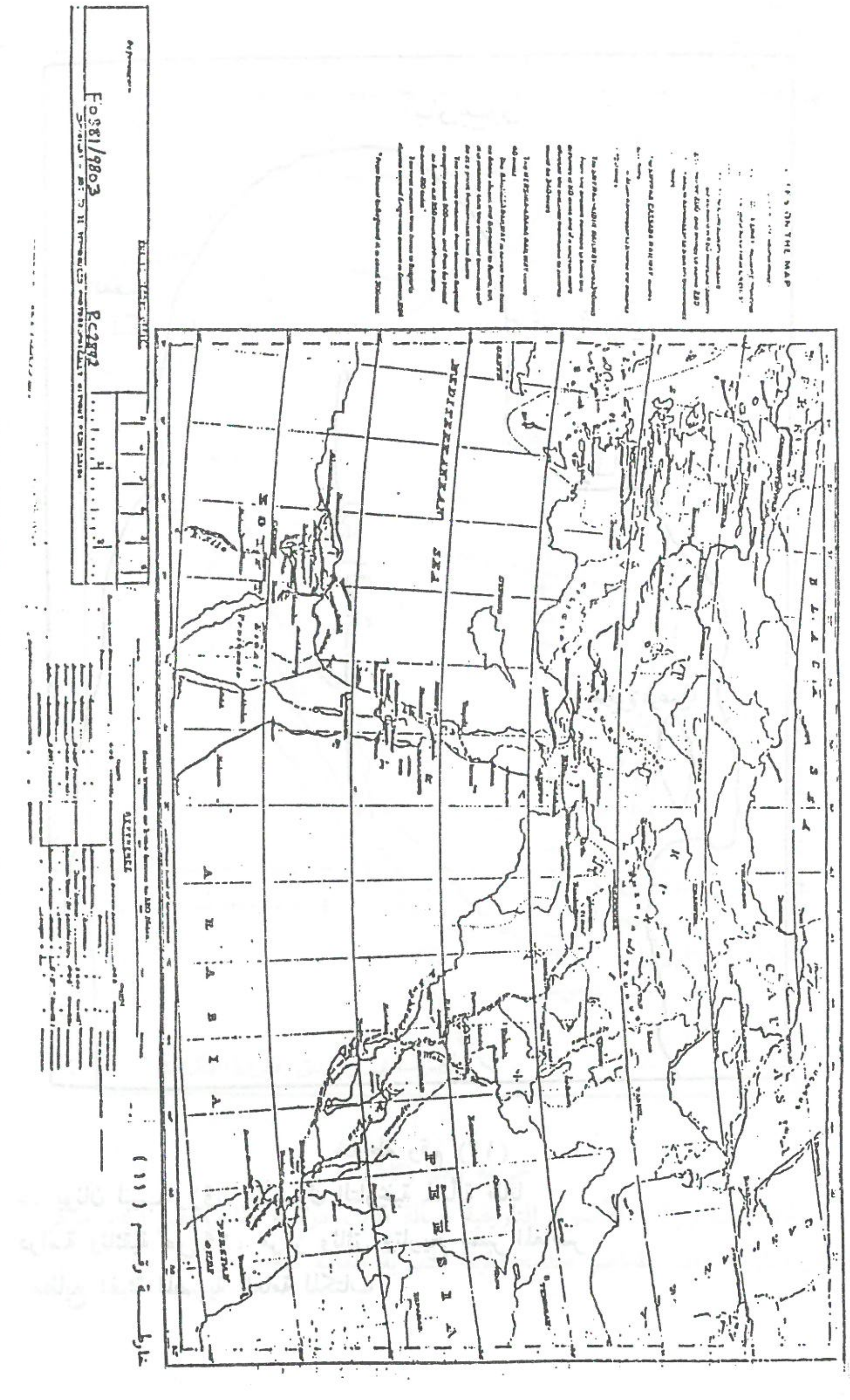
خارطة رقم (٩)

PART OF S.W. ASIA MINOR
SHOWING
Railways constructed & in course of construction
SEPTEMBER 1895.

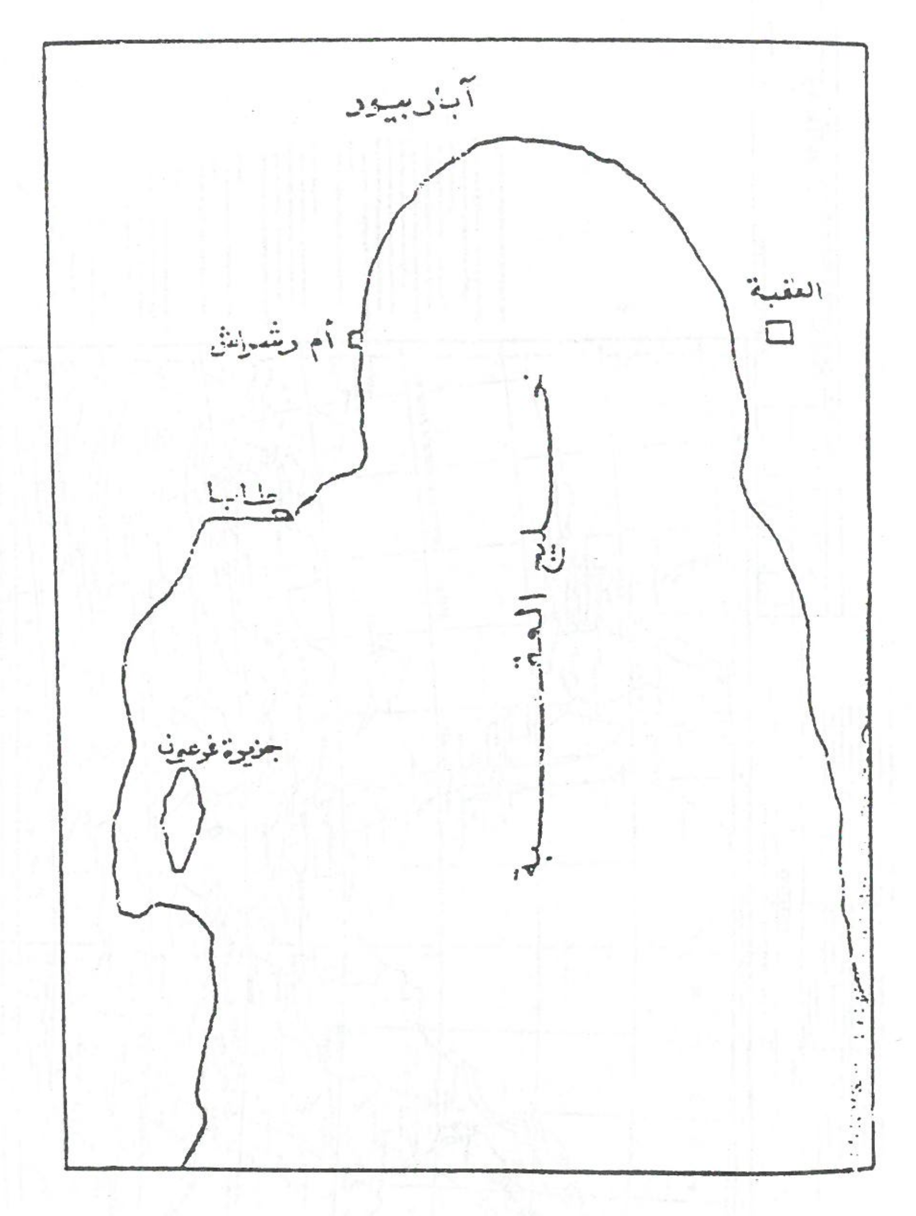
Reference.
Smyrna Aidin Railway
Smyrna Kassaba
Anatolian

F.O. 88/6698. Rc/2874.

خارطة رقم (١٠)

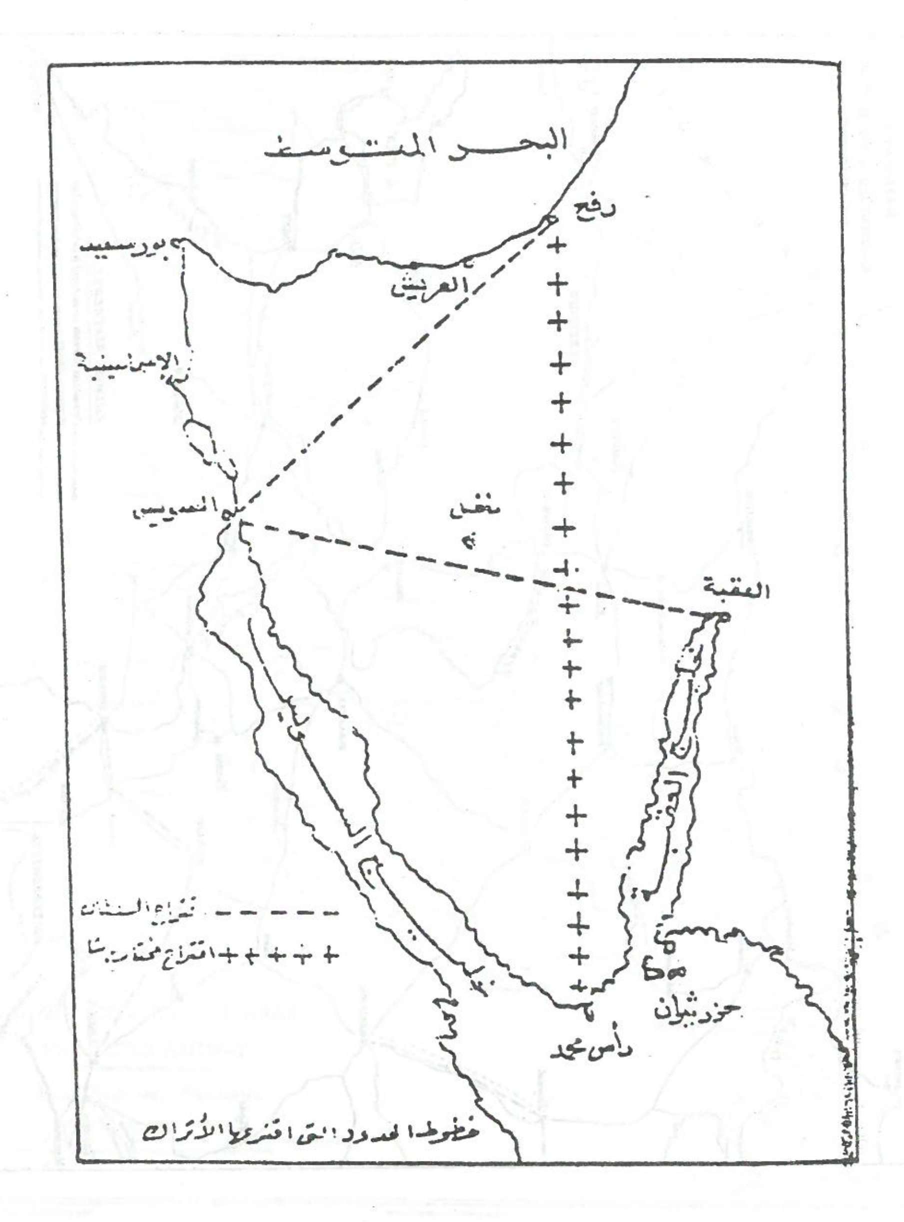


F.O. 881/9803. RC/2892. خارطة رقم (١١)



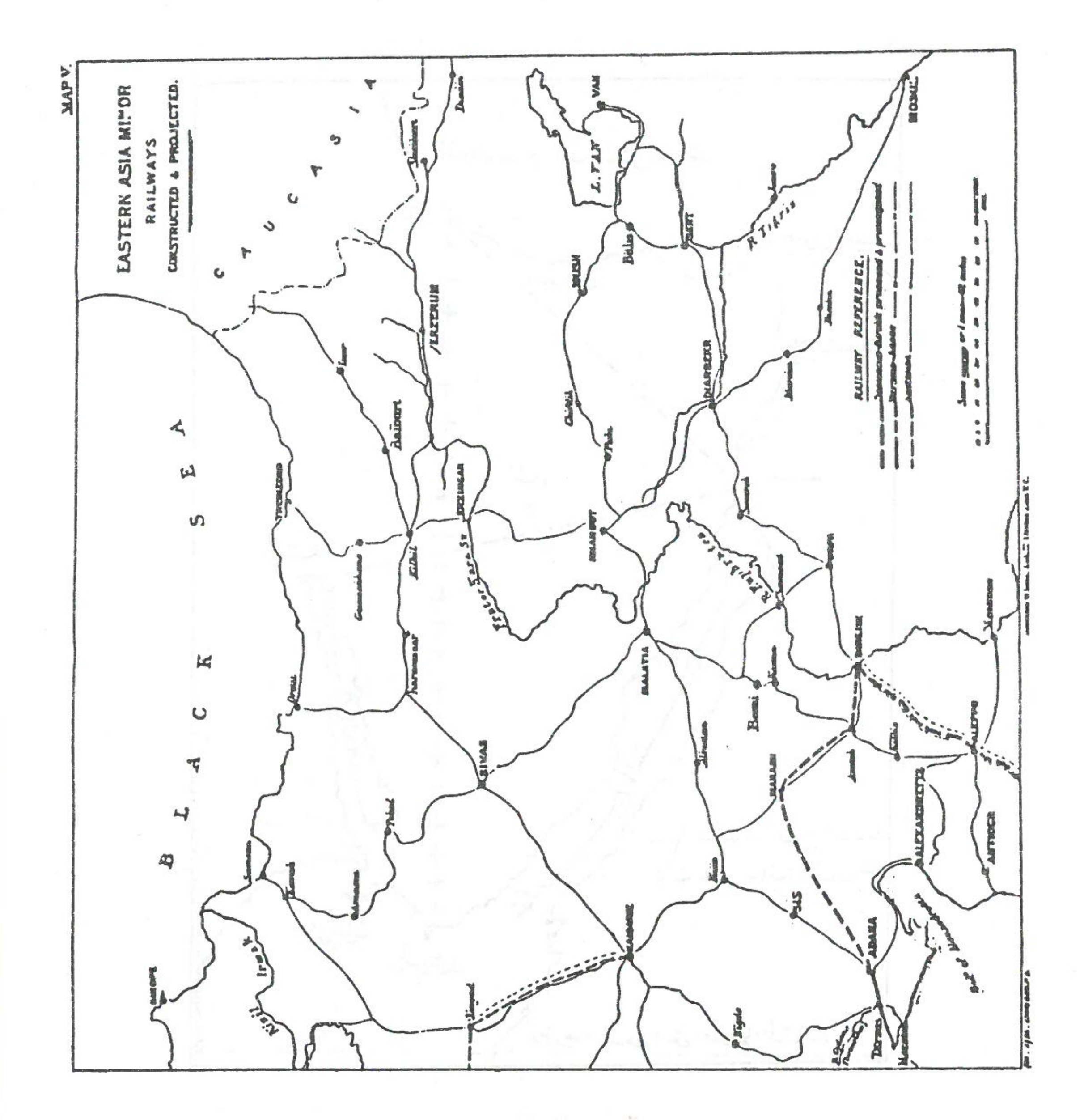
خارطة رقم (١٢)

د. يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية لمسألة طابا دراسة وثائقية ص ٢٩، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب



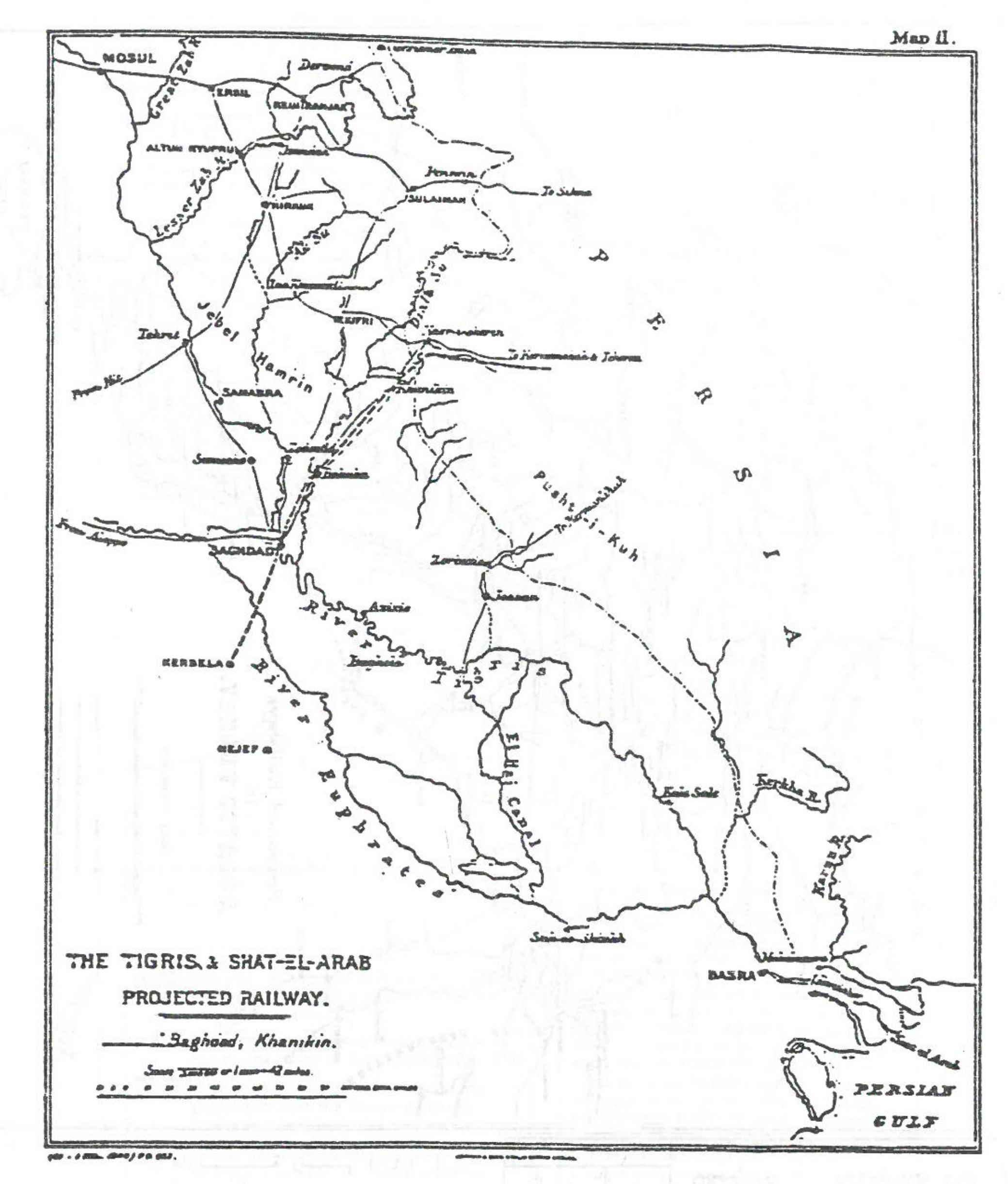
خرطة رقم (١٣)

د. يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية لمسألة طابا، دراسة وثائقية ص ٥١، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب



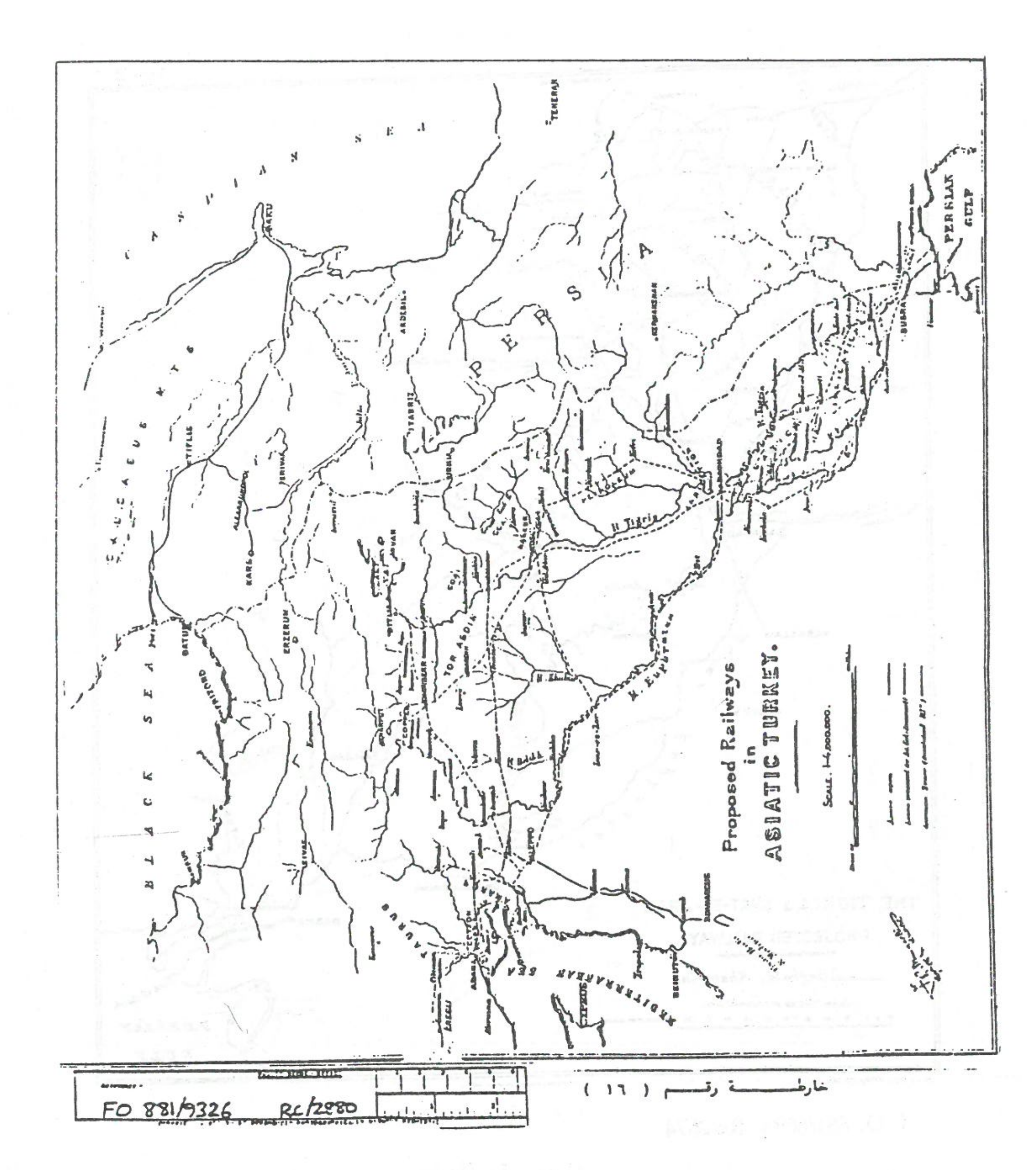
خارطة رقم (١٤)

F. O. 881/6698. RC/2874.



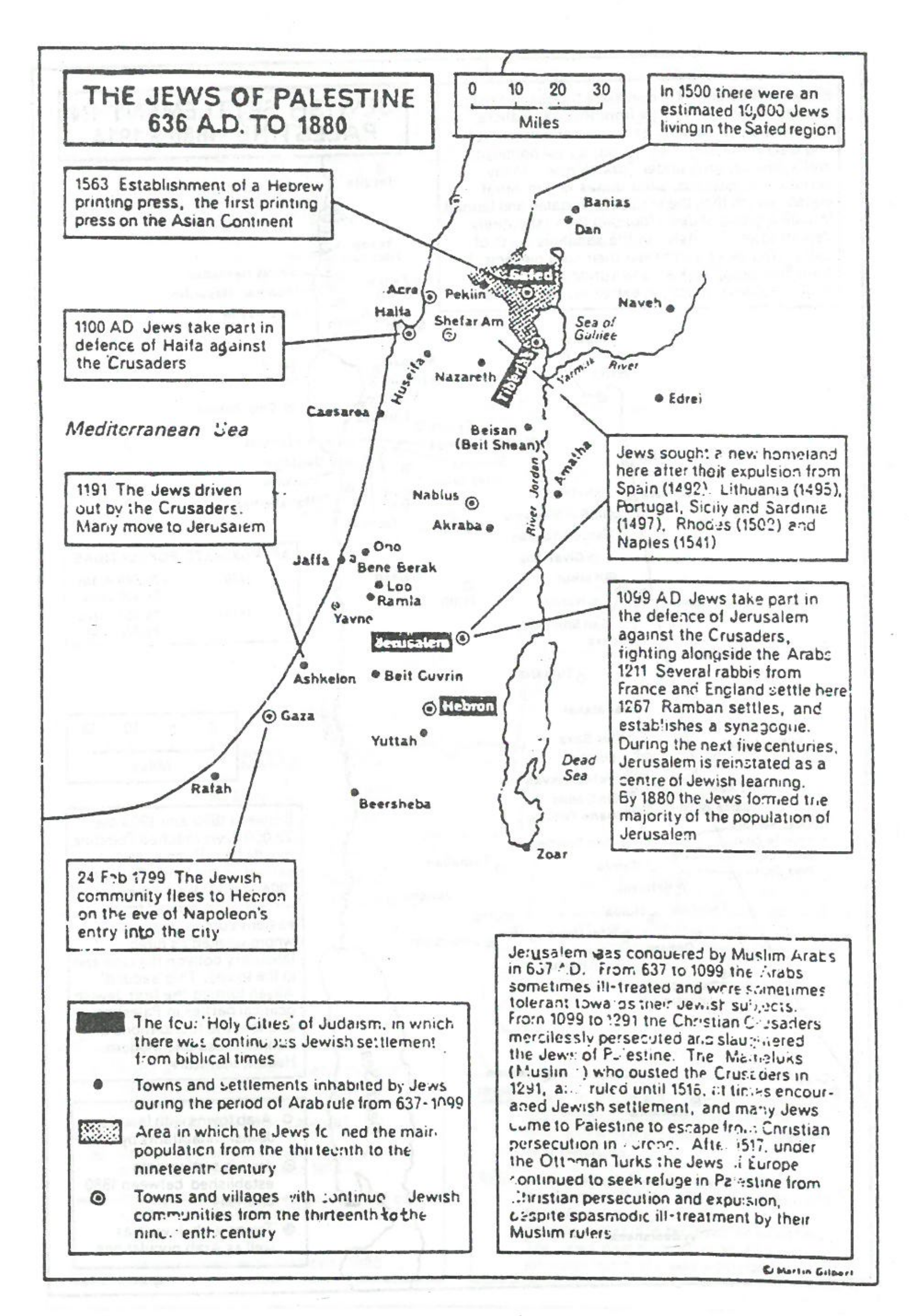
F.O. 881/6698. Rc/2874.

خارطة رقم (١٥)



خارطة رقم (١٦)

F.O. 881/9326. Rc/2880.

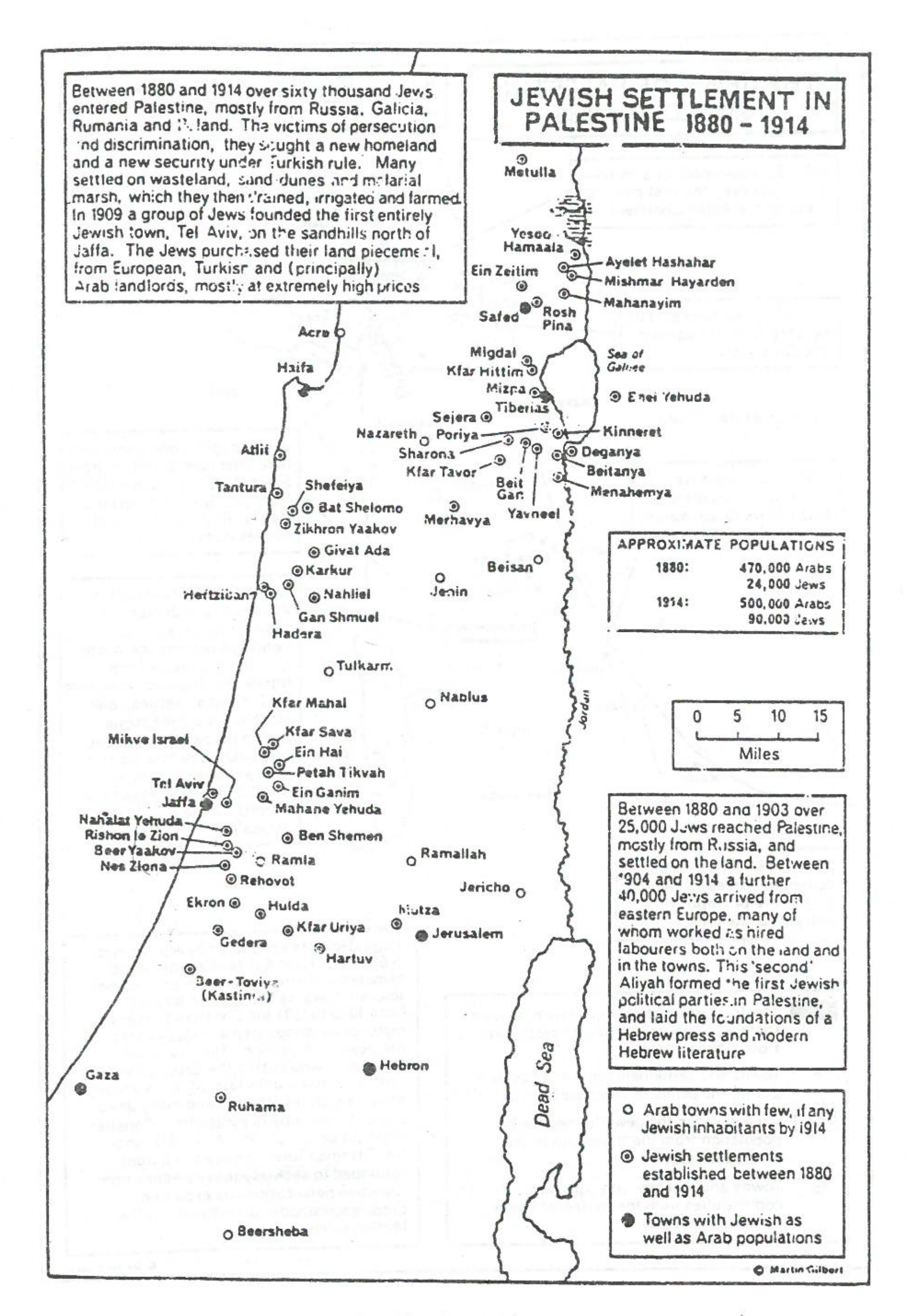


خارطة رقم (١٧)

Martin Gilbertm, The Arab - Israeli Conflict.

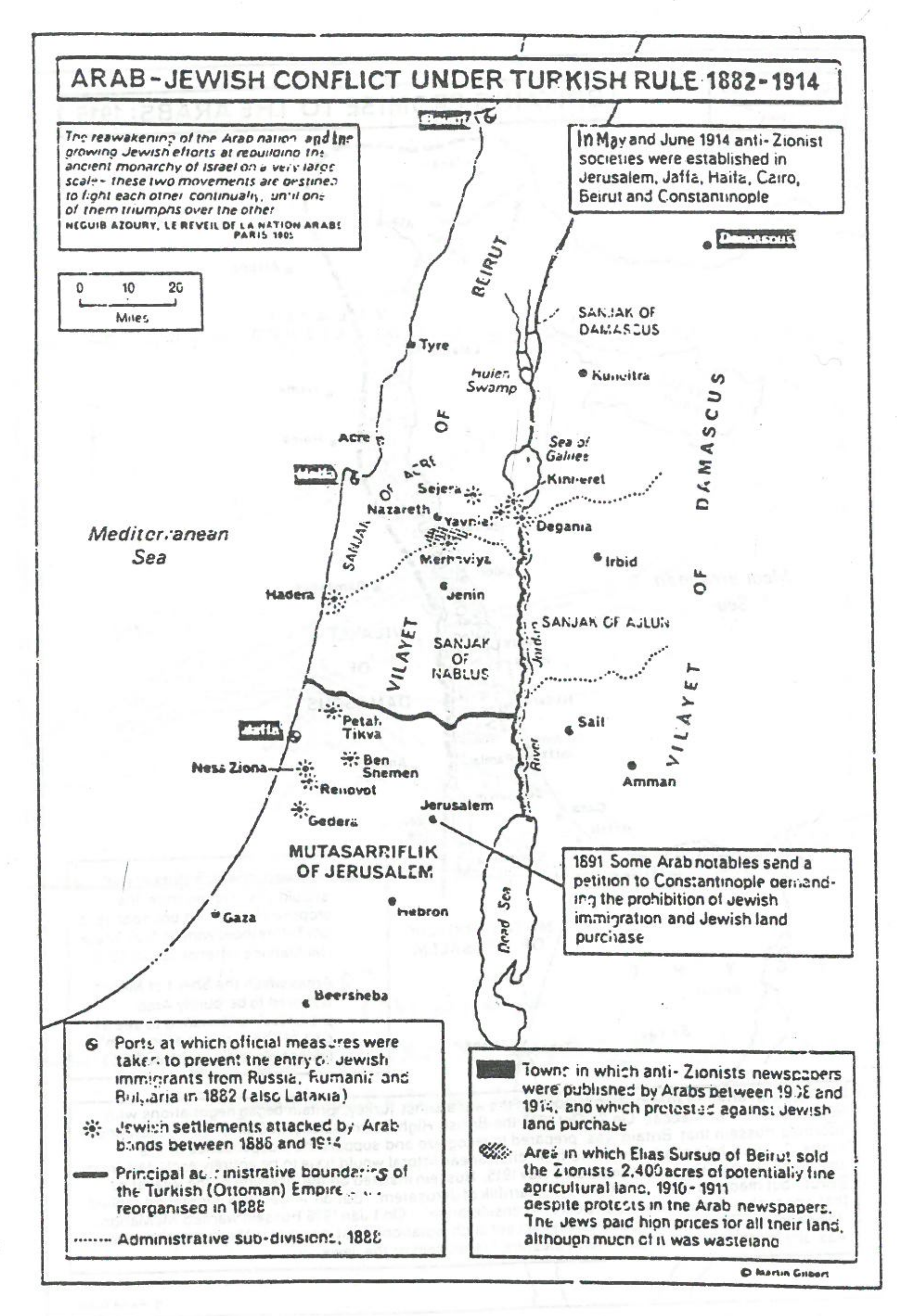
its History in Maps. London 1984.

Map No. 2



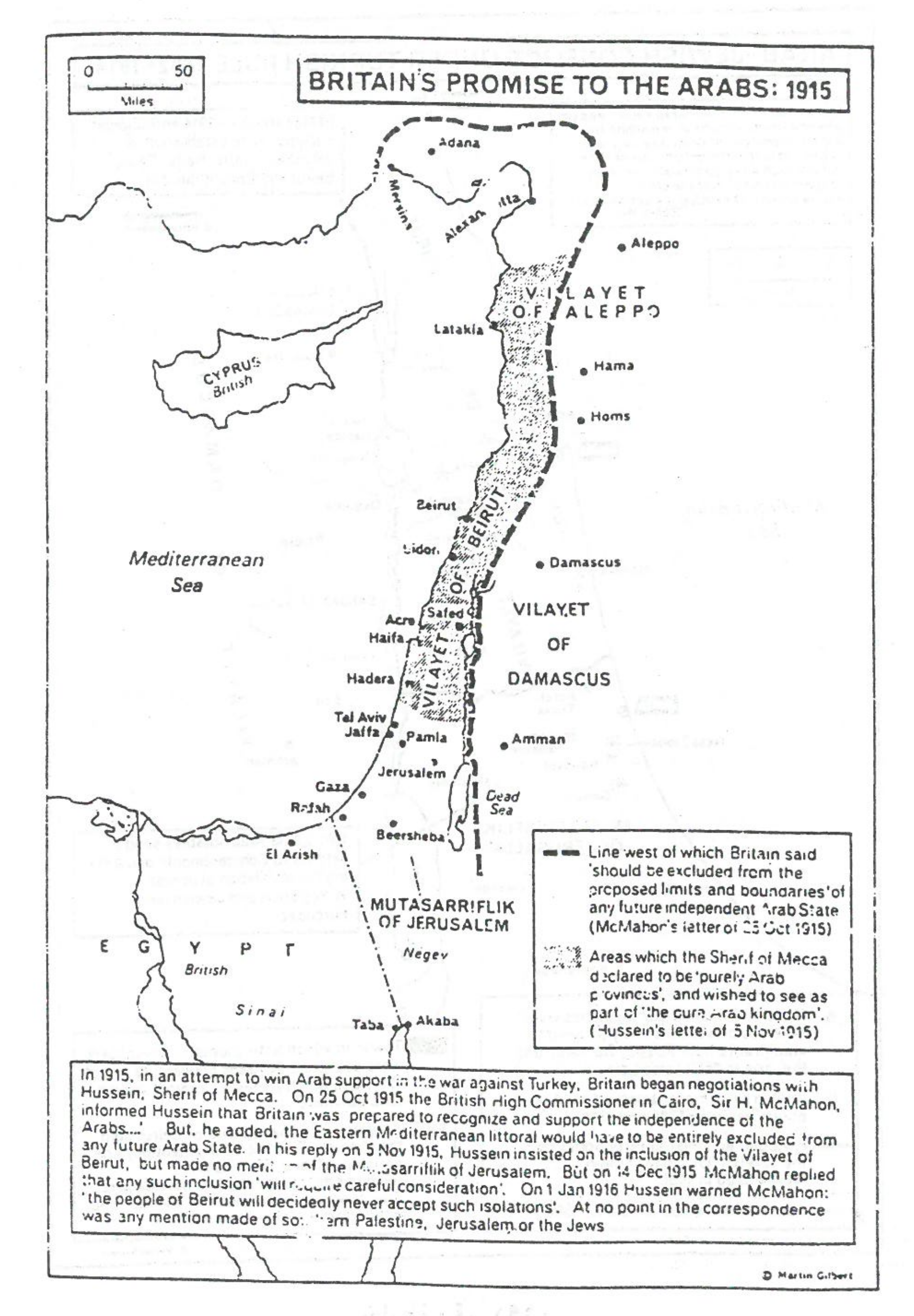
خارطة رقم (١٨)

Martin Gilbert, Op Cit Map. No. 5



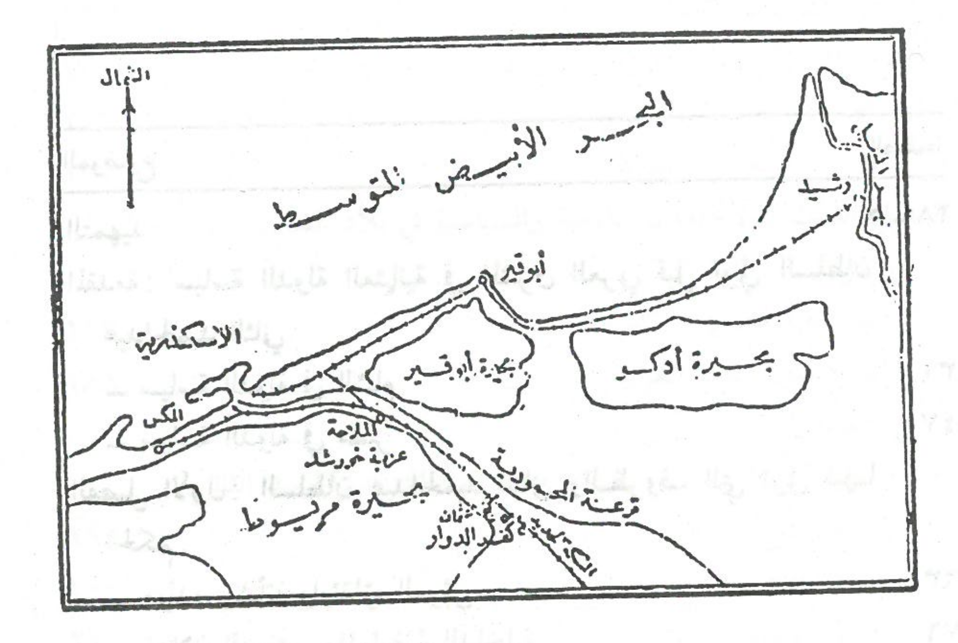
خارطة رقم (١٩)

Martin Gilbert, op Cit Map. No. 4



خارطة رقم (٢٠)

Martin Gilbert, Op Cit Map No. 3



خارطة رقم (٢١)

عبدالرحمن الرافعي، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، ص ٤٥٠، الطبعة الثالثة ١٣٨٥ - ١٩٦٦، الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة.

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الخرائط: